العتبة العباسية المقدسة
المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية
قسم الكلام والعقيدة

أجوبة الشبهات الكلامية / ٤

الإمامة

تأليف: محمّد حسن قدردان قراملكي
ترجمة: السيّد حسن عليّ مطر الهاشميّ

الإمامة

بسم الله الرحمن الرحيم

العتبة العباسية المقدسة
المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية
يعنى بالاستراتيجية الدينية والمعرفية

أجوبة الشبهات الكلامية / ٤

الإمامة

تأليف: محمدحسن قدردان قراملكي
ترجمة: حسن علي حسن مطر الهاشمي
الإخراج الفني: نصير شكر
المطبعة: دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع
الكمية: ١٠٠٠ نسخة
الطبعة : الأُولى ١٤٣٧هـ / ٢٠١٦م

مُقَدِّمَة

هذا الكتاب هو الكتاب الرابع من سلسلة «الإجابات عن الشبهات الكلامية» تحت عنوان «الإمامة». وقد كان الكتاب الأول بعنوان «معرفة الله»، والكتاب الثاني بعنوان «الدين والنبوّة»، وقد وفقنا الله إلى طباعتهما.

وأمّا الكتاب الثالث بعنوان «الشبهات الكلامية والتاريخية حول شخصية النبي الأكرم ﷺ»، فهو قيد التأليف. وكما يلوح من عنوان هذا الكتاب فإنه يتناول الشبهات المتعلقة بأصل الإمامة (أكثر من ستين شبهة) بالنقد والمناقشة، وأما الشبهات المتعلقة بمذهب التشيّع وعقائده فسوف نبحثها في كتاب آخر إن شاء الله تعالى.

نسعى في هذا الكتاب إلى تحليل الشبهات المطروحة حول الإمامة وتقييمها من خلال الاتجاه الكلامي (الكلام الفلسفي)[1]. وبطبيعة الحال فإن

---

١ - إن الكلام الفلسفي مسلك خاص (فلسفي ـ تعقلي) إلى علم الكلام، وهو مسلك يتبنى فيه المتكلم الأسس الدينية، ثمّ يتولى بيانها وتحليلها طبقاً للمنهج العقلي والفلسفي. وفي هذا العلم تحظى الفلسفة والعقل بمكانة خاصة قد تؤدي أحياناً إلى نقد وجرح بعض المفاهيم والتعاليم التقليدية والمشهورة. إن الكلام الفلسفي يشترك مع الكلام التقليدي في الموضوع والغاية، ويختلف عنه في طرق الاستدلال ومناهجه فقط، ويكون في ذلك أقرب إلى الفلسفة.

الاتجاه الرئيس في هذه الدراسة هو اتجاه كلامي، ولربما دعت الضرورة احياناً إلى الإفادة من المسلك العرفاني والفلسفي أيضاً. وينبغي الالتفات إلى أن الإجابة عن الشبهات تتحدد طبقاً لأهمية الشبهة، فقد تستغرق الإجابة عن بعض الشبهات ما يزيد على عشر صفحات. إن القارئ الكريم سيطلع من خلال الإجابة عن الشبهات على بعض الموارد التي تحمل إجابات وإثارات جديدة هي حصيلة تفكير المؤلف حول الموضوع والأمور المحيطة به.

لا تخفى ضرورة هذا البحث على القارئ الكريم؛ فإن الإمامة ركن رئيس في مذهب التشيّع، وقد تعرّضت للشبهات من قبل الخصوم منذ بدايتها برحيل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وتجاهل أصل خلافة الإمام علي عليه السلام في حادثة السقيفة. وقد شهدنا في الآونة الأخيرة اجترار تلك الشبهات وإعادة صياغتها على بعض مواقع التواصل الاجتماعي، وفي مؤلفات عدد من المستنيرين.

إنّ الهدف من هذا التحقيق هو البيان العقلاني لمسألة الإمامة، ودفع الشبهات الناظرة إليها من قبل الإخوة من أهل السنة وبعض الطبقات الخاصة من المستنيرين.

وقد يعثر القارئ للمرّة الأولى في هذا الكتاب على روايات ومسائل في سياق تعزيز أصل الإمامة، من قبيل النصوص الصريحة المأثورة عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، واعتراف بعض علماء أهل السنة ـ وعلى رأسهم الخليفة الثاني ـ بأصل تنصيب الإمام، والخدشة في توجيهها.

أرجو من إخوتنا من أهل السنة أولاً: أن ينظروا إلى المسائل المذكورة في هذا الكتاب بشكل حيادي ومن دون تبني الأحكام المسبقة، ومن دون إدخال الحب والبغض في صياغة أحكامهم؛ إذ ليس هناك ما هو أغلى من

الحقيقة. وثانياً: إن غايتي في هذا الكتاب هي البحث العلمي والأكاديمي، ولذلك أنشد من الناقدين إجابات علمية ومستدلة، وأرجو منهم إرسال انتقاداتهم على بريدي الإلكتروني: ghadrdang@yahoo.com.

ورجائي أن لا يُسيء هذا الكتاب لإخوتنا من أهل السنة، وإذا حصل شيء من ذلك فإني أتقدم إليهم بالاعتذار مسبقاً.

وفي الختام أتقدم بالشكر الجزيل للمفكرين والإخوة الفضلاء سماحة الدكتور السيد يحيى اليثربي، والدكتور عبد الحسين خسرو بناه، وحجة الإسلام والمسلمين محمد صفر جبرائيلي، على ما قدموه لي من الملاحظات الدقيقة والقيّمة التي أسهمت في إثراء مضمون هذا الكتاب.

أسأل الله أن يوفقنا لما يحبّ ويرضى.

محمد حسن قدر دان قراملكي

***

الفصل الأول

أمور عامة

■ أولاً : ماهية الإمامة:

تمثل مسألة الإمامة واحدة من المسائل الجوهرية في الإسلام، والتي انقسمت الأمة الإسلامية حولها منذ صدر الإسلام إلى يومنا هذا بين مؤيد ومخالف، ولربما بلغت الهوّة بين المختلفين بشأنها إلى حدّ تكفير بعضهما، وزهقت بسبب ذلك كثير من النفوس[1]. ولذلك نرى حاجة ماسة إلى تحليل الإمامة من مختلف الزوايا وبشكل دقيق قبل تحديد موضوع البحث والإجابة عن شبهات المخالفين.

أ ـ الإمامة من وجهة نظر أهل السنة:

يعمد أهل السنة إلى الحط من منزلة الإمامة وجعلها على مستوى الحكومة السياسية والاجتماعية، والقول بأنها ليست من الشؤون الإلهية، وإنما هي عندهم من الأمور الخاصة بالأمة، بعدّها أمراً دنيوياً. بعبارة أخرى: إنهم يعدّون الإمامة مسألة فقهية وفرعية تتعلق بأفعال المكلفين، ومن هنا يكون تعيين الخليفة والإمام من قبل الناس أنفسهم، وذلك عن طريق ممارسة مختلف الآليات، مثل: البيعة أو شورى أهل الحل والعقد، وبذلك يتساوى الحاكم مع

---

١ – انظر: الشهرستاني، الملل والنحل، ص ٢٤.

غيره من الناس الاعتياديين. وهكذا ينكر أهل السنة ما عليه الشيعة من كون الإمامة منصباً إلهياً، وأنها تدخل في أصول العقائد الكلامية. وفيما يأتي نشير إلى آراء بعض أهل السنة في هذا الشأن:

١ ـ الإسكافي (٢٤٠ هـ): «إن الإمامة لا تشبّه بالنبوّة، وهي بالإمارة أشبه»[١].

٢ ـ الماوردي (م ٤٥٠ هـ): «الإمامة موضوعة لخلافة النبوّة في حراسة الدين وسياسة الدنيا، وعقدها لمن يقوم بها واجب بالإجماع»[٢].

٣ ـ إمام الحرمين الجويني (م ٤٧٨ هـ): «الإمامة رئاسة تامّة وزعامة عامّة تتعلق بالخاصة والعامة من مهمات الدين والدنيا»[٣].

٤ ـ الإمام أبو حامد الغزالي (م ٥٠٥ هـ): «إن النظر في الإمامة أيضاً ليس من المهمات، وليس أيضاً من فن المعقولات، بل من الفقهيات»[٤].

٥ ـ سيف الدين الآمدي (م ٦٣١ هـ): «واعلم أن الكلام في الإمامة ليس من أصول الديانات ولا من الأمور اللابديات بحيث لا يسع المكلف الإعراض عنها، بل لعمري إن المعرض عنها لأرجى من الواغل فيها»[٥].

٦ ـ القاضي عضد الدين الإيجي (م ٧٥٦ هـ): «الإمامة رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا»[٦].

---

١ – المعيار والموازنة، ص ٤٣، تحقيق: الشيخ محمد باقر المحمودي.
٢ – الأحكام السلطانية، ص ٥.
٣ – غياث الأمم في التياث الظلم، ص ٢٢.
٤ – الاقتصاد في الاعتقاد، ص ٢٧٥، الباب الثالث.
٥ – غاية المرام في علم الكلام، ص ٣٦٣.
٦ – شرح المواقف، ج ٨، ص ٣٧٦.

توضيح: إنه يرى إشكال هذا التعريف في مناقضته للنبوة، ويأتي بتعريف آخر إذ يقول: «هي خلافة الرسول في إقامة الدين بحيث يجب اتباعه على كافة الأمة».

واللافت للانتباه أنه في هذا التعريف يفسر الخلافة بأنها من شؤون الدين فقط. ولكن يبدو أن حذف كلمة الدنيا إما كان بسبب النسيان، أو لأنه أراد من الدين المعنى الجامع الذي يشمل الدنيا أيضاً. ومهما كان فإن كلمة الدنيا كانت مرادة له في مسألة الإمامة أيضاً، والدليل على ذلك ما يذكره من صفات الإمام بالمعنى العام للكلمة حيث يقول:

«الشرط: ذو رأي ليقوم بأمور الملك .. شجاع ليقوى على الذب عن الحوزة .. يجب أن يكون عدلاً لئلا يجور .. عاقلاً ليصلح للتصرّفات»[1].

٧ ـ السيد الشريف الجرجاني (م ٨١٦ هـ): أضاف في شرحه للمواقف على تعريف الإيجي قيد حوزة الأمة والدنيا؛ فقال «هي خلافة الرسول في إقامة الدين وحفظ حوزة الملة ...»[2].

٨ ـ التفتازاني (م ٧٩٣ هـ): «رئاسة عامة في أمر الدين والدنيا، خلافة عن النبي»[3].

٩ ـ ابن خلدون (م ٨٠٨ هـ): «الخلافة حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها»[4].

---

١ – شرح المواقف، ج ٨، ص ٣٨١.

٢ – المصدر أعلاه.

٣ – شرح المقاصد، ج ٣، ص ٤٦٩.

٤ – مقدمة ابن خلدون، ص ١٩١. وقال في موضع آخر: «وقصارى أمر الإمامة أنها قضية مصلحية إجماعية، ولا تلحق بالعقائد». (تاريخ ابن خلدون، ج ١، ص ٥٨٨).

١٠ ـ القوشجي (م ٨٧٩ هـ): «رئاسة عامة لأمر الدين والدنيا خلافة عن النبي»[١].

ب ـ الإمامة من وجهة نظر الإمامية:

خلافاً لرؤية أهل السنة بشأن الإمامة ـ والتي كانت تقتصر على عدّها مسألة دنيوية تقف عند حدودها السياسية والاجتماعية ـ يذهب الإمامية إلى عدّها مسألة تتخطى الحالة الدنيوية، وعدّها أمراً إلهياً وصادراً عن وحي السماء. وفيما يأتي نستعرض قبل كل شيء مجموعة من تعريفات علماء الشيعة في هذا الشأن:

١ ـ الشيخ الصدوق (م ٣٨١ ق): قام بتفسير كلمة «المولى» في حديث الغدير بمعنى «واجب الطاعة»، قال: «فهو معنى الإمامة؛ لإن الإمامة إنما هي مشتقة من الائتمام بالإنسان والائتمام هو الاتباع والاقتداء والعمل بعمله والقول بقوله»[٢].

وقد عدّ وجوب إطاعة الإمام وسائر فضائله متفرّعة عن وجوب إطاعة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، ولم يستثن من ذلك غير النبوّة والوحي، حيث قال: «ويجب أن يُعتقد أنه يلزم من طاعة الإمام ما يلزمنا من طاعة النبي صلى الله عليه وآله، وإن كل فضل آتاه الله (عزّ وجلّ) نبيه فقد آتاه الله الإمام، إلا النبوّة»[٣].

٢ ـ الشيخ المفيد (م ٤١٣ هـ): «الإمام هو الإنسان الذي له رئاسة

---

١ - شرح تجريد الاعتقاد، ص ٣٨١.
٢ - معاني الأخبار، ص ٦٩.
٣ - المصدر أعلاه.

عامة في أمور الدين والدنيا نيابة عن النبي»[1].

٣ ـ السيد المرتضى (م ٤٣٦ هـ): «الإمامة رئاسة عامة في الدين بالإصالة لا بالنيابة عمّن هو في دار التكليف»[2].

٤ ـ الشيخ الطوسي (م ٤٦٠ هـ): «الإمام هو الذي يتولى الرئاسة العامة في الدين والدنيا جميعاً»[3].

٥ ـ المحقق الطوسي (م ٦٧٢ هـ): «الإمام هو الإنسان الذي له الرئاسة العامة في الدين والدنيا بالإصالة في دار التكليف»[4].

٦ ـ ابن ميثم البحراني (م ٦٧٩ هـ): «الإمامة رئاسة عامة لشخص من الناس في أمور الدين والدنيا بالأصالة»[5].

٧ ـ العلامة الحلي (م ٧٢٦ هـ): «الإمام هو الإنسان الذي له الرئاسة العامة في أمور الدين والدنيا بالأصالة في دار التكليف»[6].

٨ ـ الحمصي الرازي (م أوائل القرن الهجري السابع): «رئاسة عامة في أمور الدين بالأصالة»[7].

ثمّ أشار بعد ذلك إلى سبب عدم ذكره لكلمة «الدنيا» في تعريف الإمامة، قائلاً: إن قيد «أمور الدين» عامل ويشمل أمور الدنيا من قبيل رفع

---

١ – سلسلة المؤلفات، النكت الاعتقادية، ج ١٠، ص ٣٩.
٢ – الحدود والحقائق، بحث الإمامة؛ وانظر أيضاً: الذخيرة في علم الكلام، ص ٤٠٩.
٣ – شرح العبارات المصطلحة بين المتكلمين، نقلاً عن: امامت پژوهي، ص ٤٢.
٤ – تلخيص المحصّل، ص ٤٢٦؛ رسالة الإمامة، ص ٤٥٧.
٥ – قواعد المرام، ص ٧٤؛ النجاة في القيامة في تحقيق أمر الإمامة، ص ٤١.
٦ – الألفين في إمامة مولانا أمير المؤمنين، ص ١٢؛ الباب الحادي عشر، بحث الإمامة.
٧ – المنقذ من التقليد، ج ٢، ص ٢٣٤.

الفوارق الطبقية لمختلف سطوح المجتمع، من قبيل: الصناع والخطاطين، وإن كان العمل على الأمور المهنية والجزئية من قبيل تحديد من هو الأفضل وتحديد الأجور ليس من صلاحيات الإمام وشؤونه[١].

٩ ـ الفاضل المقداد السيوري (م ٨٢٦ هـ): «فهي رئاسة عامة في الدين والدنيا لشخص إنساني، خلافة عن النبي»[٢].

١٠ ـ عبد الرزاق اللاهيجي (م ١٠٧٢ هـ): «رئاسة عامة للمسلمين في أمور الدنيا والدين على سبيل الخلافة والنيابة عن النبي»[٣].

إن جميع هذه التعاريف صادرة عن المتكلمين، ومن هنا كانت الصبغة العامة فيها تؤكد على الرئاسة والحكومة كما هو سائد بين أهل السنة، بيد أن العرفاء والفلاسفة ـ خاصة في الحكمة المتعالية ـ يرون قوام الإمامة في الولاية الباطنية للإمام، وهذا ما سوف نتعرّض له في الصفحات القادمة إن شاء الله.

إن النظرة الأولى على تعاريف الإمامة عند أهل السنة والإمامية يظهر أن كلا المذهبين الكلاميين يقدّم تعريفاً واحداً ومشتركاً عن الإمامة؛ لأن كلا الفريقين يعرّف الإمامة بكونها: «رئاسة عامة في الدين والدنيا». بيد أن هذا الحكم ـ كما أسلفنا ـ إنما هو الذي يبدو من الوهلة الأولى[٤].

ومن خلال إعادة النظر في التعاريف والشروط والصفات التي يجب

---

١ – انظر: المصدر أعلاه، ص ٢٣٦ ـ ٢٣٧.

٢ – اللوامع الإلهية، ص ٣١٩؛ إرشاد الطالبين إلى نهج المسترشدين، ص ٣٢٥.

٣ – گوهر مراد، ص ٢.

٤ – هناك من أمثال الحكيم اللاهيجي من تنبّه إلى هذا الاشتراك في التعريف، واصفاً ذلك بأنه من عجائب الأمور. انظر: گوهر مراد، ص ٤٦٢.

توفرها في شخص الإمام، يمكن بيان اختلاف كلا المذهبين الكلاميين في مسألة الإمامة على النحو الآتي[1]:

١ ـ طريقة تعيين الحاكم (أصل التنصيب أو الانتخاب):

تقدم أن أشرنا إلى اشتراك كلا المدرستين في تعريف الإمامة وتفسيرها بأنها رئاسة عامة في الدين والدنيا. ومع ذلك يجب الالتفات إلى وجود اختلاف بينهما في بيان منشأ حكومة الإمام والحاكم ومشروعيته.

فقد ذهب الإمامية إلى الاعتقاد ـ بحسب اقتضاء الأدلة التي سيأتي الحديث عنها بالتفصيل ـ بأن الإمامة منصب إلهي مقدس، وأن الإمام يجب أن يتصف ببعض الصفات الفذّة، من قبيل: العصمة والعلم الكامل، ولا يمكن التعرّف على مثل هذا الشخص وتنصيبه إلا من خلال الوحي (المشروعية الإلهية، أصل التنصيب). وفي المقلب الآخر ذهب أهل السنة ـ من خلال تفسيرهم السطحي للإمامة (والقول بأنها رئاسة دينية ودنيوية، والتمتع بمستوى من العلم لا يتجاوز الاجتهاد، مع نفي العصمة) ـ إلى بيان مختلف آليات تعيين الإمام، من قبيل: البيعة والإجماع من قبل أهل الحل والعقد، ونص الخليفة السابق، وحتى القهر والغلبة[2]. وتشترك جميع هذه الآليات في فصل

---

١ – يقوم الادعاء على وجود الاختلاف الجوهري في التعاريف، لا على وجود التباين التام، بمعنى أن كلا المذهبين يشترك في جانب من هذه التعاريف (وهو جانب اعتبار الإمامة رئاسة عامة في الدين والدنيا)، وسيأتي توضيح ذلك وتوضيح مواطن الاختلاف بين أهل السنة والشيعة في النص إن شاء الله.

٢ – انظر: أبو حامد الغزالي، إحياء العلوم، ج ٢، ص ١٤١؛ فضائح الباطنية، الباب ٩ و١٠، ص ٩ ـ ١٧٦؛ شرح المقاصد، ج ٣، ص ٤٧٠؛ الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٦؛ شرح المواقف، ج ٨، ص ٣٥١.

مشروعية تعيين الإمام عن الوحي وعن التدخل الإلهي في هذا التعيين. ويؤكد أكثرهم على عدم وجود نص من الله ومن النبي الأكرم ﷺ على منصب الخلافة والإمامة. وعلى حدّ تعبير أهل السنة أنفسهم: إن الإمامة ومشروعيتها من المسائل الفقهية، وأنها من فروع الدين، وقد تم تفويض أمر تعيين الخليفة والإمام وإضفاء المشروعية عليه لاختيار الناس[1].

ويمكن لنا اصطياد بعض الاختلافات الفرعية الأخرى بين ما يذهب إليه الإمامية وأهل السنة في مسألة الإمامة، ويمكن لنا إجمال هذه الاختلافات على النحو الآتي:

أ ـ اعتبار أو عدم اعتبار إذن المستخلف عنه: على الرغم من تعريف أهل السنة الإمامة بأنها خلافة منصب النبي الأكرم ﷺ، ولكن ادعاءهم هذا ليس كاملاً، وذلك لأنهم لا يشترطون إذن النبي لإضفاء الشرعية على تصرّف خليفته، وهذا يعني أنّ الخلافة تتحقّق عندهم من دون إذن المستخلف عنه. وأما الإمامية فيشترطون أن يكون الاستخلاف بإذن من النبي، وفي هذا السياق يأتي اختيار النبي الأكرم ﷺ عندهم في تسمية الإمام علي عليه السلام وغيره من الأئمة لمنصب الإمامة والخلافة في نصوص متضافرة.

ب ـ الاتجاه الفقهي أو الكلامي: إن أهل السنة من خلال تقليلهم من قيمة الإمامة، وإنزالها إلى مجرد إدارة الحكم والدولة، قاموا بتفسيرها على أنها مجرّد مسألة فقهية فرعية، وأن على المكلفين واجب تعيين حاكم على

---

١ – انظر: الماوردي، الأحكام السلطانية، ص ٦؛ القاضي أبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص ٢٣؛ شرح المقاصد، ج ٣، ص ٤٦٩.

أنفسهم[1]. وأمّا الإمامية فيعدّون الإمامة والإمام تالي تلو النبوّة والنبي، ويرون أنّ الإمامة من المسائل الأصولية والجوهرية في علم الكلام والبحث الديني، وعليه لا بد من بحثها في علم الكلام[2].

وهذا بطبيعة الحال لا يعني إلغاء بحث الإمامة على المستوى الفقهي، وإنما المراد من ذلك أن المكانة الأولى للإمامة تقع في علم الكلام، كما سوف نشير في الصفحات القادمة إلى إمكان طرح الإمامة في علم العرفان والحكمة المتعالية أيضاً.

٢ ـ الحدّ الأدنى والأعلى من اتصاف الإمام بصفة (العلم والعصمة):

إن من بين موارد الاختلاف بين الشيعة وأهل السنة في تعريف الإمامة وتفسيرها، لحاظ واعتبار الصفات الخاصة للإمام، فحيث يعمد أهل السنة إلى تقييم الإمام من خلال النظرة السطحية التي تضعه دون مستواه الحقيقي ودون شأنه ومنزلته الحقيقية (دور الإمام بوصفه حاكماً دينياً) فإنهم يمنحونه الحدّ الأدنى مما يجب أن يتصف به الإمام من الصفات، وإن من بين أهمّ تلك الصفات وأكثرها مثاراً للتحديات عبارة عن:

أ ـ الاجتهاد في العلوم الدينية.

---

١ – انظر: أبو حامد الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، ص ٢٣٤؛ الآمدي، غاية المرام في علم الكلام، ص٣٦٣؛ شرح المقاصد، ج٣، ص٢٦٩؛ شرح المواقف، ج ٨، ص٣٣٤.

٢ – بعد التزام علماء الإمامية باعتبار الإمامة من الأصول الكلامية والتعاليم الأساسية والجوهرية، ساد بينهم رأيان مختلفان باعتبار الإمامة من أصول الدين أو من أصول المذهب (انظر: كلام فلسفي، الفصل السابع).

ب ـ العدالة والتقوى[1].

واضح أن الاكتفاء بصفة العلم إلى حدّ أقصاه الاجتهاد ـ الذي هو ذو مراتب مشككة بين القوّة والضعف ـ يدل على أمرين، الأمر الأول: عدم اعتبار صفة الأعلمية في مقام الإمامة، ولازم ذلك إمكان تقديم المفضول على الفاضل في الإمامة. والأمر الثاني: الخطأ في الاجتهاد، ونتيجة ذلك إمكان وقوع الإمام في الخطأ في تفسير الدين وتعاليمه.

ذهب المشهور من أهل السنة إلى اعتبار صفة العدالة والتقوى في بداية الإمامة والخلافة، ولكنهم ناقشوا في استمرار اعتبارها، فذهب بعضهم إلى الاعتقاد بأن الحاكم والخليفة لا يفقد شرعيته بسبب الفسق وصدور ما ينافي العدالة عنه أثناء فترة حكمه. كما صرح بذلك الباقلاني[2] والتفتازاني[3] والنسفي[4]، إذ قالوا بأن الإمام لا يُعزل من منصبه باغتصابه لأموال الناس، وقتل النفس المحترمة، وعدم تطبيق الحدود، وقد جاء في نصّ بعض عباراتهم: «ولا ينعزل بالفسق والفجور»، وإنما غاية ما يجب على الأمة في مثل هذه الحالة تقديم النصح له وتخويفه.

وفي المقلب الآخر يذهب الإمامية إلى اعتبار الإمام هو المفسر الحقيقي

---

١ – انظر: البغدادي، كتاب أصول الدين، ص ١٤٧؛ القاضي عضد الدين الإيجي، شرح المواقف، ج ٨، ص ٣٨١؛ إمام الحرمين الجويني، كتاب الإرشاد، ص ٣٥٨؛ سعد الدين التفتازاني، شرح المقاصد، ج ٥، ص ٢٤٤؛ عبد الرحمن ابن حلدون، مقدمة ابن خلدون، ص ١٩١؛ القاضي عبد الجبار المعتزلي، شرح الأصول الخمسة، ص ٧٥١.

٢ – انظر: تمهيد الأوائل، ص ٤٧٨.

٣ – انظر: شرح المقاصد، ج ٣، ص ٤٧٠.

٤ – انظر: شرح عقائد أهل السنة، شرح عبد الملك السعدي، ص ٢٦٧.

والضامن للدين، ولذلك فإنهم يستبدلون صفة الاجتهاد له بالعلم اللدني والإلهام، وبدلاً من العدالة يصفونه بالعصمة، ولم يتمتع بهذه الصفات من بين الصحابة غير الإمام علي عليه السلام [1].

من هنا كان الإمام عند أهل السنة مجرّد حاكم، وأقصى ما يمكن له أن يبلغه هو أن يكون هو حاكماً دينياً، ولازم إنكار صفة العلم اللدني والإلهامي والعصمة، عدم الحجية والمرجعية العلمية والدينية للإمام. وأما من وجهة نظر الإمامية فحيث يتصف الإمام بصفة العلم الإلهامي والعصمة يكون هو الخليفة الحقيقي للنبي، ويكون مثله في الحجية والمرجعية العلمية والدينية.

٣ ـ الحجية الإلهية والمرجعية العلمية والدينية للإمام:

أوضحنا في الكتاب السابق أن لازم الاتصاف بالعلم الغيبي والإلهام وعصمة الأئمة، هو حجية أقوال الأئمة وأفعالهم، ولازم ذلك حق إطاعتهم من قبل العباد. وسوف نبحث في وجوب إطاعة الإمام وحجية قوله وفعله بالتفصيل في الفصل المخصص للإجابة عن الشبهات المتعلقة بالإمامة إن شاء الله تعالى.

٤ ـ الإمام واسطة الفيض والقطب (الاتجاه الفلسفي ـ العرفاني):

تقدم أن الفرق الهام ـ أو أحد الفروق الهامّة ـ بين الإمامية وأهل السنة يكمن في نوع الرؤية التي يحملها كلٌّ منهما تجاه شخص الإمام ومنزلته. فالإمامية لا يرون في الإمام مجرّد خليفة ظاهري للنبي الأكرم صلى الله عليه وآله، بل هو

---

١ – انظر: الشيخ الصدوق، الاعتقادات، الملحق بمصنفات الشيخ المفيد، ج ٥، ص ٩٦.

خليفته الحقيقي، وأن كلاً من الخليفة والمستخلف عنه يجب أن يشتملا على شروط ومواصفات خاصة حتى تكون لديهما صلاحية التصدّي لمقام النبوّة والإمامة. وإن إحدى تلك الصفات تعود إلى مقام الإمام ومنزلته عند الله تعالى. بمعنى أنه كما كان النبي يتمتع بصفات روحية ومعنوية وكمالية خاصة، وكان خير أهل زمانه، حتى صار أهلاً ليكون محلاً لرعاية الله ولطفه واختياره لموقع النبوّة، يجب أن يكون شخص الإمام كذلك أيضاً، فلابدّ من أن يكون متصفاً بجميع الصفات الكمالية التي يجب توفرها في الإنسان الكامل قبل أن يتولى مهام الإمامة؛ ليكون أهلاً لتولي منصب الإمامة وتسميته لهذا الموقع من قبل الله عزّ وجلّ، وبحسب المصطلح العرفاني يجب على الإمام أن يكون «ولياً» بالدرجة الأولى؛ كي يصلح لتولي منصب الإمامة في ضوء الولاية، كما أنّ الولاية تعدّ جوهر النبوّة.

إن هذا الاتجاه نحو الإمام والإمامة هو اتجاه فلسفي ـ عرفاني إلى أصل النبوّة وماهيتها. يذكر الفلاسفة والعرفاء في تعريفهم للنبي أنه يتمتع بنفس قدسية متكاملة، يرتبط في ضوء تهذيبها بالعالم الغيبي «الملائكة» أو بـ «العقل الفعّال» بعبارة أخرى، للحصول على الوحي. ويرى الإمامية أن الإمام هو مثل النبي في وجوب أن يتمتع بهذه الصفات؛ فيجب أن يتحلى بنفس متكاملة ومهذبة كي يتمكن من خلالها أن يتصل بعالم الغيب، ولربما أمكنه بواسطتها أن يتصرّف في عالم الممكنات، وهو ما يُعبّر عنه بـ «الولاية التكوينية» أيضاً. غاية ما هنالك أن الإمام يختلف عن النبي في استلام الوحي فقط والإتيان بشريعة جديدة، حيث ختم الله ذلك بالنبي الأكرم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله.

يذهب العرفاء إلى إعطاء «الولي» دوراً أبعد من مجرّد الاتصال بالغيب؛ إذ يرون أن «الولي المطلق» أو «القطب» واسطة الفيض والحجّة الإلهية في العالم،

ولذلك لا يخلو العالم من وجوده أبداً[1].

والجدير بالذكر هنا أن العرفاء قد اقتبسوا هذه النقطة الدقيقة والعرفانية من روايات الشيعة في وصف «الإمام»، وقاموا بتطبيقها على «الولي»، وأخطأ بعضهم في تطبيقها على المصاديق.

محصّل الكلام أن الإمامية يرون أن الإمام هو الولي المطلق والإنسان الكامل المرتبط بعالم الغيب، وهو واسطة الفيض الإلهي وحجة الله في الأرض. أما أهل السنة فيجعلونه في مستوى الإنسان الاعتيادي، ولكنه عندهم يتصف بالعلم (على مستوى الاجتهاد) والعدالة، وهناك منهم من أنكر اشتراط العدالة في صلاحيته للاستمرار بالحكم.

٥ ـ وجوب الإمامة عقلي أم نقلي؟

ومن بين الموارد التي اختلف فيها الشيعة والسنة حول الإمامة والطريق إليها ووجوبها، هو البحث عما إذا كانت الإمامة واجبة بحكم العقل من دون الرجوع إلى الشرع، أم أنها تجب بحكم الشرع والنقل، وأن العقل لا مسرح له

---

١ – انظر: ابن سينا، الإلهيات من الشفاء، ص ٤٥٥؛ السهروردي، مؤلفات شيخ الإشراق، ج ٢، ص ١١؛ صدر المتألهين، تفسير القرآن الكريم، ج ٦، ص ٢٩٩؛ مرتضى مطهري، الأعمال الكاملة، ج ٤، ص ٨٤٨. ومن الجدير ذكره هنا أن رؤية العرفاء من أهل السنة في هذا الشأن تنسجم مع رؤية الإمامية، ويمكن القول إنهم يوافقون الإمامية في ذلك، ولكنهم توسّعوا في ذلك ومنحوا هذه الصفات لغير الأئمة من الأولياء وحتى لأنفسهم، كما يذهب عرفاء أهل السنة إلى إنكار أصل التنصيب الإلهي. (انظر: محيي الدين بن عربي، فصوص الحكم، الفص الداودي؛ والفتوحات المكية، ج ١، ص ١٤٣ و٢٥٤).

في هذا المجال أصلاً؟

فبعد أن اتفق كلا الفريقين على أصل وجوب الإمامة، اختلفا في الطريق إليها، وما إذا كان هذا الطريق عقلياً أو نقلياً. إذ ذهب أكثر الأشاعرة وبعض المعتزلة إلى وجوب الإمامة بالأدلة السمعية، ومما ورد في ذلك في بعض نصوصهم: «الذين أوجبوها سمعاً فهم جمهور أصحابنا وأكثر المعتزلة»[١]. بينما ذهب الإمامية وبعض المعتزلة إلى وجوبها بالأدلة العقلية[٢].

وبناءً على ذلك ذهب الأشاعرة والمعتزلة إلى عدم وجوب تنصيب الإمام من قبل الله، وإنما اعتبروا ذلك من شؤون الناس (الحكم بالوجوب الفقهي)[٣]. في حين ذهب الإمامية إلى وجوب ذلك من قبل الله بالنظر إلى ما يجب أن يتوفر في الإمام من الصفات التي لا سبيل إلى العلم بها إلا من قبل الله سبحانه وتعالى انطلاقاً من حكمته ولطفه. وبطبيعة الحال فإن هذا الوجوب إنما هو وجوب كلامي (أي إنّه يستفاد من صفات الله، وبعبارة أخرى: إنه وجوب «من الله»)، وليس وجوباً فقهيا؛ حتى يكون واجباً «على الله».

---

١ – انظر: الفخر الرازي، تلخيص المحصّل، ص ٤٠٦؛ وانظر أيضاً: سيف الدين الآمدي، أبكار الأفكار، ج ٣، ص ٤١٧؛ غاية المرام في علم الكلام، ص ٣٠٩؛ شرح المقاصد، ج ٣، ص ٤٧١؛ شرح المواقف، ج ٨، ص ٣٧٦؛ مقدمة ابن خلدون، ص ١٩٦.

٢ – وهناك من ذهب إلى القول بالجمع بين (الوجوب العقلي والسمعي) في الإمامة، ومنهم: الجاحظ والكعبي. وهناك من أنكر وجوب الإمامة من الأساس، مثل الخوارج. (انظر: شرح المواقف، ج ٨، ص ٣٧٧).

٣ – ومن بين أهم الأدلة السمعية التي تمسك بها الأشاعرة في ذلك إجماع المسلمين في صدر الإسلام بعد وفاة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله على تعيين الخليفة وترك جسد النبي من دون تغسيل ولا تكفين! (انظر: شرح المواقف، ج ٨، ص ٣٧٧؛ شرح المقاصد، ج ٣، ص٤٧٣).

ج ـ مراتب وشؤون الإمام والإمامة:

اتضح مما سبق أن أهل السنة والإمامية يختلفون في رؤيتهما إلى الإمامة ومراتبها، فقد اقتصر أهل السنة في رؤيتهم إلى الإمام على اعتباره مجرّد حاكم ديني، ولا ترقى مرتبته عندهم إلى ما فوق الزعامة والسلطة السياسية، وحيث لا يرون العصمة وعلم الغيب شرطاً في الإمامة، لا يكون تفسير الإمام للتعاليم الدينية حجّة عندهم. أما الإمامية فيذهبون إلى ما هو أعمق من ذلك بكثير، ولذلك فقد أثبتوا له مختلف المراتب انطلاقاً من هذه الرؤية، وفيما يأتي نشير إلى عناوين هذه المراتب على النحو الآتي:

١ ـ الحكومة والحاكم: إن من بين أكثر الأمور شهرة عند المتكلمين في شأن الإمام ومنزلته، هو شأن الحكم وزعامة الأمة في الأمور الدنيوية والسياسية، وهو ما ذكره كلا الفريقين (الإمامية وأهل السنة) في تعريف الإمامة.

وفي القرون الأخيرة ذهب بعض المستنيرين «العلمانيين» من الفريقين (من السنة والشيعة) إلى إنكار هذا الشأن للإمام. فقد ذهب العلمانيون من أهل السنة، من أمثال علي عبد الرزاق إلى القول بأن النبوة والإمامة منفصلتان عن المساحة الدنيوية وشؤون الحكم، وإن النبي بما هو نبي ـ وبتبعه الإمام ـ لا يتولى غير بيان التعاليم الدينية وهداية الناس إلى الله والآخرة.

كما قال بهذه الفكرة بعض المستنيرين المعاصرين من الشيعة على ما سيأتي في الفصول القادمة التي نتعرّض فيها إلى أصل الشبهة ونقدها بالتفصيل.

ومن الجدير ذكره أن هذا المنصب إنما هو أحد مناصب وشؤون الإمام وخليفة النبي، ولا يمثل جميع شؤونه. من هنا فإن محل النزاع بين أهل السنة

والشيعة لا ينحصر بهذا الأمر فقط. وعلى حدّ تعبير الأستاذ الشهيد مرتضى المطهري: إن حصر النزاع بين الشيعة والسنة بذلك كان من أخطاء بعض علماء الشيعة[1].

٢ ـ المرجعية الدينية والعلمية: إن من بين المناصب الهامة والسماوية للنبي الأكرم صلى الله عليه وآله هو المنصب الذي يخوّله بيان التعاليم الدينية، وبسبب ارتباطه بالوحي كانت تعاليم النبي وتفسيره للتعاليم الدينية حجّة على المسلمين، فكان عليهم لذلك إطاعة هذه التعاليم، والالتزام بها على المستوى القلبي والعملي، وهو ما يُعبّر عنه اصطلاحاً بـ «المرجعية العلمية والدينية».

ويذهب الشيعة إلى الاعتقاد بأن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله قد فوّض منصبه هذا إلى الأئمة عليهم السلام أيضاً، ولـمّا كانوا يتصفون بالعصمة ويرتبطون بعالم الغيب من طريق الإلهام دون الوحي، فيكون تفسيرهم للتعاليم الدينية ـ مثل النبي ـ حجة إلهية على الناس. وأما أهل السنة فحيث ينكرون اشتراط العصمة والارتباط بعالم الغيب في الإمامة من جهة، ولأنهم ذهبوا إلى عدم عصمة الخلفاء الراشدين بسبب ما صدر عنهم من الأخطاء العلمية من جهة أخرى، لا يستطيعون وصف الإمام والحاكم بوصف «المرجعية والعلمية الدينية».

٣ ـ الولاية العامة: أما الشأن الثالث من شؤون الأنبياء ـ وخاصة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله ـ فهو الشأن المتمثل بمقام خلافة الله على الرض. تقدمت الإشارة إلى أن النبي من خلال تهذيبه لنفسه يبلغ مقام القرب الإلهي حتى يغدو مظهراً وتجلياً لصفات الله عزّ وجلّ. من وجهة نظر أكثر الإمامية يتحلى

---

١ – انظر: مرتضى مطهري، الأعمال الكاملة، ج ٤، ص ٨٤٥ ـ ٨٥٨.

الأئمة من هذه الناحية بأعلى درجات الكمال، وكانوا بذلك أفضل من جميع الأنبياء باستثناء النبي الأكرم ﷺ.

وكان الأئمة بسبب امتلاكهم لهذه الولاية العامّة على عالم الوجود مشرفين على قلوب الناس[1].

يذهب أكثر الإمامية إلى إثبات جميع هذه الشؤون الثلاثة المتقدّمة إلى الأئمة عليهم السلام، حيث يذهبون إلى الاعتقاد بأن الإمامة لا تتحقق إلا بعد توفر هذه الشروط الثلاثة. بعبارة أخرى عندما يتمّ الحديث عن الإمام والإمامة بعد رحيل النبي الأكرم ﷺ، لا ينبغي انصراف الذهن إلى شأن واحد من هذه الشؤون فقط، كشأن الحكم مثلاً، والقول بأن الإمام يعني الحاكم. بل يجب القول إن الإمام يعني المرجع العلمي والديني والمبيّن للإسلام وحجة الله. وفي هذه الحالة يجب المصير إلى المرشحين الذين تتوفّر فيهم جميع هذه الصفات المتقدمة. من هنا يذهب الشيعة إلى التأكيد على أن هذه الصفات قد انحصرت بعد رحيل رسول الله ﷺ بالإمام علي عليه السلام.

■ ثانياً: فلسفة الإمامة:

إن الإسلام دين كامل وخاتم للأديان، جاء به إلى الناس خاتم الأنبياء الإلهيين. يدعي هذا الدين الكمال والشمولية في جميع مناحي الحياة الدنيوية والأخروية على مرّ العصور بوصفه ديناً خالداً. وقد تولى النبي الأكرم ﷺ مهمة تفسير هذا الدين مدّة حياته مستنداً إلى وحي السماء، فعمد من هذا

---

١ – انظر: مرتضى مطهري، الأعمال الكاملة، ج ٤، ص ٨٤٨ ـ ٨٦٦.

المنطلق إلى وضع الأحكام وبيان التشريع والإجابة عن الشبهات والوقوف بوجه التحريفات والمحرّفين. وبرحيل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله عن هذه الدنيا برزت هناك خشية من أن تذهب الجهود المضنية التي بذلها رسول الله على مدى ما يربو على العقدين من الزمن أدراج الرياح، وأن يحلّ التفسير بالرأي وما يقوم به أصحاب الأهواء والبدع محل التعاليم السماوية الخالصة والأصيلة عبر الدهور. وكانت هذه الخشية تعبّر عن احتمال عقلائي يقول إن الدين الذي يدعي الشمولية والخلود لا يمكن أن يترك نهباً لكل من هبّ ودبّ، من دون أن يُرصد له شخص على مستوى رسول الله في الصفات التي تؤهله لحراسة الدّين والمحافظة عليه، من هنا كان لا بد من وجود إمام معصوم على الدوام؛ ليذبّ عنه ويدفع عنه الآفات باستمرار.

من هنا قام الإسلام بحل هذه المشكلة من خلال التأصيل لمفهوم الإمامة. إن الإمام شخص يختلف عن النبي في الاتصال بالله من خلال الوحي الرسالي، ولكنه يتصل بعوالم الغيب من خلال الإلهام، وإلى ذلك فإنه يتصف بالعصمة ويتمتع بالعلم اللدني[1].

بالالتفات إلى ما تقدّم يمكن بيان الأدلة على ضرورة الإمامة بعد النبوّة على النحو الآتي:

أ ـ هداية البشر:

بالالتفات إلى ما كان يتمتع به الأئمة المعصومون عليهم السلام من مقام الولاية

---

١ – سوف نثبت صفات الإمام وخصائصة بالأدلة العقلية والنقلية، في الفصول القادمة إن شاء الله.

والإمامة عند الشيعة بعد رحيل رسول الله صلى الله عليه وآله، فإن هداية الناس ومواصلة الرسلة وتبليغ الإسلام تقع على عاتقهم. ومع حضور شخص مثل الإمام علي عليه السلام بوصفه الإنسان و«الولي الكامل» بعد رسول الله صلى الله عليه وآله لم تكن هناك من حاجة إلى تجديد النبوة، وفي الحقيقة فإن مقام الولاية للإمام علي عليه السلام كان يفوق مقام النبوّة. وبعبارة أخرى: إن السؤال عن فلسفة عدم بعث الأنبياء أو تفسير الخاتمية بعقم الطبيعة عن أن تلد الإنسان الكامل الذي يُشبه رسول الله، إنما ينشأ عن الغفلة والجهل بالمنازل والمقامات المعنوية التي كان يتمتع بها الأئمة الأطهار عليهم السلام.

ب ـ المرجعية الدينية:

تقدم أن ذكرنا أن من بين مهام النبوة تبليغ الوحي السماوي إلى الناس وبيانه وتفسيره إلى المخاطبين بشكل صحيح. ومع وجود النبي الأكرم صلى الله عليه وآله يكون احتمال الخطأ في التفسير صفراً، وأمّا بعد رحيل رسول الله فيرتفع احتمال ظهور القراءات المختلفة والخاطئة عن الدين، وبعد انتشار التفاسير والبدع والتحريفات ورسوخها في آخر الكتب السماوية، سوف تتعرّض أصالة الدين الإسلامي الحنيف إلى التشويه والتشكيك وسقوطها عن الاعتبار، من هنا وجب تعيين مرجع علمي معتبر ومعصوم من الخطأ. وإنّ مقام الإمامة ومنزلتها في الإسلام تعمل على تلبية هذه الحاجة[1].

ربما توهم شخص أنه مع وجود القرآن وسنة الرسول لا تكون هناك

---

١ - مرتضى مطهري، خاتميت (الخاتمية)، ص ٥٣؛ جعفر سبحاني، الإلهيات، ج ٣، ص٥٠٧.

حاجة إلى الإمامة، كما صرّح بذلك بعض الصحابة حيث قال: «حسبنا كتاب الله»؟

في الجواب عن هذا التوهّم يجب القول: إن المسائل المتقدّمة والآتية كفيلة بالإجابة عن ذلك، فضلاً عن أنّ بعض الروايات المروية عن رسول الله قد تمّ تحريفها من قبل الوضّاعين الذين رصد التاريخ حوالي سبعمئة وضاع ومختلق للأحاديث منهم[1]، وهو أمرٌ يؤكّد على استحالة الاعتماد والتعويل على هذه الاحاديث إلا بعد تمحيصها وبيانها وفرز غثها من سمينها وإثبات اعتبارها وحجيّتها، وتشخيص ذلك إنما هو من شأن مقام العصمة والإمامة.

ج ـ عدم البلوغ العقلي الكامل للمخاطبين:

إن من بين فلسفات خاتمية النبوّة برسول الله ﷺ هو التكامل والبلوغ العقلي لدى المسلمين في صدر الإسلام، وفي ضوء هذا البلوغ نجح المسلمون في حفظ الكتاب السماوي ونقله إلى الأجيال اللاحقة من دون أن يطاله الدسّ والتحريف. بيد أن الجدير بالانتباه في الوقت نفسه أن سكان شبه الجزيرة العربية لم يكونوا على درجة عالية في العلوم النظرية من قبيل الفلسفة والتفسير والكلام، ولذلك لم يكونوا قادرين على فهم الآيات المتشابهة وسبر غورها والغوص في أعماقها؛ من هنا مسّت الحاجة إلى إمام ومرجع ومفسّر معصوم للقرآن الكريم.

إن انتشار مختلف الفرق المذهبية يمثل خير شاهد على تفشي القراءات المختلفة والغثّة للقرآن الكريم والتي أدّت إلى تشتت كلمة المسلمين بسبب

---

١ – انظر: العلامة الأميني، الغدير، ج ٥، ص ٢٠٨.

تمسّك بعضهم بظواهر الآيات وعدم أخذ بواطنها بنظر الاعتبار. وهنا يمكن لنا الإشارة إلى فرقة «المجسّمة» التي كانت تذهب إلى الاعتقاد بأن الله جسم (والعياذ بالله)[1]. كما كانت الأكثرية الغالبة من أهل السنة تؤمن برؤية الله بالعين يوم القيامة[2]. أما الشيعة من منطلق ارتباطهم الوثيق بالإمام المعصوم فهم بعيدون كل البُعد عن مثل هذه الأقوال المجافية للعقل والمنطق.

الأمر الآخر هو أنّ الدائرة المعرفية والتفسيرية بحاجة مستمرّة إلى وجود المرجع والإمام المعصوم، وأنّ الآخرين حيث يفتقرون إلى الإمام المعصوم فهم في معرض الوقوع في الخطأ. وقد تمكن الأئمة المعصومون ـ من خلال التأسيس للمباني والأصول في المعرفة الدينية ومن خلال تربية المفسّرين والمتكلمين البارزين من أمثال هشام بن الحكم ـ من خفض مستوى الحاجة إلى الإمام في عصر الغيبة. وقد قاموا بنقل هذه المباني والأصول إلى المجتمع، للحيلولة دون تعرّض الدين لأنواع الآفات والبدع أو الحدّ من تأثيرها.

وعليه فإن عدم بلوغ المجتمع في صدر الإسلام بشكل كامل، وتكامله التدريجي في ضوء هداية الإمام المعصوم، يشكل واحداً من الأدلة على ضرورة وجود الإمام المعصوم بعد ختم النبوّة. وسوف نضيف مزيداً من التوضيحات بهذا الشأن في الفصل المخصص للإجابة عن شبهة التنافي بين الإمامة وأصل الخاتمية.

---

١ – انظر: أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين، ج ١، ص ٢٨١؛ الشهرستاني، الملل والنحل، ج ١، ص ٩٦.

٢ – انظر: إمام الحرمين الجويني، كتاب الإرشاد، ص ١٦٤؛ عبد القاهر البغدادي، كتاب أصول الدين، ص ٥٥.

د ـ تشريع الأحكام الفرعية:

لقد تعرّض النبي الأكرم ﷺ في فترة نبوّته القصيرة نسبياً (ثلاثة وعشرون سنة) إلى كثيرٍ من العقبات والضغوط، من قبيل قلّة أعداد المؤمنين طوال الفترة المكية من البعثة، والتي استغرقت ثلاثة عشر عاماً، وما رافق هجرته وإقامته في المدينة المنوّرة من الحروب المفروضة عليه من قبل المشركين وبعض القبائل اليهودية، وهو أمرٌ لم يترك له مجالاً إلى بيان جميع أحكام الإسلام الجزئية والفرعية، أو أن الذي بيّنه منها لم يُضبط أو ينقل عنه بشكل واضح ودقيق، يضاف إلى ذلك ما يستجدّ من الأسئلة والتحدّيات عبر العصور والأزمنة اللاحقة، مما لا يمكن الحصول على الإجابة عنه أو تقديم الحلول له من خلال العودة إلى القرآن والسنة النبوية، ولا يمكن توجيه هذا الخلل القانوني والتشريعي بالنسبة إلى الدين الذي يدّعي الخاتمية والخلود والشمولية. وقد عالج الإسلام هذا الخلل من خلال التأصيل لمفهوم الإمامة، وبالالتفات إلى المقام العلمي والإلهي للإمام، يقدم الإسلام الإجابة الشافية عن جميع المعضلات القانونية والتشريعية المستحدثة[1].

والمسألة المثيرة للنقاش تكمن في إسناد تشريع الأحكام إلى الأئمة عليهم السلام، حيث توجد هناك رؤيتان بين الإمامية في هذا الشأن[2]، وسيأتي تفصيل ذلك في الفصل الخاص ببيان النسبة بين الإمام والخاتمية.

---

١ – انظر: العلامة محمد حسين الطباطبائي، شيعه در اسلام، ص ٨٠؛ محمد تقي مصباح اليزدي، آموزش عقايد، ج ١ و٢، ص ٣٥٢ ـ ٣٥٣.

٢ – انظر: سعيد ضيائي فر، جايگاه مبانى كلامى در اجتهاد، ص ٦٨١ فما بعد.

هـ ـ إقامة الحكومة الدينية:

إن الدين الذي يدّعي الخلود والشمولية والخاتمية في مختلف المجالات الفردية والاجتماعية والسياسية، لا يسعه عدم الاهتمام بمسألة الحكم والسلطة؛ لما تلعبه الدولة من دور في توجيه مسار المجتمع وهدايته، فضلاً عن إعداد المفكرين وعلماء الدين، وتحديد توجهاتهم وتطلعاتهم الفكرية.

وعلى هذا الأساس سيكون للإسلام اهتمام خاص بمسألة الحكم وشخص الحاكم بوصفه المكمّل لحياة الإسلام وصيانة الدين من آفات الانحراف والتحريف. ومع القول بضرورة اهتمام الدين بمسألة الحكم والدولة، سيجرنا البحث التالي إلى تعيين الحاكم.

لـمّا كان الإسلام يجمع بين الدين والدولة، بحيث لا يوجد للنظرية العلمانية القائلة بالفصل بين الدين والسياسة أيّ موقع من الإعراب. فإنّ الشخصية التي تتمتع بالمرجعية العلمية والدينية، وتتحلى بمقام الولاية المعنوية، سوف يتولى إدارة الحكم والدولة أيضاً؛ إذ مع وجود المرجع الديني والعلمي المطلق مع مايتصف به من الولاية المطلقة، لايصل الدور إلى فرد آخر؛ إذ يلزم من تقديم الآخر عليه تقديماً للمفضول على الفاضل، والمرجوح على الراجح. كما يلزم من توزيع السلطات والفصل بينها بتخويل فرد لتولي إدارة الأمة وقيادتها على المستوى السياسي والاجتماعي بعيداً عن التدخل في الشؤون الدينية، يحتمل فيه أن عدم عصمة مثل هذا الزعيم السياسي والاجتماعي قد يحمله على العدوان على حوزة اختصاص المرجع العلمي والديني، فيعمد إلى عزله وتنصيب شخص على وفق هواه، وفي هذه الحالة يلزم من ذلك نقض الغرض، فلا يتمكن الدين الخاتم والخالد من تحقيق أهدافه وغاياته.

ومن خلال إطلالة عابرة على تاريخ صدر الإسلام يثبت صدق ما ذكرناه آنفاً، فعلى الرغم من حضور الإمام علي عليه السلام بوصفه خليفة النبي الأكرم في جميع الشؤون ـ الأعم من المرجعية العلمية والدينية، والولاية العامة ـ لم يتسن له ممارسة حقه في الحكم طوال ربع قرن من الزمن لحكم الخلفاء الثلاثة، وهو أمرٌ فرض على الإمام علي عليه السلام عزلة عن المجتمع، استغلها الإمام بكتابة تفسير جامع للقرآن، إلى جانب حفر الآبار واستثمار التربة واستصلاحها. وفي ظرف هذه الفترة تعرّض الإسلام لأنواع الانحراف والزيغ عن جادّة الصواب، وقد مهّدت هذه الانحرافات لظهور نظرية فصل الدين (الإمامة) عن السياسة والحكم. (سنشير إلى جوانب من ذلك في تضاعيف هذا الكتاب إن شاء الله).

وعليه فإن من بين أسباب الإمامة وضروراتها، قيام دولة دينية خالصة ليتمّ في ضوئها تطوير الدين والمحافظة على صفائه ونقائه في مختلف الأبعاد الفردية والاجتماعية.

و ـ الأئمة وسائط الفيض الإلهي:

كما يمكن لنا أن نرسم صورة أخرى لفلسفة الإمامة من زاوية العرفان والحكمة المتعالية، وهي صورة يمكن الحصول عليها من خلال التأمل في مضمون بعض الروايات الشريفة.

لقد ثبت في الفلسفة أن لكل وجود مادي وجوداً مثالياً وبرزخياً، ويكون له وجود عقلي أيضاً. وفي الحقيقة فإن الوجود المادي لكل شيء مسبوق بوجود له في عالم المثال، وقبله في عالم التجرّد أيضاً (بقيد البساطة طبعاً)، وبعد توفّر الظروف المادية اللازمة ينزل الوجود من عالمه الأعلى.

وتطلق الفلسفة على الوجود الأول تسمية (العقل الأول)، وهو مخلوق لله مباشرة، ليتمّ بعد ذلك خلق سائر الموجدات التالية من خلاله. ويمكن قراءة هذا الموضوع في الفلسفة تحت عنوان «قاعدة الواحد».

إنّ تحليل هذا الرأي وإثباته (الأئمة وسائط الفيض الإلهي) من زاوية الروايات، لا يترك مجالاً لإنكار المخالف. وفيما يأتي نستعرض بعض هذه الروايات، ونترك بعضها الآخر إلى الفصل الذي نتعرّض فيه لنقد الشبهة بشأن أفضلية الأئمة المعصومين على الأنبياء.

ورد في الروايات التأكيد على أن المخلوق الإلهي الأول هو الوجود النوراني للنبي الأكرم صلى الله عليه وآله مع الوجود النوراني لأهل البيت (المعصومون الأربعة عشر)، وقد امتزجت وتحققت الأنوار النورية لأئمة الشيعة والسيدة الزهراء عليهم السلام مع الوجود النوراني للنبي الأعظم صلى الله عليه وآله. وإن استمرار الفيض الإلهي ينتقل إلى الآخرين عبر الوجود النوراني لهذه الأنوار الإلهية. ومن هنا جاء التعبير عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله في بعض الروايات من خلال وصف نفسه بالنبي الأول الذي كان مخلوقاً قبل نفخ الروح في جسد سيدنا آدم عليه السلام:

ـ «كنت نبياً وآدم بين الروح والجسد»[1].

ـ «كنت أنا وعلي بين يدي الله عزّ وجلّ قبل أن يخلق آدم ...»[2].

وروي عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله أنه قال لعلي عليه السلام: «أنت مني وأنا منك، أنت كروحي من جسدي، أنت مني كالضوء من الضوء»[3].

---

١ – الحنفي القندوزي، ينابيع المودة، ج ١، ص ٤٥، ب ١، ح ١، ٣، ٥.

٢ – ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ٩، ص ١٧١.

٣ – العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٣٨، ص ٢٩٦.

وروي عن النبي الأكرم ﷺ أنه قال:

«بُعث عليّ مع كل نبيٍّ سرّاً، ومعي جهراً»[1].

وفي رواية صحيحة من طرق أهل السنة، قال النبي الأكرم ﷺ:

«كنتُ أنا وعلي بن أبي طالب نوراً بين يدي الله تعالى قبل أن يخلق آدم بأربعة آلاف عام، فلما خلق آدم، قُسّم ذلك النور قسمين: فجزءٌ أنا، وجزءٌ علي»[2].

وفي رواية عن النبي الأكرم ﷺ في جوابه عن سؤال جابر بن عبد الله الأنصاري حول ولادة الإمام علي عليه السلام قال: «إن الله تبارك وتعالى خلق علياً من نوري، وخلقني من نوره، وكلانا من نور واحد»[3].

وهناك كثير من الروايات الشبيهة بهذه الروايات والمروية بأجمعها عن النبي الأكرم ﷺ في كتب الفريقين[4].

وفي رواية أخرى وصف النبي الأكرم ﷺ نفسه وأهل بيته بأنهم أفضل من الملائكة، وبيّن سبب ذلك في الأسبقية الوجودية، المستلزمة لأسبقيتهم في المعرفة الربوبية:

«ما خلق الله عزّ وجلّ خلقاً أفضل مني، ولا أكرم عليه مني ... لولا نحن ما خلق آدم ولا حوّاء، ولا الجنة ولا سماء ولا أرض، فكيف لا نكون أفضل من الملائكة وقد سبقناهم إلى معرفة ربنا وتسبيحه وتهليله وتقديسه؟!

---

١ - ابن أبي جمهور الأحسائي، المجلي، ص ٣٠٩ و٣٦٨.

٢ - تذكرة الخواص، ص ٤٦.

٣ - كفاية الطالب، ص ٤٠٥؛ ابن طاووس، اليقين، ص ٤٨٥، ب ١٩٤، نقلاً عن: موسوعة الإمامة في نصوص أهل السنة، ج ٣، ص ٥٧.

٤ - انظر: موسوعة الإمامة في نصوص أهل السنة، ج٣، الباب: ٣ و٤، وج٤، ص٤١٥.

لأن أول ما خلق الله عزّ وجلّ أرواحنا؛ فانطلقنا بتوحيده وتحميده»[1].

وقد أشار الإمام علي عليه السلام إلى مقامه بوصفه وصياً لخاتم الأنبياء، وإلى ولايته وإمامته ـ التي تفوق مقام النبوة على ما سيأتي بيانه في الفصول القادمة ـ مبيناً أنه سابق على النبي آدم عليه السلام؛ إذ يقول: «كنتُ وصياً وآدم بين الماء والطين»[2].

وقد وصف الإمام جعفر الصادق عليه السلام في رواية أن النبي محمداً صلى الله عليه وآله والإمام علياً عليه السلام كانا متحدين في النور الأول، وكانا موجودين حيث لا موجود قبلهما [باستثناء الله طبعاً]، وكانا متحدين في الأصلاب، حتى افترقا في صلب عبد الله (والد النبي الأكرم صلى الله عليه وآله)ـ وفي صلب أبي طالب (والد الإمام علي عليه السلام):

«إِنَّ الله كَانَ إِذْ لَا كَانَ؛ فَخَلَقَ الْكَانَ وَالْـمَكَانَ، وَخَلَقَ نُورَ الْأَنْوَارِ الَّذِي نُوِّرَتْ مِنْهُ الْأَنْوَارُ، وَأَجْرَى فِيهِ مِنْ نُورِهِ الَّذِي نُوِّرَتْ مِنْهُ الْأَنْوَارُ، وَهُوَ النُّورُ الَّذِي خَلَقَ مِنْهُ مُحَمَّداً وَعَلِيّاً، فَلَمْ يَزَالا نُورَيْنِ أَوَّلَيْنِ إِذْ لَا شَيْءَ كُوِّنَ قَبْلَهُمَا، فَلَمْ يَزَالا يَجْرِيَانِ طَاهِرَيْنِ مُطَهَّرَيْنِ فِي الْأَصْلَابِ الطَّاهِرَةِ، حَتَّى افْتَرَقَا فِي أَطْهَرِ طَاهِرِينَ، فِي عَبْدِ الله وَأَبِي طَالِبٍ»[3].

كما وصف الإمام الصادق عليه السلام وجود الأئمة بأنه الوجود الأول والآخر في الخلق الإلهي، قائلاً:

---

١ – العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٢٦، ص ٣٣٥.

٢ – ابن أبي جمهور الأحسائي، عوالي اللآلي، ج ٤، ص ١٢٣.

٣ – محمد بن يعقوب الكليني، أصول الكافي، ج ١، ص ٤٤١، كتاب الحجة، باب مولد النبي، ح ٩؛ الإمام الخميني، مصباح الهداية، ص ٦١.

«نحن صفوة الله، ونحن خيرة الله، ونحن مستودع مواريث الأنبياء، ونحن أمناء الله، ونحن وجه الله، ونحن آية الهدى، ونحن العروة الوثقى، وبنا فتح الله وبنا ختم الله، ونحن الأولون ونحن الآخرون، ونحن أخيار الدهر ونواميس العصر، ونحن سادة العباد وساسة البلاد، ونحن النهج القويم والصراط المستقيم، ونحن علة الوجود وحجة المعبود»[1].

وقد ورد في الأحاديث النبوية المروية في كتب الفريقين أن النبي آدم بعد خلقه رأى خمسة أنوار في العرش الإلهي تشبهه؛ فسأل الله عنها، فقال له:

«لولاهم ما خلقتك ... يا آدم هؤلاء صفوتي من خلقي، بهم أنجيهم، وبهم أهلكهم، فإذا كان لك إليّ حاجة فبهؤلاء توسّل»[2].

تمّ التأكيد في كتب الفريقين على أن أهل البيت ليسوا واسطة الفيض الإلهي فحسب، بل هم وسطاء في بقاء وحفظ أصل وجود عالم الإمكان أيضاً. وبعبارة أخرى: إن عالم الوجود للسبب المذكور (الإمام واسطة الفيض حدوثاً وبقاءاً) لا يخلو أبداً من وجود الإمام المعصوم.

وهذا ما يؤيده ويؤكد عليه العرفان والعرفاء، ويعبّرون عنه بقطب العالم ومقام الولاية.

كما تمّ التأكيد على ذلك في كتب الفرقين، ومن ذلك ما روي عن الإمام علي عليه السلام أنه قال: «اللّهمَّ بَلَى! لاَ تَخْلُو الْأَرْضُ مِنْ قَائِمٍ لله بِحُجَّةٍ، إِمَّا ظَاهِراً مَشْهُوراً، وَإِمَّا خَائِفاً مَغْمُوراً؛ لِئَلاَّ تَبْطُلَ حُجَجُ الله وَبَيِّنَاتُهُ»[3].

---

١ – العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٢٦، ص ٢٥٩.

٢ – فرائد السمطين، ج ١، ص ٣٦؛ القطب الراوندي، قصص الأنبياء.

٣ – نهج البلاغة، الحكمة رقم: ١٤٧.

«عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ لَهُ أَتَبْقَى الْأَرْضُ بِغَيْرِ إِمَامٍ؟ قَالَ: لَا. قُلْتُ: فَإِنَّا نُرَوَّى عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام أَنَّهَا لَا تَبْقَى بِغَيْرِ إِمَامٍ إِلَّا أَنْ يَسْخَطَ الله تَعَالَى عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ أَوْ عَلَى الْعِبَادِ؛ فَقَالَ: لَا، لَا تَبْقَى، إِذاً لَسَاخَتْ»[1].

وروي عن الإمام زين العابدين عليه السلام أنه قال في حديث طويل:

«نحن أمان أهل الأرض كما أن النجوم أمان أهل السماء، ونحن الذين بنا يُمسك الله السماء أن تقع على الأرض إلا بإذنه، وبنا يمسك بأهلها، وبنا ينزل الغيث وينشر الرحمة، ويخرج بركات الأرض، ولولا ما في الأرض منا لساخت الأرض بأهلها ... ولم تخل الأرض ـ منذ خلق الله آدم ـ من حجّة لله فيها ظاهر مشهور أو غائب مستور»[2].

هذا وقد وردت فقرات الزيارة الجامعة بهذا المضمون.

وروي عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «إن الأرض لا تخلو إلا وفيها إمام»[3].

وقد تمّ تأييد هذه المسألة من قبل الفلاسفة المسلمين أيضاً[4].

ويمكن بيان خلاصة الكلام عبر المسألتين الآتيتين:

---

١ – محمد بن يعقوب الكليني، أصول الكافي، ج ١، ص ١٧٩.

٢ – فرائد السمطين، ج ١، ص ٤٥؛ موسوعة الإمامة، ج ٥، ص ٢٨٦.

٣ – محمد بن يعقوب الكليني، أصول الكافي، ج ١، ص ٢٥١.

٤ – انظر: ابن سينا، الإلهيات من الشفاء، ص ٤٥٥؛ مجموعة مصنفات شيخ الإشراق، ج٢، ص ١١ ـ ١٢؛ الميرداماد، القبسات، ص ٣٩٧؛ محمد رضا الحكيمي، خورشيد مغرب، الفصل التاسع.

المسألة الأولى: إن وجود الأئمة في العالم لم يكن أمراً حادثاً وجديداً، بل كان وجودهم الشريف والنوراني متحداً بنور النبي الأعظم صلى الله عليه وآله قبل خلق عالم المادة وقبل أي وجود، على شكل وجودات شريفة متسامية وحاضرة في مقام القرب الإلهي، وإنما تجلّت ظهوراتهم في العالم المادي ضمن الجسد الإنساني. وبعبارة أخرى: كان وجودهم لازماً ذاتياً لأصل خلق العالم الممكن، وكما قيل: «الذاتي لا يُعلل».

المسألة الثانية: حيث يتصف وجود الأئمة بالشرف والمنزلة الوجودية، فإن أصل وجود عالم الإمكان متقوّم بوجودهم، وإن وجودهم عنصر حدوث وبقاء سائر الوجودات الأخرى، ومع عدم وجودهم يتحول العالم إلى عدم. وعليه يكون وجودهم ضرورياً ولازماً للحفاظ على وجود أصل الممكنات.

■ ثالثاً: وجوب معرفة الإمام:

بالالتفات إلى الخصائص الفريدة والفذّة للأئمة الأطهار عليهم السلام، والتي مرّ بيان بعضها في بحث فلسفة الإمامة: (الهداية، والمرجعية الدينية، وتشريع الأحكام الفردية، والواسطة في الفيض الإلهي)، يجب على كل فرد مسلم ـ بل وحتى غير المسلم أيضاً بالنظر إلى الدور الرابع الذي يمثله الإمام ـ أن يتعرّف على مقام الإمامة ولو بشكل عام وإجمالي، ثم يصير بعد ذلك إلى التعرّف على مصاديق الأئمة؛ وذلك لأن المعرفة الصحيحة والخالصة لتعاليم الدين العقائدية والعملية والأخلاقية، إنما يأتي من خلال المنبع الصافي للأئمة الأطهار عليهم السلام، وإلا فإنّ معرفة كلّ فرد وعمله إذا لم يكن من غير قناة الأئمة سيكون عرضة للشوائب وأنواع الانحرافات، وهذا يتنافى مع الهدف من بعث الأنبياء وإنزال

الكتب والأديان السماوية.

من هنا ورد في الروايات والأحاديث النبوية والولائية التأكيد على معرفة الإمام بمختلف الصيَغ، واعتبرت الجاهل بمقام الإمام والإمامة بحكم من يموت على الجاهلية:

ـ «من مات ولم يعرف إمام زمانه، مات ميتة جاهلية»[1].

ـ «من مات بغير إمام، مات ميتة جاهلية»[2].

طبقاً لهذه الروايات فإنّ الذي يموت من دون أن يعرف إمام زمانه كأنه مات في الجاهلية، وإنه في الواقع سيموت على غير الإيمان بالله واليوم الآخر. والسؤال هنا: ما هو المراد من الإمام؟ هل المراد من الإمام نوع الحاكم، حتى إذا استولى على الحكم بالاحتيال والقهر والغلبة؟ إذا كان الأمر كذلك فما هي العلاقة بين معرفة هذا الإمام وترتيب آثار الكفر والجاهلية على الجاهل به؟

بعد التمعّن في الروايات المأثورة عن النبي الأكرم ﷺ بشأن الإمامة

---

١ – محمد بن يعقوب الكليني، أصول الكافي، ج ١، ص ٣٧٦. وهناك احتمالان بشأن المراد من الميتة الجاهلية، الأول: الكفر والشرك. الثاني: الضلال. وكلا المعنيين وارد في الروايات أيضاً. (أصول الكافي، ج ١، ج ١، باب من مات وليس له إمام، ص ٣٧٦؛ العلامة محمد باقر المجلسي، مرآة العقول، ج ٤، ص ٢٢٠).

٢ – صحيح ابن حيان، ج ١٠، ص ٤٣٤؛ مسند أحمد، ج ٤، ص ٩٦ (١٦٨٧٦)؛ المعجم الكبير، ج ١٩، ص ٣٨٨ (٩١٠)؛ شرح المقاصد، ج ٢، ص ٢٧٥، ومن هنا يتضح ضعف ادعاء الدكتور النشار في كتابه (نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ج ٦، ص ٢١٧) القائم على إنكار هذه الأحاديث في مصادر أهل السنة. لمزيد من الاطلاع حول مئات الأحاديث في هذا الشأن، انظر: المكتبة (الإلكترونية) الإسلامية الكبرى الشاملة، من خلال البحث عن مصطلح (الميتة الجاهلية).

والإمام، وخاصة بالنظر إلى الأحاديث المروية عن الإمام علي عليه السلام وسائر الأئمة الآخرين عليهم السلام بوصفهم الأئمة المنتجبين، وحجج الله، ووسطاء الفيض الإلهي، وعلة بقاء أصل الوجود، ندرك أن المراد من ضرورة معرفة الإمام هو الإمام الحقيقي والكامل المتجسّد في الأئمة الأطهار عليهم السلام.

إن هذا الادعاء يثبت من لزوم التناسب والسنخية بين الحكم (موت الجاهلية والكفر) والموضوع (الجهل بالإمام). يضاف إلى ذلك وجود كثير من الروايات التي تطبّق هذه الروايات على الأئمة الأطهار عليهم السلام، بمعنى أن الذي يجهلهم ولا يعرفهم ويموت على ذلك، يموت ميتة جاهلية.

■ رابعاً: إثبات نظرية الشيعة في تنصيب الإمام:

إنّ إمامة الأئمة الأطهار عليهم السلام وعلى رأسهم الإمام علي عليه السلام بوصفه خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله مباشرة، يمكن إثباتها من ثلاثة طرق: القرآن والسنة والعقل.

أما الآيات والروايات المثبتة لإمامة الإمام علي عليه السلام، فسوف يأتي تفصيل الكلام حولها في فصل شبهات حول أصل تنصيب الإمام. وعليه سنكتفي هنا بالإشارات العابرة تحت العناوين الآتية:

أولاً: الاتجاه النقلي:

تقدمت الإشارة إلى وجود كثير من الآيات والروايات المتعددة والمتواترة أحياناً في دلالتها على إمامة الإمام علي عليه السلام، وهو أمرٌ يثبت النظرية القائلة بكون الإمامة بالتنصيب. وعلاوة على هذه النصوص ـ التي

ستأتي في محلها ـ هناك تصريح في بعض النصوص الواردة عن النبي الأكرمﷺ بكون أصل الحكم بعده يكون بتنصيب من قبل الله عزّ وجل. كما ورد في قصة إسلام قبيلة بني عامر، حيث اشترطوا على النبي الأكرم ﷺ أن يكون لهم الأمر بعد رحيله؛ فرفض النبي هذا الشرط منهم، معللاً ذلك بقوله: «إن الأمر إلى الله يضعه حيث يشاء»[1].

كما رصد التاريخ حالات أخرى مشابهة لهذه الحادثة؛ حيث اشترطت قبيلة كندة[2]، واشترط عامر بن الطفيل، وأربد بن قيس[3]، أن يكون لهم الأمر بعد رحيله؛ فكان الجواب هو الجواب.

واللافت في توضيح الأمر هنا أن ما كانت تطالب به هذه القبائل المختلفة من النبي الأكرم ﷺ هو منحهم الحكم والسلطة السياسية التي ينظر إليها أهل السنة بوصفها مسألة فقهية تدخل في صلاحية الأمة واختيارها. ولكن النبي الأكرم ﷺ يصفها بأنها حق إلهي.

ثانياً: الاتجاه التحليلي والعقلي:

الاتجاه الآخر الذي يمكن تناوله بالبحث والدراسة في تحليل مسألة القيادة وخلافة النبي الأكرم ﷺ، عبارة عن تحليل عقلي واجتماعي، يأخذ بنظر الاعتبار ظروف ذلك العصر، وذلك على النحو الآتي:

---

١ – تاريخ الطبري، ج ٢، ص ٨٤؛ سيرة ابن هشام، ج ٢، ص ٥٥؛ السيرة الحلبية، ج ٢، ص ٣.

٢ – انظر: سيرة ابن كثير، ج ٢، ص ١٥٩.

٣ – انظر: المصدر أعلاه، ج ٢، ص ١١٤.

النبي الأكرم ﷺ على مفترق ثلاثة طرق:

لقد أقام النبي الأكرم ﷺ طوال جهوده المضنية التي استمرّت لأكثر من عقدين من الزمن على تحمّل أعباء الرسالة والنبوة، برعمين يافعين باسم الدين الإسلامي الحنيف، والدولة الإسلامية. وحيث كان هذان البرعمان يافعين، استدعى ذلك ضرورة العمل على حفظهما وصيانتهما من أنواع الآفات، وإن عمر النبي لم يكن كافياً لضمان هذه الصيانة. هذا في حين كان الخطر الخارجي متمثلاً بوجود الروم وإيران القديمة، والخطر الداخلي متمثلاً بتيار المنافقين يهدد أصل وجود الإسلام وبقائه. وعليه يطرح السؤال الآتي نفسه: هل فكّر النبي الأكرم ﷺ بوسيلة تضمن البقاء والاستمرار لهذين البرعمين اليافعين (المتمثلين بالإسلام وأصل الحكومة)، أم أنه ترك الأمور على عواهنها؟

في البداية يوجد هناك ثلاثة احتمالات يمكن تصوّرها:

١ ـ اتخاذ الموقف السلبي تجاه هذه المسألة: وذلك بأن يلتزم النبي الأكرم ﷺ جانب الصمت تجاه الحاكم والخليفة الذي يليه، فليس هناك تحديد للحاكم والحكم ولا نوع الحكم، وما إذا كان لشخص واحد أو لشورى من عدّة أشخاص.

إن ضعف هذا الاحتمال سيتضح من خلال الأدلة والشواهد التي سنأتي على ذكرها في الصفحات القادمة بشأن وجوب تنصيب الإمام والحاكم.

٢ ـ تحويل الأمر إلى الناس في إطار الشورى: الاحتمال الثاني أن يتخذ النبي الأكرم ﷺ موقفاً إيجابياً تجاه مسألة الحكم وإدارة الدولة من بعده، ولكن من خلال تعيين الشورى أو أفراد من النخبة، أو البيعة.

وعلى الرغم من أن الإشكالات السابقة لا تتجه على هذا الاحتمال، ولكنه لا ينجو من بعض الإشكالات الأخرى، التي نجملها على النحو الآتي:

أ ـ قد يبرز هناك تحدٍّ في اختيار شخص من أعضاء الشورى بسبب هيمنة الأغراض والأهواء على أعضاء هذه الشورى، وهو أمرٌ سيكون مثاراً لتأجيج نار الخلاف والفتنة.

ب ـ حيث لا يتصف أعضاء الشورى بالعصمة، فقد تتحكم فيهم العواطف والمحسوبيات والأهواء، بدلاً من تحكيم الملاكات الحقيقية، كما حصل ذلك بالفعل في الشورى التي اختارها الخليفة الثاني، حيث مالت كفتها لصالح عثمان رغم وجود الإمام علي عليه السلام كواحد من المرشحين في هذه الشورى.

ج ـ لا توجد أيّ وثيقة معتبرة ولا غير معتبرة تثبت وجود شورى يراد منها تعيين الإمام والخليفة من قبل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله. وعليه لا يوجد هناك قائل بهذا الاحتمال الثالث.

٣ ـ تعيين وتنصيب الشخص الأصلح: الاحتمال والفرضية الثالثة أن يعمد النبي الأكرم صلى الله عليه وآله ـ من خلال معرفته بأصحابه ـ إلى اختيار الأصلح والأفضل من بينهم لإدارة هذين البرعمين اليافعين وصيانتهما وحفظهما. وهذا هو مختار الشيعة، حيث يعمدون أولاً إلى إثبات ضرورة نظرية التنصيب، ثم يبحثون بعد ذلك عن مصاديقها.

الأدلة والشواهد على وجوب التنصيب:

ننتقل الآن إلى تقرير نظرية وجوب التنصيب وإثباتها بالأدلة والشواهد المختلفة.

أ ـ الأخطار الخارجية والداخلية التي تهدّد الإسلام:

لقد أشرنا إلى أنّ الأخطار الخارجية والداخلية المتمثلة بالمنافقين والذين يدّعون النبوّة من أمثال مسيلمة الكذاب، وما سوى ذلك من الأمور التي كانت تهدد الحكومة الإسلامية، والأهم من ذلك خطر تحريف التعاليم الإسلامية وما إلى ذلك من البدع، كانت تحتّم على النبي الأكرم صلى الله عليه وآله أن لا يترك أمّته نهباً لجميع هذه الأخطار، ومع الالتفات إلى علمه اللدني يتحتم عليه أن يحدد الشخص المناسب كي يتصدّى للمرجعية العلمية والدينية والسياسية، وينصبه إماماً وخليفة على المسلمين. وبعبارة أبسط: إن الشخص القروي لا يترك قطيع أغنامه من دون من يرعاه، فهل يعقل بنبي مثل النبي محمد صلى الله عليه وآله أن يترك أمته من دون أن يستخلف عليها من يرعى مصالحها؟!

ب ـ التنصيب عنصر الصيانة والوحدة ومنع الخلافات القومية:

تتكوّن المجتمعات ـ والأمم بشكل بارز ـ من مناطق وقبائل وأعراق ولغات مختلفة ومتنوّعة، ويسعى كل مكوّن فيها إلى الاستيلاء على السلطة أو أن يكون له في الحدّ الأدنى حصّة تتناسب وحجمه فيها. وإن هذا التنوّع والاختلاف يؤدّيان إلى النزاع والتخاصم، وقد يؤدّيان إلى اندلاع الحروب الداخلية وإزهاق الأرواح وإراقة الدماء، والمثال البارز على ذلك يتجلى في الحروب التي كانت تتفجر من حين لآخر بين قبيلتي الأوس والخزرج في المدينة قبل دخول النبي إليها، فلم تلق تلك الحروب أوزارها إلاّ بعد اعتناق كلتا القبيلتين للإسلام.

وبعد أن قويت شوكة الإسلام على يد النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، انتشر أتباعه في مختلف المناطق والقبائل، وتنافس القطبان القويان في الإسلام (أي

المهاجرون والأنصار) فيما بينهما وأخذا يضمران التخطيط للاستيلاء على السلطة بعد رحيل رسول الله ﷺ. يؤيد ذلك ما حصل في سقيفة بني ساعدة، فعلى الرغم من أن جسد الرسول لم يجهّز للغسل والتكفين والتشييع والدفن بعد حتى اجتمع الأنصار في موضع لهم باسم السقيفة، واختاروا لأنفسهم شخصاً وهو سعد بن عبادة ليكون رئيساً عليهم؛ وما أن تناهى خبر ذلك إلى عمر وأبي بكر حتى هرعا إلى المكان، ليُعلنا من هناك بأن قادة قريش لن يقبلوا بقيادة الأنصار عليهم، وتمسّكا لذلك بحديث روياه عن رسول الله ﷺ يقول: إن الإمامة والخلافة في قريش. ولكي يضمن أبو بكر نجاح خطته بسلام قطع وعداً للأنصار بأن تكون لهم الوزارة.

يظهر من خلال هذا المشهد والمقطع التاريخي وجود نص نبوي حسم النزاع لصالح أبي بكر، وحال دون استمرار الخلاف والفتنة.

وهنا نتساءل: ألا يمكن لهذا النص العام والمبهم أن يؤدي بدوره إلى احتدام النزاع بين بطون قريش نفسها فيمن هو أحق من غيره في استلام السلطة؟ فقد اشتملت قريش على آلاف الأشخاص الذين يمكن أن يبرز من بينهم عشرات الرجال الذين يدّعون لأنفسهم الأفضلية على الآخرين في تولي السلطة وإدارة الأمة، كما حصل ذلك في نفس حادثة السقيفة حيث بادر عمر بن الخطاب وقام بإهداء الخلافة إلى أبي بكر، وقام هذا في المقابل بتنصيب عمر خليفة من بعده.

ولولا حكمة الإمام علي عليه السلام في تقديم مصلحة الأمة على مصلحته الخاصة لاندلعت حرب بسبب عدم استيعاب الشيعة لخلافة أبي‌بكر، وتمّ القضاء على برعم الحكومة الإسلامية اليافع، ولم تقم للإسلام بعد ذلك من قائمة.

وعليه كان بإمكان النصّ الخاص على شخص بعينه، وتطبيق ذلك النص على أرض الواقع أن يحول دون الاختلاف واندلاع الحرب، ويضمن رفعة الإسلام وتقدّمه. وقد أكد بعض الفلاسفة هذه الحقيقة؛ إذ يقول ابن سينا: «الاستخلاف بالنصّ أصوب؛ فإن ذلك لا يؤدي إلى التشعّب والتشاغب والاختلاف»[1].

ج ـ العلم بالأصلح وضرورة التعريف به وتنصيبه:

تقدم أن قلنا بأن النبي الأكرم ﷺ كان على علم بذلك الشخص الأصلح من جميع الجهات للتصدي للمرجعية الدينية والسياسية، وذلك من خلال القنوات الاعتيادية ومن قناة الوحي أيضاً، وعليه إذا لم يُقدِم النبي الأكرم على تنصيب ذلك الفرد في هذا المقام، فإنه لن يحرم أمّته من القيادة الدينية والسياسية لهذا الفرد الأصلح فحسب، بل سوف يسهم بشكل من الأشكال في أن يتصدّى غير الأصلح لهذا الأمر، ولا يخفى ما في ذلك من مخاطر على الإسلام الفتيّ والحكم اليافع.

إن مثل هذا الاحتمال بعيد عن النبي الأكرم ﷺ وهو المتصف بالحكمة والإخلاص للدين والأمّة، بل مستحيل عليه ذلك. وبعبارة أخرى: إن العقل يحكم بتقديم الفاضل على المفضول، وترجيح الأصلح على الصالح، وقد أيّد القرآن الكريم هذا الحكم العقلي إذ يقول تعالى: ﴿ **أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لاَ يَهِدِّي إِلّا أَنْ يُهْدَى** ﴾[2].

---

١ – ابن سينا، الإلهيات من كتاب الشفاء، ص ٤٥١.

٢ – يونس: ٣٥.

وعلى هذا الأساس يجب أن يكون النبي الأكرم ﷺ ـ بوصفه واحداً من العقلاء بل هو أعقلهم ـ مطلعاً ومدركاً لهذا الحكم العقلي، وأن يقوم على تطبيقه أيضاً، ولازم هذا التطبيق هو تعيين الفرد الأصلح وتسميته للأمة، وإلا لزم من ذلك مخالفة حكم العقل، وهذا لا يتناسب مع شأن النبي ومنزلته.

د ـ عصمة الإمام تقتضي التنصيب:

تقدم في البحث عن فلسفة الإمامة أن الإمام الذي يُراد لحفظ الدين وصيانته بشكل صحيح، يجب أن يكون معصوماً؛ ليكون تفسيره معتبراً وحجة على الآخرين (سيأتي البحث التفصيلي حول العصمة في الفصل الخاص بشبهة التنافي بين الإمامة والخاتمية على هامش هذه المسألة).

من خلال هذه الرؤية إلى الإمامة وشخص الإمام، يتضح أن الطرق الأخرى لتعيين الإمام (أي الشورى والبيعة) غير ممكنة؛ لأن أعضاء الشورى والبيعة لا طريق لهم إلى العلم بعصمة ذلك الشخص، إذ إنّ علم ذلك منحصر في الله سبحانه وتعالى، وهو علم ينتقل من الله إلى رسوله عن طريق الوحي[1].

هـ ـ تنصيب الإمام من لوازم خلود الدين وخاتميته:

لقد كانت جميع الأديان والشرائع السماوية السابقة شرائع مرحلية ومؤقتة، بمعنى أن الدين اللاحق ينسخ الدين السابق، وفي هذه الحالة لا يكون تعيين الخليفة في تلك الأديان على درجة عالية من الأهمية. أما الدين الإسلامي فإنه يمتاز من سائر الأديان الأخرى بالخاتمية والخلود والعالمية، بمعنى

---

١ – انظر: كشف المراد، ص ٩٥؛ الشافي في الإمامة، ج ٢، ص ٥.

أنه لا وجود لنبي أو دين بعد الإسلام. ومثل هذا الدين لا بدّ له من وجود إمام يعمل على حمايته وصيانته وحفظ مكانته في العالم، والحيلولة دون تحريفه وظهور البدع فيه، ويجب أن يكون هذا الإمام على مستوى هذا الدين وعالميته.

وقد كتبت شرحاً تفصيلياً وافياً حول العلاقة بين الإمامة والخاتمية في كتاب لي تحت عنوان (آيين خاتم)، فعلى القارئ الكريم إذا أراد التفصيل مراجعة ذلك الشرح[1].

و ـ تعيين الخليفة منهج متّبع لدى جميع الأنبياء السابقين:

على الرغم مما تقدّم من القول بأن الاستخلاف وتعيين الخليفة أكثر تناسباً وسنخية مع الدين الخاتم منه إلى الأديان الأخرى، ولكننا عندما ننظر في سيرة الأنبياء السابقين ـ وخاصة الأنبياء العظام منهم ـ نجدهم يهتمون بتسمية خليفة لهم يحرس ذلك المقدار من الشرائع المؤقتة التي يتركونها للأجيال بعدهم. وهكذا نجد أول أنبياء الله آدم عليه السلام وبعده شيث وأوقينان وصولاً إلى خاتم الأنبياء، يعيّنون وصيهم والخليفة بعدهم بأمر من الله سبحانه وتعالى. وقد كتب أبو الحسن المسعودي (م: ٣٤٦ هـ)، في كتابه المعروف «إثبات الوصية» قائمة بأسماء خلفاء الأنبياء.

فكيف يمكن القول بأن الأنبياء السابقين يهتمون بتسمية من يخلفهم رغم عدم الحاجة الماسّة إلى ذلك، ولا يقوم النبي الأكرم صلى الله عليه وآله بتسمية من يخلفه، مع أنه خاتم الأنبياء، ودينه خاتم الأديان؟!

---

١ – انظر: آيين خاتم، ص ٤٩٥ ـ ٥٢٤.

ز ـ وصية القرآن الكريم بتعيين الخليفة والوصي:

إن القرآن الكريم في جملة تعاليمه يأمر المسلمين بكتابة الوصية لما بعد موتهم، إذ يقول تعالى في محكم كتابه الكريم: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمْ الْـمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى الْـمُتَّقِينَ﴾ (١).

وعليه هاهو القرآن يُبدي كلّ هذا الاهتمام بكتابة الوصية وضرورتها حتى في الأمور الجزئية التي تتعلق بشؤون الأسرة، ويُلزم المسلمين بذلك. فكيف يمكن أن لا يبدي اهتماماً مماثلاً بالنسبة إلى ما هو أخطر من ذلك من الأمور التي تتعلق بمصير الأمّة بأسرها، فلا يأمر نبيه بتعيين خليفة له، ليقوم بعده بأعباء الأمة على المستوى الديني والسياسي؟! وكيف يمكن للنبي الأكرم صلى الله عليه وآله أن يتجاوز مسألة على مثل هذا المستوى من الأهمية والخطورة؟! ألا ينطوي مثل هذا الكلام على الطعن بشخصية رسول الله صلى الله عليه وآله بسبب عدم تطبيقه لهذه الآية فيما يتعلق بمصالح أمّته، وهو الحريص على مصلحتها؟(٢).

ح ـ تعيين الخليفة منهج للنبي الأكرم في إدارة الدولة:

عندما نطالع منهج النبي الأكرم صلى الله عليه وآله في إدارة الحكم، ندرك أنه في مختلف أسفاره، من قبيل مشاركته في الحروب حيث كان يغيب عن المدينة المنوّرة لبضعة أيام، كان يترك فيها من يخلفه؛ ليقوم بأعباء الأمور الإدارية والسياسية، وكان من بين الذين استخلفهم النبي من الصحابة طبقاً لأهمية الموقف وخطورة الأوضاع: الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، وعبد الله بن

---

١ – البقرة: ١٨٠.

٢ – انظر: الفضل بن شاذان، الإيضاح، ص ١٠٥.

مكتوم، ومعاذ بن جبل.

وهنا نتساءل: كيف يمكن للنبي الذي يبدي هذا المستوى من الاهتمام بمسائل الحكم والدولة، حتى أنه لا يترك الأمور دون أن يستخلف من يقوم بأعبائها في غيابه لفترة قصيرة جداً، ولايبدي ذات الاهتمام لما بعد رحيله؟[1]

ط ـ لازم عدم النصّ أفضلية الخليفتين الأولين على النبي الأكرم صلى الله عليه وآله:

عندما نطالع تاريخ الخليفتين الأولين يثبت لنا أنهما لم يعيرا أهمية للبيعة وانتخاب الناس، وإنما عمد كل منهما إلى تعيين الخليفة وتنصيبه بعدهما. فهذا أبو بكر يوصي في مرض موته عثمان بن عفان أن يكتب لعمر بالخلافة بعده، وطلب من الناس أن يمتثلوا لأوامره، إذ يقول: «فإني قد استخلفت عليكم عمر بن الخطاب، فاسمعوا وأطيعوه»[2].

كما عمد عمر بن الخطاب قبيل موته إلى ضرب البيعة واختيار الناس عرض الجدار، فإنه وإن لم يسمّ شخصاً بعينه خليفة له، ولكنه جعلها في ستة، وهم: عثمان بن عفان، وطلحة، والزبير بن العوام، وسعد بن أبي وقاص، وعلي بن أبي طالب عليه السلام، على أن يختاروا واحداً منهم ليكون خليفة وحاكماً على المسلمين. وكما سيأتي في نصّ الكتاب ـ وقد صرّح الإمام علي عليه السلام بهذه الحقيقة ـ أن الأمور في هذه الشورى كانت محسومة سلفاً لصالح عثمان بن عفان.

---

١ – انظر: كشف المراد، ص ٤٩٦.

٢ – انظر: تاريخ مدينة دمشق، ج ١٨، ص ٣١٠؛ تاريخ الطبري، ج ٢، ص ٥٩١، أحداث سنة ١٣.

وعلى هذا الأساس يتضح أن الخليفة الأول والخليفة الثاني كانا ـ قبل موتهما ـ مدركين ومهتمين بمستقبل الحكم ومستقبل الدين بحسب الظاهر، واتخذا لذلك الإجراءات الكفيلة بالحيلولة دون حدوث أي خطر محتمل.

فهل كان النبي الأكرم ﷺ ـ الذي بذل كل ما عنده من أجل الدين الإسلامي الحنيف ـ دون الخليفتين الأولين في الاهتمام بمستقبل الدين والحكم والأمة؟ وعلى أهل السنة ان يجيبوا عن سلوك الخليفة الأول في تعيين خليفته، وما إذا كان مشروعاً وخالياً من المحاذير أم لا؟

لو كان ما قام به الخليفتان غير مشروع ولم يكن خالياً من المحذور، فليس لنا هنا كلام، سوى أن أهل السنة يكونون بذلك قد اعترفوا بعدم مشروعية ما قام به الشيخان. وأما إذا كان ما قاما به مشروعاً وعقلانياً وعقلائياً، فالسؤال هنا: لماذا لم يق،م النبي الأكرم ﷺ بالشيء نفسه؟ هل كان ـ والعياذ بالله ـ رغم اتصاله بالوحي غير مدرك لأهمية ذلك على مستوى الثبوت والمعرفة، أم أنه ـ والعياذ بالله ـ قد تعمّد أن يتجاهل مصلحة المجتمع والدين وترك الأمة لحالها؟! إن لازم هذا الكلام من أهل السنة هو أن الشيخين في الحدّ الأدنى ـ والعياذ بالله ـ أفضل من رسول الله في هذا المقام! وهذا اللازم لا يمكن الالتزام به حتى من قبل أهل السنة.

وقد واجه أهل السنة هذا التحدّي منذ القرون الأولى. فقد ذكر ابن أبي الحديد عند شرحه لمقاطع من نهج البلاغة تدل على أصل التنصيب، مستدلاً لذلك بالخوف والخشية من نسبة الصحابة إلى مخالفة نص النبي الأكرم ﷺ، كما جاء في شرح الفقرة القائلة: «فإنها كانت أثرة شحّت عليها نفوس قوم» من الخطبة رقم ١٦٣، وقد نقل أنه سأل أستاذه أبي جعفر يحيى بن محمد

العلوي الذين هضموا حق الإمام في الحكم، هل المراد منه حادثة السقيفة أم الشورى التي دعا إليها عمر بن الخطاب وانتهت باختيار عثمان بن عفان؟ كان جوابه أن المراد من ذلك حادثة السقيفة[1].

يقرّ ابن أبي الحديد ـ بوصفه سنياً ـ إن نفسه لا تطاوعه باتهام الصحابة بمعصية النبي الأكرم صلى الله عليه وآله! إذ يقول: «إن نفسي لا تسامحني أن أنسب إلى الصحابة عصيان رسول الله صلى الله عليه وآله ودفع النص».

وهنا يجيبه أبو جعفر ـ وهو أستاذه الذي ويصفه بالانصاف ورجاحة العقل ـ جواباً حصيفاً يقول فيه: «وأنا فلا تسامحني أيضا نفسي أن أنسب الرسول صلى الله عليه وآله إلى إهمال أمر الإمامة وأن يترك الناس فوضى سدى مهملين وقد كان لا يغيب عن المدينة إلا ويؤمر عليها أميراً وهو حي ليس بالبعيد عنها، فكيف لا يؤمر وهو ميت لا يقدر على استدراك ما يحدث». وهكذا يستمر أبو جعفر بتفصيل الجواب حتى يقول له ابن أبي الحديد: «لقد أحسنت فيما قلت»[2].

ي ـ الكشف دون التنصيب:

فيما يتعلق بالنقطة الأخيرة في نظرية التنصيب عند الشيعة، يجب القول

---

١ – توضيح ذلك أن ابن أبي الحديد المعتزلي يعيد الإشكال بعد هذا الكلام ثانية ويقول: إن ظاهر هذه الخطبة هو الاستدلال من قبل الإمام من طريق الأولوية دون النص. وقال أبو جعفر في الجواب: حيث كانت هذه الخطبة جواباً عن سؤال يقول: مع أنك أقرب إلى النبي وأولى من غيرك في استلام الحكم، فلماذا تمّ استبعادك عن الحكم؟ فأعطى الإمام الجواب المناسب على هذا السؤال. وعلاوة على جواب أبي جعفر سوف نشير في هذا الكتاب إلى مختلف احتجاجات الإمام علي عليه السلام على أصل التنصيب.

٢ – ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ٩، ص ٢٤٨ ـ ٢٥٠.

إنّ الشيعة بالاستناد إلى الآيات وصريح الروايات النبوية يعتقدون بأن الوجود النوراني للإمام علي عليه السلام كان محطّ اهتمام الله حتى قبل خلق العالم المادي، وقد اكتسب في الدنيا جميع الفضائل التي يجب توفّرها في الإنسان الكامل على المستوى الفردي والاجتماعي والديني والسياسي. وعليه يكون الإمام منذ أن بدأ رسالته الإسلامية حائزاً على ملاك خلافة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، ومن هنا لم يكن بحاجة إلى تنصيب وتعيين أصلاً.

بعبارة أخرى: إنّ التنصيب والتعيين من الصفات الاعتبارية المتعلقة بالأمور الجعلية، في حين أن منصب الخلافة عن النبي أمر تكويني وحقيقي، وأن الذي تتوفر فيه صفاته يكون مؤهلاً لهذا المنصب تلقائياً من دون حاجة إلى جعل وتنصيب.

من هنا فإن الجعل والتنصيب ـ الوارد في الآيات والروايات ـ ليس في مقام الجعل الحقيقي، بل هو في مقام الإرشاد إلى المصداق الحقيقي والتكويني، وهو في الحقيقة كاشف عن المقام التكويني. وسيأتي توضيح ذلك في معرض نقد شبهة التوريث في الإمامة إن شاء الله.

ك ـ الإشكالات الفقهية والحقوقية الواردة على نظرية الخصم (الانتخاب):

إن النظرية المقابلة وهي القائلة بانتخاب الخليفة عن طريق الشورى والبيعة ـ وخاصة بيعة السقيفة التي كانت من قبل بضعة نفر من الصحابة ـ فاقدة للمشروعية الدينية، على ما سيأتي تفصيله في نقد شبهة «عدم انسجام الإمامة مع الديمقراطية» في الفصل الثاني، وفي نقد شبهة «التنصيب عنصر اختلاف وفرقة» في الفصل الرابع إن شاء الله تعالى.

مصداق التنصيب:

تحدّثنا في الصفحات السابقة عن أصل التنصيب وضرورته، وبطلان النظريتين الأخريين (الموقف السلبي من قبل النبي، أو تعيين الشورى). وهنا نتحدّث ـ بعد إثبات ضرورة وجود النص على التنصيب من قبل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله ـ عن مصداق هذا التنصيب.

فنقول: بعد ثبوت أصل ضرورة التنصيب، تثبت الإمامة بالنصّ على الإمام علي عليه السلام تلقائياً؛ لأن الأكثرية التي تناهز الإجماع من أهل السنة تنكر وجود النص على خلافة خلفائهم على ما سيأتي تفصيله في الفصل الرابع في نقد شبهة تعارض النصوص (الشبهة العشرون). أما الشيعة فيثبتون إمامة الإمام علي عليه السلام بالآيات والروايات المتعددة على ما سيأتي تفصيله في معرض الإجابة عن شبهة إنكار النصّ في القرآن والسنة.

بعبارة أخرى: إن أهل السنة لا يعرّفون شخصاً ليمثل مصداقاً لأصل النص، وعليه يجب عليهم الإجابة عن الإشكالات السابقة التي ترد على القول بعدم التنصيب، أما الشيعة فإنهم من خلال إثبات ضرورة التنصيب، يحددون مصاديق ذلك بمختلف النصوص.

الفصل الثاني

شبهات الإمامة ونقدها

■ **الشبهة الأولى: نظرية وجوب الإمامة تعيين للتكليف على الله تعالى:**

هناك كثير من الشبهات المطروحة على أصل الإمامة من قبل أهل السنة وبعض المخالفين، حيث سنعمل في هذا الفصل على نقلها وانتقادها.

تقدم أن ذكرنا في الفصل الأول في تعريف الإمامة أن الإمامية يقولون بالوجوب العقلي لتعيين الإمام على الله. أمّا أهل السنة فينكرون الوجوب العقلي لذلك على الله، وينكرون على الإمامية ما يذهبون إليه من تحديد ما يجب على الله فعله[1]، في حين أن الله هو الخالق المطلق الذي لا يمكن أن يسأل عما يفعل، بحكم قوله تعالى: ﴿**لاَ يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ**﴾[2].

مناقشة وتحليل:

في الإجابة عن هذه الشبهة هناك مسألتان جديرتان بالتأمل، هما:

---

١ - انظر: سيف الدين الآمدي، أبكار الأفكار، ج ٣، ص ١٩؛ شرح المواقف، ج ٨، ص٣٧٧.

٢ - الأنبياء: ٢٣.

أ ـ الإشكال المرتبط بإنكار الـحُسن والقبح العقليين:

إنّ هذه الشبهة من قبل أهل السنة ـ سيّما الأشاعرة منهم ـ تنشأ من إنكار أصل «الحُسن والقبح العقلي». حيث يمثل إنكار هذا الأصل أحد المباني الكلامية للأشاعرة، بمعنى أن الأشياء والأفعال بقطع النظر عن الله لا تتصف بالحُسن والقبح العقليين، وإنما ذلك تابع إلى أمر الشارع وحكمه[1].

وقد اتضح ضعف هذا الأصل والمبنى الكلامي للأشاعرة في علم الكلام[2]، حيث قيل: إن إنكار هذا الأصل يستلزم توالي باطلة، لا يمكن لأحد أن يلتزم بها، من قبيل: عدم إثبات الشريعة والنبوّة؛ إذ يمكن على الله أن يجري المعجزة على يد من يدّعي النبوّة كاذباً، بل من خلال إنكار الأصل المتقدّم لا يمكن إثبات حُسن شيء أو قبحه؛ إذ من الممكن أن يكون خبر الشرع والشارع عن الحُسن أو القبح بنفسه كاذباً، وإن الكذب على الله ـ بحسب الفرض ـ ليس محالاً من الناحية العقلية.

أمّا بعد البناء على أصل الحُسن والقبح العقليين، فإن العقل يحكم بأن الله لايستطيع أن يفعل القبيح. وبعبارة أخرى: إن الله يجب أن يقوم بالأفعال الحسنة. أما الشبهة القائلة بأن ذلك يلزم منه تحديد التكليف على الله ـ المطروحة من قبل الأشاعرة[3] ـ فسوف يتضح الجواب عنها من خلال المسألة الآتية.

---

١ - انظر: الفخر الرازي، الأربعين، المسألة رقم: ٢٥، ص ٢٤٦؛ تلخيص المحصّل، ص٣٩٣؛ الشهرستاني، نهاية الأقدام، القاعدة: ١٧، ص ٣٧٠ ـ ٣٨٠؛ القوشجي، شرح التجريد، ص ٣٣٩.

٢ - لمزيد من التوضيح، انظر: جعفر سبحاني، حُسن وقبح عقلي، الفصل ٩ و١٠.

٣ - انظر: ابن تيمية، الرسائل الكبرى، ج ١، ص ٣٣٣، الرسالة الثامنة؛ الأسفرائيني، التبصير في الدين، ص ١٥٣.

ب ـ الخلط بين الوجوبين الاعتباري والتكويني:

المسألة الأخرى التي يجب الالتفات إليها فيما يتعلق بإسناد الوجوب على الله تكمن في اختلاف هذا الوجوب عن الوجوب الاعتباري الفقهي. بمعنى أن الوجوب الاعتباري هو الوجوب الذي يُفرض على المكلف أو المكلفين من الخارج فيفرض عليهم اتخاذ موقف معيّن بحيث لا يكون أمامهم من خيار آخر، من قبيل الأسير أو السجين الذي يفرض عليه التواجد في زمن خاص ومكان محدد، وهذا التكليف عبارة عن حكم ووجوب فقهي واعتباري، وإذا خالفه يكون مستحقاً للعقاب والمؤاخذة.

وهناك وجوب من نوع آخر ليس هو من سنخ الجعل والاعتبار، بل يُستنتج من التكوين والذات، كأن يقال إن شجرة الجوز ستثمر جوزاً حتماً، أو إنّ القوّة الجاذبية تستقطب الأشياء باتجاهها. إنّ هذه الضرورات الطبيعية تستنتج من العلاقة التكوينية بين الأشياء، وبعبارة أخرى: يتم اكتشافها، فإن إثمار شجرة الجوز جوزاً، لا يتضمن إيّ إجبار وإكراه خارجيين يفرض عليها بأن تثمر الجوز، وإنما ذلك ينشأ من اقتضاء طبيعتها.

المثال الآخر يتعلق ببعض الأشخاص، كأن يقال: إن الإنسان العالم والحكيم لا يقوم باللغو والعبث، وإن الشخص الكريم والجواد مثل حاتم الطائي يُحسن إلى الآخرين، أو أن تعمد الأم إلى اجتراح المستحيل من أجل توفير الأمن لولدها، وقد تضحّي بنفسها من أجله. وكل هذا لا ينشأ من الجبر والإكراه والتكليف الخارجي والاعتباري، بل ينشأ من ذات الإنسان وصفاته الفطرية.

وعليه فإن وجوب القيام بالفعل الحسن ـ من قبيل بعث الأنبياء وتعيين

الأئمة ـ على الله ليس وجوباً مفروضاً عليه من الخارج، بل هو حالة تنشأ من الصفات الكمالية للذات الإلهية، فإن اتصاف الله بالحكمة والجود وإرادة الخير هي التي تقتضي منه أن يعمل على هداية الإنسان لبلوغ السعادة والخلود فيها من خلال إرسال الأنبياء وتنصيب الأئمة، وإن هذا الفعل الإلهي ينشأ من الحكمة واللطف والعناية الإلهية. وبعبارة أخرى: إن الوجوب المحمول على الله «ليس وجوباً على الله (وجوباً وضعياً وفقهياً)»، وإنما هو «وجوب من الله (كلامي وعقلي)».

إذن ليس في نسبة وجوب تعيين الإمام على الله بالمعنى المتقدّم أيّ محذور. وقد اعترف بعض المتكلمين من الأشاعرة بهذه المسألة، وهو ما سوف نشير إليه في الشبهة الآتية.

■ الشبهة الثانية: اعتبار نظرية وجوب تعيين الإمام بدعة:

لقد عمد بعض أهل السنة إلى طرح هذه الشبهة، وهي أن رؤية الشيعة بشأن الإمامة ووجوب تعيين الإمام من قبل الله أو النبي الأكرم صلى الله عليه وآله ووجود النص، ليس إلا بدعة في الدين؛ إذ لم يرد هذان الأمران (وجوب تعيين الإمام، ووجود النص على إمام خاص) في النصوص الدينية (القرآن والسنة النبوية)، وهذا هو معنى البدعة. إذ قيل في تعريفها: «إدخال ما ليس في الدين على الدين، وإخراج ما في الدين من الدين». وقال ابن خلدون في ذكر هذه الشبهة: «ظهر من بدعة الإمامية من قولهم ... إنه يجب على النبي تعيينها»[1].

---

١ – تاريخ ابن خلدون، ج ١، ص ٥٨٨، الفصل العاشر.

توضيح ذلك أن هذه الشبهة (الإمامة والحكومة ليست من شؤون الدين والنبوة) أخذت تطرح اليوم من قبل بعض العلمانيين من الشيعة والسنة، وسوف نتناولها بالنقد والتحليل في موضعها.

مناقشة وتحليل:

في معرض تحليل هذه الشبهة يجدر الالتفات إلى الأمور الآتية:

١ ـ النزاع المبنائي: ليس هناك من خلاف بين الشيعة والسنة بشأن كبرى البحث وأصل البدعة وتعريفها وحرمتها؛ لأن البدعة وإن كانت لغة تعني: «إحداث وإيجاد كل أمر جديد وغير مسبوق»، إلا أنها تعني في المصطلح الديني: «إحداث أمر جديد في الدين بحيث يخالف الشريعة والسنة النبوية» على نحو ما تعرّض له اللغويون. وقد عمد ابن الأثير إلى تقسيم البدعة إلى قسمين: بدعة هداية، وبدعة ضلالة، وقال في تعريف هاتين البدعتين: «فما كان في خلاف ما أمر الله به ورسوله ﷺ، فهو في حيّز الذم والإنكار، وما كان تحت عموم ما ندب الله إليه وحضّ عليه الله أو رسوله فهو في حيّز المدح»[١].

وقال ابن منظور الأفريقي: «إنما يريد من خالف أصول الشريعة ولم يوافق السنة»[٢].

وقال الطريحي في مجمع البحرين: «البدعة: الحدث في الدين، وما ليس له أصل في كتاب ولا سنة»[٣].

---

١ – النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ١، ص ١١٢.

٢ – ابن منظور، لسان العرب، ج ١، ص ٣٤٢، مادة (ب د ع)، وأيضاً: ج ٨، ص ٦؛ تاج العروس، ج ١١، ص ٩.

٣ – الطريحي، مجمع البحرين، ج ١، ص ١٦٤.

وقد ذكر الإمام الشافعي أن ملاك حرمة البدعة ليس في نفس كونها أمراً جديداً، بل لما فيها من مخالفة الكتاب والسنة أو الإجماع: «ما أحدث وخالف كتاباً أو سنة أو إجماعاً فهو البدعة والضلالة، وما أحدث من الخير ولم يُخالف شيئاً من ذلك فهو البدعة المحمودة»[1].

كما عرّف ابن كثير ـ وهو من المفسرين المتقدمين من أهل السنة ـ البدعة على أنها إحداث أمر في الدين من تلقاء النفس من دون أن يكون لها مبنى من الدين، كما قال في تفسير قوله تعالى: ﴿ **وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ** ﴾[2]: «إنما التزموها من تلقاء أنفسهم ... الابتداع في دين الله ما لم يأمر به الله»[3].

هذا وقد فسّر الزمخشري[4]، والفخر الرازي[5] وغيرهما من مفسري أهل السنة «ابتدعوها» بـ «أحدثوها من عند أنفسهم».

وعلى هذا الأساس فإنّ البحث بشأن وجود الإمامة أو عدم وجودها ليس بدعة في الكبرى، بل في مقام الثبوت والصغرى. بمعنى: هل أصل الإمامة من الدين أم لا، كي يكون إدخالها أو إخراجها داخلاً في تعريف البدعة؟

---

١ – نقلاً عن: السيرة الحلبية، ج ١، ص ١٣٧.

٢ – الحديد: ٢٧.

٣ – تفسير ابن كثير، ج ٤، ص ٤٨٢.

٤ – انظر: تفسير الكشاف، ج ٤، ص ٤٨٤.

٥ – انظر: التفسير الكبير، ج ٢٩، ص ٢٤٦؛ ابن حجر العسقلاني، تفسير فتح الباري، ج ٣، ص ٢٥٣؛ ابن نجيم المصري الحنفي، البحر الرائق في شرح كنز الدقائق، ج ١، ص ٦١١، وج ٣، ص ٤١٩.

يذهب الشيعة بالاستناد إلى الأدلة النقلية ـ الأعم من كتاب الله وسنة النبي الأكرم ـ إلى الاعتقاد بأن أصل الإمامة مذكور في القرآن والسنة النبوية، وكان يجب على الله ورسوله طبقاً لبعض الأدلة أن يعيّنوا للمسلمين الإمام والقائد السياسي والديني، وهذا ما حصل فعلاً، وعليه يكون أصل الإمامة وتعيينها جزءاً من الدين.

ومن جهة أخرى يذهب أهل السنة إلى الاعتقاد بأن الإمامة ليست جزءاً من الدين، ولذلك لايجب على الله ورسوله أن يعرّفا وينصّبا الإمام التالي.

وعليه توجد هنا رؤيتان، ولا يمكن قبل تحليل ونقد آراء الطرفين وأدلّتهم أن ندعي أن الإمامة وتعيينها ليست من شؤون النبي والنبوة، وأن إدخالها في الدين بدعة.

لقد كان أغلب علماء أهل السنة ملتفتين إلى هذه المسألة، ولذلك أوردوا هذه الشبهة.

٢ ـ اكتشاف الوجوب وليس فرض الوجوب على الله: الأمر الآخر أن وجوب تعيين الإمام على الله ـ كما تقدّم أن أشرنا في نقد الإشكال السابق ـ لا بمعنى الوجوب الاعتباري والوضعي الذي يستوجب تكليفاً على الله من ناحية غير الله، بل بالمعنى التكويني الذي يستنتج من صفات الله الكمالية، من قبيل اتصافه بالحكمة. وفي الحقيقة فإن الشيعة يذهبون إلى الاعتقاد بأن وجوب التعيين على الله أو نبيه ليس وجوباً وتكليفاً عليهما، بل هو اكتشاف للوجوب من خلال النظر في صفات الله والنبي الأكرم ﷺ. وبعبارة أدق: لا توجد هنا نسبة إلى الله، وإنما هو مجرد كشف.

٣ ـ اعتراف بعض أهل السنة بالوجوب المتقدّم: لقد اعترف بعض

علماء أهل السنة بهذا النوع من الوجوب «الكشف» والتزم به، كما قال النسفي بشأن بعثة الأنبياء: «وفي إرسال الرسل حكمة»[1].

وقال التفتازاني في شرح ذلك: «أي مصلحة وعاقبة حميدة، وفي هذا إشارة إلى أن الإرسال واجب لا بمعنى الوجوب على الله، بل بمعنى أن قضية الحكمة تقتضيه لما فيه من المصلحة»[2].

٤ ـ إمكان دعوى البدعة على الخصم: كما قام بعض علماء أهل السنة بالسماح لأنفسهم أن يصفوا الشيعة بالبدعة وتكفيرهم لذلك، يمكن للشيعة في المقابل أن يلصقوا بأهل السنة التهمة ذاتها، وذلك بالقول: إن الإمامة وتعيين الإمام يُعدّ جزءاً من الدين؛ لثبوتها بالأدلة العقلية والنقلية، بل هي من التعاليم الدينية الجوهرية والهامة، وللأسف الشديد يكابر أهل السنة في إخراجها من الدين، وجعلها من الأمور العرفية والدنيوية.

فعليه إذا كان القرار قائماً على التمسك بالبدعة، فإن بإمكان الشيعة أن يتمسكوا بها لاتهام الخصم أيضاً.

٥ ـ اختصاص ذلك بالعمد دون الموارد الاجتهادية: صحيح أن البدعة تعني أن تُدخل في الدين ما ليس فيه، أو أن نخرج منه ما فيه، ولكن ذلك إنما يكون بقيد التعمّد والعناد، بمعنى أن يسعى الفرد إلى أن يخرج مفردة من الدين رغم علمه بأنها من صميم الدين، أو أن يتعمد إدخال مسألة في الدين رغم علمه بخروجها عن الدين.

وإذا لم يتمّ تقييد البدعة بهذا القيد، فإن الأغلبية المتاخمة للإجماع من

---

١ – شرح العقائد النسفية، ضمن: شرح عقائد أهل السنة، ص ٢١٣.
٢ – المصدر أعلاه.

علماء الدين ـ الأعم من الشيعة والسنة ـ سيطالها وصف البدعة؛ لأن أكثر البحوث الكلامية والفقهية وغيرهما هي من الأمور الخلافية بين المذاهب، وإن فقه أهل السنة ينقسم في حدّ ذاته إلى أربعة مذاهب، حيث تختلف هذه المذاهب في مسألة واحدة على آراء وأقوال مختلفة، ولا شك في أن واحداً منها في الحدّ الأقصى هو المطابق للدين الحقيقي، ولكن لا يمكن نسبة الآراء الأخرى إلى البدعة، إذ الفرض أن العلماء الآخرين قد استفرغوا جهدهم في تحصيل الحكم الواقعي، غاية ما هنالك أنهم أخطأوا في إصابة الواقع دون قصد أو تعمّد منهم إلى ذلك، وقد روى أهل السنة أنفسهم عن أبي هريرة قوله: «للمخطئ أجر، وللمصيب أجران»[1].

من هنا يجب التدقيق والتريّث جداً، وعدم التسرّع في اتهام الخصوم بالبدعة في الدين، وأن لا يعتبر الرأي المخالف بدعة. وفي هذا السياق تندرج مسألة الإمامة؛ إذ يجب على أهل السنة ـ خاصة وأنهم يعتبرونها من المسائل الفقهية الخاضعة للاجتهاد ـ أن لا يتهموا من يختلف معهم في هذه (المسألة الفقهية) بأنه يمارس البدع ويستنكرون منه ذلك. بل عليهم طبقاً للمبنى الذين يقولون به «للمخطئ أجر، وللمصيب أجران» أن يعتبروا الشيعة وكل من ينكر خلافة الخلفاء الثلاثة الأوائل مخطئين مأجورين بالأجر الواحد، لا أن يتهمونهم بالبدعة ويكفرونهم على هذا الأساس.

ولا يخفى أن هذا النوع من الاتهامات ـ كما تقدم أن ذكرنا ـ إنما يقتصر على عدد قليل، أما اليوم فإنّ أكثر علماء أهل السنة والإمامية يتجنّبون اتهام الآخر ورميه بالكفر والبدعة.

---

١ – فتح الباري، ج ١، ص ٦٣؛ كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية، ج ٣٣، ص ٤١.

■ **الشبهة الثالثة: البدعة في اعتبار الإمامة مسألة كلامية:**

تقدم أن أهل السنة يعتبرون الإمامة مجرّد مسألة فرعية من فروع الفقه، واستندوا في ذلك إلى مختلف الأدلة، ومن بينها الدليل السمعي حيث يعتقدون أن من الواجب على المسلمين أن يضطلعوا بأعباء الحكم وتعيين الحاكم، كما حصل ذلك في صدر الإسلام بعد رحيل النبي الأكرم ﷺ. أما الشيعة فقد عمدوا إلى إخراج الإمامة من الفروع الفقهية، واعتبروها من أمهات المسائل العقائدية والكلامية، وهو أمرٌ ينظر إليه من قبل أهل السنة بوصفه بدعة.

هذا ما ذكره ابن خلدون حيث نبّه إلى أن أهل السنة قد بحثوا مسألة الإمامة في البحوث الفقهية، ليلحقوها فيما بعد بالأبحاث الاعتقادية، وإن من بين أسباب نسبة الشيعة إلى البدعة هو اعتبارهم أن الإمامة من المسائل العقائدية والكلامية، وفي ذلك يقول ابن خلدون: «ظهر من بدعة الإمامية من قولهم إنها من عقائد الإيمان ... ولا تلحق بالعقائد»[1].

نقد ورؤية:

تتضح الإجابة عن هذه الشبهة من خلال تحليل الشبهة السابقة، وفيما يأتي نشير إلى مسائل أُخر:

١ ـ **البدعة في تعريف البدعة:** تقدم أن ذكرنا تعريف البدعة في معرض الإجابة عن الشبهة السابقة. في حين تبيّن من كلام ابن خلدون هنا أنه يقول:

---

١ – تاريخ ابن خلدون، ج ١، ص ٥٨٨؛ وانظر أيضاً: أبو الفضل برقعي، تضاد مفاتيح الجنان با قرآن، ص ١٩٦.

لـمّا كانت الإمامة من الفروع الفقهية، فإن اعتبار الشيعة الإمامية أنها من المسائل العقائدية والكلامية يجعلهم من أهل البدع. وهذا في الحقيقة معيار جديد للبدعة لا يستند إلى دليل وجيه. فقد تختلف الآراء في كون المسألة كلامية أو فقهية أو أصولية أو أخلاقية، ويذهب كل رأي إلى تبرير ما ذهب إليه بذكر بعض الأدلة والمبررات، وعليه فإن مجرد نقل مسألة من علم إلى علم آخر لا يصحّ مسوغاً لاعتبار صاحب الرأي من أهل البدع.

بعبارة أخرى: إن ابن خلدون من خلال هذا الكلام في تعريف البدعة ـ على خلاف ما عليه الفريقين ـ يكون بنفسه مبتدعاً، حيث أبدع تعريفاً جديداً لا يوافقه عليه أحد، علاوة على أنه لم يدعم كلامه بدليل.

٢ ـ لازم هذا التعريف جريان البدعة على بعض أهل السنة: لا شك في أن أكثر علماء أهل السنة يعتبرون الإمامة من المسائل الفقهية الفرعية، إلا أن بعضهم من أمثال البيضاوي في كتاب المنهاج والذين كتبوا عليه الهوامش لم يقتصروا على اعتبار الإمامة من المسائل العقائدية فحسب، بل اعتبروها من أصول الدين[١].

وعليه فإن لازم تعريف ابن خلدون جريان البدعة حتى على أمثال الإمام البيضاوي أيضاً؛ لأنه أخرج الإمامة من كونها مجرّد مسألة فقهية فرعية، واعتبرها داخلة في أصول الدين.

---

١ – انظر: البيضاوي، كتاب المنهاج، مبحث الأخبار؛ وانظر أيضاً: أبجد العلوم، ج ٢، ص ٤٥٠.

■ **الشبهة الرابعة: تكفير من ينكر الإمامة:**

إن من بين الانتقادات والشبهات التي يثيرها أهل السنة على الإمامية هو قولهم إن الشيعة من خلال إخراجهم مسألة الإمامة من مجرد كونها مسألة فرعية وفقهية، واعتبارها من أصول الدين، يعتبرون من ينكرها خارجاً عن الدين ويبادرون إلى تكفيره. في حين أن الإمامة مسألة فقهية وفرعية[1].

مناقشة وتحليل:

في معرض تقييم هذه الشبهة نشير إلى النقاط الآتية:

١ ـ **التكفير منهج المتطرّفين من الفريقين:** إن النظر في الأديان السماوية وغير السماوية يُثبت أن الأديان تنشعب وتنقسم عبر التاريخ لمختلف الأسباب إلى فرق ومذاهب، وإن هذه الفرق تذهب في الغالب إلى عدم استيعاب المذاهب والفرق الأخرى، وتعتبر نفسها هي التي تمثل الحق المطلق، بينما الفرق الأخرى تمثل الباطل، بل وتذهب إلى حد تكفيرها أيضاً. وإن انقسام المسيحية إلى الكاثوليكية والأرثودوكسية والبروتستانتية والحروب الطاحنة بينها خير مثال على ذلك.

وللأسف الشديد لم يكن الدين الإسلامي بمنجى من هذه الظاهرة، فبعد رحيل النبي الأكرم ﷺ وعلى طول التاريخ ظهرت مختلف الفرق والمذاهب الأعم من الكلامية والفقهية والتفسيرية، ومن بين أهم هذه المذاهب مذهب أهل السنة (القائل بتعيين الخليفة بالانتخاب) والشيعة (القائلين بنظرية

---

١ – انظر: ابن حزم، الفصل، ج ٣، ص ١٠، الشهرستاني، الملل والنحل، ج ١، الفصل السادس، ص ١٤٦ ـ ١٦٤؛ تلخيص المحصل، ص ٤٠٨.

التنصيب الإلهي)، وقد انقسمت هاتان الفرقتان بدورهما إلى فرق ومذاهب مختلفة أخرى، من قبيل افتراق أهل السنة من الناحية الكلامية إلى أشاعرة ومعتزلة وماتريدية، ومن الناحية الفقهية إلى المذاهب الأربعة (الشافعية والحنفية والمالكية والحنبلية)، وافترق الشيعة إلى الإسماعيلية والزيدية والإمامية وغيرها. وللأسف الشديد فإن أكثر أتباع هذه الفرق يحتكر الحقيقة الخالصة لنفسه، في حين يرى الفرق الأخرى كلها على باطل، أو أنها في الحد الأدنى مزيج من الحق والباطل.

وقد شهد التاريخ نزاعات وحروب طاحنة بين أتباع المذاهب الفقهية السنية الأربعة، ونشأت جميع هذه الحروب بسبب اعتبار أتباع كل مذهب أنفسهم على حق، وسائر أتباع المذاهب الأخرى على باطل وتكفيرهم على هذا الأساس[1]. لسنا هنا بصدد بيان تفاصيل النزاعات الداخلية بين فرق أهل السنة والشيعة، وإنما نريد التنويه إلى أن ظاهرة التكفير لم تكن من طرف واحد فقط، وإنما كان التكفير متبادلاً؛ إذ عمد بعض المتطرّفين من أهل السنة إلى القول بأن الشيعة مذهب منتحل أسسه شخص اسمه عبد الله بن سبأ اليهودي[2]، وأصدروا حكمهم لذلك بتكفير الشيعة قاطبة، وقد دفع التشيع لذلك على طول التاريخ قائمة طويلة من قوافل الشهداء، وقد ذكر العلامة الأميني (صاحب الغدير) أسماء هذه السلسلة من الشهداء في كتاب له تحت عنوان «شهداء الفضيلة»[3]. ويمكن لنا الإشارة هنا إلى سيف الدين

---

١ – انظر: محمد عرفة، رسالة الإسلام، ج ٧، ص ٣٨٠.

٢ – انظر: التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، المقدمة، ص (س).

٣ – ترجم هذا الكتاب إلى اللغة الفارسية تحت عنوان: (شهيدان راه فضيلت).

الآمدي[١]، وأبي الفتح الأشروشني (م ٦٣٢ هـ)[٢]، والقاضي البيضاوي[٣]، واالشيخ نوح الحنفي[٤]، وابن تيمية[٥]، وابن عبد ربه الأندلسي[٦]، وأبي محمد عثمان العراقي الحنفي[٧]، وابن حزم[٨]، وعبد الله القصيمي[٩]، بوصفهم من أقطاب السلفية[١٠]. هذا وقد كان أكثر علماء أهل السنة يذهبون إلى تضعيف رواية الراوي الرافضي (الشيعي)[١١]. لقد كان الشيعة على طول التاريخ يرزحون تحت وطأة الخلفاء والحكام الذين يعتنقون المذهب السني

---

١ – «الروافض والإمامية الخارجين من ربقة الدين»، (غاية المرام في علم الكلام، ص٣٢٩).

٢ – حيث أفتى بكفر من ينكر إمامة أبي بكر بن أبي قحافة، أصول الأشروشني، مبحث الإمامة.

٣ – ذهب إلى اعتبار الإمامة من أصول الدين، وقال بأن إنكار ذلك يستوجب الكفر والبدعة، (كتاب المنهاج، مبحث الأخبار).

٤ – «وأما الكفر فمن وجوه ... منها أنهم ينكرون خلافة الشيخين ... فيجب قتل هؤلاء الأشرار الكفار»، (تنقيح الفتاوى الحامدية، ج ١، ص ١٠٣، نقلا عن السيد شرف الدين، الفصول المختارة، الفصل التاسع).

٥ – انظر: ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، ج ١، ص ٧.

٦ – انظر: العقد الفريد، ج ٢، ص ٤١٠.

٧ – انظر: الفرق المفترقة بين أهل الزيغ والزندقة، ص ٣٠.

٨ – انظر: الفصل، ج ٤، ص ١٨٥.

٩ – انظر: الصراع بين الإسلام والوثنية، ج ١، المقدمة، ص ٤.

١٠ – انظر: الدكتور صالح عبد الرحمن، عقيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ص ٣٦.

١١ – على سبيل المثال نجد ابن أبي الحديد المعتزلي رغم اتهامه من قبل الخصوم بالتقرب من الشيعة، وتأليفه لشرح نهج البلاغة، يرفض رواية في ثلب الخليفة الثالث لا لشيء إلا لكونها مروية في كتب الشيعة فقط (انظر: شرح نهج البلاغة، ج ١٢، ص ٢٧٥؛ وانظر أيضاً: رسول جعفريان، تاريخ تشيع در ايران، ص ٢٤).

ويعانون لذلك شتى أصناف الحرمان والتضييق. كما كانت هناك بعض المحطات التاريخية التي شهدت تكفير الشيعة للسنة. وعليه فقد كان التكفير متبادلاً من الجانبين. وإذا كانت هذه الظاهرة قبيحة ومستهجنة ـ وهي كذلك ـ فهي قبيحة من كلا الطرفين[1].

---

١ - أثناء كتابتي لهذه السطور كانت وسائل الإعلام تتناول خبر مقتل واغتيال مئات من الشيعة في كل من العراق وباكستان على يد الوهابيين والسلفية، وبعبارة أدق: (على يد التكفيريين). إن هؤلاء لم يتحملوا حتى وجود مرقد للإمام الحسن العسكري في سامراء، فعمدوا إلى تفجيره. وفي هذا اليوم (١٦ / ذو القعدة / ١٤٢٨ هـ) صدر نداء موقع من قبل ٣٧ شخصاً مما يسمى بأساتذة الجامعات الدينية والمعلمين في المدارس السعودية، يستحثون فيه أهل السنة على قتل الشيعة بحجة أنهم رافضة (انظر: صحيفة جمهوري اسلامي، بتاريخ: ٣ / اسفند / ١٣٨٥ هـ ش، ص ١٢). إلا أن أهل السنة الحقيقيين لم يعيروا أهمية لنداء هؤلاء المتطرفين. وقد بادر الشيخ يوسف القرضاوي ـ وهو من علماء أهل السنة ـ إلى الإعلان عن دعمه لحزب الله في لبنان، وشجب قتل الشيعة على يد التكفيريين. [إلا أن هذا الموقف من الشيخ يوسف القرضاوي كان يعود إلى ما قبل أحداث ما يسمى بالربيع العربي، وأما بعد ذلك فقد غير القرضاوي مواقفه من حزب الله والشيعة رأساً على عقب، وأعلن توبته إلى الله من مواقفه السابقة! وأخذ يسمي حزب الله بحزب الشيطان وعاد إلى وصم الشيعة بالرافضة، ولله في خلقه شؤون، المعرّب].
عند تحقيقي لهذا الكتاب عثرت على كتاب يشتمل على تجريح أهل السنة المتعصّبين والمتطرّفين في شبه القارّة الهندية (الهند وباكستان)، وقد أذهلني ما فيه من الدفاع عن حكم يزيد وما قام به من الجرائم النكراء بحق أهل بيت النبي والإمام الحسين عليه السلام، وإنكار شرعية خلافة الإمام علي عليه السلام، وحصر الشرعية بخلافة الخلفاء الثلاثة الأوائل فقط، واتهام الشيعة والإمام الخميني بالردّة والكفر، وهو أمرٌ يحزن جميع المسلمين الأعم من الشيعة والسنة (انظر: فهرستواره ايرادات وشبهات عليه شيعيان در هند وباكستان، الدكتور السيد كمال حاج سيد جوادي).

٢ ـ تقييد التكفير: المسألة الأخرى فيما يتعلق بتكفير من يُنكر الإمام علي عليه السلام إنما هو مقيّد بما لو كان المنكر لها معاندة ومكابرة، بمعنى أنه ينكرها بعد علمه بأحقية الإمام علي عليه السلام بها، وإذا أمكن العثور على مصداق لمثل هذا المنكر، فإن عدد هؤلاء المنكرين قليل جداً؛ لأن أكثر علماء أهل السنة يعتقدون بعدم وجود نصّ من قبل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله على أيّ شخص. ولذلك لا يندرجون في مصاف المنكرين الذين يبلغ بهم إنكارهم حدّ الكفر والخروج عن الملّة. وهذا ما أشار إليه سماحة الإمام الخميني قدس سره حيث قال: إن أكثر علماء أهل السنة لم يكونوا على يقين من إمامة الإمام علي عليه السلام [1].

وعلى هذا الأساس فإن أهل السنة في هذا العصر، وفي القرون الماضية لا يدخلون في عداد المنكرين للإمامة، وإنما غاية ما هنالك أنهم يجهلونها.

٣ ـ اعتبار الإمامة من أصول الدين قراءة خاصة: كان الجانب الآخر من الشبهة يقول: إنّ الشيعة الإمامية يعتبرون الإمامة جزءاً من أصول الدين، مثلها مثل أصل التوحيد والنبوة والمعاد، وبذلك فإنهم يحكمون على منكرها بالكفر.

في معرض تحليل هذه الشبهة يجب القول: إن الإمامية ـ كما تقدّم في تعريف الإمامة ـ يولون أهمية خاصّة للإمامة، ويعتبرونها مكمّلة للنبوّة، وينظرون إليها بوصفها من العقائد الدينية الهامّة، أما أن تكون من أصول الدين بحيث يكون منكرها كمنكر النبوّة والتوحيد خارجاً عن الإسلام، فهذا ما لم تتفق عليه كلمة علماء الشيعة، وإنما غاية ما يمكن قوله في هذا الشأن إنها

---

١ – انظر: كتاب الطهارة، ج ٣، ص ٣ ـ ٣٢١.

قراءة لبعض علماء الإمامية من بين قراءات أخرى ترى الإمامة من أصول المذهب وليست من أصول الدين، وعليه فإن من ينكرها وإن كان خارجاً من التشيّع، ولكنه لا يخرج عن ربقة الدين.

ومن بين العلماء المعاصرين من الشيعة الذين حكموا بصحّة إسلام أهل السنة يمكن لنا أن نسمّي: السيد عبد الحسين شرف الدين العاملي[١]، والشيخ محمد حسين كاشف الغطاء[٢]، والسيد محسن الحكيم[٣]، والإمام السيد روح الله الموسوي الخميني[٤]، والعلامة محمد حسين الطباطبائي[٥]، والشيخ الشهيد مرتضى المطهري[٦]، وذهبوا إلى القول بأن عدم الاعتقاد بالإمامة لا يخرج الفرد من الدين والإسلام.

ولابدّ هنا من الإشادة بشكل خاص بدور آية الله العظمى السيد البروجردي المرجع الأعلى للشيعة في العالم، والشيخ محمود شلتوت مفتي أهل السنة ورئيس جامعة الأزهر الشريف في مصر، على ما بذلاه من جهود حثيثة من أجل التقريب بين المذهبين، وكان من جملة النتائج الإيجابية المباركة

---

١ - «قد أجمع أهل القبلة على أنها ليست من أصول الدين»، شرف الدين العاملي، (الفصول المهمة، ص ١٥٣).

٢ - انظر: محمد حسين كاشف الغطاء، أصل الشيعة وأصولها، ص ٤ ـ ١٠١.

٣ - انظر: السيد محسن الحكيم، مستمسك العروة الوثقى، ج ١، ص ٣٩٤.

٤ - انظر: الإمام الخميني، كتاب الطهارة، ج ٣، ص ٢٢٩ ـ ٣٢٢.

٥ - انظر: العلامة الطباطبائي، قرآن در اسلام، ص ١٣٧.

٦ - انظر: مرتضى مطهري، آشنائي با علوم اسلام (مدخل إلى العلوم الإسلامية)، علم الكلام، الدرس الثامن، ص ٧٩؛ عدل الهي (العدل الإلهي)، ص ٥٦؛ نبوّت (النبوّة)، ص ٣٥.

والميمونة لهذه الجهود فتوى الشيخ محمود شلتوت بجواز التعبّد بالمذهب الجعفري واعتباره مذهباً إسلامياً خامساً يضاف إلى المذاهب السنية الأربعة التي يجوز للمسلم أن يتقرّب إلى الله من خلالها.

وبطبيعة الحال هناك أدلة يطرحها أصحاب كلا القراءتين، وهي جديرة بالتدبّر، وقد بحثت هذه الأدلة في كتاب آخر[1].

وقد مرّ أن بعض علماء أهل السنة يذهبون إلى نفس ما يذهب إليه علماء الشيعة من اعتبار الإمامة جزءاً من أصول الدين.

٤ ـ نظرة على الأدلة العلمية للخصم: بقطع النظر عن المسألتين المتقدّمتين، يجب في البحوث العلمية تجنب المسائل الجدلية والهامشية واتباع الأدلة العلمية، فإذا كان الشيعة يرون الإمامة من أصول الدين، والسنة يرونها من فروع الدين، يجب عدم التسرّع في اتهام الخصم بالانحراف والبدع والتحريف في الدين، بل يجب النظر في أدلته والعمل على تحليلها وتمحيصها.

ولأنّ الأكثرية القريبة من الإجماع من أهل السنة يعتبرون أصل الإمامة والخلافة مسألة فرعية وفقهية، ولا يرونها من أصول الدين وضرورياته، فعليهم تبعاً لذلك أن لا يكفروا من ينكرها، ولا يعتبرونه خارجاً عن الإسلام. وبعبارة أدق: لا يمكنهم تكفيره طبقاً لأدلتهم.

أما بعض الشيعة ـ بما لديهم من الأدلة ـ فيرون الإمامة من أصول الدين، وعليه يعتبرون من ينكر الإمامة منكراً لأصل من أصول الدين ـ فإن

---

١ – انظر: محمد حسن قدردان قراملكي، كلام فلسفي، الفصل السابع؛ وانظر أيضاً: نامه مفيد، صيف عام ١٣٧٧ هـ ش، «جدا انگاري امامت از اصول دين».

صحّت أدلتهم ـ أمكن لهم اعتبار منكر الإمامة كافراً وخارجاً عن الدين.

وعليه لو أن شخصاً قد اعتنق المذهب الشيعي، واعتقد بالإمامة باعتبارها من أصول الدين، فإنه سيكون بمنأى عن التكفير والخروج عن الدين على كلا المذهبين، وإنه سيكون في الحد الأدنى في مورد مسألة فقهية واحدة (الخلافة) قائلاً بالتنصيب الإلهي بدلاً من الانتخاب من قبل الناس.

وأما إذا اعتنق الشخص المذهب السني، فإنه في الحد الأدنى سوف يحتمل إمكان أن يكون الحق مع الشيعة، وعليه فإنه من خلال إنكار الإمامة وأصل التنصيب الإلهي سيكون منكراً لأصل من أصول الدين. وعليه يجب على هذا الفرد بحكم العقل أن يحتاط لنفسه ويسعى إلى دفع الخطر المحتمل بعيداً عن الفرضيات المسبقة، وأن ينظر في أدلة الخصم، وسوف نستعرض تلك الأدلة في هذا الكتاب بالتفصيل، ونكتفي هنا بذكر الحديث النبوي الذي يرويه كلا الفريقين، حيث قال: «من مات ولم يعرف إمام زمانه، مات ميتة جاهلية»[1].

فقد اعتبر النبي الأكرم ﷺ معرفة الإمام من الأهمية بحيث يعدّ من ينكرها بل من يجهلها كمن يموت على الجاهلية. وعليه يمكن لنا أن ندرك من خلال هذا الحديث مدى أهمية الإمامة في الإسلام. وهنا يرد السؤال القائل: هل المراد من وجوب معرفة الإمام وضرورته في كلّ عصر وزمان ـ بحيث تعدّ هذه المعرفة تجنباً للموت في عصر الجاهلية ـ هي معرفة مطلق الإمام والحاكم

---

١ – مسند أحمد بن حنبل، ج ٤، ص ٩٦؛ مسند أبي داود، ص ٢٥٩؛ مجمع الزوائد، ج ٥، ص ٢١٨.

حتى إذا استولى على مقاليد الأمة بالقهر والغلبة كما هو الحال بالنسبة إلى يزيد بن معاوية، وهو ما هو عليه من الفسق والفجور، وشرب الخمور، وملاعبة الكلاب والقرود؟[1]

هل يمكن للنبي الأكرم ﷺ أن يعد معرفة أمثال يزيد مستوجبة للخلاص من الموت بميتة الجاهلية؟ أم أن المراد هو اشتمال كل عصر وزمان على وجود إمام يتحلى بالصفات الكمالية والمثالية بوصفه حجة الله وخليفة النبي واتصافه بجميع ما يتصف به النبي من مكارم الأخلاق، بحيث يتعيّن على كل مسلم أن يبذل ما بوسعه من أجل التعرّف عليه واتباعه. ألتمس إخوتنا من أهل السنة ومحققيهم أن يتدبّروا في أدلة الشيعة بما في ذلك الحديث النبوي المتقدم، وأن يحكّموا وجدانهم، ثم يبادروا إلى إصدار حكمهم الحيادي بعيداً عن المتبنيات المسبقة.

■ الشبهة الخامسة: توريث الإمامة:

إن من بين الشبهات المثارة ضدّ الشيعة هي شبهة القول بأن الشيعة يدعون إلى توريث الخلافة والإمامة[2]؛ لأن جميع الأئمة هم من نسل الإمام علي عليه السلام، وإن تسعة منهم من نسل الإمام الحسين عليه السلام. في حين يذهب أهل السنة إلى القول بانتخاب الخليفة من قبل الناس مباشرة عن طريق البيعة. ويعتبر هذا النهج حالياً أكثر عقلانية من النهج الذي يدعو إليه الشيعة.

---

١ - لا يخفى أن عموم علماء أهل السنة ومؤرخيهم يقرّون باتصاف يزيد بهذه الموبقات. (انظر: المسعودي، مروج الذهب، ج ٣، ص ٧٩).

٢ - انظر: عبد القاهر البغدادي، كتاب أصول الدين، ص ١٥٠.

مناقشة وتحليل:

كما تمّت الإشارة آنفاً، فإن هذا الإشكال بسيط، ولذلك نكتفي بالإجابة عنه باختصار من خلال القول:

إن الشيعة لم يدّعوا يوماً أن علياً أحق بالخلافة والإمامة لأنه صهر النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وابن عمه، وأقرب الناس إليه. بل لأنه في الحقيقة يتميّز من غيره بالفضائل والصفات الأسمى، من قبيل: المنازل الروحية والمعنوية، وتدبير الأمور، والشجاعة، والأهم من ذلك التقوى والورع وتهذيب النفس، وترعرعه في حجر النبي الأكرم صلى الله عليه وآله منذ نعومة أظفاره، وهو أمرٌ بلغ من خلاله إلى أعلى ذروة الإيمان والكمال الإنساني والاتصاف بالعصمة والعلم الإلهي الشامل بالشريعة، بحيث كان يرى جبرائيل عند نزوله على رسول الله ويسمع كلامه:

«أَرَى نُورَ الْوَحْيِ وَالرِّسَالَةِ، وَأَشُمُّ رِيحَ النُّبُوَّةِ. وَلَقَدْ سَمِعْتُ رَنَّةَ الشَّيْطَانِ حِينَ نَزَلَ الْوَحْيُ عَلَيْهِ صلى الله عليه وآله فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله مَا هذِهِ الرَّنَّةُ؟ فَقَالَ: «هذَا الشَّيْطَانُ قَدْ أَيِسَ مِنْ عِبَادَتِهِ، إِنَّكَ تَسْمَعُ مَا أَسْمَعُ، وَتَرَى مَا أَرَى، إِلاَّ أَنَّكَ لَسْتَ بِنَبِيّ، وَلكِنَّكَ وَزِيرٌ، وَإِنَّكَ لَعَلَى خَيْرٍ»[1].

المسألة الأخرى هي أن الإمام علي عليه السلام وسائر الأئمة من أهل بيت النبوة عليهم السلام، طبقاً للنصوص القرآنية والروائية المأثورة في مصادر الفريقين، هم أفضل الناس منذ بدء الخليقة إلى قيام الساعة، وإن هذه الأفضلية تشمل جميع الأنبياء باستثناء النبي الأكرم صلى الله عليه وآله. وسوف نتعرّض للدليل القرآني والروائي

---

١ - نهج البلاغة، الخطبة رقم: ٢٣٤؛ فيض اسلام، ص ٨١٢؛ المطهري، الأعمال الكاملة، ج ٤، ص ٣٥٦.

على رؤية الشيعة في تفضيل الأئمة المعصومين عليهم السلام في معرض تحليل شبهة تفضيل الأئمة على جميع الأنبياء عليهم السلام في الصفحات المقبلة إن شاء الله تعالى، كما تقدم جانب من الإجابة عن هذه الشبهة في فصل الكليات على هامش الفلسفة السادسة للإمامة تحت عنوان «الأئمة واسطة الفيض الإلهي».

وعليه فيما يتعلق بتعيين الإمام علي عليه السلام في منصب الإمامة لم يكن هناك من تأثير للوراثة والنسب، وإنما المعيار في ذلك هو الصفات الكمالية التي توفرت في شخص الإمام. وبعبارة أدق: إن الآيات والروايات الدالة على تنصيب الإمام علي في الحقيقة لا تقوم على تنصيبه، وإنما هي تكشف عن واقع ما عليه الإمام، فهي بنحو من الأنحاء ذات جنبة تعليمية وإعلانية تخبر الناس بأن الإمام علي هو الخليفة الحقيقي بعد النبي الأكرم صلى الله عليه وآله[1].

وذات الشيء يمكن قوله بالنسبة إلى تعيين سائر الأئمة الآخرين، من الإمام الحسن والحسين عليهما السلام إلى الإمام الثاني عشر عليه السلام، فقد كان كل واحد منهم في عصره هو الإنسان الأكمل. وقد اعترف بهذه الحقيقة حتى الخلفاء الذين عاصروا الأئمة، وعلماء أهل السنة أيضاً، وفيما يأتي نشير إلى بعض هذه الشهادات:

---

١ - «إن مسألة الغدير لم تكن بالمسألة التي تؤسس إلى شيء جديد بالنسبة إلى الإمام علي عليه السلام، فالإمام علي هو الذي أوجد مسألة الغدير. فإن الصفات الكمالية والمثالية التي كان يتمتع بها أمير المؤمنين هي التي أدت إلى ظهور حادثة الغدير ... إن مسألة تنصيب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام خليفة على المسلمين، إنما كانت منبثقة عن صفات كمالية شاملة اتصف بها الإمام أدت إلى حادثة عرفت بحادثة الغدير»، (صحيفه امام، ج ٢٠، ص ١١١).

□ **اعتراف علماء أهل السنة بفضائل الأئمة:**

ربما لا يتفاعل السني مع كلام يشيد بفضائل الإمام علي عليه السلام إذا كان صادراً عن الشيعة، ولكن انطلاقاً من مقولة أن الفضل ما شهدت به الأعداء، نجد من المناسب هنا أن نتعرّض إلى اعتراف المناوئين للإمامة بفضائل الإمام عليه السلام:

□ **اعتراف الخلفاء الثلاثة:**

على الرغم من أن الخلفاء الثلاثة الأوائل قد تعمدوا لمختلف الذرائع والحجج ـ التي سنذكرها في فصل التبريرات ـ أن يمنعوا الإمام علي عليه السلام من حقه في الإمامة والخلافة، ولكنهم اعترفوا في كثيرٍ من المواطن والمواضع بفضائله العلمية والدينية، بل حتى بحقه في الخلافة، وتنصيب النبي الأكرم صلى الله عليه وآله له في هذا الموقع[1]. (سيأتي الحديث عن اعتراف الخلفاء وعلماء أهل السنة بأصل التنصيب في معرض بيان شبهة تعارض نصوص الخلافة في الفصل الرابع إن شاء الله). إن الاعتراف بأصل التنصيب يستلزم الاعتراف باتصاف الإمام علي عليه السلام بالصفات الكمالية، وإلا وجب القول بأن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله ـ والعياذ بالله ـ قد عمد إلى تنصيب الإمام علي في هذا المنصب من دون أن يكون مستحقاً له.

□ **اعتراف أئمة المذاهب الفقهية الأربعة بفضائل الأئمة:**

١ ـ أبو حنيفة (م ٨٠ ـ ١٥٠ هـ): درس على يد الإمام الصادق عليه السلام سنتين كاملتين، كان لهما فضل كبير في ترسيخ قواعده العلمية، وقد اعترف

---

١ – لمزيد من التوضيح انظر: محمد مهدي الأيماني، الإمام علي في آراء الخلفاء.

بذلك قائلاً: «لولا السنتان لهلك النعمان»[1].

وقد أمره المنصور الدوانيقي يوماً بأن يحضر أربعين مسألة يلقيها على الإمام الصادق عليه السلام، بغية إحراجه، ولكنه بعد سماع الإجابات التي ذكرها الإمام عن تلك الأسئلة، قال: «ما رأيت أفقه من جعفر بن محمد»[2].

٢ ـ مالك بن أنس (م٩٥ـ١٧٩هـ): قال في وصف الإمام الصادق عليه السلام: «ما رأت عين، ولا سمعت أذن، ولا خطر على قلب بشر، أفضل من جعفر بن محمد علماً وعبادة وورعاً»[3].

٣ ـ ابن إدريس الشافعي (م ١٥٠ ـ ٢٠٤ هـ): قيل له إن بعض أهل السنة لا يطيق سماع فضائل أهل البيت عليهم السلام، وأنهم إذا سمعوا شخصاً يذكر فضيلة لهم رموه بالرفض والتشيّع، فأنشد الأبيات الآتية المعروفة:

«برئت إلى المهيمن من أناس ... يرون الرفض حبّ الفاطمية
على آل الرسول صلاة ربي ... ولعنته لتلك الجاهلية»

وقال أيضاً:

«يا راكباً قف بالمحصب متن منى ... واهتف بساكن خيفها والناهض
سَحرٌ إذا فاض الحجيج إلى منى ... فيضاً كملتطم الفرات الفائض
وأخبرهم أني من النفر الذي ... لولاء أهل البيت ليس بناقض
إن كان رفضا حب آل محمد ... فليشهد الثقلان أني رافضي»[4]

---

١ – نقلاً عن الآلوسي، مختصر التحفة الإثنى عشرية، ص ٨.
٢ – سيَر أعلام النبلاء، ج ٦، ص ٥٨٦.
٣ – نقلاً عن: محمدحسين المظفر، الإمام الصادق عليه السلام والمذاهب الأربعة، ج١ و٢، ص٥٣.
٤ – ينابيع المودّة، ج ٣، ص ٩٨ و٩٩، الباب ٦٢.

٤ ـ أحمد بن حنبل (م ١٣٤ ـ ٢٤١ هـ): صرّح قائلاً بأنه لم ترد من الفضائل لأحد، كما ورد لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وذلك إذ يقول: «ما جاء لأحد من الفضائل ما جاء لعلي رضى الله عنه»[١].

□ **اعتراف المعتزلة:**

يقرّ أكثر المعتزلة بأفضلية الإمام علي عليه السلام على جميع الصحابة بمن فيهم الخلفاء الثلاثة الأوائل، كما ألف في ذلك أبو جعفر الإسكافي (م ٢٤٠ هـ) كتاباً تحت عنوان «المعيار والموازنة».

وقال ابن أبي الحديد المعتزلي في مقدمة شرحه لنهج البلاغة: «الحمد لله الذي قدّم المفضول على الفاضل»[٢].

وقال الجاحظ في وصف الإمام جعفر الصادق عليه السلام: «جعفر بن محمد الذي ملأ الدنيا علمه وفقهه»[٣].

نكتفي بهذا المقدار مخافة الإطالة، مع التذكير بأن علماء أهل السنة أنفسهم قد بادروا إلى بيان فضائل الأئمة عليهم السلام في كتبهم الروائية والرجالية، وهناك منهم من ألّف الكتب المستقلة في هذا الشأن[٤]. ويبدو هذا المقدار كافياً

---

١ – المصدر أعلاه، ج ٢، ص ٣٨٥، الباب ٧٩.

٢ – ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ١، خطبة الكتاب. ولمزيد من التوضيح بشأن موقف ابن أبي الحديد، انظر: السيد أبو الفضل ميرلوحي، تجلي فضيلت (اعترافات ابن أبي الحديد)، ج ١ و٢.

٣ – رسائل الجاحظ، ص ١٠٦.

٤ – انظر: أبو جعفر الإسكافي، المعيار والموازنة؛ القندوزي الحنفي، ينابيع المودة لذوي القربى؛ السيد محمد طاهر الهاشمي الشافعي، مناقب أهل البيت از ديدگاه اهل سنت.

لإثبات أن تنصيب الأئمة الاثني عشر من أئمة الشيعة لم يكن وراثياً وانتقالاً للإمامة والخلافة من الآباء إلى الأبناء، وإنما لما يتمتع به هؤلاء العظام من الفضائل والصفات الذاتية.

المسألة الأخيرة التي يجدر التذكير بها هي أنه إذا ثبت بالأدلة النقلية والعقلية أن الله أو رسوله قد عيّن الأئمة الذين يقودون المجتمع دينياً وسياسياً. وجب على كل مسلم من [الشيعة والسنة] إطاعة ذلك.

أما وجوب ذلك على السنة فمن باب أن كل ما يفعله الله حسن وعين العدل، وبالنسبة إلى الإمامية فلأن أوامر الله كاشفة عن الحسن والمصلحة المتعلقة بها. (سنذكر أدلة نصوص الإمامة في الفصل التالي إن شاء الله تعالى).

إن شبهة القول بتوريث إمامة الأئمة، إنما هي شبهة في مقابل النص وتشكيك في الأوامر الإلهية. بالإضافة إلى أننا ذكرنا بالتفصيل أن بلوغ الأئمة إلى منصب الإمامة لم يكن توريثاً، وإنما استحقاقاً لما يتمتعون به من الصفات والفضائل الذاتية.

■ الشبهة السادسة: الإمامة في الصغر:

يذهب الشيعة إلى الاعتقاد بأن الإمامة بعد رحيل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله قد انتقلت إلى الإمام علي عليه السلام والأئمة الأحد عشر من نسله. والإمامة سواء بمعنى الحكومة والخلافة أو المرجعية العلمية والدينية والحجة الإلهية رهن بالأوصاف والشرائط، ومن بينها الاستطاعة البدنية والمرحلة السنية، فالصغير والطفل لايمكنه أن يكون إماماً وخليفة للمسلمين. في حين أن بعض الأئمة مثل الإمام

الجواد عليه السلام أصبح إماماً وهو في السابعة من عمره، والإمام الهادي عليه السلام بلغ الإمامة وهو في السنة الثامنة من عمره، وهذا لا يتناسب مع شأن الإمامة ومنزلتها التي يقول بها الشيعة للإمامة والإمام[1].

مناقشة وتحليل:

في تحليل هذه الشبهة تجدر الإشارة إلى الأمور الآتية:

١ ـ إعطاء النبوة والحكم لعيسى ويحيى عليهما السلام في فترة الصبا: المسألة الأولى هي أنه لا ينبغي التعجب من بلوغ هذين الإمامين المعصومين إلى مرتبة الإمامة في الصغر، أو الذهاب إلى ما هو أبعد من ذلك من خلال إنكاره أيضاً؛ بعد أن أخبر الله تعالى بإعطاء النبوة لعيسى بن مريم عليه السلام، والحكم ليحيى بن زكريا عليه السلام، وهما صغيرين؛ إذ يقول تعالى:

ـ ﴿ **قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا * قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا** ﴾[2].

ـ ﴿ **يَايَحْيَى خُذْ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا** ﴾[3].

وفيما يتعلق بالمراد من الحكم الذي أعطي ليحيى عليه السلام ، وما إذا كان يشمل النبوة أيضاً أم لا؟ هناك خلاف بين المفسرين من الشيعة

---

١ – انظر: الصواعق المحرقة، ص ١٦٦؛ أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسي الشيعي، ص١٠٢ ـ ١١٢؛ أحمد أمين، ظهر الإسلام، ص ٦٧٢.

٢ – مريم: ٢٩ ـ ٣٠.

٣ – مريم: ١٢.

السنة[1]. ونكتفي هنا بذكر ما أورده الفخر الرازي ـ وهو المفسر والمتكلم السني الشهير ـ في تفسير إعطاء الحكم ليحيى بن زكريا عليه السلام في الصغر، حيث قال: «اعلم أن في الحكم أقوالاً ... والثالث أنه: النبوة فإن الله تعالى أحكم عقله في صباه، وأوحى إليه، وذلك لأن الله تعالى بعث يحيى وعيسى عليهما السلام وهما صبيان»[2].

والقدر المشترك والمتيقن من «الحكم» هو قوّة الفهم والإدراك الدقيق والإلهام الغيبي الذي يذكره الله بوصفه عناية خاصة اختص بها النبي يحيى عليه السلام.

يتضح من هذه الآية الشريفة أن العلم وقوّة التعقل الخاصة والارتباط الغيبي يمكن حصوله في الصغر وسنوات الطفولة، بل هو واقع، ولا يوجد فيه ما يُستبعد.

وأمّا فيما يتعلق بنبوة عيسى بن مريم عليه السلام كما وردت في صريح الآية فقد ذهب أكثر علماء الشيعة إلى تفسيرها بنبوته حال كونه صبياً[3]. أما

---

١ – ذكر الشوكاني عدة احتمالات لما هو المراد من الحكم، من قبيل: الحكمة، وفهم الأحكام، والعلم، والنبوة، والتعقل، ثم قال: «لا مانع من أن يكون الحكم صالحاً لحمله على جميع ما ذكر». (تفسير فتح القدير، ج ٣، ص ١٠)؛ وذهب أبو منصور الماتريدي إلى دلالة هذه الآية على النبوة في الصغر، خلافاً لنظرية المعتزلة. (انظر: تأويلات أهل السنة، ج ٣، ص ٢٦٠؛ وانظر أيضاً: الشيخ إسماعيل حقي البروسوي، تفسير روح البيان، ج ٥، ص ٣١٩)؛ وفسرها العلامة الطباطبائي بالعلم بالمعرفة الإلهية وانكشاف حجب الغيب. (انظر: الميزان في تفسير القرآن، ج ١٤، ص ١٩٢).

٢ – الفخر الرازي، التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، ج ٢١، ص ١٧٤.

٣ – انظر: سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد، (أوائل المقالات)، ج ٤، ص ١٢٥؛ العلامة السيد محمد حسين الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، ج ١٤، ص ٤٦.

المفسرون من أهل السنة فقد ذهبوا إلى آراء شتى، فمنهم من أنكرها[١]، ومنهم من اكتفى بذكر قولين: النبوة وغير النبوة، من دون ترجيح أو رفض أحدهما[٢]، وذهب بعضهم إلى تفسيرها بالنبوة، وقد نسب البروسوي هذا القول في تفسيره «روح البيان» إلى الجمهور[٣]. وأما الزمخشري فقد نسب تفسير النبوة في الصغر إلى ظاهر الآية[٤].

وقد صرّح الفخر الرازي بحمل هاتين الآيتين (حكم النبي يحيى بن زكريا، ونبوّة السيد المسيح عيسى بن مريم) على فترة الصغر، وأجاب عن شبهة استبعاد مثل هذا الأمر، بالقول: «إن قيل: كيف يعقل حصول العقل والفطنة والنبوّة حال الصبا؟! قلنا هذا السائل إما أن يمنع من خرق العادة، أو لا يمنع منه، فإن منع منه فقد سد باب النبوات؛ لأن بناء الأمر فيها على المعجزات ولا معنى لها إلا خرق العادات، وإن لم يمنع فقد زال هذا الاستبعاد؛ فإنه ليس استبعاد صيرورة الصبي عاقلاً أشد من استبعاد انشقاق القمر وانفلاق البحر»[٥].

كما ذهب إلى حمل ظاهر قوله تعالى: ﴿ **آتَانِيَ الْكِتَابَ**﴾ على الدلالة على نبوة السيد المسيح عيسى بن مريم عليه السلام في الصغر، وأنه يجب حمل هذه الآية على ظاهرها، وتجنب تفسيرها بما يخالف الظاهر؛ إذ قال ما نصّه: «فثبت

---

١ – انظر: تفسير المراغي، ج ٦، ص ٤٨.
٢ – انظر: تفسير البيضاوي، ج ٣، ص ٤٨؛ الزمخشري، ج ٣، ص ١٥.
٣ – انظر: تفسير روح البيان، ج ٥، ص ٣٣١.
٤ – انظر: تفسير الكشاف، ج ٣، ص ١٥.
٥ – الفخر الرازي، التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، ج ٢١، ص ١٧٤.

بهذا أنه لا امتناع في كونه نبياً في ذلك الوقت، وقوله: ﴿ آتَانِيَ الْكِتَابَ﴾ ، يدل على كونه نبياً في ذلك الوقت؛ فوجب إجراؤه على ظاهره، بخلاف ما قاله عكرمة»[1].

كما ذهب أبو منصور الماتريدي ـ إمام المدرسة الكلامية الماتريدية ـ إلى تفسير هذه الآية بالنبوة في فترة الصغر والصبا أيضاً[2].

حاصل الكلام أن إعطاء النبوّة، أو قوّة التعقل والمعرفة الخاصة بأحكام الدين والارتباط الغيبي بالمقام القدسي في فترة الصغر أمر ممكن، بل واقع كما حصل بالنسبة إلى النبي يحيى بن زكريا وعيسى بن مريم عليهما السلام، من هنا فإن رؤية الإمامية القائمة على بلوغ بعض الأئمة مرتبة الإمامة في مرحلة الصبا، لا تتعلق بالمحال وما يخالف المباني القرآنية. هذا وقد ورد تشبيه الإمام الجواد عليه السلام بالنبي عيسى بن مريم عليه السلام في الروايات المأثورة عن الأئمة الأطهار عليهم السلام [3].

٢ ـ مصاديق لبعض العباقرة والنوابغ في سنوات الطفولة: بالإضافة إلى الأنبياء هناك من الأطفال من يبدي نبوغاً يثير إعجاباً ودهشةً. إذ يمكن العثور على كثيرٍ من المصاديق والأمثلة التي تطالعنا بها وسائل الإعلام في هذا السياق. مثل ذلك الطفل الذي لم يبلغ السادسة من عمره ومع ذلك يستطيع إتقان اللغات الأجنبية نطقاً وكتابة، أو أن يحفظ كتاباً أو مقاطع طويلة منه ـ مثل القرآن الكريم ـ بشكل يتعذر على من هم في مثل سنه.

---

١ – المصدر أعلاه، ج ٢١، ص ١٩٤.

٢ – انظر: تأويلات أهل السنة، ج ٣، ص ٢٦٤.

٣ – انظر: محمد بن يعقوب الكليني، أصول الكافي، ج ٢، كتاب الحجة، باب الإشارة والنص على أبي الحسن، ج ١٠ و١٣، ص ٣٢١.

عند كتابتي لهذه السطور تحدثت وسائل الإعلام عن طفل روسي اسمه «جيورجي هيجاكوف» يبلغ من العمر ستة أعوام وهو يتقن اثنتي عشرة لغة، كما يستطيع حلّ المعادلات الرياضية المعقدة.

ويمكن للقارئ الكريم أن يقف على مزيد من هذه الحالات من خلال البحث في مواقع الأنترنت الخاصة بهذا الشأن.

كما تحدّث الشيخ إسماعيل حقي البروسوي ـ وهو من مفسري أهل السنة ـ في معرض تفسير الآية الثانية عشرة من سورة مريم في تفسير «روح البيان» ﴿ **وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا** ﴾ عن حالات الانكشاف والإلهام الغيبي التي حصلت للشيخ «سهل بن عبد الله التستري» عندما كان عمره يتراوح بين ثلاثة وسبعة أعوام[1].

وعلى هذا الأساس يكون علم الغيب والنبوغ الذي هو من نوع العناية الإلهية في تفسير الدين، وحتى إدارة الحكم والدولة أمراً ممكناً بل واقعاً بالنسبة إلى الأئمة من أهل بيت النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، وستكون لنا عودة ثانية إلى هذا الموضوع أيضاً.

٣ ـ دعوة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله علياً عليه السلام وهو غلام صغير إلى الإسلام وتعيينه خليفة من بعده: إن من بين الحقائق التي تثبت الكفاءة الذاتية للأئمة عليهم السلام، هي أن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله دعا الإمام علياً عليه السلام إلى الإسلام وكان له من العمر عشر سنوات، مع أننا نجد أن النبي طوال فترة نبوته الممتدة إلى ثلاث وعشرين سنة لم يدع إلى الإسلام طفلاً لم يبلغ الحلم باستثناء الإمام علي عليه السلام.

---

١ – انظر: تفسير روح البيان، ج ٥، ص ٣١٩.

وعلاوة على ذلك فقد خصّ الإمامين الحسن والحسين عليهما السلام بأخذ البيعة منهما صغيرين، ولم يتكرر هذا الأمر لغيرهما. إن هذه الموارد الثلاثة (دعوة الإمام علي وأخذ البيعة من الحسنين في الصغر) خير دليل على ما يتمتع به الأئمة من الفضائل والخصائص الذاتية التي تؤهلهم لحمل أعباء الإمامة صغاراً وكباراً.

وقد استشهد لذلك المأمون العباسي المعاصر للإمام الجواد عليه السلام، مقرّاً بفضله وكفاءته وجدارته[1].

٤ ـ **الفضائل الذاتية للإمام الجواد** عليه السلام: كان ما تقدم يُثبت إمكان الفضيلة الذاتية في مرحلة الصغر وفترة الطفولة. وأما بشأن إمامة الإمام الجواد عليه السلام، والإمام الهادي عليه السلام، فلابدّ ـ بالإضافة إلى الإمكان ـ من إثبات الوقوع والتحقق أيضاً، وفيما يأتي نشير إلى بعض النقاط في هذا الشأن:

٤ / أ ـ **الإجابة عن الأسئلة والمناظرات العلمية:** بعد رحيل الإمام الرضا عليه السلام، كان الشيعة في البداية يختبرون الإمام الجواد عليه السلام من خلال طرح بعض الأسئلة عليه للتأكد من أهليته لمنصب الإمامة الإلهي، ويروى في هذا السياق أن كبار الشيعة في بغداد عقدوا العزم على توجيه ثمانين فقيهاً لاختباره والتحقق من حقيقة الأمر، فآمن جميع هؤلاء الفقهاء بأهليته بعد أن حصلوا منه على الإجابات التفصيلية عن جميع الأسئلة المعقدة التي طرحوها عليه ولم يكن قد تجاوز السنة الثامنة من عمره الشريف[2].

---

١ – انظر: الأعمال الكاملة للشيخ المفيد، ج ١١، القسم الثاني، ص ٢٨٧، كتاب الإرشاد.

٢ – انظر: المسعودي، إثبات الوصية، ص ٢٢٠؛ القندوزي الحنفي، ينابيع المودة، ج ٣، ص ١٢٦.

وإن من بين الموارد الأخرى التي أثبت فيها الإمام الجواد عليه السلام جدارته الذاتية والعناية الإلهية في حقه في مختلف المجالات، المناظرات العلمية التي كانت تجري بينه وبين مشاهير العلماء المخالفين للإمامة والمحسوبين على جهاز السلطة والخلافة. فكان يناظر هؤلاء العلماء مراراً، وكان يتغلب عليهم دائماً رغم صغر سنه، وكل ذلك مسجل في المصادر التاريخية.

وكان المأمون العباسي يهمّ بتزويج ابنته «أم الفضل» من الإمام الجواد بسبب ما يتوسّمه فيه من الفضائل والكمال رغم صغر سنه ـ وربما لأسباب أخرى ـ وهو أمرٌ كان يثير معارضة من حاشيته والمقرّبين منه، واشترطوا عليه عدم تنفيذ عزمه إلا بعد إجراء مناظرة بينه وبينهم. وقد كان في هذه المناظرة يحيى بن أكثم ـ وهو أوسع أفراد حاشية المأمون علماً وكان يشغل منصب قاضي القضاة ـ فكانت الغلبة في هذه المناظرة للإمام الجواد عليه السلام أيضاً، ولم يبق أمام العلماء غير الإذعان لرغبة المأمون في تزويج ابنته من الإمام الجواد عليه السلام[1].

٤ / ب ـ إقرار المأمون وغيره من المخالفين: إثر كثير من المناظرات التي كانت للإمام الجواد عليه السلام مع علماء أهل السنة، أقرّ المناظرون جميعهم بمن فيهم المأمون نفسه بعلمه وفضله وصفاته الذاتية رغم صغر سنه. وقد سبق أن يحيى بن أكثم وهو رئيس علماء أهل السنة كان في بداية الأمر يخالف اتصاف الإمام بهذه الصفات الكمالية، إلا أنه بعد إحدى المناظرات اعترف للإمام بهذه الفضائل. كما أقرّ المأمون نفسه لا بهذه الفضائل فحسب، وإنما أضاف إلى ذلك فلسفة توفرها في الإمام في بعض إشاراته، وأنها غير مستبعدة عن سلسلة

---

١ - انظر: الصواعق المحرقة لأهل البدع والزندقة، ص ٣١٢؛ الأعمال الكاملة للشيخ المفيد، ج ١١، القسم الثاني، ص٢٨٢، كتاب الإرشاد؛ المسعودي، إثبات الوصية.

النبوة، ونزول العلم عليه من طريق الإلهام والعناية الإلهية، كما خاطب جمعاً من العلماء ذات مرّة وقال لهم صراحة: «وَيْحَكُمْ إِنَّ أَهْلَ هَذَا الْبَيْتِ خُصُّوا مِنَ الْخَلْقِ بِمَا تَرَوْنَ مِنَ الْفَضْلِ وَ إِنَّ صِغَرَ السِّنِّ لَا يَمْنَعُهُمْ مِنَ الْكَمَالِ ... إِنَّ هَذَا مِنْ أَهْلِ بَيْتٍ عِلْمُهُمْ مِنَ اللهِ تَعَالَى وَ مَوَادِّهِ وَ إِلْهَامِهِ»[1].

كما أقر سائر علماء أهل السنة من أمثال ابن حجر الهيتمي بفضل الإمام الجواد عليه السلام وعلمه وكماله وعظمته في صغره[2].

٥ ـ الفضائل الذاتية للإمام الهادي عليه السلام: لقد كان الإمام الهادي عليه السلام مثل أبيه الإمام الجواد عليه السلام حيث آلت إليه الإمامة وهو صغير السن. وقد تلقى الشيعة إمامته بالقبول لمشابهتها بإمامة أبيه. وفيما يتعلق بالفضل الذاتي الذي كان يتصف به الإمام الهادي نكتفي بذكر هذه الواقعة، وهي أن المعتصم العباسي أراد أن يستغل صغر سن الإمام، فأرسل إلى عالم سني شهير وهو أبو عبد الله الجنيدي ليتولى تأديب الإمام الجواد وتعليمه، وأن يتولى لذلك ملازمته وحبسه في بيته، وأخذ عليه خلال هذه المدة أن يقوم له بعملية غسل دماغ بوصفه أستاذه الخاص. فثقل ذلك على كبار الشيعة. فكان الجنيدي يلزم أباالحسن [الهادي] في القصر؛ فاذا كان الليل أغلق الباب وأقفله وأخذ المفاتيح إليه. فمكث على هذا مدّة وانقطعت الشيعة عنه وعن الاستماع منه والقراءة عليه. يقول الراوي: «ثم إني لقيته في يوم جمعة فسلّمت عليه وقلت له: ما قال هذا الغلام الهاشمي الذي تؤدبه؟ فقال منكراً عليّ: تقول الغلام، ولا تقول الشيخ الهاشمي؟! أنشدك الله هل تعلم بالمدينة أعلم مني؟ قلت: لا. قال: فإني و الله

---

١ ـ انظر: الطبرسي، الاحتجاج، ج ٢، ص ٢٦٩ ـ ٢٧٦؛ المفيد، الإرشاد، ص ٢٨٢.
٢ ـ انظر: ابن حجر الهيتمي، الصواعق المحرقة، ص ٣١٢.

أذكر له الحزب من الأدب أظنّ أني قد بالغت فيه فيملي عليّ باباً فيه أستفيده منه. ويظنّ الناس أني أعلّمه، وأنا والله أتعلم منه ... ثم قال: هذا مات أبوه بالعراق وهو صغير بالمدينة ونشأ بين هذه الجواري السود، فمن أين علم هذا..؟ ثم ما مرت به الأيام والليالي حتى لقيته فوجدته قد قال بإمامته وعرف الحق و قال به»[1].

لقد بلغت كرامات الإمام الهادي وصفاته في صغره مرحلة من الظهور، بحيث اتخذ منها بعضهم ذريعة للمبالغة والغلو، وقد وقف الإمام في وجه هذه الظاهرة بكل حزم وشدّة، وحكم بقتل عدد من الغلاة أيضاً[2].

حاصل الكلام أنه بالالتفات إلى نبوّة المسيح عيسى بن مريم عليه السلام، وإعطاء الحكم لسيدنا يحيى بن زكريا عليه السلام وهما صغيران في السن، تكون الإمامة في هذه الفترة بالنسبة إلى الأئمة من أهل بيت النبي الأكرم صلى الله عليه وآله أمراً ممكناً وواقعاً. هذا فضلاً عن أنّ إمامة الأئمة عليهم السلام قد ثبتت من طريق الأحاديث المأثورة عن الأئمة السابقين عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله [3]، وهو أمرٌ يشكل بدوره برهاناً «لـمّياً» على إمكانيتهم وصلاحيتهم الذاتية لهذا الأمر.

وأما فيما يتعلق بإمامة الإمام الحجة المنتظر عليه السلام فسوف نفرد لها بحثاً مستقلاً.

---

١ – المسعودي، إثبات الوصية، ص ٢٣٠.

٢ – انظر: أبو القاسم الخوئي، معجم رجال الحديث، ج ١٣، ص ٢٤٠، مدخل: فارس بن حاتم.

٣ – انظر: الحاكم النيسابوري، شواهد التنزيل، ج ١، ص ٧٦، ح ٨٩.

■ **الشبهة السابعة: أفضلية الإمامة على النبوّة:**

إن من بين الشبهات التي يثيرها أهل السنة ضد التشيّع هي ما عليه الشيعة من الاعتقاد بأفضلية مقام الإمامة على مقام النبوّة، والذي يذهب الشيعة على أساسه إلى تقديم مقام الأئمة عليهم السلام على مراتب الأنبياء عليهم السلام.

مناقشة وتحليل:

إن البحث في تعريف النبوة والإمامة والفرق بينهما بحث قرآني وكلامي، وعليه يمكن لكل مدرسة أو فرقة أن تبين رأيها في هذا الشأن، شريطة أن يكون هذا الرأي قائماً على قاعدة دينية وأن يستند إلى الكتاب والسنة.

عندما ننظر في آراء أهل السنة والشيعة حول تعريف الإمامة نقف على اختلافهما المبنائي في هذا الشأن. حيث عمد علماء أهل السنة إلى تفسير الإمامة في كتبهم الكلامية بالرئاسة الدنيوية الناظرة إلى أمر الحكومة والسياسة، وغاية ما على الحاكم أنه يتكفل به من تنظيم هذه الأمور الدنيوية. (وقد تقدم الكلام بالتفصيل حول آراء أهل السنة في هذا الموضوع في بداية الفصل الأول).

بهذه الرؤية إلى تعريف الإمام والإمامة يتضح أن أهل السنة يقدمون تعريفاً عاماً للإمامة في القرآن والسنة[1]؛ ذلك لأنّ الإمام والإمامة قد استعملا في القرآن في مقام النبوة وما هو أسمى منها، كما استعملا في غير مقام النبوّة من قبيل الحكومة وقيادة المجتمع حتى لو كان من نوع الكفر والإلحاد أيضاً، من

---

١ - انظر: الفخر الرازي، التفسير الكبير، ج ٤، ص ٤٤، تفسير الآية ١٢٤ من سورة البقرة.

قبيل قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ** ﴾[1]، وقوله تعالى:﴿ **فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لاَ أَيْمَانَ لَـهُمْ** ﴾[2]. وعليه يمكن القول من هذه الناحية: إن بإمكان أهل السنة أن يفسّروا الإمامة بما دون النبوّة والنبي، ولكن لا يحقّ لهم وليس من المنطقي أن يتهموا الشيعة بمخالفة القرآن والإسلام لمجرد مخالفتهم في تعريف الإمامة؛ لأن تعريف الشيعة للإمامة يستند إلى القرآن أيضاً. توضيح ذلك: لقد سبق أن أشرنا في الفصل الأول في تعريف الإمامة من وجهة نظر الإمامية واختلافهم عن توجّه أهل السنة في هذا الشأن، مع بيان اختلاف وخصائص تعريف الشيعة بشكل مسهب، وكان من بين أهم خصائص الإمامة عند الشيعة عبارة عن:

أ ـ مشروعية الإمامة الإلهية.

ب ـ الصفات الخاصة، من قبيل: (العلم والعصمة).

ج ـ المرجعية العلمية والدينية.

د ـ واسطة الفيض والقطب (الولاية العامة).

هـ ـ الإلهام.

وعليه طبقاً لهذا التعريف والخصائص، لا يمكن لأي شخص ـ حتى إذا كان حاكماً عادلاً ـ أن يصبح إماماً؛ وذلك لأن الجمع بين هذه الصفات صعب بالنسبة إلى الإنسان العادي، بل هو ضرب من المحال، ولا يمكن جمع هذه الصفات في شخص إلا إذا شملته العناية الإلهية، وتمّ التنصيص عليه من قبل الله ورسوله.

---

١ – القصص: ٤١.

٢ – التوبة: ١٢.

بالالتفات إلى التعريف الخاص للإمام والإمامة المطروح من قبل الشيعة ـ وقد ورد في الروايات أيضاً بطبيعة الحال ـ يتضح أن الذي تتوفر فيه هذه الصفات ليس نبياً، وإنما سيكون في نفس مراتبهم، غاية ما في الأمر أنه لايأخذ عن الوحي ولا ينزل إليه كتاب، ولكن من الممكن في الوقت نفسه أن يكون مقام الذي يتحلى بصفات الإمامة أسمى من بعض الأنبياء أيضاً. بل يمكن إثبات هذه الحقيقة (أفضلية الإمامة على النبوّة) بالقطع واليقين من خلال الاستناد إلى الآية الآتية:

﴿ وَإِذْ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾[1].

بالالتفات إلى شأن نزول هذه الآية وتاريخها يتضح أن إعطاء مقام الإمامة لإبراهيم الخليل عليه السلام كان بعد إعطائه النبوة، إذ تمّ له ذلك في آخر عمره الشريف، وبعد اجتياز كثير من الاختبارات المتنوّعة. وعليه يتضح أن مقام الإمامة يختلف عن مقام النبوّة، ويمتاز منها، وإنه أفضل وأسمى منها؛ لأن إعطاء الإمامة يكون بعد مقام النبوة، وإذا كان مقام الإمامة هو عين مقام النبوة لكان الحديث عن إعطائها وتفريعها على الابتلاء بالكلمات الإلهية لا مبرر له.

من هنا يتضح أن رؤية الإمامية في تفضيل مقام الإمامة على مقام النبوة لها مستند من القرآن الكريم.

وقد صرّح الإمام الرضا عليه السلام ـ ضمن إشارته إلى محدودية أذهان الناس وقصورها عن بلوغ حقيقة الإمامة ـ بأن الإمامة أفضل من النبوّة،

---

١ - البقرة: ١٢٤.

واستدل لذلك بإعطاء النبي إبراهيم مقام الإمامة بعد النبوّة، فقال:

«إن الإمامه خص الله بها إبراهيم الخليل عليه السلام بعد النبوه والخلّة مرتبة ثالثة، وفضيلة شرفه بها»[1].

ثم استطرد الإمام قائلاً إن هذه المنزلة خاصة بذرية الإمام علي عليه السلام حصراً. وقد أشار الإمام الصادق عليه السلام في مقام بيان صفات ومناقب النبي إبراهيم الخليل عليه السلام إلى المفاهيم الآتية:

١ ـ العبد.

٢ ـ النبي.

٣ ـ الرسول.

٤ ـ الخليل.

٥ ـ الإمام.

مؤكداً على أن هذه المنازل والمقامات إنما هي مقامات تراتبية، بمعنى أنه كان عبداً أول الأمر، ثم نبياً، ثم رسولاً، ثم خليلاً، ليصبح في نهاية المطاف إماماً، وإليك نص الرواية: «إِنَّ اللهَ اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ عَبْداً قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَهُ نَبِيّاً، وَاتَّخَذَهُ نَبِيّاً قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَهُ رَسُولًا، وَاتَّخَذَهُ رَسُولًا قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَهُ خَلِيلًا، وَاتَّخَذَهُ خَلِيلًا قَبْلَ أَنْ يَتَّخِذَهُ إِمَاماً، فَلَمَّا جَمَعَ لَهُ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ وَقَبَضَ يَدَهُ، قَالَ لَهُ: يَا إِبْرَاهِيمُ ﴿ **إِنِّي جاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِماماً**﴾[2]»[3].

---

١ – الشيخ الصدوق، عيون أخبار الرضا، ج ٢، ص ٦ ـ ١٩٥؛ الكليني، أصول الكافي، ج ١، ص ١٩٩؛ كتاب الحجة، ب نادر جامع، ح ١.

٢ – البقرة: ١٢٤.

٣ – الكليني، الكافي، ج ١، ص ١٧٥.

وقد عمد الإمام السجاد عليه السلام إلى تعريف نفسه وأسلافه وأخلافه بأنهم أئمة المسلمين، معدداً الآثار والمنافع التي يتركونها على الناس والكون بأسره، حيث قال: «نحن أئمة المسلمين، وحجج الله على العالمين، وسادة المؤمنين، وقادة المحجلين، وموالي المؤمنين، ونحن أمان أهل الأرض، كما أن النجوم أمان لأهل السماء، ونحن الذين بنا يمسك الله السماء أن تقع على الأرض، ولولا ما في الأرض منا لساخت بأهلها»[1].

وهذه الصفات من مختصات الأئمة التي لم يشاركهم فيها حتى الأنبياء السابقين باستثناء النبي الأكرم صلى الله عليه وآله.

إنّ أفضلية الإمامة ومصاديقها الحصرية بالأئمة الإثني عشر عليهم السلام على سائر الأنبياء، تتضح من الروايات التي تقدّم ذكرها في الفصل الأول تحت عنوان «الإمام واسطة الفيض الإلهي» و«الصادر الأول»، وسنذكر بعض الروايات الأخرى في معرض نقد الشبهة الآتية.

حاصل الكلام أن الاختلاف بين الشيعة وأهل السنة في تعريف الإمامة هو اختلاف مبنائي، ويمكن غض الطرف عنه بشكل من الأشكال. وأنّ موضع النقاش الرئيس في هذا البحث يكمن في مؤديات هذا المبنى، حيث يتوصل الشيعة من خلال تعريفهم الخاص للإمامة إلى إمامة الأئمة الإثني عشر، ومن ثَمَّ يتوصلون إلى تفضيلهم على جميع الأنبياء باستثناء النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، وهنا يعمد أهل السنة إلى اتهام الشيعة بالإفراط والغلو.

---

١ - فرائد السمطين، ج ١، ص ٤٥؛ موسوعة الإمامة في نصوص أهل السنة، ج ٥، ص٢٨٦.

بعبارة أخرى: هل هناك من غير الأنبياء من بلغ مقام الإمامة أم لا؟ يجيب الإمامية عن هذا السؤال بالإيجاب، حيث يذهبون إلى الاعتقاد ـ انطلاقاً من الآيات والروايات ـ إلى أن الأئمة الإثني عشر قد بلغوا هذه المرتبة، وقد تقدم ذكر بعض الآيات والروايات التي تثبت هذا الإدعاء في الصفحات السابقة، كما سيأتي ذكر مزيد منها في معرض تحليل الشبهة الآتية.

■ الشبهة الثامنة: أفضلية أئمة الشيعة على الأنبياء عليهم السلام:

بالالتفات إلى المبنى القرآني للإمامية فيما يتعلق بتعريف الإمامة ـ المتقدم في تحليل الشبهة السابقة ـ تُعدُّ الإمامة مقاماً إلهياً يفوق النبوّة، وتبعاً لذلك يكون أئمة الشيعة أفضل من سائر الأنبياء باستثناء النبي الأكرم صلى الله عليه وآله[1]. أما أهل السنة فبالالتفات إلى مبناهم فيما يتعلق بالإمامة، فإنهم يقدّمون تعريفاً سطحياً عن الإمامة، وتطبيقه على الحكومة والحاكم الديني، وينكرون عقيدة الشيعة القائمة على تفضيل الأئمة على سائر الأنبياء باستثناء النبي الأكرم صلى الله عليه وآله[2].

مناقشة وتحليل:

فيما يتعلق بتحليل هذه الشبهة، نجد النقاط الآتية جديرة بالملاحظة:

---

١ - انظر: الشيخ الصدوق، الهداية، ص ٧٣؛ الشيخ المفيد، الأعمال الكاملة، ج ٥، ص٩٣؛ الفاضل المقداد السيوري، اللوامع الإلهية، ص ٣٤٣؛ بحار الأنوار، ج ٢٦، باب تفضيلهم على الأنبياء، ص ٢٦٧. ومن الجدير ذكره أنّ قليلاً من الإمامية توقفوا في ذلك (انظر: الشيخ المفيد، الأعمال الكاملة، ج ١٤، ص ٧١).

٢ - انظر: أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين، ص ٤٧؛ عبد القاهر البغدادي، كتاب أصول الدين، ص ١٥٧.

١ ـ عنوان الإمامة مثبت للأفضلية: بعد أن أثبت الشيعة بالدليل القرآني أن مقام الإمامة أفضل من مقام النبوّة، يضاف إلى ذلك دلالة النصوص الدينية (الآيات والروايات النبوية) على تعيين الإمام علي عليه السلام وسائر الأئمة الآخرين بوصفهم أئمة وخلفاء لرسول الله صلى الله عليه وآله؛ تكون نتيجة هذين الأمرين (أفضلية الإمامة على النبوّة، وتنصيب الأئمة المعصومين الإثني عشر في منصب الإمامة بأدلة من القرآن والسنة) هي أفضليـة أئمة الشيعـة على الأنبياء الذين لم يبلغوا مرتبة الإمامة واقتصروا على مرتبة النبوّة فقط. والجدير بالبحث هنا ليس النتيجة، وإنما المقدمتان الآنفتان وهما:

المقدمة الأولى: (أفضلية مقام الإمامة على مقام النبوة)، في تحليل الشبهة الأخيرة.

المقدمة الثانية: (تنصيب الإمام علي عليه السلام في منصب الإمامة)، وسوف نعمل على إثباتها بالتفصيل في الفصل الآتي ضمن الحديث عن شبهة عدم وجود تنصيب في القرآن والسنة.

إن هذا الدليل إنما يثبت أفضلية الأئمة على الأنبياء الذين لم يبلغوا مرتبة الإمامة. أما دعوى أفضلية الأئمة على سائر الأنبياء بمن فيهم الذين بلغوا مرتبة الإمامة باستثناء رسول الله صلى الله عليه وآله، فهو ما سنعمل على بيانه في الدليل التالي.

٢ ـ الأدلة الخاصة على أفضلية الأئمة: بالإضافة إلى المسألتين المتقدمتين (أفضلية الإمامة على النبوة، ووجود النص على إمامة الأئمة الشيعة) يمكن لنا من خلال الآيات والروايات أن نثبت أفضلية الأئمة الشيعة سيما الإمام علي عليه السلام على سائر الأنبياء. بعبارة أخرى: لو سلمنا عدم صحة

الدليلين (المقدمتين) المتقدمين على ادعاء الشيعة، يمكن لنا مع ذلك إثبات هذه الأفضلية من طريق التمسّك بالنصوص الخاصة؛ إذ هناك نصوص خاصة من القرآن والسنة على أفضلية الأئمة على الأنبياء، وفيما يأتي نعرض هذه الأدلة باختصار:

في قضية المباهلة[1]، أمر الله نبيه أن يخرج بأهل بيته للمباهلة والدعاء، وذلك إذ يقول تعالى: ﴿ **فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنْ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَةَ اللهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ** ﴾[2].

يُجمع المفسرون والمؤرخون على أن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله لم يخرج معه إلى المباهلة غير ابنته السيدة فاطمة الزهراء عليها السلام، والإمام الحسن والإمام الحسين عليهما السلام، والإمام علياً عليه السلام[3]. حيث تمّت الإشارة إلى السيدة الزهراء بلفظ ﴿**نِسَاءَنَا**﴾، وإلى الحسنين بلفظ ﴿**أَبْنَاءَنَا**﴾، وإلى الإمام علي بلفظ ﴿**أَنْفُسَنَا**﴾. وبذلك يتضح أن الإمام علي كان بمرتبة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، وبعبارة أدق: إن مرتبة الإمام علي عليه السلام عند الله ورسوله من السمو بحيث يعتبره الله ورسوله بمثابة نفس الرسول ومنزلته، وهذا يشكل دليلاً على أنه ليس هناك من يشابه الرسول في صفاته وكماله غير الإمام علي عليه السلام، وحيث أن النبي الأكرم أفضل من جميع الناس والأنبياء، كان شبيهه ونفسه (وهو الإمام علي)

---

١ – المباهلة عبارة عن: أن يبادر شخصان أو فئتان أو أتباع ديانتين مختلفتين ـ بعد استنفاد أدلتهما العلمية على أحقيتها بالنسبة إلى الطرف الآخر ـ إلى اللجوء في نهاية المطاف إلى التواعد في مكان واحد ووقت واحد للدعاء والابتهال إلى الله بأن يهلك المبطل منهما.

٢ – آل عمران: ٦١.

٣ – انظر: مسند الإمام أحمد بن حنبل، ج ١، ص ١٨٥؛ التفسير الكبير، ج ٨، ص ٨١.

أفضل من سائر الأنبياء الآخرين[1].

وقد صرّح النبي الأكرم ﷺ في كثير من المواطن بأفضلية الأئمة المعصومين الإثني عشر عليهم السلام، وفي بعض الموارد الخاصة بأفضلية الإمام علي عليه السلام على جميع الناس والأنبياء، وقد تقدّم بعضها في فصل الكليات في بحث إثبات نظرية التنصيب تحت عنوان «الأئمة واسطة الفيض الإلهي»، وفيما يأتي نعرض بعض النصوص الأخرى:

أ ـ أهل البيت هم المخلوق الإلهي الأول: لقد تحدثت النصوص الروائية عن أن أرواح الناس كانت متحققة قبل عالم الدنيا في عالم آخر اسمه عالم الذر أو عالم النور، وهو العالم الذي أخذ الله فيه عهده وميثاقه على الناس بقوله: ﴿**وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ**﴾[2]. وكان أول ما خلق الله في ذلك العالم روح النبي الأكرم ﷺ والإمام علي عليه السلام وسائر الأئمة المعصومين عليهم السلام. وقد تمّ التأكيد في الأحاديث على اتحاد نور الإمام علي عليه السلام ونور النبي الأكرم ﷺ، ومما ورد في ذلك عن رسول الله ﷺ أنه قال: «خلقت أنا وعلي بن أبي طالب من نور الله عن يمين العرش نسبح الله ونقدسه من قبل أن يخلق الله ـ عزّ وجلّ ـ آدم بأربعة ألاف سنة»[3].

---

١ – انظر: الفاضل المقداد السيوري، اللوامع الإلهية، ص ٣٨٣.

٢ – الأعراف: ١٧٢.

٣ – انظر: فرائد السمطين، ج ١، ص ٤١؛ تذكرة الخواص، ص ٤٦. ولمزيد من الروايات في هذا الشأن انظر: موسوعة الإمامة في نصوص أهل السنة، ج ٣، ص ٥٨ فما بعد، وج ٤، ص ٤١٥؛ شمس الدين أحمد الذهبي، تاريخ الإسلام، ج ٢٥، ص ٢٨٥.

إنّ النبي في هذا الكلام في مقام التعريف بالمنزلة الحقيقية للإمام عليعليه السلام، وأنه متحد معه في عالم الأنوار والأرواح. وقد جاء هذا المضمون في كثيرٍ من روايات أهل السنة[1].

لاشكّ في دلالة ذات خلق النفس الأولى على أفضلية الإمام عليعليه السلام؛ وذلك لأن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله يذكر هذا الأمر في سياق تفضيل نفسه ونفس عليعليه السلام على الملائكة إذ يقول: «فكيف لا نكون أفضل من الملائكة وقد سبقناهم إلى معرفة ربنا وتسبيحه وتهليله وتقديسه؟ لأن أول ما خلق الله (عزّ وجل) أرواحنا فأنطقنا بتوحيده وتحميده ...»[2].

ب ـ كتابة أسماء الأئمة في الجنة وتعريف الأنبياء بها: جاء في كثير من الروايات أن أسماء أصحاب الكساء أو الأئمة الإثني عشر كانت مكتوبة في مواضع مقدسة من قبيل: الجنة، والعرش، وباب الجنة، قبل نزول آدم عليه السلام إلى الأرض. وأن آدم قد سأل الله سبحانه عن أصحاب هذه الأسماء، فبيّن الله له حقيقة هذه الوجودات النورانية وما تتمتع به من كريم الصفات والسجايا.

وقد صرّح الله بهذه الحقيقة في بعض الأحاديث القدسية وغيرها، من قبيل حديث المعراج، حيث شاهد النبي الأكرم صلى الله عليه وآله أسماء الأئمة الإثني عشر في ساق العرش الإلهي، فسأل الله عنهم، فقال له: «هم أوصياؤك وخلفاؤك، وخير خلقي بعدك»[3].

---

١ – انظر: الحنفي القندوزي، ينابع المودة، ج ٣، الباب ٥٦، ص ٣٠٧.

٢ – الحنفي القندوزي، ينابيع المودة، ج ٣، الباب ٩٣، ص ٣٧٩؛ العلامة المجلسي، بحار الأنوار، ج ٢٦، ص ٣٣٧.

٣ – الحنفي القندوزي، ينابيع المودة، ج ٣، الباب ٩٣، ص ٣٧٩؛ العلامة المجلسي، بحار الأنوار، ج ٢٦، ص ٣٣٧.

إن وصي النبي الأكرم ﷺ ليس مجرد وصي له في تصريف أموره الشخصية والأسرية المعروفة في مسألة الوفاة، وإنما المراد منها الوصاية والخلافة في أمور النبوّة. وهذا ما تمّ التصريح به في الحديث ذاته حيث يقول الله سبحانه وتعالى لنبيه: «يا محمد هؤلاء أوليائي وأحبائي وأصفيائي وحججي بعدك على بريتي، وهم أوصياؤك، وعزتي وجلالي، لأطهّرن الأرض بآخرهم المهدي من الظلم»[1].

واضح أنه لو كان بين الناس والأنبياء غير الأئمة من هو أفضل منهم لكتبت أسماؤهم في الجنة ايضاً، ولشاهدها آدم عليه السلام. وعليه تكون كتابة أسماء الأئمة عليهم السلام دليلاً على أفضليتهم على من سواهم.

ج ـ النبي الأكرم ﷺ والأئمة عليهم السلام غاية الخلق: جاء عن النبي الأكرم ﷺ في كثير من الروايات أنه وأهل بيته هم غاية خلق عالم الإمكان. وقد تقدم أن ذكرنا أن أسماء أهل البيت مكتوبة في الجنة وأن أبانا آدم قد تشرّف بزيارتها، وفي أكثر هذه الروايات يجيب الله آدم عن سؤاله ويؤكد له أفضليتهم على من سواهم، وأنه لولاهم لما خلق العالم:

«يا آدم لولاهم لما خلقتك، ولما خلقت النار والعرش والكرسي واللوح والقلم»[2].

---

١ – الحنفي القندوزي، ينابيع المودة، ج ٣، الباب ٩٣، ص ٣٧٩ ـ ٣٨٠، ح ١١؛ العلامة المجلسي، بحار الأنوار، ج ٢٦، ص ٣٣٧.

٢ – انظر: تاريخ بغداد، ج ١، ص ٢٤٧؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ١٤، ص ١٧٠؛ فرائد السمطين، ج ١، ص ٣٦؛ موسوعة الإمامة في نصوص أهل السنة، ج ٣، ص ٦٩ و٣٠٤ و٤٠٠.

د ـ عدم قياس أحد بالأئمة عليهم السلام: إنّ منزلة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام ومرتبتهم في عالم الإمكان من الرفعة والسمو بحيث لا يدانيهم فيها أحد على ما صرح بذلك شخص النبي الأكرم صلى الله عليه وآله إذ روي عنه أنه قال: «نحن لا يقاس بنا أحد»[1].

كما ورد عن الإمام علي عليه السلام كثير من الروايات بهذا المضمون، ومن ذلك ما روي عنه أنه قال: «نحن أهل بيت لا يقاس بنا أحد»[2].

وبذلك حكم ابن عمر على ما روى عنه أبو وائل عن ابن عمر قال: كنا إذا عددنا أصحاب النبي صلى الله عليه وآله قلنا: أبو بكر وعمر وعثمان، فقال رجل لابن عمر: فعلي ما هو؟ قال: إن عليا من أهل البيت، لا يقاس به أحد، هو مع رسول الله صلى الله عليه وآله في درجته[3].

وبذلك أفتى الإمام أحمد بن حنبل وهو من كبار علماء أهل السنة وأحد أقطاب المذاهب الأربعة، إذ قال أحمد بن محمد الكرزري البغدادي: سمعت عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: سألت أبي عن التفضيل؟ فقال: أبو بكر وعمر وعثمان، ثم سكت. فقلت: يا أبت، أين علي بن أبي طالب؟ قال: «هو

---

١ – فرائد السمطين، ج ١، ص ٤٥؛ كنز العمال، ج ١٢، ص ١٠٤؛ الحنفي القندوزي، ينابيع المودة، ج ٢، ص ١١٧؛ ابن حجر، زهر الفردوس، ج ٤، ص ١٢١؛ الديلمي، الفردوس، ج ٤، ص ٢٨٣؛ وانظر أيضاً: موسوعة الإمامة في نصوص أهل السنة، ج٤، ص ٢٢.

٢ – تاريخ مدينة دمشق، ج ٣٠، ص ٣٦١؛ حلية الأولياء، ج ٧، ص ٢٠١؛ ابن الطريق، الوحي المبين، ص ٢٢٥؛ نهج البلاغة، الخطبة الثانية؛ موسوعة الإمامة في نصوص أهل السنة، ج ٤، ص ٢٤.

٣ – الحنفي القندوزي، ينابيع المودة، ج ٢، ص ٦٢.

من أهل البيت لا يقاس به هؤلاء»[1].

هـ ـ التصريح بأفضلية الإمام علي عليه السلام: إنّ الروايات المتقدمة كانت تدل على أفضلية أهل البيت عليهم السلام بالدلالة الالتزامية، وعليه يمكن لبعضهم أن يشكك في دلالتها أو يتوقف، ولكن هناك لحسن الحظ روايات أخرى وهي كثيرة أيضاً تدلّ بالدلالة المطابقية وبشكل لا يقبل معه الشك على أفضلية أهل البيت والأئمة الأطهار عليهم السلام، وفي ما يأتي نشير إلى بعضها:

قال رسول الله صلى الله عليه وآله لعبدالرحمن بن عوف: يا عبد الرحمن إنكم أصحابي وعلي بن أبي طالب أخي ومني وأنا من علي، فهو باب علمي ووصيي، وهو وفاطمة والحسن والحسين هم خير الأرض عنصراً وشرفاً وكرماً»[2].

وعن أم المؤمنين عائشة عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله أنه حدثها عن الخوارج وأن الذي يقاتلهم [علي عليه السلام] هو خير أهل الأرض وأعظمهم منزلة عند الله يوم القيامة، حيث قال: «هم شرّ الخلق، يقتلهم خير الخلق وأعظمهم عند الله يوم القيامة وسيلة»[3].

كما وصف النبي الأكرم صلى الله عليه وآله نفسه وأهل بيته قائلاً: «إن الله تعالى اختارني وأهل بيتي عن جميع الخلق ... فأنا وأهل بيتي صفوة الله وخيرته من خلقه»[4].

---

١ – الحنفي القندوزي، ينابيع المودة، ج ٢، ص ٢٩٨.

٢ – الحنفي القندوزي، ينابيع المودة، ج ٢، ص ٣٣٣؛ الخوارزمي، مقتل الحسين، ج ١، ص ٦٠.

٣ – القاضي النعمان المغربي، شرح الأخبار، ج ١، ص ١٤٢؛ مناقب ابن المغازلي، ص ٥٦.

٤ – ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب، ج ١، ص ٢٥٦؛ ابن طاووس، الطرائف، ص٩٧؛ تاريخ بغداد، ج ٤، ص ٣٩٢.

وروي عن النبي الأكرم ﷺ أنه قال لعلي عليه السلام في جمع من الأنصار والمهاجرين: «يا علي لو أن أحداً عبد الله حق عبادته ثم شك فيك وأهل بيتك في أنكم أفضل الناس كان في النار»[1].

والحديث الآخر هو الحديث المعروف بـ «الطائر المشوي»، الذي صححه بعض علماء أهل السنة من أمثال: الحاكم النيسابوري في المستدرك على الصحيحين، والذهبي في تذكرة الحفاظ. وإليك نص هذا الحديث:

«عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ كَانَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ طَيْرٌ فَقَالَ «اللَّهُمَّ ائْتِنِي بِأَحَبِّ خَلْقِكَ إِلَيْكَ يَأْكُلُ مَعِي هَذَا الطَّيْرَ». فَجَاءَ عَلِيٌّ فَأَكَلَ مَعَهُ»[2].

وهناك رواية صريحة في دلالتها على أفضلية الأئمة الأطهار عليهم السلام على جميع الناس بمن فيهم الأنبياء السابقين، وهي الرواية المروية عن الإمام علي عليه السلام في كتب الفريقين، وإليك نصّ الرواية:

«قال علي قلت: يا رسول الله أنت أفضل أم جبرائيل؟ فقال: يا علي إن الله ـ تبارك وتعالى ـ فضّل أنبياءه المرسلين على ملائكته المقربين، وفضلني على جميع النبيين والمرسلين، والفضل بعدي لك يا علي، وللأئمة من ولدك من بعدك، فإن الملائكة من خدامنا وخدام محبينا»[3].

و ـ **الروايات المأثورة عن الأئمة الأطهار** عليهم السلام: علاوة على الروايات

---

١ – المودة في القربى، ص ١٣٢٠؛ الحنفي القندوزي، ينابيع المودة، ج ٣، ص ٢٩٨.

٢ – سنن الترمذي، ج ٥، ص ٤٣٦، ب ١١؛ النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج٣، ص ١٣٠ و١٤٢؛ الطبراني، المعجم الكبير، ج ١، ص ٢٥٣، ح ٧٣٠؛ مناقب ابن المغازلي، ص ١٦٩، ح ٢٠١؛ فضائل الصحابة، ج ٢، ص ٥٦٠، ح ٩٤٥.

٣ – الحنفي القندوزي، ينابيع المودة، ج ٣، ص ٣٧٧، الباب ٧٣.

النبوية هناك روايات كثيرة صدرت عن الأئمة الأطهار عليهم السلام أنفسهم تتحدّث عن أفضليتهم على سائر الناس وحتى الأنبياء عليهم السلام.

وربما جاءت هنا شبهة لزوم الدور، إنّنا بذلك نستدل على أفضلية الأئمة بروايات ماثورة عن الأئمة أنفسهم، وبذلك لا يكون هذا الدليل حجّة.

وفي الجواب عن هذه الشبهة نقول: إنّنا قبل إثبات أفضلية الأئمة، نعمد أولاً إلى إثبات إمامتهم وصفاتهم اللازمة من قبيل: العصمة، والمرجعية الدينية، وحجية أقوالهم، لنتخذ من ذلك فرضية وقاعدة ثابتة. ثمّ نرجع إلى هذا المصدر الذي أثبتنا حجيته وعصمته؛ لنحصل على جواب عن السؤال القائل: من هو أفضل الناس؟

وصف الإمام علي عليه السلام عترة النبي الأكرم بقوله: «عترته خير العتر»[1].

وروي عن الإمام محمد الباقر عليه السلام أنه قال: «نحن جنب الله، ونحن صفوة الله، ونحن خيرته»[2].

وروي عن الإمام جعفر الصادق عليه السلام أنه قال في حديث طويل: «بنا فتح الله وبنا ختم الله، ونحن الأولون ونحن الآخرون ونحن أخيار الدهر ونواميس العصر، ونحن سادة العباد وساسة البلاد، ونحن النهج القويم والصراط المستقيم، ونحن علة الوجود وحجة المعبود ...»[3].

---

١ - نهج البلاغة، الخطبة رقم: ٩٤.

٢ - فرائد السمطين، ج ٢، ص ٢٥٣، نقلاً عن: موسوعة الإمامة في نصوص أهل السنة، ج ٣، ص ٢٧٤.

٣ - العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٢٦، ص ٢٥٩.

الجمع بين الروايات الدالة على أفضلية الإمام علي عليه السلام وأبي بكر:

اتضح مما سبق أن الإمام علي عليه السلام هو أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، وهذا يتعارض ويتنافى مع ظاهر روايات أهل السنة الدالة على أفضلية أبي بكر وعمر، وفي بعض الروايات يرد اسم عثمان أيضاً. ولكن يمكن لنا في الجمع بينها أن نقول: إن علماء أهل السنة في الحد الأدنى لا يشكّون في أفضلية الإمام علي عليه السلام على سائر الصحابة، أمّا فيما يتعلق بتقديمهم لأبي بكر وعمر فيجب القول إن هذه الأفضلية كانت في الدائرة الخاصة بالصحابة وهي دائرة يُخرجون منها الإمام علي تخصصاً، ولذلك يصرّحون بأن علياً عليه السلام إنّما هو من أهل البيت الذين لا يُقاس بهم أحد، فهو فوق الصحابة، بوصفه رديفاً وكفؤاً لرسول الله صلى الله عليه وآله.

وقد تقدم هذا المعنى في الرواية عن ابن عمر، وفي جواب أحمد بن حنبل عند تفضيله للصحابة، وجوابه عن سؤال ابنه عن موضع علي عليه السلام. ويبدو من ذلك أن أفضلية علي على سائر الناس كانت واضحة عند ابن عمر وابن حنبل وضوح الشمس في رابعة النهار، وعليه لا حاجة إلى جعله في مستوى سائر الصحابة فيما يتعلق بالمفاضلة بينهم؛ فهو خارج دائرتهم.

■ **الشبهة التاسعة: استبعاد مقام الإمامة من دون نبوّة**

قد تثار شبهة مفادها: كيف يمكن للأئمة أن يكون أفضل من الأنبياء مع أنهم هم أنفسهم ليسوا من الأنبياء؟ وبعبارة أخرى: كيف يمكن للأئمة أن يبلغوا مرحلة الإمامة قبل أن يبلغوا مرحلة النبوّة؟

مناقشة وتحليل (الولاية جوهر النبوة):

إن الخصوصية التي تجعل الأنبياء يستحقون مواجهة الأمر القدسي

وملك الوحي، هو ما يتمتعون به من السموّ الروحي، فإنهم يطهّرون أنفسهم ويهذبونها قبل النبوة حتى تغدو مستعدة لنزول الوحي عليهم، ويتمّ اصطفاؤهم بالرسالة، وبطبيعة الحال لا يمكن إغفال دور العناية الإلهية في هذا الشأن.

وفي المصطلح العرفاني يطلق عنوان «الولاية» على تسامي الروح وتقرّب صاحبها من منزلة القرب الإلهي، فيحصل صاحبها على منزلة خاصة من الله، فتشمله العناية الإلهية من طريق الارتباط بالغيب وعالم الملائكة، وبذلك يحصل على الشرط اللازم للنبوّة ونزول الوحي، ومن الممكن في الوقت نفسه أن يحصل هذا الفرد على الوحي بمعنى الشريعة وحمل الرسالة، وقد لايحصل على هذا المعنى. كما هو الحال بالنسبة إلى لقمان الحكيم الذي ذكر القرآن الكريم مواعظه الحكمية في كثير من المواطن. ولكنه لا يصنف في المصادر بوصفه نبياً، وإنما يعطى عنوان الحكيم الإلهي. ومع ذلك كانت منزلته ومرتبته فوق بعض الأنبياء.

وبعبارة أخرى: إن الذي يحصل على مقام الولاية يصل بالضرورة إلى مقام القرب من الله والارتباط بعالم الغيب والحصول على أسرار المعارف الإلهية من نوع المعارف العقلية والدينية والمعرفية، ومن هذه الناحية يمكن عدّه «نبياً» بمعنى المخبر عن الغيب الإلهي. ويتمّ تسمية هذه المنزلة في العرفان بـ «النبوّة التعريفية»[1]. ولذلك نجد العرفاء فيما يتعلق بالخاتمية يقولون: إنّ «النبوة التشريعية» قد ختمت، أما النبوة التعريفية بمعنى بلوغ الإنسان الكامل مقام

---

١ - انظر: ابن عربي، فصوص الحكم، الفص الداوودي، ص ١٦٢؛ الفتوحات المكية، ج١، ص ١٤٣ وج ٢، ص ٤٢٩؛ مقدمه قيصري بر فصوص، ج ١، ص ١٢٧، الفصل: ١٢.

القرب الإلهي والحصول على الحقائق العقلية والدينية ـ دون الشريعة ـ فهو مستمر.

يقول محيي الدين بن عربي: «وأما نبوّة التشريع والرسالة فمنقطعة ... إلا أن الله لطيف بعباده، فأبقى لهم النبوّة العامة التي لا تشريع فيها»[1].

من هنا فإن أصل أفضلية من يتمتع بمقام الولاية على مقام النبوّة محرز ومنسجم مع القرآن والمباني العرفانية، ولكن هل يمتلك أئمة الشيعة مثل هذه المنزلة؟ هذا ما نثبته من طريق الروايات المأثورة عن النبي الأكرم ﷺ. فهناك كثير من الروايات المروية عن النبي الأكرم ﷺ، التي تصرّح وتؤكد على أرواح الأئمة القدسية وأفضليتهم على أرواح الأنبياء، وقد تقدم بعضها في الصفحات السابقة في الفصل الأول تحت عنوان «الأئمة واسطة الفيض الإلهي».

■ الشبهة العاشرة: عدم انسجام الإمامة مع الديمقراطية:

إن من بين الذرائع التي يتمسك بها أعداء أصل الإمامة ومذهب التشيّع للطعن فيه والتشنيع عليه هو القول بأن أصل الإمامة يتعارض مع الديمقراطية (رأي الأغلبية)، ببيان أن الإمام ـ بمعنى الحاكم والقائد السياسي والاجتماعي ـ حيث يتمّ تنصيبه من قبل مقام قدسي مثل النبي الأكرم ﷺ أو الله عزّ وجل، يكون هناك تجاهل لآراء الأمة، ولا يخفى ما في ذلك من الانتهاك الصارخ لمفهوم الديمقراطية.

وقد عمد الدكتور عبد الكريم سروش ـ في كلمته التي ألقاها عام

---

١ - ابن عربي، فصوص الحكم، نهاية الفص العزيزي، ص ١٣٤، والفص الشيثي، ص٧٢.

٢٠٠٦ للميلاد في جامعة السوربون في فرنسا واستغرقت ساعتين كاملتين تحت عنوان الديمقراطية والتشيّع ـ إلى اعتبار هذين المفهومين متنافيين.

وبطبيعة الحال تعود جذور هذه الشبهة إلى ما يقرب من قرن من الزمن، حيث سبق للمستنيرين من أهل السنة من أمثال أحمد أمين إلى اعتبار نظرية الشيعة في الإمامة متنافية مع القواعد الديمقراطية[1].

نقد ورأي:

في معرض نقد هذه الشبهة يجدر الالتفات إلى الأمور الآتية:

ـ النقد الأول: تعدّد نماذج الديمقراطية:

إن القائلين بوجود التعارض بين الإمامة والديمقراطية ـ للأسف الشديد ـ لا يقدّمون أي بيان لطرفي النسبة بين (الإمامة والديمقراطية) عندما يصدرون حكمهم بوجود التنافي والتعارض بينهما. في حين أن المسار المنطقي يقتضي منهم أن يعملوا ـ من خلال تعريف الإمامة والديمقراطية ـ على إيضاح أسباب القول بتعارضهما وعدم إمكان الجمع بينهما. وعليه سنقوم هنا بإيضاح هذين المفهومين من أجل مراعاة المسار المنطقي للبحث.

إن المعنى اللغوي للديمقراطية هو «حكومة الشعب»، إذ هي مؤلفة من كلمتين وهما «Demos» بمعنى الشعب، و«Kratein» بمعنى الحكم. ويتم ترجمتها وتعريفها بحكومة الشعب أو الأكثرية أيضاً. وقد أشكل علماء الاجتماع وفلاسفة السياسة على هذا التعريف، ويجب دراسة هذه الإشكالات

---

١ – انظر: أحمد أمين، ضحى الإسلام، ص ٦٥٥.

في موضعها[1].

إنّ الديمقراطية تنقسم ـ لمختلف الاعتبارارت، من قبيل طريقة مشاركة الناس (المباشرة أو غير المباشرة)، والمسار التاريخي (التقليدي أو المعاصر)، والأهداف (الليبرالية أو الاشتراكية أو النزعة النخبوية، والأسلوب أو القيَم) ـ إلى أقسام ونماذج متعددة[2]، وهو أمرٌ جعل تعريف الديمقراطية مهمة في غاية التعقيد. وعليه نجد من الضروري هنا أن نبين مختلف نماذج الديمقراطيات، على النحو الآتي:

١ ـ الديمقراطية بما هي قيمة: إن من بين أهم نماذج الديمقراطية يمكن تسمية نموذجين، وهما: الديمقراطية بوصفها قيمة، والديمقراطية بوصفها أسلوباً. وفي القسم الأول تكون الديمقراطية وآراء الناس والأكثرية في نفسها ذات قيمة، بحيث يُعدُّ انتخاب الأكثرية صائباً وعقلياً وكاشفاً عن الخير الواقعي والمصلحة العامة. إن هذا النموذج يؤكد على مجموعة من المباني والمسلمات من قبيل: قدرة الناس على حكم أنفسهم، واتباع البشر للعقل والمنطق والأخلاق، وقدرتهم على بلوغ التقدم المادي والمعنوي.

وإن هذا النموذج ينقسم بنفسه إلى أقسام مختلفة من قبيل: التعددية التي تحترم المعارف البشرية الأعم مما إذا كانت صائبة أم خاطئة، أو حقاً أو باطلاً، ولا تتحمل أيّ آيديولوجية.

---

١ – انظر: داريوش آشوري، دانشنامه سياسى، ص ١٥٧٢.

٢ – انظر: عبد الرسول بيات وآخرون، فرهنگ واژها، مقال «دموكراسى»، ص ٢٧٠ ـ ٢٨٥.

٢ ـ الديمقراطية بما هي أسلوب: النموذج الثاني للديمقراطية هي الديمقراطية بوصفها أسلوباً، وهي كما يبدو من اسمها تعني اعتبار انتخاب الأكثرية أسلوباً وطريقاً للحكومة. إن هذا النموذج يمكن أن ينقسم إلى قراءات ونماذج مختلفة، من قبيل: الديمقراطية الليبرالية، والديمقراطية الاشتراكية[١]. وللأهمية الخاصة لهذين النموذجين الآخرين، سوف نخوض في تعريفهما على النحو الآتي:

١ / ٢ ـ الديمقراطية الليبرالية: تؤكد الديمقراطية الليبرالية على أولوية حرية المواطنين وتقدّمها على سائر القيَم الأخرى، من قبيل: المساواة، والفضيلة المدنية، والرفاه. وإن الليبراليين الجدد من أمثال هايك يصرّحون بأنّ هذه الليبرالية هي التي تمارس السطوة على الديمقراطية، وإنّ انتخاب الأكثرية لا يمكنه سلب أو تحديد قيَم الليبرالية، من قبيل: حرية المواطنين.

٢ / ٢ ـ الديمقراطية الاشتراكية: إن الديمقراطية الاشتراكية بدلاً من «حرية المواطنين» تهتم بأصل المساواة بين المواطنين وحقوقهم الاقتصادية، وتذهب لذلك إلى الاعتقاد بأن على الدولة أن تمسك بعصب الاقتصاد، ولضمان أصل المساواة والحقوق الاقتصادية، يمكنها أن تسلب حرية المواطنين أو تعمل على تحديدها.

٣ و٤ ـ الديمقراطية القانونية والنخبوية: إن التعريف المشهور والتقليدي للديمقراطية هو مشاركة الأكثرية من الناس في انتخاب الحاكم وإدارة الحكم. بيد أن بعض فلاسفة السياسة في القرن الأخير طلعوا علينا

---

١ – انظر: كلايمرودي وآخرون، آشنائى با علم سياست، ج ١، ص ١١٠ ـ ١١٥.

بتقديم نموذجين آخرين لتعريف الديمقراطية. فطبقاً للديمقراطية القانونية لا يكمن جوهر الديمقراطية في حكم الأكثرية، بل في حكم القانون. إن السلطة من وجهة نظر هؤلاء الفلاسفة خطيرة للغاية، ولذلك لابد من تحديدها في إطار القانون، وإن تحديد السلطة وكبح جماحها لا يتمّ عبر الأكثرية، وإنما من خلال القانون. وفي الحد الأقصى فإن هذا النموذج من الديمقراطية لا يكمن في حكم مباشر من قبل الجماهير، بل هو وسيلة للتشاور مع الأكثرية.

والنموذج الآخر للديمقراطية يتمثل في الديمقراطية النخبوية. حيث يذهب القائلون بهذا النموذج إلى أن الديمقراطية بمعنى انتخاب الأكثرية ومشاركتهم في الحكم أمر مستحيل، ولا يعدو أن يكون مجرد وهم، إذ غاية ما نراه هو حصر الحكم بأقلية من أفراد المجتمع تتكون من «النُخَب». ومن القائلين بهذا النموذج يمكن لنا تسمية «بارتو» و«موسكا» من التقليديين، و«شومبيتر» و«روبرت دال» من المعاصرين. وإن المعاصرين من النخبويين ـ خلافاً للتقليديين ـ يذهبون إلى القول بأن قواعد الديمقراطية تبدو معتبرة، ولكن على المستوى العملي لا تكون الحكومة إلا في حيازة النُخَب[1].

نسبة الإسلام والتشيّع إلى الديمقراطية:

بعد أن شرحنا مختلف أنواع الديمقراطية، ندخل في تحليل النسبة القائمة بين الإسلام والديمقراطية. فحيث تبيّن لنا أن الديمقراطية لا تختزل في نموذج واحد، من البديهي عندما يواجه القارئ النبيه سؤالاً مفاده: هل الإسلام

---

١ – انظر: ني. بي. بارتو، نخبگان جامعه، ترجمه إلى الفارسية: علي رضا طيب، ص ٧ و١٢٢ فما بعد.

ينسجم مع الديمقراطية؟ سيكون جوابه البديهي: علينا أولاً أن نحدد نوع هذه الديمقراطية بشكل واضح، كي يتسنى لنا الإجابة عن هذا السؤال.

أ ـ تنافي الإسلام والتشيع مع الديمقراطية بما هي قيمة: إذا كان طرف النسبة بين الإسلام والديمقراطية هي الديمقراطية بوصفها قيمة، يجب القول: لـمّا كان الإسلام والتشيّع يؤكّدان على سلسلة من المباني والأسس الثابتة، من قبيل: أصل الحاكمية الإلهية، واعتبار الدنيا وسيلة إلى السعادة في الآخرة، وضرورة تطبيق أحكام الدين في المجتمع، فلا يمكن له أن ينسجم مع هذا النموذج من الديمقراطية وقواعدها. فعلى سبيل المثال: إن القول بأن انتخاب الأكثرية يعدُّ في نفسه قيمة ويُعدُّ صائباً ومنطقياً، لا يمكن أن ينسجم مع العقل السليم أبداً؛ لأننا نشهد كثيراً من موارد أخطاء الأكثرية في التاريخ. فإن الإسلام لا يمكنه أن يستوعب القول بأن رأي الأكثرية هو المطاع والمتبع في جميع المجالات والحقول حتى لو أدى إلى مخالفة التعاليم الدينية، وإنما يقبل ذلك فيما لو تطابق رأي الأكثرية مع الموارد والمسائل المنسجمة مع الدين والعقل والفطرة. من هنا يمكن على نحو الاحتمال أن ندافع عن القائلين بوجود التنافي بين الإسلام والديمقراطية، والتذكير بأن المراد من ذلك هو مخالفة الإسلام لنموذج الديمقراطية بما هي قيمة ذاتية، والذي يعتبره علماء الدين ممثلاً للديمقراطية الغربية.

ب ـ تناغم الإسلام والتشيع مع الديمقراطية بوصفها أسلوباً: أمّا إذا كان طرف النسبة بين الإسلام والتشيع مع الديمقراطية بما هي أسلوب، فهنا لايمكن لنا التحدّث بضرس قاطع عن التعارض وعد الانسجام بين الإسلام والديمقراطية، بل يمكن القول: لـمّا كان أصل هذا النموذج من انتخاب الأكثرية

لا ينظر إليه بوصفه قيمة، بل هو مجرد وسيلة، فإن الإسلام يحترم هذا الأمر مع تطعيمه ببعض الشروط وإضافة بعض القيود، ومن بين أهم تلك الشروط أن يكون انتخاب الأكثرية في إطار الدين والتعاليم الدينية. وبعبارة أخرى: أن لا يؤدي هذا النوع من الديمقراطية وانتخاب الأكثرية إلى انحسار دور الدين وأحكامه، بل إن الدين وتعاليمه هو الذي يحدد البوصلة التي يجب على الأكثرية أن تسير على ضبط إيقاعها. يبرز دور الأكثرية ورأيها في عصر غيبة المعصوم عليه السلام بشكل أجلى، حيث يمكن للناس ـ بعد لحاظ القيَم والصفات الدينية ـ أن ينتخبوا الحاكم والرئيس بشكل مباشر أو غير مباشر، وبذلك يمارسون دورهم في إدارة البلاد والإشراف على الأمور. ويمكن تسمية هذا النوع من الديمقراطية بـ «الديمقراطية الدينية» أو «القدسية» أو «الجمهورية الدينية».

وأما القول بأن هذا النوع من الديمقراطية هل هو موجود في الغرب أم لا؟ يجب القول:

أولاً: إن الديمقراطية بوصفها قيمة قابلة للمرونة مع الديمقراطية الدينية، والكلام يدور حول أصل انطباق المعايير الديمقراطية. وأما القول بعدم وجود هذا النوع من الديمقراطية في الغرب، فإنه لا ينهض دليلاً على ضعفه أو بطلانه.

وثانياً: إن الليبرالية إنما تقبل بالديمقراطية وانتخاب الأكثرية في إطار القواعد الليبرالية، وعندما يقع التعارض بين الليبرالية والديمقراطية، تعمل الليبرالية على تقديم قواعدها، وفي هذه الصورة لا نجد أحداً يهبّ إلى الدفاع عن حياض الديمقراطية. ولكن عندما تعمد القيَم الدينية إلى تحديد الديمقراطية ضمن الدائرة التي تلاحظ رعاية مصالح الناس، ينهض الجميع ويتحدّث عن

حاصل الكلام أنه لا يمكن الحديث عن التعارض والتنافي بين الإسلام والديمقراطية بشكل مطلق، وإنما يجب تفسير مفهوم الديمقراطية وتشريحه وبيان نوعها، للانطلاق بعد ذلك إلى بيان موقف الإسلام من الديمقراطية المعنية.

ج ـ تناغم الإسلام والتشيّع مع الديمقراطية القانونية: إن من بين أنواع الديمقراطية هي الدفاع عن أصل سيادة القانون، وليس الدفاع عن رأي الأكثرية، غاية ما هنالك أن أنصار هذا النموذج الديمقراطي يُفصّلون القانون على مقاس الثقافة والمباني المقبولة عندهم، من قبيل: أصل الليبرالية والمصالح الدينية والاقتصادية، ويؤسس الديمقراطية المنشودة والمطلوبة له على هذا الأساس.

وعليه يمكن تطبيق هذا النوع من الديمقراطية في إطار الإسلام والتشيّع أيضاً. فإن للإسلام والتشيّع في حقل السياسة والحكم نظاماً سياسياً واقتصادياً خاصاً، ويذهب في هذا السياق إلى ضرورة تطبيق قانون خاص في المجتمع، وإن الحاكم يمثل دور المسؤول عن تطبيق هذه القوانين بوصفه وكيلاً من قبل الناس ومستأمناً على مصالحهم. وهنا يمكن الحديث عن تناغم الإسلام مع هذا النوع من الديمقراطية. إلا أن قانون هذا النوع من الديمقراطية وقواعده ستكون مختلفة عن القوانين والقواعد الديمقراطية الغربية، من قبيل الليبرالية وما إليها.

د ـ تناغم الإسلام والتشيّع مع ديمقراطية النُخَب: إن ديمقراطية النُخَب نموذج جديد ومعاصر في الغرب، حيث يؤكد القائلون بها لا على رأي الأكثرية، بل على وجود النُخَب في المجتمع لإدارة الحكومة والتعامل مع المنافسين من الأحزاب والجماعات. يمكن تطبيق هذا النوع من الديمقراطية

على الإسلام في الجملة. فقد منح الإسلام قبل أربعة عشر قرناً النبوّة والإمامة إلى بعض النُخَب ـ المنتجبين من قبل الله ـ ليقوموا على رأس أمور الأمة، وفي عصر الغيبة حدّد الإسلام بعض الصفات الخاصة لمن يتولى قيادة المجتمع، من قبيل: العلم والعدالة والتدبير.

بعد تعريف الديمقراطية وأنواعها، سوف ندخل في مزيد من الشرح لبيان عدم تعارض التشيع مع الديمقراطية، وسوف نشير في هذا السياق إلى دور الناس والشعب في حقل السياسة والحكم من وجهة نظر التشيّع:

النقد الثاني: مشاركة الشعب في مضمار السياسة عند الشيعة:

على الرغم من ذهاب الإمامية إلى أصل التنصيب والقول بخلافة الإمام علي عليه السلام من قبل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وبأمر من الله عزّ وجل، ولكنهم يقيّدون ذلك في الوقت نفسه برضا الناس، وإلا لن يكتب لها التحقق، ولا يمكن إكراه الناس على تحمّل حكومة مهما كانت نزيهة وشرعية. وبعبارة أخرى: إن الحكومة في الإسلام والتشيّع تتشكل من عنصرين:

العنصر الأول: أن يكون الحكم والحاكم دينياً، وأنه مع وجود المعصوم لا يجوز لغير المعصوم تولي السلطة، وهي حكومة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، والأئمة المعصومين الإثني عشر عليهم السلام؟

العنصر الثاني: مشاركة أفراد الشعب في أمر الحكومة، ومشروعيتها الدينية عندهم. وحيث يوجد هناك اليوم من المستنيرين من يسعى إلى إظهار الرؤية الشيعية حول الحكومة بوصفها معارضة وغير منسجمة مع الديمقراطية بمعنى مشاركة الشعب، نجد أنفسنا مضطرين إلى تقرير العنصر الثاني.

ومن الجدير ذكره هو أني قد سبق أن أوضحت بشكل تفصيلي المباني القرآنية لدور الناس في أمر الحكومة في موضع أخر[١]، وفيما يأتي نشير إلى عناوين ذلك:

١ ـ الإنسان خليفة الله: هذا ما تدلّ عليه كثير من الآيات القرآنية الكريمة[٢]. ولازم الخلافة الاضطلاع بدور الله فيما يتعلق بالحقوق والمسؤوليات، من قبيل الحكومة وممارسة السلطة، والمصادقة على القوانين الاجتماعية الضرورية، في حال فقدان النص[٣].

٢ ـ أصل الشورى: لقد أكد القرآن الكريم على أصل الشورى والتشاور في إدارة الحكم والدولة[٤]، وهو أمر تسالم عليه المفكرون من الشيعة.

٣ ـ ولاية جميع المؤمنين: يصف القرآن الكريم المؤمنين بأنهم أولياء بعض[٥]، ويمنح المؤمنين بذلك نوعاً من حق الحاكمية وتولي أمور المجتمع[٦].

---

١ – انظر: محمد حسن قدردان قراملكي، سكولاريزم در مسيحيت واسلام، الفصل السادس.

٢ – البقرة: ٣٠؛ الأعراف: ٦٩؛ فاطر: ٣٩؛ ص: ٢٦؛ القصص: ٥؛ النور: ٥٥.

٣ – لمزيد من التوضيح، انظر: الشهيد الصدر، الإسللام يقود الحياة، ص ١١ ـ ١٣٤؛ المجموعة الكاملة لمؤلفات السيد الصدر، ج ١٢؛ جعفر سبحاني، مفاهيم القرآن، ج٤، ص ١٩١؛ معالم الحكومة الإسللامية، ص ٢١١؛ حسين علي منتظري، دراسات في ولاية الفقيه، ج ١، ص ٥٠١؛ السيد محمد حسين الشيرازي، الفقه، كتاب الحكم في الإسلام، ص ٣٤.

٤ – انظر: آل عمران: ١٥٩؛ الشورى: ٣٨.

٥ – انظر: التوبة: ٧١.

٦ – انظر: الشهيد الصدر، الإسلام يقود الحياة، ص ١٧١؛ العلامة محمد حسين الطباطبائي، تفسير الميزان، ج ٩، ص ١٤١ و٣٣٨.

٤ ـ المجتمع مسؤول عن تشكيل الحكومة وصيانتها: يرى القرآن الكريم أن تأسيس الحكومة الدينية وصيانتها مسؤولية تقع على عاتق أفراد الشعب والأمة[١]. علاوة على ذلك فإن القرآن يشتمل على الأحكام الاجتماعية والجزائية، وإن تطبيق هذه الأحكام لا يقوم بها شخص الحاكم، وإنما يضطلع بها أفراد المجتمع والمواطنون كافة. ومن الواضح أن أفراد الأمة غير قادرين على الاضطلاع بهذا الدور إلا بعد إقامة الحكم واستلام مقاليد السلطة.

٥ ـ الحكومة أمانة والحاكم أمين الأمة: تعدُّ الحكومة من وجهة نظر القرآن أمانة الناس، وإن الحكام أمناء ومستأمنون على حقوق الشعب والأمة[٢].

٦ ـ النهي عن الاستكبار: لقد نهى القرآن الكريم في كثير من آياته عن الاستكبار وحكومات الظلم والجور، مبيناً أن إحدى وظائف ومسؤوليات الأنبياء هي محاربة الحكومات الطاغية، وتحرير العباد من سطوة الظلم[٣]. ومن بين مصاديق حكومات الظلم والجور والاستكبار، الحكومة التي تمارس الحكم على الناس بالقهر والغلبة والبطش والقوّة[٤].

---

١ – انظر: آل عمران: ١٤٤. ولمزيد من التوضيح انظر: العلامة محمد حسين الطباطبائي، بحثي در باره مرجعيت وروحانيت، ص ٨١ ـ ٨٢؛ المحقق النائيني، حاشية كتاب المكاسب، ج ١، ص ٢١٤؛ آية الله الآراكي، المكاسب، ج ١، ص ٩٤.

٢ – انظر: النساء: ٥٨.

٣ – انظر: طه: ٤٣؛ القصص: ٨٣.

٤ – انظر: جعفر سبحاني، مبانى حكومت اسلامي، ص ١٧٠.

وبعد ذكر العناوين القرآنية المثبتة لمشاركة الناس في أمر الحكم، ندخل الآن في ذكر بعض الروايات في هذا المجال:

النبي الأكرم صلى الله عليه وآله [1]:

ورد التأكيد من قبل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله في رواية معروفة على أصل الحكومة والحاكمية الإلهية للإمام علي عليه السلام، بيد أنه علقها على رضا الناس وإقبالهم، إذ يقول: «يا ابن أبي طالب لك ولاء أمتي، فإن ولوك في عافية وأجمعوا عليك بالرضا، فقم في أمرهم، وإن اختلفوا عليك، فدعهم وما هم فيه» [2].

وفي رواية أخرى نهى النبي الأكرم صلى الله عليه وآله عن الحكم بالإكراه، ومن دون استشارة أفراد الأمة، حيث قال: «من جاءكم يريد أن يفرّق الجماعة، ويغصب الأمّة أمرها، ويتولى من غير مشورة فاقتلوه، فإن الله قد أذن ذلك» [3].

الإمام علي عليه السلام:

لم يلجأ الإمام علي عليه السلام إلى ممارسة العنف والقوّة في التصدي للحكم ـ رغم كون هذا الحكم حقاً من حقوقه الإلهية ـ وإنما ترك ذلك لرغبة الناس وإرادتهم وبيعتهم، وفي ذلك قال: «فإن بيعتي لا تكون خفياً، ولا تكون إلا عن

---

١ - إن لذكر الروايات النبوية بوصفها مباني شيعية جهتين؛ الأولى: حجية الروايات النبوية عند الإمامية، الثانية: روايتها في المصادر الحديثية حيث تعتبر من المصادر الشيعية.

٢ - الشيخ حسين النوري، مستدرك الوسائل، ج ١١، ص ٧٨؛ نهج السعادة، ج ٥، ص٢١٨.

٣ - الشيخ الصدوق، عيون أخبار الرضا، ج ٢، ص ٦٢، ب ٣١، ح ٢٥٤.

رضى المسلمين»[1].

إن بيعة الناس للحاكم في مرحلة البيعة تكون عبر الانتخاب الحر والاختيار التام، أما بعد البيعة فيجب عليهم الوفاء وعدم نقض عهد البيعة مع الحاكم [ما لم يغيّر]. وفي ذلك يقول الإمام علي عليه السلام: «إنما الخيار للناس قبل أن يبايعوا»[2].

يرى الإمام علي عليه السلام أن الحكم أمانة وأن الحاكم أمين، كما ورد مضمون ذلك في كتاب له إلى بعض عماله: «إن عملك ليس لك بطعمة، ولكنه في عنقك أمانة، وأنت مسترعىً لمن فوقك، ليس لك أن تفتات في رعيتك»[3].

كما وصف قادة جيشه في كتاب آخر بأنهم حراس الأمة وخزانها ووكلاؤها، إذ يقول: «فإنكم خزّان الرعية، ووكلاء الأمة»[4].

وفي موضع آخر رأى الإمام أنّ الحكم والحاكمية ملكٌ للناس، وقال: «أيها الناس ـ عن ملاء وإذن ـ إن هذا أمركم ليس لأحدٍ فيه الحق، إلا من أمرتم وإنه ليس لي دونكم إلا مفاتيح مالكم معي»[5].

وقد وصف الإمام علي عليه السلام تعيين الحاكم من طريق الشورى من حق المهاجرين والأنصار، وقال: «إنما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإن أجمعوا

---

١ – تاريخ الطبري، ج ٣، ص ٤٥٦، مؤسسة الأعلمي؛ أنساب الأشراف، ج ٢، ص٢١٠.

٢ – الشيخ المفيد، الإرشاد، ص ١١٦؛ العلامة المجلسي، بحار الأنوار، ج ٣٢، ص ٣٣.

٣ – الشريف الرضي، نهج البلاغة، الكتاب رقم: ٥.

٤ – المصدر أعلاه، الكتاب رقم: ٤١.

٥ – تاريخ الطبري، ج ٣، ص ١٩٣.

على رجل وسمّوه إماماً، كان ذلك لله رضى»[1].

كما يعتبر الإمام علي عليه السلام انتخاب الحاكم من قبل الأمة واجباً وحكماً إلهياً، وإنه داخل في التكاليف رغم كونه من مقولة «الحقوق» في ذات الوقت، إذ يقول: «والواجب في حكم الله وحكم الإسلام على المسلمين بعد ما يموت إمامهم أو يقتل أن لا يعملوا عملاً، ولا يحدثوا حدثاً، ولا يقدموا يداً ولا رجلاً، ولا يبدأوا بشيء قبل أن يختاروا لأنفسهم إماماً»[2].

وسنكتفي بهذا المقدار تجنّباً للإطالة، وسوف نغض الطرف عن ذكر روايات سائر الأئمة وآراء علماء الشيعة، على أمل أن يكون في ما ذكرناه ما يكفي لإثبات أن مذهب التشيّع وأصل الإمامة ليس بصدد فرض حكم المعصوم بالإكراه وممارسة العنف والقوّة، بل قام أئمة الشيعة منذ أكثر من أربعة عشر قرناً بتعريف الناس على مبدأ الشورى والبيعة والانتخاب في حقل السياسة والحكومة، بل إن حكومة الإمام علي عليه السلام تمثل النموذج العملي على ذلك.

وإذا أردنا قياس نسبة الإسلام إلى الديمقراطية في صدر الإسلام، وجب علينا تحليل خلافة عمر بتنصيبه من قبل الخليفة الأول، وتعيين عثمان من قبل لجنة من خمسة أشخاص فيما عرف بالشورى؛ ليتضح أن الإسلام السني هو الذي يتنافى مع الديمقراطية على المستوى العملي، وليس الإسلام المتمثّل بالتشيّع.

---

١ - الشريف الرضي، نهج البلاغة، الكتاب رقم: ٦.

٢ - سليم بن قيس، كتاب سليم بن قيس الهلالي، ص ١٦١ و٧٥٢؛ العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٨٦، ص ١٩٦.

المسألة الأخرى إن القارئ الكريم يدرك ويلمس ـ من خلال كل هذا التأكيد والاهتمام بدور الناس في المعترك السياسي ومسألة الحكم ـ العنصر الثاني من الحكومة الدينية. أما العنصر الأول من الحكومة الدينية والمتمثل بأصل دينية الحكم وتعيين الحاكم المعصوم من قبل الله عزّ وجلّ والنبي الأكرمﷺ، فهو جزء من العنصر الأول في الحكومة الدينية والذي يذعن له الشعب والأمة لا بالإكراه بل بدافع من معتقداتهم الدينية، وكما تقدّم أن ذكرنا فإنهم إن لم يلتزموا بذلك يكونون قد ارتكبوا معصية من الناحية الدينية، ولكن في الوقت نفسه لا يكتب التحقق لحكومة المعصوم الدينية، ولا يستطيع المعصوم أن يجلس على سدّة الحكم بالإكراه والقوّة. وعليه لا يكون هناك أي تنافٍ أو تعارض بين النظرية السياسية لدى الشيعة وبين الديمقراطية بالمعنى المنهجي والأسلوبي.

النقد الثالث: اختلاف الإمامة عن الحكومة:

يعمد ناقدو الإمامة ـ من خلال تفسيرهم المجتزأ والناقص للإمامة، واختزالها بمسألة الحكم والزعامة السياسية من طريق تنصيب النبي الأكرم ﷺ ـ إلى اعتبارها مساوقة للحكومة التنصيبية، ويعملون على مهاجمتها بحجة تعارضها مع الديمقراطية. إلا أن هؤلاء الناقدين يسعون ـ من خلال حذف جزء من معتقد الشيعة في الإمامة، وبعبارة أدق: من خلال حذف الأركان الرئيسة لنظرية الشيعة في الإمامة المتمثلة بوجود الإمام المعصوم الذي يتمتع بالعلم اللدني والإلهام (على ما مرّ بحثه)، والاستناد إلى الجانب التاريخي المتمثل بالحكم ـ إلى إضعاف التشيّع وجرحه من خلال ارتكاب مغالطة «الحذف». ذلك لأن الذي يصرّ الشيعة على كونه منصوصاً ليس هو مجرّد تعيين

الحاكم وولي المسلمين بعد رحيل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله. وإنما المسألة مورد البحث أبعد من مقولة الحكم وتعيين الحاكم، إذ إنّ الشيعة يبحثون مسألة الإمامة في دائرة أوسع ويرونها أسمى وأرفع من مجرّد الحكومة، وتشمل المرجعية الدينية والعلمية أيضاً. بمعنى أن الإمام وخليفة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله هو مثله في العصمة والمسؤولية الإلهية وتفسير الدين وحراسته وصيانته، وإن كلمته هي كلمة النبي في جميع المجالات الدينية والسياسية والاجتماعية، فهي فصل الخطاب للأمة. وعليه فإن شأن الإمام أسمى وأهم من الشأن الحكومي.

قال الأستاذ الشهيد المطهري في هذا الشأن: «إن الذي يحظى بالدرجة الأولى من الأهمية فيما يتعلق بمسألة الإمامة هو خلافة النبي الأكرم ... فهل كان هناك بعد النبي فرد يستطيع أن يكون مرجعاً في أحكام الدين كما كان رسول الله مرجعاً ومبيناً ومفسراً للدين؟[1] ... لو ذكرنا الإمامة بالشكل السطحي والبسيط المتمثل بالمستوى الحكومي، وقلنا بأن الإمامة تعني الحكومة، لكان ما يقوله أهل السنة أكبر من جاذبية ذلك الشيء الذي يقوله الشيعة»[2].

يرى سماحته أن هذا الأسلوب في البحث خطأ كبير، وأن هذا الخطأ قد ارتكبه حتى بعض قدماء المتكلمين[3].

واستطرد سماحته قائلاً: «بعبارة أخرى: لو ثبتت كفاءة الإمام علي عليه السلام للتصدّي لمقام النبي الأكرم صلى الله عليه وآله في المرجعية الدينية ونيابته في ذلك بالأدلة القطعية المتقنة، فإن نيابته في أمر الحكومة ستكون ثابتة تلقائياً»[4].

---

١ – امامت ورهبري (الإمامة والقيادة)، ص ٧١ ـ ٧٢.

٢ – المصدر أعلاه، ص ٦٩.

٣ – المصدر أعلاه، ص ٧١.

٤ – المصدر أعلاه، ص ٨٠ و٩٦.

النقد الرابع: الأئمة المنتخبون حصرياً هم الحكام الأكفاء:

اتضح من خلال بحث عصمة الأئمة عليهم السلام وعلمهم وإلهامهم أنّ الاشتمال على مقام الإمامة والزعامة وتعيين ذلك كان على أساس الكفاءة واللياقة، وبناءً على هذه الكفاءة واللياقة، وبعبارة أدق: إن العلة المقتضية في صدر الإسلام كانت منحصرة في الوجود المبارك للإمام علي عليه السلام، اتضح أن الإمام علي كان إماماً وخليفة حقيقياً للنبي الأكرم صلى الله عليه وآله بحسب مقام الواقع والثبوت، من هنا فإن تنصيب النبي الأكرم له إماماً إنما يحتوي على صبغة كاشفية وإرشادية. فلم تكن النصوص الدالة على إمامته ـ من قبيل حديث الغدير ـ هي التي أكسبته الشرعية، وإنما الصحيح هو أن الإمام كان لائقاً ومتصفاً بالصفات التي أهلته لتولي منصب الإمامة، وقد جاءت هذه النصوص في مرحلة لاحقة لتحقق الإمامة في شخص الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام.

وعليه فإن مقام الإمام علي عليه السلام في الإمامة لم يتحقق من خلال التنصيب، كي يُشكل على الشيعة بأنهم قد عمدوا إلى إخراج مسألة الحكومة عن طبيعتها الديمقراطية والعقلانية، وحولوها إلى مجرد مسألة وراثية.

بعبارة أخرى: إن الأئمة في عصرهم كانوا هم اللائقون الحقيقيون حصرياً للتصدي لمقام الإمامة والخلافة، وإن الشيعة إنما يقولون بزعامة النُخب الحقيقيين وقيادتهم للأمور السياسية والاجتماعية والعلمية والدينية، وهي تتطابق مع الديمقراطية التي هي من نوع ديمقراطية النُخَب.

علاوة على أن نظرية الإمامة ضمن تأكيدها على أصل تنصيب الإمام، إنما تربط تطبيق الحاكمية بشرط المقبولية ومرضاة الأمة، فلا وجود لأي إكراه في الدين، وعليه فإن نظرية الإمامة لا تعارض الديمقراطية أبداً.

النقد الخامس: حاجة الديمقراطية الحقيقية للأرضية المناسبة:

ربما تساءل أحدكم: لماذا لم يترك النبي الأكرم ﷺ أمر اختيار الإمام والقائد الحقيقي إلى الأمة لتختاره بنفسها؟ بل دعا الناس في كثير من الروايات المأثورة عنه إلى انتخاب وبيعة الأئمة الذين نصّ عليهم في تلك الروايات؟

إن الإجابة عن هذا السؤال واضحة. ذلك لأنّ من بين مهام النبي الأكرم ﷺ هو إرشاد أمّته وهدايتها، وبيان أصول الشريعة. ومن جهة أخرى حيث تعرّض الناس في صدر الإسلام لحملة إعلامية قام بها الأمويون والمنافقون والمتكالبون على السلطة وهو أمرٌ أثار في أذهانهم بعض الشبهات فلم يرتقوا إلى المستوى المطلوب من الوعي السياسي الذي يجعلهم قادرين على تعيين إمامهم الحقيقي، كان لابد من مسألة «التنصيص».

ومما قاله الأستاذ الشهيد مرتضى مطهري في هذا الشأن: «من هنا يتضح عدم نضج مجتمع ذلك العصر لفكرة انتخاب الخليفة، وأن وليّ الأمر كان يجب أن يكون تعيينياً وليس انتخابياً. وحتى إذا ما قبلنا بأن مبدأ الحكومة الإسلامية إنما يقوم على الانتخاب، وليس على التعيين، إلا أنّ ذلك المجتمع ـ لسنوات طويلة بعد النبي الأكرم ﷺ ـ لم يكن قادراً على استيعاب فكرة الانتخاب»[1].

ببيان آخر: إن الديمقراطية الحقيقية تتمثل بانتخاب الناس واختيارهم

---

١ - مرتضى مطهري، حماسه حسيني (الملحمة الحسينية)، ج ٣، هامش ص ١٣ ـ ١٤، منشورات المركز العالمي للدراسات الإسلامية، ط١، بيروت، ١٩٩٠، ط ٢، قم، ١٩٩٠.

للحاكم الكفوء الذي تتوفر فيه الشروط والمواصفات اللازمة في التصدّي لأمر الحكومة، وهذا يحتاج إلى أرضية مناسبة من قبيل: تشخيص الأمة، وعدم الإعلام المسيء ضد المرشحين الكفوئين، وأن تكون هناك إمكانية للتعريف بالمرشحين الصالحين على المستوى العملي. فإذا لم تتحقق هذه الظروف، فإن الحكمة والعقل يقضيان بتوفير الأرضية المناسبة لإدارة الأمور وتحسين الأوضاع ومساعدة الناس من خلال التعريف وانتخاب المرشح الحصري الصالح، وهذا الأمر هو المنطقي في انتخاب الأصلح.

إنه لمما يثير العجب من أمثال الدكتور سروش الذي يرى نفسه مناصراً للفلسفة السياسية للغرب مثل فلسفة بوبر. فعلى الرغم من أن بوبر لا يرتضي الديمقراطية لشعوب العالم الثالث لعدم بلوغهم إلى المستوى المطلوب من النضج السياسي، وهكذا يعمد إلى التضحية بالديمقراطية فداءً للأطماع الغربية، نجد الدكتور سروش فيما يتعلق بالديمقراطية الغربية حنبلياً أكثر من ابن حنبل، حيث يجرح في الشيعة ونظرية الإمامة بسبب توهم معارضتها للديمقراطية، متجاهلاً الظروف التي سادت ذلك العصر وما تعرّض له الناس من الهجمة الشرسة التي قادها الأمويون لاغتيال شخصية الإمام علي عليه السلام، والتي بلغت حدّ اتهام الإمام بترك الصلاة، فهل كانت هناك أرضية مناسبة لانتخاب الناس لمن هو الأصلح لإدارة الأمة، وتحقيق الديمقراطية الحقيقية؟

لو فرضنا أن الله سبحانه وتعالى والنبي الأكرم صلى الله عليه وآله لم يسمّيا علياً عليه السلام بوصفه قائداً وإماماً، ما هو الحكم الذي كان يمكن للأجيال الراهنة أن تصدره في هذا الشأن؟ ألم يكن من حقهم اتهام الله ورسوله ـ والعياذ بالله ـ بكتمان الحق وتجاهل أصل التعريف بالنُخَب؟ ألم يحق لهم أن يقولوا إن الله ورسوله قد

خذلا الإمام عليّاً في مواجهة أمثال معاوية بن أبي سفيان والمنافقين وغيرهم من المتحينين للفرص والمتكالبين على السلطة؟

النقد السادس: تقديم الحكم الإلهي على الديمقراطية:

لو أغمضنا الطرف عن المسائل المتقدمة، وقلنا بأن أصل الإمامة والحكومة المنصوبة من قبل الله تعارض الديمقراطية الغربية أو أي أطروحة بشرية أخرى، بيد أننا نتساءل هنا ونقول: عند تعارض الحكم الإلهي مع الحكم الغربي وما يبدو أنه من أحكام المتمدنين، فلمن يكون الترجيح والتقديم؟ إذا كان الأصل يقوم على التنصيب من قبل الله ـ كما يذهب الشيعة إلى ذلك ـ فما هو الداعي إلى التضحية بحكم الله فداءً لحكم غير إلهي؟! ألا يجب على الإنسان أن يخضع لحكم خالقه وخالق الوجود بأسره؟ أم يجوز له لمجرد اغتراره بالتقدم العلمي أن يتمرّد على إرادة واهب الوجود والحياة؟

واضح أن الإنسان المتأله والمؤمن بالله يقدم حكم الله حتى على نفسه وروحه أيضاً.

هذا فضلاً عن أنّ الديمقراطية الغربية المزعومة تعاني من كثير من النواقص الحقوقية والإنسانية على ما ستأتي الإشارة إلى ذلك، وعليه لا ينبغي ترجيح هذه الديمقراطية على التشيع لمجرّد توهم إمكان حصول التعارض بينهما.

النقد السابع: ثغرات الديمقراطية

إنّ هذه النظرية ـ التي يبلغ بعضهم في احترامها وتبجيلها حدّ التقديس وترجيحها على الإمامة عند التعارض فيما بينهما ـ تعاني كثيراً من الإشكالات

الحقوقية ونقاط الضعف المنطقية، وإن إصلاحها رهن بترميمها، وفيما يأتي نشير إلى بعض مواطن النقص والضعف في هذه النظرية:

١ ـ عدم مشاركة الأكثرية: لقد أثبتت تجارب الانتخابات الغربية السابقة أن أكثر المواطنين لا يشاركون في التصويت. وعليه ينخرم الجوهر الأساسي من الديمقراطية.

٢ ـ عدم انتخاب الحاكم من قبل الأكثرية: قد يحصل نادراً أن تكون هناك أغلبية نسبية من مشاركة المواطنين في الانتخابات، ولكن حيث يكون هناك كثرة في المرشحين لتولي رئاسة السلطة التنفيذية يمكن القول بكل ثقة إنه ليس هناك حاكم تمّ انتخابه من قبل الأكثرية أبداً. وقد أكد على هذين النقصين الفيلسوف الشهير في القرن العشرين «كارل ريموند بوبر»[١].

٣ ـ الافتقار إلى السند القانوني بالنسبة إلى الأجيال اللاحقة: ما هو المبنى القانوني والحقوقي الذي يبرّر حكومة منتخبة من قبل جيل من آلاف المواطنين على أشخاص لم يبلغوا السن القانونية إلا بعد انتهاء التصويت والحملة الانتخابية؛ فاضطروا إلى الانصياع لقوانين حكومة وإجراءات لم يكن لهم شرف انتخابها؟

٤ ـ سيادة المناخ المضطرب في الانتخابات: في أكثر الانتخابات تكون الدعاية هي التي تمهّد الطريق أمام فوز بعض المرشحين بعينهم. ومن الواضح أن الدعاية حكر على من يمسك بالعصب المالي ومن يملك الثروة والامبراطوريات الاقتصادية والتجارية، ولكي يضمن المرشح فوزه، يتعيّن عليه التعاقد مسبقاً

---

١ – انظر: جامعه باز ودشمنانش، ج ٤، ص ١٣٣٥؛ درس اين قرن، ص ١١٥، و١٢٠، و١٥١؛ زندگى سراسر حل مسئله است، ص ١٦٢.

مع هذه القنوات التي ستنهض بأعباء الدعاية له كي تستثمره لاحقاً.

٥ ـ انخفاض مستوى الكفاءة في الدولة: من الممكن جداً أن تفضي الانتخابات إلى فوز المرشح الذي يفتقر إلى الصلاحية والكفاءة، أو تقديم المفضول على الفاضل لمختلف الأسباب، من قبيل إصرار القانون الانتخابي على أن يكون المرشح من طبقة خاصة، ويصادف وجود الكفاءات في خارج تلك الطبقة. وقد يؤدي هذا الأمر بالمجتمع إلى كثير من الأزمات. كما يمكن أن تؤدي الانتخابات المبكرة وتغيير إدارة الدولة إلى العجز عن تطبيق مخططاتها المرصودة على المدى الطويل، فلا تنجح في تحسين إدارة الدولة.

إقرار المفكرين الغربيين:

إنّ هذه الثغرات لم تغب عن أنظار فلاسفة السياسة الغربيين أنفسهم، وقد عمد المنصفون منهم إلى نقد الديمقراطية. بل إن تنوع نماذج الديمقراطية حمل كل أمّة من أمم الديمقراطية على لعن أختها معتبرة نفسها خيراً منها، ولا مجال هنا لتقرير اعترافات أتباع كل أمّة من أمم الديمقراطية ضدّ أخواتها[1].

---

١ ـ انظر: أنطوني، غيدنز، جامعه شناسى، ترجمه إلى الفارسية: منوشهر صبوري، ص ٣٣٢ ـ ٣٣٣؛ جوزيف، شومبيتر، كابيتاليسم، سوسياليسم ودموكراسى، ترجمه إلى الفارسية: حسن منصور، ص ٣١٤ ـ ٣١٥؛ تي. بي. باتارمو، نخبگان وجامعه، ترجمه إلى الفارسية: علي رضا طيب، ص ٧ و١٢٢ فما بعد، وص ١٢٨ و١٣٦؛ كارلتون كلايمرودي، آشنايي با علم سياست، ج ١، ص ١٢٧ ـ ١٣٠؛ لستر تارو، آينده سرمايه داري، ترجمه إلى الفارسية: عزيز كياوند، ص ٣١٣ ـ ٣١٥؛ رينه غينون، بحران دنياي متجدد، ترجمه إلى الفارسية: ضياء الدين دهشيري، ص ١١٣ ـ ١١٥؛ بوبر، جامعه باز ودشمنانش، ج ٤، ص ١٣٣٥؛ درس اين قرن، ص ١١٥ ـ ١٢٠، وص ١٥١؛ زندگى سراسر حل مسئله است، ص ١٦٤.

النقد الثامن: جواب نقضي:

يمكن لنا أن نواجه أمثال الدكتور سروش من الذين يتوهمون وجود التعارض بين الإمامة والديمقراطية؛ فيجرحون في الإمامة ويرجحون الديمقراطية عليها ـ ولربما سار بعض أهل السنة على النهج ذاته ـ بجواب نقضي بعكس الإشكال عليهم فيمايتعلق بحاكمية النبي الأكرم ﷺ! فهل يعتبرون حكومة النبي الأكرم معارضة للديمقراطية؟ واضح أن المنهج الذي يتبعه هؤلاء في مقام انتقاد الإمامة بسبب تعارضها مع الديمقراطية، يجري على النبوة أيضاً، ولذلك عليهم أن يلتزموا بتعارض النبوة والديمقراطية أيضاً. فكيف يكون جوابهم عندها؟ هل يعمدون إلى ترجيح الديمقراطية على النبوة أيضاً؟

لقد بادر الدكتور سروش في كلمته التي ألقاها في باريس إلى اعتبار التشيّع تحديداً متعارضاً مع الديمقراطية، وتجنب بيان نسبة الديمقراطية إلى أصل الإسلام وحكومة النبي الأكرم ﷺ لأسباب خافية علينا. ولكنه كان قبل سنوات ينكر ويرفض أيّ نوع من أنواع الحكومات الإلهية إذا تعارضت مع حق الناس في الانتخاب والديمقراطية[1].

فهل حصل تغيّر في موقفه أو رأيه في هذا الشأن؟ نأمل أن يحدد موقفه بهذا الشأن في المستقبل بشكل واضح.

---

١ – «إن الحكم على كل حال حق من حقوق الناس، وإن حكومة الناس شأن من شؤونهم، وليست من شؤون الآلهة، وإن الحكومة التي تأتي بانتخاب الناس، تسقط بانتخاب الناس أيضاً». (مدارا ومديريت، صحيفة كيان، العدد: ٢١، ص ١٢؛ وانظر أيضاً: فربه تر از آيديولوژى، ص ٥٢).

تقييم عام:

١ ـ في مقام تحليل الديمقراطية وبيانها اتضح أن الديمقراطية السائدة في الغرب ليست نموذجاً واحداً متفقاً عليه من قبل أكثر الفلاسفة السياسيين، بل هناك مختلف النماذج الديمقراطية التي يعمد أشياع كل واحد منها إلى نقد النماذج الأخرى وجرحها، وإن أحدث نماذج الديمقراطية وهي ديمقراطية «النُخَب» عمدت إلى نسف جوهر الديمقراطية المتمثل برأي الأكثرية.

٢ ـ إن أصل الديمقراطية والتأكيد على رأي الأكثرية من دون لحاظ المباني الدينية يشتمل على الكثير من نقاط الإبهام والغموض على المستوى الحقوقي، ويبدو من المستحيل تجاوزها إلا من خلال إدخال الدور الإلهي.

٣ ـ بعد التأمل في مختلف نماذج الديمقراطية يتضح أن مجموع أتباعها يؤكدون على ثلاثة أصول ومحاور، وهي: (أكثرية الشعب، والقانون، والنُخَب). إلا أن كل طيف من أطياف الديمقراطيات يتبنى أصلاً واحداً من هذه الأصول الثلاثة، وينكر الأصلين الآخرين. والذي يبدو لي أن أفضل نماذج الديمقراطية هو الذي يتبنى الجمع بين الأصول الثلاثة كلها، ولكن بحسب استقرائي الناقص لم أعثر على مصداق لهذه الديمقراطية في العالم الغربي.

٤ ـ بعد التأمل في النظام السياسي للإسلام والتشيّع يتضح ـ لحسن الحظ ـ أن الإسلام وأئمة الشيعة، قد أخذوا قبل أربعة عشر قرناً جميع هذه الأصول الثلاثة بنظر الاعتبار. فقد كان الإسلام من خلال قوله بتنصيبية مقام النبوة والإمامة، من الذاهبين إلى القول بأصل سيادة الكفاءات والنُخَب، ويؤكد في الوقت نفسه على أن الحاكم المنصوب من قبل الله يتساوى أمام القانون والشريعة مع جميع المواطنين، ولا يتمتع بأيّ امتياز يرفعه فوقهم.

من ناحيةٍ أخرى يسعى من خلال مختلف السبل ـ من قبيل: الحصول على رضا الناس في انتخاب الحكومة الدينية والحاكم وأصل الشورى والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ـ إلى احترام آراء المواطنين في انتخاب الحكومة والحاكم وإدارة الدولة، وإعطاء أصواتهم القيمة المناسبة. كما أن دور الناس في عصر الغيبة يتجلى بشكل أوضح منه في عصر حضور المعصوم عليه السلام. ومن وجهة نظري فإن الديمقراطية الدينية و«حكومة الجمهورية الدينية» تشتمل على جميع العناصر الثلاثة في الديمقراطية الغربية (أكثرية الشعب، والقانون، والنُخَب). كما أنها في الوقت نفسه حيث ترتبط بخالق الكون، وتضمن مشروعيتها من قبل الله سبحانه وتعالى، فإنها ستكون مصانة من مواطن الضعف والنقص التي تعاني منها الديمقراطية الغربية.

■ الشبهة الحادية عشرة: غيبة الإمام تنافي فلسفة ضرورة الإمامة:

يذهب الشيعة الإثني عشرية (الإمامية) إلى الاعتقاد بأن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله قد عيّن الأئمة الإثني عشر، ونصّبهم بأمر من الله سبحانه وتعالى. وإن الأدلة على ضرورة وجود الإمام المعصوم عليه السلام عبارة عن: (قاعدة اللطف، وقاعدة إمكان الأشرف)[1]، كما أن الأدلة الفلسفية على الإمامة عبارة عن:

١ ـ هداية الأمّة.

٢ ـ المرجعية الدينية.

٣ ـ عدم بلوغ المخاطبين بشكل كامل.

---

١ - انظر: كشف المراد، ص ٤٩٠.

٤ ـ التشريع.

٥ ـ الحكومة.

٦ ـ واسطة الفيض).

على ما مرّ بيانه في الفصل الأول. وإن هذه الأدلة تقتضي وجود الإمام المعصوم في المجتمع المسلم.

وفي هذه الشبهة يعمد الناقد إلى افتراض تمامية الأدلة على ضرورة الإمامة وأن وجود الإمام المعصوم بعد النبي الخاتم ﷺ أمر ضروري، ثم يقول: إن هذه الأدلة تنافي نظرية أخرى للشيعة بشأن غيبة الإمام الثاني عشر؛ إذ إنّ الشيعة من جهة يؤكدون ويصرّون على ضرورة وجود الإمام المعصوم، ومن جهة أخرى يعتقدون من خلال القول بنظرية الغيبة بأن هذا الإمام المعصوم غير حاضر في المجتمع على المستوى الفعلي، وإن المجتمع يعيش ـ بحسب المصطلح ـ في عصر الغيبة.

لقد كانت هذه الشبهة مطروحة منذ القرون السابقة، وقد عمد البعض في عصرنا الراهن إلى إعادة صياغتها.

نقد ورأي:

في تحليل هذه الشبهة يجدر الالتفات إلى الأمور الآتية:

١ ـ ضرورة الإمام المعصوم في صدر الإسلام: أشرنا في بحث فلسفة الإمامة في الفصل الأول من هذا الكتاب إلى أنه مع وجود النبي الأكرم ﷺ لم تكن هناك حاجة إلى وجود فرد آخر يحمل عنوان الإمام أصلاً، ولكن بعد رحيل النبي الأكرم ﷺ كان الإسلام يشبه البرعم الفتي الذي يحتاج إلى من

يعتني به عناية خاصة؛ إذ لم يكن الناس بعدُ قد بلغوا المستوى المطلوب من النضج حتى يكتفوا ذاتياً فيما يتعلق بتفسير الدين، وتشخيص الغثّ من السمين.

وعليه، فإن تطبيق التعاليم الدينية والأحكام الشرعية بحاجة إلى وجود حكومة دينية يقف على رأسها إمام وحاكم معصوم، كي يُفيد من الأداتين اللتين يمتلكهما، أعني: مقام المرجعية العلمية والدينية (الذي هو رهن بالعلم اللدني والعصمة)، والمقام السياسي والقدرة الظاهرة، ليعمل ضمن تفسير الدين الخاتم ورفع الشبهات الصادرة عن المخالفين والجاهلين على مواجهة المحرّفين والمعارضين، لينتقل الإسلام إلى الأجيال القادمة، ويجد الإسلام لنفسه بين أفراد المجتمع موضع قدم راسخة. ولحسن الحظ فإن الأداة الأولى المتمثلة بـ(المرجعية العلمية الدينية) بعد رحيل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله كانت موجودة بين الناس إلى حدّ ما، فكان بإمكان الناس وحتى أتباع الديانات الأخرى أن يطرحوا إشكالاتهم وشبهاتهم على الإمام علي عليه السلام، وأن يحصلوا منه على الجواب الصحيح والشافي والمنطقي.

وأمّا الأداة الثانية، أي: الحكومة والسلطة السياسية، فقد حرم منها هذا المقام العلمي للأسف الشديد، لأسباب سنأتي على ذكر بعضها فيما بعد، واستمر الحال على ذلك مدة ربع قرن من الزمن، وقد لحق الإسلام الكثير من الضرر من جرّاء ذلك، ولكن بعد عودة الشرعية إلى الإمام علي عليه السلام تمكن إلى حد ما من ترميم بعض الأمور وإصلاحها. وبعد الإمام علي عليه السلام تمكن الأئمة المعصومون من ولده من نقل التعاليم الإسلامية الخالصة إلى الأجيال اللاحقة، حيث كان الإمام الصادق عليه السلام صاحب مدرسة كبيرة تخرج منها ما يقرب من

أربعة آلاف عالم ومفكر ديني كلهم يروي عن الإمام الصادق، ولم يقتصر حضور طلاب العلم عنده على الشيعة فقط، بل كان هناك الكثير من علماء السنة قد تشرّفوا بحضور درسه، حتى كان مؤسسو المذاهب الفقهية الأربعة ـ وهي: المذهب الشافعي والحنبلي والمالكي والحنفي ـ قد تتلمذوا على يد الإمام مباشرة أو بالواسطة[1].

من هنا يمكن القول إن جهود الإمام الباقر عليه السلام والإمام الصادق عليه السلام قد أفلحت في إعداد قاعدة علمية من العلماء والمبلغين الأكفاء الذين أمكنهم أن يضطلعوا بجزء من الدور والمسؤولية الملقاة على عاتق الإمام والمرجعية الدينية والعلمية في المجتمع.

وبعد استمرار هذه الحركة انخفضت حاجة المجتمع إلى حدّ ما إلى وجود الإمام المعصوم بينهم، وكان المجتمع يسير باتجاه الاستعداد اللازم للدخول في مرحلة غيبة الإمام المعصوم عليه السلام. لأن أهم فلسفة في ضرورة الإمام في المجتمع تتمثل بمرجعيته العلمية والدينية وهداية الأمة، وقد تمّ ترسيخ ذلك في فترة حضور وتواجد الأئمة المعصومين في المجتمع، وأسند الاستمرار في المسيرة إلى علماء الدين.

أمّا مسألة التشريع فقد تمّت في عصر الأئمة بالمقدار اللازم، وتركت حاجة المجتمع في هذا الشأن على شكل الاجتهاد إلى الفقهاء الذين تتوفر فيهم الصفات والشرائط اللازمة. تبقى مسألة الواسطة في الفيض، فهي من مختصات الأئمة، ويذهب الشيعة إلى الاعتقاد بأن الإمام الحجة عليه السلام يمارس دوره في هذا

---

١ – انظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ج ٢، ص ١٢٩؛ وكذلك: مجموعه مقالات همايش امام جعفر صادق عليه السلام وتجديد حيات اسلام، ص ١٠٠.

الشأن من خلال حضوره وإن كان غائباً عن الأنظار، وبذلك لا تخلو الأرض من حجة إلهية.

٢ ـ إعطاء اللطف الإلهي رهن بعدم المانع: لابدّ من الإقرار هنا بأن وجود الإمام المعصوم في كل عصر هو لطف مضاعف من ألطاف الله التي لايوجد بديل عنها، بمعنى أنه لايستطيع أيّ عالم أن يحل محل الإمام المعصوم عليه السلام. لأن الإمام المعصوم إذا كان موجوداً فإن الخلافات العلمية بين المسلمين ستصل إلى حدودها الدنيا، وإن كانت لا تزول تماماً، والدليل على ذلك أن المذاهب السنية المخالفة قد تكوّنت في عصر حضور الأئمة الأطهار عليهم السلام.

ولا بد من الالتفات إلى هذه الحقيقة أيضاً، وهي أن إعطاء اللطف المضاعف يحتاج إلى أرضية مناسبة، وإن هذه الأرضية ـ للأسف الشديد ـ لم تتوفر في عصر الإمام الثاني عشر، فقد عمدت السلطات الحاكمة إلى تضييق الخناق على الإمام الحسن العسكري عليه السلام وقد بثت العيون من حوله كي تقتل إمام العصر عليه السلام فور ولادته، ولم يوفر الناس الحماية المطلوبة للإمام العسكري، وبذلك كانت الظروف الاجتماعية معدّة لقتل الإمام وليس إلى ظهوره. من هنا اقتضت حكمة الله أن يغيّب ذلك الإمام، وإرجاء ظهوره إلى وقت آخر ليملأ الأرض قسطاً وعدلاً. وعليه فإن غيبة الإمام عليه السلام لا تتنافى مع دليل اللطف الإلهي؛ لأنها في حدّ ذاتها من الألطاف الإلهية أيضاً.

٣ ـ إمكان الهداية التشريعية والتكوينية في عصر الغيبة: إنّ من بين وظائف الإمام وشؤونه ومرتبة الإمامة هي الواسطة في الفيض الإلهي، فإن عالم التكوين ـ بناء على النصوص الروائية ـ يدار بواسطة الوجود الشريف للأئمة الأطهار. من قبيل الروايات التي تحمل مضمون «إن السماء تحفظ من السقوط

ببركة وجود الأئمة، أو أن السماء إنما تمطر بفضل فيض وجود الأئمة الأطهار عليهم السلام»، على ما مرّ بيانه في الفصل الأول من هذا الكتاب.

ومن الواضح أن هذا الشأن مرتبط بأصل وجود الإمام، ولا ربط له بحضوره أو غيبته بتاتاً. وعليه فإن هذا الشأن يكون متحققاً حتى في عصر غيبة الإمام أيضاً، ويتضح أن ضرورة وجود الإمام المعصوم لاستمرار الفيض الإلهي لازم وضروري، وإن غيبته لا تشكل مانعاً من ذلك.

يضاف إلى ذلك أن شأن الولاية التكوينية للإمام بالنسبة إلى إمام العصر عليه السلام المستور خلف حُجُب الغيب تتمّ عبر مختلف الوسائل والطرق، من قبيل: التصرّف في نفوس المسلمين وغيرهم وأفئدتهم، التي تشكل أرضية صالحة لهدايتهم إلى الحق تعالى، كما تشير الآية الشريفة إلى دور الأئمة والقادة حيث تقول:

ـ ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا ﴾[1].

ـ ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا ﴾[2].

وبعد أن أشار النبي الأكرم صلى الله عليه وآله إلى غيبة إمام العصر عليه السلام قال في الجواب عن إمكان الاستفادة من وجوده في حال غيبته:

«والذي بعثني بالنبوّة، إنهم لينتفعون به ويستضيئون بنور ولايته في غيبته، كانتفاع الناس بالشمس وإن جللها السحاب»[3].

كما يعمد الإمام أحياناً إلى رفع مشاكل الناس، ويهبّ إلى مساعدة

---

١ – الأنبياء: ٧٣.

٢ – السجدة: ٢٤.

٣ – كمال الدين، ج ١، ص ٤٧٥؛ بحار الأنوار، ج ٥٣، ص ١٧١؛ الاحتجاج، ج ٢، ص٤٩٢.

المحتاجين والحيارى، وهذا الشأن يعدُّ من بين الصفات التي يتصف بها الإمام المنتظر عليه السلام على ما ورد في بعض الأدعية، من قبيل:

ـ «مفرّج الكرب، ومزيل الهم، وكاشف البلوى»[١].

ـ «السلام عليك أيها ... الغوث والرحمة الواسعة»[٢].

ـ «صاحب الضياء والنور ... والكهف والعضد، السلام على مفرّج الكربات»[٣].

وقد تشرف بعض الناس بلقاء الحجة، وهناك من نال شرف الحصول على مساعدته، وقد رصدت كتب التاريخ كثيراً من هذه الوقائع، نحيل القارئ الكريم إلى مظانها[٤].

وهناك من يعدُّ حفظ جبهة المسلمين وحياضهم، وخاصة الشيعة من مؤامرات الأعداء، وعلى وجه التحديد الجمهورية الإسلامية الإيرانية مفردة من مفردات الفيوضات وجود الإمام المنتظر عليه السلام [٥]. ولتأييد هذا المعنى وتأكيده يمكن لنا الإشارة إلى انتصارات جيوش الإسلام في الحرب المفروضة التي استمرت لثمان سنوات متواصلة في مواجهة القوى العظمى والدول الإقليمية العميلة بكل قوتها، وكذلك صمود أبطال المقاومة في لبنان بوجه الآلة العسكرية الفتاكة لإسرائيل، حيث لا يخفى أثر الإمدادات الغيبية الإلهية والإمام

---

١ – العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ١٠٢، دعاء ما بعد الزيارة.

٢ – زيارة آل ياسين.

٣ – العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ١٠٢، ص ٨٤، زيارة الإمام الحجة (عجّل الله تعالى فرجه الشريف).

٤ – انظر: الطبرسي النوري، النجم الثاقب، ج ٢، الباب السابع.

٥ – انظر: لطف الله الصافي الگلبايگاني، امامت ومهدويت (عج)، ص ٤٥.

الحجة المنتظر عليه السلام فيها.

٤ ـ فوائد أخرى للغيبة والانتظار: إن وجود إمام العصر عليه السلام ذاته مستوراً خلف حُجُب الغيب، مع الوعد بظهوره يوماً لإقامة أقوى الحكومات العالمية العادلة، والقضاء على الظلم وحكومات الجور، يبعث الأمل في أفئدة المؤمنين. بعبارة أخرى: إن غيبة الإمام المنتظر عليه السلام مقدمة وطليعة لظهور النور الذي سيعمّ العالم مؤذناً بالمصير المشرق للمجتمع العالمي.

هناك ما لا يحصى من الناس الذين توفرت فيهم أرضية الحضور بين جنود الإمام المنتظر أو الحصول على شرف الحضور والتواجد في سلك المنتظمين في ركابه، ووجود كثير من الشباب المؤمن والمتدين في الهيئات التي تلهج بندبة «الإمام المهدي» خير شاهد ودليل على وجود الآثار الإيجابية لـ «غيبة الإمام». وعلى هذا الأساس فإن غيبة الإمام الحجة عليه السلام تشتمل على الكثير من الفوائد التي لا تنافي أدلة ضرورة الإمام.

■ الشبهة الثانية عشرة: عدم انسجام المهدوية مع الديمقراطية:

إن من بين عقائد الشيعة الإيمان بأصل المهدوية، والتي على أساسها سيأتي زمان ـ لم يتحدد موعده ـ يظهر فيه الإمام المهدي وهو الإمام الثاني عشر، ويملأ الأرض قسطاً وعدلاً، ليقيم حكومة عالمية واحدة[1]. إن هذا الإمام هو مثل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وغيره من الأئمة الأطهار عليهم السلام، في كونه حجّة الله وفي وجوب إطاعته على الجميع. ولكن هناك من اعتبر أصل المهدوية

---

١ – انظر: العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٥٢، ص ١٠٢.

منافياً للديمقراطية[1].

يقول الدكتور سروش في هذا الشأن: «إذا كان هناك مهدي يأتي متمتعاً بنفس سلطات النبي، فإننا سوف نفتقر إلى فوائد الخاتمية ... ولذلك يرد على الشيعة السؤال القائل: كيف يمكن الجمع بين المهدوية والقول بالحرية والديمقراطية؟»[2].

---

١ – انظر: إقبال اللاهوري، إحياء الفكر الديني، نهاية الفصل الخامس. نضيف إلى ذلك أن هذه الشبهة (تعارض المهدوية مع الديمقراطية) تثار من قبل الدكتور سروش وآخرين بتفصيل أكبر. وبالرجوع إلى نص كتاب إقبال نلاحظ أنه ينكر الأئمة والمهدوية من الأساس بوصفه منتمياً إلى المذهب السني، من منطلق أن الأئمة يتم تنصيبهم من قبل النبي الأكرم ﷺ. وقد أرجع ذلك بغير وجه حق إلى نظرية زرادشت (القول بالثنوية وتعدد الألهة الأعم من القول بوجود إله الخير وإله الشر وما إلى ذلك) مشبهاً القول بظهور المنقذ والمخلص في العالم الإسلامي تأثراً بالديانة المجوسية. وعليه فإن بحث الدكتور إقبال ونقده بشأن نظرية وجود المنجي والمنقذ في مستقبل البشرية، يقرّ بوجود هذه النظرية في الديانة المسيحية واليهودية أيضاً، ولا ربط لذلك ببحث تعارض المهدوية مع الديمقراطية بشكل مباشر. مضافاً إلى ذلك ـ وكما تقدم أن ذكرنا ـ فإن عبارته ليس فيها ما يشير إلى التعارض بين المهدوية والديمقراطية إطلاقاً (انظر: محمد إقبال، تجديد التفكير الديني في الإسلام، ص ١٧٧، تعريب: عباس محمود؛ وانظر أيضاً: السيد غلام رضا سعيدي، مفخر شرق سيد جمال الدين أسد آبادي؛ إقبال لاهوري، إعداد: السيد هادي خسروشاهي).

٢ – كلمة سروش في جامعة السوربون، باريس عام ٢٠٠٦. موقع سروش. كما قال في جوابه الأول عن السيد بهمن بور: «إن النظرية المهدوية ـ سواء أكانت حقاً أم باطلاً ـ تؤدي في حقل السياسة إما إلى عدم الجدوائية السياسية أو سفك الدماء وخداع الناس على الطريقة الصفوية، أو إلى القول بولاية الفقيه المطلقة، أو صناعة الأسلحة الأيديولوجية. وعلى كل حال فإنها بعيدة كل البعد عن العدالة والديمقراطية» (موقع الدكتور سروش).

نقد ورأي:

في معرض تحليل هذه الشبهة يجدر التأمل في الأمور الآتية:

أ ـ تجاهل فضائل المجتمع المهدوي:

يقدم الدكتور سروش في بحث المهدوية صورة ناقصة بل وقاسية ومخالفة للديمقراطية، في حين أن الإنصاف والمنطق يقتضيان من المرء عندما يخضع نظرية للدراسة والتحقيق ـ وخاصة إذا كانت نظرية دينية يقدسها ملايين الأشخاص ـ أن لا يقدم لها صورة ناقصة ومحرّفة، ويعمل على تجريحها من دون أن ينظر إلى نقاطها الإيجابية (مغالطة الحذف).

وفيما يأتي سوف نعمل باختصار على بيان فضائل وإيجابيات المجتمع المهدوي، كي يتعرّف القارئ الكريم على هذا المجتمع من جميع الأبعاد والزوايا، حتى إذا كان هناك من تعارض حقيقي بين أصل المهدوية والديمقراطية، يعمل على الترجيح والتفاضل بينهما عن وعي ودراية.

إشارة إلى خصائص الحكومة المهدوية العالمية:

من خلال النظر في الروايات تتضح خصائص عصر الظهور وحكومة الإسلام العالمية ـ التي يمكن التعبير عنها بـ «العولمة الإسلامية» ـ وفيما يأتي نشير إليها على النحو الآتي:

١ ـ النظرة المتفائلة إلى المستقبل: إن إولى خصائص عصر الظهور، هي بعث الأمل فيما يتعلق بمستقبل البشرية. وذلك خلافاً لبعض المذاهب التي تصور مستقبل التاريخ مظلماً ومفعماً بالشرور والفساد، يرى الإسلام مستقبل البشر مشرقاً في ظل قيام حكومة الإمام المهدي عليه السلام العالمية، حيث سيقيم

حكومة ومجتمعاً مثالياً.

٢ ـ سموّ الأخلاق والمعنوية: في ضوء إيمان الناس وهداية الإمام الحجة عليه السلام، يتصف أكثر الناس بالأخلاق السامية. وقد روي عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله والإمام علي عليه السلام أنهما وصفا ذلك المجتمع بالبعد عن الأحقاد والبغضاء والعداوات[١].

حيث يزول الفساد الأخلاقي في المجتمع المهدوي ويزول الطمع والجشع[٢].

٣ ـ إقامة العدالة الفردية والاجتماعية: في ضوء ظهور الإمام المهدي عليه السلام يبلغ العقل البشري مرحلة من النضج والبلوغ بحيث يمتنع الإنسان معه تلقائياً من ارتكاب المعاصي والذنوب، وتسود العدالة الاجتماعية بين مختلف أصناف الناس وطبقاتهم.

٤ ـ الانتعاش الاقتصادي والرخاء المادي: إن من بين خصائص المجتمع المهدوي، رفع الفقر المادي بحيث يحصل كل مواطن على مستوى من العيش الكريم الذي يؤمّن له الاستغناء عن الآخرين. وقد ورد في الروايات في التعبير عن هذه الحقيقة بأن الأرض ستخرج بركاتها، وأن الأشجار ستنزل ثمارها بحيث لا يبقى في المجتمع من يستحق الصدقة والنفقة[٣]، وحتى لا يبقى هناك مستحق للخمس والزكاة[٤].

---

١ ـ انظر: الخصال، ج ٢، ص ٢٥٤، ح ١٠٥١؛ ابن طاووس، الملاحم، ص ١٥٢.
٢ ـ انظر: إثبات الهداة، ج ٣، ص ٥٢٤.
٣ ـ انظر: محمد باقر المجلسي، ج ٥١، ص ١٠٤ و٧٥، وج ٥٢، ص ٣٨٤.
٤ ـ انظر: المصدر أعلاه، ج ٥٢، ص ٣٥٢ ـ ٣٩٠.

وتبلغ الزراعة[١] وتربية المواشي[٢] والتجارة[٣] أعلى مستوياتها.

٥ ـ تكامل الوعي والمعرفة البشرية: سوف تبلغ العلوم النظرية والتجريبية في عصر الظهور حدّ التكامل. فقد ورد في الروايات أن العلم يشتمل على سبعة وعشرين شعبة، وأن البشرية لن تتوصل إلى الكشف عن غير شعبتين من هذه الشُعَب الكثيرة، وأن الإمام المهدي المنتظر عليه السلام سوف يكشف بظهوره الشُعَب الخمسة والعشرين المتبقية[٤]. كما ورد في الروايات أن الإمام المهدي سوف يُرى ويسمع صوته لكل سكان الكرة الأرضية[٥].

٦ ـ بسط الأمن: إن المجتمع المهدوي سيشهد استتباباً للأمن على مختلف الجهات. وقد تمّ التعبير عن هذه الظاهرة بسفر الطاعنين في السن في الليالي البهيمة لمسافات طويلة من دون أن يتعرض لهم أحد بسوء[٦]. كما أن الأمن القضائي وإعادة الحقوق والانتصاف للمظلومين من الظالمين سيكون واحداً من بين الأبعاد الأخرى المترتبة على استتباب الأمن في عصر الظهور أيضاً[٧].

---

١ – انظر: المصدر أعلاه، ج ٥٢، ص ٣١٦ ـ ٣٤٥؛ إثبات الهداة، ج ٣، ص ٥٠٤؛ ابن طاووس، الملاحم، ص ١٥٢.

٢ – انظر: محمد باقر المجلسي، ج ٥١، ص ٨١؛ إحقاق الحق، ج ١٣، ص ٢١٥.

٣ – انظر: الدر المنثور، ج ٥، ص ٣٥٤.

٤ – انظر: موسوعة أحاديث المهدي، ج ٤، ص ٥٣.

٥ – انظر: محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٥٧، ص ٢٣٦ و٣٩١.

٦ – انظر: المعجم الكبير، ج ٤، ص ٧٢؛ سنن البيهقي، ج ٩، ص ١٨٠؛ بحار الأنوار، ج٥٢، ص ٣٤٥.

٧ – انظر: محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٥٢، ص ٢٢٤؛ ابن طاووس، الملاحم، ص ٦٨.

٧ ـ الحكومة العالمية الواحدة: إن من بين المزايا الرئيسة لحكومة الإمام المهدي المنتظر عليه السلام، هي أنها ستكون حكومة واحدةً تستوعب كامل الكرة الأرضية.

وقد تمّ التعبير عن ذلك في الروايات بأن حكومته ستشمل مشرق الأرض ومغربها. وفي ضوء هذه الظاهرة سوف لا تكون هناك مشكلة باسم الحدود التي تعيق حرية الإنسان في التحرك والانطلاق في أرض الله الفسيحة، والتنقل من مكان إلى آخر، من دون أن يكون هناك أي نوع من أنواع المنع والمعوقات.

٨ ـ رضا المواطنين: إن من بين الخصائص المنشودة لكل حكومة هي الحصول على رضا المواطنين عنها وعن الحاكم الذي يقف على رأسها. وإن هذه الأصل سيكون مما يميّز الحكومة العالمية للإمام المهدي عليه السلام بشكل كامل[1].

٩ ـ انتهاء الحروب وإحلال السلام: بعد قيام حكومة الإسلام العالمية بقيادة الإمام المهدي المنتظر عليه السلام، لن تشهد البشرية أي نوع من أنواع الحروب وإزهاق الأرواح وإراقة الدماء، وسوف يعيش المجتمع الإنساني في صلح وسلام شامل.

١٠ ـ الألفة بين الإنسان والطبيعة: إن من بين الخصائص الأخرى للعصر المهدوي، قيام علاقة انسجام بين الإنسان والطبيعة (الأعم من الجماد والنبات والحيوان). وقد عبّرت الروايات عن التعايش السلمي بين الحيوانات

---

١ – انظر: إثبات الهداة، ج ٣، ص ٥٢٤؛ بحار الأنوار، ج ٥١، ص ٧٤ و١٠٤.

المفترسة والحيوانات الضعيفة وبينها وبين الناس أيضاً[1]. ولا يمكن ذلك إلا في ظل ولاية الإمام المهدي المنتظر عليه السلام[2].

١١ ـ المجتمع السليم والصحي: إن المجتمع المهدوي سوف يتمتع بصحة جيدة على المستوى الروحي والجسدي، وسينعم في حياة بعيدة عن مختلف الأمراض[3]، وتطول في ظله أعمار الناس[4].

حصيلة الكلام أن الروايات المتعدّدة والمتواترة تصف المجتمع المهدوي بأنه مجتمع نموذجي للإنسانية على جميع المستويات (المادية والمعنوية)، وهو ما يعبّر عنه الفلاسفة بالمدينة الفاضلة، ويطلق عليه اليوم عنوان (المجتمع المثالي).

وعليه يرد التساؤل هنا: هل هناك من يعرض عن هذا المجتمع المهدوي الذي يتصف بكل هذه الصفات الإيجابية، وأن لا يقبل بسياسة حاكمها المتمثل بالإمام الحجّة المنتظر عليه السلام؟

لا شك في أن الجواب سيكون بالنفي. ولكن قد يتساءل شخص ويقول: ربما لا يكتب لمثل هذا المجتمع أن يتحقق. ويجب القول في الجواب: نحن إنما نبحث في مقام الافتراض وما ورد في منطوق الروايات. كما أن الدكتور

---

١ – انظر: عقد الدرر، ص ١٣٧ و١٤٩، نقلاً عن: السيد صدر الدين الصدر، المهدي، ج٧، ص ٢٢٦؛ ابن طاووس، الملاحم، ص ٩٧ و١٥٢.

٢ – وردت هذه الخصائص باشكال مختلفة في الروايات والبحوث العلمية، ومن بينها، قيام وانقلاب مهدي، لمؤلفه الأستاذ الشهيد مرتضى مطهري، ص ٦٠.

٣ – انظر: ابن طاووس، الملاحم، ص ٩٧.

٤ – انظر: عقد الدرر، ص ١٥٩؛ القول المختصر، ص ٢٠؛ بحار الأنوار، ج ٥٢، ص٣١٧ و٣٢٧ و٣٣٥ و٣٦٤. استفدنا في بيان بعض خصائص الحكومة المهدوية من كتاب (چشم اندازى به حكومت مهدي)، لمؤلفه: نجم الدين الطبسي.

سروش إنما يستفيد نظرية الإمام المهدي عليه السلام وعدم تناغمها مع الديمقراطية، من الروايات أيضاً.

فعليه أن يكمل تحليله وتوصيفه والقول إن المجتمع المهدوي طبقاً للروايات يتصف بالمواصفات والخصائص المتقدمة، ولكنه يتنافى مع الديمقراطية التي أطمح إلى تحقيقها.

سنثبت في الصفحات القادمة أن القول بوجود التعارض والتنافي بين المجتمع المهدوي والديمقراطية مجرد ادعاء اعتباطي لا أساس له من الصحة؛ لأن من بين خصائص المجتمع المهدوي ـ على ما تقدّمت الإشارة له ـ أنه يتمتع برضا المواطنين عن إمام العصر عليه السلام، وبهذا الركن تتحقق الديمقراطية في حكومة الإمام المهدي بأجلى صورها العملية.

ب ـ موافقة جميع المواطنين عن حكومة الإمام المهدي عليه السلام:

إن من بين خصائص الحكومة المهدوية رضا الناس عنها، واحتفائهم بشخص الإمام المهدي المنتظر عليه السلام. فقد ورد في الروايات: «يرضى عنه ساكن السماء وساكن الأرض»[1].

وفي رواية أخرى مأثورة عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله أنه قال: «يحبه ساكن السماء وساكن الأرض ... يتمنى الأحياء الأموات، بما صنع الله بأهل الأرض من خيره»[2].

---

١ - إثبات الهداة، ج ٣، ص ٥٢٤؛ ينابيع المودة، ص ٤٣١؛ بحار الأنوار، ج ٥١، ص ٧٤ و٨٠ و١٠١.

٢ - إحقاق الحق، ج ١٩، ص ٦٦٣.

ج ـ الديمقراطية وسيلة ومقدمة وليست هدفاً وغاية:

إذا تجاوزنا الإشكالات والنواقص التي تعاني منها الديمقراطية ـ على ما تقدمت الإشارة إليه في نقد شبهة التنافي بين الإمامة والديمقراطية ـ وقلنا بتحقق الديمقراطية (من خلال انتخاب الحاكم من قبل الناس، وإشرافهم على أدائه)، بل ذهبنا إلى ما هو أبعد من ذلك وقلنا بإجماع الناس على حكومة وحاكم واحد، نتساءل هنا: هل قيام الحكومة وتعيين الحاكم يراد لنفسه بوصفه هدفاً وغاية أم أنه وسيلة تساعد الناس على ضمان حقوقهم؟ لا شك في أن الإجابة الصحيحة تنظر إلى الشق الثاني من هذا السؤال؛ فالحكومة وسيلة وليست غاية.

إن الديمقراطية وانتخاب الناس فيما يتعلق بحكومة غير المعصوم، أفضل وسيلة وخيار متوفر لإحقاق حقوق الناس، والإشراف على أداء الحكومة والحاكم.

إن المسألة الهامة والدقيقة في المجتمع المهدوي، تكمن في أنه يمثل المجتمع النموذي والمدينة المثالية والفاضلة للمواطنين والأمة بأسرها، بحيث أن حكومة الإمام المهدي تضمن الحقوق الأساسية للناس، من قبيل: العدالة الفردية والاجتماعية، ورفع الظلم والجور عنهم، وتوفير الأمن في مختلف المجالات، وبناء حياة سالمة، وضمان المطالب المادية، وسيادة الأخلاق والصلاح والتعايش السلمي بين مختلف الطبقات والفئات والمذاهب المختلفة بالنسبة إلى الجميع بالشكل الأحسن والأكمل. وفي هذه الحكومة يقوم سلوك الحاكم وسائر المسؤولين في الحكومة على أساس العدل، ولا يصدر أي انتهاك للقانون والدستور.

ففي هذه الفرضية ألا يتم تلبية ما يريده الناس من حكومتهم تلقائياً؟ وعليه هل يبقى هناك من مطلب وغاية لا تقوم الحكومة المهدوية على تلبيتها، حتى يبقى الناس متشبثين بالديمقراطية لتلبيتها؟! ليست الديمقراطية سوى وسيلة وأداة، وإن الأهداف التي يراد تحقيقها منها حاصلة في حكومة الإمام المهدي العالمية والموعودة. وعلى هذا الأساس يمكن القول: لا مجال للحديث عن الديمقراطية في حكومة الإمام المهدي عليه السلام؛ لكون ذلك ضرباً من تحصيل الحاصل.

وفيما يتعلق بأنواع الحريات الخاصة التي تضمنها الديمقراطيات لأفراد الشعب من قبيل تشكيل الأحزاب والنقابات والتجمعات، وحرية التعبير، يجب القول: إنها منتفية بالنظر إلى ما تقدم من بيان لخصوصيات المجتمع المهدوي؛ لأن الهدف من تشكيل الأحزاب والتجمعات وحرية الصحافة، والإشراف والرقابة على أداء الساسة، والمساهمة في إدارة السلطة، بالالتفات إلى أن هرم السلطة ومن يقوم على رأسها هو الإمام المهدي المعصوم، الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً، ويرفع من مستوى أخلاق الناس ومعنوياتهم، حتى يصل الناس إلى جميع مآربهم ومطالبهم وتطلعاتهم وأهدافهم، بحيث لا تبقى هناك أيّ حاجة إلى تكوين الأحزاب والعضوية فيها، وبذلك تكون أهداف هذه الأحزاب والتيارات والحريات السياسية والمدنية من قبيل تحصيل الحاصل أيضاً؛ لأن الأحزاب الأنشطة السياسية الأخرى تهدف إلى إقامة العدالة والأمن وتوفير المهن والرفاه الاجتماعي وما إلى ذلك من الأهداف الأخرى، وهي بحسب الفرض أهداف متحققة وحاصلة في حكومة الإمام المهدي المنتظر عليه السلام.

د ـ المسلمون هم غالبية المجتمع المهدوي:

ربما يثار هنا هذا السؤال والشبهة القائلة بأن حكومة الإمام المهدي بوصفها حكومة إسلامية حتى إذا أمكن تبريرها من الزاوية الديمقراطية ورضا الناس، إلا أن أتباع سائر الأديان الأخرى لا يرتضون حكومة من ليس على دينهم، وبذلك لا تكون حكومة الإمام المهدي منسجمة مع الديمقراطية. خاصة وأن غير المسلمين هم الأكثرية.

في الجواب عن هذه الشبهة يجب القول: إن الدين الإسلامي طبقاً للروايات المهدوية وآيات القرآن الكريم وتعاليم الإسلام، سيكون هو الغالب على الأديان الأخرى ـ وذلك من خلال الاستدلال والاحتجاج ـ وسيكون أتباع الديانات والمذاهب الأخرى ضمن الأقلية، وعلى هذا الأساس ستكون حكومة الإمام المهدي منسجمة مع مقتضيات الديمقراطية وقواعدها من حكومة الأكثرية على الأقلية. إلا أن حقوق الأقليات ستكون مكفولة ضمن حكومة الأكثرية الإسلامية أيضاً.

هـ ـ رعاية حقوق الأقليات:

لـمّا كان المسلمين في المستقبل ـ طبقاً للآيات والروايات التي تقدم ذكرها ـ سيشكلون أكثرية المواطنين في العالم، فإن حكومتهم سوف تتشكل بقيادة المسلمين أيضاً. وإن حقوق الأقليات في ظل حكم الإمام المهدي عليه السلام ـ كما هو الحال بالنسبة إلى حكم النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وحكم الإمام علي عليه السلام ـ سوف تراعى بشكل كامل.

إن ما تقدم من المزايا والخصائص التي تتصف بها الحكومة المهدوية،

من قبيل: العدالة والأمن والحرية والرخاء المادي، سوف تشمل الأقليات أيضاً، ولن تكون حكراً على الأكثرية فقط. وطبقاً للروايات فإن قائم أهل البيت ـ على الرغم من امتلاكه السلطة المطلقة وأحقية الإسلام الحصرية ـ سوف يفرض التعايش السلمي بين جميع أتباع الديانات، وإنه علاوة على ذلك سيقضي بين أتباع الديانات الأخرى بما تحكم به كتبهم[1]. وهو أمر لا يتمّ تطبيقه في البلدان التي تتظاهر بممارسة الديمقراطية، حيث يتم انتهاك أبسط حقوق الأقليات الدينية والإنسانية بمختلف العناوين، فيتمّ حرمانهم حتى من اختيار أزيائهم، من قبيل حظر بعض البلدان الغربية ارتداء الحجاب على المسلمات.

وقد ورد في الروايات أن الإمام المهدي سيعمل على تقسيم بيت المال على المواطنين بالسوية[2]، وسيكون عامل توحيد ورفع للاختلاف والفرقة بينهم:

«السلام على المهدي، الذي وعد الله عزّ وجل به الأمم، أن يجمع به الكلم ويلمّ به الشعث»[3].

هذا ويمكن أن نضيف إلى النقاط الآنفة المذكورة في دفع شبهة التنافي بين الإمامة والديمقراطية، نقاطاً أخرى، من قبيل: تقديم الحق الإلهي على الحق الإنساني، واعتبار الأئمة النُخَب الحقيقيين في المجتمع.

---

١ – انظر: النعماني، الغيبة، ص ١٢٥؛ ملحقات إحقاق الحق، ج ٢٩، ص ١٢٠.

٢ – انظر: إثبات الهداة، ج ٣، ص ٥٢٤؛ ينابيع المودة، ص ٣١؛ بحار الأنوار، ج ٥١، ص ٨١.

٣ – العلامة محمد باقر المجلسي، ج ٨٩، ص ٢٦٤.

ويبدو أن ما ذكرناه كافياً لرفع شبهة التعارض بين المهدوية والديمقراطية، حيث يدرك القارئ الكريم أن الحكومة المهدوية هي الحكومة المثالية الحقيقية والمدينة الفاضلة لجميع العالمين من المسلمين وغير المسلمين[1].

١ – وبطبيعة الحال هناك روايات متعارضة بهذا الشأن، وقد عملت على جمعها وبيانها، انظر مقال: «دكترين مهدويت وپلوراليزم»، مجموعة الأعمال المختارة في المؤتمر الثاني حول المهدوية، ج ١.

الفصل الثالث

شبهة التنافي بين الإمامة
وأصل الخاتمية

■ **الشبهة الأولى: المبنى العقلي لضرورة الإمامة يتنافى مع الخاتمية:**

إن الإمامة متمّمة للنبوة والخاتمية وامتداد لها، إلا أن بعض أهل السنة، وبعض المستنيرين في الأعوام الأخيرة عمدوا إلى إظهار الإمامة بوصفها معارضة للنبوة والخاتمية. وهذه الشبهة تنحل إلى شبهات متعددة، ولأهمية المسألة سوف نخوض في تحليل هذه الشبهات ونقدها على النحو الآتي:

تسعى الشبهة الأولى إلى تسويق الوهم القائل بأن فلسفة الخاتمية تكمن وراء بلوغ العقل البشري في صدر الإسلام، ولازم هذا البلوغ في العقل البشري عدم الحاجة إلى أصل الإمامة وإلى الإمام المعصوم بعد النبي؛ لأن عقل المسلمين ـ أو عقل النُخَب في الحد الأدنى ـ يمكنه أن يحل محل الإمامة. وإن هذه الرؤية إلى الخاتمية يؤدي إلى صيرورة الدين عرفياً[1].

---

١ - «كما أن القول بهذا التفسير لختم النبوات، وصيغتها الشيعية، وفلسفة الغيبة الكبرى التي تعتبر انقطاع الوحي مؤشراً على بلوغ البشرية بتأثير تعاليم الأنبياء، يؤدي إلى القول باعتبار البشر قادرين على توظيف سراج العقل المفعم بزيت التعاليم النبوية لإضاءة الطريق إلى المستقبل، وهذا يعتبر طريقاً آخر لصيرورة الشريعة مفهوماً عرفياً». (از شاهد قدسي تا شاهد بازاري، ص ٨٢).

بعبارة أخرى: إن بيان فلسفة الخاتمية من خلال االتمسك ببلوغ العقل البشري إنما ينسجم مع المزاج السائد عند أهل السنة أكثر من انسجامه مع المزاج السائد بين أتباع مذهب التشيّع.

هناك من يسعى إلى وصف هذين الأمرين بالتنافي من خلال مقارنة رأي الأستاذ الشهيد مرتضى المطهري في التكامل والبلوغ الفكري لدى الناس من جهة، وتفسير الإمامة بصيانة الشريعة ومرجعية الإسلام من جهة أخرى، قائلاً:

«عندما يصل الناس إلى مستوى من الرشد والبلوغ الفكري والعقلي بحيث يمكنهم تحصيل الهداية والسعادة في ضوء الاجتهاد في كليات الوحي وتفسيره، فما هي الحاجة إلى وجود مرجع لتفسير الدين ومعرفة الإسلام»[1].

مناقشة وتحليل:

في معرض تحليل هذه الشبهة يجب القول: إن المراد من البلوغ العقلي في صدر الإسلام، لا يعني وصول أفراد الأمة إلى مستوى التخصص في الدين وتفسير القرآن الكريم، وإنما المراد بلوغهم مستوىً من الاستعداد والتكامل الكافي لصيانة الكتاب السماوي من آفة التحريف، وحفظه ونقله إلى الأجيال اللاحقة. ومع ذلك فإن هذا المجتمع في ظل تعاليم النبي الأكرم ﷺ قد بلغ مرتبة من العلم والمعرفة في فهم الدين والقرآن بحيث أمكن لهذا النسل أن يفرز علماء كباراً من أمثال: سلمان وكميل والمقداد. ولكن على الرغم من ذلك فإنّ

---

١ – حجة الله نيكوئي، تئورى امامت در ترازوى نقد، ص ١٣.

هذه الأمة وعلماءها لم تبلغ مستوى العصمة، وعليه يكون احتمال الوقوع في الخطأ كبيراً، لعدم ترسيخ قواعد الدين وأُصوله وعدم تنقيح تعاليمه، وهو أمرٌ يدعو إلى الحاجة إلى وجود مرجع ديني معصوم باسم «الإمام». وعلى هذا الأساس كان لابد من أن يكون هناك إمام ومرجع ديني معصوم ليستكمل عملية تدوين الأصول وتنقيحها ويبلغ بها إلى مستوى الصيانة والمحافظة من التحريف والخطأ بشكل كامل.

اختلاف صدر الإسلام عن عصر الغيبة:

إن الإشكال بأن الحاجة إلى المرجع الديني المعصوم قائمة في كل مرحلة، ولا تقتصر على عصر الغيبة؛ لأن الاجتهاد يحتمل الخطأ في جميع المراحل، وليس في مرحلة دون أخرى[1]، لا يمكن أن يكون إشكالاً وجيهاً؛ إذ إنّ احتمال الخطأ في الاجتهاد في عصر الغيبة إنما يكون في فروع الدين وجزئياته دون أصوله ومبانيه، والأخطاء في الجزئيات لا تضرّ بأصل الدين، وقياس الاجتهاد في عصر الغيبة على الاجتهاد في العصور السابقة على الاجتهاد في عصر الغيبة، قياس مع الفارق.

لا يشير الأستاذ الشهيد المطهري في بيان كيفية البلوغ العقلي للأمة في تبرير الخاتمية إلى مراتب ذلك، ولكنه في الوقت نفسه كان ملتفتاً إلى شبهة

---

١ - قد يسأل شخص ويقول: وهل يرتفع احتمال الخطأ في الاجتهاد (الذي يعني إرجاع الجزئيات إلى الكليات) ويزول احتمال الاستنباط الخاطئ؟ لا شك في أن الإجابة عن هذا السؤال ستكون بالنفي؛ وعليه فإن الاجتهاد بحاجة إلى العصمة أيضاً، ولا يحق لغير المعصوم أن يجتهد، ولكن هل يمكن الالتزام بذلك؟ (تئورى امامت در ترازوي نقد، ص ١١ ـ ١٢).

التنافي بين الخاتمية وأصل الإمامة، ولذلك تراه يشير في الجواب عن الإشكال إلى المرجعية العلمية للإمام وحل الاختلاف الديني، ويقول بأن المسلمين والنُخَب عاجزة عن حلها. ومن هنا يتضح أن مراد الشهيد المطهري من البلوغ هو البلوغ النسبي الذي توصل له المسلمون في صدر الإسلام، إذ يقول:

«تظهر سلسلة من الاختلافات والفرقة والتشتت والمذاهب المختلفة والمتنوعة في الشريعة الخاتمة، وعليه لا بد من وجود معيار وشاخص يقصده الناس ليرشدهم إلى الحق من بين هذه المذاهب المتنوعة التي ظهرت بسبب الأهواء والآراء والعصبيات ... إن علماء الأمة يمكنهم أن يخلفوا الأنبياء في أمر الدعوة وتبليغ الدين، ولكنهم لا يستطيعون الاضطلاع بدور المرجع لحل هذه الخلافات»[1].

بعبارةٍ أخرى: إن البلوغ والتكامل العقلي للمخاطبين في صدر الإسلام لا يتنافى مع أصل الإمامة، بل إن هذا الاستعداد والتكامل الفكري بالمعنى المتقدم يُعدُّ مقدمة وشرطاً للاستفادة من وجود الإمام، إذ في حالة عدم رجوع الناس أو علماء الدين إلى الإمام من أجل تفسير المتشابهات وحل الاختلافات الدينية، فإن هذا الأمر يعكس إما الجمود الفكري، وتخشّب الفكر الديني في المجتمع، أو يحكي عن جهل الناس وعلماء الدين لأصل الإمامة وعدم إدراكهم الحاجة إلى الرجوع إلى الإمام في حل المشاكل والمسائل الدينية، وكلا الأمرين يثبت عدم البلوغ والنضج الفكري والعقلي للمسلمين في صدر الإسلام، وفي هذه الحالة لا يكون أصل الإمامة مثمراً ولا نافعاً. وعليه لابد من الإلتزام بالبلوغ الفكري ـ ولو على المستوى النسبي ـ للمسلمين في

---

١ – مرتضى مطهري، خاتميت، ص ٥٣.

صدر الإسلام لتبرير الخاتمية من طريق أصل الإمامة.

أما الكلمة الأخيرة فهي أن البلوغ العقلي ليس ملاكاً منحصراً لتبرير الخاتمية، وإنما هو واحد من بين ملاكات وأدلة تقع في عرض بعض أدلة أخرى من بينها أصل الإمامة، وإن مجموع تلك الأدلة هو الذي يبرّر أصل الخاتمية[1] ويفسّرها.

■ الشبهة الثانية: تنافي عصمة الإمام مع الخاتمية:

إن الأنبياء والمرسلين من قبل الله يتصفون بـ «العصمة» في مقام الحصول على الوحي وتبليغه من أجل صيانته وحفظه من جميع أنواع الخطأ والنسيان. ولا خلاف بين الشيعة وأهل السنة في اتصاف النبي الأكرم ﷺ بالعصمة[2]. إلا أن الشيعة عمدوا إلى توسيع دائرة العصمة وإعمامها على الأئمة أيضاً، وقالوا بأن الأئمة مثل الأنبياء في ضرورة الاتصاف بالعصمة، وهذا يتنافى مع أصل الخاتمية؛ إذ برحيل النبي الأكرم ﷺ تنقطع جميع خصائصه من قبيل: العصمة ونزول الوحي، وتصل إلى خط النهاية والخاتمية، وعليه يكون ما يذهب إليه الشيعة من القول بعصمة الأئمة منافياً للخاتمية.

---

١ - انظر لمزيد من التوضيح بشأن ملاكات الخاتمية: محمد قدردان قراملكي، آيين خاتم، ص ٤٣٣ ـ ٤٩٩.

٢ - يُجمع أهل السنة على عصمة الأنبياء في خصوص استلام الوحي وإبلاغه، مع القول بجواز الخطأ وارتكاب الصغائر عليهم قبل البعثة وبعدها، وهناك من قال بذلك على المستوى العملي. (انظر: شرح المقاصد، ج ٥، ص ٥٠)، أما الشيعة فيذهبون إلى القول بعصمة الأنبياء في جميع المجالات والحالات (انظر: پژوهشى در عصمت، نشر پژوهشگاه فرهنگ وانديشه اسلامى).

وصف شاه ولي الله الدهلوي الهندي نسبة العصمة إلى الإمام بأنها منافية للخاتمية وأصل النبوة، وسوف نذكر نص عبارته لاحقاً.

أما الدكتور سروش فيقول في هذا الشأن: «لن يظهر بعد النبي الأكرمﷺ أحد يضمن صحة كلامه وحسن سلوكه من الناحية الدينية»[1].

وقال في موضع آخر: «كيف يمكن أن يأتي بعد النبي الخاتم أناس، يتحدثون عن الوحي والشهود بكلام لا أثر له في القرآن والسنة النبوية، ومع ذلك يتم التعامل معه على أنه من التعاليم الدينية والتشريعية التي توجب تحليلاً وتحريماً، وتحل في المرتبة محل الوحي النبوي وتكتسب عصمة كلام النبي وحجّيته، ومع ذلك لا يكون ذلك منافياً للخاتمية؟»[2].

وهناك من ذهب إلى وصف بعض الصفات من قبيل: العصمة والعلم اللدني بأنها صفات ميتافيزيقية تفوق الحالات البشرية، معتبراً النظرية المخالفة (إنكار الصفات الميتافيزيقية) منسجمة مع القول بأصل الخاتمية[3].

رأي وتحليل:

في معرض تحليل هذه الشبهة ونقدها يجدر الالتفات إلى المسائل الآتية:

١ ـ اختصاص العصمة بالأنبياء عليهم السلام مجرّد دعوى بلا دليل: أولاً إن مقام العصمة عناية إلهية مقرونة بالنفس الزكية للإنسان المعصوم، وهي تعدُّ من

---

١ – عبد الكريم سروش، بسط تجربه نبوى (بسط التجربة النبوية)، ص ١٣٤.

٢ – الجواب الثاني للدكتور سروش على الأستاذ بهمن بور، موقع سروش؛ وكذلك: آيينه انديشه، العدد: ٢، ص ٨٤.

٣ – محسن كديور، «قراءت فراموش شده»، مجلة مدرسة، العدد: ٣، ص ٩٦.

الصفات اللازمة للنبوّة، وبعبارة أخرى إن العصمة من لوازم مقام النبوة. ولكنها لا تعني سلب هذه الصفة عن الآخرين، واحتكارها من قبل الأنبياء فقط. ويبدو أن من صاغ هذه الشبهة قد خلط بين هذين الأمرين، حيث توهّم أن العصمة هي مثل نزول الوحي في كونها من الصفات الخاصة والمنحصرة بالنبي والتي لا يشاركه فيها أحد من غير الأنبياء. في حين أن عليه أولا أن يثبت مدعاه (اختصاص العصمة بالنبي)، كي يثبت بعد ذلك أن القول بنظرية تعميم العصمة إلى غير الأنبياء من أمثال أهل البيت عليهم السلام منافياً للنبوة.

وعلاوة على ذلك فإن روايات الفريقين، بل وآيات القرآن الكريم تدل على عصمة أهل البيت عليهم السلام، على ما سيأتي بيانه والإشارة إليه.

٢ ـ جوهر الإمامة يقتضي العصمة: إن السؤال حول ما إذا كانت الإمامة ملازمة لصفة العصمة أم لا؟ يرتبط بنوع الرؤية إلى الإمامة وتفسيرها. فإذا كانت الإمامة مجرد خلافة وحكومة دنيوية ـ كما يرى أهل السنة ـ أو في الحدّ الأقصى كانت بمعنى تفسير الدين، فعندها لا تكون الإمامة مقتضية للعصمة، وأما إذا كان المراد من الإمامة هو معناها الحقيقي، والذي يفوق النبوة مرتبة بحسب التعبير القرآني، فإنها ستقتضي العصمة وتلازمها قطعاً، والدليل على ذلك إعطاء الله الإمامة للنبي إبراهيم عليه السلام بعد إعطائه مقام النبوّة، ولم يتحقق ذلك إلا في نهايات عمره الشريف. إذ يقول تعالى: ﴿ **وَإِذْ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ** ﴾[1].

---

١ - البقرة: ١٢٤.

تعلق الآية الشريفة إعطاء الإمامة للنبي إبراهيم الخليل عليه السلام ـ كما هو واضح من منطوقها ـ على اجتيازه الاختبار والابتلاء، ومن هنا يتضح أن الإمامة أرفع شأناً ومنزلة من النبوّة. وقد طمع النبي إبراهيم بعد حصوله على مرتبة الإمامة ـ التي يصفها القرآن في هذه الآية بأنها جعلٌ من الله عزّ وجل ـ بإعطائها إلى نسله، فواجه رفض هذا الطلب من قبل الله، والسبب في ذلك كما يصرّح الله تعالى يعود إلى صدور الظلم منهم، وهو أمرٌ يثبت أن الإمامة لا تجتمع مع صدور أيّ نوع من أنواع الظلم والمعاصي، وأنّ الذي يتصف بها يجب أن يكون معصوماً.

٣ ـ الدليل العقلي على ضرورة وجود المعصوم: إن الدليل المقتضي لضرورة بعث الأنبياء، يقتضي ضرورة عصمة الإمام أيضاً. بمعنى أن الله يجب عليه من باب اللطف والحكمة أن يبعث هداة من جنس البشر لهداية الإنسان شريطة أن يتصف بالعصمة؛ لأن الهادي إذا لم يكن معصوماً جاز عليه السهو والخطأ في إبلاغ الرسالة أو تفسير الوحي، ولا يخفى ما في ذلك من نقض الغرض المنشود من بعث الأنبياء. وفي الفترات التي تخللت بعث الأنبياء السابقين لم تكن هناك حاجة إلى وجود الأئمة، بعد إمكان ظهور نبي جديد بعد كل فترة ليتولى عملية تصحيح الانحراف الذي تعرضت له شريعة النبي السابق. أمّا فيما يتعلق بشريعة خاتم الرسل، فحيث لا يكون هناك نبي يأتي من بعده، تمسّ الحاجة إلى وجود إمام معصوم ليكون هو الحكم والميزان والمعيار الذي ترجع إليه الأمة للحصول على التفسير الصحيح، والبتّ في حالات الاختلاف بين الأمة وكشف الغث من السمين وتمييز الحق من الباطل. فإذا لم يكن هناك من إمام يخلف خاتم المرسلين سيتعرّض الدين الخاتم إلى

البلى وتطاله آفة التحريف والانحراف حتى لا يبقى منه شيء من الحق، وهذا لا ينسجم مع الهدف من البعثة وأصل الخاتمية. وبعبارة أخرى إن أصل الخاتمية يقتضي ضرورة وجود الإمام المعصوم، من دون أن يكون نبياً. وقد تمّ التأكيد على هذه المسألة في بعض الروايات أيضاً[1].

٤ ـ دلالة الأدلة القرآنية على عصمة أهل البيت عليهم السلام: هناك من آيات القرآن الكريم ما يدلّ صراحة على طهارة وعصمة أهل بيت النبوّة، وقد تمّ تفسيرها في روايات أهل البيت عليهم السلام بالإمام علي عليه السلام، والإمامين الحسن والحسين عليهما السلام، والسيدة فاطمة الزهراء عليها السلام. ومن بين أوضح الآيات في الدلالة على عصمة أهل البيت قوله تعالى: ﴿ **إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمْ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا** ﴾[2].

تروي أم سلمة زوج النبي الأكرم صلى الله عليه وآله أنه بعد نزول هذه الآية، دعا رسول الله علياً وفاطمة والحسن والحسين، ثم قال: «اللهم هؤلاء أهل بيتي وخاصّتي، أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً»[3].

كما اشتملت مصادر أهل السنة على روايات تشتمل على هذا المضمون ذاته برواية السيدة عائشة أيضاً[4].

---

١ – انظر: الشيخ الصدوق، كمال الدين وإتمام النعمة، ج ١، ص ٢٢١ ـ ٢٤٤.

٢ – الأحزاب: ٣٣.

٣ – انظر: السيوطي، الدر المنثور، ج ٥، ص ١٢٩ و١٩٨، هامش تفسير الآية؛ سنن الترمذي، ج ٥، ص ٣٦٠، ح ٣٩٣٩؛ مسند أحمد بن حنبل، ج ٦، ص ٣٠٤؛ فرائد السمطين، ج ١، ص ٣١٢، الحديث ٢٥٠؛ ينابيع المودة لذوي القربى، ج ١، ص٣٤٨.

٤ – انظر: صحيح مسلم، ج ٧، ص ١٣٠.

وقد ورد التصريح عن النبي الأكرم ﷺ في موضع آخر بعصمة أهل بيته ضمن بيان الملازمة بينهم وبين عترته، إذ يقول: «معاشر الناس أوصيكم في عترتي وأهل بيتي خيراً، فإنهم مع الحق والحق معهم، وهم الأئمة الراشدون بعدي والأمناء المعصومون»[1].

٥ ـ دلالة الروايات النبوية على عصمة الأئمة: تقدم أن ذكرنا في العدد السابق من هذه السلسلة أن الآية الشريفة والحديث النبوي المعروف بحديث الكساء تدلان دلالة صريحة واضحة على عصمة أهل البيت عليهم السلام، وعلاوة على ذلك هناك روايات أخرى بهذا الخصوص، نشير إليها فيما يأتي:

فقد روي عن ابن عباس، عن النبي الأكرم ﷺ، أنه قال: «أنا وعلي والحسن والحسين وتسعة من ولد الحسين مطهرون ومعصومون»[2].

كما يدلّ الحديث النبوي المعروف بـ «حديث الثقلين» على عصمة العترة من أهل بيت رسول الله ﷺ، إذ يقول:

«إني قد تركت ما إن أخذتم به لن تضلوا بعدي ـ الثقلين ـ وأحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي، ألا وأنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض»[3].

وقد تواتر نقل هذا الحديث في مصادر الفريقين. وقد تمّ وضع أهل البيت في هذه الروايات في مستوى القرآن، وتمّ التصريح بأنهما لن يفترقا عن

---

١ - أبو القاسم القمي الرازي، كفاية الأثر، ص ١٠٤.

٢ - ينابيع المودة، ج ٢، ص ٣١٦؛ فرائد السمطين، ج ٢، ص ٣١٣؛ موسوعة الإمامة في نصوص أهل السنة، ج ٣، ص ٢٧٩؛ بحار الأنوار، ج ٢٥، ص ٢٠١.

٣ - مسند الإمام أحمد بن حنبل، ج ٣، ص ٥٩ (١١٥٦١)، وص ٢٦ (١١٢١١)، وص١٤ (١١١٠٤).

بعضهما، وأنه يجب التمسك بهما معاً، وبذلك لن تكون هناك ضلالة أبداً (حيث ورد تأبيد نفي الضلالة بلفظ (لن) الدالة على النفي المؤبد).

واضح أنّ عترة رسول الله إذا لم تتصف بالعصمة، لما كان هناك إمكان لاقترانها بالقرآن، والتأكيد على أن التمسك بهما يؤمن من الوقوع في الخطأ والضلالة. وعليه فإن هذا النوع من التأكيد يدلّ دلالة واضحة وقاطعة على عصمة القرآن وعدله المتمثل بأهل البيت عليهم السلام. ولكن من هم أهل بيت النبي؟ ذكرنا في العدد السابق من هذه السلسلة أنهم الأئمة الإثني عشر عليهم السلام، والسيدة فاطمة الزهراء عليها السلام.

وفي رواية أخرى وصف النبي الأكرم صلى الله عليه وآله الإمام علي عليه السلام والأئمة من ذريته قائلاً: «فإنهم خيرة الله عزّ وجل وصفوته، وهم المعصومون من كل ذنب وخطيئة»[1].

وقد روى النبي الأكرم عن ملكين من الملائكة الموكلين بكتابة أعمال علي عليه السلام أنهما لم يكتبا لعلي معصية أو ذنباً أبداً[2]. وقد أشار النبي إلى آية «أولي الأمر» معتبراً الأئمة المعصومين عليهم السلام مصاديقها، وإن نفس العصمة يستوجب أمر الله بإطاعتهم، إذ يقول: «إنما أمر بطاعة أولي الأمر لأنهم معصومون مطهرون لا يأمرون بمعصية الله»[3]. وفي رواية أخرى: «أطيعوا علياً؛ فإنه مطهر معصوم لا يضل ولا يشقى»[4].

---

١ – العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٢٥، ص ١٩٣.

٢ – انظر: المصدر أعلاه، ص ١٩٣ ـ ١٩٤.

٣ – كتاب سُليم بن قيس، ص ٤٠٦.

٤ – معاني الأخبار، ص ٣٥٢؛ علل الشرائع، ج ١، ص ١٧٥؛ بحار الأنوار، ج ٣٨، ص٨٢.

وقد ذكرت هذه الرواية علة الأمر بإطاعة الإمام علي عليه السلام، وأنها تكمن في اتصافه بالطهر والعصمة، مما يعني عدم الضلالة والوقوع في الشقاء: «أنا وعلي والحسن والحسين وتسعة من ولد الحسين مطهرون معصومون»[1].

يؤكد النبي الأكرم صلى الله عليه وآله في هذا الحديث على عصمة جميع الأئمة عليهم السلام.

وفي بعض الأحاديث المروية عن النبي الأكرم نجد الإشارة إلى لوازم العصمة، من قبيل أن الإمام علي عليه السلام معياراً للحق، وأنه ملازم للحق، وأن الحق ملازم له، وأن الإمام علي ملازم للقرآن، وأن القرآن ملازم له، وأنه الفاروق الأكبر الذي يفرّق بين الحق والباطل.

أ ـ علي عليه السلام ميزان الحق:

ـ «علي مع الحق والحق مع علي، ولن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض يوم القيامة»[2].

ـ «علي مع الحق والحق مع علي، اللهم أدر الحق مع علي حيثما دار»[3].

وقال الفخر الرازي في إشارة منه إلى هذه الرواية: «من اقتدى في دينه بعلي بن أبي طالب فقد اهتدى، والدليل عليه قوله صلى الله عليه وآله: (اللهم أدر الحق مع علي حيث دار)»[4].

---

١ - الخصال، ص ١٣٩.

٢ - تاريخ بغداد، ج ١٤، ص ٣٢١؛ تاريخ دمشق، ج ٤٢، ص ٤٤٩.

٣ - سنن الترمذي، ج ٥، ص ٦٣٣؛ تاريخ دمشق، ج ٤٢، ص ٤٤٨؛ البداية والنهاية، ج٧، ص ٣٦١؛ مناقب الخوارزمي، ص ١٠٤.

٤ - التفسير الكبير، ح ١، ص ٢١٠.

كما تؤكد الروايات الآتية على الملازمة المتبادلة بين الإمام علي عليه السلام والقرآن والحق:

ب ـ علي عليه السلام يلازم القرآن والحق ويلازمانه:

ـ «علي مع القرآن، والقرآن معه، لا يفترقان حتى يردا عليّ الحوض»[1].

ـ «علي مع الحق والقرآن، والحق والقرآن مع علي، ولن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض»[2].

ج ـ علي عليه السلام مرجع التمييز بين الحق والباطل:

وصف النبي الأكرم صلى الله عليه وآله الإمام علي عليه السلام في كثير من الروايات بأنه الصدّيق الأكبر وفاروق الأمّة، ومن ذلك الحديث القائل:

ـ «وهذا الصدّيق الأكبر، وهذا فاروق هذه الأمّة بين الحق والباطل»[3].

ـ «ستكون بعدي فتنة فإذا كان ذلك، فالزموا علي بن أبي طالب، فإنه أول من يراني وأول من يصافحني يوم القيامة وهو الصديق الأكبر وهو فاروق هذه الأمة يفرق بين الحق والباطل وهو يعسوب المؤمنين»[4].

---

١ – المعجم الأوسط، ج ٥، ص ١٣٥؛ المعجم الصغير، ج ١، ص ٢٥٥؛ الصواعق المحرقة، ص ١٢٤.

٢ – ربيع الأبرار ونصوص الأخيار، ج ١، ص ٨١٨؛ فرائد السمطين، ج ١، ص ١٧٧.

٣ – المعجم الكبير، ج ٦، ص ٢٦٩؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٨٣٦٨.

٤ – أسد الغابة في معرفة الصحابة، ج ٦، ص ٢٦٥؛ الإصابة في تمييز الصحابة، ج ٧، ص٢٩٤، وانظر أيضا: شرح نهج البلاغة ابن أبي الحديد المعتزلي، ج١٣، ص٢٢٨.

ومن بين الأحاديث الأخرى التي تثبت عصمة الأئمة عليهم السلام الحديث المعروف بالسفينة، والذي يقول فيه النبي الأكرم صلى الله عليه وآله: «إنما مثل أهل بيتي فيكم كسفينة نوح، من دخل فيها نجا ومن تخلف عنها غرق»[1].

يتضح مما تقدم أن القول بعصمة أهل البيت عليهم السلام لا ينافي القول بأصل الخاتمية، بل هو من مقتضيات القول بالخاتمية على ما تثبته الأدلة العقلية والقرآنية والروائية التي تقدم ذكرها.

٦ ـ دلالة الروايات الولائية على العصمة: إذا أردنا أن نفهم حقيقة الإمامة وصفاتها، فليس هناك ما هو أفضل من الأئمة الأطهار أنفسهم. وإذا نحن رجعنا إلى الروايات المأثورة عنهم، نجدهم يؤكدون على عصمتهم.

فقد فسّر الإمام علي عليه السلام دائرة العصمة بما يشمل حتى «أولي الأمر» أيضاً، وذلك إذ يقول: «إنما الطاعة لله عزّ وجل ولرسوله ولولاة الأمر، وإنما أمر بطاعة أولي الأمر؛ لأنهم معصومون مطهّرون لا يأمرون بمعصية»[2].

وقال الإمام علي عليه السلام في تقرير صفات أهل البيت عليهم السلام: «إِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى طَهَّرَنَا وَعَصَمَنَا وَجَعَلَنَا شُهَدَاءَ عَلَى خَلْقِهِ وَحُجَّتَهُ فِي أَرْضِهِ وَجَعَلَنَا مَعَ الْقُرْآنِ، وَجَعَلَ الْقُرْآنَ مَعَنَا لَا نُفَارِقُهُ وَلَا يُفَارِقُنَا»[3].

وفي هذه الرواية نجد الإمام علي عليه السلام بالإضافة إلى مسألة العصمة يصرّح بكونهم حجج الله على العباد أيضاً.

---

١ – بحار الأنوار، ج ٢٣، ص ١٠٥؛ المعجم الأوسط، ج ٥، ص ٣٠٦؛ تفسير روح المعاني، ج ٢٥، ص ٣٢.

٢ – نقلاً عن الشيخ الصدوق، علل الشرائع، ص ٥٢؛ الخصال، ج ١، ص ٦٨.

٣ – محمد بن يعقوب الكليني، أصول الكافي، ج ١، ص ١٩١.

وقال الإمام زين العابدين عليه السلام في بيان الملازمة بين الإمامة والعصمة: «الإمام منا لا يكون إلا معصوماً»[1].

وقد روى الإمام الكاظم عليه السلام عن الإمام زين العابدين عليه السلام أن من بين شروط الإمام والإمامة، وبعبارة أدق: إن من بين العناصر المكوّنة للإمام والإمامة هي العصمة، وأضاف إلى ذلك أن العصمة ليست بالأمر الذي يبدو على ظاهر الإمام، وعليه وجب أن يعرّف ذلك من خلال النص عليه: «الإمام منا لا يكون إلا معصوماً وليست العصمة في ظاهر الخلقة فيعرف بها، ولذلك لا يكون إلا منصوصاً»[2].

كما ذكر الإمام الصادق عليه السلام أن شرط العصمة في الإمامة يتحقق من خلال عدم ارتكاب الذنوب كبيرة وصغيرة، حتى مع فرض التوبة، إذ يقول: «لا يصلح للإمامة من قد ارتكب من المحارم شيئاً صغيراً كان أو كبيراً، وإن تاب منه بعد ذلك»[3].

وعنه عليه السلام في وصف الأنبياء والأوصياء أنه قال: «الأنبياء وأوصياؤهم لا ذنوب لهم؛ لأنهم معصومون مطهّرون»[4].

لقد كان البحث عن العصمة ومفهومها مثاراً حتى في عصر الأئمة الأطهار عليهم السلام أنفسهم، كما يلوح ذلك من رواية حسين الأشقر، والتي يقول فيها: قلت لهشام بن الحكم: ما معنى قولكم: إن الإمام لا يكون إلا معصوماً؟

---

١ – العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٢٥، ص ١٩٩.
٢ – معاني الأخبار، باب العصمة، ص ١٣٢.
٣ – المصدر أعلاه، ص ٢٠٠.
٤ – العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٢٥، ص ١٩٩.

فقال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك؛ فقال: «المعصوم هو الممتنع بالله من جميع محارم الله»[1].

وفي رواية عن الإمام الرضا عليه السلام أنه قال في بيان حقيقة الإمام والإمامة: «الْإِمَامُ الْـمُطَهَّرُ مِنَ الذُّنُوبِ وَالْـمُبَرَّأُ عَنِ الْعُيُوبِ.. مَعْدِنُ الْقُدْسِ وَالطَّهَارَةِ وَالنُّسُكِ وَالزَّهَادَةِ وَالْعِلْمِ وَالْعِبَادَةِ مَخْصُوصٌ بِدَعْوَةِ الرَّسُولِ صلى الله عليه وآله وَنَسْلِ الْمُطَهَّرَةِ الْبَتُولِ ... فَهُوَ مَعْصُومٌ مُؤَيَّدٌ مُوَفَّقٌ مُسَدَّدٌ قَدْ أَمِنَ مِنَ الْخَطَايَا وَالزَّلَلِ وَالْعِثَارِ يَخُصُّهُ الله بِذَلِكَ لِيَكُونَ حُجَّتَهُ عَلَى عِبَادِهِ وَشَاهِدَهُ عَلَى خَلْقِهِ»[2].

كما قال الإمام الرضا عليه السلام للمأمون العباسي في بيان سبب اشتراط العصمة في الإمام: «لا يفرض الله تعالى بطاعة من يعلم أنه يضلهم ويغويهم»[3].

ومما ورد في الزيارة الجامعة: «عصمكم الله من الزلل»[4].

٧ ـ الاعتقاد بالعصمة من قبل بعض أهل السنة: إن على المحقق المنصف أن يجعل من الأدلة العقلية والنقلية ملاكاً لتحديد بوصلته الاعتقادية والإيمانية، وأن يكون من أبناء الدليل.

وهناك من أهل السنة من سار على مقتضى هذا الأصل بعد دراسته للأدلة العقلية والنقلية الواردة في العصمة، فأذعن لها وقال بضرورة العصمة في الأئمة واعتبرها منسجمة مع الخاتمية.

---

١ - معاني الأخبار، باب العصمة، ص ١٣٢ ـ ١٣٣، ح ٢ و٣.

٢ - محمد بن يعقوب الكليني، أصول الكافي، ج ١، ص ٢٠٠، و٢٠٢، و٢٠٣؛ عيون أخبار الرضا، ج ٢، ص ١٩٧ و١٩٩ بتلخيص.

٣ - عيون أخبار الرضا، ج ١، ص ١٢٥، الباب ٣٥.

٤ - من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٦٠٩.

ومن بين علماء أهل السنة يذهب ابن أبي الحديد المعتزلي إلى القول بعصمة الإمام علي عليه السلام، كما نصّ على قول أبي محمد بن متويه بعصمة الإمام علي عليه السلام أيضاً، حيث قال: «فإن قلت: هذا القول منه يشعر بأن العترة معصومة فما قول أصحابكم في ذلك؟ قلت: نصّ أبو محمد بن متويه ـ رحمه الله تعالى ـ في كتاب (الكفاية) على أن علياً عليه السلام معصوم وإن لم يكن واجب العصمة ولا العصمة شرط في الإمامة، لكن أدلة النصوص قد دلت على عصمته»[1].

كما ذهب العارف الإسلامي الشهير محيي الدين ابن عربي إلى القول بعصمة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وأهل بيته عليهم السلام، إذ يقول: «قد طهّره صلى الله عليه وآله وأهل بيته تطهيراً، وأذهب عنهم الرجس، وهو [أي الرجس] كل ما يشينهم»، والملفت أنه لم يكتف بوصفهم بأنهم مطهّرون فقط، بل وصفهم بأنهم (عين الطهارة) إذ يقول: «فهم المطهرون، بل هم عين الطهارة»[2]. كما تمسك بالحديث النبوي القائل: «سلمان منا أهل البيت»[3]، وألحقه في زمرة المعصومين أيضاً[4].

■ الشبهة الثالثة: القول بوجوب إطاعة الإمام يتنافى مع الخاتمية:

يذهب الشيعة في أدعيتهم وزياراتهم ورواياتهم إلى وجوب إطاعة الأئمة، وأن طاعتهم من طاعة الله، وإن معصيتهم معصية الله[5]. وهذا الأصل

---

١ – ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ٦، ص ٢٧٦، الخطبة رقم: ٨٦.
٢ – محيي الدين ابن عربي، الفتوحات المكية، ج ١، ص ١٩٦، الباب ٢٧.
٣ – سيرة ابن هشام، ج ١، ص ٧٠؛ تاريخ الطبري، ج ٢، ص ٥٦٨.
٤ – المصدر أعلاه.
٥ – انظر: أصول الكافي، ج ١، ص ١٨٥؛ الحجة، باب فرض طاعة الأئمة، والأبواب الأخرى.

لا ينسجم مع أصل الخاتمية؛ لأن الخاتمية تعني انتهاء ظهور الحجة الإلهية، وأنه لا يكون هناك بعد ذلك من تجب إطاعته بشكل مطلق.

وقد ذهب الشاه ولي الله الدهلوي إلى القول بأنه رأى النبي الأكرم ﷺ في المنام فسأله عن مذهب التشيّع؛ فأجابه بأنه مذهب باطل، وأن بطلانه يتضح من لفظ الإمام! ... واستطرد الدهلوي قائلاً: فلما أفقت من نومي أخذت أتأمل في لفظ الإمام فاتضح لي أن الإمام في مصطلح الشيعة معصوم ومفترض الطاعة ومنصوب للخلق، ويجوّزون عليه الوحي الباطني، وبذلك يكونون في الحقيقة منكرين لخاتمية النبوة[1] ... لأن القول بعصمتهم ووجوب إطاعتهم وامتلاكهم للروح الباطنية لا يختلف عن القول بالنبوة[2].

وقد عمد القاضي محمد ثناء الله (م: ١٢٢٥ هـ) وهو تلميذ الدهلوي إلى تأييد كلام أستاذه في حاشيته على العبارة المتقدمة[3].

كما ذكر الدكتور سروش هذا الشبهة قائلاً: «كيف يمكن فهم الكلام القائل باعتبار الإمامة شرطاً في كمال الدين، واعتبار الأئمة متصلين بالوحي الباطني، والقول بعصمتهم، وافتراض طاعتهم ـ كما هو مذهب الشيعة ـ بحيث لا يتنافى مع الخاتمية، ولا يكون كلامهم في رتبة كلام النبي واتصافه بذات الحجية؟»[4]. وسوف نذكر الإجابة عن هذه الشبهة على هامش الإجابة عن الشبهة القادمة (اعتبار الحجية الإلهية للأئمة).

---

١ – الدهلوي، التفهيمات الإلهية، ج ٢، ص ٢٩٤ ـ ٣٠١.

٢ – المصدر أعلاه، ص ٣٠١.

٣ – انظر: المصدر أعلاه، ص ٣٢١.

٤ – جواب الدكتور سروش الأول عن الأستاذ بهمن بور، موقع الدكتور سروش.

■ **الشبهة الرابعة: القول بالحجية الإلهية للأئمة ينافي الخاتمية:**

هناك من يذهب إلى القول بأن الخاتمية تعني انتهاء الحجية والقداسة والأخذ بالأمور من دون المطالبة بدليل؛ لأن هذه الأمور من مختصات النبي الأكرم ﷺ، وبعد رحيله لا يكون هناك إنسان يمتلك هذه الخصائص التي من شأنها أن تجعل قوله وفعله حجة بالنسبة لنا، وأن يتمتع بشخصية حقوقية تصل إلى حدّ القداسة، وتلزمنا بالتعبد والالتزام بما يقوله من دون مطالبته بتقديم الدليل. ذلك لأن الحجية الذاتية للشخصيات الدينية إنما تكون حكراً على الأنبياء فقط، وفي الدين الإسلامي لا يتصف بها غير النبي محمد ﷺ. وعلى هذا الأساس فإن الموقع الخاص الذي يخلعه الشيعة على الأئمة، باعتبارهم من ذوي المقامات القدسية ووصفهم بأنهم حجج الله على الخلق، يتعارض مع القول بأصل الخاتمية. وقد جال الدكتور سروش في هذه الحلبة وصال مراراً وتكراراً، واعتبر وصف الأئمة بهذه الأوصاف نوعاً من «الغلو» فيهم، إذ يقول: «إن ما هو الذاتي في الإسلام هو شخصية النبي وتجربته الباطنية وأوامره ونواهيه الناشئة عن تلك التجارب، وإنها ستبلغ مرحلة النهاية والختام برحيل رسول الله، وإن كل ما يأتي بعد ذلك يجب تفسيره بشكل لا يتنافى مع هذا الأصل الأصيل والركن الركين. وكان هناك الكثير من الغلاة الذين منحوا أولياء الله مراتب إلهية، أو منحوهم مراتب لا تصلح لغير الأنبياء»[1].

وبطبيعة الحال كان هناك من الشيعة من سبق الدكتور سروش في طرح هذا الإشكال، حيث أشار أبو الفضل البرقعي قبل ثلاثة عقود إلى فقرة من

---

١ – عبد الكريم سروش، بسط تجربه نبوى، ص ١٤٤.

دعاء العديلة تقول: «أقوالهم حجة»، فقال: «وهل جعل الحجية يكون من قبل كتاب الأدعية، أم يكون ذلك من قبل الله؟ متى جعل الله أقوال الأئمة حجة حتى تبيحوا لأنفسكم نسبة كل خرافة إلى الأئمة وتمريرها تحت غطاء جعل الحجية لهم؟!»[1].

تقرير الشبهة:

إن شبهة عدم انسجام القول بحجية الأئمة مع الخاتمية، يمكن تحليلها من خلال المسألتين الآتيتين:

أ ـ عدم الانسجام مع الشخصية الحقوقية للنبي الأكرم صلى الله عليه وآله:

إن نبي الإسلام يتمتع من قبل الله بشخصية حقوقية، وإن من أهم عناصر تلك الشخصية هي «الولاية»، ومن لوازم الولاية حق تشريع الأحكام، وإصدار الأوامر، ووجوب الطاعة لأحكامه على الناس من دون المطالبة بدليل. وقد تحدّث الدكتور سروش بهذا الشأن قائلاً: «إن هذا العنصر [العنصر المقوّم لشخصية النبي الحقوقية] هو عنصر الولاية، والولاية تعني أن تكون شخصية الشخص المتكلم هي التي تضفي الشرعية والحجية على كلامه وأوامره، وهذا هو الشيء الذي ختم بالخاتمية المطلقة. ونحن الآن لا نقبل كلام أي شخص إلا إذا كان مستنداً إلى دليل أو مدعوماً بقانون. إلا أن الأنبياء لم يكونوا كذلك؛ لأنهم كانوا هم دعائم أقوالهم وأوامرهم ... وقد كانت تجاربهم الدينية متعدية وليست لازمة، وكانت أحكامهم تسري على الآخرين، وتستتبع

---

١ – أبو الفضل برقعي، تضاد با مفاتيح، ص ٢٤ ـ ٢٥. ثم استند إلى ظاهر آية وفقرة من نهج البلاغة سنأتي على شرحها في الصفحات القادمة إن شاء الله.

تكليفاً وعملاً»[1].

وقد صرّح بأن الحجة الإلهية قد انتهت وختمت برحيل رسول الإسلام صلى الله عليه وآله، وهذا الأمر يشمل حتى أقوال الأئمة عليهم السلام أيضاً؛ إذ يقول: «بعد نبي الإسلام صلى الله عليه وآله لن يظهر أيّ شخص تضمن شخصيته صحة كلامه وحسن سلوكه من الناحية الدينية، وأن يكون كلامه مستوجباً لحدوث التكليف الديني على الآخرين»[2].

سنأتي على نقد هذه الشبهة في معرض نقد الشبهة الآتية.

ب ـ عدم حجية روايات الأئمة عليهم السلام:

إن لازم حصر الشخصية الحقوقية والدينية بالنبي الأكرم صلى الله عليه وآله هو نفي الحجية عمّن سواه بشكل مطلق، وخاصة عن الأئمة في دائرة الدين وتفسيره من خلال الروايات المأثورة عنهم؛ وذلك لأن زعم صاحب النظرية المتقدمة يقوم على عدم انسجام القول بحجية كلام وتفسير الأئمة مع الخاتمية. يقول الدكتور سروش بهذا الشأن: «بعد نبي الإسلام صلى الله عليه وآله لن يظهر أيّ شخص تضمن شخصيته صحة كلامه وحسن سلوكه من الناحية الدينية، وأن يكون كلامه مستوجباً لحدوث التكليف الديني على الآخرين[3] ... كما أن تفسير كلمات الله والنبي لا يمكن أن يكون شخصياً ومستنداً إلى الأشخاص، بل يجب أن يكون إجماعياً ومستنداً إلى الدليل»[4].

---

١ – عبد الكريم سروش، بسط تجربه نبوى، ص ١٣٢ ـ ١٣٣.

٢ – المصدر أعلاه، ص ١٣٤.

٣ – المصدر أعلاه، ص ١٣٣.

٤ – المصدر أعلاه، ص ١٣٤.

بل إن الدكتور سروش يتعدى من خاتمية الحجة الإلهية إلى مقولة معرفة النص الديني وتفسيره، ويعتبر لازم الخاتمية ختم حجية تفسير النصوص الدينية، وبعبارة أخرى: عدم قطعية تفسير المعرفة الدينية، ويقول في ذلك:

«لا يمكن تفسير أي كلام أو نص ديني بحيث يعطي لأحد حق الولاية بهذا المعنى؛ لأن ذلك يمثل عين التناقض؛ إذ يعني أن خاتم الأنبياء يمنح شخصاً أو جماعة حقوقاً تؤدي إلى نقض خاتميته»[1].

«إن مضمون وفحوى الخاتمية أن لا نعتبر أي فهم للدين على أنه هو الفهم الخاتم، وبذلك سوف نفتح أمام هذا المحيط محيطات أخرى، وأن نوسّع المجال لبسط التجربة النبوية»[2].

«نعم جاء خاتم النبيين، ولكن لم يأت خاتم الشارحين. وإن كلام أيّ شخص في مقام الشرح والتفسير، لا يبلغ مرتبة الوحي. من هنا نقول: على الرغم من وجود دين خاتم، إلا أنه لا يوجد لدينا فهم خاتم. وعلى الرغم من وجود الدين الكامل (الذي هو ادعاء من داخل الدائرة الدينية، ويتم التصديق به تبعاً لتصديق النبي)، إلا أنه لا توجد معرفة دينية كاملة»[3].

يصرح الدكتور سروش بأننا لا نبحث عن الدليل في خصوص الكلام النبوي، وأما في غير الكلام النبوي فلابد من أن يقوم الكلام على دليل حتى إذا كان المتكلم هو الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام. وإلا فإن مجرّد شخصية المتكلم لا تمثل حجة له، وفي ذلك يقول: «إذا كان هناك من دليل مقنع على

---

١ – عبد الكريم سروش، بسط تجربه نبوى، ص ١٣٥.

٢ – المصدر أعلاه، ص ١٥٩.

٣ – المصدر أعلاه، ص ١٤٨.

المدعى، أخذنا به، وإذا لم يكن هناك من دليل، فلن يكون هناك فرق بين أن يكون المدعي هو علي عليه السلام أو غيره؛ ومن الآن فصاعداً يكون الدليل هو المتبع وليس قول المتكلم مهما اجترح من الكرامات»[1].

وقد صرّح الدكتور سروش في آخر موقف له بعدم الانسجام بين القول بحجية قول الأئمة والقول بخاتمية رسول الله[2].

نقد ورأي:

في معرض تحليل هذا الادعاء ونقده تجدر ملاحظة الأمور الآتية:

أ ـ مجرّد دعوى من دون دليل:

تقدم أن ذكرنا في معرض الإجابة عن شبهة عدم انسجام العصمة مع أصل الخاتمية، أن العصمة وافتراض الطاعة والحجة لم تكن في بحثنا من الشروط اللازمة للنبوة، وليست من الأوصاف الحصرية لها، وعليه فإن توسيع رقعة هذه الصفات وتعميمها لا ينافي أصل النبوة والخاتمية. وبعبارة أخرى: إن على من يدّعي وجود التنافي أن يثبت هذا الادعاء، في حين أنه قد اكتفى بمجرّد الادعاء ولم يدعمه بالدليل. هذا وإننا سوف نثبت ضمن المسائل الآتية عكس هذا الادعاء.

ب ـ الحجة وافتراض الطاعة من لوازم العصمة:

سبق أن أثبتنا عصمة الأئمة عليهم السلام بالأدلة العقلية والنقلية، وفيما يأتي

---

١ – المصدر أعلاه، ص ١٣٥.

٢ – الدكتور سروش في جوابه الأول عن الأستاذ بهمن بور، انظر: موقع الدكتور عبدالكريم سروش، عام ١٣٨٤ للهجرة الشمسية.

نشير إلى هذه النقطة وهي: مع وجود الإمام المعصوم في المجتمع وتأييده من قبل القرآن والنبي الأكرم ﷺ والأوامر المتكررة بوجوب اتباعه وإطاعته ـ على ما تقدم ذكره ـ ألا يدل ذلك على وجوب اتباع الإمام وإطاعة أوامره ونواهيه؟ أليس من لوازم العصمة أن يكون كلام المعصوم واجب الاتباع بوصفه حجة على الآخرين ومعياراً ينضمون سلوكهم على أساسه؟

لو تمّ التشكيك في أصل عصمة الأئمة وتمّ إنكارها، لكان هناك مجال لطرح هذه الشبهة (إنكار لزوم إطاعة وحجية أقوال المعصومين)، وأما مع افتراض العصمة، فإن هذه الشبهة تكون غير وجيهة وباطلة من الأساس؛ لأنها تعني عدم الالتفات إلى مفهوم ولوازم العصمة.

ج ـ أمر القرآن بالإطاعة وجعل الحجية:

إن القرآن الكريم يصنف إطاعة «أولي الأمر» ضمن إطاعة رسول الله، إذ يقول تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنْكُمْ** ﴾[1].

حيث نجد في هذه الآية أن الله سبحانه وتعالى يأمر الناس بصيغة أمر واحدة «أطيعوا» بإطاعة النبي وأولي الأمر واتّباعهم، مما يدل في حقيقة الأمر على أن إطاعة أولي الأمر هي إطاعة للنبي. وعليه فإن ما ورد في منطوق الشبهة من اختصاص وجوب الطاعة بالنبي الأكرم ﷺ، يخالف صريح هذه الآية الشريفة. وبطبيعة الحال هناك خلاف بشأن تفسير «أولي الأمر» وهل المراد منهم خصوص الأئمة المعصومين عليهم السلام، أم يشمل غيرهم أيضاً؟

---

١ – النساء: ٥٩.

يتفق الشيعة والسنة على شمول هذا المصطلح للقائد الذي تتوفر فيه الشرائط الدينية، ومما قيل في تعريف الإمامة: «الإمامة هي خلافة الرسول في إقامة الدين بحيث يجب اتباعه على كافة الأمة»[1]، والمصداق الأبرز لذلك هم الأئمة الأطهار عليهم السلام، على ما ورد في حقهم من الروايات التي تؤكد هذا الأمر في كتب الفريقين[2]. بيد أن أهل السنة يعممونه إلى كل حاكم وقائد حتى وإن كان من أهل الفسق والفجور[3].

من هنا يتضح أن «افتراض الطاعة» لايختص بالشيعة فقط، ولايعارض أصل الخاتمية. وذلك لأن الخاتمية ـ كما تقدم أن ذكرنا مراراً وبإشكال متنوّعة ـ تخص دائرة النبوّة ونزول الوحي والشريعة الجديدة، ولا تتنافى مع وجود المعصومين الذين يخدمون هذه الشريعة الجديدة من خلال افتراض طاعتهم وحجيتهم الإلهية.

د ـ جعل الحجية من قبل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله:

يسعى صاحب الادعاء المتقدم ـ من خلال التشبّث بمفهوم الخاتمية ـ إلى إثبات أن آخر الحجج الإلهية هو النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، وبذلك ينزل بشأن الأئمة الأطهار عليهم السلام ومرتبتهم إلى مستوى غيرهم من الناس. ولكن لو أن هذا المنتقد المحترم كان صادقاً مع نفسه في هذه الرؤية، وكان حقاً ملتزماً بأن النبي

---

١ – شرح المواقف، ج ٨، ص ٣٤٥؛ وانظر أيضاً: سيف الدين الآمدي، أبكار الأفكار في أصول الدين، ج ٣، ص ٤١٦.

٢ – انظر: شواهد التنزيل، ج ١، ص ١٩١؛ وتفاسير أهل السنة والشيعة، في تفسير هذه الآية.

٣ – انظر: التفتازاني، شرح المقاصد، ج ٣، ص ٤٦٩.

الأكرم هو من يتمتع ـ في الحد الأدنى ـ بشخصية حقوقية تجعل كلامه حجة على الآخرين وعليهم الالتزام بمضامين كلام النبي من دون مطالبته بالدليل (كما أقرّ في منطوق إشكاله)، لكان عليه أن يلتزم بالروايات الثابتة عن النبي بالتواتر، والتي أثبت فيها للإمام علي عليه السلام صفة العصمة والحجية، وهكذا الأمر بالنسبة إلى سائر الأئمة الأطهار عليهم السلام.

وبأدنى نظرة نلقيها على الروايات المأثورة عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله بالتواتر في حق الإمام علي عليه السلام، ندرك أن للإمام علي بدوره شخصية حقوقية في الإسلام ترفعه إلى الولاية والحجية ـ دون النبوة ـ كما سبقت الإشارة إلى ذلك في معرض شرح حديث المنزلة. فقد أثبت النبي الأكرم صلى الله عليه وآله من خلال حديث المنزلة وغيره من الروايات الأخرى، وهكذا الآيات العديدة مقام الإمامة ـ بمعنى المرجعية العلمية والدينية وخلافة النبي في الشؤون الدينية ـ لعلي عليه السلام، ولازم ذلك حجية أقواله وأفعاله على المسلمين، واعتبار رواياته وتفسيره في المعرفة الدينية. هناك الكثير من الآيات والروايات المأثورة عن النبي في كتب الفريقين، وفيما يلي نشير إلى بعضها:

د ١ ـ علي عليه السلام حجّة الله: لقد صرّح النبي الأكرم صلى الله عليه وآله في كثير من المواضع بمقام الإمام علي عليه السلام ومنزلته بوصفه حجة الله، ومن ذلك قوله لأحد أصحابه مشيراً إلى الإمام علي: «يا أنس، أنا وهذا حجّة الله على خلقه»[1].

والذي يدعو إلى التدبر والتأمل في هذا الحديث وصف النبي الأكرم صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام بالحجة الإلهية كما يتصف هو بها، وكأن النبي يفسر حجيته وحجية

---

١ – تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٣٠٤.

الإمام علي في سياق واحد.

كما رويت عن الإمام علي عليه السلام روايات تؤكد على استمرار الحجة الإلهية بعد الخاتمية، وسوف نأتي على ذكرها في معرض نقد الدليل النقلي لهذه الشبهة.

روي عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله أنه قال أيضاً: «إن الله جعل علياً وزوجته وأبناءه حجج الله على خلقه ...»[1].

د ٢ ـ علي واجب الإطاعة: إن الآية الآتية تأمر المؤمنين بإطاعة الله ورسوله وأولي الأمر، إذ يقول تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا الله وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنْكُمْ** ﴾[2].

وقد فسّر النبي الأكرم صلى الله عليه وآله في الكثير من الروايات أولي الأمر ـ الذين تُعدُّ طاعتهم طاعة لرسول الله ـ بالإمام علي عليه السلام[3].

وقد أمر النبي الأكرم صلى الله عليه وآله في روايات أخرى بتصديق الإمام علي عليه السلام وإطاعته، ومن ذلك قوله:

ـ «إن إمامكم علي بن أبي طالب عليه السلام فناصحوه وصدّقوه»[4].

ـ «إن هذا أخي ووصيي وخليفتي؛ فاسمعوا له، وأطيعوا له»[5].

---

١ – شواهد التنزيل، ج ١، ص ٧٦.

٢ – النساء: ٥٩.

٣ – موسوعة الإمام علي عليه السلام، ج ٢، ص ١٢٩ و١٦٩.

٤ – ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ٣، ص ٩٨؛ شواهد التنزيل، ج ٢، ص٢٢٥.

٥ – ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ١٣، ص ٢٤٤؛ شواهد التنزيل، ج ٢، ص ١٤٥؛ تاريخ دمشق، ج ٤٢، ص ٤٨.

د ٣ ـ علي عليه السلام ولي الله: والآية الآتية تعرّف وليّ المؤمنين بأنه هو الله والنبي والذين يقيمون الصلاة ويتصدقون أثناء الركوع، إذ يقول تعالى: ﴿ **إِنَّمَا وَلِيُّكُمْ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ** ﴾[١].

وقد فسّرها النبي الأكرم صلى الله عليه وآله في كثير من الروايات المأثورة عنه بالإمام علي بن أبي طالب عليه السلام[٢].

د ٤ ـ علي عليه السلام مع الحق والقرآن: وفي بعض الروايات النبوية نجد هناك مقارنة بين الحق والقرآن من جهة والإمام علي عليه السلام من جهة أخرى، وتخرج بأن بين الإمام علي والقرآن والحق ملازمة ثابتة وغير قابلة للفصل والانفكاك، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وآله:

ـ «علي مع الحق والحق مع علي، ولن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض يوم القيامة»[٣].

ـ « علي مع الحق والقرآن، والحق والقرآن مع علي، ولن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض»[٤].

د ٥ ـ علي عليه السلام مدار الهداية والنجاة: وقد تمّ وصف الإمام علي عليه السلام وسائر أهل البيت عليهم السلام في الروايات النبوية بأنهم «سفينة نوح»، و«لواء الهداية»، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وآله:

---

١ – المائدة: ٥٥.

٢ – انظر: موسوعة الإمام علي، ج ٢، ص ١٩٧.

٣ – تاريخ مدينة دمشق، ج ٣، ص ١١٨.

٤ – موسوعة الإمام علي، ج ٢، ص ٢٣٥.

ـ «إن مثل أهل بيتي فيكم كمثل سفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق»[١].

ـ «إن الله عهد إليّ في الإمام علي ... أن علياً راية الهدى، ومنار الإيمان، وإمام أوليائي»[٢].

ـ «إني تارك فيكم الثقلين ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض»[٣].

د ٦ ـ علي عليه السلام مرجع حلّ الاختلافات: كما وصف النبي الأكرم صلى الله عليه وآله الإمام علي عليه السلام بأنه مرجع حل وفصل الاختلافات التي تظهر بين أمته، إذ قال له: «أنت تبيّن لأمتي ما اختلفوا فيه من بعدي»[٤].

وقد عمد النبي الأكرم صلى الله عليه وآله في روايات أخرى إلى مزيد من الشرح والبيان بشأن المرجعية العلمية والدينية للإمام علي عليه السلام، معتبراً منزلته في هذا المقام كمنزلته، إذ يقول:

ـ «يا علي أنت الذي تبيّن لأمتي ما يختلفون بعدي وتقوم فيهم مقامي، قولك قولي وأمرك أمري»[٥].

---

١ – محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٢٣، ص ١٠٥؛ الطبراني، المعجم الأوسط، ج ٥، ص ٣٥٥؛ المقريزي، الإمتاع والمؤانسة، ج ١١، ص ١٧٨.

٢ – موسوعة الإمام علي، ج ٢، ص ١٨٦.

٣ – المصدر أعلاه، ص ٥٦.

٤ – تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٣٨٧؛ شواهد التنزيل، ج ١، ص ٣٨٢؛ موسوعة الإمام علي، ج ٢، ص ٢٤٥.

٥ – موسوعة الإمام علي، ج ٢، ص ٢٤٦.

ـ «علي باب علمي ومبيّن لأمتي ما أرسلت به من بعدي»[1].

وكيفية الاستدلال بهذه الروايات على حجية الإمام عليه السلام واضحة، بمعنى أن وصف النبي الأكرم صلى الله عليه وآله له بأنه «ولي الله» و«واجب الإطاعة» و«كونه مع الحق والقرآن وأنهما معه» و«أنه لواء الهداية» و«سفينة نوح» و«المرجع والمفسّر للدين» وأنه «متصل بعالم الغيب» و«حجة الله»، لا يمكن إلا أن يكون نصاً في جعل الحجية له، وإلا كانت كل هذه الروايات لغواً وعبثاً والعياذ بالله.

حصيلة الكلام أنه بالالتفات إلى ما تقدّم ذكره من الروايات ـ والتي لاتشكل إلا ١٪ من مجموع الروايات الواردة بشأن الأئمة وعلى رأسهم الإمام علي عليه السلام ـ يجب القول إن إنكار الشخصية الحقوقية للإمام علي عليه السلام، والهبوط بها إلى مستوى الإنسان العادي، وإنكار حجية كلامه وحديثه في تفسير الدين ـ إذا أحسنا الظن ـ يعبر عن عدم ملاحظة هذه الروايات. ولذلك أطلب من الناقدين للإمامة ناصحاً ومشفقاً أن تكون لهم مراجعة لهذه الروايات، لتتضح لهم الحقيقة لاحبة مثل الشمس في رابعة النهار.

وأما إذا كان الناقد ينكر كون الإمام عليه السلام حجة رغم علمه بهذه الروايات المتواترة عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله؛ فيجب القول حينها: إنّ إنكار ذلك يعني إنكار حجية الشخصية الحقوقية للنبي الأكرم صلى الله عليه وآله رأساً؛ إذ إنّ جاعل الحجية للإمام علي عليه السلام طبقا للروايات الكثيرة والمتواترة ـ التي نقلت أكثرها في مصادر الفريقين ـ هو الله وشخص رسول الله، وإن على الذي يعتبر الحجية الذاتية لكلام رسول الله أن يلتزم بلوازم ذلك أيضاً، إلا إذا صحّ من المسلم أن

---

١ - المصدر أعلاه، ص ٢٤٧.

ينكر اعتبار النبي حجة من قبل الله على العباد، وعندها يصعب إطلاق صفة المسلم عليه، بل يستحيل ذلك.

هـ ـ حجية الإمام علي عليه السلام في طول حجية النبي وحجية الله:

من الجدير ذكره أن الشيعة يعتبرون حجية وإطاعة الإمام عليه السلام في طول حجية الله ورسوله، وإن الشيعة يقرّون بإرجاع حجية قول الإمام عليه السلام إلى الله والنبي، ولكن حيث لا حجة إلهية بعد رحيل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله من جنس النبوّة، فإنه ستحل محلها حجية إلهية أخرى من جنس الإمامة والولاية. وطبقاً للروايات المأثورة عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله فإن الإمام عليه السلام سيخلف النبي في جميع شؤون النبوّة، من قبيل: المرجعية، وتفسير الدين، ولزوم إطاعته، وإن كلامه سيكون ملاكاً وحجة على الآخرين مثل كلام رسول الله. وكون حجية الإمام مأخوذة ومتفرعة عن حجية الرسول، لا يعني سلب وعدم اعتبار حجية كلام الإمام عليه السلام، كما توهم الناقد المحترم.

قال العلامة محمد حسين الطباطبائي بعد تمسكه بالروايات الكثيرة المأثورة عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، من قبيل: حديث الغدير والسفينة والثقلين والمنزلة والإنذار:

«تواتر عن النبي أن كلام أهل بيته مثل كلامه، وطبقاً لهذا الحديث وغيره من الأحاديث النبوية القطعية الأخرى يكون كلام أهل البيت تالي تلو كلام رسول الله صلى الله عليه وآله، وقد كان لأهل البيت في الإسلام صفة المرجعية العلمية، وعليه لا يصحّ عليهم الخطأ في بيان المعارف والأحكام الإسلامية، وبذلك يكون كلامهم الصادر عنهم مباشرة أو بنقل الناقل الموثوق حجة»[1].

---

١ – العلامة محمد حسين الطباطبائي، شيعه در اسلام، ص ٧٨ و١٧٧.

وسيأتي في بحث تشريع الأئمة أن روايات الأئمة إنما تكتسب الحجية الذاتية بسبب مقام العصمة، وكذلك ارتباطهم بعالم الغيب عن طريق الإلهام والعلم اللدني. وهذا كافٍ في العمل بالروايات المأثورة عنهم.

البرقعي وتمسكه بالأدلة النقلية في تقرير الشبهة:

لقد عثرت أثناء بحثي في مؤلفات أصحاب شبهة تعارض حجية الأئمة مع أصل الخاتمية، على دليلين من القرآن والسنة، وفيما يأتي نستعرض هذين الدليلين على النحو الآتي:

أ ـ دلالة القرآن على خاتمية الحجة الإلهية؟!

لقد زعم أحد أصحاب هذه الشبهة أنه عثر بعد جهد جهيد على آية تدل بزعمه على نفي وجود حجة بعد الأنبياء، وهي قوله تعالى: ﴿ **رُسُلاً مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِأَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ** ﴾[1].

وقد فسر صاحب الشبهة هذه الآية قائلاً: «إن الله لم ينصب أحداً بعد الرسل حجة على الناس ... وعليه لا وجود في الإسلام بحكم هذه الآية لحجة بعد الأنبياء، ولا يوحى لأحد بعد الرسل، في حين يذهب الإمامية إلى اعتباركل إمام حجة، والقول بحجية كل معمم وكلام كل قطب وإمام»[2].

نقد ورأي:

يتضح ضعف هذا الدليل مما تقدم، ولكننا مع ذلك نجد ضرورة لذكر

---

١ – النساء: ١٦٥.

٢ – أبو الفضل البرقعي، تضاد مفاتيح با قرآن، ص ١٥ ـ ١٩٦ و٢٥.

بعض الأمور على النحو الآتي:

١ ـ إن هذه الآية الشريفة في مقام بيان فلسفة بعث الأنبياء وتبيينه، بمعنى أنّ بعضهم قد تصور أنه مع وجود العقل البشري، لا تكون هناك حاجة إلى النبوة، أو أنه كان من الممكن أن يعلل بعض الناس عدم إيمانهم بالله والآخرة في يوم القيامة بعدم إتمام الحجة الإلهية عليهم، من هنا جاءت الآية الشريفة لتؤكد ضرورة بعث الأنبياء في هذا السياق، حيث تقول إن الله قد بعث على طول التاريخ أنبياء بالبشارة والإنذار كي لا يبقى أي عذر لصالح الناس على الله سبحانه وتعالى، وإن المراد من عبارة «بعد الرسل» أي بعد إرسال الرسل لا تكون هناك حجة وذريعة لصالح الملحدين، ولا تعني عدم وجود من يتصف بالحجة بعد الرسل[١]. وهكذا يدرك القارئ الكريم أن الآية ليست في مقام بحث خاتمية الأنبياء والحجج الإلهية كي يتم توظيفها في القول بانتهاء مرحلة تحقق الحجة الإلهية.

٢ ـ يتضح من المسألة السابقة أن المراد من الحجة في الآية الشريفة يعني الدليل والمستمسك الذي يمكن للملحدين أن يتمسكوا به للاحتجاج على الله، وليس له علاقة بالأنبياء والأئمة لا من قريب ولا من بعيد.

٣ ـ إن أقصى ما تدل عليه هذه الآية هو خاتمية ونهاية مجيء الرسل، وهذا أمر متفق عليه من قبل الجميع.

ب ـ كلام الإمام علي عليه السلام في خاتمية الحجة الإلهية؟!

أما الدليل الثاني الذي يستند إليه صاحب الشبهة فيتلخص في فقرة من

---

١ – انظر: العلامة محمد حسين الطباطبائي، تفسير الميزان، ج ٥، ص ١٤٣.

فقرات نهج البلاغة، حيث يروى عن الإمام علي عليه السلام قوله: «تمّت بنبينا محمد حجته»[1].

وقد فسّر صاحب هذه الشبهة الحجّة هنا أيضاً بالقول: «إن حجة الله قد ختمت بمجيء النبي محمد، وبعده لا يكون هناك من يتصف بأنه حجة على العباد»[2].

نقد ورأي:

وفي نقد هذا الدليل نشير إلى المسائل الآتية:

١ ـ إنّ أصحاب هذا النوع من الشبهات يدفعون الروايات المأثورة من قبل المحدثين عن الأئمة الأطهار تحت كل ذريعة وينكرونها من خلال القول بأنها من وضع واختلاق المحدّثين أنفسهم، أو القول بأن فضائل الأئمة ومناقبهم يجب عدم إثباتها برواية الأئمة أنفسهم. ويبدو أن صاحب الشبهة هنا إذ حسب هذه الرواية المروية عن الإمام علي عليه السلام لصالحه نسي مبناه. في حين أن البحث الأخلاقي والمنطقي يقتضي من الإنسان والباحث أن يلتزم بما ألزم به نفسه دائماً وعلى كل حال.

٢ ـ إنّ ظاهر خطبة الإمام علي عليه السلام لا يدل على مدعى صاحب شبهة عدم انسجام حجية الإمام مع أصل الخاتمية؛ ذلك لأنه عمد إلى فصل الفقرة التي استشهد بها لمدّعاه عن سياقها، وبذلك أراد الوصول إلى غايته من

---

١ - فيض الإسلام، نهج البلاغة، الخطبة رقم: ٩٠، ص ٢٦٢.
٢ - أبو الفضل البرقعي، تضاد مفاتيح با قرآن، ص ١٥ ـ ٢٥ و١٩٦.

خلال تقطيع النص. وأما النص الكامل في خطبة الإمام علي عليه السلام فهو كالآتي:

«بل تعاهدهم بالحجج على ألسن الخيرة من أنبيائه ومتحمّلي ودائع رسالته قرناً فقرناً حتى تمّت بنبينا محمد حجته وبلغ المقطع عذره ونذره».

وكما يلحظ القارئ الكريم فإن الإمام عليه السلام في هذا الكلام بصدد التأكيد على بعث الأنبياء في كل فترة زمنية، حيث يرسل الله الرسل لهداية البشر، إلا أن هذه العملية لا تستمر ولابد لها من نقطة تقف عندها، وهي التي يصطلح عليها بنقطة الخاتمية، التي بلغت غايتها وخاتميتها بظهور أكمل الأنبياء محمد صلى الله عليه وآله، وبعده لن نشهد ظهور نبي جديد. وعليه فإن مراد الحجة في قول الإمام علي عليه السلام «تمّت حجّته» هو الحجة السماوية الذي تدل عليه الفقرة السابقة (الناظرة إلى بعث الأنبياء في كل فترة زمنية) والفقرة اللاحقة (الانتهاء وقطع العذر)، وعليه فإن المراد من الحجة هو الدليل والمستمسك الذي من أجله أتمّ الله حجته واحتجاجه على الناس، وهي الحجة التي تحققت في إطار ظهور النبي الأكرم صلى الله عليه وآله؛ لأن ذيل الرواية يدل على انقطاع عذر الناس وحجتهم بظهور النبي الأكرم. وقد فسّر ابن أبي الحديد هذا المقطع من كلام أمير المؤمنين بهذا المعنى، وهو (ختم النبوة دون الحجة)؛ فقال: «أي لم يبلغ بعده رسول ينتظر»[1].

ولا يفهم من كلام أمير المؤمنين المتقدم أنه لن يأتي بعد رحيل رسول الله إمام ديني منتجب من قبل الله في غير مقام النبوّة والشريعة. وغاية ما يمكن قوله إن هذه الفقرة مجملة ومتشابهة، والحكم في مثلها هو الرجوع إلى

---

١ - شرح نهج البلاغة، ج ٧، ص ٦.

النصوص الأخرى المأثورة عنه عليه السلام.

٣ ـ والدليل الآخر على أن المراد من إتمام الحجة هو إتمام النبوّة وليس الحجة الإلهية، هي الأدلة النقلية المأثورة عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وعن الإمام علي عليه السلام نفسه والتي تدلّ على استمرار الحجة الإلهية. ومن ذلك ما تقدّم من وصف النبي لنفسه وللإمام علي عليه السلام بالحجة؛ إذ يقول: «يا أنس، أنا وهذا حجّة الله على خلقه»[١].

هذا وقد وصف الإمام علي عليه السلام نفسه بأنه حجة الله؛ إذ يقول: «ألا وإني عليكم من الله الحجّة البالغة؛ فلا تتولّوا قوماً غضب الله عليهم»[٢].

وقد صرّح الإمام علي عليه السلام في موضع آخر بعدم خلوّ الأرض من حجّة إلهية أبداً. ويؤكد بأن هذه الحجة إما أن تكون ظاهرة (كما كان بالنسبة إلى الأئمة المعصومين الأحد عشر عليهم السلام)، أو غائباً (مثل الإمام الحجة المنتظر عليه السلام):

«اللهم بلى، لا تخلو الأرض من قائم بحجة، إما ظاهراً مشهوراً، وإما خائفاً مغموراً؛ لئلا تبطل حجج الله»[٣].

كما أكد الإمام علي عليه السلام في الخطبة الأولى من خطب نهج البلاغة على عدم خلوّ الخلق من نبي وحجة، إذ يقول: «ولم يُخل الله سبحانه خلقه من نبي مرسل أو كتابٍ منزل، أو حجّة لازمة أو محجّة قائمة»[٤].

---

١ – تاريخ مدينة دمشق، ج ٢، ص ٢٧٢.
٢ – التوحيد، ص ٩٣؛ تفسير كنز الدقائق وبحر الغرائب، ج ١٤، ص ٥١٣.
٣ – نهج البلاغة، الحكمة رقم: ١٣٩، ص ١١٥٨.
٤ – المصدر أعلاه، الخطبة الأولى، ص ٣٧.

وقد جعل الإمام علي عليه السلام الحجة في هذه الخطبة رديفاً للنبي المرسل وفي عرضه؛ وهو أمرٌ يفهم منه أنهما متغايران ومختلفان.

واضح أنه لو كان أصل الخاتمية يدل على خاتمية الحجّة الإلهية بشكل مطلق، لما أكد النبي الأكرم صلى الله عليه وآله نفسه، وكذلك الإمام علي عليه السلام على استمرارها؛ إذ أنهما هما المفسران الحقيقيان للدين، وهما اللذان يعلمان المراد من القرآن بما في ذلك هذه الآية التي استند إليها صاحب الشبهة في إثبات شبهته.

ج ـ حصر الحجة بالنبي والعقل:

كما تمسّك صاحب الشبهة برواية أخرى عن الإمام الصادق عليه السلام تحصر الحجّة في حجّتين لا ثالث لهما، وهما: «النبي» و«العقل»[1]، إذ يقول الإمام: «حجّة الله على العباد النبي، والحجة فيما بين العباد وبين الله عزّ وجل العقل»[2].

ويبدو من ظاهر الرواية حصر الحجّة بالنبي والعقل، ولو كان الإمام حجة أيضاً؛ لذكرته الرواية أيضاً.

دراسة وتحليل:

١ ـ إنّ هذه الرواية في مقام بيان حجة الله على الإنسان، وإنّها على نوعين: حجة خارجية وسماوية تتمثل بـ (الأنبياء)، وحجة داخلية تتمثل بـ (العقل). وبذلك فإن الحديث يشير بشكل عام إلى حجتين مستقلتين عن

---

١ – انظر: أبو الفضل برقعي، تضاد مفاتيح الجنان با قرآن، ص ١٩٦.

٢ – محمد بن يعقوب الكليني، أصول الكافي، ج١، كتاب العقل والجهل، ح٢٢، ص٢٥.

بعضهما، وهما: (النبي والعقل). وأما ما هي حدود الحجة بعد النبي؟ فإن الحديث ليس في وارد بيانها. بعبارة أخرى: حيث أن حجيّة الإمام متفرّعة عن حجيّة النبي وفي طولها، لم يشر الحديث إلى الأفراد والمصاديق الطولية لحجيّة النبي.

٢ ـ بغض النظر عن الفقرة السابقة، يجب القول: إن الحصر المذكور في الرواية ليس حصراً حقيقياً وإنما هو من قبيل الحصر الإضافي والاعتباري، بمعنى أن الإمام الصادق عليه السلام في هذه الرواية لم يكن بصدد بيان جميع أقسام الموضوع، وإنما هو بصدد الاهتمام ببيان مصاديقه البارزة. إذ هناك روايات أخرى تشير إلى مصاديق أخرى بوصفها حجة لله أيضاً، من قبيل القرآن الكريم، وهو ما ذكره صاحب الشبهة، أو وصف الأئمة بأنهم حجج الله على ما تقدّم تفصيله. فإذا تمّ حمل الحصر في هذه الرواية على الحصر الحقيقي لزم من ذلك تكذيب الروايات الأخرى، في حين يمكن حمل لسان هذه الرواية على الحصر الإضافي.

٣ ـ وأخيراً إذا كان من منهج صاحب الشبهة أن يستدل بروايات الأئمة الأطهار عليهم السلام، وجب عليه عدم الاجتزاء بمورد خاص فقط، بل عليه الاستدلال بجميع الروايات المأثورة عنهم فيما يتعلق بالحجية، وأن يقارن بعضها ببعض للخروج بنتيجة صحيحة ونظرية جامعة مستفادة من مجموع الروايات، لا أن يأخذ منها ما وافق مدعاه بحسب الظاهر، ويذر ما لا يأتي على وفق مشربه[1].

---

١ – انظر: محمد بن يعقوب الكليني، أصول الكافي، ج ١، كتاب الحجة.

■ **الشبهة الخامسة: عدم انسجام الإلهام والولاية الباطنية للإمام مع الخاتمية:**

يذهب الشيعة إلى الاعتقاد بأن السيدة فاطمة الزهراء عليها السلام والأئمة الإثني عشر عليهم السلام يتصلون بعالم الغيب والملائكة، وأن الملائكة كانت تتنزّل عليهم. وإثبات هذا الأمر للأئمة الأطهار ـ الوارد في الروايات بعبارات من قبيل: «محدّثون» و«مفهّمون» و«ملهمون»[1] ـ لا ينسجم مع أصل خاتمية النبوة.

وقد تقدم أن ذكرنا عبارة الشاه ولي الدهلوي في هذا الشأن حيث يقول:

«فاتضح لي أن الإمام في مصطلح الشيعة معصوم ومفترض الطاعة ومنصوب للخلق، ويجوّزون عليه الوحي الباطني، وبذلك يكونون في الحقيقة منكرين لخاتمية النبوة[2] ... لأن القول بعصمتهم ووجوب إطاعتهم وامتلاكهم للروح الباطنية لا يختلف عن القول بالنبوة»[3].

كما أشار مؤلف آخر إلى نزول جبرائيل عليه السلام على السيدة فاطمة الزهراء عليها السلام أثناء الصلاة، وعَدَّ ذلك منافياً للنبوّة والخاتمية، وقال:

«وهل ينزل جبرائيل بالوحي على غير النبي؟»[4].

---

١ – انظر: محمد بن يعقوب الكليني، أصول الكافي، ج ١، كتاب الحجة، باب أن الأئمة محدّثون، ص ٢٦٤ و٢٧٠ و٢٧٣؛ وانظر أيضاً: العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٢٦، ص ٦٦، الباب الثاني، إنهم محدّثون ... .

٢ – الدهلوي، التفهيمات الإلهية، ج ٢، ص ٢٩٤ ـ ٣٠١.

٣ – المصدر أعلاه، ص ٣٠١.

٤ – أبو الفضل برقعي، تضاد مفاتيح الجنان با قرآن، ص ١٢.

وقال الدكتور سروش:

«كيف يمكن فهم الكلام القائل باعتبار الإمامة شرطاً في كمال الدين، واعتبار الأئمة متصلين بالوحي الباطني، والقول بعصمتهم، وافتراض طاعتهم ـ كما هو مذهب الشيعة ـ بحيث لا يتنافى مع الخاتمية؟»[1].

نقد ورأي:

فيما يتعلق بنقد هذه الشبهة يجدر الالتفات إلى الأمور الآتية:

أ ـ تحقق الإلهام والاتصال الغيبي لغير الأنبياء:

إن النقطـة الأولى التي تستحق الذكر هنا هي أن أصحاب هذه الشبهة لم يلتفتوا إلى العناصر الأساسية للنبوّة، وقد تقدم أن النبوة تعني الاتصال بعالم الغيب وبملك الوحي بالتحديد والحصول على الوحي والشريعة، أو في الحد الأدنى دعوى رؤية ملك الوحي في إبلاغ الرسالة الإلهية القائم على تبليغ وحماية الشريعة السابقة والذي يتحقق بالنسبة إلى الأنبياء الرساليين.

إلا أن مجرّد الارتباط بعالم الغيب وملائكة الله ومن بينهم جبرائيل لغير الحصول على الوحي والشريعة الجديدة، بل من باب الحصول على العلم الإلهامي أو مجرّد التكليم ونزول الفضل والنعمة الإلهية مما لايعدّ مصداقاً للنبوة،

---

١ – جواب الدكتور سروش الأول عن الأستاذ بهمن بور، موقع الدكتور سروش، بتاريخ: الأول من شهريور، عام ١٣٨٤ هـ ش، موقع بازتاب وسروش، وانظر أيضاً: كلمة الدكتور سروش في جامعة السوربون الفرنسية، موقع سروش، تحت عنوان: «تشيع وچالش مردم سالارى» بتاريخ: ٣ / ٥ / ١٣٨٤ هـ ش. واعتبر في هذه الكلمة وصف الأئمة بالمحدثين والمفهّمين منافياً للخاتمية.

وإن أصل الخاتمية لا يتنافى مع ذلك. والدليل على ذلك آيات من القرآن الكريم تعمم الاتصال الغيبي على غير الأنبياء، وتتحدّث عن وقوع ذلك، وفيما يأتي نشير إلى أمثلة ذلك:

أ / ١ ـ **الوحي لأمّ موسى** عليه السلام: لقد تحدّث القرآن عن أم النبي موسى عليه السلام وأنها بعد ولادته خافت عليه من القتل على يد جلاوزة الطاغية فرعون، فأوحى الله لها (ولا بدّ من التدقيق هنا إلى أن القرآن قد استعمل مفردة الوحي، وقد حملها المفسرون على الإلهام) بأن ترضعه وان تلقيه في النيل، إذ يقول تعالى:

ـ ﴿ **وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ** ﴾ [١].

ـ ﴿ **إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّكَ مَا يُوحَى** ﴾ [٢].

وبذلك يتضح هنا حصول أمّ موسى على نوع من الوحي والاتصال الغيبي، وأنها قد امتثلت لنداء هذا الوحي وألقت وليدها في النيل، وعليه يثبت أن الوحي والإلهام لا يختص بالأنبياء.

أ / ٢ ـ **لقمان الحكيم** عليه السلام: إن من بين الأشخاص الذين حصلوا على شرف العناية الإلهية الخاصة هو لقمان الحكيم الذي تحدّث القرآن عن تزويد الله له بالحكمة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ** ﴾ [٣].

أ / ٣ ـ **الخضر** عليه السلام: إن الخضر طبقاً لبعض الأقوال لم يكن نبياً ـ وهو

---

١ – القصص: ٧.

٢ – طه: ٣٨.

٣ – لقمان: ١٢.

أمر وقع فيه النزاع[1] ـ ومع ذلك وصفه الله بالكثير من الألقاب الرفيعة والعبارات السامية، من قبيل: عبد الله، وآتيناه رحمة من عندنا، والعلم اللدني، وقد جمعها له في قوله: ﴿ **فَوَجَدَا عَبْدًا مِنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا** ﴾[2].

إن هذه الآية لا تبيّن كيفية الاهتمام الخاص الذي أولاه الله للخضر عليه السلام بما في ذلك كيفية إعطائه العلم اللدني، ولكن حيث أن الله تعالى ينسب تعليم الخضر إلى نفسه، يتضح وجود نوع من الاتصال الغيبي بين الخضر عليه السلام وعالم الغيب، وأن هذا الاتصال الغيبي هو الذي أفضى إلى حصول الخضر على ذلك العلم اللدني.

أ / ٤ ـ **نزول الملائكة على مريم العذراء:** المورد الآخر من موارد نزول الملائكة على غير الأنبياء يظهر من خلال نزول المَلك على سيدتنا مريم العذراء عليها السلام حيث نزل إليها وكلمها وبشرها بحملها بعيسى عليه السلام معجزة من دون أب، إذ يقول تعالى: ـ ﴿ **وَإِذْ قَالَتْ الْمَلاَئِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ الله اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ * يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ** ﴾[3].

ـ ﴿ **إِذْ قَالَتْ الْمَلاَئِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ الله يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَمِنْ الْمُقَرَّبِينَ * وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْـمَهْدِ وَكَهْلاً وَمِنْ الصَّالِحِينَ * قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي**

---

١ – انظر: العلامة محمد حسين الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، ج ١٦، ص ٢٢٦.

٢ – الكهف: ٦٥.

٣ – آل عمران: ٤٢ ـ ٤٣.

بَشَرٌ قَالَ كَذَلِكِ اللهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾[1].

إن هذه الآيات الكريمة لا تتحدّث عن مجرّد نزول الملائكة على السيدة مريم فقط، وإنما تضيف إلى ذلك حصول التحاور بينها وبينهم، مما يؤكد على أن نزول الملائكة على غير الأنبياء وحصول التحاور والتخاطب بينهما أمر ممكن بل واقع، وعليه لا تكون هناك أيّ غرابة في إمكان نزول الوحي على الأئمة المعصومين عليهم السلام، ووقوع ذلك أيضاً.

والأمر الثاني أن الملائكة أطلقت على حوارها مع السيدة مريم العذراء عليها السلام عنوان الوحي، وأن بعض الأخبار المنقولة منهم إلى السيدة مريم هي من أخبار الغيب، مما يدلّ بدوره أيضاً على إمكان نزول أخبار الغيب الإلهي على غير النبي.

الأمر الثالث أن هذه الآيات تدل على إمكان وجود شخصية يتمّ اصطفاؤها من قبل الله من غير الأنبياء، كما في قوله تعالى: ﴿ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ ﴾.

وهنا نتساءل: هل السيدة فاطمة الزهراء عليها السلام ـ التي كان لها والد مثل رسول الله محمد صلى الله عليه وآله، وزوج مثل الإمام علي عليه السلام أقل شأناً من السيدة مريم العذراء عليها السلام؟ لا شك في أنّ السيدة فاطمة الزهراء إذا لم تكن أعظم شأناً من السيدة مريم العذراء فلا أقل من تساويها معها في الرتبة والمنزلة، وعليه تزول الشبهة ولا يعدّ نزول الوحي على غير النبي منافياً للخاتمية.

أ / ٥ ـ **نزول الوحي على الحواريين:** المورد الآخر من موارد تأكيد

---

١ – آل عمران: ٤٥ ـ ٤٧.

القرآن الكريم على نزول الوحي على غير الأنبياء، يكمن في الحديث عن نزول الوحي على المخلصين والأوفياء من أصحاب السيد المسيح عيسى بن مريم عليه السلام، وهم الذين يعرفون بالحواريين؛ إذ يقول الله تعالى: ﴿ **وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي قَالُوا آمَنَّا وَاشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ** ﴾[1].

إنّ هذا النوع من الوحي ـ طبقاً لتفاسير أهل السنة والشيعة ـ يُحمل على الإلهام والإلقاء في القلب والروع[2].

أ / ٦ ـ **نزول الملائكة على أولياء الله:** ما تقدم من الأمثلة القرآنية على نزول الوحي على غير الأنبياء كان يخص أشخاصاً بعينهم. وهناك في القرآن الكريم نماذج وأمثلة أخرى تتحدث عن نزول الوحي على جماعات كلية، وهي تثبت بدورها إمكان الوحي (الإلهام) ونزول الملائكة على بعض الناس، من قبيل قوله تعالى:

ـ ﴿ **يُنَزِّلُ الْمَلاَئِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ** ﴾[3].

فهذه الآية الشريفة تتحدّث عن نزول الملائكة على مطلق الناس ـ الذين هم بطبيعة الحال من أولئك الذين يخلصون العبادة لله ـ وعممها عليهم ولم يرد ذكر للأنبياء في البين.

ـ ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلاَئِكَةُ أَلاَّ**

---

١ ـ المائدة: ١١١.

٢ ـ انظر: الفخر الرازي، التفسير الكبير، ج ٦، ص ١٣٦؛ العلامة الطباطبائي، تفسير الميزان، ج ٦، ص ٢٢٢، تفسير الآية.

٣ ـ النحل: ٢.

تَخَافُوا وَلاَ تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ * نَحْنُ أَوْلِيَاؤُكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِي أَنفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدَّعُونَ﴾[1].

وهذه الآية تؤكد بدورها على تنزّل الملائكة على أولئك الذين يستقيمون في سبيل الله، وتذكر بأن الملائكة ينصرون من يستقيم على هذه الطريق في الدنيا والآخرة.

قال الفخر الرازي في تفسير كون الملائكة أولياء للمؤمنين في الدنيا والآخرة، بقوله: «معنى كونهم أولياء للمؤمنين أن للملائكة تأثيرات في الأرواح البشرية بالإلهامات والمكاشفات اليقينية والمقامات الحقيقية»[2].

أ / ٧ ـ حوار الملائكة مع المجتبين من بني إسرائيل: إن الموارد المتقدمة تؤكد على تصريح القرآن بنزول الوحي والإلهام على غير الأنبياء. وعلاوة على القرآن الكريم هناك في السنة النبوية ما يؤكد ذلك أيضاً، من قبيل قول رسول الله ﷺ: «لقد كان فيمن كان قبلكم من بني إسرائيل يكلمون من غير أن يكونوا أنبياء»[3].

ففي هذه الرواية تأكيد على كلام الملائكة مع بعض بني إسرائيل، وهناك تصريح في ذيل الرواية بكونهم من غير الأنبياء.

---

١ – فصلت: ٣٠ ـ ٣١.

٢ – الفخر الرازي، التفسير الكبير، ج١٤، ص١٢٤، تفسير الآية٣٩ من سورة فصّلت.

٣ – صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٣٤٩؛ وفي بعض روايات أهل السنة اعتبار عمر بن الخطاب من مصاديق ذلك.

ولوضوح هذا الأمر (الارتباط الغيبي لغير الأنبياء بعالم الغيب) نكتفي بهذا المقدار، وهناك آيات وروايات أخرى تؤكد على هذا النوع من الارتباط، من قبيل: ذي القرنين، وصاحب سليمان عليه السلام (آصف بن برخيا)، وصاحب داود عليه السلام وغيرهم، حيث تحدثت الروايات الكثيرة عنهم بالتفصيل، وتحدثت أيضاً عن كيفية ارتباط الأئمة المعصومين عليهم السلام بالغيب والملائكة، ونحن هنا نحيل القارئ الكريم إلى المصادر في الهامش فليراجع[1].

أ / ٨ ـ **رؤية البعض لعالم البرزخ**: إن الارتباط بعالم الغيب ورؤية عالم البرزخ وحالات الجنة والنار ممكنة بل واقعة لبعض الناس الكاملين في هذه الدنيا. ومن الأمثلة على ذلك حادثة الحارثة بن مالك الشهيرة في التاريخ، ومجملها أن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله عندما رآه بعد صلاة الفجر وقد ابيض وجهه من خشية الله، قال له: «كيف أصبحت»؟ فوصف له ما رآه من حالات اليقين ومشاهد الجنة والنار[2].

وقد صور مولانا البلخي هذه الحادثة في المثنوي بشكل رائع وبديع[3].

وقد تحدّث الإمام علي عليه السلام عن وجود أشخاص كاملين رفع الحجاب عن أبصارهم، وتمكنوا من مشاهدة عالم الغيب والبرزخ.

---

١ – انظر: العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٢٦، الباب الثاني، والأبواب الأخرى.

٢ – انظر: السيرة الحلبية، ج ٢، ص ٢٠٥؛ الغزالي، إحياء علوم الدين، ج ٤، ص ٨٤، باب بيان حد الشكر؛ حادي الأرواح، ج ١، ص ١٨٠، الباب: ٥٩؛ العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٦٧، ص ٧٤.

٣ – انظر: مثنوي معنوي، الدفتر الأول، فصل سؤال النبي صلى الله عليه وآله، ج ١، ص ١٥٥، البيت رقم: ٣٥٠٦.

أ/٩ ـ تصريح الإمام علي عليه السلام بكونه ملهماً: لقد أكد الإمام علي عليه السلام في الكثير من المواطن على علمه الغيبي واللدني، كما وصف علمه بكونه من الإلهام إذ يقول: «ألهمني الله عزّ وجل علم ما فيه»[1]. وسيأتي المزيد من ذلك في هامش شبهة علم الغيب.

ب ـ مقام الإمامة والولاية أسمى من مقام النبوة (رؤية عرفانية):

تقدم أن أشرنا في الصفحات السابقة إلى أن «النبي» ومن خلال نفسه القدسية يتصل بعالم الغيب، ويحصل من طريق الوحي على شريعة سماوية؛ فيقوم بدعوة الناس إليها، أو في الحد الأدنى يعمل على التبليغ أو الترويج إلى الشريعة السابقة بعد إزالة ما تراكم عليها من آفات التحريف، ويصطلح على القسم الأول بالنبوّة التشريعة، وعلى القسم الثاني بالنبوّة التبليغية.

وهناك بين الأنبياء من يتشرّف بالإضافة إلى الارتباط الغيبي والحصل على شريعة سماوية، يحظى بارتباط خاص مع مقام الألوهية القدسي، وهو يمثل المقام الأعلى والكامل للمكاشفة ومواجهة التجليات الإلهية. والمصداق الواضح على ذلك هو إعطاء مقام الإمامة من قبل الله لسيدنا إبراهيم عليه السلام بعد مضي سنوات من حصوله على مقام النبوّة. ومنه يتضح أن مقام الإمامة يفوق مقام النبوّة.

من هنا يطرح العرفاء المسلمون نظرية أصالة مقام الولاية وجوهريته وتقدّمه على مقام النبوّة، بحيث أن الأشخاص الذين يتمتعون بمقام الولاية

---

١ – العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٢٦، ص ٤.

والإمامة من خلال اتصالهم بالملائكة بحسب المصطلح الديني، أو العقل المجرّد بحسب المصطلح الفلسفي والعرفاني، يمكنه من خلال ذلك الحصول على الأسرار والأخبار الغيبية والذي يتضمن التعاليم الدينية أيضا. وإن هذا النوع من الاتصال بالأمر القدسي رهن بأن يتمتع الشخص بنفس زكية ومتكاملة، ولا يكون ذلك إلا بعناية من الله سبحانه وتعالى.

إن هذا النوع من المواجهة مع الأمر القدسي لا يأتي من طريق الوحي الاصطلاحي والحصول على الشريعة، كي يصدق عليه عنوان النبوة وخاصة النبوة التشريعية، ويصطدم مع أصل الخاتمية.

قال العارف الشهير محيي الدين ابن عربي في هذا الشأن:

«واعلم، أن الولاية هي الفلك المحيط العام، ولهذا لم ينقطع، ولها الإنباء العام. وأما نبوة التشريع والرسالة فمنقطعة. وفي محمد ﷺ قد انقطعت، فلا نبي بعده مشرعاً أو مشرعاً له، ولا رسول وهو المشرع ... إلا أن الله لطيف بعباده، فأبقى لهم النبوة العامة التي لا تشريع فيها»[1].

وقال في موضع آخر: «فالخليفة عن الرسول من يأخذ الحكم بالنقل عنه عليه السلام أو بالاجتهاد الذي أصله أيضاً منقول عنه عليه السلام وفينا من يأخذه عن الله، فيكون خليفة عن الله بعين ذلك الحكم، فتكون المادة له من حيث كانت المادة لرسوله، صلى الله عليه وسلم»[2].

---

١ – محيي الدين ابن عربي، فصوص الحكم، الفص العزيزي، ص ١٣٤ ـ ١٣٥، تعليقات العفيفي.

٢ – المصدر أعلاه، الفص الداوودي، ص ١٦٢ ـ ١٦٣؛ وانظر أيضاً: الفتوحات المكية، ج٢، ص ١٣٤ و٢٥٤؛ وج ٢، ص ٢٧٢ و٤٢٩.

وقد أشار ابن عربي إلى أن النبي الأكرم ﷺ قد بلغ نقطة الكمال والذروة في كلا المقامين (أي النبوّة والولاية)، وإن الآخرين كانوا تابعين له في ذلك.

وعلى هذا الأساس من الممكن أن يظهر ـ بعد مرحلة خاتمية النبي الأكرم ﷺ ـ أناس يبلغون نقطة التكامل المعنوي ومقام الولاية، فيتشرفون بالحصول على العناية الإلهية، وبذلك يرتبطون بعالم الغيب ودرجاته المختلفة، ويحصلون على الأخبار الغيبية من تلك الناحية، وإن وجود أمثال هؤلاء الأشخاص لا يتنافى مع أصل الخاتمية؛ لأنهم لا يدّعون مقام النبوّة والحصول على شريعة جديدة أو إبلاغ الوحي، في حين أن أصل الخاتمية إنما يتحقق من خلال هذين الأمرين. وعليه فإن أصل الادعاء القائل بإمكان التواصل مع عالم الغيب لغير الأنبياء ونزول الملائكة عليهم أمر ممكن ومطابق للآيات القرآنية أيضا. وأما تطبيق هذا الأمر على مصاديقه فهو بحث آخر يأتي ضمن العنوان الآتي.

ج ـ اعتراف أهل السنة بأصل الإلهام والمكاشفة:

لقد أقرّ أكثر علماء أهل السنة ـ الأعم من المتكلمين والمحدّثين والمفسرين ـ بأصل وجود الإلهام والمكاشفة لغير الأنبياء؛ لأن المسألة إذا كانت واردة في نصّ القرآن، لم تجز مخالفتها. من هنا ذهب المفسرون من أهل السنة، مثلما ذهب المفسرون من الشيعة في تفسير آيات الإلهام والوحي لغير الأنبياء ـ على ما تقدّم في الصفحات السابقة ـ إلى تفسير الوحي إلى غير الأنبياء بالإلهام والإلقاء في القلب ونوع من المكاشفة.

ذهب ابن تيمية ـ وهو من مشاهير علماء أهل السنة حيث يعرف

بمنهجه السلفي والظاهري ـ إلى القول بإمكان الإلهام لآحاد المؤمنين، إذ يقول: «الإلهام يكون لآحاد المؤمنين»[1]، ولكنه يستطرد بعد ذلك انسجاماً مع انتمائه لأهل السنة قائلاً: «فكل من كان من أهل الإلهام والمكاشفة لم يكن أفضل من عمر»[2].

وقد ذهب الفخر الرازي في تفسير الآية الحادية والثلاثين من سورة فصّلت إلى التأكيد على تأثير الملائكة في النفوس البشرية من طريق الإلهام والمكاشفة والمقامات المعنوية، على ما تقدمت عبارته في هامش صفحة سابقة[3].

وقد صرّح عبد الوهاب الشعراني (م ٩٧٣ هـ) قائلاً: «القول في الولي غايته الإلهام الموافق لشريعة محمد ﷺ بعد الفتح، فلا يعمل به مستقلاً لأن نبوّة التشريع قد انقطعت بموت رسول الله ﷺ فيصير ملك الإلهام ينبّؤهم ذلك الولي شريعة محمد ﷺ ويطلعه على أسرارها حتى كأنه أخذها عن رسول الله ﷺ بلا واسطة»[4].

علاوة على ذلك نجد المصادر الروائية لأهل السنة مفعمة بوصف بعض رجالاتهم مثل عمر بن الخطاب بأنه «محدث»[5]، ولازم ذلك أنه ملهم وتنزل

---

١ – ابن تيمية، كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية، ج ١٢، ص ١٢٨.
٢ – المصدر أعلاه، ج ١٣، ص ٧٤.
٣ – انظر: الفخر الرازي، التفسير الكبير، ج ١٤، ص ١٢٤؛ وج ٦، ص ١٣٦ و٢٢٢.
٤ – اليواقيت والجواهر، ج ٢، ص ٣٤٢.
٥ – انظر: صحيح البخاري، ج ٢، ص ١٧١؛ صحيح مسلم، باب مناقب عمر بن الخطاب.

عليه الملائكة. وقد نقل الغزالي رواية عن النبي الأكرم ﷺ تقول: إن من أمتي محدّثين، وإن عمر من بينهم[1].

وهنا يتبادر السؤال القائل: هل الإلهام ونزول الملائكة والحصول على مقام «المحدّث» لأمثال عمر بن الخطاب الذي أمضى عمراً في الكفر وعبادة الأوثان، لا يتنافى أو يتناقض مع مقام النبوّة والخاتمية؟ ولكنه ما أن يتمّ الحديث عن الإلهام لشخصية مثل علي بن أبي طالب عليه السلام ـ الذي لم يشرك بالله طرفة عين، وتربى في حجر رسول الله ﷺ ونهل من معين الوحي منذ نعومة أظفاره ـ تثور ثائرة أمثال الدهلوي والدكتور سروش، ويقلقون بشأن المساس بالخاتمية؟!

د ـ التصريح بالروح الباطنية للأئمة في الروايات النبوية

لقد وصف النبي الأكرم ﷺ نفسه وأهل بيته في كثير من الروايات بأنهم: «موضع الرسالة، ومختلف الملائكة، ومعدن الوحي»، وهو أمرٌ يدل على العناية الخاصة من قبل الله لأهل البيت عليهم السلام، وإليك نص واحدة من تلك الروايات، يقول:

«نحن أهل بيت طهرهم الله، من شجرة النبوة، وموضع الرسالة، ومختلف الملائكة، وبيت الرحمة، ومعدن العلم»[2].

---

١ – انظر: المستصفى في علم الأصول، ج ١، ص ٢٧٠.

٢ – انظر: السيوطي، الدر المنثور، ج ٥، ص ٣٧٨، تفسير الآية الثالثة والثلاثين من سورة الأحزاب؛ فرائد السمطين، ج ١، ص ١٤، الباب الثاني؛ أسد الغابة، ج ٣، ص ١٩٣؛ ينابيع المودة، ج ٢، ص ٣٠٢، نقلاً عن موسوعة الإمامة في نصوص أهل السنة، ج ٣، الباب ؟، ص ٤٥٠؛ ابن أبي حاتم، تفسير القرآن العظيم، ج ٩، ص ٣١٣٣.

وقد روي عن الإمام علي عليه السلام أنه قال: «وَلَقَدْ كُنْتُ أَتَّبِعُهُ صلى الله عليه وآله اتِّبَاعَ الْفَصِيلِ أَثَرَ أُمِّهِ، يَرْفَعُ لِي فِي كُلِّ يَوْمٍ عَلَماً مِنْ أَخْلاقِهِ، وَيَأْمُرُنِي بِالْإِقْتِدَاءِ بِهِ. وَلَقَدْ كَانَ يُجَاوِرُ فِي كُلِّ سَنَةٍ بِحِرَاءَ فَأَرَاهُ، وَلاَ يَرَاهُ غَيْرِي، وَلَمْ يَجْمَعْ بَيْتٌ وَاحِدٌ يَوْمَئِذٍ فِي الْإِسْلاَمِ غَيْرَ رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله وَخَدِيجَةَ وَأَنَا ثَالِثُهُمَا، أَرَى نُورَ الْوَحْيِ وَالرِّسَالَةِ، وَأَشُمُّ رِيحَ النُّبُوَّةِ ... وَلَقَدْ سَمِعْتُ رَنَّةَ الشَّيْطَانِ حِينَ نَزَلَ الْوَحْيُ عَلَيْهِ صلى الله عليه وآله فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله مَا هذِهِ الرَّنَّةُ؟ فَقَالَ: «هذَا الشَّيْطَانُ قَدْ أَيِسَ مِنْ عِبَادَتِهِ، إِنَّكَ تَسْمَعُ مَا أَسْمَعُ، وَتَرَى مَا أَرَى، إِلاَّ أَنَّكَ لَسْتَ بِنَبِيٍّ»[1].

هذا وقد روى ابن أبي الحديد المعتزلي عن الإمام علي عليه السلام رواية مماثلة للرواية المتقدمة عن رسول الله صلى الله عليه وآله، إذ يقول:

«نحن أهل بيت النبوّة، وموضع الرسالة، ومختلف الملائكة، وعنصر الرحمة ومعدن العلم والحكمة ...»[2].

وهناك كثير من الروايات المأثورة في المصادر الروائية الشيعية بشأن تمتع الأئمة بالروح الباطنية والحصول على الإلهام من قبل الملائكة، وقد بحثها الشيخ الكليني في الكافي[3]، والعلامة المجلسي في بحار الأنوار[4] بالتفصيل.

---

١ - نهج البلاغة، الخطبة رقم: ٢٣٤؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد المعتزلي، الخطبة رقم: ٢٣٨، ج ١٣، ص ١٩٧.

٢ - شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد المعتزلي، ج ٢، ص ٢٨٣، نهاية الخطبة الثالثة.

٣ - انظر: الشيخ الكليني، أصول الكافي، ج ١، ص ٢٧٠.

٤ - انظر: العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٢٦، أبواب علومهم، الباب الأول والثاني، ص ٦٦ و٨٥.

هـ ـ الجواب النقضي على شبهة الدهلوي والدكتور سروش:

لقد جهد الشاه ولي الله الدهلوي بمختلف السبل والحيل إلى نقد وجرح الإلهام والوحي الباطني بالنسبة إلى الأئمة الأطهار عليهم السلام، على ما تقدّم كلامه.

وقد أقام صرح استدلاله على رؤيا شاهدها، وقد ادعى فيها أنه تشرّف برؤية روح النبي، وسأله عن مذهب التشيع؛ إذ يقول: «لقد رأيت روح النبي الأكرم صلى الله عليه وآله في المنام فسألته عن مذهب التشيّع؛ فأجابني بأنه مذهب باطل»[1].

والسؤال الذي يفرض نفسه هنا هو: هل كانت الرؤيا التي رآها ولي الله الدهلوي من المنامات الصادقة، وأنه قد اتصل حقاً بروح النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، ونجح في أن يسأل روح النبي الأكرم وأن يحصل منه على جواب سؤاله؟ أم أنها كانت رؤيا كاذبة، وأن ما رآه الدهلوي كان مجرد وهم وخيال باطل؟

إن الجواب عن هذا السؤال لا تخلو من إحدى حالتين؛ لإنها إما أن تكون بالإيجاب أو السلب. فإن كان بالإيجاب وكان الدهلوي حقاً قد نجح في الاتصال بروح النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، اتضح من خلال ذلك أن الارتباط بعالم الغيب والملكوت ـ وذلك على شكل الارتباط بروح النبي الأكرم ولو من طريق الرؤيا ـ أمر ممكن، بل واقع لشخص مثل ولي الله الدهلوي، كما نعلم أن الوحي إلى بعض الأنبياء كان يتمّ من خلال الرؤى والأحلام الصادقة.

وعلى هذا الفرض نطرح السؤال الآتي: كيف سمح الدهلوي لنفسه أن يثبت إمكان الإلهام والمكاشفة لنفسه، ويمنع حصوله لأئمة الشيعة عليهم السلام ـ مع أن أهل السنة يقرّون قطعاً بأفضلية مقام الإمام علي عليه السلام وسائر الأئمة

---

١ – ولي الله الدهلوي، التفهيمات الإلهية، ج ٢، ص ٢٩٤ و٣٠١.

الأطهار عليهم السلام على مقام الدهلوي ـ ولا يتحمل أن يكون للأئمة ما يبيحه لنفسه؟! فهل يتصور الدهلوي لنفسه ـ والعياذ بالله ـ مقاماً في العرفان والولاية الباطنية فوق مقام الإمام علي عليه السلام؟!

ومضافاً إلى ذلك فإنه على هذا الفرض (إدعاؤه المكاشفة ورفضه حصول الإلهام للأئمة) يكون ادعاء الرؤيا متهافتاً مع استدلاله، حيث يقول: « فلما أفقت من نومي أخذت أتأمل في لفظ الإمام؛ فاتضح لي أن الإمام في مصطلح الشيعة معصوم ومفترض الطاعة ومنصوب للخلق، ويجوّزون عليه الوحي الباطني، وبذلك يكونون في الحقيقة منكرين لخاتمية النبوة»[1].

يسعى الدهلوي في هذا الاستدلال إلى اثبات أن كل نوع من أنواع الوحي الباطني يخالف النبوة والخاتمية، في حين أنه يدعي لنفسه الوحي الباطني؟!

أما الحالة الثانية فهي القول بأن الرؤيا التي رآها الدهلوي كانت كاذبة، وأن ما تصوره روح النبي الأكرم لم يكن سوى وهم وخيال، ونحن نميل إلى هذا الجواب، وعليه يكون ما رآه مجرد حلم لا قيمة له، ولا تكون هناك من حاجة إلى الإجابة عن الاستدلال الذي رتبه على ذلك الحلم.

أما الدكتور سروش فقد ذهب إلى بسط التجربة النبوية في الكثير من مواضعه، وأثبتها لأمثال شمس التبريزي، ومن ذلك قوله:

«إن التجربة النبوية مستمرّة طبعاً؛ لأن تجليات الله لا تنضب ولا تنتهي، نحن لا نستطيع القول إن الله تجلى للنبي، وبعد ذلك أغلق باب التجلي. إن هذا

---

١ – ولي الله الدهلوي، التفهيمات الإلهية، ج ٢، ص ٢٩٤ ـ ٣٠١.

التجلي سوف يتواصل، وسوف يستمر من خلال كل شخص بما يتناسب وظرفيته»[1].

بل إنه لا يكتفي بمجرد بسط التجربة النبوية، وإنما يقول حتى بإمكان النبوة نفسها، وذلك إذ يقول:

«هل يمكن لكل شخص أن يكون رسولاً؟ يجب الإذعان بإمكان أن يكون شخص نبياً فيما بينه وبين نفسه، وأن تعرض عليه بعض الحالات الخاصة، وأن يكون واجداً لبعض حالات الوجد ... وهذا هو شعوري بالنسبة إلى بعض العظام من أمثال شمس التبريزي تقريباً»[2].

وهنا يرد سؤال مُلحّ: لماذا يعمد الدكتور سروش من جهة إلى القول بإمكان بسط التجربة النبوية، بل وبإمكان الاتصال الباطني بعالم الغيب على شاكلة النبوة بالنسبة إلى أمثال شمس التبريزي، ولكن عندما يتصل الأمر بالأئمة المعصومين من أمثال الإمام علي عليه السلام يضنّ عليه بما جاد به على شمس؟! أليس في ذلك تناقضاً وتهافتاً واضحاً؟ أم أنه ـ والعياذ بالله ـ قد دخل في صنف أولئك الذين يحسدون أهل البيت على ما آتاهم الله من فضله على ما جاء في بعض الروايات؟

وعلى كل حال فإن الدكتور سروش ينكر من جهة إمكان الولاية الباطنية للأئمة عليهم السلام، ولكنه من جهة أخرى يرى إمكان النبوة بعد الخاتمية. فإن كان يريد بذلك نفس ما يريده العرفاء ـ على ما تقدّم بيانه ـ اتضح أن

---

١ – عبدالكريم سروش، مقال «اسلام، وحي، نبوت»، مجلة: آفتاب، العدد:١٥، ص٧٣.
٢ – المصدر أعلاه.

جوهر النبوة هو الولاية والإمامة، وفي هذه الصورة لا ينبغي استكثار الإلهام والولاية الباطنية على الأئمة الأطهار عليهم السلام. وأما إذا كان إمكان النبوة أمراً آخراً، كان ما قاله متهافتاً ومخالفاً لأصل الخاتمية.

المسألة الأخرى المتبقية في هذا الشأن هي أن الدكتور سروش ربما اعتقد بأن الإلهام والروح الباطنية ثابتة للأئمة الأطهار ـ وإن كان ظاهر كلامه لا يوحي بذلك، على ما نقلناه في بداية الشبهة ـ ولكنه يرى ذلك «لازماً» وليس «متعدياً»، بمعنى أنه يقصرها على الإمام بوصفه صاحب تجربة فتكون حجة عليه فقط، ولا تتعدى إلى الآخرين[1].

وفي هذه الصورة يجب القول:

أولاً: إن ظاهر كلامه ـ كما تقدم أن أشرنا ـ يثبت منافاة تفسير الإمامة بامتلاك الوحي الباطني مع أصل الخاتمية.

وثانياً: إن هذا الإشكال يعود إلى شبهة اعتبار حجية الأئمة والتي تقدم أن تعرضنا إلى أدلتها ومبانيها في الصفحات السابقة بالتفصيل، فإذا كان يقول بالروح الباطنية للإمام، فإن حجية قول الإمام عليه السلام تثبت بأدلة الحجية التي تقدّم ذكرها.

وثالثاً: إن الدكتور سروش فيما يتعلق بالتجارب الدينية للعرفاء يقول بالتعدّي، ويرى أن هذه التجارب متمّمة للتجربة الدينية التي خاضها النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، إذ يقول: «حيث إنّ الوحي تجربة دينية، وإن التجربة الدينية تحدث بالنسبة إلى غير النبي من الناس، فإن تجارب الآخرين الدينية تعمل

---

١ – عبد الكريم سروش، بسط التجربة النبوية، ص ١٣٢ ـ ١٣٣.

على إثراء الدين وتطويره، ومع مرور الزمن يزداد الدين اتساعاً. من هنا فإن التجارب الدينية للعرفاء تكون متممة ومكملة للتجربة الدينية التي خاضها النبي»[1].

وهنا نتساءل: إذا كانت التجارب الدينية للعرفاء متمّمة ومكمّلة لتجربة النبي، ألا يتنافى هذا الكلام مع أصل الخاتمية؟ فلماذا لا تكون التجارب الدينية للأئمة وإلهاماتهم مكملة لتجربة النبي الدينية؟ وبعبارة أخرى: لماذا لا تكون إمامتهم مكمّلة لأصل الخاتمية؟ أليس في هذا الكلام تهافتاً وتناقضاً؟!

وسيكن لنا هناك مزيد من الكلام بهذا الشأن في الفصل السادس على هامش شبهة إنكار الولاية التكوينية للإئمة عليهم السلام.

■ الشبهة السادسة: عدم انسجام الولاية التشريعية للإمام مع كمال الدين وخاتميته:

إن من بين معاني أو لوازم الخاتمية، انتهاء التشريع والتقنين الإلهي من قبل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، حيث أغلقت برحيله أبواب السماء، ولم يعد بالإمكان وضع حكم أو أحكام في باب الشريعة أو نسخها، وبحسب تعبير الروايات: «حلال محمد حلال إلى يوم القيامة، وحرامه حرام إلى يوم القيامة»[2].

إن لازم القول بجامعية وكمال الدين الخاتم، هو القول بشمولية وجامعية قوانينه، وإذا التزمنا بإمكان التشريع والتقنين بعد رحيل النبي صلى الله عليه وآله،

---

١ - عبد الكريم سروش، بسط التجربة النبوية، ص ٢٨.

٢ - العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٢، ص ٢٦٠.

كان ذلك منافياً للقول بكمال الدين وخاتميته، وسوف يلزم من ذلك أن دين الإسلام لم يكن جامعاً وكاملاً في عصر النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، وقد تمّ إكماله فيما بعد على يد الأئمة الأطهار عليهم السلام. وإن القول بأصل التشريع في الدين لا ينسجم مع القول بأصل الخاتمية.

يمكن أن ترد هذه الشبهة على لسان أهل السنة وبعض المستنيرين من الشيعة[1]؛ إذ ورد في بعض الروايات الشيعية الحديث عن تفويض أمر الدين إلى النبي والأئمة عليهم السلام، كما أفرد الكليني في كتاب أصول الكافي ـ وهو من الكتب الروائية الأربعة عند الشيعة ـ باباً تحت عنوان: «باب التفويض إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وإلى الأئمة في أمر الدين»[2].

بل إن شيخ القميين الصفار (٢٩٠ هـ) قد سبق الشيخ الكليني في ذلك، حيث فتح في كتاب (بصائر الدرجات) باباً تحت عنوان: «إن ما فوّض إلى رسول الله صلى الله عليه وآله قد فوّض إلى الأئمة عليهم السلام»[3].

---

١ - الجواب الثاني للدكتور سروش على بهمن بور، موقع سروش، بتاريخ: ٤ / مهر / ١٣٨٤ هـ ش. حيث قال سروش من خلال الإشارة إلى أصل الخاتمية وأحاديث من قبيل (لا نبي بعدي): (إن هذه التأكيدات تظهر سؤالاً كبيراً وهو دور أئمة الشيعة ومنزلتهم في مجال التبليغ وفي مجال تشريع أحكام الدين والتعاليم الإسلامية. فإذا أردنا أن لا نضع اعتبار تجربتهم وكلامهم وحجيتهما في رتبة تنقض الخاتمية أو تعارضها، فعندها ما هو الموقع الحقوقي الذي يمكن إعطاؤه لهم (بغض النظر عن شخصيتهم الحقيقية وولايتهم الباطنية)؟ هل نجعلهم برتبة العلماء المجتهدين المعصومين؟ أم المفكرين؟ أم العرفاء؟ أم ورثة علم النبي؟). (بسط التجربة النبوية، ص ١٤٢).

٢ - محمد بن يعقوب الكليني، أصول الكافي، ج ١، ص ٢٦٥، كتاب الحجة.

٣ - انظر: بصائر الدرجات، الباب الخامس من الجزء الثامن، باب التفويض.

وروي عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «فما فوّض الله إلى رسوله، فقد فوّضه إلينا»[1].

وفي رواية أخرى: «إِنَّ الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ أَدَّبَ رَسُولَهُ حَتّى قَوَّمَهُ عَلى مَا أَرَادَ، ثُمَّ فَوَّضَ إِلَيْهِ، فَقَالَ عَزَّ ذِكْرُهُ: ﴿ **ما آتاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَما نَهاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا** ﴾، فَمَا فَوَّضَ الله إِلى رَسُولِهِ، فَقَدْ فَوَّضَهُ إِلَيْنَا»[2].

والرواية الثالثة تؤكد على حصرية تفويض الله تفسير أمر الدين والحكم إلى النبي الأكرم صلى الله عليه وآله والأئمة الأطهار عليهم السلام، إذ تقول: «لَا وَالله مَا فَوَّضَ الله إِلَى أَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ إِلَّا إِلَى رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله وَإِلَى الْأَئِمَّةِ»[3].

في حين يقول الدكتور سروش في هذا الشأن: «كيف يمكن أن يأتي بعد النبي الخاتم أناس، يتحدثون عن الوحي والشهود بكلام لا أثر له في القرآن والسنة النبوية، ومع ذلك يتمّ التعامل معه على أنه من التعاليم الدينية والتشريعية التي توجب تحليلاً وتحريماً، وتحل في المرتبة محل الوحي النبوي وتكتسب عصمة وحجية كلام النبي، ومع ذلك لا يكون ذلك منافياً للخاتمية...؟! إن إلزامية التجربة الدينية لشخص بالنسبة إلى الآخرين ـ والتي تعني ذات الولاية التشريعية ـ تنتهي برحيل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله»[4].

---

١ – المصدر أعلاه، الحديث الأول، ص ٣٨٣، والحديث السادس، والأصول من الكافي، ج ١، ص ٢٦٨.

٢ – الشيخ الكليني، الكافي، ج ١، ص ٢٦٦.

٣ – المصدر أعلاه، ص ٢٦٨؛ وأيضاً: محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٢٥، ص ٣٣٣ فما بعد.

٤ – الجواب الثاني للدكتور سروش على الأستاذ بهمن بور، موقع سروش، بتاريخ: ٣ / مهر / ١٣٨٤ هـ ش؛ وكذلك: آيينه انديشه، العدد: ٢، ص ٨٤.

وقال في موضع آخر:

«إن مفهوم الخاتمية في التشيّع مفهوم مهلهل وضعيف؛ إذ يمنح الأئمة حقّ التشريع، في حين أن هذا الحق هو من الحقوق المقصورة على النبي»[1].

مناقشة وتحليل:

في بيان منزلة الأئمة وتحليلها بعد رحيل خاتم الأنبياء ﷺ وتوضيح الولاية التشريعية لغير الله، تجدر الإشارة إلى الأمور الآتية:

أ ـ توضيح أصل التشريع والتخطئة

الأمر الأول الالتفات إلى مفهوم أصل التشريع، وما معنى اختصاص وضع القانون والشريعة وحصره بالله؟ وما هي حدود وضع القانون والشريعة الإلهية؟ وهل تشمل الأحكام العقائدية (الشمولية) والعبادية والدنيوية من قبيل: الاقتصاد والسياسة والاجتماع أيضاً؟

إن الأحكام الشرعية ـ الأعم من الوجوب والحرمة والاستحباب والكراهة ـ طبقاً للأصول والقواعد الثابتة في الفقه الإسلامي (وخاصة فقه الإمامية) تابعة للمصالح والمفاسد، بمعنى أن الحكمة من وضع حكم الوجوب وجود مصلحة لازمة وملزمة في ذلك الفعل، وهكذا الأمر بالنسبة إلى وضع الحرمة فإنه يدل على وجود مفسدة في ذلك الفعل.

وعلى هذا المنوال في الحكم الاستحبابي أو المكروه، غاية الأمر أن

---

١ - كلمة الدكتور سروش في جامعة السوربون في باريس، موقع سروش، تحت عنوان: «تشيع وچالش مردم سالارى» بتاريخ: ٣ / ٥ / ١٣٨٤ هـ ش.

المصلحة والمفسدة هنا تكون بدرجة أخفّ منها في الوجوب والحرمة. والملفت للانتباه فيما يتعلق بالمصلحة والمفسدة الدنيوية والأخروية.

وعلى هذا الأساس يكون لكل فعل ـ في حقيقة الأمر ونفس الأمر، وبحسب التعبير الكلامي العلم الأزلي واللوح الإلهي المحفوظ ـ حكم خاص، حيث أن الله قد أبلغ إلى الناس أحكام الأفعال بشكل كلي وبشكل جزئي من طريق الوحي إلى النبي الأكرم صلى الله عليه وآله. وهذا ما تشير إليه أو تدل عليه الروايات التي تتحدّث عن شمولية وجامعية الإسلام وأن لكل شيء يحتاج إليه الناس حكماً في القرآن الكريم أو السنة المطهّرة.

وأمّا القول بأنّ لكلّ فعل حكماً إلهياً في واقع الأمر ونفسه، فهو من الأصول المسلمة في فقه الإمامية، وهو ما يعبّر عنه بـ «التصويب» و«التخطئة» أو «المخطئة»؛ ذلك لأنّ الفقيه إذا أخطأ واشتبه عليه الأمر في استنباط الحكم، يكون قد أخطأ الحكم.

يقول العلامة الحلي: «الحق أن المصيب واحد وأن لله تعالى في كل واقعة حكماً معيناً، وأن عليه دليلاً ظاهراً لا قطعياً»[1]. وأما في فقه أهل السنة فهناك اختلاف في الآراء بين موافق لرأي الإمامية، ورأي آخر ينكر وجود حكم إلهي واقعي لكل فعل، ويرى أن حكم الفعل هو المجتهد والفقيه. ونتيجة ذلك ستكون عدم الخطأ في الحكم، وإصابة الواقع على كل حال حتى في الأحكام المتعارضة، والذين يتبنون هذا الرأي يعبّر عنهم في المصطلح الفقهي

---

١ – مبادئ الوصول إلى علم الأصول، ص ٢٤٤؛ معالم الدين، ص ٢٣٦، بحث الاجتهاد والتقليد؛ كفاية الأصول، ج ٢، ص ٤٣٠.

بـ«المصوّبة»[1].

ب ـ تشريع النبي الأكرم صلى الله عليه وآله كاشف عن الواقع:

إنّ جميع أحكام الدين الواردة في القرآن الكريم والسنة المطهّرة ـ طبقاً لفقه الإمامية ـ تعبّر عن حكم نفسي في اللوح المحفوظ، وإن الله تعالى في الحقيقة هو الشارع الوحيد، وإن الأحكام التي وضعها النبي الأكرم صلى الله عليه وآله طبقاً لبعض الروايات من قبيل: إضافة ركعتين على كل صلاة، واستحباب صيام ثلاثة أيام في كل شهر وتحريم جميع المسكرات بالإضافة إلى الخمر ودية النفس والأنف[2]

---

١ - تجدر الإشارة إلى أنه طبقاً لتقرير الإمام الغزالي في مورد الأحكام القطعية والجزمية لأهل السنة، هناك من يقول بوجود الحكم الواقعي، ولكن هناك اختلاف في متعلق الأحكام الظنية، حيث هناك موقفان لأهل السنة. يذكر الغزالي أن موقف بشر المريسي في الفروع مثل موقفه في العقائد، حيث هناك حكم واحد محدد، (انظر: المستصفى من علم الأصول، ج ٢، ص ٣٥٩ و٣٦١). كما ذهب الإمام الشافعي طبقاً لنقل البيضاوي إلى القول بأصل التخطئة، (انظر: ناصرالدين البيضاوي، منهاج الوصول في معرفة الأصول، ص ٧٣). إلا أن أكثر أهل السنة يذهبون إلى الاعتقاد بأصل التصويب، وقد قال الغزالي في هذا الشأن: (كل مجتهد مصيب، هذا هو مذهب الجماهير)، (المصدر ذاته، ص٩ ـ ٣٥٨). وانظر أيضاً: الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ج ٤، ص٩ ـ ٤١٣؛ الشهرستاني، الملل والنحل، ج١، ص١٨٤؛ محمد خضري بك، أصول الفقه، ص٣٧٦؛ حمد عبيد الكبيسي، أصول الأحكام، ص٣٧٨.

٢ - ورد في الحديث: «ثُمَّ إِنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ فَرَضَ الصَّلَاةَ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ عَشْرَ رَكَعَاتٍ فَأَضَافَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله إِلَى الرَّكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ وَإِلَى الْمَغْرِبِ رَكْعَةً فَصَارَتْ عَدِيلَ الْفَرِيضَةِ... وَفَرَضَ الله فِي السَّنَةِ صَوْمَ شَهْرِ رَمَضَانَ وَسَنَّ رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله صَوْمَ شَعْبَانَ وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي كُلِّ شَهْرٍ مِثْلَيِ الْفَرِيضَةِ فَأَجَازَ الله عَزَّ وَجَلَّ لَهُ ذَلِكَ وَحَرَّمَ الله عَزَّ وَجَلَّ الْخَمْرَ بِعَيْنِهَا وَحَرَّمَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله الْمُسْكِرَ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ فَأَجَازَ الله لَهُ ذَلِكَ كُلَّهُ ...»، (محمد بن يعقوب الكليني، الأصول من الكافي، ج ١، ص ٢٢٦، كتاب الحجة، باب التفويض؛ بحار الأنوار، ج ٢٥، ص ٣٣٢).

تكشف بأجمعها عن الحكم الإلهي، إذ إنّ جميع هذه الأمور في نفسها ذات أحكام، ولا يوجد هناك خلل حكمي حتى يقال: إن رسول الله صلى الله عليه وآله كان واضعاً ومشرّعاً لتلك الأحكام. غاية ما في الأمر أن الله يبيّن الأحكام مرّة في القرآن الكريم، ثمّ يفوّض إلى نبيه في مرتبة أخرى بيان الأحكام، وهذا ما تمّ التأكيد عليه في القرآن القرآن الكريم أيضاً، إذ يقول تعالى: ﴿ **وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ** ﴾[1].

لقد فوّضت هذه الآية تبيين القرآن إلى رسول الله بشكل كامل. ومن الواضح أن التبيين والبيان يختلف عن التلاوة والقراءة، إذ إنّ التبيين يشمل بيان الجزئيات، ورفع الغموض والتفسير، وقد تمّت الإشارة إلى هذا التفاوت في آية أخرى تقول: ﴿**يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمْ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ**﴾[2].

وفي هذه الآيات يتمّ ذكر تلاوة الآيات، وتعليم الكتاب، والحكمة بشكل مستقل، بوصفها من شؤون ومسؤوليات النبي الأكرم صلى الله عليه وآله.

وبعبارة أخرى: إن وضع النبي الأكرم صلى الله عليه وآله للأحكام لم يكن استقلالياً، وإنما هو في طول الوضع الإلهي، وأن ذلك طبقاً للروايات التي تدلّ على وضع النبي الأكرم للأحكام، كان بإذن من الله عزّ وجل[3].

وطبقاً لهذه الرؤية إلى النبوّة وجعل الأحكام النبوية، لا يكون هناك أيّ تعارض بين نسبة الشارعية إلى الله أو النبي، ومن هنا ذهب بعض فقهاء

---

١ – النحل: ٤٤.

٢ – آل عمران: ١٦٤.

٣ – انظر: تفصيل الرواية في هامش الصفحة السابقة.

الإمامية إلى اعتبار النبي الأكرم صلى الله عليه وآله في بعض الأحكام شارعاً (في الجملة)[1].

ج ـ تشريع الأئمة عليهم السلام في طول التشريع النبوي ومكمل له:

من خلال هذه النظرة والرؤية إلى أحكام الدين وكيفية التشريع، يمكن لنا الخوض في تبيين تشريع الأئمة المعصومين عليهم السلام أيضاً. إن الروايات ـ التي تقدم ذكرها ـ الدالة على تفويض أمر الدين وإمكان جعل أحكام الدين أو وضعها، من قبيل تشريعات النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، ليست استقلالية، وإنما هي في الواقع كاشفة ومبيّنة لأحكام الله الواقعية التي لم يتمّ الكشف عنها من قبل الله أو النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، لأسباب من قبيل: عدم حلول وقتها، أو لمصلحة، أو لعدم الابتلاء بها، وإن هذا الحق ـ طبقاً لبعض الآيات والروايات ـ ترك من قبل الشارع نفسه إلى الأئمة الأطهار عليهم السلام.

وقد صرّح الأئمة الأطهار أنفسهم ـ الذين كانوا يبينون أحكام الدين ـ بأن بيانهم إذا كان مستقلاً ومن عندهم لكان ضلالة، إلا أن أحاديثهم تستند إلى النبي الأكرم وإلى الله سبحانه وتعالى، وفي ذلك روي عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «لو حدّثنا برأينا ضللنا كما ضلّ من كان قبلنا، ولكنا

---

١ ـ انظر: المحقق الإصفهاني، حاشية المكاسب، ج ٢، ص ٣٧٨؛ الصافي الگلپايگاني، امامت ومهدويت، ج ١، ص ١١٠؛ مكارم الشيرازي، أنوار الفقاهة، كتاب البيع، ج١، ص ٥٧١؛ محمد الصفار، بصائر الدرجات، ص ٣٩٨؛ العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ١٧، ص ٧، وج ٢٥، ص ٣ و٤٨ و٣٣٤؛ السيد محمد باقر الصدر، بحوث في علم الأصول، ج ٧، ص ٣٠؛ الشيخ الصدوق، من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٢٢٥؛ الإمام الخميني، كتاب البيع، ج ٣، ص ٤١٢؛ وانظر أيضاً: جايگاه مباني كلامي در اجتهاد، ص ٤٩٤.

حدّثنا ببينة من ربّنا بيّنها لرسوله فبيّنها لنا»[1].

وقد روي عنه في حديث آخر أنه قال: «مهما أجبتكم فيه بشيء فهو عن رسول الله، لسنا نقول برأينا»[2].

وعلى هذا الأساس فإن دليل المخالفين القائم على انحصار التشريع والتقنين بالله أو رسوله لا يتنافى مع هذا النوع من التفويض. من هنا يذهب بعض المفكرين من الإمامية إلى القول بحق الأئمة في التشريع في الجملة، ومن بين هؤلاء من القدماء صاحب البصائر والكليني وبعض العرفاء والمعاصرين على ما ستأتي الإشارة إليهم.

د ـ تشريع الأئمة عليهم السلام في طول التشريع الإلهي:

إن المعنى الظاهري للنظرية السابقة هو أن روايات الأئمة المعصومين عليهم السلام إنما تكون حجة لانتهائها إلى السنة النبوية، وهو ما يدل عليه ظاهر بعض الروايات المروية عن الأئمة الأطهار عليهم السلام أنفسهم والتي تقدّم ذكرها، وفي هذه الحالة ستكون حجية روايات الأئمة عليهم السلام من باب الوثاقة والكشف عن السنة النبوية.

ولكن بالالتفات إلى موقع الأئمة عليهم السلام، واتصالهم بالعوالم الغيبية والأحكام الواقعية، والذي يتمّ التعبير عنه في المصطلح الروائي[3] والكلامي

---

١ – جامع أحاديث الشيعة، ج ١، الباب الرابع، أبواب المقدمات، الحديث التاسع.
٢ – بصائر الدرجات، ص ٣٢٠؛ محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٢، ص ١٧٣؛ جامع أحاديث الشيعة، ج ١، ص ١٢٩.
٣ – انظر: الكافي، ج ١، كتاب الحجة، باب أن الأئمة محدّثون، ص ٢٧٠.

لا بوصفه وحياً، وإنما إلهاماً وتحديثاً، يمكن القول: إن بيان الأحكام من قبلهم يكون أحياناً من طريق العلم النبوي وهو ما عليه ظاهر بعض الروايات، وأحياناً أخرى يكون بيان الأحكام من قبلهم ـ بما يشمل الأحكام الجديدة والتخصيص والتقييد ـ مستنداً إلى علمهم اللدني والإلهامي ومشاهداتهم الشخصية للعوالم الغيبية، وفي هذه الحالة تكون حجيّة أحكامهم لا من باب الرواية والكشف عن السنة النبوية، وإنما بسبب مواجهتهم المباشرة للعوالم الغيبية، وهو ما يمكن أن نعبّر عنه بمصدر الشريعة.

وتقوم هذه النظرية على روايات تدل على العلم الإلهامي واللدني الذي يتمتع به الإمام وكونه محدّثاً ومؤيداً من قبل روح القدس. وقد تمّ التعبير في بعض الروايات عن علم الأئمة بالحوادث بالقذف، وهو من العلم الإلهامي، ومن ذلك الرواية القائلة: «وأما الحادث فقذف في القلوب ونقر في الأسماع، وهو أفضل علمنا، ولا نبي بعد نبينا»[1].

كما ورد التعبير في بعض الروايات الأخرى بالمحدَّث، من قبيل الرواية القائلة: «الأئمة علماء صادقون مفهّمون محدّثون»[2].

وفي بعض الروايات الأخرى تمّ التعبير عن ذلك بتأييد روح الأئمة ـ كما هو الحال بالنسبة إلى الأنبياء ـ بـ «الروح» أو «الروح المسدّد»، من قبيل الرواية القائلة: «هو مع الأئمة يُسدّدهم»[3].

---

١ – أصول الفقه، ص ٤١٨، مباحث الحجة، باب السنة.

٢ – الكافي، ج ١، ص ٢٦٤.

٣ – المصدر أعلاه، ص ٢٧٣.

إن الروايات في باب علم الأئمة واتصالهم بعوالم الغيب من الكثرة بحيث تصل في الحد الأدنى إلى التواتر المعنوي، وإن حدود بعضها يصل حتى إلى الأمور الدنيوية أيضاً. إلا أن القدر المتيقن منها هو علمهم ومعرفتهم بالأحكام الواقعية من طريق العلم بالغيب، ومن نتائجه بيان الأحكام الشرعية في المسائل الجديدة التي لم ترد في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله.

ولا فرق في تسمية ذلك تشريعاً أو ولاية تشريعية أو بياناً للشريعة وتفسيرها بالنسبة إلى أصل المسألة، وعلى كلا الفرضين تكون روايات الأئمة حجة ولازمة الاتباع على نحو الاستقلال.

وقد أجاب صاحب الحدائق عن بعض الإشكالات على الروايات المثبتة لأحكام خاصة من قبيل الخمس والزكاة قائلاً: «بل يكون الجواب من الأخبار من أنهم ـ عليهم السلام ـ قد فوّض إليهم كما فوّض إلى رسول الله صلى الله عليه وآله»[1].

وقال المحقق الإصفهاني بهذا الشأن: «والنبي والأئمة لهم الولاية المعنوية والتشريعية والسلطنة الباطنية على جميع الأمور التكوينية والتشريعية، فكما أنهم مجاري الفيوضات التكوينية، كذلك مجاري الفيوضات التشريعية لهم، فهم وسائط التكوين والتشريع»[2].

وقال سماحة الإمام الخميني: «لا مانع من تفويض أمر العباد إلى روحانية كاملة تكون مشيئته فانية في مشيئة الحق، وإرادته ظلال لإرادة الحق، ولا يروم إلا ما يريده الحق، ولا يتحرك إلا إذا كان موافقاً للنظام الأصلح،

---

١ - الحدائق الناضرة، ج ١٢، ص ٣٥٧.

٢ - حاشية المكاسب، ج ٢، ص ٣٧٨.

سواء كان في الخلق والتكوين أو التشريع والتربية»[1].

وقال العلامة محمد رضا المظفر في باب الحجية الاستقلالية لروايات الأئمة الأطهار عليهم السلام: «إن الأئمة من آل البيت ليسوا هم من قبيل الرواة عن النبي والمحدّثين عنه؛ ليكون قولهم حجّة من جهة أنهم ثقاة في الرواية، بل لأنهم هم المنصوبون من الله تعالى، تدلّ على لسان النبي صلى الله عليه وآله لتبليغ الأحكام الواقعية، فلا يحكمون إلا عن الأحكام الواقعية عند الله تعالى كما هي. وذلك من طريق الإلهام كالنبي من طريق الوحي أو من طريق التلقي من المعصوم قبله ... وعليه فليس بيانهم للأحكام من نوع رواية السنة وحكايتها، ولا من نوع الاجتهاد في الرأي والاستنباط من مصادر التشريع، بل هم أنفسهم مصدر للتشريع، فقولهم سنة لا حكاية السنة»[2].

وقال في توجيه الروايات التي ترى أن دليل حجية روايات المعصومين عليهم السلام تكمن في روايتهم عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله بأنها إما تخص تلك الروايات التي نقلوها عن النبي، أو أن هذا النوع من الروايات إنما صدر عنهم لإقناع المخاطب وإقامة الحجة على أولئك الذين لم يدركوا في حينها مكانة الأئمة ومنزلتهم كما هي، وإليك نص عبارته: «وأما ما يجيء على لسانهم أحياناً من روايات وأحاديث عن نفس النبي صلى الله عليه وآله، فهي إما لأجل نقل النص

---

١ - الإمام الخميني، الأربعون حديثاً، تعريب: السيد محمد الغروي، الحديث الحادي والثلاثون، في إشارة إجمالية إلى معنى التفويض، ص ٥٦٦، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، ط ٧، طهران، ١٤٣١ هـ.

٢ - محمد رضا المظفر، أصول الفقه، ج ٢، مباحث الحجة، الباب الثاني (السنة)، ص ٥٧، دار التعارف للمطبوعات، ط ٤، بيروت، ١٩٨٣.

عنه كما يتفق في نقلهم لجوامع كلمه، وأما لأجل إقامة الحجة على الغير، وأما لغير ذلك من الدواعي»[1].

كما ذهب العلامة الشعراني إلى الاعتقاد بتكميل الشريعة من قبل الأئمة من طريق الارتباط بالله والمبادئ العالية على ما سوف تأتي الإشارة إليه.

وقد ذهب الأستاذ الشهيد مرتضى المطهري في الجملة إلى القول بالولاية التشريعية للنبي والإمام، وقال في بيان انسجام ذلك مع كمال الدين وأصل الخاتمية: «لقد أبلغ اللهُ النبيَّ، ولكن حيث لم يحن وقت بيان ما أبلغه الله، فقد قام النبي بتعليمه إلى الإمام ... كان الناس يسألون النبي عن الأحكام التي لم ترد في القرآن. والسؤال هو: هل كل ما أراد الإسلام بيانه من الأحكام والقوانين والتعاليم هو ما جاء في القرآن، ونقله النبي إلى عامة المسلمين؟ أم أن ما نزل على رسول الله لم تتسع الفترة الزمنية إلى بيانه بأجمعه؟ ... إن الإسلام لم يتمّ تبليغه إلى الناس إلا من طريق النبي ﷺ، وإن الله قد أبلغ النبي بما يجب أن يبلغه من الإسلام. فليس الأمر بأن يكون هناك شيء لم ينزل، وقام النبي بإكماله من عنده، ولكن هل هناك من الأحكام الإسلامية ما نزل على رسول الله ولم يتمّ بيانه إلى عامة الناس؟ ... يرى الشيعة أن الله لم ينزل على رسول الله وحياً ناقصاً، ولم يعمد النبي إلى تبليغه للناس ناقصاً، فالنبي قد بيّن الإسلام للناس كاملاً، إلا أن الذي قام النبي ببيانه إلى الناس كاملا، لم يكن هو كل ما قاله لعامة الناس، فقد كان هناك الكثير من التعاليم والأحكام التي لم يتحقق موضوعها في عصر النبي، وقد ظهرت فيما بعد وتمّ السؤال عنها، وإنما بلغ

---

١ - المصدر أعلاه، ص ٥٧ ـ ٥٨؛ وانظر أيضاً: علي رباني گلپايگاني، مباني حجية روايات أهل البيت، مجله كلامى اسلامى، ربيع عام ١٣٨٣ هـ ش، ص ٥٦.

تلميذه الخاص جميع التعاليم التي نزلت عليه من جانب الله، وأمره ببيانها إلى الناس»[1].

والنقطة الجديرة بالتأمل في نسبة تشريع الأئمة إلى الله وعالم الغيب من دون توسيط النبي ﷺ يراد منه العلم وحذف توسيط النبي في الدنيا، وأما من الناحية العرفانية حيث يكون النبي محمد ﷺ هو الصادر الأول، وإن أرواح الأئمة تقع في ضوء وجود النبي، فإن العلوم الغيبية في واقع الأمر وتبعاً لها التشريع الجزئي سيكون شعاعاً وظلاً للعلم النبوي والحقيقة المحمدية.

هـ تشريع الأئمة عليهم السلام مكمل للدين في الجزئيات:

سبق أن ذكرنا أن القرآن الكريم والسنة النبوية تشتمل على الأصول والجهات العامة الضرورية لهداية الإنسان في حقل العقائد والأخلاق والأحكام، إلا أن بيان الأمور العامة وكذلك الجزئيات لم يكن ميسوراً بسبب عدم حلول وقتها أو عدم ابتلاء المسلمين بها، ولذلك لم يشتمل القرآن الكريم ولا السنة النبوية على جميع هذه الأحكام. نعم ورد في القرآن الكريم بيان بعض المباني والأصول العامة وبعض جزئيات أحكام الدين، كما ورد بعضها الآخر في سنة النبي الأكرم ﷺ، وقد ترك بيان جزئيات الأحكام ـ التي تحتوي بطبيعة الحال على أصول وفروع أدق طبقاً للآيات وروايات الإمامة التي تقدم ذكرها في الصفحات السابقة ـ إلى الأئمة المعصومين عليهم السلام، وبعبارة أخرى: إن كمال الدين الإسلامي وخلوده رهن بأصل الإمامة.

تدل الرواية المأثورة عن النبي الأكرم ﷺ على عدم بيان فروع

---

١ – مرتضى مطهري، امامت ورهبري، ص ٥١.

وجزئيات جميع الأحكام، إذ يقول صلوات الله عليه: «ألا وإن الحلال والحرام أكثر من أن أحصيهما وأعرّفهما، فأمر بالحلال والحرام في مقام واحد»[1].

وهكذا يصرّح النبي الأكرم صلى الله عليه وآله في هذه الرواية بعدم بيان جميع الأحكام، وأما أن يكون ذلك منافياً لخاتمية الدين وشموليته وكماله، فقد التفت إليه النبي بالمناسبة في صدر الحديث، وقد تدارك ذلك بتعريفه بالإمام علي عليه السلام بوصفه المرجع والمفسّر لكتاب الله، وبذلك يكون صلوات الله عليه قد أجاب عن هذا الإشكال المفترض، إذ قال: «علي تفسير كتاب الله والداعي إليه»[2].

وقد توسّل الحمصي الرازي لتبرير ضرورة الإمامة لبيان جزئيات الدين، وقال: «أما الكتاب فمعلوم أن جميع تفاصيل الشرع ليست مبيّنة فيه، وأما السنة المقطوع بها والإجماع فمن المعلوم الظاهر أيضاً أن جميع الشرع ليس مبيّناً فيهما»[3].

وقد كتب العلامة الشعراني في تفسير عبارة الخواجة نصير الدين الطوسي «حافظاً للشرع» في وصف الإمام قائلاً: «لها دلالة على علمه بالدين الإلهي والارتباط بالله تعالى، من جهة الباطن وعلى العصمة أيضاً؛ إذ لا يمكن للإنسان أن يصل إلى تفصيل أحكام الشرع على نحو القطع واليقين إلا من طريق الارتباط بالله، فإن ذكرت القرآن، قلت: إن القرآن لم يأتِ بتفصيل الأحكام ... إذن فالإمام بالإضافة إلى العصمة يجب أن يكون عالماً بالشرع من خلال الارتباط بالله والمبادئ العالية ليقوم برفع النقص وتفسير المجمل»[4].

---

١ – الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج١٨، الباب الثالث، أبواب صفات القاضي، ح ٤٣.

٢ – المصدر أعلاه.

٣ – المنقذ من التقليد، ج ٢، ص ٢٦١.

٤ – ترجمة وشرح كشف المراد باللغة الفارسية، ص ٥١١.

كما أرجع العلامة الطباطبائي عملية التشريع وبيان تفاصيل الأحكام وجزئياتها وقوانين الشريعة إلى سنة النبي الأكرم ﷺ وأهل بيته عليهم السلام، إذ يقول: «إن اتضاح تفاصيل الأحكام وقوانين الشريعة، من قبيل: أحكام الصلاة والصوم والتجارات وسائر العبادات والمعاملات، يتوقف على الرجوع إلى السنة (وروايات أهل البيت)»[1].

ومن بين المعاصرين يصرّح سماحة الأستاذ مصباح اليزدي بعدم إمكان بيان جميع الجزئيات في الكتاب الكريم والسنة النبوية المطهرة، وسيأتي بيان ذلك في القسم الثاني من هذا الكتاب، في البحث الخاص بالجامعية والشمولية إن شاء الله[2].

و ـ الجمع بين نظرية الموافقين والمخالفين:

حصيلة الكلام أنه يبدو أن الاختلاف بين القائلين بحق النبي الأكرم ﷺ والأئمة المعصومين عليهم السلام في التشريع والمخالفين لذلك يندرج تحت الخلاف اللفظي، وعليه يمكن الجمع بينهما من خلال القول: إن مراد المخالفين هو المعنى الحقيقي للتشريع (الاستقلالي)، في حين أن مراد القائلين بهذا الحق للنبي الأكرم والأئمة الأطهار هو التشريع الطولي والكشفي، ببيان أن جميع الأحكام لم يرد ذكرها في القرآن الكريم بشكل تفصيلي وجزئي، وذلك لأسباب وعلل تقدّم ذكرها، وقد ترك بيانها للنبي الأكرم والأئمة المعصومين لاتصافهم بالعلم اللدني، وبذلك يكون بيان الأحكام من قبلهم بإذن وتأييد من الله، كما أن هذا البيان

---

١ – العلامة محمد حسين الطباطبائي، شيعه در اسلام، ص ٨٠؛ ظهور شيعه، ص ٣١؛ معنويت تشيّع، ص ٤٢.

٢ – انظر: آموزش عقايد، ج ١ و٢، ص ٣٥٢ ـ ٣٥٣.

يكشف عن الأحكام الواقعية التي لا يلعب المعصوم فيها دور الواضع والشارع، وإنما يقتصر دوره على الكشف والبيان فقط.

وأما بيان حدود هذا الإذن الإلهي للمعصوم بالتشريع الظاهري فيحتاج إلى مجال مستقل، والذي يجدر التذكير به في هذه العجالة هو ما تقدم من أن هذه التشريعات الظاهرية من قبل الأئمة حيث كانت بإذن من الله سبحانه وتعالى ورسوله الكريم صلى الله عليه وآله، فإنها لا تنافي أصل الخاتمية. بل إن الإصرار على النفي المطلق لأيّ نوع من التقنين والتشريع، والاكتفاء بالأحكام الموجودة في القرآن الكريم وسنة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله تحت ذريعة جامعية وتمامية وكمال الدين، هو الذي يتنافى مع جوهر الدين الخاتم والكامل الذي يدعي الخلود والإجابة عن جميع المسائل الدينية عبر العصور، بل ربما أدّى ذلك إلى الركود والجمود. وقد التفت المخالفون لحق النبي الأكرم والأئمة المعصومين في التشريع إلى هذه النقطة، وإنما جاء منهم النفي لهذا الحق من باب الاحتياط في الدين، أو من باب القول ببيان الأحكام الدينية عن النبي، والأحكام الجزئية الولائية، وتطبيق العناوين الثانوية على مصاديقها[1].

إنّ التشريع من قبل الأئمة الأطهار عليهم السلام بمعنى تغيير الأحكام الدينية الثابتة بأي نحو من الأنحاء ـ الأعم من النسخ والتقييد والتخصيص ـ باطل، بل لا يمكن تصور هذا المعنى بحق الأئمة المعصومين عليهم السلام من الأساس.

---

١ - انظر: أبو القاسم الخوئي، مصباح الأصول، ج ٣، ص ٢٨٥؛ العلامة الطباطبائي، حاشية الكفاية، ج ٢، ص ٢٩٦؛ مكارم الشيرازي، أنوار الفقاهة، كتاب البيع، ج ١، ص ٥٥٧ ـ ٥٧٢؛ الصافي الگلپايگاني، امامت ومهدويت، ج ١، ص ١١٢؛ جوادي آملي، ولايت در قرآن، ص ٢٧١.

■ **الشبهة السابعة: تعارض علم الإمام اللدني مع الخاتمية:**

يذهب الشيعة إلى الاعتقاد بأنّ الأئمة المعصومين عليهم السلام ـ علاوة على صفة العصمة ـ يتمتعون بعلم الغيب والعلم اللدني أيضاً، بمعنى أن علومهم ومعارفهم ليست مثل علوم البشر التي يحصلون عليها بالطرق المألوفة من قبيل الدراسة والتعلم، بل إن علمهم من قبيل علم الأنبياء يحصل من خلال القنوات غير العادية مثل: الإلهام، والملائكة، ومواجهة العقول المجرّدة بحسب المصطلح العرفاني، وهو ما يعبّر عنه في لسان الروايات بـ «المحدّثون» و«المفهّمون» على ما تقدم في الصفحات السابقة.

ذهب أهل السنة وبعض من يصطلح عليهم بالمستنيرين إلى القول بأن العلم اللدني للإمام عليه السلام يتنافى مع القول بأصل الخاتمية، ويرون أن العلم اللدني من مختصات الأنبياء، وعليه لن يكون بإمكان أحد الحصول على هذا العلم بعد رحيل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله. وبذلك فإن هؤلاء يعمدون إلى وضع الأئمة الأطهار في منازل ومراتب عادية لا تتجاوز «العلماء الأبرار» في الحد الأقصى. وفي ذلك يقول سماحة الشيخ محسن كديور: «إن الأئمة يفتقرون إلى العلم الاكتسابي أو علم الغيب، وبعبارة أخرى: إن الأئمة يحصلون على علومهم بطريقة اكتسابية حيث يحصل اللاحق علمه من الإمام السابق، ويتوصلون إلى النتائج والأحكام الشرعية من خلال إعمال الرأي والاجتهاد والاستنباط»[1].

ولازم هذه الرؤية إلى الأئمة عليهم السلام هو اعتبار منشأ علمهم عائداً إلى

---

١ – محسن كديور، مجله مدرسه، العدد: ٣، بتاريخ: ٣ / ارديبهشت / ١٣٨٥ هـ ش، ص ٩٥؛ وانظر أيضاً: محسن كديور، بازخوانى امامت در پرتو نهضت حسينى، صحيفة (شرق)، بتاريخ: ١٤ و١٥ / اسفند / ١٣٨٤ هـ ش.

القنوات والمنافذ العادية، من قبيل: الظن والاجتهاد مما تكون نتيجته إمكان الخطأ وسلب الحجية عن أقوالهم، كما هو الحال بالنسبة إلى كل معرفة دينية بشرية. وفي ذلك يقول الدكتور سروش: «إن رسالة الخاتمية تقول بضرورة أن لا نعتبر أي فهم للدين بوصفه فهماً نهائياً للدين، صحيح أن هناك خاتماً للنبيين، ولكن ليس هناك خاتم للشارحين والمفسرين، ولا يرقى تفسير أو كلام أيّ شخص في مقام الشرح والتفسير إلى مستوى الوحي ... فإن كانت هناك أدلة مقنعة على الادعاء قبلنا بذلك الادعاء، وإن لم يكن الدليل مقنعاً لا يكون هناك فرق بين أن يكون المستدل هو علي عليه السلام أو غيره. فالدليل هو مناط قبول الكلمة وليس صاحب الكلمة»[1].

مناقشة وتحليل:

في معرض تحليل هذه الشبهة تجدر الإشارة إلى المسائل الآتية:

أ ـ عدم اختصاص العلم اللدني بالأنبياء:

كما تقدم في تحليل صفة الإلهام والعصمة أن قلنا: إن هاتين الصفتين من جملة شروط النبوّة، ولكنهما ليستا من الشروط الخاصة بالأنبياء، بل يحدّثنا القرآن الكريم عن بعض الأشخاص من غير الأنبياء من الذين اتصفوا بصفة العصمة والإلهام. وفيما يتعلق بمورد البحث (العلم اللدني) نجد الأمر كذلك أيضاً، فالعلم اللدني وإن كان شرطاً في النبوة، ولكنه ليس من الصفات اللازمة والخاصة بالأنبياء فقط، وفيما يأتي نشير إلى بعض الأولياء الذين اتصفوا بهذه الصفة ولم يكونوا من الأنبياء:

---

١ – عبد الكريم سروش، بسط تجربه نبوى، ص ١٣٥ و١٤٨ و١٥٩.

أ / ١ ـ **سيدنا الخضر** عليه السلام: يخبرنا القرآن الكريم عن إعطاء الله للخضر عليه السلام من رحمته الخاصة، وتزويده بالعلم اللدني (من لدنا)؛ إذ يقول: ﴿ **عَبْدًا مِنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا** ﴾[١].

أ / ٢ ـ **علم صاحب النبي سليمان** عليه السلام: عندما أراد النبي سليمان من أصحابه أن يحضروا له عرش الملكة بلقيس من مسافة تقدّر بمئات الكيلومترات، حدّد كل واحد منهم فترة زمنية قصيرة لإحضاره، ولكن آصف بن برخيا عبّر عن قدرته على إحضاره برمشة عين؛ إذ يقول تعالى حكاية عنه: ﴿ **قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنْ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ**﴾[٢].

إن القرآن الكريم لم يصرّح بعلم آصف بن برخيا، ولكنه أشار إلى السرّ في امتلاكه لهذه القدرة وهو علمه بالكتاب، ولا شك في أنه لم يكن علماً عادياً، وإنما هو من العلوم الخاصة التي لا ينالها شخص إلا بعناية إلهية. والدليل والشاهد على ذلك يتجلى في اقتراح عفريت من الجن؛ إذ قال على ما يحكيه القرآن عنه: ﴿ **أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ**﴾[٣].

واضح أنّ الذي يمتلك علماً من الكتاب، وتكون قدرته أكبر من قدرة عفريت من الجن يجب أن يكون علمه من نوع العلوم الإلهية، وإلا فإنّ العلوم الاعتيادية لا تمنح الشخص مثل هذه القدرة، والدليل على ذلك أنه على الرغم من مضي آلاف السنين، ورغم التقدم الصناعي الهائل لم يوجد حتى الآن من يمتلك مثل هذه القدرة.

---

١ – الكهف: ٦٥.

٢ – النمل: ٤٠.

٣ – النمل: ٣٩.

الشاهد الآخر هو الملاك المذكور في ذات الآية الشريفة «علم من الكتاب» والناظر إلى علوم الكتاب المقدّس والمعارف الدينية، التي بسببها كان مورداً لعناية الله واهتمامه.

أ / ٣ ـ علم السيدة مريم العذراء عليها السلام بالغيب: لقد وهب الله السيدة مريم العذراء القدرة على تحصيل علوم الغيب من خلال تعهّد الملائكة لها ونزولها عليها، من قبيل إخبارها بولادة المسيح عيسى من دون أب، وبشارتها بنبوّته، إذ يقول تعالى: ﴿ **ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ** ﴾[1].

أ / ٤ ـ لقمان الحكيم عليه السلام: لقد تحدّث القرآن الكريم عن شخصية لقمان بوصفه صاحب علم وحكمة إلهية، وفي ذلك يقول تعالى: ﴿ **وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ** ﴾[2].

ب ـ تصريح النبي الأكرم صلى الله عليه وآله بالعلم اللدني للأئمة عليهم السلام:

لقد صرّح النبي الأكرم صلى الله عليه وآله في الكثير من المواطن بامتلاك الأئمة من أهل البيت بعلم الغيب والعلم اللدني، ولو كان إثبات مثل هذا العلم للأئمة الأطهار منافياً لخاتمية النبي لما صدر عنه مثل هذا الكلام؛ لأن مفاده نقض صفة من صفاته الثابتة. وفيما يأتي نستعرض بعض النصوص المأثورة عن النبي الأكرم بهذا الشأن:

ـ «إن آل محمد شجرة النبوة، وآل بيت الرحمة، وموضع الرسالة،

---

١ – آل عمران: ٤٤. بيد أن هذه الآية خطاب للنبي الأكرم صلى الله عليه وآله ولا ربط لها بالسيدة مريم العذراء عليها السلام، المعرّب.

٢ – لقمان: ١٢.

ومختلف الملائكة، ومعدن العلم»[1].

وهناك كثير من الروايات الأخرى المروية عن النبي الأكرم ﷺ بهذا المضمون. وإن ذكر وصف «معدن العلم» في سياق صفات أخرى من قبيل: موضع الرسالة ومختلف الملائكة يثبت أن اتصاف الأئمة بكونهم معدن العلم لا يعني مجرّد حصولهم على العلم الكثير، وإنما هو ظاهر في العلم الإلهي. بعبارة أخرى: إن اتصاف أهل البيت بكونهم معدن الرسالة من نتائج اتصافهم بأنهم «موضع الرسالة ومختلف الملائكة».

ج ـ تصريح الإمام علي عليه السلام بعلمه للغيب:

لقد صرّح الإمام علي عليه السلام بامتلاكه لعلم الغيب في الكثير من المواطن، ومن ذلك قوله عليه السلام:

ـ «ألا وإنا أهل البيت من علم الله علمنا، وبحكم الله حكمنا، ومن قول صادق سمعنا»[2].

في هذا الحديث يبيّن الإمام بشكل صريح أن علم أهل البيت عليهم السلام هو من عند الله، ويؤكد أنه صادر عن صادق لا يحتمل فيه الخطأ أبداً.

ـ «ألهمني الله ـ عزّ وجل ـ علم ما فيه»[3].

---

١ – انظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٢، ص ٥٤؛ أسد الغابة، ج ٣، ص ١٩٣؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد المعتزلي، ج ٢، ص ٢٨٣؛ موسوعة الإمامة في نصوص أهل السنة، ج ٣، ص ٤٤٠.

٢ – ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ١، ص ٢٧٦، ذيل الخطبة رقم ١٦؛ ابن عبد الله، العقد الفريد، ج ، ص١٥٧؛ الجاحظ، البيان والتبيين، ج٢، ص ٥٠ ـ ٥٢.

٣ – العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٢٦، ص ٤.

وروي عنه أنه قال في خطبة أخرى مؤكداً أنه يعلم بما أخفي علمه عن الناس:

ـ «ولو تعلمون ما أعلم مما طوي عنكم غيبه»[1].

ففي هذا النص يصرّح الإمام بأمور كامنة خلف حجب الغيب، من قبيل إخباره بظهور الحجاج مثلاً.

وكان الإمام علي عليه السلام بالاستناد إلى علمه الغيبي يسأل الناس أن يستثمروا وجوده وأن يسألوه قبل أن يفقدوه:

ـ «فاسألوني قبل أن تفقدوني، فوالله الذي نفسي بيده لا تسألوني عن شيء فيما بينكم وبين الساعة ... إلا أنبأتكم»[2].

وأضاف الإمام في خطبة أخرى بعد مطالبته الناس أن يسألوه عن كل شيء، قائلاً: «فَلَأَنَا بِطُرُقِ السَّماءِ أَعْلَمُ مِنِّي بِطُرُقِ الْأَرْضِ»[3].

كما كان الإمام علي عليه السلام في الكثير من الموارد يخبر عن أحداث المستقبل ـ فيما عرف بالملاحم ـ وهو أمر لا يمكن أن يصدر من أيّ شخص إلا أذا كان من الذين يمتلكون العلم اللدني، وفيما يأتي يمكن لنا الإشارة إلى الموارد الآتية:

١ ـ الإخبار بخراب الكوفة[4].

٢ ـ الإخبار بالهجوم على البصرة وخرابها[5].

---

١ – فيض الإسلام، شرح نهج البلاغة، الخطبة ١١٥، ص ٣٦٤.

٢ – المصدر أعلاه، الخطبة رقم ٩٢، ص ٢٧٣.

٣ – المصدر أعلاه، الخطبة رقم: ٢٣١، ص ٧٦١.

٤ – انظر: نهج البلاغة، الخطبة رقم: ٤٧، ص ١٣٤.

٥ – انظر: المصدر أعلاه، الخطبة رقم: ١٠١، ص ٣٠١؛ الخطبة رقم: ١٢٨، ص ٣٩٥.

٣ ـ التنبؤ بسلطان بني أمية وانقراض دولتهم[١].

٤ ـ التنبؤ بظهور الحجاج بن يوسف الثقفي، والإشارة له بلفظ «غلام ثقيف»[٢].

٥ ـ تحديد عدد قتلى الجانبين قبل احتدام معركة النهروان[٣].

٦ ـ التنبّؤ بهجمة المغول وجرائمهم[٤].

ولربما عرضت هنا شبهة مفادها: إن علم الإمام علي عليه السلام بجميع هذه المغيّبات يتنافى مع الآيات التي تحصر علم الغيب بالله. إلا أننا سنجيب عن هذه الشبهة في الفصول اللاحقة تحت عنوان «شبهات بشأن علم الأئمة للغيب».

د ـ اعتراف بعض أهل السنة بعلم الإمام للغيب:

وقد ذهب بعض المنصفين من علماء أهل السنة من أمثال ابن أبي الحديد المعتزلي ـ رغم إنكارهم لإمامة الأئمة الأطهار بمن فيهم الإمام علي عليه السلام ـ ضمن اعترافهم بفضل الإمام علي عليه السلام وكماله الروحي إلى القول بأن الإخبار الغيبي المنقول عنه مثل إخباره بمقتل عشرة من أصحابه في حرب النهروان وعدم بقاء غير عشرة من الأعداء[٥]، هو من جملة معجزاته، وقال

---

١ – انظر: نهج البلاغة ، الخطبة رقم: ٨٦، ص ٢١٨؛ الخطبة رقم: ٩٢، ص ٢٧٥.

٢ – انظر: المصدر أعلاه، الخطبة رقم: ١١٥، ص ٣٦٤.

٣ – انظر: ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ٥، ص ٤، الخطبة رقم: ٥٨.

٤ – انظر: المصدر أعلاه، الخطبة رقم: ١٢٨، ص ٣٩٧.

٥ – الصحيح أن الإمام علي عليه السلام أخبر أن عدد قتلى المؤمنين لن يتجاوز التسعة، وأن الخوارج لن يبقى منهم سوى تسعة، وإليك نص كلمة الإمام عليه السلام في هذا الشأن حيث يقول: «وَالله لاَ يُفْلِتُ مِنْهُمْ عَشَرَةٌ، وَلاَ يَهْلِكُ مِنْكُمْ عَشَرَةٌ». المعرّب.

في شرح هذه الخطبة عند بلوغ تنبؤ الإمام بعدد القتلى من الطرفين قبل التحام الجيشين:

«هذا الخبر من الأخبار التي تكاد تكون متواترة؛ لاشتهاره ونقل الناس كافة له وهو من معجزاته وأخباره المفصلة عن الغيوب»[1].

وأكد أن هذا الأمر الإلهي وضعه الله عند الإمام علي عليه السلام من طريق رسوله الكريم، أما الإنسان الاعتيادي فعاجز عن إدراك مثل هذه الأمور:

«ذلك أمر إلهي عرفه من جهة رسول الله صلى الله عليه وآله وعرفه رسول الله صلى الله عليه وآله من جهة الله سبحانه والقوة البشرية تقصر عن إدراك مثل هذا»[2].

ثم قال بإمكان أن يحصل الإنسان على قدرة الإخبار عن الغيب، ولكن ذلك بإقدار من الله سبحانه وتعالى، إذ يقول: «واعلم أنا لا ننكر أن يكون في نوع البشر أشخاص يخبرون عن الغيوب، ولكن كل ذلك مستند إلى البارئ سبحانه بإقداره وتمكينه وتهيئة أسبابه»[3].

وقد ذهب ابن عربي إلى إمكان العلم اللدني وأسرار السرّ الإلهي لأمثال الإمام علي عليه السلام وابن عباس وسلمان[4].

هـ ـ علم الغيب من نتائج الولاية الباطنية:

تقدّم أن ذكرنا في بحث «الولاية الباطنية» بالتفصيل أن الأئمة عليهم السلام يمتلكون الولاية الباطنية والمعنوية بفضل الله وعنايته، وإنهم يتمكنون في ضوء

---

١ – ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج ٥، ص ٤.

٢ – المصدر أعلاه.

٣ – المصدر أعلاه، ص ١٢.

٤ – انظر: محيي الدين ابن عربي، الفتوحات المكية، ج ١، ص ١٥١، الباب ١٤.

ذلك من الارتباط بعالم الغيب، وبذلك يحيطون علماً بالماضي والمستقبل، وحيث تقدم البحث التفصيلي بهذا الشأن، فإننا نحيل القارئ الكريم إلى ذلك الموضع. وأما هنا فنكتفي بذكر بعض الروايات التي تثبت وجود أسئلة أو شبهة بشأن نوع علم الأئمة عليهم السلام في تفسير الدين حتى في عصر الأئمة أنفسهم.

روي عن الإمام الكاظم عليه السلام في بيان مصدر علم الأئمة أنه قال: «مَبْلَغُ عِلْمِنَا عَلَى ثَلَاثَةِ وُجُوهٍ مَاضٍ وَغَابِرٍ وَحَادِثٍ، فَأَمَّا الْمَاضِي فَمُفَسَّرٌ، وَأَمَّا الْغَابِرُ فَمَزْبُورٌ، وَأَمَّا الْحَادِثُ فَقَذْفٌ فِي الْقُلُوبِ وَنَقْرٌ فِي الْأَسْمَاعِ، وَهُوَ أَفْضَلُ عِلْمِنَا وَلَا نَبِيَّ بَعْدَ نَبِيِّنَا»[1].

في هذا الحديث الشريف يصف الإمام موسى بن جعفر عليه السلام العلم بالماضي والمستقبل بأنه من سنخ العلم المفسّر والمزبور، وهو ظاهر في التعلم من أمثال النبي الأكرم صلى الله عليه وآله.

أما علمهم الراهن والحاضر فهو من سنخ الإلهام، وقد وصف الإمام الكاظم هذا النوع من العلم أنّه من أفضل علومهم. وهنا كان من الممكن أن يتبادر إلى ذهن المخاطب أن الأئمة حيث يمتلكون علماً من سنخ الإلهام أنهم من الأنبياء أيضاً، ولذلك سيارع الإمام إلى دفع هذه الشبهة في صلب الحديث قائلاً إن علمنا كان من سنخ الإلهام، إلا أن هذا لا يعني النبوّة، وبرحيل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله يغلق باب النبوّات إلى الأبد.

---

١ - انظر: محمد بن يعقوب الكليني، أصول الكافي، ج ١، ص ٢٦٤، باب جهات علوم الأئمة، ج ٨، ص ١٢٥، ولتوضيح الرواية انظر: مرآة العقول، ج ٣، ص ١٣٦؛ الملا صالح المازندراني، شرح أصول الكافي، ج ٦، ص ٤٩؛ مجمع البحرين، ج ٢، ص٢٦٤، مادة: (زَبَرَ).

وعن سورة بن كليب عن أبي عبد الله عليه السلام قال: دخلت عليه بمنى فقلت: جعلت فداك الإمام بأي شئ يحكم؟ قال: بالكتاب. قلت: فما ليس في الكتاب؟ قال: بالسنة. قلت: فما ليس في السنة ولا في الكتاب؟ قال: فقال بيده: «قد أعرف الذي تريد، يسدّد ويوفق، وليس كما تظن»[1].

ومراد الإمام من قوله «يُسدّد ويوفّق» هو الإلهام والتأييد من قبل المَلَك وروح القدس، وقد تمّ التعبير بذلك في روايات أخرى.

والنقطة التي أشار إليها الإمام في نهاية الحديث حيث يقول: «ليس كما تظن» قد يريد بها ظن السائل بأن علم الإمام يكون من طريق الاجتهاد وسلوك القنوات العادية[2]، أو شبهة قياس الإمامة على النبوة؛ فبادر الإمام عليه السلام إلى نفي هذا المعنى.

وروي عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال في جواب من سأله عن كيفية حكمه: «بحكم الله وحكم داود، فإذا ورد علينا شيء ليس عندنا تلقانا به الروح القدس»[3].

وفي رواية أخرى ورد التعبير بذات الألفاظ مع إضافة «ألهمنا الله إلهاماً»[4].

حصيلة الكلام ما يأتي:

١ ـ إن أصل ادعاء العلم اللدني وعلم الغيب لا صلة له بالنبوة والخاتمية أبداً؛ لأن العلم اللدني وعلم الغيب يشمل غير الأنبياء أيضاً، وهناك

---

١ – العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٢، ص ١٧٥.
٢ – انظر: العلامة محمد باقر المجلسي، المصدر أعلاه.
٣ – المصدر أعلاه، ج ٢٥، ص ٥٦.
٤ – المصدر أعلاه.

كثير من المصاديق التاريخية على ذلك، وقد أشار القرآن الكريم إلى بعضها. وعليه فإن نفس علم الغيب وإثباته للأئمة المعصومين عليهم السلام لا يتنافى مع أصل النبوّة والخاتمية.

٢ ـ لو أن الذي يدعي علم الغيب والعلم اللدني ادعى أنه يتلقى رسالة جديدة من السماء خارج إطار شريعة الإسلام، كان ذلك منه منافياً لأصل الخاتمية، بيد أنه ليس هناك شيعي ينسب مثل هذا الادعاء للأئمة، بل إن الأئمة أنفسهم بعد إثبات صفة الإلهام إلى علمهم، تصدوا لإزالة هذه الشبهة، وصرّحوا بعدم وجود نبي بعد النبي الأكرم صلى الله عليه وآله. (وقد تقدّمت الرواية في هذا الشأن).

٣ ـ إن كان مراد من يدعي التهافت بين العلم اللدني والخاتمية هو أن الأئمة في ضوء علمهم الغيبي يدّعون العصمة وحجية القول والتشريع في بعض أحكام الإسلام، فيجب القول في هذا الشأن: أولاً إن أصل ادعاء علم الغيب والعلم اللدني لا يتنافى مع الخاتمية، إلا أن الذي يبدو للمستشكل منافياً للخاتمية هو ادعاء الحجية والتشريع، وقد تقدم تحليل هذه الشبهة والجواب عنها في الصفحات السابقة، وقد ذكرنا هناك أن حجيتهم وتشريعهم إنما هو بإذن من الله الذي هو المشرّع الحقيقي لأحكام الإسلام، وتفويض من النبي الأكرم، وهذا في الحقيقة لا يتنافى مع الخاتمية، بل هو متمّم ومكمّل لها.

■ الشبهة الثامنة: تفويض أمور النبوّة للإمام نقض للخاتمية:

تقدم في الصفحات السابقة أن الأئمة عليهم السلام يتصفون بصفات كمالية خاصة، من قبيل: العصمة وعلم الغيب والإلهام والحجة الإلهية والتنصيب في مقام الإمام من قبل الله عز وجل والنبي الأكرم. وهناك من المستشكلين من

رأى في إثبات هذه الصفات للأئمة من قبل النبي الأكرم ﷺ نقضاً لأصل الخاتمية، ومن هنا أنكر اتصاف الأئمة عليهم السلام بهذه الصفات. وقد قال الدكتور سروش في عدد من المواطن: «إنه لعين التناقض أن يهب الرسول الخاتم شخصاً أو أشخاصاً حقوقاً تنقض خاتميته»[1].

مناقشة وتحليل:

إنّ المشكلة الأساسية التي يعاني منها هذا الأشكال تكمن في تعريفه الخاص لمعنى الخاتمية ومفهومها، إذ إنّ المستشكل في إشكاله هذا يفسّر الخاتمية بشكل عام، معتبراً كل صفة كمالية يتصف بها النبي الأكرم ﷺ هي من خواص النبوة، ويرى في تعميمها على غير النبي نقضاً للنبوة وأصل الخاتمية. في حين أن معنى الخاتمية ومفهومها ـ كما تقدم في الصفات السابقة ـ لا يكمن في حصر صفة العصمة والإلهام وعلم الغيب والحجية بالنبي وعدم بسطها وتعميمها على الإمام، بل إن معنى الخاتمية هو عدم ظهور نبي جديد يحمل شريعة جديدة. إن القائلين بأصل الإمامة لا يدّعون وجود شريعة ونبي جديد، وإنما غاية ما يرونه أن الأئمة منصوبون من قبل خاتم الأنبياء وآخرهم، وأنه فوّض إليهم مختلف الشؤون من قبيل الحجية والعصمة في القول والعمل، بمقتضى خلافتهم للنبي في مجال تفسير الدين والدنيا من قبل نفس النبي الأكرم والخالق سبحانه.

وقد ورد هذا المعنى من الخاتمية وعدم تنافيها مع أصل النبوة والخاتمية في كلام النبي تماماً، ذلك حيث يقول الإمام علي عليه السلام: «وَلَقَدْ كُنْتُ أَتَّبِعُهُ ﷺ اتِّبَاعَ الْفَصِيلِ أَثَرَ أُمِّهِ، يَرْفَعُ لي فِي كُلِّ يَوْمٍ عَلَماً مِنْ أَخْلاقِهِ، وَيَأْمُرُني بِالْإِقْتِدَاءِ

---

١ - بسط تجربه نبوى (سط التجربة النبوية)، ص ١٣٥.

بِهِ. وَلَقَدْ كَانَ يُجَاوِرُ فِي كُلِّ سَنَة بِحِرَاءَ فَأَرَاهُ، وَلاَ يَرَاهُ غَيْرِي، وَلَمْ يَجْمَعْ بَيْتٌ وَاحِدٌ يَوْمَئِذٍ فِي الْإِسْلاَمِ غَيْرَ رَسُولِ الله ﷺ وَخَدِيجَةَ وَأَنَا ثَالِثُهُمَا، أَرَى نُورَ الْوَحْيِ وَالرِّسَالَةِ، وَأَشُمُّ رِيحَ النُّبُوَّةِ... وَلَقَدْ سَمِعْتُ رَنَّةَ الشَّيْطَانِ حِينَ نَزَلَ الْوَحْيُ عَلَيْهِ ﷺ فَقُلْتُ: يَارَسُولَ الله مَا هذِهِ الرَّنَّةُ؟ فَقَالَ: «هذَا الشَّيْطَانُ قَدْ أَيِسَ مِنْ عِبَادَتِهِ، إِنَّكَ تَسْمَعُ مَا أَسْمَعُ، وَتَرَى مَا أَرَى، إِلاَّ أَنَّكَ لَسْتَ بِنَبِيٍّ»[1].

حيث نجد النبي الأكرم ﷺ في هذا الحديث لا ينفي أصل صفة الإلهام ورؤية ملَك الوحي وسماع صوته، وإنما يثبت ذلك كله ولا ينفي إلا صفة النبوّة عن الإمام علي عليه السلام. وفي روايات أخرى يثبت النبي الأكرم ﷺ للإمام علي عليه السلام مختلف الصفات الكمالية من قبيل: العصمة والحجية ووجوب الإطاعة، على ما مرّ في معرض الجواب عن الشبهات المتقدّمة. وبعبارة أخرى: إن النبي الأكرم ﷺ فيما يتعلق بمعنى ومفهوم الخاتمية أعلم من جميع البشر ـ بمن فيهم الدكتور سروش نفسه ـ وعليه لو كان إثبات الصفات المذكور للإمام علي عليه السلام منافياً لأصل الخاتمية، لما فوّضها لغيره أبداً. إلا إذا أراد شخص أن يدعي أنه يقدم لرسول الله دروساً في معنى الخاتمية والعياذ بالله، أو أن يعتقد بعدم عصمته في هذه المسألة، وإذا كان كذلك تعيّن على هذا الشخص قبل كل شيء أن يوضح مراده بشكل شفاف كي نقدم له الجواب المناسب.

١ - نهج البلاغة، الخطبة رقم: ٢٣٤؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد المعتزلي، الخطبة رقم: ٢٣٨، ج ١٣، ص ١٩٧.

الفصل الرابع

شبهات حول أصل التنصيب ونقدها

■ الشبهة الأولى: عدم ذكر التنصيب في القرآن الكريم:

تعرضنا في الفصل السابق إلى الشبهات العامة والانتقادات الناظرة إلى أصل الإمامة بالنقد والتحليل. وفي هذا الفصل سوف نتناول بالنقد الشبهات التي تسعى بشتى المفاهيم والطرق إلى إنكار العناصر الأساسية للإمامة، أي وجود النص الإلهي على إمامة الإمام علي والأئمة من ولده.

إن الشبهة الأولى ـ وهي في الوقت نفسه من الشبهات القديمة والمعروفة المطروحة من قبل أهل السنة ـ تكمن في ادعاء عدم ذكر إمامة علي عليه السلام في القرآن الكريم، حيث يدّعون أن إمامته لو كانت بأمر من الله لوجب التأكيد عليها في الآيات القرآنية. وهناك من ادعى بشكل عام أن أصل التنصيب مجعول من قبل المتكلمين في القرن الثاني والثالث[1]، ولازم ذلك عدم وجود النص في القرآن والسنة[2].

نقد ورأي:

في تحليل هذه الشبهة تجدر الإشارة إلى النقاط الآتية:

---

١ - انظر: شاهراه اتحاد، ص ٢٥٤.

٢ - انظر: أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسي الشيعي، ص ١٦.

وجود الآيات الظاهرة في التنصيب:

هناك كثير من آيات القرآن الكريم تدل على تنصيب الإمام علي عليه السلام في منصب الإمامة، نشير فيما يأتي إلى بعضها:

١ ـ **آية التطهير**: إن من بين الآيات المعروفة النازلة بشأن أهل البيت عليهم السلام هي آية التطهير التي طهّر الله فيها أهل بيت النبي من جميع أنواع الرجس، إذ يقول: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمْ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا**﴾[١].

إنّ هذه الآية تثبت عصمة أهل بيت النبي عليهم السلام ـ علي وفاطمة والحسن والحسين ـ وقد ذكر نزول هذه الآية في هؤلاء عدد من الصحابة يبلغ حدّ التواتر وقد تمّ التأكيد على هذا المعنى في المصادر السنية والشيعية. فها هو الترمذي مثلاً يقرّ بأن آية التطهير نزلت في بيت أم سلمة، وقال بأن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله دعا علياً وفاطمة والحسن والحسين ثم ألقى عليهم عباءة وقال: «اللهم هؤلاء أهل بيتي»[٢].

وكان الإمام علي عليه السلام يستند إلى هذه الآية الكريمة في كثير من المواطن في مقام إثبات مقامه الشامخ والاحتجاج بها على المخالفين كما صدر ذلك عنه مع أهل السقيفة[٣].

---

١ – الأحزاب: ٣٣.

٢ – انظر: الترمذي، صحيح الترمذي، ج ٥، ص ٣٢٧؛ تفسير الدر المنثور، تفسير الآية؛ العلامة الحسيني الطهراني، امام شناسى، ج ٣، ص ١٦٢ ـ ١٧٢.

٣ – انظر: الخوارزمي، المناقب، ص ١٢٩.

وقد ورد في مصادر أهل السنة بصيَغ مختلفة أن الإمام الحسن عليه السلام بعد استشهاد أبيه الإمام علي عليه السلام قد طبّق آية التطهير في بعض خطبه على نفسه وقال: «نحن أهل البيت الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً»[1].

وإن لازم تطهير وطهارة أهل البيت من جميع أنواع الرجس هو عصمتهم من جميع أنواع الذنوب والمعاصي، وهذا يثبت بدوره حجيّتهم ولزوم إطاعتهم مطلقاً؛ وذلك لانتفاء صدور الخطأ والمعصية عنهم في القول والعمل طبقاً لهذه الآية الشريفة.

٢ ـ آية الإنذار: إن صفة المنذر والهادي من صفات الأنبياء التي تمّ التأكيد عليها في القرآن الكريم أيضاً؛ إذ يقول تعالى: ﴿ **إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ** ﴾[2].

روي في كثير من الروايات المأثورة في كتب الفريقين أن النبي صلى الله عليه وآله كان يصف نفسه بـ «المنذر» ويصف الإمام علي عليه السلام بـ «الهادي» لأمته من بعده، ومن ذلك قوله: «أنت الهادي يا علي، بك يهتدى من بعدي»[3].

لقد استُعمل وصف «الهادي» في آيات القرآن ـ ومن بينها هذه الآية

---

١ – انظر: الحسكاني، شواهد التنزيل، ج ٢، ص ٣١؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ١٣، ص ٢٦٩؛ ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ١٦، ص ٢٢. لمزيد من التوضيح انظر: العلامة الحسيني الطهراني، امام شناسي، ج ٣، ص ١٤١ فما بعد.

٢ – الرعد: ٧.

٣ – انظر: تفسير ابن كثير، ج ٢، ص ٥٠٣؛ تفسير الطبري، ج ١٣، ص ١٠٨؛ تفسير روح المعاني، ج ١٣، ص ١٠٨؛ تفسير الثعلبي، ج ٥، ص ٢٧٢؛ تاريخ مدينة دمشق، ج٤٢، ص ٣٥٩.

الشريفة ـ في المقامات السامية من قبيل مقامات الأنبياء. ولكن لـمّا كان الإسلام هو خاتم الأديان، فإن الإمام علياً عليه السلام وإن لم يكن نبياً ينزل عليه الوحي، ولكنه طبقاً لصريح هذه الآية وتفسير النبي الأكرم صلى الله عليه وآله لها وتطبيقها على الإمام علي عليه السلام، يثبت أن الإمام علياً كان متصفاً بصفة «الهادي» بعد النبي أيضاً.

٣ ـ آية الولاية: وهي قوله تعالى: ﴿ **إِنَّمَا وَلِيُّكُمْ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ** ﴾[1].

في معرض الاستدلال بهذه الآية لابد من الالتفات إلى ما يأتي:

أ ـ إن معنى «الولي» وإن كان مختلفاً من قبيل: الناصر والقريب، بيد أنه بالالتفات إلى استعمال أداة الحصر «إنما» في هذه الآية الشريفة، دلّ ذلك على أن الآية بصدد حصر أولياء المؤمنين بعدد محدّد من المصاديق، وإن هذه المصاديق عبارة عن: (الله والنبي والذي يعطي الزكاة راكعاً)، ولازم ذلك إرادة معنى الحاكم من لفظ «الولي»؛ إذ إنّ حصر معنى «الولي» بما ذكر آنفاً لا يكون له من معنى، إذ لا معنى لحصر الحبّ بالله والنبي والذي يتزكى أثناء الركوع، أو الدعوة إلى إقامة التواصل معهم أو نصرتهم.

من هنا يكون معنى الحاكم والقيّم منسجماً مع الحصر بشكل كامل؛ لأن الآية الشريفة بصدد بيان من هو حاكم المسلمين، وتقول إنه هو الله بالدرجة الأولى، ثم رسوله الكريم صلى الله عليه وآله، ثم الذي يتصدق أثناء الركوع، وسوف نرى أن هذا الوصف لا ينطبق إلا على الإمام علي عليه السلام.

---

١ – المائدة: ٥٥.

ب ـ النقطة الثانية حيث أن ولاية الله ورسوله تعني الزعامة وامتلاك زمام الأمور والاختيار، يكون معنى ولاية الإمام علي عليه السلام كذلك أيضاً لورودها في الآية الشريفة معطوفة على ولاية الله ورسوله، وسياق الآية يقتضي أن تكون ولاية المصاديق الثلاثة في هذه الآية الشريفة بمعنى واحد.

ج ـ لو اعتبرنا لكلمة «الولي» الواردة في هذه الآية معنى غير معنى الإمامة والحكومة، فإننا سنواجه مشكلة في تفسير هذه الآية فيما يتعلق بعبارة «وهم راكعون»، كأن يقال: إن الذي يحبكم أو ناصركم هو الله ورسوله وذلك الصنف من المؤمنين الذي يتصدق أثناء الركوع. وعندها يرد السؤال القائل: ما الذي يمنع المؤمن من نصرة المسلمين في غير حالة التصدق أثناء الركوع، وأساساً ما هو السرّ في تقييد الآية لـ «الولي» بحالة خاصة من حالات الركوع؟[1]

د ـ جاء في كثير من الروايات المأثورة في كتب الفريقين أن هذه الآية قد نزلت في الإمام علي عليه السلام، وذلك عندما دخل مسكين إلى المسجد وسأل المسلمين أن يتصدّقوا عليه فلم يعطه أحد منهم شيئاً؛ وكان الإمام علي قائماً يصلي فأومأ إلى الفقير بأن يأخذ خاتمه، وهكذا تصدق به على ذلك المسكين؛ فنزلت هذه الآية[2].

---

١ – انظر: الفيروز آبادي، فضائل الخمسة، ج ٢، ص ١٨.

٢ – انظر: تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٨٩٥٠، وج ٤٥، ص ٩٨٨٥؛ البداية والنهاية، ج ٧، ص ٣٥٨؛ الدر المنثور، ج ٣، ص ١٠٥؛ شواهد التنزيل، ج ١، ص ٢٢٦؛ تفسير ابن كثير، ج ٣، ص ١٢٩. ومن العجيب أنه على الرغم من وجود هذه المصادر الكثيرة لأهل السنة، هناك من يدعي أن شأن النزول المذكور لم يرد في أي من مصادر أهل السنة! (انظر: تئورى امامت در ترازوى نقد، ص ٥٣).

هـ ـ ربما كان هناك من يشكك في المسائل المتقدّمة، ولذلك فإننا لتكميل استدلالنا نشير إلى الرواية النبوية الناظرة إلى مورد البحث كي تزول جميع أنواع الشك والترديد في استفادة الإمامة والحكومة من الآية الشريفة، وذلك من خلال سرد الرواية الآتية:

ذكر الثعلبي القصة مسندة إلى أبي ذر الغفاري، فقال: صليت يوماً صلاة الظهر في المسجد و رسول الله صلى الله عليه وآله حاضر فقام سائل فسأل فلم يعطه أحد شيئاً، قال: وكان علي عليه السلام قد ركع فأومى إلى السائل بخنصره؛ فأخذ الخاتم من خنصره، والنبي صلى الله عليه وآله يعاين ذلك؛ فرفع رأسه إلى السماء وقال: «اللهم إن أخي موسى سألك فقال: ﴿ **رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَ يَسِّرْ لِي أَمْرِي** ﴾ الآية إلى قوله ﴿ **وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي**﴾؛ فأنزل عليه قرآناً ناطقاً: ﴿**سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُما سُلْطاناً فَلا يَصِلُونَ إِلَيْكُما**﴾ اللّهمّ وأنا محمد صفيك ونبيك فاشرح لي صدري، ويسّر لي أمري، واجعل لي وزيراً من أهلي علياً اشدد به أزري أو قال ظهري. قال أبو ذر: فوالله ما استتم رسول الله صلى الله عليه وآله الكلمة، حتى نزل جبريل عليه السلام من عند الله تعالى؛ فقال: يا محمد اقرأ: ﴿ **إِنَّما وَلِيُّكُمُ اللهُ وَ رَسُولُهُ وَ الَّذِينَ آمَنُوا** ﴾ إلى قوله: ﴿ **وَهُمْ راكِعُونَ** ﴾»[1].

كما وردت رواية مشابهة لهذه الرواية في المصادر الشيعية، ولكن لا يسع المجال إلى ذكرها هنا[2].

---

١ – تذكرة الخواص، ص ١٥؛ شواهد التنزيل، ج ١، ص ٢٣٠؛ فرائد السمطين، ج ١، ص ١٩٢.

٢ – انظر: موسوعة الإمام علي عليه السلام، ج ٢، ص ٢٠٢، وانظر أيضاً: تفسير الآية الخامسة من سورة المائدة في مختلف التفاسير.

٤ ـ آية التبليغ: وهي قوله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنْ النَّاسِ** ﴾[1].

نزلت هذه الآية الشريفة في يوم غدير خم ـ أو قبله بأيام قلائل في الحدّ الأدنى ـ على رسول الله صلى الله عليه وآله، وهي تتحدّث عن المهمة الأساسية والجوهرية الملقاة على عاتق النبي الأكرم في الأيام الأخيرة من حياته المباركة. وقد تلخّصت هذه المهمة بإبلاغ إمامة الإمام علي عليه السلام، وهو ما توضّحه النقاط الآتية أيضاً:

أ ـ ليس هناك فيما رصده التاريخ من التعاليم الدينية للنبي الأكرم صلى الله عليه وآله في أواخر أيام حياته الشريفة ما هو أهم من حادثة الغدير. وعليه فإن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله إما أن لايكون قد قام بواجبه تجاه الأمة في حادثة الغدير ـ والعياذ بالله ـ أو أن نقول بأن حادثة الغدير قد انطوت على أمر في غاية الأهية للإسلام والمسلمين. ولـمّا كانت الفرضية الأولى لا تتناسب مع شأن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وعصمته، تتعيّن الفرضية الثانية، فضلاً عن أنّ هذه الآية تخبر عن إكمال الدين الذي هو من أهم الأمور المتعلقة بالرسالة السماوية على ما سيأتي بيانه.

إذن تكون الفرضية الثانية القائلة بأمر الله لنبيه بتنصيب علي عليه السلام خليفة من بعده على المسلمين في يوم غدير خم هي المتعيّنة.

ب ـ إن هذا الأمر المهم والأساسي لا يمكن أن يكون مجرد الأمر بمحبة

---

١ ـ المائدة: ٦٧، للمزيد من التوضيح بشأن هذه الآية والآية التالية، انظر: مطهري، الأعمال الكاملة، ج ٤، ص ٨٨ ـ ٩٠٧.

علي أو تعريف الإمام علي عليه السلام بوصفه ناصراً ومعيناً للنبي الأكرم صلى الله عليه وآله؛ لعدم وجود سنخية ومناسبة بين هذا المفهوم ومحتوى الآية بحيث يعد عدم إبلاغه تركاً للرسالة الإلهية وعدم إبلاغها من رأس.

ج ـ يثبت صريح الآية أن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله كان يعيش صراعاً وخوفاً من إبلاغ محتوى رسالة الآية، وكأنه حدث نوع من الإبطاء في إبلاغ ذلك المضمون. وقد كان محتوى الآية من الأهمية والخطورة بالنسبة إلى البعض بحيث كان النبي يستشعر صدور نوع من الخطر عنهم يمسّ جوهر الدين والمجتمع الإسلامي. ومن الواضح أن هذا النوع من الخطاب لا يتناسب مع مجرد تعريف الإمام علي عليه السلام بوصفه ناصراً للرسول أو دعوة المؤمنين إلى مجرّد محبّته، ومعه لا يبقى هناك معنى لافتراض مخاوف الرسول صلى الله عليه وآله. وأما إذا فسرنا محتوى الآية ومضمونها بإمامة علي عليه السلام تكون الفرضية منسجمة مع الواقع تمام الانسجام.

كما لا يبدو معقولاً أن يجمع النبي الأكرم صلى الله عليه وآله ما يقرب من مئة ألف حاج في يوم شديد الحرارة في صحراء مقفرة لا لشيء إلا لمطالبتهم بأن يحبّوا علياً، أو إخبارهم بأنه كان ناصراً لرسول الله صلى الله عليه وآله طوال ما يربو على العقدين من الزمن، كما عليه قراءة أهل السنة لواقعة غدير خم.

د ـ يمكن الاستدلال بالنص الذي تلاه النبي الأكرم صلى الله عليه وآله يوم الغدير على إمامة الإمام علي عليه السلام، بوصفه ناظراً إلى هذا الأمر، وذلك حيث يمهّد له بحقيقة أولويته وولايته على الناس وتقدم نفسه على أنفسهم، إذ يقول: «ألست أولى ...»، على ما سيأتي توضيحه في الصفحات القادمة عند وقوفنا على حديث الغدير.

هـ ـ التزم أكثر علماء أهل السنة بنزول هذه الآية في غدير خم. وسيأتي ذكر المصادر على ذلك، مع ذكر القرائن الأخرى حول دلالة الآية وحديث الغدير على إمامة الإمام علي عليه السلام عند التعرّض لحديث الغدير في الفقرة المخصصة للروايات في الصفحات القادمة إن شاء الله.

٥ ـ آية إكمال الدين: وهي قوله تعالى: ﴿ **الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلاَ تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا** ﴾[1].

إن هذه الآية الشريفة تتميماً للآية السابقة ناظرة إلى إمامة الإمام علي عليه السلام فيما يتعلق بواقعة غدير خم أيضاً، وظاهر الآية على تأييدها. ومع ذلك لا بد من الإشارة في تقريرها إلى الأمور الآتية:

أ ـ يذهب الكثير من علماء أهل السنة إلى القول بأن هذه الآية ناظرة إلى حادثة غدير خم[2].

---

١ – المائدة: ٣.

٢ – انظر: الدرّ المنثور في التفسير بالمأثور، ج ١، ص ٢٠٠؛ فرائد السمطين، ج ١، ب ٢٢، ج ٣٩، وب ٨٢، ج ٤٠؛ البداية والنهاية، ج ٥، ص ٢١٣. وهناك من قال بنزول الآية في يوم عرفة، وقد رووا في ذلك بعض الروايات، وبهذا المضمون روايات في المصادر الشيعية أيضاً. (الكافي، ج ١، ص ٢٩٠؛ تفسير العياشي، ج ١، ص ٣٣٣). وفي هذا الشأن يجب القول: يمكن الجمع بين الروايات من خلال افتراض زمنين مختلفين، بمعنى أنه كما كان يبدو من ظاهر آية التبليغ أن أصل رسالة الغدير كانت قد نزلت على النبي في وقت سابق، بيد أن النبي كان يخشى من إبلاغها، وعليه يمكن القول إن الروايات التي تقول بنزول هذه الآية في يوم عرفة (التاسع من ذي الحجة) أي قبل ثمانية أيام من يوم الغدير تنظر إلى أصل الصدور، والروايات التي ترى أن مبدأ الآية يكمن في حادثة الغدير إنما تنظر إلى يوم الإبلاغ. (تفسير الميزان، ج ٥، ص ١٩٦؛ امام شناسى، ج ٨، ص ٥٣).

ب ـ وصف الآية لمضمون ما يجب إبلاغه ببأس الكفار وإكمال الدين وإتمام النعمة، لا ينسجم مع حمل خطاب الغدير على مجرد الدعوة إلى حبّ علي عليه السلام أو الإخبار عن أنه ناصر للنبي الأكرم صلى الله عليه وآله، بل إن هذه الصفات يجب أن تقوم على أمر أساسي وجوهري، والفرضية الوحيدة التي يمكن افتراض وجودها في أخريات حياة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله هي مسألة إمامة الإمام علي عليه السلام.

وهناك قرائن وشواهد أخرى في تأييد نظرية الشيعة، وسيأتي تفصيلها عند البحث في حديث الغدير في الصفحات القادمة إن شاء الله.

٦ ـ آية أولي الأمر: وهي قوله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا الله وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنْكُمْ** ﴾[1].

يذهب الشيعة إلى القول بدلالة «أولي الأمر» على عصمة الإمام علي عليه السلام وإمامته، حيث يمكن استنتاج ذلك من خلال الالتفات إلى الأمور الآتية:

أ ـ حيث تمّ عطف «أولي الأمر» على «الرسول» يتضح أن إطاعة أولي الأمر من قبيل إطاعة رسول الله. ومن هنا يتضح أن «أولي الأمر» يجب أن يكونوا مثل رسول الله صلى الله عليه وآله في عصمته، كي يصح من الله أن يأمر بإطاعتهم بشكل مطلق. وقد التفت الفخر الرازي في تفسيره إلى هذه المسألة، ولكنه لم يثبت العصمة لأشخاص بعينهم، وإنما طبقها على الأمة بأسرها. وفي هذا الشأن يجب القول: تقدم في رواية العصمة أنه طبقاً لها لم تتوفر في عصر النبي

---

١ – النساء: ٥٩.

الأكرمﷺ إلا في شخص الإمام علي عليه السلام.

ب ـ لـمّا كان أهل السنة لا يذهبون إلى الاعتقاد بوجود تنصيب لأحد، فعليهم إما القول بتطبيق مفهوم «أولي الأمر» على الإمام علي عليه السلام وأبنائه المعصومين الأحد عشر عليهم السلام، أو القول بعدم وجود مصداق لهذا المفهوم؛ فيلزم من ذلك اللغوية والعياذ بالله.

ج ـ وفيما يتعلق بذهاب الفخر الرازي إلى تطبيق العصمة على الأمة، يجب القول:

أولاً: إن «أولي الأمر» طبقاً لمنطوق الآية ونصها ليس جميع الأمة، وإنما بعضها، كما يفهم ذلك من عبارة «منكم».

وثانياً: إن أولي الأمر تعني (أصحاب الأمر والحكم)، وهذا لا يتناسب مع تفسير العبارة بالأمة لكي يصح تطبيق الآية عليها.

وثالثاً: إن الآية تريد لـ «أولي الأمر» أن يطاعوا بشكل مطلق، وعليه يجب على الأمة أن تطيع. وعلى تفسير الفخر الرازي تتحوّل الأمة من مطيعة إلى مطاعة.

د ـ بالإضافة إلى التحليل المفهومي للآية، فإن الروايات النبوية تذهب إلى تحديد مصاديق «أولي الأمر» بعلي عليه السلام والأئمة من ولده عليهم السلام، من قبيل الحديث النبوي القائل: «شركائي الذين قرنهم الله بنفسه وبي، وأنزل فيهم ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا الله** ...﴾»؛ فسأله الإمام علي عليه السلام عن هؤلاء الشركاء؛ فقال له ﷺ: «أنت أولهم»[1].

---

١ – شواهد التنزيل، ج ١، ص ١٨٩.

وفي بداية خلافة عثمان طلب الإمام علي عليه السلام في حضور جماعة من الصحابة أن يشهدوا ويعترفوا في حق من نزلت آيات «أولي الأمر» و«الولاية» و«التبليغ»؟ أفهل نزلت هذه الآيات في حق غيره عليه السلام؟! ألم يكن أبو بكر وعمر قد سألا رسول الله بعد نزول هذه الآيات: يا رسول الله هؤلاء الآيات خاصّة في علي؟[1] فقال صلى الله عليه وآله في جوابهما: «بلى فيه وفي أوصيائي إلى يوم القيامة»[2].

نقل الحسكاني عن الإمام الباقر عليه السلام أنه سُئل عن هذه الآية؛ فقال: إنها نزلت في حق علي بن أبي طالب[3].

وقد روي ما يشبه هذه الرواية عن الإمام الصادق عليه السلام أيضاً[4].

■ الشبهة الثانية: عدم ذكر اسم الإمام علي عليه السلام في القرآن الكريم:

اتضح من خلال الصفحات السابقة أن اسم الإمام علي عليه السلام وإن لم يذكر صراحة في آيات القرآن الكريم، ولكن نزلت في شأنه كثير من الآيات، وكان المسلمون في صدر الإسلام يعلمون جيداً أن المعني بها هو الإمام علي عليه السلام، وقد تقدم أن ذكرنا بعض الآيات التي تدل على إمامة الإمام علي

---

١ - التفسير الكبير، ج ١٠، ص ١٤٤، تفسير الآية.

٢ - فرائد السمطين، ج ١، ص ٣١٢؛ الغدير، ج ١، ص ١٦٥.

٣ - تفسير العياشي، ج ١، ص ٣١٢؛ شواهد التنزيل، ج ١، ص ١٩٠، نقلاً عن: موسوعة الإمامة في نصوص أهل السنة، ج ٤، ص ٢١.

٤ - انظر: ينابيع المودة، ج ١، ص ٣٤١.

بشكل صريح، وتقدم أن قلنا إنها موضع تسليم واعتراف من قبل الفريقين. إلا أن اختلافهم يكمن في تفسير الآيات، وفي مفهوم الآيات ودلالتها على إمامته عليه السلام على ما مرّ بيانه وتوضيحه في الصفحات السابقة.

وعلى الرغم من الدلالة الواضحة للآيات السابقة، يطرح بعض أهل السنة شبهة عدم ذكر اسم الإمام علي عليه السلام في القرآن الكريم بشكل خاص، ببيان أنه لو كان علي عليه السلام هو الإمام لكان على الله أن يذكره في القرآن باسمه حسماً للنزاع ومنعاً للخلاف. وقد كانت هذه الشبهة مطروحة حتى في عصر الأئمة الأطهار عليهم السلام مثل الإمام الباقر عليه السلام [1]، وقد خاض فيها بعض المعاصرين أيضاً[2].

نقد ورأي:

في معرض الإجابة عن هذه الشبهة يجدر التدبّر في الأمور الآتية:

أ ـ ذكر الصفات الخاصة يغني عن التصريح بالاسم: اتضح من الآيات السابقة أن الله سبحانه وتعالى أراد من خلال إنزالها التعريف بالإمام علي عليه السلام بوصفه إماماً وخليفة بعد النبي الأكرم صلى الله عليه وآله. ومع ذكر هذا العدد من الآيات لا تعود هناك من حاجة إلى التصريح بالاسم الخاص؛ إذ إنّ بعض الآيات تشتمل على خصائص حصرية ومتعينة في شخص الإمام علي عليه السلام لا يشاركه فيها غيره، من قبيل: آية الولاية، وإيتاء الزكاة أثناء الركوع، وهناك من الآيات ما يعرّف الإمام علي عليه السلام بوصفه إماماً ووليّاً ومولى وهادياً في دلالة واضحة

---

١ – انظر: شواهد التنزيل، ج ١، ص ١٩١.

٢ – انظر: شاهراه اتحاد، ص ١٠٥ و١٦٦.

وصريحة يتفق في فهمها جميع الصحابة أو أغلبهم في الحد الأدنى، على ما تقدّم ذكره.

إذن ليس هناك أي مشكلة أو سوء فهم فيما يتعلق بأصل تطبيق آيات الولاية وأهل البيت وأولي الأمر والهادي والمولى على الإمام علي عليه السلام حتى تكون هناك حاجة إلى التصريح باسم علي في القرآن بشكل خاص. فمثلاً لو كان لدى والد كثير من الأولاد وكان هناك واحد من أولاده حافظاً للقرآن فقط، وقال الأب عند احتضاره إن وصيي من بين جميع أولادي هو الحافظ للقرآن منهم، وحيث أن الجميع يعرفون من هو الحافظ للقرآن من بينهم؛ لأنه واحد لا غير، لا يشعرون بوجود حاجة أو ضرورة لتسميته، ولا يرد إشكال حقوقي على الأب من هذه الناحية. وخاصة إذا كان الأب قد اهتمّ شخصياً بمسألة حفظ هذا الابن للقرآن أو كونه وصياً. وعليه الشيء نفسه ينطبق على ما نحن فيه من خلافة الإمام علي عليه السلام وإمامته وزيادة.

ب ـ تحويل الشبهة إلى شبهة أخرى: قد يشكك شخص أو يشتبه لا في تطبيق هذه الآيات والصفات على الإمام علي عليه السلام، وإنما في تفسير هذه المفاهيم والمعاني. كأن يقول: صحيح أن القرآن قد وصف الإمام علياً عليه السلام بأنه «ولي المؤمنين» وأنه «من أهل البيت» أو «الهادي» إلا أن الكلام في معنى «الولي»، فهل هو الإمام والحاكم والخليفة أو مجرّد المحب والناصر؟ وفي هذه الصورة يجب القول: إذن لا يعود أصل الشبهة إلى عدم ذكر اسم علي عليه السلام في القرآن؛ إذ حتى لو فرضنا أن القرآن ذكر اسم الإمام علي صراحة بأن قال: «إنما وليكم علي ابن أبي طالب» سيرد السؤال أيضاً عن معنى الولي في هذه العبارة. وعليه فإن الشبهة تعود إلى تفسير معنى صفات الإمام علي عليه السلام

الواردة في القرآن، وليس في انطباقها عليه. وبعبارة أخرى: إن الشبهة تتحوّل من موضوعها (عدم ذكر اسم الإمام علي في القرآن) إلى شبهة أخرى مفادها: (إجمال صفات الإمام علي عليه السلام وإبهامها)، وهذه شبهة أخرى.

وفي حل هذه الشبهة سوف نثبت من خلال القرائن والشواهد المختلفة في الآيات وكذلك التمسك بالروايات النبوية أن أصل دلالة صفات الإمام علي عليه السلام على مسألة الحكم والإمامة واضحة وصريحة.

ج ـ ذكر اسم الإمام علي عليه السلام في الروايات النبوية: إذا كان المراد من ذكر الاسم الخاص للإمام علي عليه السلام هو التعرّف على إمامته في الإسلام ومن قبل الله سبحانه وتعالى، وجب القول: إن هذه الغاية غاية عقلانية ودينية، إلا أن تحصيلها لا ينحصر بذكر الاسم الخاص للإمام علي عليه السلام في القرآن الكريم فقط، بل هناك قنوات أخرى يمكن لها أن تفي بالغرض، ومن بينها الروايات المأثورة عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله بوصفه حامل الوحي ومفسّر القرآن. وفي الصفحات القادمة سوف نشير إلى مجموعة من الروايات النبوية المتعددة والمتواترة التي يسعى النبي من خلالها ـ وبمختلف الأساليب والطرق ـ إلى التعريف بالإمام علي عليه السلام بوصفه خليفة له من بعده. وعليه فإن الغاية المتمثلة بمعرفة خليفة النبي صلى الله عليه وآله متحققة بالرجوع إلى الروايات النبوية، ومعها لا حاجة إلى ذكر اسم الإمام علي عليه السلام في القرآن الكريم.

وإذا قال شخص إنه لا يؤمن بالنبي الأكرم صلى الله عليه وآله ـ والعياذ بالله ـ وأصرّ على ضرورة أن يذكر اسم الإمام علي في القرآن حصرياً، وجب القول أولاً: إن الذي لا يؤمن بمن أنزل عليه القرآن، كيف يمكنه تحصيل العلم بأن ما جاء به إنما نزل عليه من السماء. وثانياً: إن مثل هذا الشخص لا يمكن أن يكون

مسلماً، ولحسن الحظ فإننا لم نعثر على مثل هذا القائل.

د ـ تفويض الأمور الدينية إلى النبي الأكرم ﷺ: إنّ القرآن الكريم هو الذي فوّض إلى النبي الأكرم ﷺ مهمّة تفسير الأمور والتعاليم الدينية الضرورية وبيانها، إذ يقول تعالى:

ـ ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ (١).

ـ ﴿ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ﴾ (٢).

لقد ترك الله سبحانه وتعالى في هذه الآيات أمر بيان الذكر ـ أي القرآن الكريم ـ وتعليمه إلى النبي الأكرم ﷺ. من هنا فإن الأحكام التشريعية للنبي التي لم يرد ذكرها في القرآن الكريم، من قبيل: عدد ركعات الصلاة اليومية، والطواف حول البيت في الحج سبعاً عند الفريقين، تعد حجّة إلهية. وعلى هذا الأساس حيث أن النبي الأكرم ﷺ طبقاً للآيات المتقدّمة والروايات النبوية ـ التي سنأتي على ذكرها في الصفحات القادمة ـ قد نسب أمر تعيين إمامة الإمام علي عليه السلام إلى الله سبحانه وتعالى، تعدّ إمامته مسألة سماوية وإلهية، وتكون حجّة شرعية على جميع المسلمين.

وقد جاء مضمون ما تقدم في رواية مأثورة عن الإمام الباقر عليه السلام يقول فيها: «قولوا لهم: إن الله أنزل على رسوله الصلاة ولم يسمّ ثلاثاً أو أربعاً، حتى كان رسول الله هو الذي يفسّر ذلك، وأنزل الحج فلم ينزل طوفوا سبعاً حتى فسّر ذلك لهم رسول الله ...» (٣).

---

١ – النحل: ٤٤.

٢ – آل عمران: ١٦٤.

٣ – شواهد التنزيل، ج ١، ص ١٩١.

بعبارة أخرى: لـمّا كان القرآن الكريم كتاب محدود، والأمور الجزئية والتفصيلية غير متناهية، واضح أن الكتاب المحدود يجب أن يقتصر على بيان الأمور الكلية والعامة، فإنّ القرآن قد ترك بيان الأمور الجزئية ومن بينها تسمية من يتولى الإمامة بعد النبيّ إلى رسوله الكريم[1]. بعبارى أخرى: إن الأمور الجزئية غير محدودة وتشمل أهم المسائل الدينية من قبيل: البحث عن وجود الله، وما إذا كان جسماً أم لا؟ وصفات الله وما إذا كانت متحدة مع الذات أم لا؟ ففي هذه المسائل التي تعدّ من الأركان الأساسية في العقيدة لم يدخل القرآن في بيان الأمور الجزئية، فكانت مورد اختلاف بين المتكلمين والمفسّرين، ولو كان لابد من خوض القرآن في الجزئيات لكان عليه بيان هذه الأمور الخلافية أيضاً، وفي هذه الصورة كنا سنواجه عشرات بل مئات المجلدات من المصاحف السماوية والقرآنية.

هـ ـ المنع من تحريف القرآن: إن من بين التبريرات المطروحة لتفسير عدم ذكر اسم الإمام علي عليه السلام في القرآن الكريم[2]، هي أنّ الإمام علياً عليه السلام كان له كثير من المخالفين والأعداء الألداء والحاسدين الذين لا يتورّعون عن

---

١ – انظر: مرتضى مطهري، الأعمال الكاملة، ج ٤، ص ٩٠٤، كتاب الإمامة والقيادة؛ الإمام الخميني، كشف الأسرار، ص ١٣٠ ـ ١٣١.

٢ – انظر: الإمام الخميني، كشف الأسرار، ص ١١٢ ـ ١١٤؛ نسب العلامة الحسيني الطهراني في كتابه (امام شناسي) هذا الرأي إلى العلامة الطباطبائي، حيث قال إنه سمع هذا الجواب من العلامة الطباطبائي عن سؤال بهذا الشان. (انظر: امام شناسي، ج ١٣، ص ١٥٩). ومما جاء في ذلك عن الأستاذ الشهيد مرتضى مطهري أنه قال: (إن النبي الأكرم أو الله تبارك وتعالى لم يشأ طرح هذا المفهوم الذي تدخلت فيه الأهواء والرغبات النفسية بهذا الشكل)، انظر: مرتضى مطهري، الأعمال الكاملة، ج٤، ص ٩٠٥.

ارتكاب أي موبقة من أجل طمس حقه واغتصاب الخلافة منه، وقد سبق أن أشرنا إلى أن الخليفة الثاني لم يتورّع حتى عن نسبة الجنون والهجر إلى رسول الله صلى الله عليه وآله ـ والعياذ بالله ـ عندما طلب منهم قرطاساً وقلماً ليكتب لهم كتاباً يضمن لهم الأمان من الضلال والانحراف؛ لمجرّد أنه أحسّ أن النبي يريد أن يسمي علياً في وصيته[1].

ومع هذا الاحتمال وسيادة المناخ المتشنّج في صدر الإسلام لو ذكر اسم الإمام علي عليه السلام في القرآن، لتعرّض النبي الأكرم صلى الله عليه وآله لمثل الاتهام والإساءة التي تعرّض لها في آخر لحظات حياته الشريفة، أو لتمّ السعي من قبل بعضهم إلى حذف الآية المتضمنة لذكر الاسم، وهذا سيؤدّي بدوره إلى تحريف القرآن الكريم. وعليه لأجل الحفاظ على القرآن الكريم من التحريف لم يذكر الله اسم الإمام علي عليه السلام واكتفى بذكر الصفات التي لا تنطبق على غيره، كما اكتفى بالروايات النبوية ليجمع بذلك بين أصل الغاية والغرض من تعريف وتنصيب الإمام علي عليه السلام خليفة وإماماً على المسلمين، والمحافظة على القرآن الكريم من التحريف.

و ـ **الوقاية من الآفات السياسية والأمنية:** المسألة الأخرى التي خطرت في ذهني هي أن الله سبحانه وتعالى قد تعمّد عدم ذكر اسم الإمام علي عليه السلام بوصفه خليفة وإماماً وحاكماً بعد رحيل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، وذلك لا لكي يقوم الله من هذا الطريق بتمييز المؤمن الحقيقي من غيره وفصل الغثّ عن السمين، وإنما لأن الله يعلم بعلمه الأزلي أن بحث الحكومة والسياسة ساحة للنقاش والمنافسات، بل حتى الحروب السياسية الدامية. وعليه لو ذكر اسم

---

١ – راجع رواية الدوات والقلم في عنوان الوصية غير المكتوبة.

الإمام علي عليه السلام بوصفه خليفة وإماماً بعد رسول الله صلى الله عليه وآله في القرآن والوحي بشكل خاص وبوصفه أصلاً وركناً من أركان الإسلام، سوف يكون هناك اصطفاف بين جماعة تتذرّع بالدفاع عن الأصل القرآني وجماعة بمختلف الذرائع الأخرى، من قبيل: تفسير منزلة الإمامة والخلافة، أو الاستيلاء على هرم الحكم والسلطة، ويحتدم النزاع بين الطرفين، ولا يخفى على أحد ما في ذلك من الخطر على شجرة الإسلام الفتية، بل قد يشكل ذلك تهديداً لأصل بقاء الإسلام. وقد تقدّم أن ذكرنا في بداية الفصل السابق في بحث شبهة التكفير بعض مشاهد اتهام المتعصبين من أهل السنة للشيعة والعكس أيضاً بالكفر والخروج عن الإسلام، والعمل على اغتيال وقتل بعضهم بعضاً، وقد رصد التاريخ المئات بل الآلاف من هذه المشاهد. في حين أن الإسلام والقرآن لايتضمّن أي بيان واختلاف لمن يخالف الإمام علي عليه السلام صراحة. فلو افترضنا وجود مثل هذا النصّ في القرآن فإن نسبة الصراع ستكون أكبر، ولأخذت وتيرة القتل والتكفير منحىً تصاعدياً، وسوف يشكل هذا الأمر أكبر تهديد للإسلام والمسلمين، ولـمّا كان الهدف من الإمامة هو تعزيز الإسلام والقيادة، فإن ذكر اسم الإمام في القرآن سيكون نقضاً لهذا الغرض[1].

ز ـ **أخذ مصلحة المسلمين بنظر الاعتبار**: المسألة الأخرى التي تبدو لنا هي أنه لو ذكر اسم الإمام علي عليه السلام في القرآن الكريم بوصفه أصلاً أو مفردة دينية على غرار المفردات والتعاليم الدينية الأخرى، من قبيل: النبوّة والمعاد، أو الأحكام الفقهية، مثل: الصلاة والصوم، لكان إنكاره أو الشك فيه بمنزلة إنكار

---

١ – بعد تدوين هذا الجواب وجدته ضمن إجابة لسماحة الإمام الخميني رحمه الله. (انظر: كشف الأسرار، ص ١١٢ ـ ١١٤).

الله والنبي الأكرم ﷺ، ولكان ذلك مساوقاً للكفر والإلحاد والارتداد، ولازم ذلك هو الخروج عن ربقة الإسلام والانحراف عن الصراط المستقيم. وعليه لو ذكر اسم الإمام علي عليه السلام في القرآن الكريم لتوسّل المخالفون للإمام علي بمختلف أنواع السبل والحيل لإنكار وتكذيب هذا الأصل، ولعملوا على استقطاب كثير من الناس نحو أهدافهم، وهو أمرٌ يؤدي إلى خروج الكثير من الناس عن الإسلام، ولا يخفى ما في ذلك من مخالفة للغاية والحكمة والرحمة الإلهية.

من هنا يذهب علماء الشيعة إلى اعتبار الإمامة أصلاً من أصول المذهب، ولا يرونها أصلاً من أصول الدين، ولذلك لا يرون إخوتهم السنة بإنكارهم لأصل إمامة الإمام علي عليه السلام خارجين من الدين، وإنما خارجين من مذهب التشيّع فقط[1].

وأما لو ذكر اسم الإمام علي عليه السلام في القرآن الكريم بوصفه إماماً وخليفة مباشراً، لما بقي هناك من مجال لهذه الرؤية والقراءة للإمامة؛ لأن منكر إمامة الإمام علي في مثل هذه الحالة سيكون مثل الذي ينكر أصل النبوّة أو الصلاة، وسوف تجري عليه أحكام المرتد.

وعليه فإن الله إنما تعمّد عدم ذكر اسم الإمام علي عليه السلام في القرآن الكريم باللحاظ السابـق، من باب اللطف وأخذ مصلحة المسلمين بنظر الاعتبار.

---

١ – لمزيد من التوضيح، انظر: محمد حسن قدردان قراملكي، كلام فلسفي، فصل الإمامة من أصول المذهب.

■ الشبهة الثالثة: عدم وجود التنصيب في الروايات النبوية:

إن من بين الشبهات المعروفة والهامة لمخالفي الإمامة وتعيين الإمام بالتنصيب دعوى فقدان وعدم وجود النص على إمامة الإمام علي عليه السلام في الروايات النبوية. فهؤلاء يدّعون أنه لو كان هناك تنصيب من قبل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله لوصل إلينا[1].

نقد ورأي:

لقد سبق لعلماء الشيعة منذ مرحلة الإمامة أن ألّفوا كتباً تفصيلية في إثبات تنصيب الإمام علي عليه السلام وإثبات إمامته وإمامة سائر الأئمة الأطهار عليهم السلام، وقد سجّل ذلك في المصادر المعتبرة. وفيما يأتي نشير ـ على سبيل المثال ـ إلى المؤلفات المفردة لأصحاب من أمثال: عيسى بن روضة (م ١٣٨ هـ)، وابن رئاب (م ١٤٨ هـ)، والخليل بن أحمد الفراهيدي (م ١٧٠ هـ)، ومؤمن الطاق (م ١٦٠ هـ)، وهشام بن الحكم (م ١٨٩ أو ١٩٩)[2]. وحيث يوجد كثير من المصادر في هذا الشأن فإننا سنكتفي بنقل الأدلة النقلية المثبتة لنظرية أصل التنصيب لدى الشيعة باختصار:

---

١ - انظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل، ج ٢٠، ص ٩٩؛ شرح المواقف، ج ٣، ص٢٦٥؛ تئوري امامت در ترازوي نقد، ص ٥٠؛ أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي الشيعي، ص ١٦ فما بعد.

٢ - انظر: ابن النديم، الفهرست، ص ١٧ و٣٦ و٥٧ و١٢٣ و٣٠٦ و٣٠٧؛ عبد الجبار الرفاعي، معجم ما كتب عن الرسول وأهل البيت، ج ٥، ص ١٣٤، ش ١١٩٧٤، وج ٩، ش ٢٣٣٦٢.

أولاً: أحاديث الخلافة:

لقد كان النبي الأكرم ﷺ في بداية رسالته يمارس الدعوة السرية إلى الإيمان بالله الواحد القهار، واستمرّ الأمر على سريته مدّة ثلاث سنوات مكتفياً بدعوة أهله والأقربين من أفراد عشيرته. وفي الرواية الواردة في كتب الفريقين من الشيعة والسنة عن الإمام علي عليه السلام:

«لما نزلت: ﴿ **وَأَنْذِرْ عَشِيْرَتَكَ الأَقْرَبِيْنَ** ﴾[1] دعاني النبي ﷺ فقال: يا علي إن الله أمرني أن أنذر عشيرتي الأقربين، فضقت ذرعاً وعلمت أني متى أبادرهم بهذا الأمر أرَ منهم ما أكره، فصمتّ عليه حتى جاءني جبرائيل فقال: يا محمد إلاّ تفعل ما تؤمر به يعذبك ربك. فاصنع لنا صاعاً من طعام، واجعل عليه رجل شاة، واملأ لنا عسّاً من لبن، واجمع لي بني عبد المطلب حتى أكلمهم وأبلغهم ما أمرت به. ففعلت ما أمرني به ثم دعوتهم، وهم يومئذ أربعون رجلاً يزيدون رجلاً أو ينقصونه، فيهم أعمامه أبو طالب وحمزة والعباس وأبو لهب، فلما اجتمعوا إليه دعاني بالطعام الذي صنعته لهم. فلما وضعته تناول رسول الله ﷺ حزة من اللحم فنتفها بأسنانه ثم ألقاها في نواحي الصحفة، ثم قال: خذوا باسم الله، فأكل القوم حتى ما لهم بشيء من حاجة، وما أرى إلا مواضع أيديهم، وأيمُ الله الذي نفس علي بيده إن كان الرجل الواحد منهم ليأكل ما قدّمت لجميعهم! ثم قال: اسق القوم، فجئتهم بذلك العسّ فشربوا منه حتى رووا جميعاً، وأيمُ الله إن كان الرجل الواحد ليشرب مثله! فلما أراد رسول الله ﷺ أن يكلمهم بدره أبو لهب إلى الكلام فقال: لقدماً سحركم به صاحبكم. فتفرق القوم ولم يكلمهم ﷺ فقال: الغد يا علي، إن هذا الرجل سبقني إلى ما سمعت

---

١ - الشعراء: ٢١٤.

من القول، فتفرقوا قبل أن أكلمهم، فعدّ لنا من الطعام بمثل ما صنعت ثم اجمعهم إلي. ففعل مثل ما فعل بالأمس، فأكلوا، وسقيتهم ذلك العس، فشربوا حتى رووا جميعاً وشبعوا، ثم تكلم رسول الله ﷺ فقال: يا بني عبد المطلب إني والله ما أعلم شاباً في العرب جاء قومه بأفضل مما قد جئتكم به، قد جئتكم بخير الدنيا والآخرة، وقد أمرني الله تعالى أن أدعوكم إليه، فأيكم يؤازرني على هذا الأمر على أن يكون أخي ووصيّي وخليفتي فيكم؟ فأحجم القوم عنها جميعاً، وقلت ـ وإني لأحدثهم سناً، وأرمصهم عيناً، وأعظمهم بطناً وأحمشهم ساقاً ـ أنا يا نبي الله أكون وزيرك عليه. فأخذ برقبتي ثم قال: إن هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا»[1].

لا كلام في سند هذا الحديث، فجميع رواته ثقاة طبقاً لمذهب أهل السنة، باستثناء أبي مريم عبد الغفار حيث ضعّفه بعض أهل السنة، ويأتي سبب تضعيفه من تشيّعه، أما الآخرون من أهل السنة فقد مدحوه[2].

كما أن دلالة نصّ الحديث ومتنه واضحة أيضاً، وفيما يأتي نشير إلى بعض المسائل في هذا الشأن:

أ ـ لقد تحدّث النبي الأكرم في هذه الرواية بشكل مطلق عن الخلافة في أمر نبوّته، وهي تشمل الخلافة في الحقل السياسي والعلمي والديني.

ب ـ الدليل الآخر على وضوح وصراحة دلالة الحديث ما قام به بعض المؤرخين من أهل السنة من التحريف والحذف في مضامينه. فهذا الطبري

---

١ – الكامل في التاريخ، ج ٢، ص ٦٣؛ موسوعة الإمام علي، ج ٢، ص ٢٣.
٢ – انظر: لسان الميزان، ج ٤، ص ٤٣.

مثلاً رغم روايته لواقعة الغدير في تاريخه لجأ في تفسيرها وبيانها إلى التقطيع، حيث حذف عبارة «وصيي وخليفتي» الواردة بعد كلمة «أخي» عبارة «وكذا وكذا»[1].

وقام ابن كثير (م ٧٧٤) في كتابه التاريخي المعروف باسم (البداية والنهاية) رغم أنه يذكر عين عبارة تاريخ الطبري، إلا أنه في تقرير حديث الدعوة يعمد إلى اقتباسها من تفسير الطبري، ويقوم للأسف الشديد بحذف الكلام الناظر إلى إمامة الإمام علي عليه السلام.

كما قام محمد حسين هيكل في كتابه «حياة محمد» بذكر جملة سؤال النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، ولكنه حذف كلام النبي في التعريف بالإمام علي. ثم عمد ناشر الكتاب في الطبعات اللاحقة إلى حذف كل ما يشير إلى فضيلة من فضائل الإمام علي بالكامل.

ج ـ القرينة الأخرى تكمن في فهم المخاطبين والحاضرين حيث استفادوا من كلام النبي الأكرم صلى الله عليه وآله الخلافة والإمرة والولاية، كما يلوح ذلك من رفضهم وسخريتهم واستهزائهم بأبي طالب وقولهم له: «قد أمرك أن تسمع لابنك وتطيع».

التصريح بخلافة الإمام علي عليه السلام:

لقد عمد النبي الأكرم صلى الله عليه وآله طوال حياته المباركة إلى التصريح مراراً بخلافة الإمام علي عليه السلام، وفيما يأتي نشير إلى بعض هذه الموارد:

---

١ – انظر: تفسير الطبري، ج ١٩، ص ٧٥.

عن عبد الله بن مسعود قال: «استتبعني رسول الله ﷺ ليلة الجن فانطلقت معه حتى بلغنا أعلى مكة فخط علي خطة وقال: لا تبرح ثم انصاع في أجبال فرأيت الرجال ينحدرون عليه من رؤوس الجبال حتى حالوا بيني وبينه فاخترطت السيف وقلت لأضربن حتى استنقذ رسول الله ﷺ ثم ذكرت قوله: لا تبرح حتى آتيك قال: فلم أزل كذلك حتى أمّنا الفجر فجاء النبي ﷺ وأنا قائم فقال كما زلت على حالك؟ قلت: لو لبثت شهراً ما برحت حتى تأتيني ثم أخبرته بما أردت أن أصنع فقال : لو خرجت ما التقيت أنا ولا أنت إلى يوم القيامة ثم شبك أصابعه في أصابعي فقال: إني وعدت أن يؤمن بي الجن والإنس، فأما الإنس فقد آمنت بي وأما الجن فقد رأيت قال وما أظن أجلي إلا قد اقترب قلت: يارسول الله ألا تستخلف أبا بكر؟ فأعرض عني فرأيت أنه لم يوافقه، قلت: يا رسول الله ألا تستخلف عمر؟ فأعرض عني فرأيت أنه لم يوافقه، قلت: يا رسول الله ألا تستخلف علياً؟ قال: ذاك والذي لا إله غيره لو بايعتموه وأطعتموه أدخلكم الجنة أكتعين»[1].

وقال النبي الأكرم ﷺ: «لما أسري بي إلى السماء ثم من السماء إلى السماء، إلى سدرة المنتهى، وقفت بين يدي ربي عزّ وجل فقال لي: يا محمد قلت لبيك وسعديك، قال: قد بلوتَ خلقي فأيهم رأيت أطوع لك؟ قال: قلت ربي علياً، قال: صدقت يا محمد فهل اتخذت لنفسك خليفة يؤدي عنك يعلّم عبادي من كتابي ما لايعلمون؟ قال قلت يا ربّ اختر لي فإن خيرتك خيرتي،

---

١ ـ المعجم الكبير، ج ١٠، ص ٦٧، ش ٩٩٦٩ و٩٩٧٠؛ موسوعة الإمام علي، ج ٢، ص١٣٨؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٤٢١؛ فرائد السمطين، ج ١، ص ٢٧٣؛ البداية والنهاية، ج ٧، ص ٣٦١.

قال: اخترت لك علياً؛ فاتخذه خليفة ووصياً»[1].

وروى ابن عباس أنه رأى النبي الأكرم صلى الله عليه وآله ممسكاً بيد علي عليه السلام وهو يقول: «هو فاروق هذه الأمّة، يفرّق بين الحقّ والباطل ... هو خليفتي من بعدي»[2].كما يصرّح الحديث الآتي بمسألة الإمامة والخلافة للإمام علي عليه السلام:

«يا علي أنت الإمام والخليفة بعدي، وأنت أولى بالمؤمنين من أنفسهم»[3].

حديث خاصف النعل:

ومن بين الروايات الدالة صراحة على خلافة الإمام علي عليه السلام بمعنى الحكم، حديث أم سلمة الذي تقول فيه لعائشة ضمن حديث طويل: «وأذكرك أيضاً كنت أنا وأنت مع رسول الله صلى الله عليه وآله في سفر له وكان علي يتعاهد نعلي رسول الله صلى الله عليه وآله فيخصفها، ويتعاهد أثوابه فيغسلها، فنقبت له نعل فأخذها يومئذ يخصفها وقعد في ظل سمرة، وجاء أبوك ومعه عمر فاستأذنا عليه؛ فقمنا إلى الحجاب ودخلا يحادثانه فيما أراد، ثم قالا: يا رسول الله إنا لا ندري قدر ما تصحبنا، فلو أعلمتنا من يستخلف علينا ليكون لنا بعدك مفزعاً؛ فقال لهما: أما إني قد أرى مكانه ولو فعلت لتفرقتم عنه كما تفرقت بنو إسرائيل عن هارون بن عمران، فسكتا ثم خرجا. فلما خرجنا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله قلت له وكنتِ أجرأ عليه منا: من كنت يا رسول الله مستخلفاً عليهم؟ فقال: خاصف

---

١ – مناقب الخوارزمي، ص ٣٠٣، ش ٢٩٩؛ فرائد السمطين، ج ١، ص ٢٦٨، ش ٢١٠.
٢ – تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٤٢، ش ٨٣٧١ و٨٣٧٣.
٣ – شمس الدين الذهبي، تاريخ الإسلام، ج ٣، ص ٦٤٣؛ البيهقي، دلائل النبوّة، ج ٦، ص ٤٣٦؛ أسد الغابة، ج ٣، ص ٣٢٥؛ بحار الأنوار، ج ٢٦، ص ٣٤٩.

النعل فنظرنا فلم نرَ أحداً إلا علياً؛ فقلت: يا رسول الله ما أرى إلا علياً؟! فقال: هو ذاك»[1].

يتضح من هذا الحديث أن الخليفة الحقيقي للنبي الأكرم ﷺ ليس شخصاً آخر غير علي عليه السلام، إلا أن النبي الأكرم ﷺ قد لحظ مصلحة ما، فلم يصرّح باسمه لأبي بكر وعمر، ولكنه صرّح به لزوجتيه أم سلمة وعائشة. ولكنه فيما بعد صرّح باسمه لجميع المسلمين في عددٍ من المواطن ومن أشهرها غدير خم.

ثانياً: أحاديث إمامة أمير المؤمنين واستيزاره:

كان النبي الأكرم ﷺ منذ البداية يسعى إلى التعريف بالإمام علي عليه السلام بوصفه حاكماً وأميراً للمؤمنين، وبذلك كان يعمل على تمهيد الطريق إلى إمامته في المستقبل، ومن هنا كان يوصي أصحابه بأنهم إذا أرادوا التسليم على أمير المؤمنين أن لا يسلموا عليه بسلام مجرّد من المحتوى، وإنما عليهم أن يضيفوا إلى سلامهم قيد «إمارة المؤمنين» أيضاً.

وفي هذا الشأن يروي صاحب تاريخ مدينة دمشق عن بريدة الأسلمي أنه قال: كنا سبعة فأمرنا رسول الله ﷺ أن نسلم على عليّ بأميرالمؤمنين[2].

كما قام رسول الله في موضع آخر بتعريف الإمام علي عليه السلام بوصفه إماماً، ونسب ذلك إلى جبرائيل عليه السلام، إذ يقول: «ألا أدلكم على ما إن

---

١ - ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ٦، ص ٢١٨؛ الكافي، أبو جعفر الإسكافي، المعيار والموازنة، ص ٢٩؛ أعلام النساء، ج ١ و٢، ص ٧٨٩.

٢ - تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٣٠٣.

تساءلتم عليه لم تهلكوا، إن وليكم الله، وإن إمامكم علي بن أبي طالب، فناصحوه وصدقوه، فإن جبريل أخبرني بذلك»[1].

كما ورد هذا النوع من الأحاديث في المصادر الشيعية بكثرة[2].

وفي بعض المواطن يذكر النبي الأكرم الإمام علياً عليه السلام بوصفه وزيراً له وإماماً للمسلمين من بعده، وينسب ذلك إلى الله سبحانه وتعالى، ومن ذلك قوله:

«يا أيها الناس إن الله أمرني أن أنصب لكم إماماً يكون وصيي فيكم وخليفتي في أهل بيتي وفي أمتي من بعدي ... يا أيها الناس إني قد أعلمتكم مفزعكم بعدي وإمامكم ووليكم وهاديكم بعدي، وهو علي بن أبي طالب»[3].

لقد استعمل رسول الله صلى الله عليه وآله في هذه الرواية عنوان «الخليفة» و«الإمام» و«الولي» و«الهادي» في وصف خليفته، وهي تدلّ بأجمعها على المرجعية العلمية والسياسية والمعنوية للإمام عليه السلام. وفي رواية أخرى يضيف رسول الله صلى الله عليه وآله إلى الصفات الآنفة صفات أخرى من قبيل: أن أمر علي عليه السلام ونهيه هو أمر النبي صلى الله عليه وآله ونهيه، وأنه حجّة الله على الناس، وأنه أمين الله على سرّه، إذ يقول:

«يا علي من قتلك فقد قتلني، ومن أبغضك فقد أبغضني، ومن سبك فقد سبني؛ لأنك مني كنفسي، روحك من روحي، وطينتك من طينتي، إن الله تبارك

---

١ – ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج ٣، ص ٩٨.

٢ – انظر: فضائل ابن شاذان، ص ١١٣.

٣ – النعماني، غيبة النعماني، ص ٧١؛ كمال الدين وإتمام النعمة، ص ٢٧٧.

وتعالى خلقني وإياك، واصطفاني وإياك، واختارني للنبوة واختارك للإمامة؛ فمن أنكر إمامتك فقد أنكر نبوتي، يا علي أنت وصيي، وأبو ولدي، وزوج ابنتي، وخليفتي على أمتي في حياتي وبعد موتي، أمرك أمري، ونهيك نهيي، أقسم بالذي بعثني بالنبوة وجعلني خير البريه إنك لحجّه الله على خلقه، وأمينه على سرّه، وخليفته على عباده»[1].

وفي رواية أخرى يضيف النبي الأكرم صلى الله عليه وآله صفة «أمير المؤمنين» إلى الإمام علي، وهو عنوان ناظر إلى مسألة الحكم وإدارة الدولة، وذلك إذ يقول:

«إمام المسلمين وأمير المؤمنين ومولاهم من بعدي علي بن أبي طالب»[2].

ثالثاً: حديث الغدير:

إن أشهر حديث في هذا الموضوع هو حديث الغدير، الذي صدر عن رسول الله عند عودته من حجّة الوداع في موضع يقال له غدير خم، عندما نزل عليه الوحي يأمر بتنصيب الإمام علي عليه السلام ولياً لجميع المسلمين، إذ يقول:

«أيها الناس من أولى الناس بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: إن الله مولاي، وأنا مولى المؤمنين، وأنا أولى بهم من أنفسهم؛ فمن كنت مولاه فعلي مولاه».

يعدُّ هذا الحديث الشريف موضع اتفاق من قبل الشيعة وأهل السنة،

---

١ - عيون أخبار الرضا، ج ١، ص٢٩٧، ش ٥٧؛ أمالي الصدوق، ص ١٥٥، ش ١٤٩.
٢ - أمالي الصدوق، ص ٣٧٤.

بحيث رواه ١١٠ صحابياً، و٨٤ تابعياً[١]. وعلى الرغم من أن بعضهم حاول التشكيك في دلالة الحديث على إمامة الإمام علي عليه السلام وحكمه من خلال حذف صدر الحديث وعبارة «من أولى الناس بالمؤمنين من أنفسهم؟»، ولكن مصادر أهل السنة الأخرى ذكرت صدر الحديث[٢].

إلا أن البحث يدور حول مفهوم الحديث ودلالته، حيث ذهب أكثر علماء أهل السنة إلى تفسير «المولى» بالمحب، وهكذا فإنهم لا يرون فيه دلالة على إمامة الإمام علي عليه السلام.

الأدلة والشواهد على دلالة المولى على الأولى:

فيما يتعلق بتفسير كلمة «المولى» يجب القول: إن هذه الكلمة وإن كانت ذات معاني كثيرة ومختلفة، إلا أننا إذا أخذنا القرائن الآتية بنظر الاعتبار فسوف ندرك أنها في هذا الحديث تعني الإمامة والحكومة حصراً:

أ ـ مفردة «الأولى»: لقد عمد النبي الأكرم صلى الله عليه وآله نفسه قبل وصف الإمام علي عليه السلام بالمولى، إلى تفسير المولى بقوله هو: «الأولى بالمؤمنين من أنفسهم»[٣]. وإن هذه الأولية لا تعني النصرة أو المحبة، بل تعني تقدّم المولّى

---

١ – انظر: مستدرك الحاكم النيسابوري، ج ٣، ص ١٠٩؛ سنن الترمذي، ج ٥، ص ٢٩٧؛ شرح صحيح الترمذي، ج ١٣، ص ١٦٥؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ٧، ص ٤ ـ ٣٧١؛ الغدير، ج ١، ص ٤١ فما بعد.

٢ – انظر: تاريخ ابن خلدون، ج ٢، ص ٤٨١؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ٧، ص ٤ ـ ٣٧١؛ المعجم الكبير، ج ٥، ص ١٩٤.

٣ – انظر: الغدير، ج ١، ص ٦٥١؛ تاريخ ابن خلدون، ج ٢، ص ٤٨١؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ٧، ص ٤ ـ ٣٧١.

وسلطته على المولّى عليه بحيث يكون المولى أحق بالمولى عليه من نفسه؛ وهو أمرٌ يعني أن مولوية الإمام علي عليه السلام تعني أنه أولى من المؤمنين في كل شيء، بل هو أولى بهم حتى فيما يتعلق بأنفسهم.

ب ـ خشية النبي من إبلاغ الأمر: طبقاً لروايات الفريقين فإن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله كان قد أمره الوحي الإلهي بإبلاغ أمر استدعى خوفه وخشيته من إبلاغه، ولما أبطأ في إبلاغه لذلك، أنزل الله عليه قوله: ﴿ **يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَالله يَعْصِمُكَ مِنْ النَّاسِ إِنَّ الله لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ** ﴾[1].

وهكذا أكد له الوحي أنه سيكون في مأمن من إساءة المخالفين، وأن عدم إبلاغه ذلك الأمر الخاص مهما كانت الأسباب يساوق عدم إبلاغ الرسالة الإلهية برمّتها، وقد أجمع العلماء من الفريقين أن هذه الآية نزلت في سياق غدير خم[2].

واضح أنه لو كان مراد الآية من إبلاغ الرسالة الإلهية مجرّد إضمار المحبة للإمام علي عليه السلام أو اعتباره مجرّد ناصر، لا يستدعي خوف النبي الأكرم صلى الله عليه وآله ولن يكون عدم إبلاغ مثل هذا الأمر مساوقاً لعدم إبلاغ الرسالة الإسلامية أصلاً؛ إذن لابد من أن يكون المراد أمراً أكبر من مجرّد محبّة الإمام علي عليه السلام، ويجب أن يكون ذلك الأمر هو إمامته، ومن الطبيعي أن يكون

---

١ – المائدة: ٦٧.

٢ – انظر: تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٢١٣ ـ ٢٣٧؛ أسباب نزول القرآن، ص ٢٠٣؛ شواهد التنزيل، ج ١، ص ٢٤٨ ـ ٢٥٤؛ كنزل العمال، ج ١٣، ص ١٤٠، ش٣٦٤٤١.

هناك خوف من هذه الناحية؛ إذ كان من الوارد أن يثقل هذا البلاغ على بعض المسلمين لمختلف السباب، من قبيل الأسباب القبلية والثأرية، واعتبار الإمام علي صغير السن، وأنه قد قتل بعض المقربين من هؤلاء المسلمين في صدر الإسلام. ومن شأن هذه الأسباب أن تزعزع وحدة المسلمين وتلاحمهم.

ج ـ يأس الكفار وإكمال الدين: القرينة الثالثة على تفسير «المولى» بالإمام، الآية التي نزلت بعد إبلاغ الرسول صلى الله عليه وآله ما أنزل عليه من ربه، وهي قوله تعالى:

﴿ الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلاَ تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا ﴾[1].

طبقاً لرواية المفسرين من أهل السنة[2] والشيعة كان نزول هذه الآية الشريفة بعد حادثة غدير خم، وتنصيب الإمام علي عليه السلام في مقام الولاية، حيث اعتبر الله هذا اليوم يوم يأس الكفار من القضاء على الدين الإسلامي، كما اعتبر هذا اليوم يوم إكمال الإسلام وإتمام النعمة ورضا الله باختيار الناس للإسلام بوصفه ديناً وشريعة للمسلمين.

واضح أن الآية لم تكن بصدد نصح الناس بمجرّد حبّ الإمام علي عليه السلام، إذ أولاً: إن هذا الأمر كان صادراً في مواطن سابقة بما فيه الكفاية. وثانياً: لا ملازمة بين الأمر بمحبة الإمام وبين إكمال الدين وإتمام النعمة ويأس الكفار،

---

١ – المائدة: ٣.

٢ – انظر: تفسير الدر المنثور، ج ٣، ص ١٩؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٢٣٤ ـ ٢٣٧؛ تاريخ بغداد، ج ٨، ص ٢٩٠؛ شواهد التنزيل، ج ١، ص ٢٠٠؛ مناقب الخوارزمي، ص ١٥٦.

بل يتضح من نتيجة إبلاغ نداء الغدير (إكمال الدين وإتمام النعمة والرضا بالإسلام) أن وهو أمرٌ تمّ إبلاغه في غدير خم كان أمراً في غاية الأهمية والخطورة ويلعب دوراً محورياً في مجمل حركة الإسلام، ولا يمكن أن يكون ذلك مجرّد الأمر بمحبة الإمام علي، بل هو القول بإمامته ومرجعيته العلمية والدينية وممارسة الحكم والسلطة على جميع المسلمين.

د ـ مبادرة وجوه القوم إلى تهنئة الإمام علي عليه السلام: القرينة الأخرى على ذلك ما قام به كبار الصحابة والشخصيات السياسية والاجتماعية بعد إبلاغ النبي الأكرم لذلك الأمر الإلهي الخاص بالتهنئة والتبريك للإمام علي عليه السلام. فهاهو عمر بن الخطاب بعد فراغ النبي من خطبته يتقدم للإمام علي قائلاً: «هنيئاً يا ابن أبي طالب .. أصبحت وأمسيت مولى كل مؤمن ومؤمنة»[1].

وفي بعض الروايات أضيفت عبارة «بخٍ بخٍ» لمستهل عبارة عمر بن الخطاب، وهي تدلّ على المبالغة في الفخر والاعتزاز[2]. فهل كان هناك من داع لكل هذه المبالغة من وجوه القوم في تهنئة الإمام علي عليه السلام إذا كان الأمر مجرد الأمر بالمحبة والنصرة؟! وهل كان مراد عمر من المولى في قوله: «هنيئاً يا ابن أبي طالب، أصبحت وأمسيت مولى كل مؤمن ومؤمنة» مجرّد المحبّة، أم أنها إشارة إلى مقام الإمامة والخلافة التي تمّ الإعلان عنها والمصادقة عليها من قبل

---

١ – مسند أحمد بن حنبل، ج ٦، ص ٤٠١؛ ابن حنبل، فضائل الصحابة، ج ٢، ص ٥٩٦؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ٧، ص ٤ ـ ٣٧١؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص٢٢٠؛ الغدير، ج ١، ص ٥٠٨.

٢ – انظر: النهاية، ج ١، ص ١٠١.

هـ فهم الحضور والشعراء: القرينة الأخرى قرينة أدبية؛ حيث كان بإمكان الحاضرين في يوم الغدير أن يدركوا المعنى الحقيقي من كلام النبي الأكرم، وكان من بين الحاضرين الشاعر المعروف حسان بن ثابت، وقد طلب من النبي الأكرم صلى الله عليه وآله بعد الفراغ من خطبته أن يقول شعراً في المناسبة؛ فأذن له النبي فقال قصيدة، نذكر منها البيتين الآتيين:

(إلهـــك مولانـــا وأنت نبينـــا ولم تلـقَ منـا في الولايـــة عاصيا
فقال لـــه : قم يا علـــيّ فـــإنني رضيتك من بعدي إماماً وهادياً)[1]

إن حسّان بن ثابت في شعره هذا لا يعتبر الإمام علياً عليه السلام بوصفه شخصاً يستحق الحب فقط، بل يصفه بأنه إمام وهاد، وقد قرأ شعره هذه بحضور النبي الأكرم وجميع الصحابة، من دون أن يصدر عنهم أي اعتراض على مضمون شعره[2].

ومن القرائن الأخرى التي تعدُّ من أقوى القرائن وأكثرها اعتباراً فهم الإمام علي عليه السلام نفسه وتفسيره، حيث فسّر حديث الغدير بأنه ناظر إلى إمامته وحكومته، وكان يتمسّك بعد رحيل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله بهذا الحديث للاستدلال على أحقيته بالخلافة والحكم، ولم ينكر الخصوم عليه دلالة هذا

---

١ - الغدير، ج ٢، ص ٣٤. قال العلامة الأميني أن هناك اثنى عشر راوياً سنياً ذكروا هذا الشعر في كتبهم.

٢ - يستعمل المولى في اللغة العربية غالباً بمعنى الأولى بالتصرّف، وقد استشهد العلامة الطهراني لذلك بالمصادر الأدبية في عصر الإسلام من قبيل المعلقات السبعة (انظر: امام شناسي، ج ٧، ص ٢٤٢ ـ ٣٩٣).

الحديث على الإمامة والخلافة. وسيأتي تفصيل الأحاديث والاحتجاجات التي احتجّ بها الإمام علي على أصل تنصيبه في الصفحات القادمة في معرض نقد الشبهة القائلة بعدم تمسّك الإمام علي عليه السلام بأصل التنصيب.

و ـ ذهب بعض علماء أهل السنة، من أمثال: ابن الجوزي والحافظ أبو الفرج يحيى الثقفي، إلى الاعتراف بأن «المولى» يعني الأولى بالتصرّف[1].

ز ـ عبارة «بعدي»: تشتمل بعض نصوص حديث الغدير في روايات أهل السنة على كلمة «بعدي»: «من كنت مولاه فإن علياً بعدي مولاه»[2]. وقد تقدم ذكر هذه المفردة في شعر حسان بن ثابت، فيكون تأييداً لهذا الأمر.

واضح أن الأمر من قبل النبي بالولاية لعلي إذا كان بمعنى المحبة فإنه يكون بشكل مطلق، ولا معنى لتقييد هذه المحبة بأن تبقى معلقة إلى ما بعد رحيل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، ولكن حيث أنه قيد الولاية بلفظ بعدي يتضح أن مراده هو الحكم والخلافة.

وقد ذكر المحققون من أمثال العلامة الأميني قرائن وشواهد كثيرة على دلالة حديث الغدير على خلاف مدعى الشبهة، وعليه فإننا نحيل القارئ الكريم إلى موسوعة الغدير القيّمة[3].

---

١ – انظر: ابن الجوزي، تذكرة الخواص، ص٣٧، تقديم: السيد محمد صادق بحر العلوم.
٢ – ابن كثير، البداية والنهاية، ج ٧، ص٣٤٩؛ خلاصة عبقات الأنوار، ج ٩، ص ٩٣.
٣ – انظر: الغدير، ج ١، ص ٦٥٠، حيث ساق هناك عشرين شاهداً على دلالة الحديث على الإمامة والولاية والخلافة.

رابعاً: أحاديث المنزلة:

في واقعة تبوك قام النبي الأكرم صلى الله عليه وآله بتعيين الإمام علي عليه السلام خليفة له على المدينة المنورة، وتوجّه هو إلى القتال بسائر المسلمين؛ فاغتنم المنافقون هذا الأمر لتشويه شخصية الإمام علي عليه السلام غامزين من قناة أن النبي لم يُشركه في جيشه. فسارع الإمام علي بعد سماع هذا الإرجاف إلى إيصال نفسه إلى جيش النبي وسأله الموافقة على انضمامه إلى الجيش وعدم إبقائه في المدينة، إلا أن النبي الأكرم كذّب مقالة المنافقين، وأضاف قائلاً: «أفلا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي»[1].

وبذلك يكون النبي الأكرم صلى الله عليه وآله قد جعل الإمام علي عليه السلام منه بمنزلة هارون من موسى في كل الأمور ولم يستثن من ذلك إلا النبوّة. وأما منزلة هارون من موسى فيبيّنها قوله تعالى: ﴿ **وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي * اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي * وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي** ﴾[2].

فإن هذه الآية تثبت لهارون صفة الوزارة لموسى عليه السلام وأنه الناصر والمؤازر له في تبليغ الرسالة السماوية، وهو ما فوّضه النبي الأكرم صلى الله عليه وآله للإمام علي عليه السلام باستثناء النبوّة.

---

١ - صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٣٥٩، وج ٤، ص ١٦٠٢؛ صحيح مسلم، ج ٤، ص١٨٧١؛ مسند أحمد بن حنبل، ج ١، ص ١٧٠ فما بعد. وإذا قام القارئ ببحث عن عبارة (بمنزلة هارون) في برنامج المكتبة الإلكترونية (المكتبة الإسلامية الكبرى الشاملة) انتاج العربية السعودية، فسوف يعثر على ما يزيد على الستمئة مورد بهذا الشأن في مصادر أهل السنة المعتبرة.

٢ - طه: ٢٩ ـ ٣٢.

وعليه فإنّ هذا الحديث من الناحية المفهومية يدلّ على إمامة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام وخلافته. كما أنه من الناحية السندية حظي بتأييد أكثر العلماء من أهل السنة، ولم يشكك فيه سوى الآمدي[1]، وشكه بالمقارنة إلى الأغلبية الغالبة من أهل السنة لا يؤثر شيئاً.

وروي عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله أنه قال للإمام علي عليه السلام في حديث آخر: «يا علي أنت الذي تبين لأمتي ما يختلفون فيه بعدي، وتقوم فيهم مقامي، قولك قولي، وأمرك أمري، وطاعتك طاعتي، وطاعتي طاعة الله، ومعصيتك معصيتي، ومعصيتي معصية الله عزّ وجل»[2].

ففي هذا الحديث يبيّن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله أن لا فرق بينه وبين الإمام علي عليه السلام في حل المسائل الخلافية، ولزوم إطاعة الناس له وللإمام علي، ويصرّح بأن شخصية الإمام علي عليه السلام القانونية مثل الشخصية القانونية والحقوقية لرسول الله صلى الله عليه وآله في هذه الأمور، وبذلك تكون هذه الرواية خير جواب لأولئك الذين يرون خاتمية النبي خاتمية لجميع مسؤولياته ومهامّه.

الأمر الآخر أن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله قد أكد على مفهوم حديث المنزلة مراراً وفي مختلف المواضع من قبيل مستهل الدعوة، ويوم المؤاخاة، ويوم إغلاق أبواب المسجد في المدينة المنوّرة، ويوم فتح خيبر، وفي واقعة تبوك[3].

خامساً: حديث الدواة والقلم (الوصية غير المكتوبة):

إن من بين الأدلة التي يمكن التمسّك بها بوصفها دليلاً على تنصيب

---

١ – انظر: الإلهيات، ج ٤، ص ٧٩ (الهامش).

٢ – من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص ١٧٩.

٣ – انظر: موسوعة الإمام علي عليه السلام، ج ٢، ص ١٥٢ فما بعد.

الإمام علي عليه السلام إماماً على المسلمين، الحديث المعروف بحديث الدواة والقلم. وذلك ببيان أن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله أراد في الأيام الأخيرة من حياته الشريفة أن ينصب الإمام علي خليفة له على المسلمين وأن يوثق ذلك في سند مكتوب، فطالب بإحضار دواة وقلم وقرطاس؛ حيث قال: «ائتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً»[1].

ولكن حيث أدرك بعضهم ما أراد النبي الأكرم صلى الله عليه وآله كتابته، فقد أثار اللغط واتهم النبي باشتداد المرض عليه وأنه ـ والعياذ بالله ـ يهجر ولا يعي ما يقول، واختلف الحاضرون بين من قال بمقالة الرجل وبين من أصرّ على الاستجابة لطلب الرسول؛ فخاف النبي أن تتفرّق وحدة المسلمين، وبان على وجهه الغضب وأمرهم بالخروج من عنده وعدم التنازع في حضرته.

دراسة وتحليل:

إن القرائن والشواهد الآتية تثبت أن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله كان يروم أن يثبت إمامة الإمام علي عليه السلام في وصية مكتوبة له:

أ ـ يفهم من التعبير بـ «لن تضلوا بعدي» أن مراد النبي تعيين خليفة وإمام يقوم مقامه بعد رحيله. كما أن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله حيث صدرت منه عبارات مشابهة لهذه العبارة مراراً فيما يتعلق بالوصية لأهل بيته وعترته، من قبيل: حديث الثقلين، فقد أدرك المخاطبون ـ وخاصة أولئك الذين يمتلكون حاسّة شم سياسية قوية ـ ما كان يرمي إليه الرسول؛ ولذلك سارع من فوره

---

١ - الكامل في التاريخ، ج٢، ص٣٢٠؛ تاريخ الطبري، ج٣، ص٥٠٥؛ الطبقات الكبرى، ج ٢، ص ١٨٨؛ امتاع الأسماع، ج ١٤، ص ٤٤٩؛ البدأ والتاريخ، ج ٥، ص ٥٩.

إلى الحيلولة دون كتابة الرسول لذلك الكتاب، فأثار تلك الضجة المفتعلة في حضرة النبي رغم ما به من العلة والمرض، بل ذهب إلى أبعد من ذلك عندما اتهم النبي ـ والعياذ بالله ـ بأنه يهذي ويهجر، وقد صرّحت المصادر السنية والشيعية بأن من تجرّأ على رسول الله بهذه الكلمات هو عمر بن الخطاب، حيث قيل: «فقال عمر: إن النبي قد غلب عليه الوجع، وعندكم القرآن، حسبنا كتاب الله»[1].

إن هذه المقالة لا تنطوي على جرأة من قبل عمر بن الخطاب في نسبة الهجر إلى النبي ـ والعياذ بالله ـ فحسب، وهو الذي يقول عنه تعالى: ﴿ **وَمَا يَنْطِقُ عَنْ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى** ﴾[2]. بل ذهب إلى حدّ اعتبار نفسه فوق النبي الأكرم؛ إذ يقول: لا حاجة إلى وصية النبي، وإن القرآن يكفينا. وهنا نتساءل: ما هو تكليف المسلمين؟ هل عليهم اتباع أمثال عمر أم عليهم اتباع تعاليم رسول الله؟ نترك الإجابة عن هذا السؤال لأصحاب الضمائر الحية من بني البشر!

ب ـ لقد اعترف عمر بن الخطاب نفسه فيما بعد بأن النبي كان ينوي تنصيب الإمام علي خليفة من بعده فمنعته من ذلك، وذلك في حديث له مع ابن عباس قال فيه: «إن رسول الله ﷺ أراد أن يذكره للأمر في مرضه

---

١ – صحيح البخاري، ج٥، ص ٢١٤٦؛ وأيضاً: صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٢٥٩؛ مسند أحمد بن حنبل، ج١، ص٣٣٦؛ الطبقات الكبرى، ج٢، ص٢٤٣؛ تاريخ الطبري، ج٢، ص٥٠٥؛ الكامل في التاريخ، ج٢، ص٣٢٠. ومن الجدير ذكره أن بعض هذه المصادر قد عمدت إلى حذف اسم عمر ـ ربما رعاية لحرمته ـ وهو من مصاديق تحريف التاريخ.

٢ – النجم: ٣ ـ ٤.

فصددته عنه خوفاً من الفتنة»[1].

كما روى ابن أبي الحديد عن عمر بن الخطاب قوله: «يا ابن عباس وأراد رسول الله صلى الله عليه وآله الأمر له فكان ماذا إذا لم يرد الله تعالى ذلك؟ إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله أراد أمرا وأراد الله غيره»[2].

وبطبيعة الحال فإن عمر بن الخطاب عمد إلى تبرير موقفه في منع رسول الله من كتابة وصيته بالقول: «فصددته ... خوفا من الفتنة». وفي هذا التبرير يرى عمر بن الخطاب نفسه فوق النبي الأكرم صلى الله عليه وآله ـ والعياذ بالله ـ إذ يتهمه بعدم لحاظ مصلحة الإسلام والأمة الإسلامية، أو أنه عاجز عن إدراكها، وأنه بحاجة إلى توجيه وهداية من عمر بن الخطاب! هل النبي الذي هو أشرف الكائنات وأعظم الأنبياء والمسدد بالوحي يعجز عن تشخيص مصلحة الدين والمجتمع، ولم يكن يمتلك من الإدراك والوعي ما يملكه عمر بن الخطاب؟! نترك

---

١ – ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج ١٢، ص ٧٩.

٢ – المصدر أعلاه، ص ٧٨. وهذا الكلام من عمر بن الخطاب ينطوي على اتهام آخر منه لرسول الله، وهو القول بأنه كان يريد أمراً مخالفاً لإرادة الله والعياذ بالله. والإشكال الآخر أن عمر بن الخطاب برر مخالفته لإحضار الدواة والقلم والقرطاس لكتابة وصية النبي للإمام علي بالخلافة، بالخوف من الفتنة! وهنا يرد السؤال الآتي: لماذ لم يقم أبو بكر وعمر بن الخطاب بعد تثبيت أركان السلطة والخلافة والقضاء على المخالفين في الداخل والخارج بتطبيق وصية النبي وإعادة الخلافة والإمامة إلى الإمام علي عليه السلام، ولماذا قام أبو بكر بتنصيب غير الذي أراده رسول الله صلى الله عليه وآله وهو الإمام علي، وإنما أوصى لشخص آخر لعب الدور الأبرز في إيصاله إلى السلطة في حادثة السقيفة! ولماذا لم يوص عمر بن الخطاب لعلي عليه السلام بعده وجعل الأمر في شورى تمّ الترتيب لها كي تؤدي بشكل طبيعي إلى نقل الخلافة إلى عثمان بن عفان؟! سيكون لنا بحث تفصيلي بشأن الشورى.

الإجابة مرّة أخرى عن هذا السؤال إلى أصحاب الضمائر الحيّة والحرّة المنزّهة عن العصبية.

ج ـ أضف إلى ذلك أن أبا بكر عندما كان على فراش الموت تنتابه الإغماءات بين الحين والآخر أوصى لعمر بن الخطاب فكان هو الذي يملي وعثمان يكتب، بل إن عثمان هو الذي أدرج اسم عمر بن الخطاب في لحظة إغماءة أبي بكر اعتماداً منه على حدسه في ذلك، تقول الوثيقة التاريخية: «أحضر أبو بكر عثمان وهو يجود بنفسه فأمره أن يكتب عهداً وقال: أكتب بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما عهد عبد الله بن عثمان إلى المسلمين أما بعد ـ ثم أغمي عليه ـ وكتب عثمان قد استخلفت عليكم عمر بن الخطاب، وأفاق أبو بكر ...»[1]! ومع ذلك لم يصدر من عمر ولا غيره معارضة، ولم يتهمه عمر بغلبة الوجع أو أثقل عليه المرض أو أنه يهجر!

فالحقيقة إذن هي أن أمثال عمر بن الخطاب كانوا يرون في تطبيق وصية النبي الأكرم صلى الله عليه وآله ضرباً لمصالحهم، والدليل على ذلك منع النبي من كتابة وصيته مهما كلف الأمر، بل حتى إذا بلغ الأمر حدّ اتهام النبي في عقله واتزانه الذهني والعياذ بالله. وهكذا كان مصير هذه الوصية التي تصب في مصلحة غريم عمر بن الخطاب وهو الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام أن تخنق في مهدها، بل وحتى قبل أن تولد!

د ـ القرينة الأخرى أن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله كان يعلم مسبقاً أن بعض الصحابة لا يطيق أن يتولى الإمام علي عليه السلام أعباء السلطة والإمامة، ولذلك

---

١ - ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ١، ص ١٦٥؛ نهاية الأرب، ج ٣، ص١٢٩.

أمر وهو على فراش المرض أن يُسَيَّر جيش بقيادة أسامة بن زيد وهو شاب لم يتجاوز الثمان عشرة سنة، رغم أنه لم تكن هناك حاجة ملحّة إلى إنفاذ ذلك الجيش. وإنما أراد النبي من وراء ذلك إبعاد العناصر المؤثرة في المشهد السياسي والاجتماعي من أمثال: أبي بكر وعمر بن الخطاب وأبو عبيدة بن الجراح وسعد بن أبي وقاص (وغيرهم من العناصر المؤثرة في حادثة السقيفة). إلا أن هذه الشخصيات امتنعت عن امتثال أمر النبي الأكرم ﷺ بشتى الذرائع والحجج، رغم أن النبي لعن من يتخلف عن جيش أسامة[1]. واضح لو أن الصحابة قد امتثلوا لأمر النبي في الالتحاق بجيش أسامة، لتمّت عملية انتقال السلطة إلى الإمام علي عليه السلام بعد رحيل النبي الأكرم ﷺ بانسيابية. ولكن يبدو أن هؤلاء الأشخاص أدركوا بحاسة شمّهم السياسية، المغزى الذي كان يرمي إليه النبي من وراء عقد اللواء لهذا الجيش وإلزامهم بالالتحاق به، وإبعادهم عن المشهد السياسي المقبل، وعندها لن يحصلوا على شيء من السلطة التي كانوا يمنّون أنفسهم بها.

والمغزى الآخر الذي أراد النبي التلويح به للصحابة من خلال تأمير أسامة بن زيد ـ رغم صغر سنه ـ على كبار القوم بمن فيهم المخضرمين من قادة الجيوش، قطع الطريق عليهم إذا أرادوا الاعتراض على إمامة الإمام علي عليه السلام لجميع الأمة وهو في شرخ الشباب حيث كان في الرابعة والثلاثين من عمره الشريف. وبذلك يثبت لهم عملياً أن ملاك القيادة والإمامة هو الكفاءة الذاتية التي لا صلة لها بالأعمار وصغر السن أو كبره[2].

---

١ - انظر: عبد الحسين شرف الدين، المراجعات، المراجعة رقم: ٩٢.

٢ - انظر: تاريخ مدينة دمشق، ج ٨، ص ٥١ ـ ٦٣؛ كنز العمال، ج ١٠، ص ٥٧١؛ الطبقات الكبرى، ج ٤، ص ٦٦.

سادساً: أحاديث الحجّة:

ورد التعريف بالإمام علي عليه السلام في بعض الروايات النبوية بوصفه حجّة الله، فقد روي أن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله أنه قال: «نزل عليّ جبرئيل عليه السلام صبيحة يوم فرحاً مستبشراً، فقلت: حبيبي مالي أراك فرحاً مستبشراً؟ فقال: يا محمد وكيف لا أكون كذلك وقد قرّت عيني بما أكرم الله به أخاك ووصيك وإمام أمّتك علي بن أبي طالب عليه السلام فقلت: وبمَ أكرم الله أخي وإمام أمّتي؟ قال: باهى بعبادته البارحة ملائكته وحملة عرشه، وقال: ملائكتي انظروا إلى حجتي في أرضي على عبادي بعد نبيي، فقد عفر خدّه في التراب تواضعاً لعظمتي، أشهدكم أنه إمام خلقي ومولى بريتي»[1].

وروي عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله في رواية أخرى أنه قال: «يا علي أنت إمام المسلمين، وأمير المؤمنين، وقائد الغرّ المحجلين، وحجة الله بعدي على الخلق أجمعين»[2].

وقال في موضع آخر: «إنك لحجّة الله على خلقي، وأمينه على سرّه، وخليفته على عباده»[3].

إن هذه الأحاديث تمثل الجواب الواضح والشافي لأولئك الذين يتذرّعون بمفهوم الخاتمية لحصر الحجة الإلهية بالنبي الأكرم صلى الله عليه وآله، وأنكروا لذلك إمكان أن يكون الأئمة عليهم السلام أيضاً.

---

١ - مناقب الخوارزمي، ص ٣١٩، ش ٣٢٢.

٢ - أمالي الصدوق، ص ٣٧٥؛ بشارة المصطفى، ص ٣٥؛ بحار الأنوار، ج ٣٨، ص ١٠٠.

٣ - عيون أخبار الرضا، ج ١، ص ٢٩٧؛ أمالي الصدوق، ص ١٥٥، ش ١٤٩.

سابعاً: أحاديث العصمة:

تقدّمت الإشارة إلى أن للإمامة ثلاثة شؤون ومنازل، وهي: (الحكومة، والمرجعية العلمية والدينية، والولاية المعنوية والباطنية)، وقد دلت الروايات المختلفة ـ بحسب مقتضى حال المخاطب والظرف ـ على إثبات شأن من هذه الشؤون الخاصة. وتوجد هنا روايات كثيرة عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله تثبت عصمة الأئمة والإمام علي عليهم السلام، ولازم ذلك مرجعيتهم العلمية والدينية وحجيتهم الذاتية على مستوى سيرته النظرية والعملية. ولحسن الحظ فقد تمّ الالتفات إلى هذه الملازمة (أي الإطاعة المطلقة للأئمة) لمكان وجود العصمة، وقد تقدّمت الروايات على ذلك في الفصل الثالث (الإمامة والخاتمية) على هامش الشبهة الثانية (عدم انسجام العصمة مع الخاتمية).

ثامناً: روايات المرجعية العلمية والدينية:

وصف النبي الأكرم صلى الله عليه وآله في كثير من رواياته الإمام علياً عليه السلام بوصفه مرجعاً علمياً ودينياً، وأنه نصّب في هذا المنصب من قبل الله ورسوله.

روى أنس بن مالك عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله أنه قال لأبي ذر الأسلمي: «إن ربّ العالمين عهد إليّ عهداً في علي بن أبي طالب أنه راية الهدى، ومنار الإيمان، وإمام أوليائي، ونور جميع من أطاعني ...»[1].

وروي عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله في رواية أخرى أنه قال: «يا علي ... إنك لسبيل الجنة، وراية الهدى، وعلم الحق، وإمام من آمن بي، ووليّ من

---

١ - حلية الأولياء، ج ١، ص ٦٦؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٢٧٠ و٢٩١ و٣٣٠؛ تاريخ بغداد، ج ١٤، ص ٩٩، ش ٧٤٤١؛ مناقب الخوارزمي، ص ٣١١.

تولاني»[1].

وقد صرّح النبي الأكرم ﷺ في رواية أن الإمام علي يمثل الفيصل والمرجع الأخير عند الاختلاف، كما قال لعبد الرحمن بن سمرة: «يا ابن سمرة إذا اختلفت الأهواء وتفرّقت الآراء فعليك بعلي بن أبي طالب؛ فإنه إمام أمتي، وخليفتي عليهم من بعدي»[2].

وفي رواية أخرى، أنه قال: «ألا أدلكم على ما إن تساءلتم عليه لم تهلكوا؟ إن وليكم الله، وإن إمامكم علي بن أبي طالب؛ فناصحوه وصدقوه، فإن جبريل أخبرني بذلك»[3].

وفي رواية أخرى عن النبي الأكرم ﷺ أنه قال: «أيها الناس، قد بينت لكم مفزعكم بعدي وإمامكم بعدي ووليكم وهاديكم، وهو أخي علي بن أبي طالب وهو فيكم بمنزلتي فيكم. فقلدوه دينكم وأطيعوه في جميع أموركم، فإن عنده جميع ما علمني الله من علمه وحكمته فسلوه وتعلموا منه ومن أوصيائه بعده»[4].

وبعد نزول قوله تعالى: ﴿ **إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ** ﴾[5]، عرّف النبي الأكرم ﷺ نفسه بأنه هو المنذر، ثمّ أشار إلى الإمام علي عليه السلام وقال:

---

١ – شرح الأخبار، ج ٢، ص ٢٦٤.
٢ – كمال الدين، ص ٢٥٧؛ أمالي الصدوق، ص ٧٨؛ بحار الأنوار، ج ٣٦، ص ٢٦٦.
٣ – ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ٣، ص ٩٨؛ أمالي الصدوق، ص ٥٦٤؛ بحار الأنوار، ج ٣٨، ص ١٠٤.
٤ – كتاب سُليم بن قيس، ص ٢٠٠.
٥ – الرعد: ٧.

«أنت الهادي يا علي، بك يهتدي المهتدون بعدي»[1].

وفي قضية المعراج قال النبي الأكرم ﷺ: طرقت هذه الآية سمعي؛ فسألت الله عن الهادي؟ فقال: «ذلك علي بن أبي طالب غاية المهتدين وإمام المتقين وقائد الغرّ المحجّلين»[2].

كما عرّف النبي الأكرم ﷺ علياً عليه السلام بوصفه مبيناً للدين ومرجعاً لحلّ اختلاف الأمة الإسلامية، ومن ذلك قوله:

ـ «يا علي أنت تبين لأمتي ما اختلفوا فيه من بعدي»[3].

ـ «يا علي أنت الذي تبين لأمتي ما يختلفون فيه بعدي، وتقوم فيهم مقامي، قولك قولي، وأمرك أمري، وطاعتك طاعتي، وطاعتي طاعة الله، ومعصيتك معصيتي، ومعصيتي معصية الله عزّ وجل»[4].

وفيما يتعلق بعلم الإمام علي عليه السلام، وردت كثير من الروايات في مصادر الفريقين، حيث يقول رسول الله ﷺ: «أنا مدينة العلم وعلي بابها»[5].

وفيما يتعلق بعلم الإمام علي عليه السلام نكتفي بذكر هذه النقطة وهي أن علم الإمام لم يكن علماً اعتيادياً، بل هو مؤيّد من قبل الله ومن جنس الإلهام.

---

١ – تفسير الطبري، ج ٨، ص ١٠٨؛ التفسير الكبير، ج ١٩، ص ١٥؛ الدر المنثور، ج ٤، ص ٦٠٨.

٢ – تفسير فرات الكوفي، وشواهد التنزيل، تفسير الآية السابعة من سورة الرعد.

٣ – من لا يحضره الفقيه، ج ٤، ص ١٧٩.

٤ – كنز العمال، ج ١١، ص ٦١٥؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٣٨٧.

٥ – صحيح الترمذي، ج ٥، ص ٦٣٧؛ مستدرك الحاكم، ج ٣، ص ١٢٧ و١٣٦؛ إحياء علوم الدين، ج ٢، ص ١٩٠؛ أبو سعيد السمعاني، الأنساب، ج ١٣، ص ٤٠٤؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج ١١، ص ٢٤٣؛ الزركلي، الأعلام، ج ٥، ص ١٧.

ومثل هذا العلم لا يتطرّق إليه الخطأ، ولا يكون هناك شك في الإجابة عن المسائل. وحيث تقدم البحث عن علم الإمام عليه السلام والإلهام في الشبهة السابعة من هذا الفصل فإننا نحيل القارئ الكريم إلى ذلك العنوان. وأما هنا فنشير إلى أن المرجعية العلمية والدينية للإمام علي عليه السلام وتفوّقه في هذا المجال على الخلفاء الثلاثة كان من الوضوح والبداهة بحيث نقل عن الخليفة الثاني مراراً أنه قال معترفاً: «لولا علي لهلك عمر»[1].

وفي موضع آخر عرّف عمر الإمام علياً عليه السلام بوصفه مرجعاً لحل الخلافات، إذ يقول: «أمرنا إذا اختلفنا في شيء أن نحكّم علياً»[2].

وروي في مصادر أهل السنة المعتبرة عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله انه قال: «علي أقضاكم، علي أفقهكم، وأعلم أمتي بكتاب الله، وعلي مع الحق والحق مع علي حيثما دار، وأنا مدينة العلم وعلي بابها»[3].

سجّل التاريخ ورصد كثيراً من الأمثلة على خطأ الخلفاء الثلاثة في المسائل القضائية، ومبادرة الإمام علي عليه السلام إلى إصلاح هذه الأخطاء، وإن استقراء تلك الأمثلة يحتاج إلى تأليف كتاب مستقل[4].

وقد وصف النبي الأكرم صلى الله عليه وآله الإمام علياً عليه السلام في روايتين مختلفتين

---

١ – سنن أبي داود، ج ٤، ص ١١٤؛ كنز العمال، ج ٣، ص ٩٥. ولمزيد من التوضيح انظر: العلامة الطهراني، امام شناسي، ج ١١.

٢ – مناقب الخوارزمي، ج ١، ص ٢٥٨.

٣ – فرائد السمطين، ج ١، ص ٩٧، ب ١٨؛ مناقب الخوارزمي، ص ٤٠.

٤ – انظر: العلامة الحسيني الطهراني، امام شناسي، ج ١١، ص ١٧٠ و١٧٨ و٢٢٩ وغيرها من الصفحات.

قائلاً: «أنت يعسوب الدين ... أنت يعسوب المؤمنين»[1].

واليعسوب لغة يعني: رئيس أو ملكة النحل. وقال ابن أبي الحديد المعتزلي في شرح هذه الرواية: «كأنه جعله رئيس المؤمنين وسيدهم أو جعل الدين يتبعه ويقفو أثره حيث سلك كما يتبع النحل اليعسوب»[2].

روايات الإمام علي عليه السلام: يُعدُّ الإمام علي عليه السلام بالنسبة إلى الشيعة حجة وإماماً إلهياً، وقوله وفعله وتقرير معتبر عندهم ودليل يُستدلّ به. كما أنه مقبول من قبل أهل السنة بوصفه ـ في الحد الأدنى ـ أحد كبار الصحابة الذين يستدلون بأقوالهم وأحاديثهم.

وعليه لو رويت عن الإمام علي عليه السلام رواية أو روايات تدل على أصل تنصيبه، كانت هذه الروية المأثورة عنه حجّة ومعتبرة ويجب الأخذ بها. ولحسن الحظ هناك روايات صريحة وواضحة مروية عن الإمام علي عليه السلام بهذا الشأن، وسوف نأتي على ذكرها إن شاء الله تعالى عند التعرّض إلى شبهة عدم تمسّك الإمام علي بأصل التنصيب. وسنكتفي هنا بذكر روايتين يشكو فيهما الإمام علي من المسلمين في صدر الإسلام بسبب عدم معرفتهم بمكانته قائلاً:

«قَلِيلٌ مِنْ شِيعَتِيَ الَّذِينَ عَرَفُوا فَضْلِي وَفَرْضَ إِمَامَتِي مِنْ كِتَابِ الله عَزَّ وَجَلَّ وَسُنَّةِ رَسُولِ الله»[3].

---

١ – ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ١٩، ص ٢٢٥؛ تاريخ الإسلام، ج ٤٦، ص ٣٩١.

٢ – المصدر أعلاه.

٣ – الشيخ الكليني، أصول الكافي، ج ٨، ص ٥٩.

كما صرّح عليه السلام في موضع آخر ـ في إطار اختيار عثمان بن عفان بوصفه خليفة ثالثاً، وإبعاد الإمام عن حقه ـ بأن حق الحاكمية على المسلمين من حقوقه الحصرية، إذ يقول:

«فنحن بيت النبوة، ومعدن الحكمة، وأمان أهل الأرض، ونجاة لمن طلب، لنا حق إن نُعطه نأخذه، وإن نُمنعه نركب أعجاز الإبل ولو طال السرى»[1].

روايات سيدي شباب أهل الجنة: ينظر أهل السنة إلى الإمام الحسن عليه السلام والإمام الحسين عليه السلام نظرة احترام وتبجيل لما صحّ عندهم من الروايات الكثيرة التي يروونها عن رسول الله في فضلهما، بل ربما فضلوهما على الإمام علي عليه السلام، ذلك أنهم إذا أرادوا وصف علي عليه السلام قالوا: والد سيدي شباب أهل الجنة.

وعلى هذا الأساس يجب على أهل السنة أن يأخذوا بجميع الروايات المروية عن الإمام الحسن عليه السلام والإمام الحسين عليه السلام بوصفهما راويين ثقتين وبوصفهما سبطي رسول الله صلى الله عليه وآله. وإلا فإن أخذهم ببعض رواياتهما ونبذ رواياتها الأخرى سيكون من قبيل الإيمان ببعض الكتاب والكفر ببعضه الآخر.

بعد هذه المقدمة نقول: إننا عندما نطالع سيرة هذين الإمامين الهمامين ندرك بوضوح أنهما يذهبان إلى القول بأن الإمامة تكون بالتنصيب الإلهي، ومن ذلك تنصيب الإمام علي عليه السلام. وفيما يأتي نشير إلى بعض ما روي عنهما في هذا الشأن:

---

١ – الكامل في التاريخ، ج ٣، ص ٧٤.

أشار الإمام الحسن عليه السلام في خطبة له إلى السنة الإلهية القائمة على تعيين الخليفة والإمام بعد النبي، وعرّف مصداق ذلك في النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وأهل بيته عليهم السلام قائلاً: «إن الله لم يبعث نبيّاً إلا اختار له نقيباً وَرَهْطاً وبيتاً، فو الذي بعث محمداً بالحق نبيّاً لا ينتقص من حقنا أهل البيت أحد إلا نقصه الله من عَمَله مثله، ولا تكون علينا دولة إلا وتكون لنا العاقبة»[1].

ويروى أيضاً أن الإمام الحسن عليه السلام قد اعتلى المنبر بعد شهادة الإمام علي عليه السلام وصرّح بأن إمامته كانت بتنصيب من رسول الله صلى الله عليه وآله، حيث قال: «... قد نصبه رسول الله»[2].

وقد أشار الإمام الحسن عليه السلام إلى الأمانتين (الثقلين) اللتين استودعهما الله عند المسلمين، وقال إنهما تعنيان القرآن وأهل البيت، وأكد أن طاعتهم قد فرضت على المسلمين في القرآن الكريم وسنة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، إذ يقول:

«نحن حزب اللهّ المفلحون، وَعِتْرَة رسول الله صلى الله عليه وآله الأقربون، وأهل بيته الطاهرون الطيبون، وأحد الثقلين اللذين خَلَّفهما رسول الله صلى الله عليه وآله والثاني كتاب الله، فيه تفصيل كل شيء، لا يأتيه الباطل من بين يديه، ولا من خَلْفِه، والمعوّل عليه في كل شيء، لا يخطئنا تأويله، بل نتيقن حقائقه، فأطيعونا، فإنَّ طاعتنا مفروضة إذ كانت بطاعة اللهّ والرسول وأولي الأمر مقرونة»[3].

وقال عليه السلام في خطبة له في مسجد الكوفة: «يا أهل الكوفة! اتقوا الله فينا، فإنا أمراؤكم، وإنا أضيافكم، ونحن أهل البيت الذين قال الله فيهم: ﴿ **إِنَّما**

---

١ - المسعودي، مروج الذهب، ج ٣، ص ١١.

٢ - نقلاً عن: رونالد سن، عقيدة الشيعة، ص ٨٤.

٣ - المسعودي، مروج الذهب، ج ٣، ص ١١.

﴿يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾»[1].

وحيث كان يعلم أسباب وجود النفاق في معسكره فقد اضطر إلى الصلح مع معاوية بن أبي سفيان، ثمّ قال: «أيها الناس، إن معاوية زعم أني رأيته للخلافة أهلاً ولم أرَ نفسي لها أهلاً، وكذب معاوية. أنا أولى الناس بالناس في كتاب الله وعلى لسان نبي الله»[2].

وقد دعا الإمام الحسين عليه السلام كبار قومه في منى وطلب منهم الشهادة بأن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله قد نصب الإمام علياً عليه السلام في مقام الولاية بغدير خم، قائلاً:

«أنشدكم الله، أتعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وآله نصبه يوم غدير خم فنادى له بالولاية»[3].

وروي عنه أنه وقف خطيباً في كربلاء، فقال:

«أما بعد أيها الناس فإنكم إن تتقوا الله وتعرفوا الحق لأهله يكن أرضى لله، ونحن أهل البيت أولى بولاية هذا الأمر من هؤلاء المدّعين ما ليس لهم والسائرين فيكم بالجور والعدوان، فإن أنتم كرهتمونا وجهلتم حقنا وكان رأيكم غير ما أتتني به كتبكم ورسلكم انصرفت عنكم»[4].

---

١ – سير أعلام النبلاء، ج ٤، ص ٣٩٤؛ شواهد التنزيل، ج ٢، ص ٣١.

٢ – كتاب سُليم بن قيس الهلالي، ص ٤٥٩.

٣ – المصدر أعلاه.

٤ – ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٤، ص ٤٧؛ تاريخ الطبري، ج ٥، ص ٤٠٢؛ وقعة الطف، ص ١٧٠.

■ **الشبهة الرابعة: التنصيب عنصر تفرقة:**

إن من بين الأدلة والشبهات التي يطرحها أهل السنة على إنكار أصل التنصيب، هو ما ينطوي عليه التنصيب من الأضرار والآفات بزعمهم. بمعنى أنه لو كان هناك نص من النبي الأكرم ﷺ بشأن الإمامة والحكم فإن هذا النصّ سيؤدي إلى استقطاب جماعة من المسلمين معه، وجماعة أخرى من المسلمين ضدّه، ولا يخفى ما في ذلك من الخلاف والفرقة وشق وحدة المجتمع الإسلامي، وهذا لا ينسجم مع مصالح الإسلام والمسلمين.

وقد عمد سيف الدين الآمدي (م٦٣١ هـ) إلى بيان كيفية لزوم الفرقة والضرر الذي يتسبب به التنصيب على النحو الآتي:

أ ـ بعد كراهة بعض من الناس للإمام والخليفة المنصوب، يتعرّض المجتمع للفتنة والاختلاف، وهذا إضرار بالآخرين.

ب ـ إن الإمام المنصوب هو واحد من الناس، وإن رئاسة فرد على الآخرين من أمثاله هو من التحكّم والظلم، ولا يخفى ما في ذلك من الإضرار بالغير.

ج ـ إن الإمام المنصوب لا يخلو أمره، فهو إما أن يكون معصوماً أو غير معصوم، والأول ممتنع طبقاً لمتبنيات أهل السنة، وفي مورد غير المعصوم يحتمل كفر الإمام وفسقه، فإن لم يتمّ عزله في مثل هذه الحالة فإن ضرر كفره وفسقه سيطال المجتمع، وإن عزل لا يخفى ما في عزله من الفتنة والاختلاف أيضاً[1].

---

١ ـ انظر: الآمدي، أبكار الأفكار، ج ٣، ص ٤٢٠ ـ ٤٢١.

وقد عمد بعض علماء أهل السنة إلى المقاربة والموازنة بين ضرر التنصيب من جهة، وضرر عدم التنصيب من جهة أخرى؛ ليصل إلى القول بأن الضرر المترتب على التنصيب أكبر من الضرر المترتب على عدم التنصيب، وبذلك مال إلى القول بترجيح عدم التنصيب[1].

مناقشة وتحليل:

لقد عرضنا في الفصل الأول من هذا الكتاب إلى إثبات نظرية التنصيب بالأدلة والشواهد الوافية والكافية، وهو أمرٌ يثبت ضعف هذه الشبهة من الأصل. وفيما يأتي نشير إلى نقاط أخرى في ردّ هذه الشبهة:

أ ـ لزوم التبعية للحكم الشرعي:

قبل الدخول في تفاصيل تحليل هذا المدعى ونقده لابدّ من التذكير بأن المسلم الحقيقي يجب أن يكون ملتزماً ومنقاداً وممتثلاً لتكاليفه الدينية والشرعية، وأن لا يكون بصدد الموازنة بين أداء تكاليفه وترجيح مصالحه.

وعلى هذا الأساس إذا ثبت لنا بالأدلة الشرعية والدينية أن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله قد نصّب للخلافة والإمامة شخصاً مثل علي بن أبي طالب عليه السلام، وجب علينا الالتزام بذلك. وعليه فإن ادعاء أهل السنة بأن التنصيب يؤدّي إلى الضرر والإضرار بالآخرين، مضافاً إلى عدم واقعيته، خارج في حدّ ذاته عن دائرة أهل السنة، بمعنى أن السني الحقيقي هو الذي يلتزم بكل ما يقوله رسول الله صلى الله عليه وآله.

---

١ - شرح المواقف، ج ٨، ص ٣٨٤.

ب ـ التنصيب الخاص أفضل خيار:

إن ما ادّعي من أن التعريف بالخليفة وتنصيبه على المجتمع يؤدي إلى الاختلاف، مجرّد ادعاء لا يلازم التنصيب. بعبارة أخرى: يجب النظر في من يتولى عملية التنصيب (الناصب)، والشخص الذي يتمّ تنصيبه (المنصوب). فإن كان الناصب آخذاً بنظر الاعتبار جميع الخيارات والملاكات اللازمة لمنصب الإمامة والخلافة، وكان هذا الناصب عالماً وخبيراً ومخلصاً وحريصاً على المجتمع، وكان المجتمع بدوره مدركاً لهذه الأمور ومؤمناً بحسن اختيار الناصب وحكمته، فإن تنصيبه للإمام والخليفة سيحظى بترحيب عامة الناس. وحيث أن الفرض يقوم على أنه يحيط بجميع أبعاد مسألة القيادة وحاجة المجتمع، ولا يلاحظ إلا مصلحة المجتمع والدين، فإن مثل هذا التنصيب سيكون بالضرورة نافعاً للمجتمع، بل يجب تطبيقه على أرض الواقع.

إذن أصل التنصيب لا يشتمل على ضرر يطال المجتمع، بل على العكس من ذلك يمكن القول على الفرض المتقدّم (الشخصية الجامعة للناصب والمنصوب): تكون مصلحة المجتمع في التمسك بهذا التنصيب.

ثمّ لو أن شخص الناصب ـ بدلاً من لحاظ مصالح المجتمع ـ مال إلى تغليب مصلحته الشخصية ومصالح أسرته وقبيلته، فإن الشخص الذي سيتمّ تنصيبه لن يكون هو الخيار الأمثل. ففي مثل هذا الفرض هناك إمكان الاختلاف والفرقة والنقاش، ولو تمّ إجبار الناس وإكراههم على القبول بهذا التنصيب، أو جرى في غيابهم، فإن مثل هذا الأمر سيؤدي إلى الإضرار في حقوق المواطنين بل وتشويه الدين نفسه.

بهذه المقدمة نتوجّه بالسؤال إلى أهل السنة قائلين: لو اختار النبي

الأكرم ﷺ شخصاً بعينه لمنصب الإمامة والخلافة (وهو ما حصل بالفعل)، فهل سيلاحظ في ذلك اختيار الفرد والجامع والكفوء والمتصف بأفضل الصفات والشروط المناسبة؟ أم أنه بدلاً من ذلك ـ والعياذ بالله ـ سيلاحظ المصالح الفردية والقبلية؟

إن جواب كل مسلم عن هذا السؤال سيتمّ عبر اختيار الشق الأول. وعليه هل سيؤدي اختيار هذا الشخص الذي هو وحده الصالح لإدارة وقيادة المجتمع إلى الإضرار بالمجتمع، أم أن المجتمع سيرى فيه الخيار الأفضل، لعلمه بحرص النبي وحكمته في هذا الخيار، ويتصدى للدفاع عنه بكل ما أوتي من قوّة.

نعم قد يخرج علينا بعض الأشخاص الذين يخالفون شخص المنصوب، ويسعون إلى تشويه سمعته واغتيال شخصيته من خلال التذرّع بمختلف الأدلة الواهية ، كما حصل ذلك مع الإمام علي عليه السلام، حيث قيل: إنه حديث السن ولا خبرة له بالقيادة ولا يصلح لها، أو أنه شخص به دعابة، أو أن قريشاً لن ترضى به (وقد أشرنا إلى هذه الذرائع في الصفحات السابقة). في مثل هذه الحالة قد يؤدي عزل الشخص المنصوب إلى تسنم غير الصالحين سدّة حكم المجتمع، أو يؤدي ذلك إلى ظهور النزاع والاختلاف في المجتمع. إلا أن هذه الآفة لا تنشأ بسبب أصل التنصيب، وإنما تنشأ من جهة التآمر والتخطيط من قبل أصحاب المصالح الشخصية الضيّقة.

وقد صرّح بهذه الإجابة ـ تنصيب الشخص الأفضل، واقتران عدم تنصيبه بلوازم سلبية من قبيل التشتت والاختلاف ـ فلاسفة من أمثال الشيخ الرئيس ابن سينا، حيث قال بعد الإشارة إلى خيار التنصيب والانتخاب:

«الاستخلاف بالنصّ أصوب، فإن ذلك لا يؤدي إلى التشعّب والتشاغب والاختلاف»[1].

ج ـ إمكان الخطأ في الانتخاب:

اتضح أن الشخص الناصب إذا كان فرداً جامعاً وعالماً بجميع الأمور وحريصاً ومؤثراً على المستوى الاجتماعي، فإن الناس سوف ينتفعون بالشخص الذي ينصبه خليفة وإماماً عليهم. في حين أن اختيار القائد من قبل الناس مباشرة أو الجماعات أو الشورى، ينطوي على احتمال أن يخطئوا في اختيارهم لمختلف الأسباب عمداً أو سهواً، ولا يخفى ما في اختيار الناس للشخص غير الكفوء من الأضرار والمخاطر الجسيمة على مستوى النزاعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والأهم من ذلك الجانب الديني والقيَمي. (تقدم تفصيل البحث حول المحاذير المترتبة على اختيار الناس (الديمقراطية) في الفصل الثاني على هامش تعاريف الإمامة والديمقراطية).

بعبارة أخرى: لو أجرينا مقارنة بين اختيار الناس والنصب الخاص (الشخصية الجامعة للفرد الناصب والمنصوب)، سندرك أن أرضية الوقوع في الأخطاء السياسية والاجتماعية فيما يتعلق بالنسبة إلى الشخص المنتخب من قبل الناس أكثر بكثير من الفرد الذي ينصبه الفرد الأكمل (النبي)؛ لأن كل قوم أو قبيلة تميل إلى تقليد فرد منها، مضافاً إلى أن ملاكات تحديد الفرد الأصلح للقيادة والإمامة هي الأخرى عرضة للخلافات والنزاعات، في حين لا وجود لهذه المحاذير فيما يتعلق بالتنصيب الخاص؛ إذ الفرض أن الجميع مؤمن ومعتقد بشخصية الفرد الناصب، وإن الجميع سيذعن لاختياره.

---

١ – ابن سينا، الإلهيات من الشفاء، ص ٤٥١.

د ـ صفح علي عليه السلام محور المحافظة على وحدة الأمة:

قلنا: إنّ الاختلاف في أصل التنصيب أقل منها في الانتخاب الديمقراطي، وربما خطر على الذهن تساؤلاً مفاده: أن اختيار الخليفة الأول بعد رحيل النبي الأعظم صلى الله عليه وآله لم يكن بتنصيبٍ منه، وإنما تمّ ذلك عبر شورى السقيفة، ومع ذلك لم يحدث أي خلاف أو نزاع يهدّد المجتمع الإسلامي وبيضة الإسلام.

في الجواب عن هذه الشبهة يجب القول: إن الخلاف قد احتدم منذ اللحظة الأولى من تشكيل شورى السقيفة، حيث كان الأنصار يريدون الخليفة منهم، وفي المقابل أصر المهاجرون (أبو بكر وعمر) على أن يكون الخليفة منهم، ثمّ صار بعضهم إلى القول أن يكون لكل فصيل أميره وخليفته، وبعد الأدلة التي ساقها أبو بكر بادر بعض الأنصار إلى مبايعته، في حين ذهب آخرون منهم إلى الالتحاق بشيعة الإمام علي عليه السلام، وطالبوا بخلافته. وعلاوة على الأنصار ذهب جماعة من الصحابة إلى البقاء في صفّ علي عليه السلام من أمثال: ابن عباس والمقداد وسلمان.

وفي هذا الخضم كان هناك احتمال أن يؤدي هذا الاختلاف إلى حرب طاحنة داخل المجتمع الإسلامي بين أبي بكر وأنصاره من جهة، وبين الإمام علي عليه السلام بوصفه منصّباً للإمامة من قبل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وشيعته من جهة أخرى. ولكن الإمام علي عليه السلام ـ كما تقدّم أن ذكرنا في الصفحات السابقة ـ سحب البساط من تحت اقدام المنافقين والأعداء الخارجيين، حفاظاً على الوحدة الإسلامية، فغض الطرف عن هضم حقه، وقدم مصلحة المسلمين العامة على مصلحته الخاصة.

ولذلك حالت حكمة أمير المؤمنين عليه السلام دون أن يتعرض الخلفاء الثلاثة طوال ربع قرن من حكمهم لأي حرب داخلية، فشكل الإمام علي بموقفه هذا صمّام أمان حال دون اندلاع الحروب الداخلية. وعلاوة على ذلك فإن الإمام لم يتنازل عن حقه فحسب، بل بادر في بعض المواطن حيث كان الخطر محدقاً بالإسلام إلى مساندة الخلفاء لتعزيز جبهة الإسلام ورفد المجتمع الإسلامي والحفاظ على وحدته وتماسكه.

هـ ـ جواب نقضي (تنصيب الخليفة الأول والثاني):

تذرّع أهل السنة بالآفات والأضرار والمحاذير المترتبة على تنصيب النبي الأكرم صلى الله عليه وآله للخليفة بعده، لإثبات عدم حصول التنصيب، والقول بمشروعية خلافة الخليفة الأول بانتخاب الناس. بيد أن هذا المبنى لم يتمّ تطبيقه بعد ذلك، حيث نقض من قبل الخليفة الأول والثاني، فقد عمد أبو بكر إلى تنصيب عمر بن الخطاب، كما قام عمر بتشكيل شورى من ستة أشخاص ووضع عليها شروطاً تؤدي تلقائياً إلى اختيار عثمان بن عفان. (تقدم بيان الأدلة على ذلك في البحث عن أسباب مشاركة الإمام علي عليه السلام في الشورى).

فقد تذرّع أهل السنة بالمحاذير التي صوروها للتنصيب من أجل إنكار تنصيب النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، وهنا عليهم الإجابة عن هذا السؤال: لماذا لم يواصل الخليفة الأول والخليفة الثاني سيرة رسول الله صلى الله عليه وآله في هذا الشأن؟ ولماذا أصرّا على تنصيب من يخلفهما رغم الآفات والمحاذير المترتبة على التنصيب طبقاً لمنهج أهل السنة؟

ليس من السهل على أهل السنة الإجابة عن هذه الأسئلة، إلا إذا التزموا بأن الخليفة الأول والثاني كانا ـ والعياذ بالله ـ أقدر من رسول الله صلى الله عليه وآله

على تحديد من هو الأجدر والأصلح لقيادة الأمة، وجاز لهما لذلك ما لم يجز لرسول الله ﷺ.

ولكن لا يبدو أن السنة يلتزمون بذلك، إذ ليس فيهم من يعتبر الخلفاء أفضل من رسول الله ﷺ، مضافاً إلى ذلك يستفاد منه أن أصل التنصيب لا يستوجب الضرر والخلاف في حدّ ذاته. في حين أنهم اعتبروا أول الأمر أن مطلق التنصيب يساوق الضرر.

و ـ جواب الآمدي:

يتضح مما تقدّم ضعف وفساد الفرضيات الثلاثة التي ساقها سيف الدين الآمدي.

أما الفرض الأول القائم على أن كراهة البعض للإمام المنصوب سوف تؤدي إلى حدوث الفتنة في المجتمع، فقد تقدم بيان الإجابة عنه بالتفصيل.

وأما الفرض الثاني القائل بأن تنصيب الإمام والخليفة على الناس الذين هم مثله، تحكّم وتعسّف، فيجب القول فيه: إن افتراض تنصيب الإمام من قبل النبي ﷺ يعود في واقع الأمر إلى تنصيب الله وهو خالق الناس، ويمكن للخالق أن يعيّن حاكماً أو يفرض قانوناً على مخلوقاته، وهذا يعود إلى التوحيد في الحاكمية والتشريع، وليس هناك أيّ خدشة فيه. وأما على الفرضية الأخرى القائلة باختيار الحاكم من طريق البيعة، فيجب القول، أولاً: إن اتفاق الأكثرية على حاكمية شخص واحد لا يكتب له التحقق حتى في أكثر المجتمعات ديمقراطية، بل لا يشارك في الانتخابات إلا ما يقرب من نصف المجتمع الذي تتوفر فيه الشرائط، وعلى هذا النصف تتوزع النسبة المئوية من الآراء، ومن ثَمَّ لا يحصل الفائز في الانتخابات إلا على أقل من نصف الآراء؛

فكيف يمكن لهذا الحاكم أن يحكم أكثرية الناس أو جميعهم؟ ألا يكون في ذلك تحكّم وتعسّف؟!

وثانياً: على فرض حصول المرشح على أكثرية الآراء، فما هو الدليل الذي يبيح له الحكم على الأقلية التي لم تنتخبه؟

وقد سبق لنا أن ذكرنا نقاط ضعف الديمقراطية ونقصها في بحث الإمامة والديمقراطية.

وفيما يتعلق بالفرضية الثالثة التي ساقها الآمدي، فيجب القول: إن الشيعة يذهبون إلى القول بعصمة الإمام، ويثبتون ذلك بالأدلة القطعية على ما سيأتي بيانه. وأما بناء على فرض عدم عصمة الإمام، فيجب القول: إن هذا الإشكال من قبل الآمدي يرتدّ على أهل السنة أيضاً، حيث لا يرون اشتراط العصمة بالنسبة إلى الخليفة والإمام، ولو ألقينا نظرة على تاريخ الخلفاء فسوف ندرك حجم البدع والانحرافات في الدين بسبب عدم عصمتهم؛ وقد أشار الإمام علي عليه السلام إلى بعض هذه البدع والانحرافات، وسوف نأتي على ذكرها في الصفحات القادمة إن شاء الله تعالى.

■ الشبهة الخامسة: عدم اشتهار التنصيب:

إن من الشبهات القديمة والمعروفة بين أهل السنة قولهم: إنه لو كان هناك حديث على التنصيب من قبل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله للإمام علي عليه السلام بالإمامة، لكان ذلك النصّ معروفاً لدى المسلمين في صدر الإسلام ومشتهراً بينهم، ولنقلوه إلى الأجيال اللاحقة، في حين لا وجود لمثل هذا النصّ والشهرة، أو ما يعبّر عنه بين القدماء بـ «النصّ الجلي»؛ فيستنتج من ذلك عدم وجود

مثل هذا النص.

ويضيف مقرّرو هذه الشبهة لتأييد عدم وجود النصّ الجلي: أن افتراض وجود مثل هذا النص يستلزم كفر منكره، وسيؤدي تبعاً لذلك تكفير جميع أصحاب النبي الأكرم صلى الله عليه وآله[1].

مناقشة وتحليل:

في معرض تحليل هذه الشبهة يجدر الالتفات إلى الأمور الآتية:

أ ـ تأويل النص من قبل بعض الصحابة:

لو التزمنا بصحّة هذا الادعاء، وقلنا بأنه لو ورد عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله نصّ على إمامة الإمام علي عليه السلام بشكل متكرر؛ لعلم. يجب القول إن الشيعة يدّعون علم الصحابة بأصل التنصيب ووجود هذه النصوص ولا ينكرونها أبداً، ولكنهم يقومون بتأويلها، وقد تقدم تفصيل هذه التأويلات وتحليلها ونقدها فلا نعيد.

إذن هذا النص بالتنصيب موجود، وقد بلغت معرفة الصحابة له حدّ الاشتهار، ولكن أهل السنة عمدوا إلى تأويله.

ب ـ إمكان الاختفاء:

على الرغم من وجود النصّ على إمامة الإمام علي عليه السلام من قبل النبي

---

١ – انظر: شرح الأصول الخمسة، ص ٧٦٢؛ عبد القادر البغدادي، كتاب أصول الدين، ١٤٨؛ سيف الدين الآمدي، غاية المرام في علم الكلام، ص ٣١٩؛ الجويني، كتاب الإرشاد، ص ٣٥٤؛ التفتازاني، شرح المقاصد، ج ٣، ص ٤٩١؛ شرح المواقف، ج ٨، ص ٣٨٦.

الأكرم ﷺ، يحتمل أن يكون هذا النص قد خفي على أكثر المسلمين في صدر الإسلام، وليس هذا بالأمر المحال؛ إذ له نظائر، كما هو الحال بالنسبة إلى كيفية وضوء النبي الأكرم ﷺ وبعض الأحكام الفقهية الأخرى التي اختلف فيها السنة والشيعة، فكان لكل منهما رأيه الخاص، أو الاختلاف فيما بين أهل السنة أنفسهم عندما نطالع الكتب الفقهية للفقهاء الأربعة.

كما يدعم رأينا هذا توجه الخليفة الأول ومن تلاه من الخلفاء الذين منعوا من تدوين الحديث النبوي، فقد صار الخليفة الأول إلى منع رواية أحاديث النبي الأكرم ﷺ لمختلف الأسباب والحجج، وكان شعارهم الأهم «حسبنا كتاب الله»، في حين أن هذا الكتاب نفسه قد فوّض للنبي أمر شرح الدين وبيانه للناس، إذ يقول تعالى: ﴿ **وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ** ﴾[1].

لقد أمر الخليفة الثاني بجمع المكتوب من أحاديث النبي الأكرم ﷺ وحرقه، وقد بلغ تشدّده في هذا الأمر حدّاً حبس معه بعض الرواة من أمثال عبد الله بن مسعود وأبي الدرداء وأبي مسعود الأنصاري[2].

وقد استمرّ هذا النهج على وتيرة أشد في المراحل اللاحقة، فها هو معاوية بن أبي سفيان يكتب إلى عامله بإهدار دم كل من يروي فضيلة في علي بن أبي طالب وأهل البيت[3].

---

١ – النحل: ٤٤.

٢ – انظر: شمس الدين الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ٢ ـ ٧؛ المتقي الهندي، منتخب الكنز (المدرج في حاشية مسند أحمد، ج ٤، ص ٦٤).

٣ – انظر: ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ٣، ص ١٥ ـ ١٦.

وعليه مع أخذ هذه الحقائق بنظر الاعتبار، هل يمكن لنا أن نتوقع شيوع وانتشار روايات الإمامة والخلافة في مصادر أهل السنة؟

إذن خفاء أمر على أكثر الناس وعدم شيوعه بينهم لا يدل على عدم وجوده من الناحية المنطقية.

وبالعودة إلى التاريخ يتعزز هذا الاحتمال، ويظهر ذلك من خلال تذكير الإمام علي عليه السلام بعض الأنصار بعد حادثة السقيفة، حيث أعاد على بشير بن سعد نصوص النبي الأكرم صلى الله عليه وآله في إمامته وخلافته، وطالبهم بمبايعته؛ فقال بشير في جواب الإمام: لو كنت ذكرتنا بهذه النصوص قبل بيعتنا لأبي بكر لما عدوناك، ولكن الأمر قد مضى[1].

ج ـ وجود الدوافع السياسية في مسألة الإمامة:

ذكرنا أن هناك اختلافاً بين المسلمين حتى في المسائل العبادية والتعبّدية، من قبيل: كيفية وضوء النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، في حين أن وضوء النبي كان يتمّ بشكل يومي وعلى مرأى ومسمع من جميع المسلمين. وعليه يجب أن نضيف هنا إلى احتمال الخفاء أن المسألة المتنازع عليها إذا كانت من المسائل السياسية والدنيوية وكانت تتصل بالمصالح السياسية والاجتماعية الجوهري والحيوية، بل والقبلية أو المناطقية، فإن الدوافع إلى إخفائها والتحفّظ عليها ستكون أشدّ وأقوى.

واضح أن مسألة الخلافة والسلطة وما هي المنطقة أو العشيرة التي ينتمي إليها الخليفة، ينطوي على ما لا يحصى من المصالح والمنافع لهذا الطيف

---

١ – انظر: ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ٦، ص ١١ ـ ١٢.

الخاص من الناس، ولذلك يكون احتمال إنكار النص أو تأويله لمصلحة فئة دون فئة أخرى أشد.

فضلاً عن أنّه بعد سيطرة الحكومة الفاقدة لدعامة شرعية وتدعي عدم وجود نص على أحد أو تنصيب لأحد، فإن أكثر الرواة لن يتمكنوا ـ بسبب خوفهم من بطش الحكومة القائمة ـ من بيان الحقائق ونقلها. من هنا يكون لاختفاء النص كثير من الدواعي والدوافع.

د ـ تصريح الإمام علي عليه السلام وبعض الصحابة بوجود النص:

الأمر الآخر هو أن أهل السنة حيث يؤمنون بعدالة جميع الصحابة كيف يتعاملون مع الإمام علي عليه السلام وبعض الصحابة الآخرين، من أمثال: أبي ذر الغفاري وسلمان الفارسي وعبد الله بن عباس وأبي أيوب الأنصاري وعمار بن ياسر وخزيمة بن ثابت وأبيّ بن كعب وعثمان بن حنيف وغيرهم، وقد صدر عنهم التأكيد مراراً وتكراراً بوجود النص على التنصيب والإمامة؟ وقد تقدم ذكر كثير من الروايات عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله والإمام علي عليه السلام في أنه معيار الحق فيما يتعلق بالنصّ على إمامته. وسنأتي على ذكر نصوص الصحابة على أصل التنصيب في الصفحات القادمة إن شاء الله وتعالى.

على أهل السنة أن يحسموا أمرهم، فهل ما يدعيه الإمام علي عليه السلام وغيره من الصحابة بشأن وجود النص، أمر واقعي وحقيقي أم لا؟

فإن كان ما يدعيه هؤلاء حقاً، ثبت ما يدعيه الشيعة. وإن لم يكن حقاً ـ والعياذ بالله ـ فهل يعني ذلك أنهم كانوا يكذبون والعياذ بالله؟ وعليه كيف يتم التوفيق بين هذا الكلام وبين قولهم بعدالة جميع الصحابة؟!

غاية ما يقوم به أهل السنة في معرض الإجابة عن هذه الأسئلة هي اللجوء إلى التأويل، وقد ذكرنا في نقد هذه التأويلات أنها لا تمثل حلاً للمشكلة، فهي في أغلبها اجتهاد في مقابل النص، وإنما تأتي في سياق الجمع بين الخلفاء الأربعة، فهي تنفعهم لإقناع أنفسهم، من دون أن تنطوي على أسس علمية.

هـ ـ الفصل بين الإمامة والخلافة:

إن النقطة الدقيقة التي تجب علينا ملاحظتها بدقة وعناية خاصة هي البحث في أبعاد الإمامة. وقد تقدم في بحث تعريف الإمامة أن أشرنا إلى مختلف أبعادها، من قبيل: المرجعية العلمية والدينية والولاية المعنوية والسياسية والاجتماعية. فلو فرضنا ـ جدلاً ـ اختفاء النص على التنصيب، فإن هذا يقتصر على الدائرة السياسية والاجتماعية من الإمامة، بمعنى أنه سينحصر بمسألة الحكم والخلافة. وأما فيما يتعلق بالبعد الآخر من الإمامة والذي يتمثل بالمرجعية العلمية والدينية ـ الممكن طرحه حالياً، ويمكن الاستناد إليه من قبل عموم المسلمين ـ فهناك نصوص متعددة ومتواترة في مصادر الفريقين، من قبيل حديث الثقلين، مما لا مجال إلى إنكاره أو تأويله (تقدم ذكر أصل روايات المرجعية العلمية والدينية وحجيتها في الصفحات السابقة).

وعليه فإن أقصى ما ينكره أهل السنة وغيرهم من الذين ينكرون وجود النص، إنما ينكرونه في دائرة التنصيب بمعنى الخلافة والحكم. وأما الإمامة بمعنى المرجعية العلمية والدينية والولاية المعنوية فيجب عدم إنكارها، وعليهم اعتبار السيرة النظرية والعملية للإمام علي عليه السلام معياراً للحق والحجّة الإلهية، وأن يلتزموا بها؛ ذلك لأنّ مصادرهم مفعمة بأمثال هذه النصوص.

وعندما ننظر إلى الإمامة من هذه الزاوية يجب أن يكون هناك إجماع بين الشيعة والسنة في التمسك بسيرة الإمام علي عليه السلام وحجيتها، وإن الاختلاف بينهما يقتصر على حكومة الإمام علي وغيره من الخلفاء مما لا ثمرة عملية له حالياً. من هنا كان بعض مراجع الشيعة من أمثال آية الله السيد البروجردي ـ طبقاً لرواية بعض تلاميذه ـ يتمسك بحديث الثقلين (مبنى المرجعية العلمية والدينية)، دون حديث الغدير[1].

و ـ عدم دلالة عدم الاشتهار على العدم:

لو سلمنا بفقدان اشتهار النص وتنصيب الإمام علي عليه السلام للإمامة، مع ذلك لا يستفاد من ذلك إثبات عدم إمامته، وذلك لأننا إذا اعتبرنا الآيات والروايات النبوية حجة ومعتبرة، وجب الأخذ بها بوصفها حجة شرعية معتبرة حتى لو اقتصرت على آية أو رواية واحدة غير مدعومة بروايات أخرى أو لم تبلغ حدّ الشهرة. إن ما يقوله أهل السنة من عدم بلوغ تنصيب الإمام علي عليه السلام حدّ الشهرة ليس سوى ذريعة، فإنهم يعملون بالروايات النبوية الضعيفة ويأخذون بخبر الواحد في المجالات الأخرى من قبيل: المستحبّات، ولكن ما أن يصل الأمر إلى الإمامة تراهم يختلقون المعاذير اختلاقاً من أجل التنصّل عن العمل بها، في حين يجب عدم التفريق بين الروايات في مقام العمل.

---

١ – انظر: محمد واعظ زادة الخراساني، مجلة كتاب نقد، صيف عام ١٣٨٠ هـ ش، العدد: ١٩، ص ٢٧؛ مجلة نهج البلاغة، العدد: ٤ و٥، ص ١٩٤؛ ندای وحدت، ص ٢٥١ فما بعد.

ز ـ عدم الملازمة بين ترك النص والكفر:

إن من بين الأدلة الهامة التي تمسّك بها أهل السنة لإنكار النص والشهرة، هي الفرار من محذور تكفير الصحابة. وفي هذا الشأن يجب القول أولاً: إن كان هناك من وجود لأصل النص على التنصيب، فيجب عدم التهرّب من الواقع بدفن الرؤوس في الرمال كما تصنع النعامة، بل يجب مواجهة الحقيقة والإقرار بلوازمها أيضاً. فإن عدم التزام البعض بالنص لا يمكنه أن ينهض دليلاً على عدم وجود النص أو عدم اشتهاره.

وثانياً: يمكن الجمع بين هذين الأمرين، بالالتزام بوجود النص وشهرته، وكذلك عدم تكفير الصحابة، وذلك من خلال القول بأن الصحابة رغم علمهم بوجود النص، لم ينكروه وإنما قاموا بتأويله، وقد تقدّم أن أشرنا إلى جانب من ذلك في الصفحات السابقة، وأما تفصيل تلك التأويلات فسوف نأتي على ذكرها في الفصل الخامس «تأويلات أصل التنصيب».

وثالثاً: لقد ذكر الشيعة وجود نصوص من الآيات والروايات العديدة والمتواترة بمختلف الأسانيد من طرق الفريقين، وهو أمرٌ يبطل دعوى عدم اشتهار النص، وقد تقدم أن ذكرنا ذلك بالتفصيل.

■ الشبهة السادسة: مبايعة الصحابة لمرشح السقيفة (أبي بكر):

إن من بين الأدلة أو الشواهد التي يقيمها أهل السنة على مذهبهم (عدم وجود أصل النص من قبل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله على تنصيب أحدٍ إماماً على المسلمين)، دعوى الإجماع من قبل المسلمين من المهاجرين والأنصار

على ترشيح أبي بكر في يوم السقيفة. بتقرير أنه لو كان النبي الأكرم ﷺ قد نصّ على علي عليه السلام بالإمامة والخلافة من بعده، بحيث يطّلع عليه جميع المسلمين، فلماذا لم يلتزم المسلمون بهذا النص، وصاروا إلى دعم أبي بكر وبايعوه؟ ويضيف أهل السنة أن هذا الأمر يدعم ويقوّي عدم وجود النصّ[1].

ولكن هل يعدُّ تحقّق مثل هذا الإجماع والتوافق حجة ومعتبراً؟ يذهب أهل السنة إلى اعتبار حجية هذا الإجماع استناداً إلى حديث ينسبونه إلى الرسول يقول: «لا تجتمع أمتي على خطأ».

مناقشة وتحليل:

تعود هذه الشبهة بنحو ما إلى شبهة عدم اشتهار التنصيب؛ إذ تذهب كلتا الشبهتين إلى عدم اشتهار النص، وقدأشرنا في معرض نقد شبهة عدم اشتهار التنصيب إلى الأمور الآتية:

١ ـ العلم بالنصّ والعمل على تأويله.

٢ ـ إمكان الاختفاء.

٣ ـ وجود الدوافع السياسية وراء حذف النص أو إخفائه.

٤ ـ تصريح الإمام علي عليه السلام وبعض الصحابة بوجود النص، والاحتجاج به.

وعليه فإن دعوى دلالة بيعة الناس لخليفة خاص على عدم النص،

---

١ - انظر: أبوالحسن الأشعري، الإبانة، ص١٢٦ ـ ١٤٥؛ ابن حزم، الفصل، ج٣، ص١٥؛ شرح المواقف، ج ٨، ص ٣٨٥ ـ ٣٨٦؛ شرح المقاصد، ج ٣، ص ٤٩١؛ أبكار الأفكار في أصول الدين، ج ٣، ص ٤٢٨؛ شيخ الأزهر سليم البشري.

غير ثابتة لا من الناحية المنطقية، ولا من حيث الحقائق الخارجية، فلا تلازم بين الأمرين؛ إذ من الممكن أن يكون هناك نص على الإمام علي عليه السلام، ومع ذلك يذهب الناس أو طائفة أخرى لأسباب خاصة إلى دعم ترشيح شخص آخر، وفيما يأتي نشير إلى جانب من هذه الأسباب:

أ ـ استعجال تشكيل السقيفة وعدم مشروعيتها:

إنّ البيعة والإجماع المقبول والمعتبر هو الاجتماع القائم على أساس التشاور وإعمال الفكر والتأمّل من قبل نُخَب المجتمع في مختلف أبعاد الموضوع المجمع عليه وزواياه، أما الإجماع الذي يتخذ بشكل متسرّع، فإن اعتباره من ناحية العقل والعقلاء موضع جرح وتساؤل.

أما الإجماع الذي يدّعيه أهل السنة فيما يتعلق بانتخاب الخليفة الأول، فهو طبقاً لرواية المؤرخين: إنه بعد رحيل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله اجتمع الأنصار في سقيفة بني ساعدة ليختاروا خليفة من بينهم، فأنهي الخبر إلى عمر؛ فسارع إلى أبي بكر يخبره باجتماع الأنصار، فأقبلا مسرعين إلى السقيفة لمواجهة قرار الأنصار، وطبقاً لتقرير المؤرخين لم يتواجد في هذه السقيفة من المهاجرين سوى أبي بكر وعمر وأبي عبيد بن الجراح، وفي مثل هذه الأجواء المتشنجة تمّ اتخاذ القرار المتسرّع، وتمّت مبايعة أبي بكر بالخلافة.

والسؤال هنا: هل اتخاذ مثل هذا القرار الخطير في غياب نُخَب المجتمع من أمثال: علي عليه السلام، وسلمان، وأبي ذر، والمقداد، وابن عباس، والزبير، انتخاب عقلاني؟ وهل يمكن إطلاق مصطلح الإجماع على مثل هذه البيعة والانتخاب؟

إنّ القول بمبايعة الناس للخليفة الأول فيما بعد بحث آخر، إلا أن

السؤال يكمن في منطقية أصل السقيفة ومشروعيتها التي تمّت من دون حضور النخب الاجتماعية وما يصطلح عليهم بأهل الحل والعقد وعلى وجه التحديد الإمام علي عليه السلام، الذي يشكل الكفّة الأهم بل المحور الأثقل في القضية.

اعتراض الإمام علي عليه السلام على السقيفة:

إن مكانة الإمام علي عليه السلام ومنزلته وعدالته ثابتة عند أهل السنة، كما أن عصمته بالإضافة إلى ما تقدّم ثابتة عند الشيعة. وقد تعرّض الإمام علي عليه السلام في أكثر من موضع إلى نفي شرعية السقيفة. ومن ذلك ما قاله لأبي بكر شعراً: «فإن كنت بالشورى ملكت أمورهم فكيف بهذا والمشيرون غُيّب»[1].

وفي موضع آخر، أن أمير المؤمنين عليه السلام لما أنهيت له أَنْبَاءُ اَلسَّقِيفَةِ بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله، قَالَ عليه السلام: «مَا قَالَتِ اَلْأَنْصَارُ؟ قَالُوا: قَالَتْ مِنَّا أَمِيرٌ وَمِنْكُمْ أَمِيرٌ. قَالَ عليه السلام: فَهَلاَّ اِحْتَجَجْتُمْ عَلَيْهِمْ بِأَنَّ رَسُولَ الله صلى الله عليه وآله وَصَّى بِأَنْ يُحْسَنَ إِلَى مُحْسِنِهِمْ، وَيُتَجَاوَزَ عَنْ مُسِيئِهِمْ. قَالُوا: وَمَا فِي هَذَا مِنَ اَلْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ؟ فَقَالَ عليه السلام: لَوْ كَانَ اَلْإِمَامَةُ [اَلْإِمَارَةُ] فِيهِمْ لَمْ تَكُنِ اَلْوَصِيَّةُ بِهِمْ. ثُمَّ قَالَ عليه السلام: فَمَاذَا قَالَتْ قُرَيْشٌ؟ قَالُوا: اِحْتَجَّتْ بِأَنَّهَا شَجَرَةُ اَلرَّسُولِ صلى الله عليه وآله؛ فَقَالَ عليه السلام: اِحْتَجُّوا بِالشَّجَرَةِ وَأَضَاعُوا اَلثَّمَرَةَ»[2].

كما قال أمير المؤمنين علي عليه السلام بشأن بيعة الناس له: «لم تكن بيعتكم إياي فلتة»[3]، في إشارة منه إلى أن بيعة الناس له لم تكن متسرّعة كما حصل

---

١ - ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ١، ص ١٣٢؛ السقيفة وفدك، ص ٧٠.
٢ - نهج البلاغة، الخطبة رقم: ٦٨، الكتاب: ٢٨؛ ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ٢، ص ٢٥، وج ١٧، ص ١٦٤.
٣ - نهج البلاغة، الكتاب رقم: ١٣٦.

في بيعة الخليفة الأول.

وعندما أكره الإمام علي عليه السلام على مبايعة أبي بكر، قال له بعد رفض مبايعته: «أنا أحق بهذا الأمر منكم، لا أبايعكم وأنتم أولى بالبيعة لي، أخذتم هذا الأمر من الأنصار واحتججتم عليهم بالقرابة من رسول الله؛ فأعطوكم المقادة وسلموا إليكم الإمارة، وأنا أحتج عليكم بمثل ما احتججتم به على الأنصار؛ فأنصفونا ـ إن كنتم تخافون الله ـ من أنفسكم، واعرفوا لنا من الأمر مثل ما عرفت الأنصار لكم، وإلا فبوءوا بالظلم وأنتم تعلمون»[1].

فقال عمر: إنك لست متروكاً حتى تبايع. فقال له علي عليه السلام: «احلب يا عمر حلباً لك شطره، اشدد له اليوم أمره ليردّ عليك غداً»[2].

ثمّ التفت الإمام علي عليه السلام إلى المهاجرين وقال لهم: «يا معشر المهاجرين الله الله لا تخرجوا سلطان محمد عن داره وبيته إلى بيوتكم ودوركم، ولا تدفعوا أهله عن مقامه في الناس وحقه، فو الله يا معشر المهاجرين لنحن أهل البيت أحق بهذا الأمر منكم، أما كان منا القارئ لكتاب الله، الفقيه في دين الله، العالم بالسنة، المضطلع بأمر الرعية، والله إنه لفينا؛ فلا تتبعوا الهوى؛ فتزدادوا من الحق بعداً»[3].

إن هذا المنطق من الإمام عليه السلام في وصف الحكام في عصره بالعودة إلى الظلم والبعد عن الحق، يشكل دليلاً على أنهم قد اغتصبوا حقه، وارتكبوا ما

---

١ – السقيفة وفدك، ص ٦٠؛ ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ٦، ص ١١؛ الإمامة والسياسة، ج ١، ص ٢٩.

٢ – السقيفة وفدك، ص ٦١؛ ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ٦، ص ١٢.

٣ – المصدر أعلاه.

يخالف الشرع، وإلا لم يكن لاستدلاله محل من الإعراب. فلو كان النبي بصدد الاستدلال بمجرّد الأولوية دون التنصيب، وأن الآخرين لائقون وليسوا هم الأليق، فما معنى وصفه لهم بالبُعد عن الحق، والتورّط في ارتكاب الظلم؟

اعتراف الخليفة الأول والثاني بالتسرّع في السقيفة:

إن السقيفة ـ كما تقدّم أن ذكرنا ـ لم تكن حصيلة مشاورة بين الشخصيات البارزة والنُخَب الاجتماعية، بل كانت عملاً متسرّعاً، وهذا ما اعترف به حتى الذين خرجوا منها فائزين بالسلطة. فهذا أبو بكر يعترف ويقول: «إن بيعتي كانت فلتة وقى الله شرها»[1].

كما كان عمر بن الخطاب كثيراً ما يردّد ويقول: «كانت بيعة أبي بكر فلتة، وقانا الله شرّها»[2].

ب ـ الدوافع الدنيوية في بيعة السقيفة:

لقد تشكّلت السقيفة من بضعة من المهاجرين وهم: (أبو بكر بن أبي قحافة وعمر بن الخطاب وأبو عبيدة بن الجراح)، وجمع من الأنصار (قبيلة الأوس والخزرج)، وكان الأنصار قد اتفقوا على خلافة سعد بن عبادة (وهو من قبيلة الخزرج). ولكن بمجرّد وصول هؤلاء الثلاثة من المهاجرين وما ساقه أبو بكر وعمر من الأدلة، حيث قال عمر: «هيهات لا يجتمع اثنان في قرن، والله لا ترضى العرب أن يؤمروكم ونبيها من غيركم». وأقنعهم أبو بكر

---

١ – ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ١، ص ١٣٢؛ السقيفة وفدك، ص ٧٠.

٢ – سيرة ابن هشام، ج ٤، ص ٣٠٨؛ ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ٢، ص ٢٥، وج ١٧، ص ١٦٤.

بالتنازل عن الإمر على أن تكون لهم الوزارة قائلاً: «فنحن الأمراء وأنتم الوزراء»[1].

كما لعب التنافس الداخلي بين الأنصار وقبيلتي الأوس والخزرج ـ حيث يمتد الصراع التقليدي بينهما إلى ما قبل الإسلام ـ دوراً هاماً في انحراف الأمر عن مساره الصحيح، إذ كان يعني انتخاب الخليفة من إحدى هاتين القبيلتين اندحاراً وخسارة تسجل على القبيلة الأخرى، ويبدو أن كلا القبيلتين وجدت في دخول المهاجرين على خط النزاع حلاً وسطاً يرضيهما بقبول التعادل في الخسارة، وبذلك اقتنعوا بأن يكون الخليفة من المهاجرين.

ثم إن كلاً من الأوس والخزرج تنافسا فيما بينهما على مبايعة الخليفة المهاجر، إذ إنّ القبيلة التي تكون أسرع من أختها في المبادرة إلى مبايعته ستحصل لا محالة على امتياز أكبر وتكون مرضية عند السلطة على حساب أختها، كما اعترف بذلك بعض زعماء الأوس حيث خاطب قبيلته قائلاً: «والله لئن وليتها الخزرج عليكم مرّة لا زالت لهم عليكم بذلك الفضيلة، ولا جعلوا لكم معهم فيها نصيباً أبداً؛ فقوموا فبايعوا أبا بكر، فقاموا إليه فبايعوه»[2].

وبعبارة أوضح: إن الأنصار في قضية السقيفة بدلاً من مراعاة أصل الأصلح والأكفأ في تعيين الخليفة وانتخابه صاروا إلى ملاحظة المصالح القبلية، ومن ثَمَّ إلى الانتخاب أو عدم الانتخاب تحت وطأة التباغض والتحاسد، وهذه الحقيقة مذكورة في مصادر أهل السنة أنفسهم.

---

١ - تاريخ الطبري، ج ٢، ص ٥١٥؛ الكامل في التاريخ، ج ٢، ص ٣٢٥.
٢ - المصدر أعلاه.

فقد ذكر أبو بكر الجوهري (م ٣٢٣ هـ) هذه الحقيقة قائلاً: فلما رأى بشير بن سعد الخزرجي، ما اجتمعت عليه الأنصار من تأمير سعد بن عبادة ـ وكان حاسداً له وكان من سادة الخزرج ـ قام فقال: أيها الأنصار، إنا وإن كنا ذوي سابقة ، فإنا لم نرد بجهادنا وإسلامنا إلا رضى ربنا وطاعة نبينا، ولاينبغي لنا أن نستطيل بذلك على الناس، ولا نبتغي به وعوضاً من الدنيا؛ إن محمداً صلى الله عليه وآله رجل من قريش، وقومه أحق بميراثه، وأيمُ الله لا يراني الله أنازعهم هذا الأمر، فاتقوا الله ولا تنازعوهم، ولا تخالفوهم ... ولما رأت الأوس أن رئيساً من رؤساء الخزرج قد بايع، قام أسيد بن حضير ـ وهو رئيس الأوس ـ فبايع حسداً لسعدٍ أيضاً[1].

من هنا يتضح أن الدافع الأولي للأنصار من وراء عقد اجتماع السقيفة هو الاستيلاء على الحكم والخلافة وأخذها من المهاجرين، وهذا ما يشهد له توافقهم المبدئي على سعد بن عبادة الخزرجي. وأما قضية إخفاقهم في هذا المسعى، وتغلب المهاجرين (أبو بكر وعمر) عليهم، فهو بحث آخر. إلا أن الذي يهمّنا هنا هو أن دوافع الأنصار الكامنة وراء هذا الأمر كانت مادية ودنيوية خالصة، ولا يمكن محو هذا الوصمة السيئة من صفحات تاريخهم.

بعبارة أخرى: إن التاريخ يثبت أن الأنصار رغم عظم التضحية التي قاموا بها في نصرة الإسلام والنبي الأكرم صلى الله عليه وآله، لم يكونوا معصومين من الزلل. فلم يكن باستطاعتهم التغاضي عن مصالحهم الدنيوية والمناطقية في الاستيلاء على الحكم والسلطة، ولم يقوموا بما قام به الإمام علي عليه السلام من واجب تجهيز رسول الله صلى الله عليه وآله ورعاية حرمته وكرامته بتغسيله وتكفينه والصلاة على جثمانه

---

١ – السقيفة وفدك، ص ٥٩.

الطاهر وتدفينه مهما كان واقع الأحداث السياسية. وإنما تخلوا عن هذا الواجب الديني، وتكالبوا على السلطة، ولا يمكن أن يبدو هذا الفعل من وجهة نظر التاريخ والمؤمنين وعشاق النبي الأعظم صلى الله عليه وآله إلا عملاً شنيعاً وقبيحاً وسلوكاً غير مشرّف.

المسألة الأخرى هي أن المؤرخين السنة ـ كما رأينا ـ يصرّحون بأن انتخاب الأنصار كان بدافع الحسد، وهو كما نعلم من الكبائر، ومع ذلك لا يتمّ الحديث هنا من قبلهم عن عدالة الصحابة. في حين عندما يطرح الشيعة مسألة تجاوز الصحابة للنصّ النبوي بشأن تنصيب الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، يستيقظ ضميرهم ويرتفع صوتهم بالاعتراض والدفاع عن مظلومية الصحابة وعدالتهم! وعليه ألا يكون أهل السنة في هذا مصداقاً لازدواجية المعايير؟!

ج ـ البيعة بالإكراه والإجبار:

إن دعوى الإجماع واتفاق الأمة على مبايعة الخليفة الأول ادعاء باطل؛ إذ كان هناك كثير من الذين عارضوا اختيار أبي بكر للخلافة، وهناك من لم يبايع أبداً، وكان من بين هؤلاء سعد بن عبادة المرشّح الأول للخلافة في السقيفة، على ما سنأتي على ذكر مصيره. وهناك من بايع تحت وطأة الضغط والتهديد والإكراه. والنموذج البارز لهذه المعارضة، تحصّن بعض أنصار الإمام علي عليه السلام في بيت السيدة فاطمة الزهراء عليها السلام، حيث تمّ إجبارهم على البيعة بتهديدهم بحرق البيت عليهم[1].

---

١ - انظر: ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ٢، ص ٥٦؛ السقيفة وفدك، ص٣٨ و٧٠ ـ ٧٢؛ ابن واضح اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج ٢، ص ١٢٦؛ الإمامة والسياسة، ص ١٢.

وعلى الرغم من التهديد، إلا أن الإمام علي عليه السلام ظل على موقفه من عدم مبايعة أبي بكر، لستة أشهر كاملة [حتى وفاة زوجته السيدة فاطمة بنت رسول الله عليها السلام]. وبعد ذلك بايع رعاية للمصلحة، وقد تقدم بيان أسباب ذلك في صفحات سابقة.

فمنذ البداية ـ طبقاً لاعتراف المؤرخين من أهل السنة ـ كان الذين يرفضون بيعة أبي بكر، يدفعون إلى البيعة بالشتم والضرب ووضع أيديهم بيد أبي بكر بالإكراه سواء أكان راغباً أم كارهاً، فعن أبي سعيد الخدري، قال: «سمعت البراء بن عازب يقول: لم أزل لبني هاشم محباً، فلما قبض رسول الله صلى الله عليه وآله خفت أن تتمالأ قريش على إخراج هذا الأمر عنهم، فأخذني ما يأخذ الوالهة العجول، مع ما في نفسي من الحزن لوفاة رسول الله صلى الله عليه وآله فكنت أتردّد الى بني هاشم وهم عند النبي صلى الله عليه وآله في الحجرة، وأتفقد وجوه قريش، فإني كذلك إذ فقدت أبا بكر وعمر، وإذ قائل يقول: القوم في سقيفة بني ساعدة، وإذا قائل آخر يقول: قد بويع أبا بكر، فلم ألبث وإذا أنا بأبي بكر قد أقبل ومعه عمر وأبو عبيدة وجماعة من أصحاب السقيفة وهم محتجزون بالأزر الصنعانية لا يمرّون بأحد إلا خبطوه، وقدّموه فمدّوا يده فمسحوها على يد أبي بكر يبايعه، شاء ذلك أو أبى»[1].

وقد صرّح سلمان الفارسي بأن بيعته كانت بعد حبسه والضغط عليه وتعذيبه جسدياً[2].

---

١ – انظر: ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ١، ص ٢١٩؛ السقيفة وفدك، ص٤٦.

٢ – انظر: كتاب سُليم بن قيس، ص ١٥٨.

وهكذا كان الأمر بالنسبة إلى أبي ذر والمقداد والزبير[1].

د ـ المخالفون لنتائج السقيفة:

يقسّم المؤرخون والمحققون الصحابة من خلال مواقفهم السياسية والدينية بعد رحيل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله إلى خمس جماعات أو خمسة أحزاب ـ بحسب المصطلح السياسي المعاصر ـ وذلك على النحو الآتي:

أ ـ حزب سعد بن عبادة (رئيس قبيلة الخزرج من الأنصار).

ب ـ حزب أبي بكر وعمر وجمع من المهاجرين.

ج ـ حزب علي بن أبي طالب عليه السلام وبني هاشم وجمع كثير من الأنصار، وقليل من المهاجرين، من الذين طالبوا بالبيعة للإمام علي حصرياً.

د ـ حزب عثمان بن عفان من بني أمية.

هـ ـ حزب سعد بن أبي وقاص وعبد الرحمن بن عوف من بني زهرة.

أما سعد بن عبادة ـ الذي كان رئيس الأنصار ومرشحهم الأول في سقيفة بني ساعدة للخلافة ـ فقد امتنع عن مبايعة أبي بكر، وامتنع عن بيعة عمر بعده، بل امتنع حتى عن المشاركة في المناسبات العبادية الجماعية، وكان يتجاهل الخلفاء إلى أن تمّ اغتياله بسهم في منطقة حوران من بلاد الشام، ونسبوا قتله إلى الجن!

قال الزبير بن بكار: كان عامّة المهاجرين وجُلّ الأنصار لا يشكّون أن علياً هو صاحب الأمر بعد رسول الله صلى الله عليه وآله[2].

---

١ - انظر: كتاب سُليم بن قيس، ص ١٥٨.

٢ - الأخبار بالوفيات، ص ٥٨٠؛ شرح نهج البلاغة، ج ٦، ص ٢١.

وقد نسب ابن واضح اليعقوبي في تاريخه هذا الوصف إلى المهاجرين والأنصار أيضاً، إذ يقول: «وكان المهاجرون والأنصار لا يشكون في عليّ عليه السلام»[1].

وقد ذكر المؤرخون أنه لم يبايع أحد من بني هاشم أبا بكر بن أبي قحافة مدّة حياة السيدة فاطمة الزهراء بنت رسول الله عليها السلام[2].

وكانت جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله اعترضت على خلافة أبي بكر، وذهبت إلى القول بخلافة الإمام علي عليه السلام، وفيما يلي نشير إلى أسماء بعضهم على النحو الآتي:

١ ـ العباس (عمّ النبي الأكرم صلى الله عليه وآله).
٢ ـ الزبير بن العوّام.
٣ ـ أبو أيوب الأنصاري.
٤ ـ سلمان الفارسي.
٥ ـ أبو ذر الغفاري.
٦ ـ المقداد بن الأسود.
٧ ـ عمار بن ياسر.
٨ ـ بريدة الأسلمي.
٩ ـ أبو هيثم بن التيهان.
١٠ ـ سهل بن حنيف.

---

١ - ابن واضح اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج ٢، ص ١٢٤، باب في السقيفة.
٢ - انظر: أسد الغابة، ج ٣، ص ٣٢٩؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٢، ص ٣٢١؛ المسعودي مروج الذهب، ج ٢، ص ٣١٦.

١١ ـ عثمان بن حنيف.

١٢ ـ خزيمة بن ثابت (ذو الشهادتين).

١٣ ـ أبي بن كعب.

١٤ ـ فروة بن عمرو.

١٥ ـ سعد بن أبي وقّاص[١].

تصريح بعض الصحابة بإمامة الإمام علي عليه السلام:

لقد كان لبعض أصحاب النبي الأكرم صلى الله عليه وآله منذ البداية تعلقاً خاصّاً بالإمام علي عليه السلام، وذلك اتباعاً منهم للروايات التي سمعوها من النبي الأكرم في فضل علي؛ ومن هنا يمكن القول إن التشيّع ـ بمعنى الالتفاف حول الإمام علي باعتبار الخليفة والفرد الأكمل والأفضل والوصي الشرعي لرسول الله ـ قد نشأ في حياة رسول الله. وهناك من أهل السنة المنصفين من اعترف بهذه الحقيقة ايضاً، مثل الدوري الذي قال بأن وجود المؤيدين والمتحزبين للإمام علي عليه السلام يعود إلى ما قبل السقيفة[٢].

قال أبو حاتم الرازي: كان الشيعة في عصر النبي الأكرم صلى الله عليه وآله لقب أولئك النفر الذي أحبوا علياً عليه السلام، من أمثال: سلمان وأبي ذر والمقداد وعمار بن ياسر[٣].

---

١ – نقلاً عن: موسوعة الإمام علي، ج ٣، ص ٣٤؛ وأيضاً: عبد الله المامقاني، تنقيح المقال، ج ١، ص ١٩٨؛ ابن عبد ربه الأندلسي، العقد الفريد، ج ٤، ص ٢٤٧؛ تاريخ اليعقوبي، ج ٢، ص ١٢٤.

٢ – مقدمة في تاريخ الإسلام، ص ٤٨.

٣ – انظر: أبو حاتم الرازي، كتاب الزينة، ص ٢٥٩.

١ ـ **سلمان الفارسي**: كان سلمان الفارسي من خلّص أصحاب رسول الله ﷺ، وكان من التفاني والذوبان في أهل البيت حتى عدّ منهم، حيث قال رسول الله في حقه: «سلمان منا أهل البيت». كان سلمان يصف علياً عليه السلام بأنه فصل الخطاب، وأنه يمتلك علم الوصايا، وأنه بمنزلة هارون من موسى[١]. وقد عبّر عن بيعته له بالإمامة إذ يقول: «بايعنا رسول الله على النصح للمسلمين، والإئتمام بعلي بن أبي طالب والموالاة له»[٢].

٢ ـ **عبد الله ابن عباس**: وهو ابن عمّ النبي الأكرم ﷺ، وكان معروفاً بين الصحابة والمسلمين بوصفه من الصحابة البارزين والمفسرين المرموقين للقرآن الكريم. وقد روي عنه أنه حاوره عمر بن الخطاب يوماً في أمر الخلافة فقال له: يا ابن عباس أتدري ما منع الناس منكم؟ قال: لا يا أمير المؤمنين. قال: لكني أدري. قال: ما هو يا أمير المؤمنين؟ قال: كرهت قريش أن تجتمع لكم النبوة والخلافة .. فقال ابن عباس: أبيط أمير المؤمنين عني غضبه فيسمع؟ قال: قل ما تشاء. قال: أما قول أمير المؤمنين: إن قريشا كرهت، فإن الله تعالى قال لقوم: ﴿ **ذلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا ما أَنْزَلَ الله فَأَحْبَطَ أَعْمالَهُمْ** ﴾.[٣]

وروي عن ابن عباس أيضاً، قال: دخلت على عمر يوماً فقال: يا ابن العباس لقد أجهد هذا الرجل نفسه في العبادة حتى نحلته رياء. قلت: من هو؟

---

١ – انظر: كنز العمال، ج ٤، ص ٨، ح ٩٢٢٣.

٢ – كتاب سُليم بن قيس، ص ١٥٦ ـ ١٥٩؛ ابن الجوزي، صفوة الصفوة، ج ١، ص٢١٥؛ معالم التنزيل، حاشية خازن، ج ٥، ص ١٨٧؛ الشيعة في الميزان، ج ١، ص٦٠ و١٩٦.

٣ – ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ١٢، ص ٥٣.

فقال: هذا ابن عمك ـ يعني علياً ـ قلت: وما يقصد بالرياء أمير المؤمنين؟ قال: يرشح نفسه بين الناس للخلافة. قلت: وما يصنع بالترشيح! قد رشحه لها رسول الله صلى الله عليه وآله، فصرفت عنه[1].

٣ ـ خزيمة بن ثابت: وهو من الأنصار، وقد لقّبه رسول الله صلى الله عليه وآله بـ«ذي الشهادتين»، وقد روي عنه أنه قال بعد بيعة الإمام علي عليه السلام: «أيها الناس إنا قد تشاورنا، واخترنا لديننا ودنيانا رجلاً اختاره لنا رسول الله»[2].

٤ ـ حجر بن عدي: مدح الإمام علي عليه السلام شعراً، قال فيه:

«يا ربنا سلم لنا عليا .. سلم لنا المبارك المضيا .. المؤمن الموحد التقيا .. لا خطل الرأي ولا غويا .. بل هادياً موفقاً مهديا .. واحفظه ربي واحفظ النبيا .. فيه فقد كان له وليا .. ثم ارتضاه بعده وصيا»[3].

٥ ـ النعمان بن عجلان الأنصاري: قال في مدح الإمام علي عليه السلام شعراً:

«كيف التفرّق والوصي إمامنا .. لا كيف إلا حيرة وتخاذلا»[4].

٦ ـ المغيرة بن الحارث بن عبد المطلب: قال في مدح الإمام علي عليه السلام شعراً:

«فيكم وصي رسول الله قائدكم .. وصهره وكتاب الله قد نشرا»[5].

٧ ـ أبو ذر الغفاري: كان أبو ذر طوال فترة خلافة الخلفاء الثلاث

---

١ – المصدر أعلاه، ص ٨٠.

٢ – أبو جعفر الإسكافي، المعيار والموازنة، ص ٥٤.

٣ – ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ١، ص ٩ ـ ١٤٣.

٤ – المصدر أعلاه، ص ١٤٩.

٥ – المصدر أعلاه، ص ١٥٠.

يصف الإمام علياً عليه السلام بأنه «أمير المؤمنين»، وفي ذلك دلالة هامة ودقيقة. وقد وقف ذات مرّة في موسم الحج وخطب في الناس قائلاً:

«أيتها الأمة المتحيرة بعد نبيها! أما لو قدمتم من قدم الله، وأخرتم من أخر الله، وأقررتم الولاية والوراثة في أهل بيت نبيكم لأكلتم من فوق رؤوسكم ومن تحت أقدامكم، ولما عال ولي الله، ولا طاش سهم من فرائض الله، ولا اختلفت الأمّة بعد نبيها»[1].

ثم استشهد لتأييد كلامه بالأحاديث النبوية من قبيل: حديث المؤاخاة، وحديث الوزارة لعلي عليه السلام[2].

كما روي عنه أنه قال مخاطباً قريش عند مبايعة أبي بكر:

«يا معشر قريش! تركتم قرابة رسول الله، والله ليرتدّ جماعة من العرب، ولتشكن في هذا الدين، ولو جعلتم الأمر في أهل بيت نبيكم ما اختلف عليكم سيفان. والله لقد صارت لمن غلب، ولتطمحنّ إليها عين من ليس بأهلها، إن علياً هو الصديق الأكبر، وهو الفاروق بعد رسول الله، يفرق بين الحق والباطل، وهو يعسوب الدين»[3].

---

١ - انظر: ابن واضح اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج ١، ص ١٢٠؛ شرح الأخبار، ج ٢، ص٥٠٠؛ نثر الدرر، ج ٢، ص ١٧٧؛ كتاب سُليم، ص ١٥٦؛ العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٢٧، ص ٣١٩ ـ ٣٢٠.

٢ - انظر: المتقي الهندي، كنز العمال، ج ٧، ص ٣٠٥، طبعة حيدر آباد، وج ١٣، ص١١٩؛ ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ٩، ص ١٦٩.

٣ - أسد الغابة، ج ٥، ص ٢٨٧؛ تاريخ اليعقوبي، ج ٢، ص ١٢٠؛ كنز العمال، ج ٧، ص٣٠٥؛ ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ٩، ص ١٦٩.

٨ ـ المقداد بن الأسود: قال لعلي عليه السلام يوم السقيفة: «إن أمرتني لأضربنّ بسيفي، وإن أمرتني كففت، فقال له: أكفف»[١].

وقال المقداد بشأن خلافة عثمان بن عفان: «لو أجد على قريش أنصاراً، لقاتلتهم كقتالي إياهم مع النبي صلى الله عليه وآله يوم بدر»[٢].

وناظر المقداد عبد الرحمن بن عوف ـ الذي لعب دوراً محورياً في تذليل الخلافة لعثمان بن عفان ـ مستغرباً صنيع قريش في انتزاع سلطان النبي الأكرم صلى الله عليه وآله من أهله، فقال: «إني لأعجب من قريش وتطاولهم على الناس بفضل رسول الله ثم انتزاعهم سلطانه من أهله ... أما والله لقد تركتَ رجلاً من الذين يأمرون بالحق وبه يعدلون، أما والله لو أن لي على قريش أعواناً لقاتلتهم قتالي إياهم ببدر وأحد. فقال عبد الرحمن: ثكلتك أمك لا يسمعنّ هذا الكلام الناس، فإني أخاف أن تكون صاحب فتنة وفرقة. قال المقداد: إن من دعا إلى الحق وأهله وولاة الأمر، لا يكون صاحب فتنة، ولكن من أقحم الناس في الباطل وآثر الهوى على الحق فذلك صاحب الفتنة والفرقة»[٣].

٩ ـ عمار بن ياسر: يعدُّ عمار بن ياسر من طلائع أصحاب النبي الأكرم ومن أشدّهم إخلاصاً وتفانياً في ذات الله، وقد مدحه النبي في الكثير من المواطن، ومما قاله في وصفه: أنه تقتله الفئة الباغية، وأن مصير قتلته سيكون

---

١ – كتاب سُليم بن قيس، ص ٥٦.

٢ – المسعودي، مروج الذهب، ج ١، ص ٣١٠، باب الثورة على عثمان.

٣ – ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ٩، ص ٥٧؛ المسعودي، مروج الذهب، ج ١، ص ٣٦١؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٣، ص ٧١؛ الشيعة في الميزان، ج١، ص ٦٢.

هو الخلود في جهنم. وكان مقتله في حرب صفين على يد معاوية وهو يقاتل في جيش الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام.

وقد روي عن عمار بن ياسر بشأن تعيين عثمان بن عفان في إطار الشورى المنتخبة من قبل عمر بن الخطاب، أنه قال: «يا معشر قريش، أما إذ صرفتم هذا الأمر عن أهل بيت نبيكم ههنا مرة وهنا مرة، فما أنا بآمِنٍ من أن ينزعه الله منكم فيضعه في غيركم كما نزعتموه من أهله ووضعتموه في غير أهله»[1].

١٠ ـ أبو سعيد الخدري: قال أبو هارون العبدي: كنت على مذهب الخوارج، حتى سمعت أبا سعيد الخدري يقول: «أمر الناس بخمس، فعملوا بأربع، وتركوا واحدة. ولما سئل عن الأربع؟ قال: الصلاة والزكاة وصوم رمضان والحج. قيل: فما الواحدة التي تركوها؟ قال: ولاية علي بن أبي طالب. قيل له: وإنها لمفروضة معهن؟ قال : نعم هي مفروضة معهن»[2].

١١ ـ عمرو بن الحمق: من الذي أسلموا قبل فتح مكة، وكان من خلّص أصحاب الإمام علي عليه السلام، ألقي القبض عليه وحبس من قبل زياد بن أبيه عندما كان والياً لمعاوية على الكوفة، وقام بقتله[3].

ذكر السيد حيدر الآملي في كتابه «الكشكول فيما جرى على آل الرسول» أكثر من مئة صحابي كانوا يدعون الناس إلى ولاية الإمام علي عليه السلام

---

١ – المسعودي، مروج الذهب، ج ١، ص ٣١٠، باب الثورة على عثمان.

٢ – الحسكاني، شواهد التنزيل، ج ١، ص ٢٥٧؛ الشيعة في الميزان، ج ١، ص ٦٣.

٣ – انظر: ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ٣، ص ١٨١؛ أبو جعفر الإسكافي، المعيار والموازنة، ص ١٣٠؛ وقعة صفين، ص ١٠٣.

وإمامته في الأمصار. كما أورد العلامة عبد الحسين شرف الدين في كتابه «الفصول المهمة» أسماء مئتين من شيعة الإمام علي عليه السلام، ورصد محمد حسين آل كاشف الغطاء أسماء ثلاثمئة صحابي شيعي.

هـ ـ وقفة على حديث «لا تجتمع أمتي على خطأ»:

قلنا إن أهل السنة كي يضفوا المشروعية على إجماعهم المزعوم استندوا إلى الحديث القائل: «لا تجتمع أمتي على خطأ»، وفي تحليلنا لهذا الحديث تجدر الإشارة إلى الأمور الآتية:

أ ـ خبر الواحد: إن أول إشكال يثار بشأن هذا الحديث هو أنه من أخبار الآحاد، وقد ثبت ذلك عند أهل السنة أنفسهم، هذا والحال أن المسائل الكلامية والأصول الاعتقادية، وخاصة بالنسبة إلى مسألة على مثل أهمية الإمامة والحكم والخلافة يجب أن يكون هناك دليل قطعي، ولذلك عمد أهل السنة إلى رفض كثير من الروايات الدالة على إمامة الإمام علي عليه السلام المروية في مصادرهم بحجة أنها من أخبار الآحاد، وأنها لم ترد في صحاحهم الستة! فكيف سمحوا لأنفسهم أن يثبتوا مشروعية خلافة خليفتهم الأول بمثل هذل الحديث الواحد؟! بل ويتوقعون من الشيعة أن يلتزموا بهذا الدليل أيضاً!

ب ـ عدم تحقق موضوع الحديث: الأمر الآخر أن هذا الحديث يدلّ على أن الأمة الإسلامية إذا اجتمعت على أمر لن يكون ذلك الأمر خاطئاً، وهو ظاهر بل نصّ في إرادة تحقق الإجماع، وذلك عن اختيار وإرادة ومشورة . في حين أن بيعة الخليفة الأول على ما تقدم توضيحه مفصلاً لم تستوف شروط الإجماع، بل كانت مجرد قرار فردي اتخذه عدد من الصحابة لا يتجاوز الاثنين أو الثلاثة، هذا أولاً. وثانياً: كان هذا القرار قد اتخذ من دون تشاور، بل كان قراراً متسرّعاً وصفه نفس من اتخذه بأنه «فلتة». وثالثاً: غاب عن هذا الأمر

رؤوس الأمة من الذين تجب استشارتهم في هذا الشأن، وهم أمثال: علي بن أبي طالب عليه السلام، وعبد الله بن عباس، وسلمان الفارسي، وأبو ذر الغفاري. ورابعاً: إن مقدار الاجماع الذي تحقق فيما بعد، إنما كان بالإكراه والإجبار. وأخيراً: هناك من تخلف عن البيعة ولم يبايع حتى آخر لحظة من حياته، مثل: سعد بن عبادة وهو المرشح الأول في السقيفة.

وعليه فإن الحديث المذكور بشأن الخلافة، للأدلة الخمسة المتقدّمة لا يمكن أن يكون معتبراً، ولا يمكن التمسّك به لإثبات مشروعية أصل بيعة وخلافة الخليفة الأول[1].

و ـ تأويل النصوص:

يعمل المناوئون للإمام علي عليه السلام على تأويل النص النبوي الشريف بشتى الطرائق والسبل، على ما سيأتي تفصيله في الفصل القادم، وفيما يلي نكتفي بذكر العناوين الآتية:

١ ـ مجرّد بيان الأفضلية.
٢ ـ حمل الأمر على مجرّد الترشيح.
٣ ـ اختصاص الأمر بالهداية.
٤ ـ بيان أصل الترتّب.
٥ ـ الضرورة.
٦ ـ توقف الأمر على مبادرة الإمام.
٧ ـ توقف الأمر على البيعة.

---

١ – انظر، رضواني، امام شناسي، ج ٢، ص ٣٩.

ز ـ اختفاء النص ونسيانه:

إنّ العامل الآخر الذي أدّى إلى توجّه الناس إلى الخليفة الأول، وعدم التوجّه إلى الإمام علي عليه السلام، هو جهلهم ونسيانهم لأصل تنصيب النبي للإمام علي، ويؤيد هذا الأمر جواب بعض الصحابة للإمام علي عليه السلام، من أمثال بشير بن سعد على ما تقدّم. حيث روي أن أمير المؤمنين عليه السلام قال للمهاجرين: «يا معشر المهاجرين لنحن ـ أهل البيت ـ أحق بهذا الأمر منكم، أما كان منا القاريء لكتاب الله، الفقيه في دين الله، العالم بالسنة، المضطلع بأمر الرعية، والله إنه لفينا، فلا تتبعوا الهوى، فتزدادوا من الحق بعداً. فقال بشير بن سعد: لو كان هذا الكلام سمعته منك الأنصار يا علي قبل بيعتهم لأبي بكر، ما اختلف عليك اثنان، ولكنهم قد بايعوا»[1]. وقد تقدم منا بيان هذا الجواب في الصفحات السابقة بالتفصيل.

ح ـ المنع من انتشار نظرية «النص»:

لقد نصّ النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وأكّد على خلافة الإمام علي عليه السلام وإمامته في كثير من المواطن، من قبيل غدير خم. بيد أن المخالفين لخلافة الإمام وأولئك الذين كانوا يخططون للاستيلاء على السلطة، صاروا بصدد المنع من شيوع مسألة النص ورسميتها وتنصيب الإمام علي عليه السلام خليفة وإماماً على المسلمين. والمثال البارز على هذه الحقيقة ما عرف برزية الخميس حيث تمّ منع النبي الأكرم صلى الله عليه وآله من كتابة وصيته بشأن الحكم ومستقبل المسلمين، على ما تقدم تفصيله ضمن بيان حديث القلم والدوات.

---

١ – السقيفة وفدك، ص ٦١.

وعليه عندما يقع زمام الحكم والسلطة بشكل أو بآخر في يد المناوئين للإمام، أو المخالفين لأصل التنصيب، فمن الطبيعي أن يسعوا إلى العمل بشتى الطرق على تضعيف نظرية التنصيب أو تأويلها من أجل مواجهة أزمة مشروعية حكمهم. ومن بين تلك الطرق إجبار الناس والصحابة على مبايعة خليفة السقيفة، على ما ثبت تفصيله في المصادر التاريخية.

في ظلّ هذه الأجواء كان أنصار أصل التنصيب أو العالمون به لايجرأون عن التصريح بوجود النصّ عليه، فضلاً عن التبليغ له ونشره، وهذه الحقيقة سيكون لها تأثير لا على تأييد وصدق هذه النظرية، بل وعلى شيوعها وانتشارها أيضاً. والشاهد الآخر على هذا الأمر هو نسيان يوم الغدير أو تجاهله طوال فترة خلافة الخلفاء الثلاثة الأوائل، حيث كان إحياء ذلك اليوم منافياً لمصالح تلك الحكومات، وأما عندما آل الأمر إلى الإمام علي عليه السلام فقد بدأ يولي هذا اليوم أهمية خاصة.

ط ـ القراءة العلمانية للنص:

إن من بين العناصر الأخرى التي دعت إلى ابتعاد الناس عن أصل تنصيب النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، وذهابهم إلى خلافة أبي بكر، هو القراءة الدنيوية والعلمانية للنص النبوي في حقل الدنيا.

إن هؤلاء على حد التعبير الدقيق لبعض الصحابة ـ قد قبلوا روايات النبي ونصوصه في الحقل الديني بوصفها وحياً سماوياً، وأما في حقل الدنيا فهناك متسع يتيح لهم العمل بهذه النصوص والروايات أو رفضها، من هنا فإنهم على الرغم من علمهم بوجود النصوص على إمامة الإمام علي عليه السلام

وخلافته أباحوا لأنفسهم عدم الالتزام بها، واختيار مرشح آخر[1].

ي ـ إبعاد الإمام علي عليه السلام بذرائع واهية:

على الرغم من أن الإمام علياً عليه السلام ـ عندما رحل رسول الله صلى الله عليه وآله عن هذه الدنيا ـ كان شاباً لا يتجاوز عمره الثالثة والثلاثين سنة، إلا أنه طبقاً لكثير من النصوص كان يرى نفسه جديراً بالحكم، بل يرى نفسه الأكفأ والأقدر والأجدر بالحكم، وهذا ما اعترف به حتى المناوئون لحكومته. وهنا يطرح هذا التساؤل نفسه: لماذا أعرض الناس ـ وبتعبير أدق: كبار القوم ورؤساؤهم ـ عن انتخاب الإمام علي عليه السلام واختاروا أبا بكر بن أبي قحافة؟

بأدنى نظرة إلى التاريخ يتضح أن مخالفي الإمام علي عليه السلام، وعلى رأسهم عمر بن الخطاب، قد لجأوا إلى مختلف الذرائع والحجج لتبرير فعلتهم، وأهم تلك الذرائع عبارة عن:

أ ـ صغر سن الإمام علي عليه السلام.

ب ـ كونه صاحب دعابة.

ج ـ عدم دعم القبائل العربية له.

د ـ حبّ قبيلته.

وسيأتي توضيح هذه الأدلة ونقدها في الفصل الخامس «التبريرات»، على هامش شبهة رعاية المصلحة.

من خلال التدبّر في أدلة الخليفة الثاني يتضح أن لا شيء من هذه الأدلة يمكنه أن يبرر ما قام به من إبعاد الإمام علي عليه السلام عن الحكم مع

---

١ - انظر: عبد الحسين شرف الدين، المراجعات، المراجعة رقم ١٧.

اعترافه بشخصيته الفريدة والفذّة. بل كان يتعيّن على جميع المسلمين في صدر الإسلام ـ الأعم من المهاجرين والأنصار ـ أن يسلموا زمام الأمور إلى الإمام علي عليه السلام ويسيروا في ركابه من أجل بقاء الإسلام، لما يتمتع به من المزايا الشخصية التي لا تتوفر في غيره، مضافاً إلى نصوص النبي الأكرم صلى الله عليه وآله في حقه. حاصل الكلام أن توجّه أو إعراض الناس عن حكومةٍ أو حاكم وإن كان يمكن له أن يشكل أرضية وقاعدة حكومية أو يسقطها، إلا أن هذا لا ينهض دليلاً على صدقها وقانونيتها وأحقيتها ومشروعيتها نفياً وإثباتاً، وإن مقالة القدماء القائلة: «الناس على دين ملوكهم» وإن كانت لا تصدق على نحو الموجبة الكلية، ولكن يبدو أنها ذات مصاديق كثيرة.

■ الشبهة السابعة: عدم احتجاج الإمام علي عليه السلام بأصل التنصيب:

إنّ إحدى الشبهات القديمة لأهل السنة دعوى أن الإمام لم يستند إلى نص نبوي لإثبات إمامته وحكومته. فإنهم قد ادعوا أن الإمام علياً عليه السلام قد استند لإثبات إمامته في احتجاجه على المخالفين بصلاحيته وكمالاته الذاتية فقط، ولو كان هناك نص من قبل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله على إمامته، لكان قد استند إليه[1].

وهناك من المعاصرين من ذهب إلى أن الإمام علياً عليه السلام لم يستند إلى

---

١ – انظر: ابن حزم، الفصل، ج ٣، ص ١٥؛ القاضي عضد الدين الإيجي والسيد الشريف الجرجاني، شرح المواقف، ج ٨، ص ٣٩١؛ ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ٦، ص ١١، وج ١، ص ١٤٠، وج ٩، ص ٣٠٦.

حديث الغدير في احتجاجه على المخالفين[1].

وقد التزم بذلك بعض القائلين بنظرية التنصيب أيضاً[2]. إلا أننا في معرض إبطال هذا الظن والوهم سنكتفي بالإشارة إلى بعض الروايات المأثورة عن الإمام علي بهذا الشأن، لبيان كيف كان الإمام علي عليه السلام يحتج بالروايات النبوية مراراً وتكراراً لإثبات إمامته.

مناقشة وتحليل:

إنّ الإمام علياً عليه السلام كان يعمد إلى إثبات مشروعية إمامته وخلافته من خلال حيثيتين، الحيثية الأولى: ترتبط بشخصيته الحقيقية والذاتية وصفاته الكمالية التي تستوجب أفضليته وأحقيته على الآخرين للجلوس على مسند الإمامة والحكومة. والحيثية الثانية: ترتبط بشخصيته الحقوقية حيث تمّ اختياره واصطفاؤه من قبل الله بوصفه إماماً وخليفة بعد رسول الله مباشرة. ولم يحدث نزاع أو جدل بشأن أفضلية الإمام علي عليه السلام بين الصحابة بشكل جاد، ويمكن القول إن أكثر المناوئين والمخالفين للإمام علي عليه السلام كانوا يذعنون ويعترفون له بالأفضلية، إلا ان النزاع كان يدور بشكل رئيس حول وجود تنصيب من قبل النبي بشأن الإمامة والحكومة، فقد كان النقاش والجدال ولا يزال محتدماً حول هذه المسألة منذ رحيل رسول الله إلى عصرنا الراهن. وفيما يأتي نكتفي بتقرير بعض الروايات وبيانها، ونترك التوسّع فيها إلى القارئ المحقق.

---

١ - انظر: أحمد القبانجي، خلافة الإمام علي عليه السلام بالنص أو بالنصب، ص ٢١ و٥٥؛ شاهراه اتحاد، ص ٢٥٤؛ أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسي الشيعي، ص ٢٢ ـ ٢٣.

٢ - انظر: محمد رضا المظفر، السقيفة، ص ٧٠ ـ ٧٩.

أولاً: الروايات الواردة بلفظ النصب والعهد والاختصاص والاصطفاء والاختيار والأخذ:

كان الإمام علي عليه السلام في مواطن كثيرة وبشكل متكرر، يستند إلى مختلف النصوص المأثورة عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله لإثبات إمامته. وكان في بعض الموارد يتمسّك بشكل مطلق بأصل تنصيبه وتعيينه إماماً من قبل النبي الأكرم والوحي الإلهي، وفيما يأتي نشير إلى ذلك عبر الفقرات الآتية:

١ ـ لقد أشار الإمام علي إلى قوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُوصٌ**﴾[١]، ليعرّف بنفسه قائلاً:

«أنا صراط الله الذي من لم يسلكه بطاعة الله فيه، هوى به إلى النار، وأنا سبيله الذي نصبني للاتباع بعد نبيّه»[٢].

ففي هذا الاستناد يصرّح الإمام أولاً بأصل التنصيب، وثانياً ينسب ذلك إلى الله سبحانه وتعالى.

٢ ـ استند الإمام علي في الشورى المقترحة من قبل عمر بن الخطاب في حديث طويل استدل فيه على مدعاه، مذكراً إياهم بوجود أصل التنصيب من قبل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، إذ يقول عليه السلام:

«نشدتكم بالله هل فيكم أحد نصبه رسول الله يوم غدير خم بأمر الله؛ فقال: من كنت مولاه فعلي مولاه ... غيري؟ قالوا: لا»[٣].

---

١ – الصف: ٤.

٢ – الغدير، ج ١، ص ١٥٩، نقلاً عن: الخوارزمي، المناقب، ص ٢١٧؛ فرائد السمطين، الباب ٥٢.

٣ – العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٣١، ص ٢٣٦.

واضح أنه لو لم يكن هناك أصل على التنصيب، لما استند إليه الإمام، هذا أولاً. وثانياً: لكذبه من خاطبهم وهم الستة أعضاء الشورى.

الأمر الآخر في دلالة هذا الحديث والأحاديث الأخرى التي يستند إليها الإمام علي عليه السلام هو أن مضمونها يرمي إلى الإمامة والخلافة العامة الشاملة للمرجعية العلمية والدينية ومسألة الخلافة والحكومة أيضاً. ذلك لأن الموارد التي يستند فيها الإمام بهذه الأدلة ناظرة إلى مناقشة ومجادلة أمثال أبي بكر وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان، والقدر المتيقن منها هو مسألة الحكومة، وإلا لما استند إليها الإمام، ولكذبها المخاطبون وأنكروا دلالتها على المدعى، وقالوا: إنّ هذه النصوص غير ناظرة إلى مسألة الحكومة، كما توهم ذلك بعض المعاصرين[1].

٣ ـ في بعض الروايات تمّ استعمال مفردة العهد بما يساوق التنصيب، بمعنى أن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله أخذ عهداً وميثاقاً على المسلمين بإمامة الإمام علي. وقد طالب الإمام علي عليه السلام المهاجرين والأنصار في يوم السقيفة عدم تناسي عهد النبي بشأن الإمامة وقال:

«يا معاشر المهاجرين والأنصار، الله الله لا تنسوا عهد نبيكم في أمري، لا تخرجوا سلطان محمد من داره وقعر بيته إلى دوركم وقعر بيوتكم»[2].

٤ ـ وقد ذكر الإمام علي عهد النبي الأكرم صلى الله عليه وآله في موضع آخر على النحو الآتي:

---

١ – انظر: أحمد القبانجي، خلافة الإمام علي عليه السلام بالنص أو بالنصب، ص ٥٤.

٢ – العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٢٨، ص ١٨٦.

«وقد كان رسول الله ﷺ عهد إليّ عهداً فقال: يا ابن أبي طالب، لك ولايتي، فإن ولوك في عافية ورجعوا عليك بالرضا، فقم بأمرهم، وإن اختلفوا عليك فدعهم وما هم فيه».

٥ ـ وفي روايات أخرى تمّ استعمال مفردة الاختصاص والاصطفاء بدلاً من النصب. كما قال الإمام علي عليه السلام في خطبة الوسيلة بعد مرور سبعة أيام على وفاة رسول الله ﷺ، إذ يقول: «فإن الله .. اختصّني بوصيته واصطفاني بخلافته»[١].

٦ ـ المعادل الآخر للنصب هو «الاختيار» بمعنى الانتخاب والاصطفاء الحرّ الذي يكون عن علم واختيار. وقد أشار الإمام علي عليه السلام في بيان مسألة الخلافة إلى نظريتين؛ النظرية الأولى هي نظرية المخالفين القائلة بأن الناس قد اختاروا أبا بكر. والنظرية الثانية: تقول بأن رسول الله قد اختار شخصاً بعينه، إذ يقول:

«وزعموا أن من اختاروا من آل أبي قحافة أولى بمقام رسول الله ممن اختاره رسول الله لمقامه»[٢].

في هذه الرواية يستعرض الإمام علي عليه السلام رؤيتين، وهما: اختيار الناس، واختيار النبي الأكرم ﷺ، وإنما لم يذكر الإمام اسمه صريحاً لوضوحه.

كما أطلق الإمام علي عليه السلام مفردة الاختيار ونسبها إلى الله في تنصيب الخليفة أيضاً، كما روى عن النبي الأكرم ﷺ أنه قال:

---

١ – الشيخ الكليني، أصول الكافي، ج ٨، ص ٢٦.
٢ – المصدر أعلاه، ص ٢٩.

«ألا وإن الله نظر إلى أهل الأرض نظرة؛ فاختار أخي علياً وزيري وخليفتي في أمتي ...»[1].

٧ ـ إن من بين المفردات المعادلة للتنصيب مفردة الأخذ، حيث روى الإمام في تتمّة الحديث السابق عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله قوله:

«فأوحى إليّ أن اتخذ علياً أخاً ووصياً وخليفة في أمتي بعدي»[2].

الثاني: حديث الغدير:

لقد استشهد الإمام علي عليه السلام في مواطن مختلفة بحديث الغدير لإثبات إمامته، وفيما يأتي نشير إلى جانب من تلك المواطن:

٨ ـ ألقى الإمام علي عليه السلام بعد سبعة أيام على رحيل رسول الله صلى الله عليه وآله خطبة عُرفت بخطبة الوسيلة، وتعرّض فيها إلى حادثة الغدير قائلاً:

«خَرَجَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله إِلَى حَجَّةِ الْوَدَاعِ، ثُمَّ صَارَ إِلَى غَدِيرِ خُمٍّ، فَأَمَرَ فَأُصْلِحَ لَهُ شِبْهُ الْمِنْبَرِ، ثُمَّ عَلَاهُ وَأَخَذَ بِعَضُدِي حَتَّى رُئِيَ بَيَاضُ إِبْطَيْهِ، رَافِعاً صَوْتَهُ قَائِلًا فِي مَحْفِلِهِ: مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللهمَّ وَالِ مَنْ وَالاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ»[3].

٩ ـ في سياق مطالبة بعض أنصار الخليفة الأول من الإمام علي عليه السلام مبايعة أبي بكر، رفض الإمام مبايعته مستنداً في ذلك إلى حديث الغدير قائلاً:

«يا معاشر المهاجرين والأنصار، الله الله لا تنسوا عهد نبيكم في أمري،

---

١ - كتاب سُليم بن قيس الهلالي، ص ٢٣٥، ح ١٤.

٢ - المصدر أعلاه.

٣ - الشيخ الكليني، كتاب الكافي، ج ٨، ص ٢٧.

لا تخرجوا سلطان محمد من داره وقعر بيته إلى دوركم وقعر بيوتكم»[1].

وقالت جماعة الأنصار: يا أبا الحسن لو كان هذا الكلام سمعته الأنصار منك قبل الانضمام لأبي بكر، ما اختلف فيك اثنان! فقال علي عليه السلام:

«يا هؤلاء أكنت أدع رسول الله صلى الله عليه وآله مسجى لا أواريه، وأخرج أنازع في سلطانه؟! والله ما خفت أحداً يسمو له وينازعنا أهل البيت فيه، ويستحل ما استحللتموه ولا علمت أن رسول الله صلى الله عليه وآله ترك يوم غدير خم لأحد حجة ولا لقائل مقالاً»[2].

ثم طلب الإمام علي عليه السلام من الحضور أن يشهدوا بما سمعوه من كلام رسول الله في حجة الوداع وغدير خم، فقال: «فانشد الله رجلاً سمع النبي صلى الله عليه وآله يوم غدير خم يقول: «من كنت مولاه فهذا على مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله»، أن يشهد بما سمع»، قال زيد بن أرقم: فشهد اثنا عشر رجلاً بدرياً بذلك.

١٠ ـ تحدث الإمام علي عليه السلام واصفاً حديث الغدير بشكل صريح قائلاً: «هذا يوم النصوص على أهل الخصوص، هذا يوم شيث، هذا يوم إدريس، هذا يوم هود، هذا يوم يوشع، هذا يوم شمعون»[3].

إن دلالة ألفاظ هذا الحديث كالنص، وإن سرد الإمام علي عليه السلام لأسماء أوصياء الأنبياء المنصوبين إلى الحكم والخلافة بعدهم من قبل الله سبحانه

---

١ - العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٢٨، ص ١٨٦؛ الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج ٢، ص ١١٥.

٢ - العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٢٨، ص ١٨٦؛ الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج ٢، ص ١١٥.

٣ - الغدير، ج ١، ص ٢٨٤.

وتعالى، لا يبقي حاجة إلى مزيد من التوضيح.

١١ ـ عندما اقتحم أبو بكر وعمر دار الإمام علي عليه السلام، لأخذ البيعة منه بالإكراه، أجاب الإمام عن ذلك في مسجد الرسول صلى الله عليه وآله قائلاً بعد حمد الله والثناء عليه:

«إن فلاناً وفلاناً أتياني وطالباني بالبيعة لمن سبيله أن يبايعني، أنا ابن عم النبي وأبو بنيه والصديق الأكبر، وأخو رسول الله صلى الله عليه وآله لا يقولها أحد غيري إلا كاذب، وأسلمت وصليت قبل كل أحد، وأنا وصيه، وزوج ابنته سيدة نساء العالمين فاطمة بنت محمد، وأبو حسن وحسين سبطي رسول الله صلى الله عليه وآله، ونحن أهل بيت الرحمة، بنا هداكم الله، وبنا استنقذكم من الضلالة، وأنا صاحب يوم الدوح[١]، وفيّ نزلت سورة من القرآن، وأنا الوصي على الأموات من أهل بيته صلى الله عليه وآله، وأنا بقيته على الأحياء من أمته»[٢].

ثم رجع إلى بيته [ولم يبايع].

١٢ ـ عاد أبو بكر وعمر إلى دار الإمام علي عليه السلام ثانية، لأخذ البيعة منه هذه المرّة بالإكراه والتهديد والعنف على ما هو مسجّل في كتب التاريخ. فأصرّ الإمام على عدم البيعة؛ فهدّده عمر بالقتل. وحيث أن الإمام علي عليه السلام رأى أن العلاج في هذه الظروف لا يتمّ عبر الاحتكام إلى السلاح، توجّه إلى الحاضرين من المهاجرين والأنصار بالخطاب مطالباً إياهم أن يتذكروا يوم الغدير وواقعة تبوك:

---

١ – يعني بذلك يوم غدير خم.

٢ – العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٢٨، ص ٢٤٨.

«يا معشر المسلمين والمهاجرين والأنصار! أنشدكم الله أسمعتم رسول الله ﷺ يقول يوم غدير خم كذا وكذا، وفي غزوة تبوك كذا وكذا، فلم يدّع علي عليه السلام شيئاً قاله فيه رسول الله ﷺ علانية للعامة إلا ذكرهم إياه، فقالوا اللهم نعم».

وقد تواصل الجدال بين الإمام علي عليه السلام وشيعته من جهة، والخليفة الأول والثاني وأتباعهما من جهة ثانية، ويمكن للقارئ الكريم أن يرجع إلى ذلك في المصادر التاريخية المذكورة في الهامش[1].

إنّ احتجاج الإمام علي عليه السلام على مسألة التنصيب وكلماته الخاصة مع الخليفة الأول والثاني وسائر المسلمين من التضافر والتواتر بحيث تغنينا عن ذكرها.

١٣ ـ لم يقتصر احتجاج الإمام علي عليه السلام بحديث الغدير على الأيام الأولى من رحيل النبي الأكرم ﷺ، بل استمرّ إلى عصر الخليفة الثاني والثالث، وفترة إمامته أيضاً، فعلى سبيل المثال قام في عهد عثمان في جمع من بني هاشم وسلمان وأبي ذر وصحابة آخرين في إشارة إلى الأخطاء التي ارتكبها الخليفة الأول والثاني، وحضورهم في يوم غدير خم، قائلاً:

«وهو [يعني عمر بن الخطاب] صاحب يوم غدير خم، إذ قال هو وصاحبه [يعني أبو بكر] ـ حين نصبني رسول الله ﷺ لولايتي ـ فقال: (ما يألو أن يرفع خسيسته). وقال الآخر: (ما يألو رفعاً بضبع ابن عمه) وقال لصاحبه ـ وأنا منصوب ـ: (إن هذه لهي الكرامة). فقطب صاحبه في وجهه

---

١ – انظر: المصدر أعلاه، ص ٤ ـ ٢٧١؛ كتاب سُليم بن قيس، ص ٥٨٧.

وقال: لا والله لا أسمع له ولا أطيع أبداً، ثم اتكأ عليه ثم تمطّى وانصرفا، فأنزل الله فيه: ﴿ **فَلاَ صَدَّقَ وَلاَ صَلَّى * وَلَكِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى * ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى أَهْلِهِ يَتَمَطَّى * أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى * ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى** ﴾[1]»[2].

١٤ ـ حدّد الخليفة الثاني تعيين الخليفة القادم ضمن إطار من الشورى يضمّ ستة أشخاص، وهم: (علي بن أبي طالب عليه السلام، وعثمان بن عفان، وطلحة، والزبير بن العوّام، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص). وفي هذه الحبكة السياسية لم يتنازل الإمام عن حقّه المشروع في أمر الإمام من طريق التنصيب الإلهي، واستند في ذلك علاوة على كفاءاته الذاتية إلى مختلف الأحاديث المروية عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله في تنصيبه إماماً وخليفة على المسلمين، كما طالب الحضور بالاهتمام بمسألة تنصيب النبي وعدم تجاهل ذلك إذ يقول:

«نشدتكم بالله هل فيكم أحد نصبه رسول الله صلى الله عليه وآله يوم غدير خم بأمر الله، فقال: من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه، غيري؟! قالوا: لا. قال: نشدتكم بالله هل فيكم أحد أخو رسول الله صلى الله عليه وآله في الحضر ورفيقة في السفر، غيري؟! قالوا: لا ... قال: نشدتكم بالله هل فيكم أحد أخذ رسول الله صلى الله عليه وآله يوم غدير خم فرفعها حتى نظر الناس إلى بياض إبطه ويقول: ألا إن هذا ابن عمي ووزيري فوازروه وناصحوه وصدقوه فإنه وليكم، غيري؟!. قالوا: لا»[3].

---

١ – القيامة: ٣١ـ ٣٥.

٢ – كتاب سُليم بن قيس، الحديث: ١٤، ص ٥٨٧.

٣ – العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٣١، ص ٣٢٦.

١٥ ـ قال الإمام علي عليه السلام في عصر خلافة عثمان وكان في جمع من المهاجرين والأنصار، وكان كل واحد منهم يباهي ويفاخر بفضله: أتعلمون أن الناس عندما سألوا عن تفسير آية «أولي الأمر» و«وليكم الله»، أمر الله نبيه أن يعيّن لهم إمامهم؛ فنصبني إماماً على الناس. ثم قام الإمام بعد ذلك بتفصيل روايات النصّ[١].

وقد استمرّ تمسّك الإمام بحديث الغدير في فترة خلافته وفي أيام الحرب على مخالفيه أيضاً، وفيما يأتي نشير إلى هذه المواطن على النحو الآتي:

١٦ ـ في معركة الجمل كان طلحة في الجيش الذي خرج لقتال الإمام علي عليه السلام، فأرسل الإمام علي عليه السلام إليه ليلتقيه، فناشده عند اللقاء أن يتذكر حديث الغدير، فقال طلحة: لا أتذكره. فتركه الإمام بعد تذكيره بذلك[٢].

١٧ ـ أشار الإمام علي عليه السلام في معركة صفين إلى مشروعية حكومته ومسألة تنصيبه من قبل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله في يوم الغدير، تشجيعاً لجيشه وحثّه على مواصلة القتال، قائلاً:

«أما سمعتم قول رسول الله صلى الله عليه وآله يوم الغدير في ولايتي وموالاتي؟»[٣].

١٨ ـ وفي يوم من أيام صفين صعد الإمام علي عليه السلام منبراً، فبيّن للناس فضائله وأكد في ضمن ذلك على مسألة تنصيبه إماماً على المسلمين من

---

١ – انظر: مسند أحمد، ج ١، ص ٨٤ و١٠١ و١١٨ و١١٩؛ مسند البزاز، ج ٢، ص ١٣٣؛ مسند أبي يعلى، ج ١، ص ٤٢٨، سنن النسائي الكبرى، ج ٥، ص ١٣٦ و١٥٤؛ كنز العمال، ج ١٣، ص ٧٤.

٢ – الغدير، ج ٣٢، ص ٣٨٨.

٣ – العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٣٢، ص ٣٨٨.

قبل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله بأمر من الله. وكان في جيشه من كان حاضراً يوم الغدير؛ فصدّقه على ذلك[1].

١٩ ـ وقال الإمام علي عليه السلام رداً على معاوية في إثبات مشروعية الحرب ومشروعية حكمه، مستنداً إلى مسألة التنصيب:

«فالعجب من معاوية بن أبي سفيان ينازعني الخلافة ويجحدني الإمامة ويزعم أنه أحق بها مني جرأة منه على الله وعلى رسوله بغير حق له فيها ولا حجة، ولم يبايعه عليها المهاجرون ولا سلم له الأنصار والمسلمون. يا معشر المهاجرين والأنصار ... أما سمعتم قول رسول الله صلى الله عليه وآله يوم الغدير في ولايتي وموالاتي؟»[2].

٢٠ ـ كان الإمام علي عليه السلام يغتنم كل مناسبة وتجمّع مهما صغر أو كبر، من أجل تذكير الناس بمسألة الإمامة وأصل التنصيب الإلهي، ويولي هذه المسألة عناية خاصة. وكان أحياناً يطلب من بعض الحاضرين أن يقوموا بالشهادة على ما رأوه وسمعوه من رسول الله في يوم الغدير. ويطلق على مناشدات الإمام علي عليه السلام للصحابة والمخاطبين بالشهادة على حادثة الغدير في المصطلح الروائي والتاريخي بـ «المناقشات» على ما هو مسجل في المصادر التاريخية الأعم من الشيعية والسنة، ومن ذلك ما جاء في مسند أحمد بن حنبل روايته:

---

١ - كتاب سُليم بن قيس، الحديث: ٢٥، ص ٧ ـ ٢٩٤.

٢ - العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٣٤، ص ١٣٣؛ مصباح البلاغة، ج ١، ص ٢٩٤.

«عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، قَالَ: جَمَعَ عَلِيٌّ ـ رَضِيَ الله تَعَالَى عَنْهُ ـ النَّاسَ فِي الرَّحَبَةِ، ثُمَّ قَالَ لَهُمْ: أَنْشُدُ الله كُلَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ سَمِعَ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ مَا سَمِعَ لَمَّا قَامَ؛ فَقَامَ ثَلَاثُونَ مِنْ النَّاسِ، وَقَالَ أَبُو نُعَيْمٍ: فَقَامَ نَاسٌ كَثِيرٌ فَشَهِدُوا حِينَ أَخَذَهُ بِيَدِهِ، فَقَالَ لِلنَّاسِ: أَتَعْلَمُونَ أَنِّي أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ؟ قَالُوا: نَعَمْ يَا رَسُولَ الله. قَالَ: مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَهَذَا مَوْلَاهُ، اللهمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ. قَالَ: فَخَرَجْتُ وَكَأَنَّ فِي نَفْسِي شَيْئًا، فَلَقِيتُ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ، فَقُلْتُ لَهُ: إِنِّي سَمِعْتُ عَلِيًّا ـ رَضِيَ الله تَعَالَى عَنْهُ ـ يَقُولُ كَذَا وَكَذَا. قَالَ: فَمَا تُنْكِرُ، قَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ الله ـ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ يَقُولُ ذَلِكَ لَهُ»[1].

٢١ ـ اغتنم الإمام علي خطبة صلاة جمعة ـ صادفت يوم الغدير ـ فأخذ يشرح أبعاد هذه المسألة، ثم وصف الغدير بأنه يوم عيد الدين وإكماله، حيث أوحى الله إلى نبيه أن يبلغ الناس بشأن المنتخبين والمنتجبين[2].

٢٢ ـ عمد الإمام علي عليه السلام في أواخر عمره الشريف بعد رجوعه من حرب النهروان ـ حيث عاد النقاش بشأن حكومة وخلافة الخلفاء الثلاثة الأوائل ـ إلى بيان مواقفه بشكل تفصيلي ضمن رسالة، ومما جاء فيها أن حكم الأمة أولاً كان على عاتق رسول الله ﷺ، وبعد رحيله انتقلت هذه المسؤولية إليه؛ حيث اعتبر الإمام علي عليه السلام نفسه هو الحجة، واستند لذلك بحديث

---

١ – مسند أحمد بن حنبل، ج ٧، ص ٢٨ / ١٩٣٢١؛ مسند البزاز، ج ٢، ص ١٣٣ و٤٩٢، نقلاً عن: موسوعة الإمام علي، ج ٢، ص ٣٢٢؛ الغدير، ج ١، ص ٩٣؛ البداية والنهاية، ج ٧، ص ٣٤٦.

٢ – الغدير، ج ١، ص ٢٨٤.

الغدير، إذ يقول:

«إن نبي الله ﷺ قال: الولاء لمن أعتق، فجاء رسول الله ﷺ بعتق الرقاب من النار، وأعتقها من الرق، فكان للنبي ﷺ ولاء هذه الأمة، وكان لي بعده ما كان له، فما جاز لقريش من فضلها عليها بالنبي ﷺ جاز لبني هاشم على قريش، وجاز لي على بني هاشم، بقول النبي ﷺ يوم غدير خم: من كنت مولاه فهذا علي مولاه»[1].

ثالثاً: حديث المنزلة:

لقد طلب النبي موسى عليه السلام من الله أن يشدّ عضده بأخيه هارون عليه السلام، على ما بينه الله سبحانه وتعالى في قوله حكاية عنه: ﴿ **وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي * اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي * وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي** ﴾[2].

فيتضح من خلال هذه الآيات أن مسؤوليات هارون عليه السلام تتلخص في الأمور الخمسة الآتية:

١ ـ الوزارة.

٢ ـ الدعم والمؤازرة.

٣ ـ المشاركة في أمر تبليغ الرسالة.

٤ ـ الخلافة.

٥ ـ النبوّة.

وقد وصف النبي الأكرم ﷺ علاقته مع الإمام علي عليه السلام بأنها مثل

---

١ – العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٣٠، ص ١٣ ـ ١٤.

٢ – طه: ٢٩ ـ ٣٢.

العلاقة التي كانت قائمة بين النبي موسى عليه السلام وأخيه هارون عليه السلام، وقد بيّن هذه العلاقة في الكثير من المواطن، من قبيل: اليوم الأول من أيام الدعوة العامة، ويوم المؤاخاة بين المسلمين (اليوم الأول من وصوله إلى المدينة المنوّرة)، وعند إغلاق جميع الأبواب الشارعة إلى مسجد النبي باستثناء باب الإمام علي عليه السلام، وبعد فتح خيبر، وبعد واقعة تبوك، إذ قال لعلي في جميع هذه المواطن: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبي بعدي»[1].

إن دلالة هذا الحديث على إمامة الإمام علي عليه السلام وخلافته واضحة، فكما تقدم أن ذكرنا فإن لهارون وظائف ومسؤوليات مختلفة تفرّعت إليه عن النبي موسى عليه السلام، وهي: (القيادة الدينية والسياسية والاجتماعية، وبعبارة واحدة: الخلافة في جميع المجالات)، وقد عمد النبي الأكرم صلى الله عليه وآله إلى إثبات جميع هذه الوظائف والمسؤوليات لأخيه الإمام علي بن أبي طالب، ولم يستثن منها غير النبوّة.

وكان الإمام علي عليه السلام يستند لإثبات مشروعيته الإلهية في الإمامة بحديث المنزلة، ولا يخفى ما في ذلك من تأكيد على دلالة هذا الحديث على إمامته.

٢٣ ـ احتج الإمام علي عليه السلام في بعض احتجاجاته على أبي بكر بحديث المنزلة، إذ قال له: «أنشدك بالله ألِيَ الوزارة من رسول الله صلى الله عليه وآله والمثل من هارون وموسى، أم لك؟ قال: بل لك»[2].

---

١ - صحيح البخاري، ج ٣، ص ١٣٥٩، وج ٤، ص ١٦٠٢؛ صحيح مسلم، ج ٤، ص١٨٧١؛ مسند أحمد، ج ١، ص ١٧٠.

٢ - العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٢٩، ص ٦.

٢٤ ـ قال علي عليه السلام: «... مررت بالصهاكي [يعني: عمر بن الخطاب] يوماً فقال لي: «ما مثل محمد إلا كمثل نخلة نبتت في كناسة»؛ فأتيت رسول الله صلى الله عليه وآله فذكرت له ذلك. فغضب النبي صلى الله عليه وآله وخرج مغضباً فأتى المنبر، وفزعت الأنصار فجاءت شاكّة في السلاح لما رأت من غضب رسول الله صلى الله عليه وآله فقال: ما بال أقوام يعيرونني بقرابتي؟ وقد سمعوا مني ما قلت في فضلهم، وتفضيل الله إياهم، وما اختصهم الله به من إذهاب الرجس عنهم وتطهير الله إياهم، وقد سمعتم ما قلت في أفضل أهل بيتي وخيرهم مما خصه الله به وأكرمه وفضله من سبقه في الإسلام وبلاؤه فيه وقرابته مني وأنه بمنزلة هارون من موسى، ثم تزعمون أن مثلي في أهل بيتي كمثل نخلة نبتت في كناسة؟!»[١]

كما قال الإمام علي عليه السلام في خطبة الوسيلة بعد مرور سبعة أيام على وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله، ضمن تذكيره بأن كل نبي كان يعيّن النبي وخليفته من بعده لهداية الناس وحمايتهم من الضلال، وهكذا كان النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وهو خاتم الأنبياء، وأنه نصّبني خليفة من بعده في جميع الأمور باستثناء النبوة إذ قال:

«أيها الناس إن علياً مني كهارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي». ثم استطرد الإمام علي عليه السلام بعد ذلك شارحاً معنى هذا الحديث، حيث قال: «كان ذلك منه استخلافاً لي كما استخلف موسى هارون»[٢].

٢٥ ـ كما استند الإمام علي عليه السلام إلى حديث المنزلة في مسألة الشورى بعد موت عمر بن الخطاب، لإثبات إمامته، حيث توجّه إلى أعضاء تلك

---

١ - كتاب سُليم بن قيس الهلالي، ص ١٣٥، الحديث رقم: ١٤.

٢ - الشيخ محمد بن يعقوب الكليني، كتاب الكافي، ج ٣، ص ٢٦ ـ ٢٧.

الشورى وقال لهم:

«نشدتكم بالله هل فيكم أحد، قال له رسول الله ﷺ: أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي، غيري؟! قالوا: اللهم لا»[1].

رابعاً: حديث الخلافة:

يأتي لفظ الخليفة والخلافة بمعنى الحكومة والقيادة السياسية والاجتماعية وكان في تلك العصور يدلّ على القيادة الدينية أيضاً. وقد عمد الإمام علي عليه السلام في بعض المواطن في إثبات إمامته إلى الاستناد لاختياره من قبل رسول الله ليكون خليفة له، وفيما يأتي نشير إلى بعض هذه المواطن:

٢٦ ـ استند الإمام علي عليه السلام في خطبة الوسيلة بعد مرور سبعة أيام على وفاة رسول الله ﷺ إلى مسألة تنصيبه من قبل النبي الأكرم خليفة له على الأمّة الإسلامية، حيث قال:

«فَإِنَّ الله تَبَارَكَ اسْمُهُ ... اخْتَصَّنِي بِوَصِيَّتِهِ وَاصْطَفَانِي بِخِلَافَتِهِ فِي أُمَّتِهِ»[2].

ثم استطرد الإمام علي عليه السلام بعد ذلك شاكياً من اغتصاب حقه، معتبراً ذلك انحرافاً عن الإسلام، وتمرّداً على الرسول، وظلماً وجوراً عليه، حيث قال:

«وَاسْتَبْدَلُوا بِمُسْتَخْلَفِهِ بَدِيلًا اتَّخَذُوهُ وَكانُوا ظالِمِينَ، وَزَعَمُوا أَنَّ مَنِ اخْتَارُوا مِنْ آلِ أَبِي قُحَافَةَ أَوْلَى بِمَقَامِ رَسُولِ الله ﷺ مِمَّنِ اخْتَارَ رَسُولُ الله ﷺ لِـمَقَامِهِ .. أَلَا وَإِنَّ أَوَّلَ شَهَادَةِ زُورٍ وَقَعَتْ فِي الْإِسْلَامِ، شَهَادَتُهُمْ أَنَّ صَاحِبَهُمْ

---

١ – العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٣١، ص ٣١٥ و٣٢٦.

٢ – الشيخ محمد بن يعقوب الكليني، كتاب الكافي، ج ٨، ص ٢٩.

مُسْتَخْلَفُ رَسُولِ الله ﷺ، فَلَمَّا كَانَ مِنْ أَمْرِ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ مَا كَانَ، رَجَعُوا عَنْ ذَلِكَ وَقَالُوا: إِنَّ رَسُولَ الله ﷺ مَضَى وَلَمْ يَسْتَخْلِفْ؛ فَكَانَ رَسُولُ الله ﷺ الطَّيِّبُ الْـمُبَارَكُ أَوَّلَ مَشْهُودٍ عَلَيْهِ بِالزُّورِ فِي الْإِسْلَامِ»[1].

٢٧ ـ قال الإمام علي عليه السلام في مقام الاستدلال في حادثة الشورى المعيّنة من قبل عمر بن الخطاب:

«نشدتكم بالله، هل فيكم أحد قال له رسول الله: أنت الخليفة في الأهل والولد والمسلمين في كل غيبة»[2].

٢٨ ـ أشار الإمام علي عليه السلام إلى خطبة رسول الله ﷺ بشأن تعيينه خليفة له في أمّته، قائلاً:

«ألا وإن الله نظر إلى أهل الأرض نظرة؛ فاختارني منهم، ثم نظر نظرة؛ فاختار أخي علياً ووزيري ووصيي وخليفتي في أمتي، وولي كل مؤمن بعدي. فبعثني رسولاً ونبياً ودليلاً، فأوحى إليّ أن أتخذ علياً أخاً ووليّاً ووصياً وخليفة في أمتي بعدي»[3].

٢٩ ـ أجاب الإمام علي عليه السلام في المسجد بحضور عدد من بني هاشم، وبعض شيعته من أمثال: أبي ذر الغفاري، والمقداد بن الأسود، ومحمد بن أبي بكر، عن ادعاء المخالفين عدم استخلاف النبي الأكرم ﷺ لأحد، وتركه الأمر إلى المسلمين، قائلاً:

---

١ – الشيخ محمد بن يعقوب الكليني، كتاب الكافي، ج ٨، ص ٢٩.

٢ – الشيخ محمد بن يعقوب الكليني، كتاب الكافي، ج ٨، ص ٢٦؛ العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٣١، ص ٢١٨.

٣ – كتاب سُليم بن قيس الهلالي، ص ٢٣٥.

«سبحان الله، مما أشربت قلوب هذه الأمة من بليتهما وفتنتهما، من عجلها وسامريها. إنهم أقروا وادعوا أن رسول الله صلى الله عليه وآله لم يستخلف أحداً وأنه أمر بالشورى»[1].

ثمّ ذكّر الإمام علي عليه السلام بأنهم لم يلتزموا حتى بما ادعوه من أن النبي لم يستخلف، إذ قال: «والعجب أنهم أقروا ثم ادعوا أن رسول الله صلى الله عليه وآله لم يستخلف أحداً، وأنهم أمروا بالشورى، ثم أقروا أنهم لم يشاوروا في أبي بكر وأن بيعته كانت فلتة. وأي ذنب أعظم من الفلتة. ثم استخلف أبو بكر عمر ولم يقتد برسول الله صلى الله عليه وآله فيدعهم بغير استخلاف فقيل له في ذلك، فقال: (أدع أمة محمد كالنعل الخلق، أدعهم بغير أحد استخلف عليهم)؟ طعناً منه على رسول الله صلى الله عليه وآله ورغبة عن رأيه!! ثم صنع عمر شيئاً ثالثاً. لم يدعهم على ما ادّعى أن رسول الله صلى الله عليه وآله لم يستخلف ولا استخلف كما استخلف أبو بكر، وجاء بشيء ثالث وجعلها شورى بين ستة نفر وأخرج منها جميع العرب»[2].

خامساً: حديث الوزارة:

قام النبي الأكرم صلى الله عليه وآله في بعض النصوص بتعريف الإمام علي عليه السلام بوصفه وزيراً له. ومن الواضح أن اختيار الإمام علي لهذا المنصب علاوة على صلاحيته وكماله الذاتي، يحكي عن تنصيبه وتعيينه لهذا المنصب من قبل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله. وربما توهّم شخص هنا بأن وزارة الإمام علي عليه السلام تختص بفترة حياة النبي الأكرم ولا تشمل فترة ما بعد رحيله.

---

١ - كتاب سُليم بن قيس الهلالي، ص ٢٤١.

٢ - المصدر أعلاه.

وفي الجواب عن ذلك يجب القول: إن النصوص المأثورة عن النبي الأكرم ﷺ في هذا الشأن تعبّر عن أن هذا المنصب إنما خصّ به الإمام علياً لما يتمتع به من الصفات الذاتية، وليس هناك من داع أو سبب لتغييره وعزله عما ثبت له في حياة رسول الله ﷺ. وبعبارة أخرى: إن نصوص النبي الأكرم ﷺ مطلقة، بل صريحة في شمولها لما بعد رحيله ﷺ. والدليل على ذلك استناد الإمام علي إلى هذه النصوص واستشهاده بها في معرض الاستدلال على المخالفين، ولم يشكل عليه أحد من هؤلاء المخالفين بإيراد هذه الشبهة. وبعد هذا التوضيح، نشير إلى عدد من الروايات الواردة بهذا الشأن:

٣٠ ـ إن الإمام طلب من أبي بكر بن أبي قحافة أن يجيبه في مقام المحاججة عن حديث الوزارة قائلاً: «أنشدك بالله ألِيَ الوزارة من رسول الله ﷺ والمثل من هارون وموسى، أم لك؟ قال: بل لك»[1].

وبذلك يذعن أبو بكر لدليل الإمام علي عليه السلام، ولا يطرح شبهة اختصاص ذلك بفترة حياة النبي الأكرم ﷺ.

٣١ ـ تقدّم في الصفحات السابقة أن الإمام علياً عليه السلام كان يستدل بحديث النبي الأكرم ﷺ على تعيينه في منصب الوزارة بأمر من الله في مقام احتجاجه على المخالفين، والملفت للانتباه في هذا الاستدلال هو إسناد اختصاص الوزارة بالإمام علي عليه السلام بأنها كانت بأمر من الله، وهو أمرٌ يُثبت استمرار هذه الإمامة إلى ما بعد رحيل رسول الله ﷺ، إذ يقول:

«ألا وإن الله نظر إلى أهل الأرض نظرة؛ فاختار أخي علياً وزيري

---

١ – العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٢٩، ص ٦ ـ ٧.

وخليفتي في أمتي، وولي كل مؤمن بعدي»[1].

٣٢ ـ كما استند الإمام علي في معرض الاحتجاج على أصحاب الشورى التي رشّحها عمر بن الخطاب إلى فقرة من كلام رسول الله ﷺ في حقه، إذ قال لهم:

«نشدتكم بالله هل فيكم أحد قال له رسول الله ﷺ: أنت أخي ووزيري وصاحبي من أهلي، غيري؟! قالوا: لا»[2].

واضح أن هذا الحديث لو لم يكن يدل على إمامته وحكومته لما استدل به أصلاً، هذا أولاً. وثانياً: لكان أعضاء الشورى قد اعترضوا على هذا الاستدلال، في حين أنهم لم يفعلوا ذلك، بل أيّدوه.

٣٣ ـ لقد استعمل النبي الأكرم ﷺ وصف الإمام علي عليه السلام بالوزير في حديث غدير خم أيضاً، من هنا نجد الإمام علياً عليه السلام في معرض استدلاله على أصحاب الشورى ومناشدته لهم، يشير إلى حديث الغدير قائلاً:

«نشدتكم بالله هل فيكم أحد أخذ رسول الله ﷺ يوم غدير خم بيده فرفعها حتى نظر الناس إلى بياض إبطه ويقول: ألا إن هذا ابن عمي ووزيري فوازروه وناصحوه وصدقوه فإنه وليكم، غيري؟!. قالوا: لا»[3].

إن تعريف النبي الأكرم ﷺ للإمام علي عليه السلام بوصفه وزيراً له في سنوات حياته الأخيرة، ودعوة الناس إلى التعاطي معه بوصفه وزيراً،

---

١ – كتاب سُليم بن قيس الهلالي، ص ٢٣٥، ح ١٤.
٢ – العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٣١، ص ٣٣٠.
٣ – العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٣١، ص ٣٣٣.

ومناصحته وتصديقه وتعريفه بوصفه «ولياً»، كلها شواهد على قيادته السياسية والمعنوية بعد رحيله، ولا تختص بمرجعيته العلمية والدينية؛ لأن تعابير من قبيل: الوزير، والدعوة إلى مناصحته، وتعريفه بوصفه ولياً وخليفة له إنما ينسجم مع مرجعيته العلمية والسياسية.

سادساً: حديث أمير المؤمنين:

إن عبارة «أمير المؤمنين» في صدر الإسلام كانت تعدُّ من العبارات السياسية والاجتماعية التي تطلق من قبل الناس ـ بشكل وآخر ـ على الحاكم والزعيم السياسي والروحي. وكان النبي يصف الإمام علياً عليه السلام في مختلف المواطن بأنه «أمير المؤمنين»، أو ينادي عليه بـ «إمرة المؤمنين»، وكان يأمر المسلمين عند إلقاء التحية والسلام على الإمام علي بوصفه أمير المؤمنين، وليس بوصفه فرداً عادياً، وبذلك كان يرمي إلى تمهيد الأرضية لحكمه في المستقبل. وقد أشار الإمام علي إلى هذه الحقيقة في معرض احتجاجه على الخصوم، وهو أمرٌ يثبت دلالة هذا المفهوم على المدعى، وفيما يأتي نشير إلى بعض هذه الموارد:

٣٤ ـ إن الإمام علياً عليه السلام في معرض محاججته لأبي بكر بذكر مختلف الأدلة على إمامته، يذكر هذا الحديث بوصفه واحداً من أدلته، إذ يقول:

«فأنشدك الله أنا الذي أمر لي رسول الله صلى الله عليه وآله أصحابه بالسلام علي بالإمرة في حياته، أم أنت؟ قال: بل أنت»[1].

---

١ – الغدير، ج ١، ص ٢٧٠؛ مستدرك نهج البلاغة، ج ٣، ص ٢٠٥؛ نقلاً عن: العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٢٩، ص ١٣.

الاستنتاجات:

١ ـ لست أدعي قطعية جميع الأسانيد والروايات الواردة في المصادر، ومن بينها اعتبار جميع روايات كتاب (سُليم بن قيس الهلالي)[١] وقطعيتها، ولربما كان بعضها يعاني من بعض المشاكل الروائية، من قبيل: الضعف أو الرفع، ولكن هناك في الوقت نفسه روايات صحيحة وموثوقة، أجمعت على نقلها المصادر الشيعية والسنية على السواء.

ومن خلال التأمل في مجموع الروايات والأسانيد المتنوّعة الناظرة إلى محتوى واحد، يحصل لنا علم بالتواتر الإجمالي والمعنوي، ويمكن القول على هذا الأساس بأنّ الإمام علياً عليه السلام قد احتجّ قطعاً على مخالفيه بالنصوص النبوية، ومن هذه الناحية لا يمكن التشكيك في اعتبار هذه الروايات والطعن بها.

٢ ـ يستفاد من مجموع الروايات وكذلك استناد الإمام علي عليه السلام واستشهاده بهذه النصوص فيما يتعلق بمسألة الخلافة والإمامة والبيعة، أن روايات النبي الأكرم صلى الله عليه وآله تعني الإمامة بمعناها العام الناظر إلى المرجعية العلمية والدينية والخلافة والقيادة السياسية والاجتماعية.

٣ ـ يُفهم من كلمات الروايات ومضامينها أن تعيين الإمام علي عليه السلام بوصفه خليفة وإماماً على الأمة، لم يكن مجرّد تعريف على مستوى الترشيح، بل بوصفه تنصيباً إلهياً ونبوياً، وإنّ هذا التنصيب يجب على الأمة الإسلامية إطاعته بوصفه واجباً دينياً.

---

١ – هناك في هذا الشأن رؤيتان، انظر: محمد باقر الأنصاري، مقدمة كتاب سُليم بن قيس؛ قاسم جوادي، مقالة: (كتاب سُليم بن قيس)، مجلة: علوم حديث، الأعداد: ٣٤ و٣٥ و٣٦، شتاء عام ١٣٨٣ هـ ش، وربيع وصيف عام ١٣٨٤ هـ ش.

٤ ـ يُستفاد من الروايات النبوية التي يستند إليها الإمام علي عليه السلام أنه كان يرى العنصر الأساسي في الإمامة هو وجود التنصيب الإلهي والسماوي، ويعتقد بأن هذا الأصل لم يتحقق إلا بالنسبة له، ولم يشمل أيّ واحد من الخلفاء الآخرين. وعليه ينبغي بالذي يؤمن بالإمام علي عليه السلام وعدالته وصدقه في الحدّ الأدنى، أن يتعامل مع مذهب الإمام بوصفه أصلاً دينياً، وأن لا ينكره أو يعمل على تأويله لمجرد عدم العثور على نصوص التنصيب. وأما أهل السنة الذين يؤمنون ـ في الحدّ الأدنى ـ بصدق وعدالة الإمام عليه السلام بوصفه واحداً من أفضل الصحابة، فعليهم أن يجيبوا عن جميع هذه الاحتجاجات المنطقية والوجدانية التي صدع بها الإمام؛ فإنهم مسؤولون عن ذلك أمام الله في الدنيا والآخرة. ولا يكفي مجرّد حمل هذا الكمّ الهائل من النصوص على أحقيته وأفضليته، كما تقدم في بداية شبهة ابن أبي الحديد المعتزلي[1]، بل هذا في الحقيقة ترك لنصوص النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، ويمكن القول بجرأة أن هذا الأمر ينطوي على اتهام الإمام بالمبالغة والكذب ـ والعياذ بالله ـ تبييضاً لصفحة سائر الخلفاء الآخرين.

٥ ـ الأمر الأخير: إنّ أصل التنصيب هو من أركان مذهب التشيع، وليس الإسلام. فإذا قام شخص بتأويل النصوص صادقاً فيما بينه وبين الله، ولم يكن مكابراً أو معانداً، فإنه سيكون عندها منكراً لركن من الأركان الرئيسة في مذهب التشيّع، ولا يخرجه ذلك من ربقة الإسلام، فإن للإسلام والإيمان مراتب ودرجات. وبعبارة أخرى: إن أصل الإمامة من أصول التشيّع دون الإسلام، وقد ذكرت تفصيل هذا الأمر في موضع آخر.

---

١ - انظر: ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ٩، ص ٣٠٦.

■ الشبهة الثامنة: عدم مبادرة الإمام للتصدي إلى الحكم:

إن من بين الشبهات القديمة التي يتمسّك بها علماء أهل السنة لرفض أصل التنصيب، دعوى عدم مبادرة الإمام علي عليه السلام إلى المطالبة بالحكم واستلام السلطة. فهؤلاء يدّعون أنه لو كان هناك نصّ صادر عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله بشأن خلافة الإمام علي حقاً، وبعبارة أدق: لو حصل تنصيب بالفعل، لتعيّن على الإمام علي أن يفعل شيئاً لأخذ حقه الثابت، ولا يسكت عنه أبداً، في حين لم يحصل شيء من ذلك. وقد طرح هذه الشبهة بعض أهل السنة[1]، وعدد من الشيعة الذين يصطلح عليهم بالمستنيرين[2].

مناقشة وتحليل:

من خلال إلقاء نظرة عابرة على التاريخ ندرك أن هذا الكلام لا يعدو أن يكون مجرّد ادعاء باطل لا يستند إلى أي دليل، وهذا ما تثبته الأدلة الآتية:

أ ـ الاعتصام في بيت السيدة فاطمة الزهراء عليها السلام :

بعد رحيل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، صار بعض الصحابة من الذين لم يبايعوا

---

١ – انظر: انظر: ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ٧، ص ٣٣؛ الفخر الرازي، الأربعين، الفصل الرابع، ص ٧٦؛ التفتازاني، شرح المقاصد، ج ٥، ص ٢٦٢؛ روزبهان، دلائل الصدق، ج ٢، ص ٢١ ـ ٣٣.

٢ – (أما الإمام علي فلم تأته الخلافة بمعنى الحكومة، ولا هو طالب بها أو سعى إليها)، انظر: آخرت وخدا هدف بعثت، ص ٤٥؛ وانظر أيضاً: الدكتور الحائري اليزدي، حكمت وحكومت، ص ١٤٤؛ أحمد القبانجي، خلافة الإمام علي بالنص أم بالنصب، ص ٢٢. ومن الجدير معرفته أن السيد عبد العلي بازركان (نجل المهندس مهدي بازركان) يعترف بجهود الإمام علي عليه السلام في المطالبة بالسلطة كما نجد ذلك في كتابه (شورى وبيعت حاكميت خدا در مردم)، ص ٦٧.

الخليفة الأول بصدد القيام بعمل ما من أجل الحصول على السلطة. ولكي يحقنوا دماءهم من بطش السلطة تحصنوا في دار السيدة فاطمة الزهراء عليها السلام بوصفها وديعة رسول الله صلى الله عليه وآله. متصورين أن الخليفة وأجهزته الأمنية لا تستطيع هتك حرمة بنت الرسول الوحيدة واقتحامه بالإكراه لإلقاء القبض عليهم. إلا أن تصوّرهم ظلّ على حدود التصوّر. فقد أرسلت السلطة بعض قوات النخبة بقيادة عمر بن الخطاب لاقتحام بيت الزهراء وإلقاء القبض على المعتصمين فيه. وهنالك هدّد عمر المعتصمين بحرق البيت على من فيه إن لم يخرجوا، وبعد إصرار المعتصمين على مواقفهم تمّ اقتحام البيت وتجريد المعتصمين من أسلحتهم، وحدثت هناك مناوشة كسر على إثرها سيف الزبير بن العوام أيضاً[1].

ونحن هنا لسنا بصدد بيان تفاصيل الأحداث المتقدّمة، وإنما نطرح هذا السؤال: لو أن الإمام علياً عليه السلام والسيدة فاطمة الزهراء عليها السلام لم يكونا على خلاف مع الحكم الجديد، فلماذا فتحا بيتهما للمعارضين كي يتحصنوا فيه؟!

ب ـ كراهة البيعة:

هناك من الصحابة من كره مبايعة أبي بكر بن أبي قحافة، فتمّ إجباره على البيعة بالإكراه، وأما الإمام علي عليه السلام فلم يبايع حتى مضت أشهر ستة، وبذلك أثبت عدم شرعية أصل خلافة الخليفة الأول. فإن كان الإمام من

---

١ – انظر: ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ٢، ص ٥٦، وج ٢٠، ص ١٤٧؛ ابن واضح اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج ٢، ص ١٢٦؛ الإمامة والسياسة، ج ١، ص ١٢؛ كتاب سُليم بن قيس، ص ١٤٦؛ أعلام النساء، ج ٤، ص ١١٤؛ ابن هشام، سيرة ابن هشام، ج ٤، ص ٢٣٨.

القائلين بمشروعية الخليفة الأول منذ البداية، لما كان هناك من داع أو دافع لإصراره على عدم البيعة طوال هذه الفترة.

أجل هناك من المؤرخين السنة من حاول لدواع مختلفة أن يثبت بأن الإمام علياً سارع إلى مبايعة الخليفة الأول بعد رحيل النبي الأكرم ﷺ مباشرة[1]. إلا أن المؤرخين المنصفين من أهل السنة[2]، حتى الذين ينتقدون مواقف الإمام عليه السلام من أمثال ابن حزم[3]، يرفض هذه الأقوال ويعتبرها عديمة للقيمة. بل هناك منهم من أضاف أن الإمام علياً لم يبايع مدّة حياة السيدة فاطمة الزهراء، وإنه لم يبايع أبا بكر أحد من بني هاشم إلا بعد وفاة فاطمة عليها السلام.

ج ـ النشاط السري والعلني والمواجهة المسلحة:

إن نشاط الإمام علي عليه السلام فيما يتعلق باسترجاع حقه في الحكم لم يقتصر على النشاط السلبي فقط، بل بادر إلى العمل في هذا المجال ـ على ما يراه من المصلحة ـ بشكل إيجابي وعملي. والمثال البارز على ذلك طواف الإمام علي عليه السلام بالسيدة فاطمة الزهراء عليها السلام والحسنين عليهما السلام ليلاً على بيوت الأنصار بغية إقناعهم في العدول عن بيعتهم لأبي بكر، وإعادة الحقوق إلى

---

١ – انظر: تاريخ الطبري، ج ٣، ص ٢٠٧؛ ابن كثير، السيرة النبوية، ج ٤، ص ٤٩٥.

٢ – انظر: أبو الحسن علي المسعودي، التنبيه والإشراف، ص ٢٥٠؛ ابن واضح اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ص ١٢٦؛ البلاذري، أنساب الأشراف، ج ١، ص ٥٨٦؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٢، ص ٣٢٥؛ ابن الجوزي، تذكرة الخواص، ص ٦٠. ولا بد من التذكير بأن بعض هذه المصادر أشار إلى هذا الخبر بلفظ (قيل)، مما يدل على ضعفه.

٣ – انظر: ابن حزم، الفصل، ج ٤، ص ٢٣٥.

أهلها، ولكنه للأسف الشديد لم يحصل على من يؤيّده سوى أربعة أشخاص أو خمسة، بحجة أن بيعتنا قد مضت لهذا الرجل! وقد روى الإمام علي عليه السلام هذه الحادثة على النحو الآتي:

«ثم أخذت بيد فاطمة وابنيّ الحسن والحسين ثم درت على أهل بدر وأهل السابقة فناشدتهم حقي ودعوتهم إلى نصري، فما أجابني منهم إلا أربعة رهط: سلمان وعمار والمقداد وأبو ذر، وذهب من كنت أعتضد بهم على دين الله من أهل بيتي، وبقيت بين خفيرتين قريبي العهد بجاهلية: عقيل والعباس»[1].

وقد نقل أبو بكر الجوهري (م ٣٢٣ هـ) وهو مؤرخ سني عين هذه الحادثة، وأضاف إليها قول الأنصار في الاعتذار للسيدة فاطمة الزهراء عليها السلام قائلين: «يا بنت رسول الله، قد مضت بيعتنا لهذا الرجل، لو كان ابن عمك سبق إلينا أبا بكر ما عدلنا به، فقال علي: أكنت أترك رسول الله ميتاً في بيته لا أجهزة، وأخرج إلى الناس أنازعهم في سلطانه»[2].

وقد أشار معاوية بن أبي سفيان إلى هذه الحادثة في رسالة بعث بها إلى الإمام، وقد اتهمه فيها بزعمه أنه كان يطالب بالباطل[3].

والشاهد الآخر على ذلك ما صرّحت به السيدة فاطمة الزهراء في خطبتها المعروفة حيث تقول:

---

١ - كتاب سُليم بن قيس، ص ١٤٦ ـ ١٤٨؛ العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج٢٩، ص ٤١٩؛ وأيضاً: موسوعة الإمام علي بن أبي طالب، ج ٣، ص ٥٠ فما بعد.

٢ - السقيفة وفدك، ص ٦١.

٣ - ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ٢، ص ٤٧، وج ١١، ص ١١٤.

«إيها بني قيلة! أأهضم تراث أبي وأنتم بمرأى مني ومسمع، ومبتد ومجمع؟ تلبسكم الدعوة، وتشملكم الخبرة، وأنتم ذا العدد والعدّة، والأداة والقوة، وعندكم السلاح والجنة، توافيكم الدعوة فلا تجيبون، وتأتيكم الصرخة فلا تغيثون»[1].

لقد كانت جهود الإمام علي عليه السلام في قول الحق والمطالبة به بعد رحيل رسول الله صلى الله عليه وآله من الوضوح والصراحة والإصرار بحيث اتهمه المخالفون بالجشع والتهالك على السلطة، فكان جواب الإمام علي عن ذلك قائلاً: «إِنَّمَا طَلَبْتُ حَقّاً لِي وَأَنْتُمْ تَحُولُونَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ وَتَضْرِبُونَ وَجْهِي دُونَهُ»[2].

وقد اعترف بجهود الإمام علي عليه السلام في هذا السياق حتى المخالفون المنصفون أيضاً[3].

إلا أن هذه الجهود التي قام بها الإمام علي عليه السلام جوبهت ـ للأسف الشديد ـ بالإعراض والصدود. وعلى حدّ تعبير سلمان الذي كان من بين المدعويين أنه لم يستجب لدعوة الإمام سوى ٤٤ شخصاً. فبايعهم على الموت، وأمرهم أن يصبحوا بكرة محلقي رؤوسهم ومعهم سلاحهم، فلما أصبح لم يوافه منهم إلا أربعة: الزبير والمقداد وأبو ذر وسلمان[4].

---

١ – انظر: العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٢٩، ص ٤١٩.

٢ – نهج البلاغة، الخطبة رقم: ١٧.

٣ – انظر: ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ١١، ص ١٤؛ أعلام النساء، ج ٤، ص ١١٤.

٤ – انظر: ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ١١، ص ١٤؛ الطبرسي، الاحتجاج، ج ١، ص ١٨٨.

حصيلة الكلام أنه بعد كل هذه الجهود والأنشطة التي يمكن القول إنها بلغت حدّ العمل على إسقاط السلطة بالسبل المشروعة، هل يمكن اتهام الإمام بأنه اختار السكوت ولم يقم بأي عمل يقوّض شرعية السلطة الغاصبة؟!

إن مثل هذه التهمة ليست ظلماً فحسب، بل تؤكد أن القائلين بها لايمتلكون أدنى معرفة بتاريخ صدر الإسلام. وإلا لما قلبوا الحقائق، وقدّموها إلى الناس بشكل معكوس[1].

د ـ نصوص الإمام عليه السلام بشأن الإمامة:

إذا نحن تجاوزنا جميع هذه الحقائق التاريخية، وقلنا بأن الإمام علياً عليه السلام لم يقم بأيّ نشاط عملي ضدّ الحكومات، وأنه اختار السكوت، مع ذلك نقول: إن هذا السكوت لا يدل على الرضا ومشروعية خلافة الخلفاء في عصر الإمام علي عليه السلام أيضاً؛ إذ هناك إلى جانب هذا السكوت الكثير من النصوص الدالة على اختصاص الإمامة والحكم بالإمام علي بن أبي طالب، واغتصابها من قبل الآخرين، والانتقادات التي وجهها الإمام بهذا الشأن إليهم، وهذه النصوص تدلّ بأجمعها على عدم رضاه عن الخلفاء وعدم شرعيتهم، وعلى الباحث والمحقق أن يأخذ جميع هذه النصوص بنظر الاعتبار.

■ **الشبهة التاسعة: سكوت الإمام علي عليه السلام :**

اتضح من خلال نقد الشبهة السابقة أن الإمام علياً عليه السلام كان في

---

١ – لمزيد من الاطلاع على آراء المتكلمين الشيعة، انظر: السيد المرتضى، الذخيرة، ص٤٧٤؛ ابن نوبخت، الياقوت، ص ٨٢؛ الحمصي الرازي، المنقذ من التقليد، ج ٢، ص٢٠٠؛ المحقق اللاهيجي، گوهر مراد، ص ٤٩٠.

المرحلة الأولى بصدد المواجهة مع مغتصبي الخلافة، ولكنه فوجئ بقلة الناصر؛ فآثر الصبر واضطر إلى كظم غيظه. ومع ذلك هناك من اعتبر سكوت الإمام مدّة خمسة وعشرين سنة تأييداً للحكومات التي عاصرها، ورأى في ذلك مؤشراً على العلاقة الودية بينه وبين الخلفاء، أو في الحد الأدنى عدم اعتراضه عليهم، وذهب إلى الاعتقاد بأنه حيث يتمتع الإمام علي عليه السلام بشجاعة لا تنكر، ومعاناة المرشح المنافس له (أبو بكر بن أبي قحافة) من الشيخوخة، لماذا آثر السكوت. أليس السكوت علامة الرضا[1].

مناقشة وتحليل:

تمّت الإشارة إلى أن اتهام الإمام عليه السلام بالسكوت في المرحلة الأولى غير مقبول؛ إذ إنّ الإمام سعى بمختلف السبل ـ كما تقدم أن ذكرنا ـ إلى استرجاع السلطة، أو أن يتمّ الحجّة في الحدّ الأدنى. وأما في المرحلة الثانية حيث اختار الإمام السكوت النسبي، بمعنى عدم قيامه بحركة للاستيلاء على السلطة، لا بمعنى ترك الانتقاد وعدم تصحيح المسار. فهناك لتبريره أدلة مختلفة، وفيما يلي نشير إلى أربعة من الأدلة التي أكد الإمام عليها في النصوص المأثورة عنه بنفسه:

أ ـ غياب الأنصار:

روي عن الإمام علي عليه السلام، أنه قال: «فَنَظَرْتُ فَإِذَا لَيْسَ لِي مُعِينٌ إِلَّا أَهْلُ بَيْتِي، فَضَنِنْتُ بِهِمْ عَنِ الْمَوْتِ، وَأَغْضَيْتُ عَلَى الْقَذَى، وَشَرِبْتُ عَلَى الشَّجَا، وَصَبَرْتُ عَلَى أَخْذِ الْكَظَمِ وَعَلَى أَمَرَّ مِنْ طَعْمِ الْعَلْقَمِ»[2].

---

١ – انظر: شرح المقاصد، ج ٣، ص ٤٩٨؛ شرح المواقف، ج ٨، ص ٣٨٦.

٢ – نهج البلاغة، الخطبة رقم: ٢٦.

ذكر الإمام علي عليه السلام في هذه الخطبة أن أنصاره لم يكونوا سوى أهل بيته، وأن القيام بهم لن يؤدي بهم لغير الشهادة، في حين أن هذا لن يخدم الإسلام، بل إن خسارة الأمة لقائد ومرجع مثل الإمام علي عليه السلام كان سيؤدي إلى خسارة وثلمة لا يمكن لشيء أن يسدّها.

وفي رواية أخرى يبرّر الإمام علي عليه السلام عدم مواصلة موقفه السلبي من السلطة بقوله: «فنظرت فإذا ليس لي رافد ولا معي مساعد إلا أهل بيتي فضننت بهم عن الهلاك، ولو كان لي بعد رسول الله صلى الله عليه وآله عمي حمزة وأخي جعفر لم أبايع كرها [مكرها]، ولكني بليت برجلين ـ حديثي عهد بالاسلام ـ العباس وعقيل، فضننت بأهل بيتي عن الهلاك»[1].

وقد صرّح الإمام علي عليه السلام في مواضع أخرى بأنه لو كان معه أربعون رجلاً أو بعدد أصحاب بدر وطالوت، لقام بهم.

ب ـ عدم حلول الوقت المناسب:

إن الثورة على السلطة القائمة، والعمل على قلب نظام الحكم رهن بتوفّر سلسلة من الشرائط والظروف التي لو اختل واحد منها فإن الثورة سوف تمنى بالفشل. وقد كان الإمام علي عليه السلام ملتفتاً إلى هذه الحقيقة بشكل كامل، من هنا فإنه قابل حثّ أبي سفيان له بالثورة ومعارضة الخليفة على المستوى العملي، بالقول:

---

١ – المحمودي، نهج السعادة، ج ٥، ص ٢١٩؛ كتاب سُليم بن قيس، ص ٢١٦، ح ١٢؛ العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٣٠، ص ١٥، وج ٢٩، ص ٤١٩؛ مستدرك الوسائل، ج ١١، ص ٧٦.

«أَيُّها النَّاسُ، شُقُّوا أَمْوَاجَ الفِتَنِ بِسُفُنِ النَّجَاةِ، وَعَرِّجُوا عَنْ طَرِيقِ المُنَافَرَةِ، وَضَعُوا تِيجَانَ المُفَاخَرَةِ. أَفْلَحَ مَنْ نَهَضَ بِجَنَاحٍ، أَوِ اسْتَسْلَمَ فَأَرَاحَ. هَذَا مَاءٌ آجِنٌ، وَلُقْمَةٌ يَغَصُّ بِهَا آكِلُهَا، وَمُجْتَنِي الثَّمَرَةِ لِغَيْرِ وَقْتِ إِينَاعِهَا كالزَّارِعِ بِغَيْرِ أَرْضِهِ. خلقه وعلمه فَإِنْ أَقُلْ يَقُولُوا: حَرَصَ عَلَى المُلْكِ، وَإِنْ أَسْكُتْ يَقُولُوا: جَزِعَ مِنَ المَوْتِ»[1].

ج ـ الحفاظ على وحدة المسلمين:

كما ذكر الإمام علي عليه السلام أن الحفاظ على وحدة المسلمين، والخوف من عودة الناس إلى الكفر، كان من بين الأسباب التي دعته إلى اختيار السكوت والصبر على هضم حقه، إذ يقول:

«وأيم الله لو لا مخافة الفرقة بين المسلمين، وأن يعود الكفر ويبور الدين لكنا على غير ما كنا لهم عليه»[2].

وفي موضع آخر ذكر الإمام أن فلسفة سكوته عن حقه تكمن في رؤيته حالة من الردّة التي سادت الناس على الإسلام، وهو أمرٌ هدّد كيان الإسلام وعرّض وجوده إلى الخطر، إذ يقول في الكتاب الذي بعثه إلى أهل مصر بيد مالك الأشتر النخعي:

«أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ الله سُبْحَانَهُ بَعَثَ مُحَمَّداً صلى الله عليه وآله نَذِيراً لِلْعَالَمِينَ، وَمُهَيْمِناً عَلَى الْـمُرْسَلِينَ، فَلَمَّا مَضَى صلى الله عليه وآله تَنَازَعَ الْـمُسْلِمُونَ اَلْأَمْرَ مِنْ بَعْدِهِ، فَوَالله مَا كَانَ يُلْقَى فِي رُوعِي وَلاَ يَخْطُرُ بِبَالِي، أَنَّ اَلْعَرَبَ تُزْعِجُ هَذَا اَلْأَمْرَ مِنْ بَعْدِهِ صلى الله عليه وآله

---

١ – نهج البلاغة، الخطبة رقم: ٥.

٢ – المصدر أعلاه، الخطبة رقم: ١١٩؛ ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ١، ص ٣٠٧.

عَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، وَلاَ أَنَّهُمْ مُنَحُّوهُ عَنِّي مِنْ بَعْدِهِ، فَمَا رَاعَنِي إِلاَّ اِنْثِيَالُ اَلنَّاسِ عَلَى فُلاَنٍ يُبَايِعُونَهُ، فَأَمْسَكْتُ بِيَدِي يَدِي، حَتَّى رَأَيْتُ رَاجِعَةَ اَلنَّاسِ قَدْ رَجَعَتْ عَنِ اَلْإِسْلاَمِ، يَدْعُونَ إِلَى مَحْقِ دَيْنِ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَخَشِيتُ إِنْ لَمْ أَنْصُرِ اَلْإِسْلاَمَ وَأَهْلَهُ أَنْ أَرَى فِيهِ ثَلْماً أَوْ هَدْماً تَكُونُ اَلْمُصِيبَةُ بِهِ عَلَيَّ أَعْظَمَ مِنْ فَوْتِ وِلاَيَتِكُمُ اَلَّتِي إِنَّمَا هِيَ مَتَاعُ أَيَّامٍ قَلاَئِلَ، يَزُولُ مِنْهَا مَا كَانَ كَمَا يَزُولُ اَلسَّرَابُ»[1].

د ـ تنازل الإمام عن حقه:

إن التصدي لمقام الحكم والسلطة لم يشكل هدفاً أولياً وذاتياً للإمام علي عليه السلام، بل كان يرى أن الحكومة الدنيوية أقل شأناً وقيمة من النعل الخلق[2]. من هنا لم تكن غاية الإمام من المطالبة بالسلطة سوى إحياء الدين الحنيف وبسط تعاليم الإسلام. وحيث تدبّر في ظروف العصر ومقتضياته أدرك أن مصلحة الإسلام والمسلمين تكمن في إيثار الصبر والسكوت وعدم توسيع رقعة الخلاف، وبهذا السكوت لم يتعرّض كيان القرآن والإسلام إلى الخطر، وإن كان يؤدي إلى مصادرة حقه الشخصي الثابت، وهنا ترفّع الإمام عن المطالبة بحقه[3].

إن الإجابة عن هذه الشبهة تتضح من خلال تحليل الشبهة السابقة؛ إذ أشار الإمام إلى فلسفة إيثاره السكوت عن حقه. غير أن الملفت في كلام

---

١ – نهج البلاغة، الكتاب رقم ٦٢؛ مناقب الخوارزمي، ص ٣١٣؛ فرائد السمطين، ج ١، ص ٣٢٠، رقم ٢٥١؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٤٣٤؛ لسان الميزان، ج ٢، ص ١٥٦؛ كنز العمال، ج ٥، ص ٧٢٤.

٢ – انظر: نهج البلاغة، الخطبة رقم: ٣٣.

٣ – انظر: مصادر الشبهة السابقة.

الإمام أنه يخصّ إيثاره وزهده عن حقه الدنيوي فقط، ثم يذكّر بيوم القيامة وأن الله سيحكم ويقضي في هذا الشأن، إذ يقول:

«أَمَّا الِاسْتِبْدَادُ عَلَيْنَا بِهَذَا الْـمَقَامِ، وَنَحْنُ الْأَعْلَوْنَ نَسَباً، وَالْأَشَدُّونَ بِرَّسُولِ الله ﷺ نَوْطاً، فَإِنَّهَا كَانَتْ أَثَرَةً شَحَّتْ عَلَيْهَا نُفُوسُ قَوْمٍ، وَسَخَتْ عَنْهَا نُفُوسُ آخَرِينَ، وَالْحَكَمُ الله، وَالْمَعُودُ إِلَيْهِ الْقِيَامَةُ»[1].

■ الشبهة العاشرة: قبول الإمام علي عليه السلام ببيعة أبي بكر:

هناك من لا يدقق في الفترة الزمنية لبيعة الإمام علي عليه السلام لأبي بكر، ويعتقد لذلك بأن هذه البيعة تمثل دليلاً على شرعية خلافة الخليفة، وأن الإمام حتى إذا كانت لديه في بداية الأمر بعض الملاحظات على الحكومة، إلا أن هذه الملاحظات قد زالت في المرحلة اللاحقة بعد تأكده من سلامة طوية الخليفة بعد ستة أشهر، فبايعه مختاراً وحلّت العلاقات الطيبة والحسنة محل سوء التفاهم السابق. وبعبارة أخرى: بعد أن لمس الإمام عدالة الخليفة بايعه عن رضا وطيب نفس.

هذا وإن المتقدمين من أهل السنة يذعنون بأن بيعة الإمام علي عليه السلام إنما كانت بيعة ظاهرية، ولم تكن منبثقة عن قناعة داخلية، ولكنهم التزموا بأن الملاك في تحقق البيعة وصحتها هو الظاهر دون السرائر.

ومن ذلك قولهم: «ولا يجوز لقائل أن يقول: كان باطن علي والعباس خلاف ظاهرهما، ولو جاز هذا لمدّعيه لم يصحّ إجماع وجاز لقائل أن يقول

---

١ - نهج البلاغة، الخطبة رقم ١٦١.

ذلك في كل إجماع للمسلمين. وهذا يسقط حجية الإجماع؛ لأن الله عزّ وجل لم يتعبّدنا في الإجماع بباطن الناس، وإنما تعبدنا بظاهرهم»[1].

مناقشة وتحليل:

في تحليل بيعة الإمام علي لأبي بكر بن أبي قحافة، وكذلك لعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان، لا بد من التأمل في الأمور الآتية:

أ ـ الحيلولة دون الكفر والردّة:

كما تقدّم أن ذكرنا فإنّ الإمام علياً بعد استيلاء أبي بكر على السلطة امتنع عن مبايعته مدّة ستة أشهر كاملة، وبذلك سجّل عدم رضاه وأثبت عدم مشروعية الحكم. ولكن في هذه الفترة واجه الإسلام كثيراً من البدع وشتى الانحرافات. فمن جهة خرج مسيلمة الكذاب يدّعي النبوة وغرّ بعض المسلمين واستقطبهم لدينه المزيّف، وقد قويت بذلك شوكته حتى شكل جبهة واحدة قوية اعتزم أن يضرب المسلمين بها.

ومن هذه الناحية كان إيمان الناس وكذلك الرقعة الجغرافية للمسلمين في معرض الخطر والزوال، والسقوط بيد الأعداء الخارجيين. وفي هذه الأجواء المشحونة والمتوترة لم يتمكن الإمام من مواصلة موقفه السلبي من الخليفة الأول والإصرار على عدم مبايعته؛ إذ إنّ إصراره على موقفه لن يقتصر ضرره على شخص الخليفة ومنصب الخلافة فقط، بل قد يعرّض إيمان المسلمين وبيضة الإسلام للخطر، أو يؤدي إلى إضعافها في الحدّ الأدنى. من هنا رأى

---

١ – الإبانة، ص ١٤٨؛ البغدادي: كتاب أصول الدين، ص ١٤٩.

أمير المؤمنين أنه إذا بايع الخليفة الأول وتعاون معه فإن ذلك سيعزز جبهة الإسلام والمسلمين. ومع الالتفات إلى مكانة الإمام علي ومنزلته ودوره المحوري سترتفع معنويات المسلمين وتتمكن الحكومة مدعومة بتأييد الإمام من الوقوف سدّاً منيعاً في وجه الكفر والكفار وصدّ هجمتهم الوشيكة.

ربما تصور القارئ الكريم أن هذا الكلام مجرّد تحليل من كاتب هذه السطور أو رأي لعلماء الشيعة في تغريدة منهم خارج السرب يراد منها إثبات أمر لصالح المذهب، إلا أن الحقيقة هي أن هذا الكلام ليس مجرّد تحليل وإنما هو تقرير للواقع، والمقرر هو شخص الإمام علي عليه السلام الذي عايش تفاصيل الظروف وجزئياتها، ويعتبره الشيعة معصوماً من الخطأ، ويراه السنة في الحد الأدنى من الصحابة العدول. وقد صرّح الإمام علي عليه السلام بفلسفة بيعته مراراً وتكراراً، ومن ذلك قوله:

«بايع الناس أبا بكر وأنا والله أولى بالأمر وأحق به، فسمعت وأطعت مخافة أن يرجع الناس كفاراً يضرب بعضهم رقاب بعض بالسيف، ثم بايع أبوبكر لعمر، وأنا والله أولى بالأمر منه فسمعت وأطعت مخافة أن يرجع الناس كفاراً»[1].

كما بيّن الإمام علي عليه السلام في موضع آخر ـ ضمن إشارته إلى كراهة مبايعة الخليفة ـ أن سبب بيعته يكمن في خوفه من تعرّض الإسلام والمسلمين للخطر، وقد عبر الإمام عن أن مصيبته في ذلك ستكون أشد من ضياع حقه في

---

١ - مناقب الخوارزمي، ص ٣١٣، الفصل ١٦؛ فرائد السمطين، ج ١، ص ٣٢٠، رقم ٢٥١؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٤٣٤؛ كنز العمال، ج ٥، ص ٧٢٤.

الخلافة حيث يقول: «فَأَمْسَكْتُ يَدِي حَتَّى رَأَيْتُ رَاجِعَةَ النَّاسِ قَدْ رَجَعَتْ عَنِ الْإِسْلَامِ يَدْعُونَ إِلَى مَحْقِ دَيْنِ مُحَمَّدٍ ﷺ فَخَشِيتُ إِنْ لَمْ أَنْصُرِ الْإِسْلَامَ وَأَهْلَهُ أَنْ أَرَى فِيهِ ثَلْماً أَوْ هَدْماً تَكُونُ الْمُصِيبَةُ بِهِ عَلَيَّ أَعْظَمَ مِنْ فَوْتِ وِلَايَتِكُمُ الَّتِي إِنَّمَا هِيَ مَتَاعُ أَيَّامٍ قَلَائِلَ يَزُولُ مِنْهَا مَا كَانَ كَمَا يَزُولُ السَّرَابُ أَوْ كَمَا يَتَقَشَّعُ السَّحَابُ فَنَهَضْتُ فِي تِلْكَ الْأَحْدَاثِ حَتَّى زَاحَ الْبَاطِلُ وَزَهَقَ وَاطْمَأَنَّ الدِّينُ وَتَنَهْنَهَ»[1].

ب ـ الحفاظ على وحدة المسلمين:

ذكر الإمام علي عليه السلام أن الحفاظ على وحدة المسلمين والخوف من الردة عن الإسلام إلى الكفر كان من بين الأسباب التي دعته إلى اختيار السكوت وإيثار الصبر، إذ يقول:

«وأيم الله لو لا مخافة الفرقة بين المسلمين، وأن يعود الكفر ويبور الدين لكنا على غير ما كنا لهم عليه»[2].

وبعبارة أخرى أن الإمام كان على مفترق محذورين، فإما أن يُصرّ على المطالبة بحقه على حساب ضياع وزوال أو إضعاف الدين، وإما أن يغض الطرف عن حقه الثابت؛ فاختار الثاني، إلا أن صبره الذي استمر خمسة وعشرين سنة كان بمثابة من يتحمل ألم الشوكة المعترضة في عينه، أو ذاك الذي اعترض عظم في حلقه، إذ يقول: «وَطَفِقْتُ أَرْتَئِي بَيْنَ أَنْ أَصُولَ بِيَد جَذَّاءَ، أَوْ أَصْبِرَ عَلَى طَخْيَة عَمْيَاءَ، يَهْرَمُ فيهَا الكَبيرُ، وَيَشِيبُ فِيهَا الصَّغِيرُ، وَيَكْدَحُ فِيهَا

---

١ – نهج البلاغة، الكتاب رقم ٦٢.

٢ – المصدر أعلاه، الخطبة رقم: ١١٩؛ ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ١، ص ٣٠٧.

مُؤْمِنٌ حَتَّى يَلْقَى رَبَّهُ. فَرَأَيْتُ أَنَّ الصَّبْرَ عَلَى هَاتَا أَحْجَى، فَصَبَرتُ وَفِي الْعَيْنِ قَذىً، وَفِي الحَلْقِ شَجاً، أرى تُرَاثي نَهْباً»[1].

فهل يمكن وصف مثل هذا الشخص الذي يصف حياته طوال خمسة وعشرين سنة في ظل الخلفاء الثلاثة وضياع ميراثه بهذا الوصف، بأنه كان راض عن خلافة الخلفاء الذين سبقوه، والادعاء أنه كان قائلاً بشرعية حكمهم؟!

ج ـ الحيلولة دون سفك الدماء:

لو أن الإمام علياً عليه السلام كان قد اختار الإصرار على عدم بيعة الخليفة الذي استتبت له الأمور، واختار سلوك طريق المخالفة، لأدى ذلك إلى اتساع الشرخ بين المسلمين، بل ولجأ أنصار كلا الطرفين إلى السلاح والاحتكام إلى السيف رغم حاجتهم الماسّة إلى الاتحاد فيما بينهم، ولاستعر القتال بينهم. ولكي يحول الإمام دون حدوث هذه الكارثة دعا أنصاره إلى التمسّك بالصبر والمداراة والإرشاد والنصيحة، وبادر هو إلى المبايعة ليطوي بذلك صفحة الفتنة وإراقة الدماء بين المسلمين. وقد أشار الإمام إلى هذا السبب في معرض بيان جانب من جوانب فلسفة بيعته للخليفة الأول، على ما تقدم في الفقرة (أ) من تحليل هذه الشبهة ومناقشتها.

د ـ عدم اعتبار الإجماع:

وأما فيما يتعلق باعتبار الإجماع وكفاية البيعة الظاهرية من الإمام علي عليه السلام، فيجب القول:

---

١ – المصدر أعلاه، الخطبة رقم ٣؛ وانظر أيضاً: موسوعة الإمام علي، ج ٣، ص ٦٠.

أولاً: إن الشيعة يثبتون بالأدلة القطعية أن الحكومة والخلافة أمر منصوص من قبل الله سبحانه وتعالى والنبي الأكرم ﷺ، وفيما يتعلق بالأمر الإلهي لا يكون هناك موضع لانتخاب الناس وحتى إجماعهم من الإعراب، لأن ذلك سيكون من باب تحكيم الآراء والاجتهاد في مقابل النص. مع أن الإجماع لو كان في تأييد الأمر الإلهي، لكان مرضياً لله.

وثانياً: إن المخالفة الباطنية لم تقتصر على الإمام علي عليه السلام والعباس، بل تمّ تسجيل أسماء كبار الصحابة من أمثال: سلمان الفارسي وأبي ذر الغفاري والمقداد بن الأسود وعمار بن ياسر في الجهة المخالفة، على ما تقدم في الصفحات السابقة. وعليه إذا كان ملاك المشروعية يكمن في إجماع عامة الناس أو خصوص أهل الحل والعقد، فإن اعتبار هذا الإجماع سيخدش بغياب الصحابة المذكورين أعلاه، وإجبارهم على البيعة بالتهديد لاحقاً.

وثالثاً: على فرض القبول بالإجماع، فإن مشروعيته رهن بشرائط يفتقر إليها الإجماع المذكور للأسف الشديد؛ ذلك لأن مرشح السقيفة قد اختير على عجل وفي غياب الصحابة الكبار، وأما البيعة العامة والجماعية فقد تمّت بالتهديد والإكراه أو الترغيب وشراء الذمم، وهذا الأمر يُفقد الإجماع مصداقيته.

ورابعاً: إن مقام الإمامة وعناصرها وأركانها الرئيسة لا تنحصر في الركن الحكومي والقيادة السياسة حتى يتحقق أو ينعدم بالإجماع من قبل البعض، بل إن العنصر الأساس في الإمامة يتمثل بالمرجعية العلمية والدينية، وهذا يقترن بعلم الغيب والعصمة، وتعيين مثل هذا الفرد الذي يتصف بهذه الخصال، خارج عن صلاحية الإجماع.

■ **الشبهة الحادية عشرة: المشاركة في شورى تعيين الخليفة الثالث:**

قام الخليفة الثاني عمر بن الخطاب في آخر أيام حياته بتقديم صيغة لانتخاب الخليفة التالي له من خلال شورى مؤلفة من ستة أشخاص، وهم كل من: علي بن أبي طالب عليه السلام، والزبير بن العوام، وعبد الرحمن بن عوف، وعثمان بن عفان، وطلحة بن عبيد الله، وسعد بن أبي وقاص[1]. وإن الإمام علياً من خلال مشاركته في هذه الشورى أثبت على المستوى العملي مشروعية خلافة عمر بن الخطاب، كما أيّد صيغته المقترحة لتعيين الخليفة الثالث؛ إذ لو لم يكن مؤمناً بأصل خلافة عمر؛ لوجب عليه رفض أوامره وأعلن عن انصرافه ورفضه للشورى المذكورة عملياً، في حين أن الإمام علي عليه السلام لم يقم بذلك، وإنما شارك في هذه الشورى، وبذلك حكم بشرعية خلافة الخليفة الثاني وأمره بتشكيل الشورى المذكورة.

كان هذا الدليل منذ قرون ولا يزال يتمّ طرحه ـ من قبل المتكلمين من قدماء أهل السنة ومعاصريهم ـ بوصفه واحداً من الأدلة على فقدان الدليل على التنصيب فيما يتعلق بأمر الحكومة ومشروعية خلافة الخلفاء الراشدين[2].

---

١ – انظر: الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ٦١؛ كنز العمال، ج ٥، ص ٧٣٢؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٣، ص ٦٦؛ تاريخ الطبري، ج ٢، ص ٧٥٠؛ مؤسسة الإمام علي، ج ٣، ص ٩٧.

٢ – انظر: القاضي عبدالجبار المعتزلي، المغني، كتاب الإمامة، ج٢٠؛ ابن حزم، الفصل، ج٣، ص١٥؛ ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج١٢، ص٢٥٦ـ٢٧١، ج١، ص١٨٩، ج١٨، ص٤١٥؛ أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسي الشيعي، ص٢٣.

هذا بالإضافة إلى أننا إذا أمعنا النظر برجال الشورى سندرك جيداً أن مآل الأمور لا محالة ستصب في مصلحة عثمان بن عفان[1]؛ فما هي حجة الإمام علي عليه السلام في المشاركة في هذه الشورى؟

مناقشة وتحليل:

فيما يتعلق بتحليل هذا الدليل أو الشاهد، يجدر التأمل في الأمور الآتية:

أ ـ دفع شبهة العلمانيين:

إن الأمر الأول الذي يبدو من مشاركة الإمام في الشورى المحدّدة من قبل الخليفة، هي أن هذه المشاركة تأتي في سياق دفع شبهة ابتعاد الإمام عن ممارسة السياسة، حيث تمّ طرح هذه الشبهة منذ قرون، واليوم يتمّ طرحها والترويج لها بشكل أشدّ وأقوى. حيث يسعى أنصار القول بالفصل بين الدين والسياسة إلى التشبّث بكل ذريعة لتأييد مدعاهم. وقد تقدم في الصفحات السابقة أنهم اتخذوا من سكوت الإمام، وعدم قيامه بشيء من أجل الحصول

---

١ – الملفت في البين أن عمر بن الخطاب نفسه قد جعل المناط فيما لو تعادلت الكفة بين المرشحين، بأن انقسم أعضاء الشورى على أنفسهم ثلاثة ثلاثة، كأن يقوم اثنان منهم على انتخاب شخص، واثنان آخران على انتخاب شخص آخر، كان الترجيح للكفة التي يكون فيها عبد الرحمن بن عوف، وأمر عمر بن الخطاب بقتل الثلاثة الآخرين إن أصروا على المعارضة. ومن خلال توليفة الشورى يتضح بالالتفات إلى كون عبد الرحمن بن عوف صهراً لعثمان وابن عم لسعد أنهما سيتفقان على عثمان، وبذلك يستبعد الثلاثة الآخرون بمن فيهم علي بن أبي طالب عليه السلام. وهذا ما صرّح به الإمام علي عليه السلام بنفسه وكذلك ابن عباس وآخرون (انظر: نهج البلاغة، الخطبة الثالثة؛ موسوعة الإمام علي، ج ٣، ص ١١٨ و١٢٧).

على السلطة، وكراهته لتولي الخلافة بعد مقتل عثمان بن عفان، دليلاً على تأييد دعواهم.

وفيما يتعلق بمسألة الشورى، لو لم يشارك الإمام علي عليه السلام فيها لاتخذ العلمانيون هذا الموقف منه ليثبتوا على الفور أنه يصبّ في تأييد نظريتهم ومقالتهم.

ولكي لا يعمل أنصار العلمانية على مصادرة عدم مشاركة الإمام في الشورى المذكورة لصالحهم، بادر الإمام إلى المشاركة في هذه الشورى بوصف ذلك تكليفاً إلهياً تعيّن عليه القيام به.

ب ـ إتمام الحجّة:

على الرغم من ان نتيجة الشورى كانت محسومة سلفاً (على ما مرّ توضيحه في هامش الصفحة السابقة)، إلا أنه لو لم يشارك الإمام فيها لكان هناك احتمال أن يصف الشيعة وغيرهم موقف الإمام بالضعف وعدم الاهتمام في أمر سيادة الدين، وأنه كان بالإمكان في حال مشاركته أن يحصد أصوات الغالبية بالنظر إلى سابقته في الإسلام، وفضله على جميع الصحابة، مضافاً إلى امتلاكه لرصيد النص الإلهي القاضي بتنصيبه إماماً وخليفة على المسلمين من قبل شخص النبي الأكرم صلى الله عليه وآله في غدير خم وكثير من المواطن الأخرى. وقد أثبت الإمام علي عليه السلام من خلال حضوره ومشاركته في الشورى مدى ابتعاد أعضاء الشورى عن الحق، وانحيازهم إلى القرابة على إحقاق الحق. وبعبارة أخرى: إن الإمام من خلال مشاركته سجل مظلوميته ومظلومية العدالة والحق على طول التاريخ. أمّا لو امتنع الإمام عن المشاركة في الشورى؛ لاتهمه التاريخ بأنه من خلال اعتزال الشورى قدّم السلطة والحكم لغير الكفوئين

وغير الصالحين على طبق من ذهب، وبذلك يعدُّ بنحو من الأنحاء شريكاً في الجريمة[1].

ج ـ تجنّب الخلاف والحفاظ على وحدة المسلمين وتماسكهم:

لو لم يشارك الإمام علي عليه السلام في الشورى المذكورة، لعمّت الخلافات والنزاعات الأمة الإسلامية ثانية، إذ إنّ عدم مشاركة الإمام فيها بمنزلة مواجهة السلطة والخليفة الجديد، وفي هذه الصورة سيعمد شيعة الإمام إلى التأسي بموقفه، وعندها سيدخلون في جدال ونزاع وصراع مع أنصار السلطة، ولا يخفى أن هذا الأمر سيؤدي إلى الفرقة بين صفوف المسلمين، وهذا سيؤدي بدوره إلى إضعاف أصل الإسلام. من هنا فإنّ الإمام علياً عليه السلام رغم علمه بنتيجة الشورى، آثر مصلحة الإسلام على مصلحته الخاصة. هذا مضافاً إلى أن عدم مشاركة الإمام علي عليه السلام في تلك الشورى المقترحة من قبل عمر بن الخطاب كان سيفسّر على أنه غمز وطعن في الخليفة الثاني، ولكان وقع ذلك على أتباعه ـ الذين يمثلون غالبية الناس الاعتياديين ـ ثقيلاً، وهو أمرٌ من شأنه أن يوسّع من شرخ الخلافات والصراعات الداخلية بين المسلمين.

د ـ نقض موقف الخليفة الثاني:

إن من بين أسباب مشاركة الإمام في الشورى المقترحة من قبل عمر بن الخطاب، أن عمر روى عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله حديثاً مزعوماً يقول: إن

---

١ – المراد من الجريمة هنا في الحد الأدنى ما قام به عثمان بن عفان من الانفاق العبثي للأموال، وتوزيع موارد بيت المال على أقربائه وأفراد حاشيته، الذي بلغ في بعض الموارد حدود الاستهتار، حتى كان ذلك واحداً من أسباب النقمة والثورة الشعبية عليه والتي أدّت إلى مقتله على ما هو مسجل في المصادر التاريخية.

النبوة والإمامة لا تجتمع في بيت واحد (البيت الهاشمي). وبعد تسمية الإمام علي عليه السلام من قبل عمر نفسه بوصفه مرشحاً لاستلام الحكم والخلافة يكون قد ناقض نفسه بنفسه.

وقد أشار الإمام علي عليه السلام إلى هذه الناحية في معرض رفضه اقتراح ابن عباس في عدم المشاركة في مهزلة الشورى بعد أن كانت النتائج معلومة سلفاً، وأنها ستؤدي لا محالة إلى انتخاب عثمان بن عفان، إذ قال له الإمام عليه السلام:

«أنا أعلم ذلك، ولكني أدخل معهم في الشورى؛ لأن عمر قد أهّلني الآن للخلافة وكان قبل ذلك يقول: إن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: إن النبوة والإمامة لا يجتمعان في بيت، فأنا أدخل في ذلك؛ لأظهر للناس مناقضة فعله لروايته»[1].

ومن الواضح أنه إذا لم يتمّ إثبات زيف الرواية التي يرويها عمر بن الخطاب عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله القائمة على عدم الجمع بين النبوّة والإمامة، لصار هذا الحديث المكذوب على لسان رسول الله مستمسكاً بيد الخصوم بعد مقتل عثمان، ولجعلوه دليلاً على عدم شرعية خلافة وإمامة الإمام علي عليه السلام وسائر الأئمة من أبنائه المعصومين عليهم السلام. وسيؤدي ذلك إلى الانحراف عن ركن رئيس من أركان الدين وهو ركن الإمامة.

هـ ـ نفي تهمة الاستبداد بالرأي:

إن عدم مشاركة الإمام علي عليه السلام في الشورى المذكورة كان يترتب

---

١ - ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ١، ص ١٨٩، وج ١٠، ص ٢٨٥؛ موسوعة الإمام علي عليه السلام، ج ٣، ص ١١٩.

عليه لازم سلبي، وهو أن أكثر العوام من الناس سوف يفسّرون عدم مشاركته على أنها ترفّع منه على سائر الصحابة من أعضاء الشورى، وأنه يرى نفسه فوق الجميع، وهذا يحمل في طيّاته نوعاً من الاستبداد بالرأي والتكبّر والاستعلاء على الآخرين. من هنا كان ما قام به الإمام من المشاركة في الشورى دفعاً لهذا المحذور.

و ـ روايات وسلوك الإمام ناقض لمشروعية الخلفاء:

قد تطرح هنا شبهة مفادها: أنّ الإمام علياً عليه السلام من خلال مشاركته في الشورى، يمنح الشرعية للخليفتين السابقين بالإضافة إلى الخليفة الثالث على المستوى العملي. إلا أن الأجيال اللاحقة تدرك من خلال قراءتها للروايات المأثورة عنه ودلالتها على اغتصاب الخلفاء السابقين لحقه، مضافاً إلى احتجاجاته المتكررة على أصل التنصيب في كثيرٍ من المواطن، بما في ذلك الشورى نفسها[1]، ولذلك لا تكون هذه الشبهة جديرة بالطرح. لأن مشاركة الإمام في الشورى تأتي في سياق كثير من الأسباب الأخرى التي تقدّم ذكرها، ولا ربط لها بمسألة مشروعية الخلافة. نعم لو لم يكن الإمام قد ذكر تلك النصوص في نقد ما قام به الخلفاء السابقون، وما احتجّ به من الروايات حتى في معقد الشورى نفسها[2]، لكان هناك متسع لمثل هذا الاحتمال. إلا أن النصوص الواردة عن الإمام عليه السلام لا تبقي مجالاً لطرح هذه الشبهة.

---

١ – انظر: كنز العمال، ج ٥، ص ٧٢٤، ح ١٤٢٤٣؛ الصواعق المحرقة، ب ١١؛ مناقب الخوارزمي، ص ٢١٣.

٢ – انظر: الطبرسي، الاحتجاج، ج ١، ص ١٩٧؛ الغدير، ج ١، ص ١٦٠، وج ٣، ص ١٣٣.

علاوة على ذلك فإن الإمام علياً عليه السلام بيّن موقفه السلبي من الخليفتين الأولين في ذات الشورى نفسها، وذلك عندما تقدم عبد الرحمن بن عوف نحوه في حركة استعراضية اقترح فيها عليه مبايعته بشرط أن يعمل بسنة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وسيرة الشيخين (أي الخليفتين السابقين: أبو بكر بن أبي قحافة وعمر بن الخطاب). فأكد الإمام علي عليه السلام له أنه لا يعمل إلا بسيرة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله واجتهاده ورأيه. وبذلك يكون الإمام علي عليه السلام قد صرح بكراهته ومعارضته لسيرة الخليفتين السابقين، مما يثبت عدم شرعية سيرتيهما. مضافاً إلى تذكيره بأن موافقة منافسه عثمان بن عفان على هذا الشرط لا ينسجم مع أصل الكتاب وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وبذلك يكون الإمام علي عليه السلام قد أثبت عدم مشروعية الخليفتين السابقين وكذلك عدم مشروعية خلافة الخليفة الثالث (عثمان بن عفان) أيضاً.

■ الشبهة الثانية عشرة: رفض التصدي للخلافة بعد مقتل الخليفة الثالث:

إن من بين الأدلة التي يتمسك بها أهل السنة لإثبات عدم وجود النص على أصل التنصيب والإمامة والخلافة، رفض علي لقبول الخلافة عندما عرضت عليه من قبل الأمّة بعد مقتل عثمان بن عفان؛ حيث روي عنه قوله: «دعوني والتمسوا غيري»[1]. يقول أهل السنة: لو كان هناك نص على إمامة الإمام علي عليه السلام وخلافته، لكان عليه المسارعة إلى قبول هذا العرض والترحيب به، ولقام بتشكيل الحكومة التي يرتضيها، وإلا كان مصداقاً لتارك

---

١ - نهج البلاغة، الخطبة رقم: ٩٢.

الواجب الديني[1].

كما يتمّ التسويق لهذه الشبهة حالياً من قبل بعض العلمانيين من الشيعة أيضاً، ويستفيدون منها صحّة ما يذهبون إليه من الفصل بين الدين والسياسة، قائلين: إن رفض الإمام لاستلام الحكم لم يكن رفضاً للقيام بواجب ديني، وإنما هو يرفض بذلك الاضطلاع بمهمة ومسؤولية دنيوية لا ربط لها بالفرائض والأحكام الدينية التي لا تترك مجال[2].

مناقشة وتحليل:

قبل الخوض في مختلف التبريرات، لا بدّ من الإشارة إلى هذه النقطة والإجابة الكلية، وهي أنه حتى على فرض عدم اتضاح الإجابة عن هذه الشبهة، لا يمكن لنا أن نستنتج من مجرّد كراهة الإمام علي عليه السلام لتولي منصب الحكم، بطلان نظرية التنصيب؛ ذلك لأن هذه النظرية قد ثبتت بالأدلة المتقنة والمحكمة المدعومة بالأحاديث المأثورة عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله والأئمة الأطهار عليهم السلام، وخاصة الإمام علي عليه السلام نفسه، وإن مجرد الغموض في قضية تاريخية لا يمكن أن يخدش بها أو يضعفها. هذا مع أنّ هذه الخطبة ذاتها وامتناع الإمام عن استلام الحكم له تبريرات وأدلة تنسجم مع نظرية التنصيب، وفيما يأتي نشير إليها على النحو الآتي:

---

١ - انظر: ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ٧، ص ٣٤؛ الفخر الرازي، الأربعين، الفصل الرابع، ص ٧٦؛ شرح المقاصد، ج ٥، ص ٢٦٢؛ دلائل الصدق، ج ٢، ص ٢١ و٣٣؛ أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسي الشيعي، ص ٢٣.

٢ - انظر: مهدي حائري يزدي، حكمت وحكومت، ص ١٤٤؛ مهدي بازركان، آخرت وخدا هدف بعثت، ص ٤٥.

أ ـ الاعتراض على سيرة الخلفاء السابقين:

طبقاً لعلم التفسير والتأويل والهرمنيوطيقا ـ الذي أشبعه المستنيرون شرحاً وبياناً ـ لابدّ في تفسير كلامٍ ما من ملاحظة الظروف والثقافة التي تحيط بفترة صدور ذلك الكلام. ومن بين الأمور التي تساعد على فهم الكلام بيان الدافع والمخاطبين بالكلام، وهو ما يعبر عنه في علم التفسير بـ«شأن النزول». وعلى هذا الأساس لا ينبغي التسرّع في تفسير هذه الخطبة والاستناد إلى ظاهرها والاحتجاج بها في أخذ المدعى، بل لا بدّ أولاً من بيان «شأن نزولها».

ذكر ابن أبي الحديد المعتزلي في شرحه أنه بعد مقتل الخليفة الثالث «عثمان بن عفان» أقبل بعض كبار القوم على الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام واقترحوا عليه البيعة والخلافة على أن يعمل بكتاب الله وسنة النبي وسنة الخلفاء السابقين، فرفض الإمام هذا الشرط؛ لاعتقاده ببطلان سيرة الخلفاء السابقين وعدم شرعيتها[1]. إذ إنّ قبول هذا الشرط يعني إمضاء سنة الخلفاء السابقين. وهنا قال الإمام علي لأصحاب هذا المقترح المشروط: دعوني

---

١ – وقد سبق أن حدث ما يشبه هذا الموقف بعد موت عمر بن الخطاب. حيث جعل عمر الخلافة بعده لشورى مؤلفة من ستة أشخاص. وفي هذه الشورى انسحب الزبير لصالح الإمام علي عليه السلام، وانسحب طلحة لصالح عثمان، وانسحب سعد بن أبي وقاص لصالح عبد الرحمن بن عوف. ثم انسحب عبد الرحمن من المنافسة حاملاً معه رصيده سعد بن أبي وقاص ليمثل بذلك بيضة القبان ترجح الكفة التي يرجحها، وهنا أقبل أولاً على الإمام علي عليه السلام وقال له: أبايعك على أن تتبع كتاب الله وسنة رسول الله وسيرة الشيخين، إلا أن الإمام رفض الشرط الأخير وألزم نفسه بالعمل بكتاب الله وسنة رسول الله فقط. ومن هنا مال عبد الرحمن إلى عثمان بن عفان ليعرض عليه البيعة بنفس الشروط، وهذا ما وافق عليه عثمان بن عفان فأصبح هو الخليفة. (انظر: شيخ الإسلام، ترجمة نهج البلاغة، الخطبة رقم: ٣).

والتمسوا من يوافق على هذه الشروط. وعليه فإنّ الإمام علياً عليه السلام لم يكن يرفض أصل استلام الحكم والسلطة، وإنما كان يرفض الحكم الذي يحمل في دستوره مادة تفرض عليه اتباع أمر أو سياسة لم يكن مقتنعاً بها أو كان يرى خلافها، وهي سيرة الخلفاء الذين سبقوه.

ب ـ إتمام الحجّة:

إنّ الإمام علياً عليه السلام في الحقيقة لم يرد من وراء رفض الحكم الامتناع عن أصل ممارسة الولاية والسلطة، وإنما كان يريد تعريف الناس بهوية حكومته، وإن من أهم أركانها العمل بكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله ورأيه الخاص، من دون سيرة من سبقه من الخلفاء، وذلك كي يبايعه الناس عن بصيرة من أمرهم، فلا يقولوا بعد توليه السلطة: وا سنة أبي بكر! أو وا سنة عمراه! ويتخذون ذلك ذريعة لمعارضة حكومة الإمام الفتية؛ إذ إنّه قد أتمّ عليهم الحجة منذ البداية، وبيّن لهم طبيعة حكومته وماهيتها، وهذا ما يتضح من خلال عبارات ذات الخطبة التي غابت عن أنظار القائلين بمبدأ فصل الدين عن السياسة، وذلك حيث يصرّح عليه السلام قائلاً:

«وَاعْلَمُوا أَنِّي إِنْ أَجَبْتُكُمْ رَكِبْتُ بِكُمْ مَا أَعْلَمُ، وَلَمْ أُصْغِ إِلَى قَوْلِ الْقَائِلِ وَعَتْبِ الْعَاتِبِ»[1].

ج ـ التنبؤ بالفتن القادمة:

إن الإمام علياً عليه السلام في هذه الخطبة ذكر أن السبب الآخر الذي يدعوه إلى الامتناع عن قبول الحكم والخلافة، هو أن ممارسات الخلفاء السابقين قد

---

١ – نهج البلاغة، الخطبة رقم: ٩١.

تركت وراءها كثير من الألغام التي ستجعل المستقبل حافلاً بالصواعق المتفجرة، وإن إبطال مفعولها سيخلق كثيراً من المشاكل المريرة على المستوى الداخلي، وإنّ كثيراً من الشخصيات المرموقة، من أمثال: عائشة وطلحة والزبير وغيرهم، لن يخرجوا من التجربة القادمة مرفوعي الرأس، إذ إنّهم لن يتحملوا حكومته العادلة، وذلك إذ يقول عليه السلام:

«دَعُونِي وَالْتَمِسُوا غَيْرِي؛ فَإِنَّا مُسْتَقْبِلُونَ أَمْراً لَهُ وُجُوهٌ وَأَلْوَانٌ، لَا تَقُومُ لَهُ الْقُلُوبُ، وَلَا تَثْبُتُ عَلَيْهِ الْعُقُولُ، وَإِنَّ الْآفَاقَ قَدْ أَغَامَتْ، وَالْمَحَجَّةَ قَدْ تَنَكَّرَتْ»[1].

ومن ثَمَّ فإنّ حكومة الإمام القصيرة بدلاً من أن تمكنه من نشر الإسلام، استهلكت الطاقة في الإصلاحات الداخلية وتغيير نفوس الأعداء والمخالفين من إخوته في الإسلام.

بعبارة أخرى: يبدو أن الإمام عليه السلام اعتبر الفترة غير مناسبة كي يمسك بمقاليد الأمور، وذلك لأن الشبهات والفتن قد لوّثت أذهان حتى المخلصين من الصحابة، وإن الفساد قد عمّ غالبية الناس، بحيث أنهم لن يكونوا قادرين على التمييز بين الحق والباطل.

إلا أن تطبيق العدالة ـ مهما كانت فترة الحكم قصيرة ـ والعمل بعهد الله من الدفاع عن حقوق المظلومين، وإجماع الناس عليه وإعلانهم الاستعداد للبيعة، خلق للإمام تكليفاً إلهياً يتمثل في الاستجابة لطلب الناس رغم عدم

---

١ – المصدر أعلاه. ولمزيد من التوضيح انظر: مرتضى المطهري، امامت ورهبري، ص١٣٩ ـ ١٤٠؛ ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ٧، ص ٣٤.

رغبته بذلك، نظراً لثقل المسؤولية. وقد بيّن الإمام علي عليه السلام سبب قبول الخلافة رغم زهده فيها قائلاً:

«أَمَا وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، لَوْ لَا حُضُورُ الْحَاضِرِ، وَقِيَامُ الْحُجَّةِ بِوُجُودِ النَّاصِرِ، وَمَا أَخَذَ اللهُ عَلَى الْعُلَمَاءِ أن لا يُقَارُّوا عَلَى كِظَّةِ ظَالِمٍ وَلَا سَغَبِ مَظْلُومٍ، لَأَلْقَيْتُ حَبْلَهَا عَلَى غَارِبِهَا، وَلَسَقَيْتُ آخِرَهَا بِكَأْسِ أَوَّلِهَا، وَلَأَلْفَيْتُمْ دُنْيَاكُمْ هَذِهِ أَزْهَدَ عِنْدِي مِنْ عَفْطَةِ عَنْزٍ»[1].

د ـ دفع شبهة التهالك على الحكم والسلطة:

من خلال التدبّر في هذه الخطبة يمكن لنا أن نستنتج سبباً آخر يدعو الإمام إلى رفض الخلافة، ذلك أنه أراد أن يفهم الناس أنه ليس له أدنى طمع أو تهالك على الحكم والسلطة، وإن ما صدر عنه سابقاً من الشكوى والتذمر من اغتصاب السلطة وإبعاده عنها إنما كان لأجل العمل بوصية النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وأنه الأصلح لقيادة الأمة وإحياء الدين والشريعة. وهذا ما يمكن فهمه من خلال وصفه للخلافة لو لا العدل بقوله عليه السلام: «لَأَلْفَيْتُمْ دُنْيَاكُمْ هَذِهِ أَزْهَدَ عِنْدِي مِنْ عَفْطَةِ عَنْزٍ».

هـ ـ الشكوى من الناس:

ومما ذكره بعض شارحي هذه الخطبة على ما نقله ابن أبي الحديد المعتزلي، أن الإمام علياً عليه السلام يريد بهذا الرفض الشكوى من الناس، إذ يقول: وقد حمل بعضهم كلامه عليه السلام على محمل آخر، فقال: هذا كلام مستزيد شاك من أصحابه يقول لهم: «دعوني والتمسوا غيري» على طريق الضجر منهم

---

١ – نهج البلاغة، الخطبة رقم: ٣.

والتبرم بهم والتسخط لأفعالهم؛ لأنهم كانوا عدلوا عنه من قبل واختاروا عليه فلما طلبوه بعد أجابهم جواب المتسخط العاتب[1]. فهو من قبيل المثل القائل: إنكم جئتم بعد خراب البصرة!

و ـ نفي صلاحية الناس والاستهزاء بهم:

إن من بين المحامل والوجوه التي ذكرها بعض شرّاح هذه الخطبة ما ذكره ابن أبي الحديد المعتزلي إذ يقول: وحمل قوم منهم الكلام على وجه آخر، فقالوا: إنه أخرجه مخرج التهكم والسخرية، أي أنا لكم وزيراً خير مني لكم أميراً، فيما تعتقدونه، كما قال سبحانه: ﴿ **ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ اَلْعَزِيزُ اَلْكَرِيمُ** ﴾[2] أي: تزعم لنفسك ذلك وتعتقده[3]!

واضح أن الإمام في هذا الكلام ليس بصدد نفي أهليته وصلاحيته لتولي الحكم والسلطة وقيادة المجتمع الإسلامي، في حين أنه صرّح في كثير من الموارد بحقه وصلاحيته الحصرية في التصدّي لهذا الأمر، ومن ذلك قوله:

«أَمَا وَاللهِ لَقَدْ تَقَمَّصَهَا فُلَانٌ [ابن أبي قحافة]، وَإِنَّهُ لَيَعْلَمُ أَنَّ مَحَلِّي مِنْهَا مَحَلُّ الْقُطْبِ مِنَ الرَّحَى، يَنْحَدِرُ عَنِّي السَّيْلُ، وَلَا يَرْقَى إِلَيَّ الطَّيْرُ»[4].

■ الشبهة الثالثة عشرة: تعاون الإمام علي عليه السلام مع الخلفاء:

هناك من يذهب إلى القول بأنه لو كان هناك نصٌّ صادرٌ عن النبي

---

١ – ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ٧، ص ٢٨.
٢ – الدخان: ٤٩.
٣ – ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ٧، ص ٢٨ ـ ٢٩.
٤ – نهج البلاغة، الخطبة رقم: ٣.

الأكرم ﷺ، ينصّ على خلافة الإمام علي عليه السلام وإمامته؛ لكانت الخلافة حقاً حصرياً من حقوقه، ولا يحق لغيره منازعته عليه، ولو نازعه عليه كان غاصباً وظالماً، ومعلوم أن الظالم والغاصب يحرم التعاون معه. وحيث ثبت أن الإمام علياً عليه السلام قد تعاون مع جميع الخلفاء الثلاثة الذين سبقوه، وكان يحضر جماعتهم، وينصح لهم في المشورة، ويتمّ أحياناً استخلافه في غيبتهم. وفي بداية خلافة أبي بكر كان المرتدّون بصدد الهجوم على المدينة المنوّرة؛ فانضم الإمام إلى جيش الخليفة برفقة طلحة والزبير وابن مسعود تولى مهمة حراسة المنافذ الرئيسة المؤدية إلى المدينة[1].

وفي سنة ١٤ للهجرة ترك عمر بن الخطاب المدينة لتجهيز جيش، فوافق الإمام على الحلول محله في إدارة شؤون المدينة[2].

كما كانت علاقة الإمام علي عليه السلام مع الخليفة الثاني أكثر من علاقته بسائر الخلفاء الآخرين، وكانت نصائحه العلمية والدينية والعسكرية أشهر من نار على علم.

وعليه يتضح من ذلك كله أن الإمام علياً عليه السلام كان ينظر إلى من سبقه من الخلفاء بوصفهم خلفاء شرعيين، وليسوا غاصبين وظالمين، وبذلك كان يضفي عليهم نوعاً من التأييد والشرعية، ومن ثَمَّ فإن هذا يثبت عدم وجود نص على تنصيبه من قبل النبي الأكرم ﷺ، وإلا لكانوا غاصبين وظالمين لحقه، ولما جاز له أن يتعاون معهم، وفي ذلك يقول ابن أبي الحديد المعتزلي:

---

١ - انظر: الكامل في التاريخ، ج ٢، ص ٣٤٤.

٢ - انظر: تاريخ ابن خلدون، ج ٢، ص ٩١؛ الكامل في التاريخ، ج ٢، ص ٤٥٠؛ تاريخ الطبري، ج ٢، ص ٦١١.

«فلو أنه أنكر إمامتهم وغضب عليهم وسخط فعلهم فضلا عن أن يشهر عليهم السيف أو يدعو إلى نفسه، لقلنا إنهم من الهالكين ... ولكنا رأيناه رضي إمامتهم وبايعهم وصلى خلفهم وأنكحهم وأكل من فيئهم فلم يكن لنا أن نتعدى فعله ولا نتجاوز ما اشتهر عنه»[1].

وهناك من المعاصرين من يستنتج من تعاون الإمام علي عليه السلام مع الخلفاء في المسائل السياسية وشؤون الحكم نوعاً من المشروعية والتأييد الإجمالي لحكم الخلفاء الذين سبقوه، ولو على نحو الضرورة والأحكام الثانوية. فهؤلاء بطبيعة الحال لا ينكرون وجود النص، ولكنهم يرونه عنواناً أولياً، وإنه عند عدم العمل به يتمّ الانتقال إلى المرحلة الثانية وهي الانتخاب والبيعة من قبل الناس، وهي مرحلة مشروعة أيضاً ويجوز التعبّد بها[2].

مناقشة وتحليل:

الأمر الدقيق الذي ينبغي بيانه قبل كل شيء هو أن الحكومات والخلفاء الذين سبقوا الإمام علياً عليه السلام كانوا من وجهة نظر الشيعة وشخص الإمام علي عليه السلام، من المسلمين، وكانوا في الجملة من أتباع الإسلام والنبي الأكرم صلى الله عليه وآله، ولم يكن الأمر كما لو أن الشيعة يكفّرون الخلفاء الثلاثة الأوائل، ويخرجونهم من الملة، كما قد يبدو شائعاً بين أهل السنة.

---

١ - ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ٢٠، ص ٢٢١؛ وانظر أيضاً: ابن حزم الظاهري، الفصل، ج ٣، ص ١٥.

٢ - انظر: محمد واعظ زادة الخراساني، فصلية كتاب نقد، العدد: ١٩، صيف عام ١٣٨٠ هـ ش، ص ٢٤؛ مجلة نهج البلاغة، العدد: ٤ و٥، ص ١٧٧. علينا التذكير هنا بأننا سنذكر بعض عباراته ضمن التبرير الرابع في فصل التبريرات والتخريجات.

غاية ما هنالك أن الخلفاء والساسة في حينها لم يعطوا الحق إلى صاحبه بعد رحيل رسول الله ﷺ، بل اغتصبوا حقه في الخلافة وحلّوا محلّه ظلماً وعدواناً، وبذلك يكونون قد اقترفوا معصية. ولو أن الذي يتبنى الرؤية السنية كان منصفاً في إيمانه بصدق الإمام علي عليه السلام كما يصرح أهل السنة بذلك، فعلية أن يلتزم بكلام الإمام علي ويعتبره حجّة على نفسه. وقد تقدّم أن نقلنا في الصفحات السابقة تصريحات الإمام علي في بيان سلب حقه المسلّم بمختلف الطرق، وبيّن موقفه الناقد للخلفاء الذين عاصرهم.

وعليه لابدّ من أن نذعن أولاً بأن الخلفاء الذي تولوا منصب الخلافة بعد رسول الله كانوا من وجهة نظر الإمام علي عليه السلام فاقدين للشرعية من ناحية النصوص الدينية. ولكن على أي حال فإنهم جلسوا على سدّة الحكم لسبب وآخر ـ سواء من طريق البيعة أو غيرها ـ وقاموا بتطبيق الأحكام والحدود الإسلامية إلى حدٍّ ما (بغض النظر عن قيام بعضهم بما يخالف سيرة النبي الأكرم ﷺ في بعض الموارد، من قبيل: تحريم المتعة). ومن جهة أخرى كان أعداء الإسلام من المنافقين والكفار والمرتدين يتربّصون بالإسلام الدوائر بغية الانقضاض عليه وإضعاف حكومته الفتية، وفي ظل هذه الظروف الخطيرة كان الحفاظ على أصل الإسلام (بغض النظر عن هوية الخليفة والحاكم) وحفظ وحدة المسلمين وتماسكهم من أهمّ الواجبات الأولية والأساسية، من هنا قام الإمام بالتنازل عن حقه الثابت، وغض الطرف عنه مؤقتاً، وقام بالتعاون مع الخلفاء الذين سبقوه في حدود الإمكان.

وسنذكر مزيداً من التوضيح في معرض الإجابة عن شبهة علة سكوت الإمام علي عليه السلام وعدم مطالبته بحقه الثابت في الإمامة والخلافة.

■ الشبهة الرابعة عشرة: اقتداء الإمام علي عليه السلام بصلاة الخلفاء:

إن من بين الشبهات الأخرى قولهم: إن الخلفاء الذين عاصرهم الإمام علي عليه السلام لو كانوا ظالمين وغاصبين لحقّه، فلماذا كان الإمام يشارك في اجتماعاتهم العبادية، ويقتدي بإمامتهم في الصلاة؟[1] أليست العدالة شرطاً في إمام الجماعة؟ وإذا كان هناك من محمل يمكن لنا أن نحمل عليه تصرّف الإمام علي عليه السلام على المستوى الديني والاجتماعي في تعاونه مع الخلفاء، وقلنا بأنه كان في ذلك يراعي مصلحة الحفاظ على بيضة الإسلام، فبماذا يا ترى نبرّر اقتداءه بهم في صلاة الجماعة؟

وقد ذكر ابن أبي الحديد اقتداء الإمام علي عليه السلام بصلاة الخلفاء المعاصرين له بوصفه دليلاً وشاهداً على شرعية حكومة الخلفاء الثلاثة الأوائل[2].

كما ورد في بعض المصادر الروائية أن الإمامين الحسن والحسين عليهما السلام كانا يصليان بإمامة مروان بن الحكم[3].

مناقشة وتحليل:

في معرض تحليل هذه الشبهة قدّم المفكرون إجابات مختلفة، وفيما يأتي نشير إلى هذه الإجابات:

---

١ - انظر: جامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٣٠٧.

٢ - انظر: ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ٢٠، ص ٢٢١؛ مجلة هفت آسمان، العدد: ٣٠، مقال: (راه كارهاي تحكيم وحدت اسلامي).

٣ - انظر: ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج٧، ص ٢٩٨؛ الحر العاملي، وسائل الشيعة، أبواب صلاة الجماعة، ب ٥، ح ٩، وج ٨، ص ٣٠١.

أ ـ نفي الاقتداء وإنكار حصوله:

ذهب بعض المتكلمين إلى القول: صحيح أن الإمام علياً عليه السلام كان يتقيّد بالحضور في المسجد والمشاركة في صلاة الجماعة، والاقتداء بإمامة الخلفاء الثلاثة الأوائل، إلا أنه كان في ذلك يمارس التقية، فكان يركع بركوعهم ويسجد بسجودهم، ولكنه في الواقع كان ينوي الصلاة فرادى[1].

كما أجاب الشيخ المفيد عن السؤال المطروح بشأن اقتداء الإمام علي عليه السلام بصلاة الخلفاء قائلاً:

«جعلهم بمثل سواري المسجد»[2].

ب ـ وقوع الخلاف بين المسلمين بسبب عدم حضور الإمام في الجماعة:

لو آثر الإمام علي عليه السلام عدم الحضور في جماعة الخلفاء، لاعتبر ذلك مؤشراً سلبياً؛ بمعنى أن الخليفة من وجهة نظر الإمام لا يتصف بالحدّ الأدنى من الأوصاف التي يشترط بإمام الجماعة أن يتصف بها وهي العدالة، وانعدام العدالة تعبير آخر عن الفسق. وسيؤدي هذا الموقف والوصف إلى سريان الاختلاف بين المسلمين وانقسام مواقفهم بين مؤيد للخليفة ومؤيد للإمام، ولا يخفى ما في ذلك من الإضرار بوحدة المسلمين واتفاق كلمتهم، وهو أمرٌ سيضعف الكيان والحكومة الإسلامية. من هنا كان الإمام علي عليه السلام يؤثر الالتزام والمثابرة على الحضور في التجمعات العبادية للحكومة ضماناً لمصالح

---

١ – انظر: الحمصي الرازي، المنقذ من التقليد، ج ٢، ص ٣٢٣.

٢ – الشيخ المفيد، سلسلة مؤلفات المفيد، ج ٢٠، ص ٦٩، كتاب الفصول المختارة.

المسلمين العالية[1].

ج ـ اعتبار عدم الحضور تركاً للفرائض الدينية:

لقد كان لصلاة الجمعة والجماعة في عصر النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وغيرهما من التجمعات العبادية والاجتماعية أهمية قصوى، بحيث يعد تاركها والممتنع عن الحضور فيها منافقاً، ويترتب على ذلك جواز اغتيابه وحرق بيته بالنار[2].

على هذا النمط من المفاهيم ترعرع المسلمون، فهم ينظرون إلى الحضور في أمثال هذه التجمعات العبادية والدينية نظرة بالغة الأهمية، ويذمّون تارك الحضور فيها ويستنكرون موقفه. وقد بلغ الاهتمام بالحضور في صلاة الجماعة بعد رحيل رسول الله صلى الله عليه وآله حدّاً بحيث لم يشذّ عنه أيّ واحد من الصحابة باستثناء سعد بن عبادة.

أما أن يكون إمام الجماعة هو شخص النبي الأكرم صلى الله عليه وآله أو أيّ شخص آخر مخوّل لذلك من قبله، فلم يكن يستوقف المسلمين كثيراً.

وعلى هذا الأساس لو أن الإمام علياً عليه السلام قرّر عدم الحضور في التجمعات العبادية، من قبيل: صلاة الجمعة والجماعة، فإن موقف المسلمين من الإمام سوف يتغيّر، ولربما رموه بترك الصلاة. كما حدث ذلك بالنسبة إلى أهل

---

١ - يقول الإمام الخميني: (لقد شارك الإمام علي عليه السلام في صلاة جماعتهم مدة ثلاثة وعشرين سنة حفاظاً على مصالح المسلمين العالية، وقام بمتابعتهم لوجود مصلحة في ذلك لا تدانيها مصلحة أخرى). انظر: صحيفه امام، ج ٣، ص ٢٤١، بتاريخ: ١٠ / ٩ / ١٣٦٥ هـ ش.

٢ - انظر: الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج ٨، ص ٢٨٥، الباب: ١ ـ ٥؛ جامع أحاديث الشيعة، ج ٧، ص ٢٦٤ ـ ٢٨٥.

الشام حيث تأثروا بإعلام معاوية المضلل في اتهام الإمام علي عليه السلام بعدم إقامة الصلاة والعياذ بالله.

إنّ الإمام علياً عليه السلام لم يكن يخشى من أصل سوء ظن الناس به، إلا أن هذه المسألة سوف تتخذ من قبل المخالفين وأعداء الإسلام سلاحاً ضدّه كي يشوّهوا سمعته ويتم بذلك اغتياله معنوياً، وسوف يشكل ذلك مقدمة لاغتياله وتصفيته جسدياً، وسيكون هذا الاغتيال مشروعاً بحسب الظاهر.

في حين أن المجتمع الإسلامي كان بأمسّ الحاجة إلى وجود الإمام بوصفه إماماً معصوماً ومرجعاً علمياً ودينياً، وإن فقدانه المبكر ـ حيث كان الإمامان الحسن والإمام الحسين عليهما السلام لا يزالان صغيرين ـ يضرّ بأصل الإسلام. من هنا كان الإمام علي عليه السلام يعتبر حضوره ومشاركته في التجمعات العبادية الاجتماعية أمراً ضرورياً[1].

د ـ صحّة الصلاة:

الوجه الآخر الذي ذكره بعض العلماء المعاصرين هو حمل الصلاة واقتداء أمير المؤمنين بالخلفاء على حقيقته، بمعنى أن صلاة الإمام بصلاتهم لم تكن مجرّد صلاة شكلية وظاهرية، وإنما كان يقتدي بصلاتهم حقيقة، وكان يلتمس الأجر بهذا الاقتداء من الله عزّ وجل.

بعبارة أخرى: إن اختلاف الإمام عليه السلام مع الخلفاء لم يبلغ حدّاً يمنع من الصلاة خلفهم. وبعبارة ثالثة: كان الإمام يرى أن الخلفاء قد ارتكبوا بحقه ظلماً

---

١ – هذه الإجابة أخذتها من سماحة الأستاذ أبو القاسم علي دوست عندما طرحت عليه سؤالاً بهذا الخصوص.

على المستوى الشخصي، وحيث كان هذا الظلم ـ على ما هو ظاهر من كلماته عليه السلام ـ أمراً شخصياً، وأنّ الإمام تجاوز عن المطالبة بحقه الشخصي، لا يكون هناك محذور في المشاركة في صلاة الجماعة والاقتداء بالخلفاء. وقد وردت هذه المسألة في الروايات أيضاً، إذ يروي سماعة[1] عن الإمام عليه السلام قائلاً: «سألته عن مناكحتهم والصلاة خلفهم؟ فقال: هذا أمر شديد، لن تستطيعوا ذلك، قد أنكح رسول الله صلى الله عليه وآله، وصلّى علي عليه السلام وراءهم»[2].

وروي عن الإمام الكاظم عليه السلام، على ما رواه عنه أخوه علي بن جعفر في كتابه، أنه قال: «صلى حسن وحسين خلف مروان، ونحن نصلي معهم»[3].

وهذا ما ذهب له الإمام العلامة عبد الحسين شرف الدين في جوابه عن مسائل موسى جار الله، إذ يقول:

«حاشا أمير المؤمنين أن يصلي إلا تقرّباً لله وأداء لما أمره الله به، وصلاته خلفهم ماكانت إلا لله خالصة لوجهه الكريم، وقد اقتدينا به عليه السلام فتقربنا إلى الله عز وجل بالصلاة خلف كثير من أئمة جماعة أهل السنة، مخلصين في تلك الصلوات لله تعالى، وهذا جائز في مذهب أهل البيت، ويثاب المصلي منا خلف الإمام السني كما يثاب بالصلاة خلف الشيعي، والخبير بمذهبنا يعلم أنا نشترط العدالة في إمام الجماعة إذا كان شيعياً، فلا يجوز

---

١ – لم يتحدّد في نصّ الرواية من هو الشخص الذي يروي عنه سماعة هذه الرواية، ولكن حيث أنه ثقة ولا يروي عن غير الإمام (وكان معاصراً للإمامين جعفر الصادق وموسى الكاظم عليهما السلام)، فقد اعتبر العلماء روايته.

٢ – الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج٨، ص٣٠١؛ أبواب صلاة الجماعة، الباب: ٥، ح١٠.

٣ – المصدر أعلاه، ح ٩.

الائتمام بالفاسق من الشيعة ولا بمجهول الحال، أما السني فقد يجوز الائتمام به مطلقاً»[1].

■ الشبهة الخامسة عشرة: العلاقة الأسرية مع الخليفة الثاني:

لقد كانت علاقة الإمام علي عليه السلام مع الخلفاء الذين سبقوه ـ وخاصة علاقته وتعاونه مع الخليفة الثاني ـ أكثر من مجرّد علاقة وتعاون في المجالات السياسية والعسكرية والعبادية والثقافية والاجتماعية، بل كانت علاقة وثيقة تصل إلى حدّ المصاهرة، حيث نجد الإمام يزوّج ابنته أم كلثوم من عمر بن الخطاب. ويسعى بعض أهل السنة إلى التمسك بهذه المصاهرة والعلاقة الأسرية إلى إثبات شرعية خلافة وحكومة الخليفة الثاني، وإلا كان على الإمام علي عليه السلام أن لا يزوّجه من ابنته فحسب، بل كان عليه عدم التعاون معه أصلاً، في حين أننا نجد العلاقة قد تجاوزت حدود التعاون لتصل إلى حدود التقارب الأسري[2].

وهناك من الشيعة من رأى في هذه الظاهرة دليلاً على قيام المودة والعلاقة المتينة بين الإمام عليه السلام والخليفة[3].

مناقشة وتحليل:

فيما يتعلق بتحليل هذا الدليل من قبل أهل السنة تجدر الإشارة إلى

---

١ – عبد الحسين شرف الدين، أجوبة مسائل جار الله، ص ٦٦؛ وانظر أيضاً: محمد رضا حكيمي، مشعل اتحاد، ص ٢٦.

٢ – انظر: ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ٢٠، ص ١٠٦ و٢٢١؛ ابن حزم الظاهري، الفصل، ج ٣، ص ١٥.

٣ – انظر: السيد أحمد موثقي، استراتژي وحدت، ج ١، ص ١٢٥.

الأمور الآتية:

أ ـ التشكيك في سند الحديث:

هناك من يشكك في صحّة أصل هذا الحديث، حيث يرى أن رواية تزويج أم كلثوم من الخليفة الثانية قد رويت من طريق الزبير بن بكار، وهو غير ثقة، وكان معادياً للإمام، وعليه هناك احتمال أن يكون هذا الحديث مختلقاً من قبله.

وعلاوة على ذلك لم يرو هذا الحديث في صحيح البخاري وصحيح مسلم. كما لم يرو حتى في الصحاح الأربعة ولا مسند أحمد بن حنبل.

أما الإشكال الآخر في سند هذا الحديث، حيث قال الذهبي في تلخيص المستدرك بأنه منقطع[١]، وذهب البيهقي إلى القول بأنه مرسل[٢]، كما نقله ابن سعد في طبقاته بشكل مرسل.

وقد ذكر ابن حجر في الإصابة من بين رواته عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وقد ضعّفه بعض علماء أهل السنة[٣]. كما نلاحظ في سنده عبد الله بن وهب، وقد تمّ تضعيفه أيضاً[٤].

كما نقل ابن حجر بسند آخر عن عطاء الخراساني، وقد عدّه ابن عدي والبخاري في جملة الضعفاء. وفي نقل الخطيب البغدادي يوجد أحمد بن حسين الصوفي، وعقبة بن عامر الجهني، وإبراهيم بن مهران المروزي، وقد تمّ التصريح

---

١ – انظر: الذهبي، تلخيص المستدرك، ج ٣، ص ١٤٢.

٢ – انظر: البيهقي، سنن البيهقي، ج ٧، ص ٦٤.

٣ – انظر: العقيلي، الضعفاء، ج ٢، ص ٣٣١؛ ابن عدي، الكافي في الضعفاء، ج ٧، ص ١٥٨١.

٤ – انظر: المصدر أعلاه، ج ٥، ص ٣٣٧.

بضعف الأول، والثاني كان من الأمراء في معسكر معاوية، والثالث مهمل.

وقد اختار الشيخ المفيد هذا الجواب في واحد من كتبه[١].

ومن المعاصرين من تناول مسألة الإشكال السندي في هذا الحديث بشكل تفصيلي، وبدورنا نحيل القارئ الكريم إلى مؤلفاته المذكوره في الهامش أدناه[٢]. إذن هناك إشكال من جهة سند الحديث الوارد في مصادر أهل السنة، ففي كل واحد من هذه المصادر هناك ضعف وإشكال سندي، ومعه لا يمكن التعويل عليه لإثبات أصل ديني واعتقادي من قبيل: إثبات مشروعية أو عدم مشروعية حكومة من الحكومات.

وهناك من يعتقد أن أم كلثوم لم تكن ابنة صلبية لأمير المؤمنين عليه السلام، بل هي متبناة أو ربيبة له، وإنها كانت بنت لأبي بكر من أسماء بنت عميس التي كانت زوجة لأبي بكر ثم تزوّجها الإمام علي عليه السلام بعد وفاته[٣].

وبطبيعة الحال هناك من المحدّثين من قال بحدوث أصل الزواج[٤]،

---

١ - انظر: سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد، ج ٧، ص ٨٦؛ المسائل السروية. كما ذهب ابن شهر آشوب وأبو سهل النوبختي إلى إنكار الأصل التاريخي لهذا الحديث.

٢ - انظر: السيد ناصر حسين الموسوي الهندي، إقحام الأعداء والخصوم بتكذيب ما افتروه على سيدتنا أم كلثوم؛ السيد علي الميلاني، تزويج أم كلثوم من عمر. يمكن قراءة هذين الكتابين في مكتبة أهل البيت الإلكترونية.

٣ - انظر: آية الله السيد شهاب الدين المرعشي النجفي، جواب استفتاء، بتاريخ: ربيع الأول / ١٤٠٧ هـ، نقلاً عن: تاريخ تحليلي وسياسي اسلام، ج ٢، ص ٥٩.

٤ - انظر: العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٤٢، ص ١٠٩؛ مرآة العقول، ج٢٠، ص ٤٢، وج ٢١، ص ١٩٨. هذا وقد ذهب صاحب (الأنوار المضيئة) ـ على ما نقل عنه ـ إلى القول بأن التي أرسلها الإمام علي إلى بيت عمر لم تكن ابنته، بل هي بنت يهودية اسمها أم كلثوم أيضاً. (انظر: مرآة العقول، ج ٢١، ص ١٩٨، وج ٢٠، ص ٤٢؛ بحار الأنوار، د ٤٢، ص ١٠٦).

ولكنه عالج المسألة وبرّرها من طرق أخرى سوف نشير إليها.

ب ـ عدم الدلالة على المدّعى:

لو أننا التزمنا بحدوث مثل هذا الزواج ـ ونقاشنا بطبيعة الحال على مستوى الفرضية، وإلا فإننا ننكر حصول مثل هذا الأمر على أرض الواقع ـ لا يمكنه أن يشكل دليلاً على شرعية أو عدم شرعية حكم الخليفة الثاني؛ لأن الزواج مسألة شخصية، وإن حدوث الأمور الشخصية يستند إلى عناصر وعلل وأسباب شخصية واجتماعية مختلفة، ومن غير الممكن الكشف عن جميع هذه العناصر والعلل.

بعبارة أخرى: يحدث في كثير من المجتمعات المختلفة أن تحصل حالات زواج ومصاهرة بين جماعتين أو قبيلتين أو بلدين متنازعين ومتخالفين ومتنافسين، من دون أن يُعدّ ذلك دليلاً على إضفاء شرعية لأحد. وها نحن اليوم نشهد في البلدان التي يقطنها نسيج مختلط من الشيعة والسنة كثيراً من حالات المصاهرة والزواج بينهما، من دون أن يعتبر كل منهما الآخر على حق.

إنّ زواج عمر من أم كلثوم ـ إن تحقق بالفعل ـ إنما يثبت إسلام الخليفة الثاني، وهذا ما يلتزم به الشيعة. وأمّا محل الخلاف فهو شرعية خلافته، حيث يرى الشيعة أنه حقّ ثابت للإمام علي عليه السلام، وأنه سلب منه مدّة خمسة وعشرين عاماً من قبل الخلفاء الثلاثة الذين سبقوه.

ج ـ تصريح الإمام علي عليه السلام بغصب الخلفاء حقه:

لو أن الإمام علياً عليه السلام بعد تزويج ابنته من الخليفة الثاني لم يواصل نقده لمن سبقه من الخلفاء على اغتصاب حقه الثابت، لكان هناك مجال

واحتمال ـ ولو على نحو ضعيف ـ ليتخذ أهل السنة هذا الزواج مستمسكاً ودليلاً على إثبات شرعية الخلافة، أو عودة المياه بين الإمام علي والخليفة الثاني إلى مجاريها. إلا أننا نجد الإمام يواصل انتقاداته اللاذعة بعد هذا الزواج (المزعوم) بشأن اغتصاب حقّه الثابت في الخلافة. وهذه الانتقادات من قِبله لدليل صريح على أنه كان مصرّاً على حقه فيما يتعلق بالخلافة واغتصابها من قبل الخلفاء الثلاثة الذين سبقوه، وهو أمرٌ يدل على أن هذا الزواج [لو ثبت] إنما كان أمراً شخصياً، ولا ربط له بإضفاء الشرعية على الخلافة، وإن واصل أهل السنة إصرارهم على مدّعاهم رغم وجود هذه النصوص، فإن ذلك سيعني أنهم إنما يجتهدون في مقابل النصوص. (وقد تقدم ذكر كثير من النصوص الواردة عن الإمام بشأن اغتصاب حقه في الخلافة مراراً وتكراراً في الصفحات السابقة).

إشارة إلى علل أخرى:

لمزيد من التوضيح بشأن أسباب تزويج الإمام ابنته من غاصب حقه في الخلافة، تجدر الإشارة إلى الأمور الآتية:

د ـ مراعاة المصلحة:

إن العاقل قبل أن يتخذ أيّ خطوة يُعمل فكره ويقارن بين المصالح والمفاسد المترتبة على تلك الخطوة التي سيتخذها، ويقرّر بعد ذلك ما إذا كان سيمضي فيها أو يُحجم عنها. وبالالتفات إلى هذا الأصل يمكن لنا تقييم المصالح أو المفاسد المترتبة على هذا الزواج المذكور أعلاه بالشكل الآتي:

د / ١ ـ دفع التهديدات: إن من شأن هذه المصاهرة أن تبني أواصر

العلاقة بين الإمام وأقطاب الحكم والسلطة، ومن شأن ذلك أن يحصّن الإمام وشيعته من أي خطر قد يصيبهم من أعدائهم ومخالفيهم، بما في ذلك رجال السلطة أنفسهم، وفي ذلك جاء في بعض مؤلفات الشيخ المفيد قوله: «كان أمير المؤمنين عليه السلام محتاجاً إلى التأليف وحقن الدماء ... فأجابه إلى ملتمسه»[1].

كما أراد ذلك معاوية الذي لم يكن يسيطر على غير جزء من الجغرافيا الإسلامية حتى كان قد أثار عاصفة من الإعلام المضلل بحق الإمام علي عليه السلام واتهامه بشتى التهم، وقد وصل الأمر بتشويه سمعته بين الناس حدّاً أنه عندما قتل في محراب الصلاة ساجداً، استغرب أهل الشام ذلك، وأخذ سائلهم يقول: ماذا يمكن لعلي أن يفعله في المسجد؟!!

د / ٢ ـ التأثير على الخليفة والعمل على تقويم سياسته: المصلحة الأخرى التي يمكن للإمام أن يحصل عليها من وراء هذا الزواج، هي التأثير على شخص الخليفة. فبقطع النظر عن الشخصية والمرجعية العلمية والدينية التي يتمتع بها الإمام على المستوى الذاتي، فإن نفس حمله عنوان صهر الخليفة لن يكون عديم التأثير. فإن الإمام من خلال توظيف تأثيره على الخليفة كان يجزل له النصح والمشورة والإرشاد والتوجيه والهداية، كما كان الخليفة الثاني يقرّ للإمام مكانته في حدود النصح والمشورة. وفي الحقيقة كان الإمام علي عليه السلام بحكم المستشار الأول للخليفة، وهو أمرٌ سهّل عليه القيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وقد أجاب الشيخ المفيد عن سؤال القاضي أبوبكر أحمد بن يسار بشأن تزويج الإمام علي ابنته من عمر، قائلاً: «أراد بذلك

---

١ – الشيخ المفيد، سلسلة المؤلفات، ج ٧، ص ٩١.

استصلاحه، وكفّه عنه»[1].

إلا أن المفسدة الوحيدة التي يمكن أن تترتّب على هذا الزواج، هي تصوّر إضفاء المشروعية على خلافة الخليفة الثاني من قبل الإمام علي عليه السلام. إلا أن هذه المفسدة تزول من خلال تصريحات الإمام باغتصاب الخلفاء لحقه الثابت له في الخلافة بالنصوص المأثورة عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله.

هـ ـ التهديد والإكراه:

تروي المصادر التاريخية أن الإمام علي عليه السلام في البداية رفض عرض الخليفة عليه أن يزوّجه من ابنته، ولكنه لجأ إلى العباس عمّ الإمام وهدّده بأنه إذا واصل الإمام معارضته لهذا الزواج، فإنه سيجرّده من منصب سقاية الحجيج، بل هدّده بما هو أشد من ذلك؛ إذ قال إنه سوف يستأجر شاهدي زور ليشهدا على الإمام علي عليه السلام بالسرقة وإنه سيجري عليه حدّ السرقة ويقطع يده، وفي بعض المصادر كان الخليفة الثاني يروم فبركة اتهامه بجرائم من قبيل القتل[2].

ومع الالتفات إلى ما يعرف عن عمر من الشخصية الخشنة والفظة، لم يكن تنفيذه لتلك التهديدات مستبعداً منه. ولذلك رضي الإمام عليه السلام بهذا الزواج مكرهاً تحت ضغط التهديد، للمحافظة على موقعه ومكانته العلمية والدينية التي كانت ضرورية للإسلام، ولم يكن الملحوظ للإمام في هذا الأمر مصلحته الشخصية.

---

١ - المصدر أعلاه، ج ٢، ص ٧٠.

٢ - انظر: جامع أحاديث الشيعة، ج ٢٠، ص ٥٣٨.

وفي بعض الروايات تمّ التصريح بأن زواج السيدة أم كلثوم من عمر بن الخطاب قد تمّ بالضغط والإكراه[1].

وقد ذكر هذا الوجه المتكلّمون والمحدّثون من أمثال: السيد المرتضى، والشيخ المفيد، والشيخ الطوسي أيضاً[2].

و ـ جواب نقضي:

أما الإجابة الأخرى فهي إجابة نقضية، ويمكن لنا أن نستنبط منها أن نفس إقامة النسب والقرابة لا يدل على تأييد أو مشروعية شيء، فقد تمّ اقتراح تزويج البنات من المخالفين بل ومن غير المتدينين بدين من قبل الأنبياء السابقين، والنموذج البارز على ذلك نبي الله لوط عليه السلام، حيث طمع أبناء قومه بضيوفه لحسنهم وجمالهم ـ وكانوا من الملائكة الذين تجسّدوا على أشكال الرجال ـ فاضطرّ الإمام إلى أن يعرض عليهم الزواج من بناته رغم فسقهم وعدم إيمانهم بنبوّته[3]؛ إذ قال لهم على ما حكاه القرآن عنه: ﴿ **وَجَاءَهُ قَوْمُهُ**

---

١ – انظر: فروع الكافي، ج ٢، ص ١٤١، وج ٥، ص ٣٤٦؛ مرآة العقول، ج ٢٠، ص ٤٤؛ الإستغاثة، ص ٩٢؛ أعلام الورى، ص ٢٠٤.

٢ – انظر: الشافي، نقلاً عن مرآة العقول، ج ٢٠، ص ٤٤؛ الشيخ المفيد، سلسلة المؤلفات، ج ٧، ص ٩٢؛ الشيخ الطوسي، التهذيب، ج ١٨، ص ١٦١؛ مرآة العقول، ج ٢٠، ص ٢٥.

٣ – هناك رأي يقول: إن النبي لوط إنما أراد تزويجهم من بنات أمّته؛ لأن كل نبي هو أبو أمّته، وليس مراده تزويجهم من بناته اللاتي هن من صلبه، ويؤيد ذلك أن الذين جاؤوا إليه يهرعون هم قومه كما هو صريح الآية، والظاهر من لفظ القوم أنهم كانوا كثر، في حين أن التاريخ ينقل أن لوط لم يكن لديه من البنات الصلبيات سوى اثنتان أو ثلاث، فكيف يمكنه أن يزوّجهن من هذا العدد من أفراد قومه الذين جاؤوا يهرعون إليه طلباً لارتكاب الفاحشة؟! المعرّب.

﴿يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِنْ قَبْلُ كَانُوا يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ قَالَ يَا قَوْمِ هَؤُلاَءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾[1].

حاصل الكلام أن مجرّد هذا الزواج ـ لو ثبت ـ لا يصلح دليلاً على تـأييد الخلافة ومشروعية حكم الخليفة الثاني عمر بن الخطاب.

■ الشبهة السادسة عشرة: تسمية الإمام علي عليه السلام ثلاثة من أبنائه بأسماء الخلفاء:

يعمل بعض أهل السنة على التمسّك بكل ما يصادفوه من أجل إثبات مشروعية خلافة الخلفاء الثلاثة الأوائل من قبل الإمام علي عليه السلام. ومن بين الأمور التي تمسّكوا بها في هذا الشأن، ولإثبات العلاقة الطيّبة والحميمة بين الإمام علي عليه السلام والخلفاء الثلاثة، قولهم إن الإمام قد وضع أسماء الخلفاء على ثلاثة من أبنائه[2].

مناقشة وتحليل

في معرض تحليل هذه الشبهة يجدر التأمل في الأمور الآتية:

---

١ – هود: ٧٨.

٢ – انظر: عبد العزيز نعماني، مقال: (حضرت فاطمة زهرا از ولادت تا افسانه شهادت)، شهرية نداي اسلام، العدد: ٣، حوزه علمية أهل سنت زاهدان، وانظر: المصدر ذاته، العدد: ٩، ربيع عام ١٣٨١ هـ ش، ص ٧١، كلمة إمام جمعة أهل السنة في زاهدان، سماحة الشيخ عبد الحميد مولوي؛ السيد أحمد موثقي، استراتژي وحدت، ج ١، ص١٣٥.

أ ـ سطحية هذا الدليل وعدم دلالته على المدّعى:

أولاً: إنّ هذا الشاهد أو الدليل في غاية السطحية. ففي بداية الإسلام وفي مرحلة الجاهلية كان هناك كثير من الذين يحملون أسماء من قبيل: أبو بكر وعمر وعثمان. وعليه فإن مجرد مشابهة أسماء بعض أبناء الإمام علي عليه السلام لإسماء الخلفاء وغيرهم لا يدل على وجود العلاقة المتينة بينه وبينهم، ولا يدل على إضفاء الشرعية على خلافتهم وأفعالهم وحكمهم.

وفي الحقيقة فإن الذين يطرحون مثل هذا الشاهد إنما يسطّحون مسألة مشروعية الخلافة والحكم إلى حدّ كبير، حيث يتمسكون بأمر جزئي وخاص ليجعلوه قاعدة ليبنى عليها فلسفة سياسية، ويستنتجون من خلالها مشروعية الدولة، وهذا أمر يفتقر إلى أبسط الملاكات العلمية والعقلية والعقلائية.

ب ـ شيوع التسمية بأسماء المخالفين:

الأمر الآخر الذي يدلّ على عدم وجود أي صلة بين التسمية باسم معيّن وبين تأييد أعمال المخالفين وسلوكيتهم ومشروعيتهم، هو شيوع أسماء المخالفين وانتشارها بين الأئمة الأطهار عليهم السلام وبين الشيعة، وفيما يأتي نشير إلى بعض الأمثلة على ذلك:

ب/ ١ ـ اسم معاوية: ليس هناك من يشك في معاداة الإمام علي عليه السلام ومحاربته لمعاوية بن أبي سفيان، ومع ذلك كان بعض الشيعة وخلّص أصحابه يضعون على أبنائهم اسم معاوية، أو كان هناك منهم من يحمل اسم معاوية من البداية ولم يسع إلى تبديل اسمه، ومن الأمثلة على ذلك:

ـ معاوية بن جعفر: فقد تزوّج جعفر من السيدة زينب الكبرى بنت

الإمام علي عليه السلام فولدت له ولداً سمّياه معاوية. ولم يعاتبه الإمام علي على اختيار هذا الاسم، كما لم يعترض الإمام الحسن ولا الإمام الحسين على ذلك، ولا زينب الكبرى نفسها.

ـ معاوية بن الحارث: من شيعة الإمام علي عليه السلام وأصحابه.

ـ معاوية بن صعصعة: من كبار شيعة الإمام علي عليه السلام وأصحابه.

ـ معاوية بن عمار: من شيعة الإمام الباقر عليه السلام وأصحابه.

ـ معاوية بن سعيد، ومعاوية بن سلمة، ومعاوية بن سوادة، ومعاوية بن صالح، ومعاوية بن طريف، ومعاوية بن عبد الله، ومعاوية بن عطاء، ومعاوية بن كليب، ومعاية بن ميسرة، وجميع هؤلاء من خلّص شيعة الإمام الصادق عليه السلام وأصحابه.

ب / ٢ ـ اسم يزيد: يعتبر يزيد بن معاوية مكروهاً من قبل أكثر المسلمين إذا لم نقل جميعهم؛ لارتكابه جريمة قتل سبط النبي الأكرم صلى الله عليه وآله الإمام الحسين عليه السلام. ومع ذلك لم يجد بعض الشيعة مشكلة في تسمية أبنائهم باسم يزيد، ومن الأمثلة على ذلك:

ـ يزيد بن معاوية بن عبد الله بن جعفر (وأم يزيد هذا هي فاطمة بنت الإمام الحسين عليه السلام).

ـ يزيد بن حاتم: من شيعة الإمام زين العابدين عليه السلام.

ـ يزيد الكناسي، ويزيد النبراز، ويزيد بن خيثم، ويزيد بن زياد، وعدد آخر من أصحاب الإمام الباقر عليه السلام، ويزيد بن أسباط، ويزيد الأعور وغيرهما من شيعة الإمام الصادق عليه السلام.

وعلى هذا الأساس لا يمكن لمجرّد التشابه في الاسم إيجاد علاقة حميمة

ومودّة، فضلاً عن إضفاء الشرعية على مسائل خطيرة مثل الخلافة والحكومة. لأن تسمية الأبناء في القرون الثلاثة الأولى من الإسلام بأسماء الخلفاء والمخالفين لم يكن يحمل مفهوماً إيجابياً أو سلبياً بالنسبة إلى الأعداء والمخالفين.

أجل بدأ هذا الأمر يتفشى في العصر الراهن، حيث بدأ الناس في كل منطقة يختارون لأبنائهم أسماء مشابهة لأسماء الأولياء والصالحين الذين تركوا ذكرى أو مآثر طيّبة في المجتمع الإسلامي، ويندر أن نجد أحداً يضع على ولده اسم المخالف، ولكن هذا الأمر يختص بالمجتمعات الراهنة، ولا ينسحب على المجتمع في صدر الإسلام.

إنّ المستمسكين بهذه الحجة إنما يرتكبون في حقيقة الأمر مغالطة الاشتراك اللفظي، حيث قاموا بتسرية التقاليد الراهنة في وضع الأسماء إلى العصور الأولى من الإسلام، حيث لا وجود لمثل هذه الحساسيات الراهنة كما أسلفنا.

ومن هنا يتضح سبب عدم ذكر المتكلمين الأوائل من أهل السنة لهذه الظاهرة في إثبات مشروعية الخلافة وتضعيف رؤية الشيعة في هذا الخصوص، ذلك لوقوفهم على ضعف هذا الدليل في أعراف الناس وتقاليدهم في صدر الإسلام بالنسبة إلى اختيار الأسماء. ولكن المعاصرين من أهل السنة بدأوا ـ للأسف الشديد ـ يتمسكون بمثل هذه الأدلة الواهية ظناً منهم أنهم إنما جاؤوا بما عجز السابقون عن المجيء بمثلة! وبذلك يثبتون غفلتهم، وعدم معرفتهم بأن هذا الدليل يفتقر إلى الأسس العلمية والعقلية.

ج ـ فرض الأسماء بالإكراه:

كان عمر بن الخطاب يبدي حساسية مفرطة تجاه بعض الأسماء، فكان يغيّر أسماء الأشخاص التي تشبه أسماء الأنبياء السابقين، من ذلك أنه بدّل اسم إبراهيم الذي ترعرع في كنفه، وكذلك غيّر اسم أبي مسروق الأجدع وخلع عليه اسم عبد الرحمن[1].

وحيث كان في موقع خليفة المسلمين، وبغض النظر عن القسوة والغلظة التي كان يتصف بها عمر بن الخطاب، لم يكن هناك من يجرؤ على مخالفته.

وفيما يتعلق باسم نجل الإمام علي عليه السلام كان الأمر كذلك أيضاً، حيث اختار عمر أن يتسمى باسمه[2]. وحيث كان تشابه الأسماء ـ كما أسلفنا ـ شائعاً في ذلك العصر، من دون أن تكون لهذه الظاهرة دلالة على تأييد أمر أو نفيه، لم يجد الإمام علي عليه السلام ضرورة إلى إثارة مشكلة مع الخليفة بسبب هذه المسألة البسيطة؛ فيلحق بذلك ضرراً على وحدة المجتمع الإسلامي وتماسكه.

وعليه فإن أصل الدليل المتقدم القائل بأنّ الإمام علياً هو من وضع اسم عمر لابنه، لا أساس له من الصحة، بل الأصح أن عمر هو الذي فرض على الإمام علي أن يُسمّي ابنه باسمه، ولم يعترض الإمام علي على ذلك للسبب الذي أسلفناه.

---

١ – انظر: أسد الغابة، ج ٣، ص ٢٨٤؛ الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ٧٦.

٢ – انظر: شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٤، ص ١٣٤؛ جمال الدين المزي، تهذيب الكمال، ج ٢١، ص ٤٦٧؛ ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ٧، ص٤١١؛ أحمد البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٢، ص ٩٢.

د ـ عثمان اسم صاحب الأمام عليه السلام:

إن المعاصرين من أهل السنة الذين يتشبّثون بكل قشة لإثبات مدعاهم، حيث عثروا على ابن للإمام علي عليه السلام اسمه عثمان، اتخذوه مستمسكاً للقول بأن الإمام علياً إنما أراد من ذلك عثمان بن عفان، مما يدلّ على عمق المحبّة والعلاقة الوثيقة التي كانت تسود بينهما. في حين أنّ الإمام علياً عليه السلام يصرّح بأنه إنما سمّى ولده عثمان تخليداً لذكرى أخيه «عثمان بن مظعون»[1].

هـ ـ اللجوء إلى التورية:

كان المسلمون عامّة في صدر الإسلام يكنون احتراماً خاصاً للخلفاء بوصفهم خلفاء لرسول الله عليه السلام، وكانوا يتوقعون من سائر الصحابة بمن فيهم علي بن أبي طالب عليه السلام أن يحترم مشاعرهم تجاه هؤلاء الخلفاء. وفي تلك الحقبة كان كثير من المقاتلين في معسكر الإمام والذين بايعوه يحبون الخلفاء الثلاثة الأوائل، وكانوا يتوقّعون من الإمام عليه السلام أن يحترمهم، وأن يشيد بإنجازاتهم، وعليه لو صدر من الإمام ما يسيء لمكانتهم التي يرونها فيهم، فإن ذلك سيؤدي إلى انفراط عقد معسكره، من هنا لم يكن الإمام علي عليه السلام يوسّع من شرخ المسائل الخلافية، رعاية لمشاعر الآخرين.

وعليه بالالتفات إلى طبيعة الناس في عصر الإمام علي عليه السلام، يجب أن نكون قد أدركنا المشاكل والمحاذير التي كان يعاني منها الإمام، فكان يتحتّم

---

١ – انظر: أبو الفرج الإصفهاني، مقاتل الطالبيين، ترجمه إلى الفارسية: رسول محلاتي، ص٨٠؛ السيد علي الحسيني الميلاني، امامت بلا فصل، ص٢٣٥؛ علي لباف، معماى نام.

عليه أن لا يسكت عن اغتصاب حقه في الخلافة طوال خمسة وعشرين عاماً فحسب، بل وكان يتعيّن عليه ـ حفاظاً على وحدة المسلمين ـ أن يمجّدهم ويثني عليهم من حين لآخر، في حين أن هذا يلزم منه الكذب والعياذ بالله، وشأن الإمام عليه السلام أرفع من ذلك. وعليه في الفرضية الأولى تعيّن على الإمام علي إما أن يمدح الخلفاء الذي سبقوه، وهذا الخيار يستلزم اللجوء إلى نوع من الكذب، أو أن يترك مدحهم فراراً من محذور الكذب، ولكن هذا سيلزم منه انهيار معسكره، وإضعاف حكومته في مواجهة معاوية بن أبي سفيان وغيره من المخالفين والأعداء.

إلا أن الإمام اختار طريقاً ثالثاً، وهو أن يسمّي ثلاثة من أبنائه بأسماء الخلفاء الثلاثة الأوائل، حتى إذا اضطر إلى مدح أبي بكر وعمر وعثمان أراد بذلك أبناءه الذين يستحقوق هذا الثناء والمديح منه؛ لكونهم ترعرعوا في حجره. وهكذا أمكن للإمام من خلال هذا الإجراء (مدح الخلفاء بحسب الظاهر، وإرادة مدح أبنائه حقيقة، وهو ما يعبّر عنه في المصطلح الفقهي بالتورية)، أن يحافظ على تماسك معسكره، من دون أن يضطرّ إلى ارتكاب موبقة الكذب.

وهذا ما أسرّ به الإمام علي عليه السلام إلى بعض شيعته المقرّبين. ويبدو أن أحدهم قد أفشى هذا الأمر إلى معاوية بن أبي سفيان، وهو ما نراه في بعض رسائل معاوية إلى الإمام علي عليه السلام [1].

---

١ – أسرار آل محمد، ترجمه إلى الفارسية: محمد إسماعيل أنصاري زنجاني، ص ٤٣٥.

■ **الشبهة السابعة عشرة: الثناء على الخلفاء:**

روى أهل السنة في بعض مصادرهم الروائية عن الإمام علي عليه السلام أحاديث تؤكد أفضلية ومنزلة أبي بكر بن أبي قحافة وعمر بن الخطاب على منزلته، وهذا الأمر يدلّ على مدح الخلفاء بوصفهم أفضل من علي بن أبي طالب عليه السلام، ومن ذلك أنهم يروون عنه أنه قال: «خير الناس بعد النبيين أبوبكر ثمّ عمر»[1].

وقد روى أحمد بن حنبل عن الحكم بن جحل، قال: سمعت علياً يقول: «لا يفضلني أحد على أبي بكر وعمر إلا جلدته حدّ المفتري»[2].

وقد مال إلى هذا الرأي بعض المعاصرين من أهل السنة[3]، وبعض المؤلفين من الشيعة أيضاً[4].

وقد تمسّك أصحاب هذا الدليل ببعض الروايات الموجودة في نهج البلاغة أيضاً، ومن ذلك قول الإمام علي عليه السلام بشأن عمر بن الخطاب:

«لله بِلَادُ فُلَانٍ فَلَقَدْ قَوَّمَ الْأَوَدَ، وَدَاوَى الْعَمَدَ، وَأَقَامَ السُّنَّةَ، وَخَلَّفَ الْفِتْنَةَ، ذَهَبَ نَقِيَّ الثَّوْبِ، قَلِيلَ الْعَيْبِ، أَصَابَ خَيْرَهَا، وَسَبَقَ شَرَّهَا، أَدَّى إِلَى

---

١ - شرح المواقف، ج ٨، ص ٣٦٧.

٢ - أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة، ج ١، ص ٣٣٦ و٣٦٤ و٣٨٢.

٣ - انظر: محمد برقي، سيماي علي از منظر أهل سنت، ص ١١٥.

٤ - انظر: محمد جواد حجتي كرماني، صحيفة اطلاعات، بتاريخ: ٢٩ / خرداد / ١٣٧٩ هـ ش؛ محمد واعظ زاده خراساني، فصلية كتاب نقد، صيف عام ١٣٨٠ هـ ش، ص ٣١؛ سيد جواد مصطفوي، مقال في كتاب وحدت، ص ١٤٣؛ مجلة مشكاة، العدد: ٢، ربيع عام ١٣٦٢ هـ ش، ص ٥٨.

الله طَاعَتَهُ، وَاتَّقَاهُ بِحَقِّهِ، رَحَلَ وَتَرَكَهُمْ فِي طُرُقٍ مُتَشَعِّبَةٍ، لَا يَهْتَدِي فِيهَا الضَّالُّ، وَلَا يَسْتَيْقِنُ الْمُهْتَدِي»[1].

وبعد استعادة مصر من جُند معاوية بن أبي سفيان، عمد بعض من في معسكر الإمام علي عليه السلام إلى سؤاله عن رأيه في أبي بكر وعمر، فقال عليه السلام: سوف أعلن عن رأيي فيهما ضمن كتاب، ومما جاء في ذلك الكتاب على ما رواه إبراهيم بن محمد الثقفي في (غاراته)، قوله:

«فتولى أبو بكر تلك الأمور فيسّر وتشدّد، وقارب واقتصد، فصحبته مناصحاً، وأطعته فيما أطاع الله فيه جاهداً، وما طمعت أن لو حدث به حدث وأنا حي أن يرد إلي وهو أمرٌ بايعته فيه طمع مستيقن، ولا يئست منه يأس من لا يرجوه، فلولا خاصة ما كان بينه وبين عمر لظننت أنه لا يدفعها عني. فلما احتضر بعث إلى عمر فولاه فسمعنا وأطعنا وناصحنا، وتولى عمر الأمر فكان مرضي السيرة ميمون النقيبة ...»[2].

مناقشة وتحليل:

في معرض تحليل هذه الشبهة يجدر التأمل في الأمور الآتية:

أ ـ المشكلة السندية في روايات أهل السنة:

إن روايات أهل السنة عن الإمام علي عليه السلام بشأن مدحه للخلفاء

---

١ - نهج البلاغة، الخطبة رقم: ٢١٩؛ فيض الإسلام، ص ٧٢١؛ تاريخ مدينة دمشق، ج٤٤، ص ٤٥٨.

٢ - إبراهيم بن محمد الثقفي، الغارات، ج ١، ص ٣٠٧؛ العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٣٣، ص ٤٥٨؛ عبد الكريم بي آزار شيرازي، نشريه آرام، العدد الثالث.

الذين سبقوه، وخاصة تلك الروايات الدالة على تفضيلهم على نفسه، تعاني من مشكلة في السند، وبحسب المصطلح الرجالي إنها منقولة على صيغة «رُويَ» أو «حُكيَ»، بمعنى أن ناقلها مجهول، فهي تُعدُّ لذلك «مرسلة» أو «ضعيفة»، فلا تكون حجة ولا معتبرة. وقد قام العلامة الأميني بتحليلها ونقدها في كتابة القيّم (الغدير).

وفيما يتعلق بالرواية المنسوبة إلى الإمام علي عليه السلام في نهج البلاغة يجب القول:

في تاريخ الطبري يعمد راوي الحديث أولاً إلى نسبته إلى بنت أبي حثمة، وأن الإمام قد أقر بذلك المضمون[1]. وأما ابن عساكر فقد نسبه في تاريخه (تاريخ مدينة دمشق) إلى امرأة اسمها عاتكة، وجاء في ذيل شعر عاتكة قولها: «أبقى الفتنة»، فأضاف الإمام قائلاً: «والله ما قالت، ولكنها قُوّلت»، أي إنّ إملاء هذا الشعر قد كُلّفت به أو أجبرت على قوله[2].

وكما تقدم أن ذكرنا فقد تمّ الخلط بين كلام الإمام وشعر الشاعرة ـ الأعم من أن تكون عاتكة أو بنت أبي حثمة ـ والظاهر منه هو قوله: «ذهب بخيرها ونجا من شرّها»، فإنه إذا ثبتت نسبته إلى الإمام علي عليه السلام، يكون المراد منه كالآتي:

(إنّ عمر قد نال خير الدنيا بدهائه، ونجا من شرورها بكياسته، كما وصل إلى الخلافة بذكائه، وتفوق في ذلك على أقرانه ومنافسيه).

---

١ – انظر: تاريخ الطبري، ج ٢، ص ٧٤٦.

٢ – انظر: ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٤، ص ٤٥٨.

وبذلك فإن الرواية لا تنطوي على مدح للخليفة الثاني في الأمور الدينية، وإنما هي بيان ما كان عليه واقع الأمر من الناحية الدنيوية.

ب ـ عدم ذكر روايات الأفضلية في المصادر الشيعية:

يحق للشيعة أن يرفضوا مضمون ما جاء من الروايات المروية في مصادر أهل السنة بخصوص تفضيل الإمام علي عليه السلام للخلفاء على نفسه؛ إذ هناك احتمال إضافته من قبلهم لتعزيز مذهبهم، والسؤال الذي يفرض نفسه هنا هو: لماذا لا توجد هذه الروايات في المصادر الشيعية الروائية؟ وعليه يجب على أهل السنة أن يقدّموا دليلاً معتبراً عند الشيعة.

ج ـ تعارض هذه الرواية مع روايات أخرى في مصادر أهل السنة:

لقد أثبت بعض المحققين في التراث التاريخي من أمثال المحقق الشوشتري أن هذا النوع من الأحاديث التي يرويها أهل السنة في فضل أبي بكر وعمر وعثمان، وتفضيلهم على الإمام علي عليه السلام هي من الروايات الموضوعة، وإن غرض الذين وضعوها هو النيل من فضائل الإمام علي عليه السلام. وإن هذه الظاهرة ليست جديدة، بل كانت واضحة حتى في عصر الأئمة الأطهار عليهم السلام، وخاصة في المناظرات التي كانت تحدث بين الشيعة وأهل السنة في عصر المأمون العباسي. وفيما يأتي نشير إلى بعض هذه الأحداث والمواقف:

أ ـ أجاب المأمون رجلاً تمسّك بروايات تثبت أفضلية أبي بكر، فقال له: إن هذه الروايات معارضة برواية «الطير المشوي» التي تقول بأن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله قُدّم له طائر مشوي، فرفع يديه بالدعاء طالباً من الله أن يأتي

بأحبّ الخلق إليه ليشاركة في أكل الطير؛ فدخل عليه الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام.

ب ـ إن فقيه أهل السنة الذي كان يستدل على أفضلية أبي بكر بالحديث المنسوب إلى الإمام علي عليه السلام القائل: «خير الناس بعد النبيين أبو بكر ثمّ عمر». علّق عليه المأمون قائلاً:

وهذا محال أيضاً؛ لأنهما لو كان أفضل الناس بعد النبي حقيقة، لما أمّر عليهما النبي الأكرم صلى الله عليه وآله عمرو بن العاص وأسامة بن زيد. ولو أن الإمام علياً كان معتقداً بأفضليتهما على نفسه، فلماذا احتج عليهما بعد رحيل رسول الله صلى الله عليه وآله بأنه أولى منهما بالخلافة والحكم؟! بعبارة أخرى: إن الروايات الدالة على أفضلية الخليفتين الأولين تتعارض مع كلمات الإمام علي عليه السلام ومواقفه الواردة في مصادر الفريقين بالتواتر، ذلك حيث تحدّث عن أولويته، وحقه الثابت، والوراثة، وفضائله التي لم يشاركه فيها أحد من الصحابة، وقوله «لا يقاس بآل محمد صلى الله عليه وآله من هذه الأمّة أحد»[1].

كما أن الإمام علياً عليه السلام كان يرى أفضليتهما حقاً، فلماذا كان يطالب بالخلافة لنفسه؟ ولماذل حمل الزهراء عليها السلام والحسنين عليهما السلام وأخذ يطوف بهم على بيوت الأنصار والمهاجرين يطلب منهم النصرة والبيعة؟! ولماذ تأخر عن بيعة أبي بكرة مدّة حياة السيدة الزهراء عليها السلام، ولم يبايع إلا بعد ستة أشهر كاملة؟!

ألا تكفي هذه الحقيقة والحقائق الأخرى لإثبات أن هذه الروايات

---

١ – نهج البلاغة، الخطبة رقم: ٢ و١١٩؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٤٣٤.

الواردة في مدح الخلفاء، وخاصة تلك التي تفضلهم على سائر الصحابة، هي مجرّد مختلقات جماعة بعينها؟

تكفي نظرة إجمالية إلى كلمات أمير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة، ليذعن المحقق المنصف بأفضلية الإمام علي عليه السلام على غيره من الخلفاء، وفي الحد الأدنى من وجهة نظر الإمام نفسه[1].

مناقشة وتحليل رواية نهج البلاغة (لله بلاد فلان):

في معرض تحليل الرواية الموجودة في نهج البلاغة وتقييمها، والتي يبدو منها مدح الخليفة الثاني، يجدر الالتفات إلى الأمور الآتية:

١ ـ **الإشكال السندي**: لقد بذل الشريف الرضي جامع نهج البلاغة جهداً كبيراً يستحق الثناء في توخي الصحيح من كلام الإمام، ولكنه مع ذلك لم يسلم من الوقوع في الأخطاء أحياناً، غير أن هذه الأخطاء لحسن ظن علماء الشيعة بإنجازه الفذ، لم يتمّ تسليط الأضواء عليها في القرون الماضية. أمّا في الآونة الأخيرة فقد بدأ بعض المحققين المدققين يبرزون نقاط ضعف الشريف الرضي في جمعه للكلمات المروية عن أمير المؤمنين عليه السلام. وقد بيّن المحقق المعاصر الشهير الشيخ محمد تقي الشوشتري في شرحه الموضوعي على نهج البلاغة جانباً من هذه الحقيقة. من ذلك مثلاً أن الشريف الرضي قدس سره ذكر عبارة «كان لي في ما مضى أخي في الله» في باب الحِكم (تحت الحكمة رقم: ٢٨٩)، ونسبها إلى أمير المؤمنين عليه السلام، في حين أنها من كلمات الإمام الحسن عليه السلام.

---

١ – انظر: السيد عبد الزهراء الحسيني الخطيب، مصادر نهج البلاغة، ج ١، ص ٣٣٦.

كما نسب الحكمة رقم (٢٢) التي تقول: «من أبطل به عمله» إلى الإمام علي عليه السلام، ولكنه عاد ونسبها إلى النبي الأكرم صلى الله عليه وآله في كتابه الآخر[١]. وهكذا الأمر بالنسبة إلى عشرات الموارد الأخرى من مختلقات أمثال سيف ومعاوية التي أبدع المحقق الشوشتري في بحثها ومناقشتها وتحقيقها[٢].

من هنا يتضح أنه على الرغم من اعترافنا بقيمة نهج البلاغة والجهد المشكور الذي قام به الشريف الرضي في جمعه، إلا أننا لا نستطيع أن ننسب جميع مضامينه إلى الإمام علي عليه السلام من دون بحث وتمحيص، أو أن نعتبر كل ما ورد فيه من كلام أمير المؤمنين حتى مع وجود القرائن والشواهد على الخلاف. بل يجب علينا تجديد النظر في أصالة بعض الخطب من الناحية السندية في الحد الأدنى في مورد شبهة عدم الانسجام مع أسس الإمام نفسه وقواعده. من هنا يذهب المحقق الشوشتري بالالتفات إلى الأدلة والشواهد الآتية، وهي:

أ ـ مضمون الرواية.

ب ـ أسلوب الشريف الرضي وطريقته في نسبة الكلام الفصيح المنسوب إلى الإمام علي عليه السلام، من دون التدبّر في مضمونه.

---

١ - انظر: المجازات النبوية، ص ٤٠١، الحديث: ٣١٧.

٢ - انظر: بهج الصباغة، ج ٤، ص ٣٦٩ ـ ٣٧٣، ٦٧ و٤٠١ و٥١٩؛ وج ٦، ص ٣٦٩ و٣٧١ و٤٠١ و٤٤٣، وج ٧، ص ٣٣٤ و٥٩٨، وج ٨، ص ٨٢، وج ٩، ص ٥٩ و٣٦٥ ـ ٤٤٨ و٤٨٠ ـ ٥٠٩، وج ١١، ص ٨٦ و٤٠٩ و٤٢٩ و٥٦٨، وج ١٢، ص١٩ و٢٢ و٥٠٥ و٦٠١، و١٣، ص ٣٣٨، وج ١٤، ص ٢٢٤ و٢٦٥، (نقلاً عن: محمد صحتي سردرودي، مقال: گامي كوچك در شناخت اثري سترگ، المدرج ضمن كتاب: مشعل تجاويد، ص ٢٧١.كما تمّ تضمين هذا الجزء من هذه المقال في كتاب «مظلوم گمشده در سقيفه» الجزء الثاني، ص ٢٧٥ فما بعد).

ج ـ المصدر التاريخي لهذه الرواية (تاريخ الطبري، وهو من أهل السنة).

د ـ غموضها على المستوى الدلالي.

إلى استنتاج أن هذه الرواية تعاني من الإشكال السندي، وعليه لا يمكن نسبتها إلى الإمام علي عليه السلام [1].

٢ ـ انتساب أصل الرواية إلى شخص آخر: إن أصل هذه الرواية صادر عن غير الإمام. فمن خلال الرجوع إلى المصادر التاريخية، من قبيل: تاريخ الطبري وتاريخ ابن عساكر[2] يتضح لنا أنه بعد وفاة الخليفة الثاني قامت شاعرة من شواعر العرب اسمها عاتكة أو ليلى بنت أبي حثمة وأنشدت شعراً في رثاء الخليفة. فأراد المغيرة بن شعبة أن يسمع رأي الإمام علي عليه السلام بشأن موت الخليفة الثاني في هذه المناسبة، فطلب من الإمام أن يبدي رأيه. فأشار الإمام إلى كلام هذه الشاعرة وأضاف إليه شيئاً من كلامه. إذن يجب عدم نسبة مجموع هذا الكلام إلى الإمام علي عليه السلام من دون التفكيك والفصل بين مبتدئه وخاتمته. وأما ما هو الجزء الخاص بالإمام عليه السلام من هذا الكلام فسوف يتضح من خلال النقاط الآتية.

٣ ـ عدم تحديد هوية المعني بـ «فلان»: الأمر الآخر أنه لم يتمّ في صدر الرواية ذكر اسم الخليفة الثاني عمر ـ لا تصريحاً ولا تلويحاً ـ وإنما هناك إشارة إلى عنوان «فلان» وهو عنوان فضفاض، وحمله على خصوص الخليفة الثاني يحتاج إلى مؤونة. من هنا ذهب بعض المفكرين المتقدّمين من أمثال

---

١ - بهج الصباغة، ج ٩، ص ٤٨١.

٢ - انظر: تاريخ الطبري، ج ٢، ص ٧٤٦؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٤، ص ٤٥٨.

الراوندي[1]، ومن المعاصرين الشيخ صبحي الصالح[2]، إلى احتمال أن يكون المراد من «فلان» هو أحد قادة جيشه، مثل: مالك الأشتر أو سلمان الفارسي[3]. والذي يقوي احتمال الراوندي نقله نهج البلاغة عن الشيخ عبد الرحيم البغدادي المعروف بـ «ابن الإخوة»، عن بنت الشريف المرتضى، عن عمها الشريف الرضي مؤلف نهج البلاغة[4].

٤ ـ التناقض بين صدر الرواية وذيلها: إن الرواية الموجودة في نهج البلاغة تشتمل على تهافت وتضارب وتناقض ما بين أولها وآخرها، فبينما يتحدث صدر الرواية عن تمجيد «فلان»، نجد آخر الرواية يقول إن هذا الـ «فلان» قد ترك الأمة أمام طرق متعددة لا ترجى له الهداية في متاهاتها. إن هذا النوع من الكلام لا يتناسب وشأن الذي نعرفه بالفصاحة والبلاغة. من هنا يبدو وجود تلاعب في هذه الرواية، وعليه ينبغي بأهل السنة أن يلتزموا بمجموع ما ورد في هذه الخطبة، بما في ذلك وصف الخليفة الثاني بأنه عرّض الأمة إلى الضلال والضياع وإلى طرق لا تضمن الهداية لمهتدي.

الأمر الآخر أن هذا التناقض يجعل من الصعب القول إن المعني بـ«فلان» هو مالك الأشتر أو سلمان الفارسي أيضاً.

حصيلة الكلام أن هذه الرواية مضطربة ومتهافتة، وإن حمل المراد من «فلان» الوارد فيها على الخليفة الثاني أو أحد قادة جيش الإمام يصطدم

---

١ – انظر: ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج ١٢، ص ٣ ـ ٤.
٢ – انظر: صبحي الصالح، نهج البلاغة، الخطبة رقم: ٢١٩.
٣ – انظر، الخوئي، شرح نهج البلاغة، ج ١٤، ص ٣٧٤.
٤ – انظر: مصادر نهج البلاغة، ج ١، ص ٢٠٨.

بمحذور من نوع خاص، ومن هذا الاضطراب يتضح أن هذه الرواية لا يمكن أن تنسب إلى شخص واحد. وإنما صدر الرواية يعود إلى الشاعرة عاتكة أو بنت حثمة، وآخرها لشخص آخر يمكن أن يكون هو الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام. وعليه فإن هذه الرواية بصيغتها المنقولة لا تصلح لأن تكون مستنداً، فلا تكون معتبرة.

٥ ـ تناقض الرواية مع مواقف الإمام وكلماته الأخرى: المسألة الأخرى الموجودة في هذه الرواية هي أنها تتناقض مع كلمات الإمام عليه السلام الأخرى، وهي الروايات والكلمات التي تقدّم منا ذكرها في الصفحات السابقة، والتي بموجبها كان عمر في رأي الإمام علي قد تعاون مع الخليفة الأول في سلبه حقه في الخلافة بعد رحيل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، وأنهما قد خططا بحيث تؤول الخلافة بعد موت الخليفة الأول إلى عمر بن الخطاب، ثم قام هذا الأخير إلى ترتيب صيغة تحرم الإمام علياً من استعادة حقه الثابت، ووصول الأمر إلى عثمان بن عفان.

يضاف إلى ذلك أن الإمام علياً عليه السلام قد انتقد سياسة الخليفة الثاني في كثير من المواطن بشدّة، فكيف يمكن القول إنه جاء في هذا الموضع ليخالف جميع مواقفه السابقة؟![1]

٦ ـ التورية والاستهزاء: بالالتفات إلى ما تقدم يحتمل ـ على فرض صحّة صدور الرواية عن الإمام علي عليه السلام ـ أنها لم تصدر عنه بداعي الحقيقة، وإنما بداعي النقد والتهكّم. وهو أسلوب شائع بين المختلفين في الرأي، فلو أن

---

١ – منهاج البراعة، ج ١٤، ص٣٧٣؛ الشوشتري، بهج الصباغة، ج٩، ص ٤٨١ ـ ٤٨٣.

رجلاً أخذ يكيل الثناء والتمجيد لشخص معروف في اختلافه معه، يفهم منه أنه في سياق التهكّم به ونقده بشكل لاذع لوجود قرينة حالية على ذلك، فلا يحمل كلامه على محل الحقيقة. ويفهم هذا التفسير من الكتاب الذي بعث به معاوية إلى الإمام علي عليه السلام حيث يقول له: «ثم كرهت خلافة عمر وحسدته، واستطلت مدته، وسررت بقتله، وأظهرت الشماتة بمصابه»[1]. وقد اختار هذا التفسير بعض المحققين أيضاً[2].

٧ ـ التقية ورعاية المصلحة: الوجه الآخر هو القول بأن الإمام عليه السلام في هذه الرواية إنما يثني على الخليفة الثاني اضطراراً ورعاية للمصلحة من باب التقية. وقد تقدّم أن الخليفتين الأولين ـ وحتى الخليفة الثالث وإن بنحو أقل ـ كانوا يحظون باحترام الناس ويتمتعون بالمقبولية والوجاهة عندهم، وإن هذه الوجاهة بطبيعة الحال تشتدّ بعد وفاتهم، وإن الإمام قال تلك الكلمات في حضور من أتباع الخليفتين الأولين من الذين كانوا يتوقعون من الإمام أن يقول شيئاً في تلك المناسبة التي اقترنت بوفاة الخليفة الثاني. كما أن أعداء الإمام من أمثال معاوية كانوا يسعون إلى استدراج الإمام ودفعه إلى التصريح بنقد الخلفاء نقداً لاذعاً على الملأ وبمرأى ومسمع من الناس، كي يغتنموا كلامه في إثارة الدهماء ضدّه، ويضعفون من مكانته، ويرفعون من رصيدهم بين الناس. من هنا كان الإمام محشوراً بين انتقاد سيرة الخلفاء أو الثناء عليهم، وكان عليه أن يراعي المصلحة من جميع الجوانب والجهات[3].

---

١ – الشيخ المحمودي، نهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة، ج ٤، ص ١٨٩.

٢ – انظر: المصدر أعلاه؛ شرح الخوئي، ج ١٤، ص ٣٧٥.

٣ – انظر: ابن ميثم البحراني، شرح نهج البلاغة، شرح الخطبة رقم ٢١٩، ج ٢، ص ١٥٣؛ بحار الأنوار، ج ٣٣، ص ٥٧٤.

٨ ـ طرح الكلام على صيغة سؤال وتعجّب: إن أصل الكلام المتقدم كان في سياق لقاء المغيرة بن شعبة بالإمام علي عليه السلام، وقد أراد المغيرة من الإمام أن يبيّن موقفه من الخليفة الثاني، كي يُفيد من جواب الإمام على جميع الأحوال سلباً أو إيجاباً، فبدأ كلامه بذكر ما قالته بنت أبي حثمة في مدح عمر بن الخطاب، فقال له الإمام عليه السلام على طريقة الاستفهام التعجبي: هل قالت ابنة أبي حثمة هذا الكلام حقاً من أن ...؟!

فالكلام الذي قاله الإمام آنفاً كان على شكل سؤال، إلا أن أهل السنة تعمّدوا فيما بعد تجاهل هذه الصيغة الاستفهامية عند شرحهم لنهج البلاغة عمداً أو سهواً[١].

ويؤيّد هذا الرأي قول الإمام عليه السلام فيما بعد: «أما والله ما قالت، ولكن قُوّلت»[٢].

٩ ـ التعريف النسبي: الأمر الأخير الذي يمكن أن يبدو للناظر، وهو أمر متفرّع عن ثبوت أصل الرواية هو أن الإمام في هذه الرواية كان غاية الأمر بصدد التعريف النسبي بفضائل الخليفة على المستوى الأخلاقي والديني، وهو أمر شائع بالنسبة إلى رجال السياسة بعد موتهم. لا يخفى أن الخليفة الأول والثاني كانا ملتزمين إلى حدّ ما فيما يتعلق بأحكام الدين وبيت مال المسلمين. كما أن الخليفة كان يستشير الإمام علي عليه السلام وقد أصاب كثيراً من الانتصارات وحقق الإنجازات بفضل تلك المشاورات التي كان الإمام يغدقها عليه، وهذا أمر لا ينكره الشيعة، إلا أن الشيعة يرون مع ذلك أن الخلفاء كانوا

---

١ – انظر: مرتضى مطهري، سيري در نهج البلاغة، ص ١٦٤.

٢ – تاريخ الطبري، ج ٢، ص ٧٤٦، وقائع عام ٢٣ للهجرة.

غاصبين لحق الإمام الثابت في الخلافة، وأن الخلفاء الثلاثة قاموا طوال حكمهم ببعض البدع ومارسوا بعض الأعمال المنافية للدين الإسلامي الحنيف.

من هنا فإن رؤية الإمام علي عليه السلام ورؤية الشيعة تبعاً لذلك تجاه الخلفاء رؤية نسبية، فهي من جهة تأخذ الإنجازات التي تستحق التقدير، ومن جهة أخرى لا تغض الطرف عن الأعمال غير المشروعة التي صدرت عن الخلفاء، وعلى رأسها اغتصاب الخلافة من أهلها وأصحابها الشرعيين. وعليه فإن روايات المدح تنظر إلى جانب من الصفات الإيجابية للخلفاء، وكما يقال: «إن إثبات شيء لشيء لا ينفي ما عداه».

تحليل رواية إبراهيم بن محمد الثقفي (فتولى أبو بكر):

تقدم في نقل الشبهة أنّ الإمام علياً عليه السلام مدح الخليفتين الأولين في كتاب له فقال: «فتولى أبو بكر تلك الأمور فيسّر وتشدّد، وقارب واقتصد، فصحبته مناصحاً، ... فلما احتضر بعث إلى عمر فولاه فسمعنا وأطعنا وناصحنا، وتولى عمر الأمر فكان مرضي السيرة ميمون النقيبة».

في تحليل هذا الإسناد والاستدلال يجدر الالتفات إلى الأمور الآتية:

١ ـ الإقرار بالأخلاق والسلوك النسبي للشيخين: تقدّم توضيح هذه الإجابة حيث أشرنا إلى أن الخليفتين الأولين وإن اقترفا خطيئة في أصل التصدّي للخلافة واغتصابها من صاحبها الشرعي عامدَين، إلا أنه على الرغم من ذلك كانا يسعيان ما أمكنهما إلى الابتعاد عن العصبية والتطرّف في إدارة السلطة، واحتفظا بطريقة عيش طبيعية متوازنة، ولم يتورطا في اكتناز الأموال والثروة لهما أو لذويهما، ولذلك أنصفهما الإمام في مقام تحليل سيرتيهما وقال

فيهما ما يقتضيه العدل والمنطق. وفي الوقت نفسه صرّح في ذات الرسالة بسلبياتهما أيضاً، على ما ستأتي الإشارة له. وبعبارة أخرى: إنّ الإمام علياً عليه السلام وشيعته لا ينكرون القيَم والأعمال التي قام بها الشخان، وإنهم يثنون على إيجابياتهما، وينكرون عليهما سلبياتهما وأخطاءهما[1].

٢ ـ ملاحظة المخاطبين بالرسالة ومكانة الشيخين عندهم: تقدّم هذا التحليل في معرض الإجابة عن الرواية السابقة في نهج البلاغة، حيث قلنا: إن العقل يحكم بأن نأخذ بنظر الاعتبار الأجواء المحيطة بالإمام، والمخاطبين الذين توجّه لهم الإمام بالكلام، وعلينا أن ندرك أن أكثر جيش الإمام عليه السلام ـ من الذين كانوا يريدون منه بيان موقفه ورأيه في الخلفاء ـ هم من الذين يوالون الخلفاء السابقين، وكانوا يعيشون لحظة فراق الخلفاء بعد رحيلهم، ولذلك فإن الإمام رغم انتقاده لأدائهم في ذلك الكتاب، ولكن حافظ على سقف من النقد لا يثير حفيظة المخاطبين، ولم يعدل عن رعاية المصالح العامة. ولذلك نجد العلامة المجلسي يقول في شرح هذا الكلام: «فكان مرضي السيرة: أي ظاهراً عند الناس، وكذا ما مرّ في وصف أبي بكر، وآثار التقية والمصلحة في الخطبة ظاهرة، بل الظاهر أنها من إلحاقات المخالفين»[2].

٣ ـ مقارنة الخليفتين الأولين بالخليفة الثالث: عندما ندقق في كتاب الإمام علي عليه السلام ندرك أنه كان بصدد الإشارة إجمالاً إلى تاريخ الخلفاء بعد رحيل رسول الله صلى الله عليه وآله، وإن الإمام كان في معرض المقارنة بين سيرة الخليفتين

---

١ – انظر: الشيخ علي البحراني، منار الهدى في إثبات النص على إثبات الأئمة الإثنى عشر النجباء، ص ٦٩١.

٢ – العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٣٣، ص ٥٧٤.

الأولين وسيرة الخليفة الثالث، والذي يؤيّد ذلك أن أهل السنة أنفسهم يعترفون بأن الخليفة الأول والثاني كانا يراعيان الأحكام الإسلامية ويحافظان على الحياة البسيطة البعيدة عن التجمّل والترف، خلافاً لما كانت عليه سيرة عثمان بن عفان التي بلغت حداً جرّت عليه نقمة المسلمين حتى قتلوه.

وعلى هذا الأساس فإنّ الإمام علياً عليه السلام كان بصدد المقارنة بين سيرة الشيخين بالقياس إلى سيرة عثمان، ولا يخفى أن سيرتهما لو قيست إلى سيرته فهي تستحق التعريف والتمجيد والثناء، ومن هنا يكون كلام الإمام مبرّراً ولا غبار عليه.

٤ ـ انتقادات الإمام اللاذعة للخلفاء في ذات الرسالة: قلنا مراراً وتكراراً إن معرفة مواقف شخص تجاه مسألة ما، لا تتمّ من خلال انتقاء فقرة من مجموع كلماته، وأخذها بشكل منفصل واعتبارها فصل الخطاب في الموضوع المتنازع عليه، وإنما لا بد من أخذ مجموع كلامه في خصوص تلك القضية بنظر الاعتبار.

إن الذين ذكروا الشبهة المتقدمة عمدوا إلى تقطيع كلام الإمام عليه السلام ليظهروا الخلفاء السابقين بوصفهم مرضيين عند الإمام من جميع الجهات، في حين أن الأمر لم يكن كذلك؛ إذ تشهد ذات الرسالة ـ التي اشتملت على هذا المقطع من الكلام ـ على أنهم لو قرأوها من بدايتها إلى نهايتها لاتضح لهم أن الإمام بعد هذين السطرين من المديح المتواضع شحن الرسالة ببيان أعمالهم المنافية لرعاية حقوقه المنصوص عليها من قبل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، وفيما يلي نشير إلى بعض هذه الأمور:

١ ـ التصريح بأحقيته في الخلافة على الناس من الآخرين؛ إذ يقول: «إني أحق بمقام محمد ﷺ في الناس ممّن تولى الأمر من بعده»[١].

٢ ـ بيان فلسفة بيعته لأبي بكر خشية على الناس من الانحراف، وإشفاقاً عليهم من الارتداد، وفي ذلك يقول: «حتى رأيت راجعة من الناس عن الإسلام ... فمشيت عند ذلك إلى أبي بكر فبايعته»[٢].

٣ ـ وجود علاقة خاصة بين أبي بكر بن أبي قحافة وعمر بن الخطاب في خصوص تنصيب أبي بكر لعمر في الخلافة بعده، إذ يقول: « فلولا خاصة ما كان بينه وبين عمر؛ لظننت أنه لا يدفعها عني»[٣].

٤ ـ تجاهل عمر بن الخطاب لحق الإمام علي عليه السلام في الخلافة بعد طعنه، فرتّب الأمور بشكل ينتهي الأمر فيها إلى عثمان بن عفان، وفي ذلك يقول الإمام: «حتى إذا احتضر فقلت في نفسي لن يعدلها عني ليس يدافعها عني فجعلني سادس ستة»[٤].

٥ ـ عدم انتخاب أعضاء الشورى للإمام علي عليه السلام لخوفهم من حرمان الإمام لهم من المناصب الحكومية، إذ يقول الإمام علي عليه السلام في ذلك: «فخشي القوم إن أنا وليت عليهم ألا يكون لهم من الأمر نصيب ما بقوا؛ فأجمعوا

---

١ – العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٣٣، ص ٥٦٨.

٢ – نهج البلاغة، الكتاب رقم ٦٢؛ مناقب الخوارزمي، ص ٣١٣؛ فرائد السمطين، ج ١، ص ٣٢٠، رقم ٢٥١؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٤٣٤؛ لسان الميزان، ج ٢، ص ١٥٦؛ كنز العمال، ج ٥، ص ٧٢٤.

٣ – إبراهيم بن محمد الثقفي، الغارات، ج ١، ص ٣٠٧؛ العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٣٣، ص ٤٥٨.

٤ – ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ١، ص ٩٧.

إجماعاً واحداً فصرفوا الولاية إلى عثمان وأخرجوني منها»[1].

٦ ـ تصريح الإمام علي بأن بيعته لعثمان كانت بالإكراه والإجبار، إذ يقول: «ثم قالوا هلم فبايع وإلا جاهدناك؛ فبايعت مستكرهاً، وصبرت محتسباً»[2].

٧ ـ تصريح الإمام بتنصيبه للخلافة من قبل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، وأنه حق وميراث خصّه به الله تعالى بواسطة نبيه، إذ يقول: «أنا الذي طلبت ميراثي وحقي الذي جعلني الله ورسوله أولى به»[3].

٨ ـ سلب الإمام حقه في الخلافة وتجريده منها، إذ يقول: «فقال قائلهم يا ابن أبي طالب إنك على هذا الأمر لحريص! فقلت: أنتم أحرص مني وأبعد، أيّنا أحرص؟ أنا الذي طلبت ميراثي وحقي؟ ... أم أنتم إذ تضربون وجهي دونه وتحولون بيني وبينه؟ فبهتوا، والله لا يهدي القوم الظالمين. اللهم إني أستعديك على قريش فإنهم قطعوا رحمي وأضاعوا إياي، وصغروا عظيم منزلتي وأجمعوا على منازعتي حقاً كنت أولى به منهم، فسلبونيه»[4].

إن الذي يتمسّك بفقرة قصيرة من كتاب للإمام علي عليه السلام، عليه أن يدقق في الفقرات الأخرى من الكتاب نفسه أيضاً، وأن يجيب عن سبب حديث الإمام علي ـ بحدود الهامش المتاح له بالنظر إلى مزاج المخاطبين ـ عن سلب حقه في الحكم، مما يعني بحسب اللازم عدم مشروعية الخلفاء الذين سبقوه؟!

---

١ – ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ١، ص ٩٧.
٢ – المصدر أعلاه.
٣ – المصدر أعلاه.
٤ – المصدر أعلاه.

وعلى هذا الأساس فإن خير جواب يمكن تقديمه عن هذا السؤال هو أنّ الإمام علياً عليه السلام يؤكد من ناحية على اغتصاب الخلافة من أهلها، وسلب حقه فيها وعدم مشروعية الخلفاء الذين سبقوه، ولكن هذا في الوقت نفسه لا يمنعه بوصفه حكماً عادلاً ألا يتجاهل بعض الأعمال الحسنة والإيجابية، عندما يكون في مقام المقارنة وبيان من هو الأفضل من الخلفاء على المستوى النسبي.

حصيلة الكلام أن مديح الإمام المقتضب للخليفتين الأولين يشبه من يشير إشارة عابرة إلى محاسن شخص، ثم ينهمر عليه بوابل من النقد الشديد الذي يبين مواطن الضعف والأخطاء والمظالم والأعمال المخالفة لروح الإسلام. وهذا النوع من أساليب الكلام شائع على المستوى العرفي في بيان مزايا شخص من الأشخاص سيّما إذا كان على مستوى من المسؤولية السياسية والاجتماعية.

■ الشبهة الثامنة عشرة: تعارض نصوص الخلافة:

عمد بعض أهل السنة في مقام نقد وردّ النصوص المأثورة عن النبي صلى الله عليه وآله في إمامة الإمام علي عليه السلام إلى التمسّك بالجواب النقضي، وذلك من خلال ادعاء وجود روايات أخرى عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله أيضاً في خلافة أبي بكر، وهي مروية في مصادر أهل السنة. وعلى هذا الأساس تتعارض الروايات المثبتة لإمامة الإمام علي مع الروايات المثبتة لخلافة أبي بكر، والقاعدة الأصولية تقول: «إذا تعارض دليلان تساقطا»، وعليه تسقط الروايات الدالة على إمامة الإمام علي وخلافة أبي بكر عن الاعتبار، وتسقط حجيّتها أيضاً. وحيث لا يكون النصّ معتبراً، يكون المرجع هو البيعة والشورى[1].

---

١ - انظر: مير شريف الجرجاني، شرح المواقف، ج ٨، ص ٣٩٥؛ الباقلاني، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، ص ٤٥٠؛ ابن حزم، الفصل، ج ٤، ص ٩ ـ ١٧٠.

مناقشة وتحليل:

في معرض نقد هذه الشبهة يجدر التأمل في الأمور الآتية:

أ ـ عدم وجود روايات خلافة أبي بكر في المصادر الشيعية:

إن أول نقطة تخطر على ذهن أي محقق وباحث منصف حيادي هو هذا السؤال القائل: لماذا لم ترد النصوص والروايات الدالة على خلافة أبي بكر في المصادر الشيعية أصلاً، وإنما اقتصر ذكرها على مصادر أهل السنة فقط، في حين أن النصوص الدالة على إمامة الإمام علي عليه السلام موجودة في مصادر الفريقين من الشيعة وأهل السنة، وهي كثيرة ومتضافرة جداً على ما مرّ بيانه في الفصل السابق بالتفصيل في معرض الإجابة عن شبهة عدم النص على إمامة الإمام علي عليه السلام.

بعبارة أخرى: إن مصادر روايات إمامة الإمام علي عليه السلام معتبرة على كلا الفريقين والمذهبين، في حين أن مصادر نصوص خلافة أبي بكر لا تحظى بتأييد من قبل الشيعة؛ إذ لم يرد لها ذكر في المصادر الشيعية القديمة، ومن هنا يذهب التصوّر إلى أن هذه الروايات من إضافات بعض الرواة المتأخرين، وخاصة أولئك الذين يناصبون العداء للإمام علي عليه السلام. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن رواة الطبقة الأولى لنصوص خلافة أبي بكر إما هم من أنصار معاوية، أو أنها مستندة بشكل وآخر إلى أمثال عائشة التي كانت تضمر البرود أو الكراهية لعلي عليه السلام على ما هو واضح لجميع المتابعين. وعليه لا يمكن لنصوص خلافة أبي بكر أن تعارض روايات إمامة الإمام علي عليه السلام.

ب ـ ضعف النصوص الوارد في مصادر أهل السنة على خلافة أبي بكر:

بالنظر إلى مصادر أهل السنة التي تروي أحياناً النص على غير الإمام علي عليه السلام، يتضح أنها مجروحة وضعيفة، بحيث أن العلماء المنصفين والمحققين

من أهل السنة أنفسهم لا يؤيّدونها، وفيما يأتي نشير إلى بعض هذه المصادر:

تحليل رواية الحسن البصري:

إن من بين رواة وصية النبي الأكرم ﷺ لأبي بكر في مسألة الخلافة هو الحسن البصري. إلا أنه أولاً: لم يكن معاصراً للنبي، بمعنى أنه لم يكن صحابياً كي يمكن له الرواية عن رسول الله مباشرة.

وثانياً: إن الحسن البصري إنما استنتج اختيار النبي الأكرم ﷺ أبا بكر للخلافة من وصيته له بإمامة الجماعة في مرضه. وفي هذا الشأن يجب القول أولاً: هل كانت إمامة أبي بكر لجماعة المسلمين بأمر من شخص النبي الأكرم ﷺ أم بإشارة من عائشة؟ هناك من ينكر أمر النبي بذلك، وإنما الذي أمر بذلك هي عائشة، وقال إن النبي عندما علم بالأمر تحامل على نفسه وخرج لكي يصلي بالمؤمنين ويؤمّ جماعتهم بنفسه.

وثالثاً: كما نبّه المنصفون من أهل السنة من أمثال القاضي عبد الجبار المعتزلي[1]، فإنّ إمامة الجماعة نفسها لا تدلّ على تعيين الخلافة لا صراحة ولا تلويحاً.

تحليل رواية بكر بن أخت عبد الواحد:

ومن بين رواة هذه النصوص بكر بن أخت عبد الواحد بن زيد. وقد عدّد الشيخ أبو الحسن الأشعري مؤسس المذهب الأشعري في كتابه بعض آرائه الشاذة عن الإسلام، وكونه منافقاً ومن عبدة الشيطان، إضافة إلى ارتكابه للكبائر، مما أستنكره الأشاعرة[2]. من هنا يتضح أنه صاحب آراء

---

١ - انظر: المغني، ج ٢، ص ١٢٣.

٢ - مقالات الإسلاميين، ص ٢٨٦.

شاذة ومخالفة للحق، وإن ادعاءه النص على أبي بكر يعدّ واحداً من مصاديق تلك الآراء الشاذة.

وقد ردّ الإمام النووي في شرحه على صحيح مسلم رواية بكر بن أخت عبد الواحد وغيره من القائلين بالنص على أبي بكر.

حاصل الكلام أنه لا وجود في مصادر أهل السنة لرواية عن الصحابة الموثوق بهم عند أهل السنة في النص على أبي بكر، وإن ادعاء ذلك جاء في العصور المتأخرة على لسان رواة تمّ تضعيفهم وجرحهم من قبل رجال أهل السنة أنفسهم. وعلاوة على ذلك لو كانت هذه الروايات موجودة في عصر الصحابة فعلاً، فلماذا لم تظهر على ألسنة الصحابة وفي عصر أبي بكر نفسه ليضفي بها الشرعية على خلافته؟!

وعلاوة على ما تقدم فقد ادعى بعض العلماء من أهل السنة الإجماع على عدم وجود النص، وقد استثنوا من ذلك بكر بن أخت عبد الواحد فقط؛ حيث انفرد برواية النص على أبي بكر، ويظهر من ذلك أن بكراً يمثل حالة شاذة في قبال إجماع أهل السنة.

ج ـ اعتراف أهل السنة بعدم النص:

إن الأكثرية من أهل السنة متفقون ويعترفون بأنه لم يرد أي نصّ من النبي الأكرم بشأن الإمامة والخلافة بحق أي شخص من الصحابة ـ بمن فيهم أبو بكر بن أبي قحافة ـ وهذا الاعتراف من قبل أهل السنة يعني أن أهل السنة أنفسهم لا يقبلون بروايات خلافة أبي بكر، ويشكلون عليها بإشكالات سندية ودلالية. بعبارة أخرى: حيث إن الخصم نفسه لا يؤمن بروايات خلافة أبي بكر، ولا يعتبرها حجّة، يتضح أمر عدم اعتبارها، وعليه كيف يمكن لمثل

هذه الروايات ـ التي تعاني من الإشكال السندي والمضموني باعتراف السنة أنفسهم ـ أن تعارض النصوص الدالة على إمامة الإمام علي عليه السلام؟

بتقرير آخر: إن أهل السنة الذين كانوا يتمنون إثبات مشروعية خلافة خلفائهم بأيّ وسيلة من الوسائل من خلال إسنادها إلى الشرع والنبي الأكرم صلى الله عليه وآله، غاية ما قالوه بشأن دلالة النصوص على خليفة أبي بكر: إنها لا تبلغ حدّ الدلالة الواضحة الصريحة، وإنما تبقى على مستوى الخفاء. ومن هنا يتضح أن الروايات التي لا تتجاوز في دلالتها الإشارة والخفاء، لا تستطيع معارضة الروايات الواضحة والصريحة.

وقد أجمع أهل السنة على الاعتراف بعدم وجود النص الصريح على خلافة أبي بكر وعمر بن الخطاب[1].

وعليه فبالالتفات إلى هاتين النقطتين تسقط النصوص الدالة على خلافة أبي بكر عن الاعتبار، وبعدها لا تبقى هناك من حاجة ولا متسع من المجال لذكر جميع الروايات المذكورة في هذا الشأن[2].

د ـ عدم تمسك أبي بكر وعمر بالنص:

إن الدليل الآخر الذي يُثبت عدم وجود نصّ على خلافة أبي بكر، هو عدم استناد أبي بكر وشريكه في السقيفة أعني عمر، حيث لم يستشهد أيّ

---

١ - انظر: البغدادي، الفرق بين الفرق، ص ٣٤٩؛ الغزالي، قواعد العقائد، ص ٢٢٦؛ النووي، شرح صحيح مسلم، حاشية النووي، ج ١٢، ص ٢٠٥؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ٥، ص ٢١٩.

٢ - انظر: الكتب الكلامية، ذيل بحث الإمامة؛ وانظر أيضاً: علي أصغر رضواني، امام شناسي، ج ٢، ص ٦٣٤ ـ ٦٤٥.

منهما هناك بمثل هذا النص. وغاية ما تمسّك به أبو بكر في مواجهة الأنصار رواية مطلقة تقول: «الأئمة من قريش». ومن الواضح لو كان هناك نصّ وارد عن رسول الله صلى الله عليه وآله في حقه يثبت له الخلافة بما لا يقبل التأويل، لكان قد ذكره في معمعة السقيفة، ولما احتاج إلى التمسك بمثل تلك الاطلاقات التي لا تسمن ولا تغني.

وقد ذكر هذا الدليل بعض مشاهير علماء أهل السنة من أمثال: الإمام النووي في معرض ردّه وإنكاره لوجود نصّ على خلافة أبي بكر[1].

هـ ـ إقرار الخليفة الأول:

أعرب أبو بكر في الأيام الأخيرة من حياته عن أسفه إذ لم يكن سأل النبي الأكرم عن أشياء، وذكر من بينها من هو الخليفة بعده، إذ يقول: «فوددت أني سألته هذا الأمر؛ فكنا لا ننازعه أهله»[2].

وكان في تلك الأيام يتحدّث عن تعيين الخليفة، ويقول: «إن الله عزّ وجل يحفظ دينه، وإني لئن لا أستخلف فإنّ رسول الله ـ صلى الله عليه [وآله] وسلم ـ لم يستخلف، وإن أستخلف فإنّ أبا بكر قد استخلف[3].

وعليه فإنه في هذا الكلام علاوة على إقراره بوجود النزاع بشأن

---

١ - شرح مسلم، حاشية النووي، ج ١٢، ص ٢٠٤.

٢ - أبو بكر أحمد الجواهري البغدادي، السقيفة، ص ٤١، بتحقيق ومقدّمة: محمد هادي الأميني.

٣ - لا يخفى أن هذا الكلام لعمر وليس لأبي بكر، المعرّب. انظر: صحيح مسلم، ج ٣، ص١٤٥٥، الحديث رقم: ١٨٢٣؛ تاريخ الطبري، ج ٢، ص ٧٥٠؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٣، ص ٦٥.

الحكم والخلافة، يعترف ـ فيما يتعلق بشخصه في الحد الأدنى ـ بعدم وجود نص. أما أن لا يكون هناك نصّ صادر عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله في من يلي الأمة، فهو ما سنثبت خلافه.

و ـ إقرار الخليفة الثاني وغيره بالنصّ على الإمام علي عليه السلام:

بالرجوع إلى مؤلفات أهل السنة نستطيع العثور على موارد من هنا وهناك، حيث يعترف فيها الخلفاء أنفسهم بوجود النص على الإمام علي عليه السلام في مجالسهم الخاصة، وفيما يلي نشير إلى بعض هذه الموارد:

و / ١ ـ إن من بين الموارد هي الحوارات المتعدّدة بين الخليفة الثاني وابن عباس، حيث كان مقرّباً من الخليفة الأول، بوصفه أحد الصحابة المبرّزين، وبوصفه عالماً ومفسراً للقرآن، وفي الوقت نفسه كان يؤمن بحق الإمام علي عليه السلام في الإمامة والخلافة ولا يخفي ذلك.

إذ روى ابن عباس، قال: «خرجت مع عمر إلى الشام في إحدى خرجاته، فانفرد يوماً يسير على بعيره فاتبعته، فقال لي: يا ابن عباس أشكو إليك ابن عمك، سألته أن يخرج معي فلم يفعل، ولم أزل أراه واجداً، فيم تظن موجدته؟ قلت: يا أمير المؤمنين إنك لتعلم. قال: أظنه لا يزال كئيباً لفوت الخلافة! قلت: هو ذاك إنه يزعم أن رسول الله أراد الأمر له. فقال: يا ابن عباس وأراد رسول الله صلى الله عليه وآله الأمر له فكان ما ذا إذا لم يرد الله تعالى ذلك، إن رسول الله صلى الله عليه وآله أراد أمراً وأراد الله غيره فنفذ مراد الله تعالى ولم ينفذ مراد رسوله»[1].

---

١ - ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ١٢، ص ٩ ـ ٧٨.

وقد تقدم في معرض تحليلنا لحديث الدواة والقلم أن ذكرنا إقرار عمر واعترافه، وقلنا بأنه اتهم النبي الأكرم بمخالفة الوحي والأمر الإلهي، في حين أن أهل السنة أنفسهم يؤمنون بعصمة النبي الأكرم ﷺ في مقام الوحي وإبلاغ الرسالة. وعليه فإن استدلال عمر بتحقق الإرادة الإلهية، صحيح. ولكن لا بد من الالتفات إلى أن الإرادة الإلهية على نوعين: إرادة تكوينية، وإرادة تشريعية.

والإرادة التكوينية تشمل جميع الأمور، فليس هناك من شيء صالحاً كان أو طالحاً، واجباً أو حراماً، إلا وقد تعلقت إرادة الله التكوينية به.

وأما الإرادة التشريعية لله، فقد تعلقت بصالح الأعمال ولم تتعلق بطالحها، بمعنى أن إرادة الله التشريعية قد تعلّقت بإسلام جميع الناس، وقيامهم بجميع الأعمال الحسنة، وفي المقابل لم تتعلق إرادة الله التشريعية بالأعمال القبيحة، من قبيل: المعاصي والكفر. وهذه الإرادة مجرّد إرادة تشريعية واعتبارية، بمعنى أن الله يحب لجميع الناس أن يكونوا مسلمين وأن تتصف جميع أفعالهم بالحُسن، ولكن للناس في هذه الإرادة حرية كاملة في العمل على تحقيقها أو تركها.

وعليه فإن عدم تعلق إرادة الله بخلافة الإمام علي عليه السلام صحيح من جهة وباطل من جهة أخرى، بمعنى إذا كان المراد من ذلك عدم تعلق إرادة الله التشريعية، فيجب القول: إن إرادة الله قد اتحدت مع إرادة رسوله في تعلقها بخلافة الإمام علي عليه السلام، وقد أمر الله ورسوله بتحقيق وتفعيل هذه الإرادة التشريعية.

أما أن يكون هناك من الناس من حالوا دون تحقيق إرادة الله التشريعية، وخالفوا إرادة رسول الله ﷺ، واستولوا على الخلافة بمختلف

الوسائل والطرق، فإن هذا لا يمكن أن يكون خارجاً عن دائرة الإرادة الإلهية، حيث تتعلق إرادة الله به من الناحية التكوينة، إلا أن تعلق مثل هذه الإرادة لا ينتج تشريعاً؛ لأن هذا النوع من الإرادة التكوينية يتعلق بجميع الأمور، حتى ما كان من قبيل الكفر وارتكاب الكبائر أيضاً، وفي الوقت نفسه لا يرضى الله بها.

و / ٢ ـ عن الحسين بن محمد السيني، قال: قرأت على ظهر كتاب أن عمر نزلت به نازلة؛ فقام لها وقعد وترنح لها وتقطر، وقال لمن عنده: معشر الحاضرين ما تقولون في هذا الأمر؟ فقالوا: يا أمير المؤمنين أنت المفزع والمنزع. فغضب ... ثم قال: أما والله إني وإياكم لنعلم ابن بجدتها والخبير بها. قالوا: كأنك أردت ابن أبي طالب؟ قال: وأنى يعدل بي عنه، وهل طفحت حرة مثله؟ قالوا: فلو دعوت به يا أمير المؤمنين؟ قال: هيهات إن هناك شمخاً من هاشم، وأثرة من علم، ولحمة من رسول الله صلى الله عليه وآله، يؤتى ولا يأتي؛ فامضوا بنا إليه فانقصفوا نحوه وأفضوا إليه، فألفوه في حائط له عليه تبان وهو يتركل على مسحاته ويقرأ: ﴿**أَيَحْسَبُ اَلْإِنْسانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدىً**﴾[1]، إلى آخر السورة، ودموعه تهمي على خديه؛ فأجهش الناس لبكائه فبكوا، ثم سكت وسكتوا، فسأله عمر عن تلك الواقعة، فأصدر جوابها؛ فقال عمر: أما والله لقد أرادك الحق، ولكن أبى قومك! فقال: يا أبا حفص خفض عليك من هنا ومن هنا ﴿**إِنَّ يَوْمَ اَلْفَصْلِ كانَ مِيقاتاً**﴾[2]، فوضع عمر إحدى يديه على الأخرى، وأطرق إلى الأرض وخرج كأنما ينظر في رماد»[3].

---

١ – القيامة: ٣٦.

٢ – النبأ: ١٧.

٣ – ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ١٢، ص ٧٩ ـ ٨٠.

و / ٣ ـ الموضع الآخر الذي اعترف فيه عمر بالنص على الإمام علي عليه السلام يعود إلى حديث الدواة والقلم، حيث أقرّ بأن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله كان يريد في ذلك المجلس تسمية الإمام علي للخلافة، فمنعته من ذلك، على ما مرّ توضيحه في تحليله في فصل نقد الشبهات المتقدّمة.

و / ٤ ـ روي عن ابن عباس أيضاً قال: دخلت على عمر يوماً؛ فقال يا ابن العباس، لقد أجهد هذا الرجل نفسه في العبادة، حتى نحلته رياء! قلت: من هو؟ فقال: هذا ابن عمك ـ يعني علياً ـ قلت: وما يقصد بالرياء أميرُ المؤمنين؟ قال: يرشح نفسه بين الناس للخلافة! قلت: وما يصنع بالترشيح؟! قد رشحه لها رسول الله صلى الله عليه وآله فصرفت عنه.

وهنا لا بدّ من التدقيق في جواب عمر، إذ إنّه لم ينكر أصل الترشيح وانتخاب النبي له، وإنما أخذ يبرر استبعاد الإمام علي عليه السلام عن الخلافة! حيث كان جوابه على ما رواه ابن أبي الحديد المعتزلي السني، أنه قال: «إنه كان شاباً حدثاً؛ فاستصغرت العرب سنه»[1].

وعليه فإن الخليفة الثاني في هذا الجواب لم ينكر أصل ادعاء ابن عباس القائل بانتخاب الإمام علي عليه السلام للإمامة والحكم من قبل رسول الله، وإنما عمد إلى تبرير فعلته يوم السقيفة، حيق قدّم أبا بكر على الإمام علي، وقد نسب ذلك إلى العرب زاعماً أنهم أبوا أن يتولى عليهم حدث السن.

وقد ردّ عليه ابن عباس هذا التبرير في ذات المجلس. ولكن الذي يهمنا هنا ونحن بصدده هو اعتراف الخليفة الثاني بأصل تنصيب الإمام علي عليه السلام من قبل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله.

---

١ - ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ١٢، ص ٨٠.

و / ٥ ـ روى أبو بكر الأنباري في أماليه: «أن علياً عليه السلام جلس إلى عمر في المسجد وعنده ناس، فلما قام عرّض واحد بذكره، ونسبه إلى التيه والعجب؛ فقال عمر: حق لمثله أن يتيه، والله لو لا سيفه لما قام عمود الإسلام، وهو بعد أقضى الأمة وذو سابقتها وذو شرفها؛ فقال له ذلك القائل: فما منعكم يا أمير المؤمنين عنه؟».

ويتضح من سؤال هذا السائل أن أذهان المسلمين في صدر الإسلام لم تكن بعيدة عن وجود النص النبوي على الإمام علي بالخلافة، ولذلك لم ينكر عمر وجود النص، وإنما تذرّع بذات الإسطوانة القديمة وهي صغر سنه، مع إضافة شيء آخر هو أبعد ما يكون عن أخلاق الإمام علي عليه السلام، إذ قال: «كرهناه على حداثة السن، وحبّه بني عبد المطلب»[١].

و / ٦ ـ وفي حوار آخر جرى بين عمر بن الخطاب وابن عباس، قال عمر: «يا ابن عباس، أما والله إن كان صاحبك هذا أولى الناس بالأمر بعد وفاة رسول الله، إلا أنا خفناه على اثنتين. قال ابن عباس: فجاء بمنطق لم أجد بداً معه من مسألته عنه؛ فقلت: يا أمير المؤمنين ما هما؟ قال: خشيناه على حداثة سنه، وحبه بني عبد المطلب»[٢].

وقد روى ابن عباس هذه الحادثة مستغرباً منطق عمر بن الخطاب، حيث رآه بعيداً كل البعد عن الاقناع، واعترض عليه بشكل واضح وصريح.

و / ٧ ـ كما ورد الاعتراف والإقرار بوجود النص على إمامة الإمام

---

١ – ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ١٢، ص ٨١ ـ ٨٢.
٢ – المصدر أعلاه، ج ٢، ص ٥٧.

علي عليه السلام عن غير الخليفة الثاني من كبار الصحابة. وبعبارة أدق: هناك كثير من الصحابة الذين رووا النص عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله بخلافة الإمام علي وإمامته، وقد تقدّم أن ذكرنا تفصيل ذلك في الفصل الرابع، وعليه نحيل القارئ الكريم إلى ذلك الفصل.

و / ٨ ـ اعترف ابن أبي الحديد المعتزلي شارح نهج البلاغة بعد بيان هذه الموارد بدلالتها على النص، حيث قال: «ما أراها إلا تكاد تكون دالة على النص»[١]. ولكنه وقع بين محذورين؛ فإما أن يأخذ بظاهر النصوص، ولازم ذلك القول بقول الشيعة والأخذ بمذهبهم، وبين توجيه سلوك الصحابة الذين أعرضوا عن جميع هذه النصوص، لذلك لجأ إلى أبي جعفر يحيى بن محمد بن أبي زيد، كي يخرجه من حيرته، وسوف نذكر تبريراته ضمن تبرير الفصل بين النصوص النبوية وتقسيمها إلى دينية ودنيوية، وسوف نقوم هناك بنقد هذه التبريرات.

و / ٩ ـ القاضي عبد الجبار المعتزلي من كبار علماء المعتزلة، وله مؤلفات قيّمة، مثل: (المغني في أبواب التوحيد والعدل)، و(شرح الأصول الخمسة) في الإمامة والإمام بعد رحيل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، وقد صرّح قائلاً:

«إن مذهبنا أن الإمام بعد النبي علي بن أبي طالب»[٢].

---

١ - ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ١٢، ص ٨٢.

٢ - المغني، ج١، ص٥١٦. واستطرد قائلاً: إن الإمام عند المعتزلة بعد النبي الخلفاء الأربعة، وبعدهم يعود الأمر إلى اختيار الأمة. الأمر الآخر أنه على الرغم من اعتباره الإمام علياً إماماً بعد النبي مباشرة، ولكنه يخالف الإمامية في اشتراط اتصافه بالعصمة والعلم بالغيب، والعلم اللدني، فلايشترطها في الإمام. (انظر: المغني، ج٢٠، ص١٨).

الأمر الآخر أن بعض المعتزلة يفضلون الإمام علي عليه السلام على الخليفة الأول، ولكنهم يذهبون إلى عدم اشتراط تقديم الأفضل على المفضول في الإمامة والخلافة، حيث يقولون: «فأما عندنا: إن أفضل الصحابة أمير المؤمنين علي، ثم الحسن والحسين عليهما السلام»[1].

١ - القاضي عبد الجبار المعتزلي، شرح الأصول الخمسة، ص ٧٦٧.

الفصل الخامس

الشبهة في دلالة النصوص على إمامة علي عليه السلام
(تأويلات المخالفين)

ذكرنا في الفصول السابقة أن المخالفين لأصل النص والإمامة قد افترقوا إلى طائفتين. الطائفة الأولى أنكرت أصل وجود النص على إمامة الإمام علي عليه السلام وسائر الأئمة الأطهار عليهم السلام. وأما الطائفة الثانية فهي تؤمن بوجود النصوص على الإمامة، وخاصة الأحاديث النبوية الظاهرة في إمامة علي عليه السلام، ولكنها تشكك في دلالتها، وتعمل على تأويلها. وفي هذا الفصل نتناول تأويلات المنكرين للإمامة بالنقد والتحليل على النحو الآتي:

- **التأويل الأول: بيان الأولوية والأحقية:**

إن المخالفين لأصل التنصيب حيث لم يتمكنوا من إنكار أو رفض الروايات الكثيرة المأثورة عن النبي الأعظم صلى الله عليه وآله أو الإمام علي عليه السلام في إثبات إمامته بمختلف الألفاظ، عمدوا إلى تأويل هذه الروايات. وقالوا بأن روايات النبي الأكرم صلى الله عليه وآله في مقام تعيين وانتخاب الخليفة والإمام بعده لم تكن أمراً دينياً ملزماً، وإنما هي بصدد بيان وتعريف الإمام علي عليه السلام بوصفه أفضل من غيره في التصدي لأمر الإمامة. إذن ليس هناك تنصيب فعلي للإمام علي عليه السلام في أمر الحكم والدولة.

وقد ذكر ابن أبي الحديد رأي معتزلة بغداد على النحو الآتي:

«فإن قيل: فهذا تصريح بمذهب الإمامية. قيل: ليس الأمر كذلك، بل هذا تصريح بمذهب أصحابنا من البغداديين؛ لأنهم يزعمون أنه الأفضل والأحق بالإمامة، وأنه لو لا ما يعلمه الله ورسوله من أن الأصلح للمكلفين من تقديم المفضول عليه، لكان من تقدم عليه هالكاً، فرسول الله ﷺ أخبره أن الإمامة حقه، وأنه أولى بها من الناس أجمعين، وأعلمه أن في تقديم غيره وصبره على التأخر عنها مصلحة للدين راجعة إلى المكلفين، وأنه يجب عليه أن يمسك عن طلبها، ويغضي عنها لمن هو دون مرتبته. فامتثل ما أمره به رسول الله ﷺ، ولم يخرجه تقدم من تقدم عليه من كونه الأفضل والأولى والأحق»[1].

وقال أيضاً: وقد صرح شيخنا أبو القاسم البلخي ـ رحمه الله تعالى ـ بهذا وصرح به تلامذته[2].

كما قال في تعليقه على كلام الإمام علي عليه السلام إذ يقول: «اَللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَعْدِيكَ عَلَى قُرَيْشٍ وَمَنْ أَعَانَهُمْ؛ فَإِنَّهُمْ قَطَعُوا رَحِمِي، وَصَغَّرُوا عَظِيمَ مَنْزِلَتِيَ، وَأَجْمَعُوا عَلَى مُنَازَعَتِي أَمْراً هُوَ لِي»[3]:

(وأصحابنا يحملون ذلك كله على ادعائه الأمر بالأفضلية والأحقية، وهو الحق والصواب؛ فإن حمله على الاستحقاق بالنص، تكفير أو تفسيق لوجوه المهاجرين والأنصار ...)[4].

---

١ – ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ٢، ص ٢٩٦، وج ١٩، ص ٣٠٦.
٢ – المصدر أعلاه.
٣ – نهج البلاغة، الخطبة رقم: ١٧٣.
٤ – ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ٩، ص ٣٠٧.

وقال في موضع آخر: «وهذا المذهب هو أعدل المذاهب عندي وبه أقول»[1].

وقد مال إلى هذا الرأي الذي صدع به المعتزلة بعض المعاصرين أيضاً[2]. وقد تمسّك أصحاب هذا الرأي لإثبات رأيهم بروايات مروية عن الإمام علي عليه السلام[3]، أكّد فيها على أحقيّته بالحكم والخلافة، من قبيل قوله:

«لقد علمتم أني أحقّ بها من غيري»[4].

نقد ورأي:

في تحليل هذا التأويل، يجدر التأمّل في النقاط الآتية:

أ ـ الاجتهاد في مقابل النص:

إن هذا التأويل هو المصداق الأبرز لـ «الاجتهاد في مقابل النصّ». بمعنى أن الروايات النبوية ـ على مختلف ألفاظها ـ ظاهرة بل نصٌّ في جعل وإنشاء الإمامة والخلافة والحكم لعلي عليه السلام، ولكي نعيد تجسيدها إلى الأذهان نذكر نماذج أخرى منها، من قبيل:

ـ «علي ... إمام أوليائي».

---

١ – المصدر أعلاه، ج ٢، ص ٢٩٧.

٢ – انظر: أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي الشيعي، ص ٢١؛ حيدر علي قلمداران، شاهراه اتحاد، ص ٩٥ ـ ٩٦؛ حكومت در اسلام، ص ٩ ـ ١٤١؛ وانظر أيضاً: أحمد القبانجي، خلافة الإمام علي عليه السلام، ص ١٣٦.

٣ – حيدر علي قلمداران، شاهراه اتحاد، ص ١٠٢.

٤ – نهج البلاغة، الخطبة رقم: ٧٤.

ـ «إنك ... إمام من آمن بي».

ـ «فإنه إمام أمّتي وخليفتي عليهم من بعدي».

ـ «إن إمامكم عليّ»[1].

ـ «إنه إمام خلقي».

ـ «يا علي أنت إمام المسلمين، وأمير المؤمنين».

ـ «إنك لحجّة الله على خلقه»[2].

ـ «أمرنا رسول الله أن نسلّم على علي بأمير المؤمنين».

ـ «يا أيها الناس إن الله أمرني أن أنصب لكم إماماً ...».

ـ «إنك لحجّة الله على خلقه، وخليفته على عباده».

ـ «من كنت مولاه، فعليّ مولاه»[3].

ـ «إن هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم؛ فاسمعوا له وأطيعوه».

ـ «اخترت لك علياً؛ فاتخذه خليفة ووصيّاً».

ـ «هو خليفتي من بعدي».

ـ «يا علي أنت الإمام والخليفة بعدي»[4].

---

١ - إن الآيات المذكورة تحت عنوان روايات المرجعية العلمية والدينية، قد تقدّم ذكرها في نقد شبهة فقدان النص ضمن الروايات النبوية في الفصل الرابع.

٢ - تقدّم بيان هذه الأحاديث ضمن روايات الحجة، في الفصل الرابع.

٣ - تقدّم بيان هذه الأحاديث ضمن روايات إمامة أمير المؤمنين ووزارته، في الفصل الرابع.

٤ - تقدّم بيان هذه الأحاديث ضمن روايات الخلافة، في الفصل الرابع. وانظر أيضاً: ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ٣، ص ٩٨؛ تاريخ بغداد، ج ١٤، ص ٩٩؛ تاريخ ابن خلدون، ج ٢، ص ٤٨١؛ كنز العمال، ج ١٣، ص ١٤٠؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٤١ ـ ٥٦ و٣٠٣ و٣٣٠ و٢٩١ و٢٧٠.

ونحن نطالب القارئ الكريم والمحقق الفاضل أن يلقي نظرة حيادية مجرّدة عن الحبّ والبغض والأحكام المسبقة ولو لمرّة واحدة، وأن يقرأها بإنصاف وتجرّد. للحق والإنصاف أليست هذه النصوص في مقام جعل حكم الإمامة والخلافة وإنشائها؟ هل كان النبي الأكرم صلى الله عليه وآله في مقام مجرّد الإخبار، أو في مقام إنشاء منصب الإمامة للإمام علي عليه السلام؟ ألا يشكّل أمر الله لنبيّه (بصيغة آمرك)، وما يقوله النبي الأكرم صلى الله عليه وآله: «أنصب»، و«أطيعوا» وما إلى ذلك، دليلاً قاطعاً على مقام التنصيب والإنشاء؟! وعليه يكون تأويل المخالفين اجتهاداً في مقابل النص!

ب ـ تعارض التأويلات مع سيرة الإمام علي عليه السلام:

الإشكال الآخر الذي يرد على هذا النوع من التأويلات، أنها تتعارض مع المباني والسيرة النظرية والعملية للإمام علي عليه السلام. إن الاحتمال الضعيف القائل بأن الإمام من خلال التصريح بحقه بصدد إثبات أولويته وأفضليته فقط، وأنه كان مؤمناً بفضل الآخرين ولكن بدرجة أقل من فضله، يخالف سيرته؛ لأن الإمام عمد مراراً وتكراراً إلى بيان عدم صلاحية الخليفة الأول، بشكل صريح تارة، وبالتلميح تارة أخرى، وفيما يأتي نشير إلى بعض هذه الموارد:

ب ـ طلب النصرة من الأصحاب لاسترجاع حقه في تشكيل الحكم: لو أنه لم يكن هناك نصّ من قبل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله على إمامة الإمام علي عليه السلام، وأن الخلفاء الثلاثة الأوائل كانوا يتمتعون بالصلاحية الكافية لتولي الحكم، فما هو المبرّر والمسوّغ الذي أباح للإمام علي أن يخرج بالسيدة فاطمة الزهراء عليها السلام والحسنين عليهما السلام ليلاً لطلب النصرة من أصحاب النبي وأصحابه أن يعينوه على

استعادة حقه المغتصب في الخلافة؟[1].

وسوف نذكر تفصيل هذا الموقف من الإمام علي عليه السلام في معرض الإجابة عن شبهة عدم قيام الإمام بأي فعل للحصول على الحكم في الصفحات القادمة إن شاء الله تعالى.

ب ـ تصريح الإمام بمنع حقه واغتصابه: لو ألقينا نظرة مقتضبة على مقاطع من نهج البلاغة، سندرك أن الإمام علياً عليه السلام قد تحدّث مراراً عن منع حقه المسلّم والثابت من قبل بعض الأشخاص المعلومين، وتارة يشكوهم إلى الله، وتارة يصفهم بالظلم والاغتصاب، وهذه التصريحات لا تنسجم مع نظرية كونه مجرّد أفضل أو أولى. وفيما يأتي نشير إلى بعض هذه المقاطع:

ـ «فصبرت وفي العين قذى، وفي الحلق شجى، أرى تراثي نهباً»[2].

وعليه لو تولى الخلافة بدل الإمام حاكم على درجة من العدل والانصاف، والاتصاف بشروط الحاكم الصالح (في الحدود الدنيا، دون العليا)، هل كان هناك من موقع للشكوى وبث الهموم والآهات؟ أم أن المسألة أكبر وأبعد من ذلك بكثير؟ إن تعبير الإمام حيث يقول: «تراثي» يثبت أن الإمام كان يعني أن الأمر قد بلغ حدّ اغتصاب التركة التي أوصى بها رسول الله صلى الله عليه وآله

---

١ - انظر: نهج البلاغة، الخطبة الثانية؛ ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ٢، ص٤٧، وج ١١، ص ١١٤؛ العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٢٩، ص٤١٩؛ كتاب سُليم بن قيس الهلالي، ص ١٤٦ ـ ١٤٨؛ مستدرك الوسائل، ج ١١، ص ٤٧.

٢ - نهج البلاغة، الخطبة الثالثة؛ ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ١، ص١٥١، وج ١٠، ص ٢٨٦.

له بالحكم والخلافة.

ـ «اللهم أخز قريشاً؛ فإنها منعتني حقي، وغصبتني أمري»[1].

ربما شكك أحد في الفقرة السابقة، وعمد إلى حمل كلمة «تراثي» على مسألة فدك أو مسائل أخرى غير الخلافة، إلا أن هذا النص من الإمام يتحدث عن اغتصاب حق و«أمر»، وهو صريح في الحكم والخلافة.

ـ «أما بعد، فإنه لما قبض الله نبيه صلى الله عليه وآله قلنا: نحن أهله وورثته وعترته وأولياؤه دون الناس، لا ينازعنا سلطانه أحد، ولا يطمع في حقنا طامع، إذ انتزى لنا قومنا فغصبونا سلطان نبينا، فصارت الإمرة لغيرنا، وصرنا سوقة يطمع فينا الضعيف ويتعزّر علينا الذليل»[2].

إن مفردات هذا النصّ زاخرة بالمضامين السياسية على ما هو واضح.

ـ «فإنهم غصبوني حقي، واغتصبوني سلطان ابن أمّي»[3].

وفي موضع آخر انتقد الإمام علي عليه السلام جميع الخلفاء الذين سبقوه، وحكم عليهم بالخروج عن سنة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، إذ يقول:

ـ «فإن هذا الدين كان أسيراً في أيدي الأشرار، يُعمل فيه بالهوى، وتطلب به الدنيا»[4].

ـ «زرعوا الفجور، وسقوه الغرور، وحصدوا الثبور»[5].

---

١ – ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ٩، ص ٣٠٦.
٢ – محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٢٩، ص ٦٣٤.
٣ – ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج ٩، ص ٣٠٦.
٤ – نهج البلاغة، الكتاب رقم: ٥٣.
٥ – ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج ١، ص ١٣٩.

قال ابن أبي الحديد في وصف هذه الروايات وما كان على شاكلتها من المأثور عن الإمام علي عليه السلام: إنها تبلغ حدّ التواتر، ولكنه لتعصّبه للخلفاء السابقين، لا يجد مندوحة من تأويلها والتصرّف في دلالتها على ما مرّ بيانه[1].

ج ـ تعارض التأويلات مع مواقف بعض الصحابة وسائر الأئمة:

إن حمل نصوص الإمامة على الأحقية البحتة والصرفة، يُنافي فهم بعض كبار الصحابة ومواقفهم من أمثال: سلمان الفارسي وأبي ذر الغفاري والمقداد بن الأسود وعمار بن ياسر ومالك الأشتر النخعي وابن عباس، وكذلك مواقف سائر الأئمة المعصومين عليهم السلام؛ إذ إنهم كانوا يعتقدون بأصل تنصيب الإمام علي عليه السلام وحقه الحصري في الإمامة والخلافة، وقد تقدم نقل كلماتهم في الفصل السابق.

والشاهد الآخر على هذا الفهم من قبل الصحابة ما كان يقوم به الإمام علي عليه السلام من مناشدته للصحابة ومطالبتهم بالشهادة له بما سمعوه من النبي الأكرم صلى الله عليه وآله بحقه في مقام إثبات إمامته وحكومته الإلهية، وذلك حيث سمعوا نصّ التنصيب من لسان النبي الأكرم صلى الله عليه وآله مباشرة، وقد عُرفت هذه الظاهرة في تاريخ ولاية الإمام علي عليه السلام بـ «المناشدات». وقد شهد له على أساس ذلك الكثير من الصحابة، حيث لم ينكروه، وإنما صدّقوه وأيّدوه[2].

كما أكّد سائر الأئمة الأطهار عليهم السلام ـ وخاصة الإمام الحسن والإمام

---

١ – ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ٩، ص ٣٠٦.

٢ – انظر: ابن كثير، البداية والنهاية، ج ٧، ص ٤٧؛ ابن جرير الطبري، تاريخ الطبري، ج٥، ص ٤٠٢.

الحسين عليهما السلام اللذين يتمتعان بمنزلة عالية عند الشيعة وأهل السنة على السواء ـ على أصل التنصيب، وما لحق بهم من الظلم في اغتصاب الخلافة منهم[1]. تقدّم تفصيل آراء بعض الصحابة بشأن أصل التنصيب في معرض نقد شبهة مبايعة مرشّح السقيفة، ودعم الناس والأنصار للخليفة الأول في الفصل الرابع.

اعتراف المبرّرين والمتأوّلين: يسعى ابن أبي الحديد المعتزلي في معالجته لجميع نصوص الإمام إلى تأويلها وتكلّف حملها على غير ظاهرها لمختلف الذرائع والحجج، رغم اعترافه المتكرر بأن ظاهرها يدلّ على ما يذهب إليه الشيعة من القول بأصل الإمامة والخلافة. ومن ذلك ما قاله في تأويل وتبرير كلام الإمام علي عليه السلام بشأن اختصاص الإمامة والخلافة به، فقال:

«لكن الإمامية والزيدية حملوا هذه الأقوال على ظواهرها، وارتكبوا بها مركباً صعباً، ولعمري إن هذه الألفاظ موهمة مغلّبة على الظن ما يقوله القوم»[2].

د ـ حيرة المتأولين ما بين الإمام علي عليه السلام وبعض الصحابة:

لقد وقع القائلون بفضائل الإمام علي عليه السلام وكمالاته من أهل السنة بين محذورين، إذ تحتّم عليهم من جهة ـ لعلمهم بفضائل الإمام علي الثابتة التي لا سبيل إلى إنكارها، ومكانته من رسول الله صلى الله عليه وآله ـ أن يؤمنوا بشخصيّته الإلهية وصدق حجيّته وقوله، ومن جهة أخرى فإنهم حيث يذهبون إلى (نظرية

---

١ – انظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٤، ص ٤٧؛ ابن جرير الطبري، تاريخ الطبري، ج ٥، ص ٤٠٢.

٢ – ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ٩، ص ٣٠٧.

عدالة جميع الصحابة) يرون سلوك الصحابة مطابقاً للكتاب والسنة[1]. فيقفون بين هاتين الرؤيتين (الإيمان بشخصية الإمام علي عليه السلام وقامته العملاقة وبين عدالة الصحابة جميعهم) على مفترق طريقين، وخاصة عندما يقفون أمام التصريح الواضح من الإمام علي عليه السلام وحديثه عن اغتصاب الآخرين لحقّه وتراثه الثابت له بوصيّة من رسول الله في الخلافة، وشكواه من الظلم والجور الذي لحقه في هذا الشأن خاصة من الخليفة الأول والثاني. وقد سعى إخواننا من أهل السنة للخروج من هذا المأزق بحمل كلام الإمام علي على خلاف ظاهره، وهناك من عمد إلى تفضيل بعض الصحابة عليه، وهذا المنهج أولاً: يخالف مبنى بعض المعتزلة الذين يرون أفضلية الإمام علي عليه السلام على سائر الصحابة؛ إذ وجدوا أن الذهاب إلى هذا الرأي سيضطرّهم إلى الوقوف مع الإمام وتخطئة ما قام به بعض الصحابة. وثانياً: إن التبرير الذي يذكره هذا البعض من أهل السنة يؤدي ـ عند التدقيق فيه ـ إلى تخطئة أمير المؤمنين عليه السلام

---

١ – وهذا هو المحذور الذي وقع فيه ابن أبي الحديد المعتزلي، كما يتجلى ذلك من محاورته لأستاذه أبي جعفر يحيى بن محمد حول الخطبة رقم ١٦٣ من نهج البلاغة، التي قال فيها الإمام علي عليه السلام: «فإنها كانت شحّت عليها نفوس قوم». حيث يقول: سألت أبا جعفر يحيى بن محمد العلوي نقيب البصرة وقت قراءتي عليه، عن هذا الكلام وكان ـ رحمه الله ـ على ما يذهب إليه من مذهب العلوية منصفاً وافر العقل، فقلت له: من يعني عليه السلام بقوله «كانت أثرة شحت عليها نفوس قوم وسخت عنها نفوس آخرين»؟ .. إن نفسي لا تسامحني أن أنسب إلى الصحابة عصيان رسول الله صلى الله عليه وآله ودفع النص؛ فقال: وأنا فلا تسامحني أيضاً نفسي أن أنسب الرسول صلى الله عليه وآله إلى إهمال أمر الإمامة وأن يترك الناس فوضى سدى مهملين، وقد كان لا يغيب عن المدينة إلا ويؤمر عليها أميراً وهو حي ليس بالبعيد عنها، فكيف لا يؤمر وهو ميت لا يقدر على استدراك ما يحدث؟!.

والعياذ بالله؛ إذ عندما يتحدث الإمام عن الظلم الذي لحق به واغتصاب حقه الثاب والحصري، يكون لازم ما ذهب إليه أهل السنة أن يكون الإمام علي عليه السلام كاذباً في ما يدّعيه والعياذ بالله.

في حين أن عصمة الإمام علي عليه السلام ومقامه الخاص ومنزلته الرفيعة ثابتة بالروايات المستفيضة المأثورة عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله على ما تقدّم بيانها والتأكيد عليها. وإن ابن أبي الحديد ـ الذي يُعدُّ من بين المبرّرين والذين يختلقون الذرائع لتوجيه عمل الصحابة ـ من المعترفين بعصمة الإمام علي عليه السلام أيضاً[1].

واللازم الآخر الذي يترتب على موقف أهل السنة في التبرير المتقدّم هو أن الصحابة الذين وقفوا إلى جانب الإمام علي عليه السلام من أمثال: سلمان الفارسي وأبي ذر الغفاري، والأهم من ذلك سيدي شباب أهل الجنة، أي الإمامين الحسن والحسين عليهما السلام، منحرفون عن طريق الحق وجادّة الصواب والعياذ بالله.

هـ ـ وجوب اتباع الحق دون الأشخاص:

إنّ لازم البحث الاستدلالي هو اتباع جوهر الحقيقة حيثما وجدت وكانت. وبعبارة أخرى: يجب علينا أن نتبع الدليل والحقيقة، من دون الالتفات إلى من يمتلكها، وقد قيل في ذلك: «انظر إلى ما قال، ولا تنظر إلى من قال»، و«نحن أبناء الدليل، حيثما مال نميل».

---

١ - انظر: شرح نهج البلاغة، ج ٦، ص ٣٧٦.

وعلى هذا الأساس فإننا إذا كنا نؤمن حقيقة بشخصية الإمام علي عليه السلام، ونعتبر كلماته صادقة وأنها تمثّل عين الواقع والحقيقة، فما ذلك إلا لدلالة النصوص النبوية والعلوية على حصر أمر الخلافة والحكومة عليه، وعليه ليس أمامنا غير اتباع هذه الأدلة والحقائق، حتى إذا سار كلّ من في هذا العالم على خلافها. وأما أهل السنة فقد تنكبوا جادة الصواب وتنكروا لهذا الحكم العقلي، فإنهم ـ للأسف الشديد ـ حيث وجدوا أن هذه الأدلة والنصوص المتواترة تمسّ بعض الأشخاص، سارعوا إلى الانحياز إلى جانب الأشخاص على حساب الدليل والحقيقة!

و ـ عدم دلالة شيء على نفي ما عداه:

إن من بين الأدلة التي تمسّك بها أنصار هذا التبرير والتأويل كانت هي الأحاديث المأثورة عن الإمام علي عليه السلام التي وصف فيها نفسه بأنه «الأحق» بمنصب الخلافة من غيره. إلا أن هذا الاستدلال على هذا التبرير في غاية الضعف؛ إذ بناء على الأصل العقلي القائل: «إن إثبات شيء لا ينفي ما عداه»، وعليه لا يمكن أن يستنتج من أحقية الإمام علي بمنصب الخلافة نفي أصل التنصيب. بعبارة أخرى: إنّ الإمام علياً عليه السلام كان يستدل لإثبات إمامته في مختلف المقامات وبحسب المقتضيات والظروف. وإن من بين أساليبه إثبات أحقيته لأولئك الذين كانوا يسعون إلى إضعاف موقعه ومكانته ومنزلته بمختلف الذرائع والحجج ، من قبيل: صغر سنه، أو قلة تجربته بالمقارنة إلى الخليفة الأول، وقد استند الإمام في مواطن أخرى بأصل التنصيب، وخاصة بحديث الغدير، وحديث المنزلة، وحديث الخلافة، وحديث إمرة المؤمنين. وعليه يجب في تحليل موقف الإمام عليه السلام من مسألة الإمامة أخذ جميع الأبعاد والأحاديث

المروية عنه، وعدم التركيز على حديث واحد، وتجاهل أو إنكار سائر الأحاديث الأخرى.

- **التأويل الثاني: الحمل على الترشيح:**

وهناك من يذهب إلى الاعتقاد بأن الروايات النبوية الدالة على إمامة الإمام علي عليه السلام ظاهرة بل صريحة في حكومته وإمامته، إلا أن هذا الظهور لا يبلغ حدّ الجعل والإنشاء بوصفه حاكماً ودستوراً دينيّاً وشرعياً، بل هو مجرّد إرشاد واقتراح على الأمّة الإسلامية بأن الإمام علياً عليه السلام كان موضع اهتمام النبي الأكرم صلى الله عليه وآله بوصفه خليفة وحاكماً، مع احتفاظ الأمّة بحقها في حرية الاختيار والانتخاب، وإن اتباع اختيار النبي وإن كان فعلاً مرضيّاً للنبي الأكرم صلى الله عليه وآله، إلا أن عدم اتباعه لا يبلغ حدود المعصية والخروج على طاعته.

وبعبارة أخرى: إن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله في مقام التعريف بالمرشح المدعوم من قبله والمفضل عنده، عمد إلى تقديم الإمام علي عليه السلام إلى الناس مراراً، كما عليه العُرف السائد حالياً بين الأحزاب والشخصيات السياسية والدينية والاجتماعية عندما تقدّم مرشحيها إلى الناس بغية انتخابهم. والجدير بالذكر هو أن اختلاف هذه الرؤية عن الرؤية السابقة (الحمل على الأحقية)، يكمن في أن الرؤية السابقة كانت ترى أن الإمام علياً عليه السلام هو الأفضل والأولى من جميع الصحابة، وفي الوقت نفسه تذعن بصلاحية الخلفاء السابقين ولو بشكل سطحي، وأما هذه الرؤية (الترشيح) فقد لا تستوعب صلاحية الخلفاء السابقين، ولكنها في الوقت نفسه تنكر أصل التنصيب بمعنى الإلزام الشرعي، بل تحمل جميع النصوص الواردة في إمامة الإمام علي عليه السلام ـ كما تقدّم أن ذكرنا ـ على الترشيح لا أكثر.

الأمر الآخر أن القائلين بنظرية الترشيح قد يذعنون بأصل التنصيب في مقام الهداية والمرجعية العلمية والدينية للإمام علي عليه السلام، ولكنهم ينكرون التنصيب بمعنى الحكم وقيادة الدولة، وغاية ما هنالك يسلّمون بوجود «النصّ» دون «التنصيب» ويحملون ذلك على مجرّد الترشيح، كما نجد ميلاً إلى ذلك مؤخراً عند بعض العلمانيين من الشيعة[1]. فهؤلاء يُنكرون أصل الحكومة الشرعية والإلهية فضلاً عن الحكومة الشرعية للنبي أو الإمام. وقد نسب الدكتور علي شريعتي هذا الرأي إلى بعض المستنيرين من المسلمين، وأضاف أنه كان على هذا الرأي ردحاً من الزمن حتى عدل عنه فيما بعد[2].

ومن خلال التدبّر والتأمل في آراء بعض القدماء من أهل السنة يمكن استظهار هذا الرأي من ظاهر عباراتهم، كما نجد ذلك من ابن أبي الحديد المعتزلي حيث قال بعد إنكاره النصّ الصريح والقطعي بشأن إمامة الإمام علي عليه السلام: «ولكن قد سبق إلى النفوس والعقول أنه قد كان هناك تعريض وتلويح وكناية وقول غير صريح وحكم غير مبتوت، ولعله صلى الله عليه وآله كان يصدّه عن التصريح بذلك أمر يعلمه ومصلحة يراعيها أو وقوف مع إذن الله تعالى في ذلك»[3].

---

١ - انظر: سيد أمير علي الهندي، نقلاً عن: محمد واعظ زادة، مجلة مطالعات اسلامي، العدد: ٦٠، ص ٣٨؛ أحمد القبانجي، خلافة الإمام علي عليه السلام، ص ١١ و١٣ و١٤ و٤٠ و١٣٦.

٢ - انظر: الدكتور علي شريعتي، الأعمال الكاملة، ج ١٥، ص ٤٧، ج ٣٠، ص ٦٢٦، هامش ٢١٣، ج ٣٥، ص ٣٤٦.

٣ - ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ٢، ص ٥٩.

نقد ورأي:

إن أكثر الانتقادات الواردة على القول بمجرّد الأفضلية، واردة على هذه الرؤية أيضاً، وعليه سنشير إلى هذا الانتقادات إشارة عابرة ضمن العناوين الآتية:

أ ـ الأصالة التأسيسية والاحترازية في عملية التقنين:

إن القوانين والمواد الدستورية التي تتمّ المصادقة عليها في السلطة التشريعية أو الجهة المشرّعة، تتمتع بأصالة في التأسيس والإنشاء والإلزام، وليس لأحد أن يعارض القانون أو يخالفه بحجّة عدم كونه ملزماً.

الأمر الآخر هو أن القرارات والأحكام الإلزامية في إطار القوانين والتشريعات يستعمل غالباً على صيغة الجملة الخبرية، ودلالة هذه الصيغة على الوجوب والإلزام واضحة عند خبراء الحقوق وضوح الشمس. وإن أكثر أحكام القرآن الكريم والسنة الشريفة جاءت في إطار الجُمل الخبرية التي يصفها الأصوليون بأنها في مقام الوجوب[1]. من قبيل حكم عدّة المرأة المطلّقة في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاَثَةَ قُرُوءٍ**﴾[2].

إنّ الأصل والمبنى العرفي والحقوقي يمثّل أصل التشريع وجعل الحكم الجديد، وهو أمر يستتبع كونه واجباً وملزماً.

---

١ – انظر: الآخوند الخراساني، كفاية الأصول، ج ١، ص ١٠٤؛ الإمام الخميني، تهذيب الأصول، ج ١، ص ٢٠٥.

٢ – البقرة: ٢٢٨.

ب ـ ظهور الروايات في الجعل والإنشاء بل نصّها:

إن إعادة النظر في روايات الإمامة المأثورة عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، تثبت أن ظهورها بل نصّها في جعل إمامة الإمام علي عليه السلام وإنشائها من قبل الله سبحانه وتعالى. وقد تقدّم منا إيضاح هذا الدليل.

ج ـ التعارض مع سيرة الإمام عليه السلام:

إنّ خُطب الإمام علي عليه السلام وكلماته ظاهرة بل نصّ في أن الخلفاء السابقين قد اغتصبوا حقّه وظلموه، إلا أن هذا الموقف من الإمام علي تجاه الخلفاء السابقين لا ينسجم مع نظرية الترشيح للإمامة. إذ مع ترشيح النبي الأكرم صلى الله عليه وآله للإمام علي بوصفه مرشحاً وأنه أفضل من يقود المسلمين، لا يكون هناك في انتخاب الخلفاء الثلاثة الأوائل أي ظلم أو جور أو اغتصاب لحق الإمام علي عليه السلام. وبعبارة أخرى: إن لازم القول بالترشيح، تخطئة الإمام علي عليه السلام في ادعاء المظلومية والعياذ بالله.

د ـ التفسير العلماني للإمامة:

إن الاتجاه الآنف نحو الإمامة هو اتجاه علماني، ويتمثل ضعف هذا الاتجاه في تقطيع أوصال شأن الإمامة ومنزلتها، وقد أوضحنا في الفصل السابق عند تعريفنا للإمامة أن الإمامة في لغة القرآن الكريم والسنة الشريفة لها معنى جامع يشمل الرئاسة الدنيوية والدينية أيضاً.

وما ذكرناه على الشبهة السابقة من أمور وانتقادات يجري على هذه الشبهة أيضاً، ولذلك فإنا نكتفي هنا بإحالة القارئ الكريم عليها.

- **التبرير الثالث: اختصاص الإمامة بالهداية والمرجعية العلمية والدينية:**

هناك من يذهب إلى الاعتقاد بأن ماهية الإمامة تقوم على عنصر الهداية في الإمام، وبعبارة أخرى: تقوم الإمامة على القيادة والمرجعية الدينية، من هنا فإن الروايات الواردة عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله بشأن تنصيب الإمام علي عليه السلام إماماً على المسلمين، تقتصر في دلالتها على الهداية فقط، وليست ناظرة إلى أمر الحكم والخلافة.

وبعبارة أخرى: إذا واجه الناس مشكلة في أمر الهداية وتفسير التعاليم الدينية، فإن مرجعهم الشرعي الوحيد في تفسير الدين هم الأئمة.

قال ابن أبي الحديد في تفسير الحديث النبوي القائل: «إن إمامكم علي بن أبي طالب فناصحوه وصدقوه ... »:

«فإن قلت هذا نص صريح في الإمامة فما الذي تصنع المعتزلة بذلك . قلت يجوز أن يريد أنه إمامهم في الفتاوي والأحكام الشرعية لا في الخلافة»[1].

ثلاثة تقريرات أخرى:

تمّ تقديم ثلاثة تقريرات وقراءات عن هذه الشبهة نذكرها على النحو الآتي:

أ ـ الفصل بين الإمامة والخلافة:

يذهب بعض علماء الشيعة إلى الفصل بين الإمامة والخلافة، حيث

---

١ – ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ٣، ص ٩٨.

يقولون: إنّ النصوص الروائية الدالة على تنصيب الإمام علي عليه السلام في منصب الإمامة تعني المرجعية العلمية والدينية للإمام علي عليه السلام، وهي غير ناظرة إلى منصب الحكومة والخلافة[1]. وقد مال آية الله الشيخ محمد صالح الحائري إلى هذا الرأي؛ إذ قال:

«لا يجب على الإمام المنصوب والمنتخب أن يقوم بالشؤون السياسية وأمور الدولة والخلافة؛ لأن هذه الأمور ترتبط بأشياء أخرى لا تشترط في الإمامة ... إن الإمام في قاموس الشيعة لا ينافي الخلافة، وعليه ففيما يتعلق بإثبات الخلافة لا حاجة إلى إنكار الإمامة»[2].

وقد استطرد قائلاً بتصحيح وشرعية خلافة الخلفاء الثلاثة الأوائل، مقترحاً طريقاً إلى التقريب بين أهل السنة والتشيّع من خلال الفصل بين الإمامة والخلافة.

وهناك من نقل أن آية الله البروجردي كان يستند ويؤكد مراراً على حديث الثقلين دون حديث الغدير. بيد أن الراوي يرى موقف آية الله البروجردي بشأن غصبية أو شرعية خلافة الخلفاء الثلاثة الأوائل ملتبساً.

---

١ – انظر: العلامة السمناني، مقال: «منهاج علمي للتقريب إلى إخواننا المسلمين»، المطبوع في كتاب (الوحدة الإسلامية أو التقريب بين المذاهب الإسلامية)، إعداد: عبد الكريم بي آزار الشيرازي.

٢ – مقال: «إمامت وخلافت» المطبوع في: (همبستگي مذاهب اسلامي)، ص ٢٥٧، ترجمة: عبد الكريم بي آزار الشيرازي. جدير بالذكر أن مجموع مقالات هذا الكتاب عبارة عن مجموعة مختارة من مقالات مجلة رسالة الإسلام نشرت قبل عقود عن دار التقريب في مصر.

ب ـ الفصل بين الإمامة والحكومة (العلمانية):

عمد بعض العلمانيين من المسلمين الأعم من أهل التسنن والتشيّع إلى تخصيص أصل الدين والتديّن بحقل الهداية المعنوية ودائرة الأحكام والشريعة، وأنكروا أيّ نوع من أنواع تدخّل الدين في دائرة الحكم والسياسة، حيث عمدوا في المرحلة الأولى إلى فصل النبوّة عن الشؤون الدنيوية، وبعبارة أخرى قالوا بالعلمانية. ومن بين الدعاة إلى هذه النظرية في العالم السني في القرن الأخير عبد الرزاق المصري[١].

كما شاعت هذه الرؤية في عالم التشيّع في القرن الأخير أيضاً، حيث هناك من أنكر تدخّل مقام النبوة في حقل السياسة والدنيا[٢]. ومن خلال هذه الرؤية يتضح الموقف من الإمامة أيضاً. ولكن هناك طيفاً من هذه الجماعة قال بتدخّل النبوة في الحياة الدنيوية للإنسان، إلا أنه أنكر مثل هذا الأمر على الإمامة والأئمة[٣]. وفي العقود الأخيرة تمّ تناول التوجّه العلماني إلى النبوّة والدين بالتحليل والنقد التفصيلي، وقد عملت في حدود وسعي على تناول هذه المسألة في كتاب (آيين خاتم)[٤]. وموضوع بحثنا هنا هو بحث نسبة الإمامة إلى الدنيا، وبتبع ذلك مسألة السياسة والحكومة، وقد قيل في تقرير هذه الشبهة:

---

١ – انظر: عبد الرزاق المصري، الإسلام وأصول الحكم.

٢ – انظر: مهدي الحائري اليزدي، حكمت وحكومت، ص ٨٢ و١٤٣ و١٥٩ و١٧٠؛ مهدي بازركان، آخرت وخدا هدف بعثت، ص ٤٣ ـ ٢٢٩.

٣ – انظر: حيدر علي قلمداران، حكومت در اسلام، ص ٢٨ فما بعد.

٤ – انظر: محمد حسن قدردان قراملكي، آيين خاتم، فصل: «شمولية وكمال الدين وأهداف الأنبياء»؛ وانظر لنا أيضاً: «قرآن وسكولاريزم».

«إن حقيقة النبوّة والرسالة تعني معرفة الأحكام والإرادة التشريعية لله من طريق الوصول إلى قمّة الكمال الإنساني والأخلاقي الحاصل من طريق العلم الحضوري وشمول العناية الإلهية. وإن الإمامة جزء من مفهوم وماهية النبوّة، وهي مثل مقام النبوة ظاهرة معنوية وروحية إلهية سامية تتجلى على الأرض من قبل الله، وهي غير متوقفة أبداً على بيعة الناس وانتخابهم ... أما الخلافة التي تعني القيادة السياسية، فهي ظاهرة دنيوية، ولا تعني سوى منهج إدارة الدولة الذي ينبثق عن الضرورات الطبيعية والتعايش السلمي بين الناس، وليس لها أي ارتباط منطقي أو كلامي أو اعتقادي بمقام النبوة والإمامة الرفيع أبداً»[1].

ج ـ الفصل بين النصوص النبوية الدنيوية وبين النصوص النبوية الدينية (القراءة العلمانية للصحابة):

أما التبرير الذي تمّ طرحه مؤخراً، والذي يعكس في الوقت نفسه رأي بعض القدماء من أهل السنة ـ وخاصة من مذهب المعتزلة ـ فهو يعترف بأصل النصوص الواردة من قبل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله في إمامة الإمام علي عليه السلام، ولكنه يقول إن هذه النصوص لم ترد بوصفها نصوصاً وأوامر ملزمة على المستوى الديني والشرعي والإلهي؛ إذ إنّ شأن النبوة في الأساس يقتصر على بيان الأمور الدينية فقط، وأما الأمور التي لا ترتبط بالدين، من قبيل: الدنيا والحكم فهي خارجة عن دائرة الوحي والدين، ولو ورد في هذا الشأن أمر ونص من جانب الدين ـ الأعم من القرآن الكريم والسنة النبوية ـ فإنه لن يكون ملزماً

---

١ - مهدي الحائري اليزدي، حكمت وحكومت، ص ١٧١ ـ ١٧٢؛ أحمد القبانجي، خلافة الإمام علي عليه السلام، ص ٤٠ ـ ٤٨.

من الناحية الدينية والشرعية، وسوف يُحمل على الإرشاد وتوجيه المسلمين لا أكثر.

إن هذه الرؤية تذهب إلى الاعتقاد بأن المسلمين في صدر الإسلام كانوا يحملون مثل هذه القراءة والفهم لأوامر النبي الأكرم صلى الله عليه وآله. فقد كانوا يبذلون الغالي والنفيس من أجل امتثال الأوامر الدينية الصادرة عن النبي الأكرم، أما الأوامر الدنيوية الصادرة عنه فكانت عرضة للنقاش والأخذ والرد. ومن بين هذه الأمور مسألة الحكم وتنصيب الإمام علي عليه السلام للإمامة والحكم حيث رأى الصحابة أنه يندرج ضمن الأوامر الدنيوية، وحيث أنهم ذهبوا ـ خلافاً لتشخيص النبي الأكرم طبعاً ـ إلى الاعتقاد بأن الإمام علي ـ للأسباب المتقدّمة، من قبيل: صغر سنه، وكراهية العرب له، واتصافه بالدعابة ـ ليس هو المرشح الأمثل لتولي منصب الإمامة والخلافة، فعمدوا إلى إبعاده، وعمد الأنصار والمهاجرون في الخطوة الأولى إلى تقديم مرشحين عنهم، حتى آل الأمر في السقيفة إلى إجماعهم على خلافة أبي بكر بن أبي قحافة.

وكما تقدّم فإنّ هذا التبرير قد ذكره بعض المطلعين على وجود النص من قبل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله على إمامة الإمام علي عليه السلام منذ القرون المتقدّمة، ويمكن هنا الإشارة إلى ابن أبي الحديد المعتزلي، فإنه حيث نقل نصوص الخليفة الثاني في الالتزام بالنص النبوي على إمامة الإمام علي عليه السلام ـ حيث تقدّم اعترافه في معرض الحديث عن شبهة التعارض بين النصوص في الفصل السابق ـ صرّح بأن هذه النصوص تثبت ما يذهب إليه الشيعة من القول بوجود النص على الإمامة، ولذلك لجأ لحل الإشكال إلى النقيب أبي جعفر يحيى بن محمد بن أبي زيد، وأشار من جهة أخرى إلى استبعاد أن يعمل

الصحابة على عزل الإمام علي عليه السلام مع وجود أصل التنصيب.

وقد استند الشيخ النقيب أبو جعفر يحيى بن محمد في جوابه لابن أبي الحديد إلى الحل المذكور، أي وجود قراءتين مختلفتين وفهمين متفاوتين عند الصحابة للنصوص النبوية، وأنهم كانوا يرون جواز العمل على خلاف أوامر النبي الدنيوية، والعدول عنها إلى ما يرونه صالحاً لأنفسهم[1].

مناقشة وتحليل:

إن أصل هذه الشبهة لا يختصّ بالإمامة، وإنما أراد الذين قالوا بها أن يثبتوا القول بالفصل بين الإسلام والسياسة والحكم، وذهبوا إلى الاعتقاد بأن إقامة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله للحكومة الدينية إنما كان مبادرة شخصية وليست دينية. وأما نحن فنفترض هنا المشروعية الإلهية والسماوية لحكومة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، ونعمل على إثبات المشروعية الدينية والإلهية لحكومة الأئمة الأطهار عليهم السلام:

١ ـ تعميم مشروعية الحكومة الإلهية وتفويضها للأئمة عليهم السلام: إن البحث عن منشأ مشروعية الحكم من البحوث الهامّة في الفلسفات السياسية. أشرنا في القسم الأول إلى أن الفلسفة التي سادت اليونان وروما في العصور الأولى كانت تقوم على أن حكم السلاطين في الامبراطوريات تستند إلى الشرعية الإلهية، كما يمكن العثور على هذا الاتجاه باختلاف يسير في الديانة المسيحية أيضاً. وفي عصر النهضة في العالم الغربي حلت الفلسفة السياسية الديمقراطية محل الفلسفة الإلهية للحكم.

---

١ – ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ١٢، ص ٨٢.

أما رؤية الإسلام والنبي الأكرم ﷺ فكانت تختلف عن كلتا الرؤيتين. فقد أشار النبي الأكرم ﷺ في رواية طويلة إلى تقدّم خلقه وخلق الأئمة الأطهار عليهم السلام على سائر موجودات عالم الإمكان في عالم العقول، ليضيف إلى ذلك بيان المشروعية الإلهية لحكومته وسياسته وحكومة وسياسة الأئمة على النحو الآتي:

«نحن سادة العباد، ونحن ساسة البلاد، ونحن الكفاة والولاة والحماة والسقاة والرعاة وطريق النجاة، ونحن السبيل والسلسبيل، ونحن النهج القويم والطريق المستقيم. من آمن بنا آمن بالله، ومن ردّ علينا ردّ على الله، ومن شك فينا شك في الله، ومن عرفنا عرف الله، ومن تولى عنا تولى عن الله، ومن أطاعنا أطاع الله، و نحن الوسيلة إلى الله، والوصلة إلى رضوان الله، ولنا العصمة والخلافة والهداية، و فينا النبوة والولاية والإمامة»[1].

إن النبي الأكرم ﷺ قد عرّف الحكم وإدارة الدولة في هذه الرواية بوصفها جزءاً من الشؤون والوظائف الإلهية الملقاة على عاتقه وعاتق الأئمة الأطهار عليهم السلام، وقال صراحة بأن الخلافة والولاية والإمامة قد تلخصت فيهم، وأن إطاعتهم إطاعة الله، ومخالفتهم مخالفة لله.

إن دلالة هذه الرواية على المشروعية الإلهية لحكومة وسياسة النبي الأكرم ﷺ وكذلك الأئمة الأطهار عليهم السلام واضحة وضوح الشمس؛ إذ الرواية لا يتبيّن لها من معنى إلا من خلال القول بالمشروعية الإلهية لولاية النبي والأئمة.

وإن وجود عناوين من قبيل: السياسة والخلافة والولاية والإمامة،

---

١ - العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، صج ٢٥، ص ٢٣.

لا يُبقي مجالاً لتوهّم اختصاص وجوب الإطاعة بدائرة العبادة والدين، وإخراج الشؤون الاجتماعية عن دائرة وجوب الإطاعة.

وقد ذكر ابن كثير كاتب السيرة الشهير أن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله كان منذ بداية النبوة يبيّن خليفته لا بوصفه مرشحاً من قبل الأمّة، بل يصرّح بأن ذلك من الشؤون الإلهية، من ذلك أننا نجد النبي قبل الهجرة يجيب زعيم قبيلة «بني عامر» الذي علق إسلامه على جعل الخلافة له ولقومه بعد رحيل النبي قائلاً: «إن الملك لله يجعله حيث يشاء»[1].

٣ ـ السيرة العملية للأئمة الأطهار عليهم السلام: إن الأئمة الأطهار عليهم السلام الذين هم ورثة كتاب الله ونبيه الأكرم صلى الله عليه وآله، واستلهاماً من هذين المصدرين المباركين، لم يساوموا أو يتعاونوا مع أيٍّ من حكومات الظلم والجور أبداً، بل كانوا يسعون في الكثير من الموارد إلى مواجهة هذه الحكومات الطاغية والمنحرفة في سعي منهم إلى إقامة الحكومة الإسلامية الصحيحة والشريعة الحنيفة، إلا أن الظروف الاجتماعية والسياسية للمجتمع ـ وللأسف الشديد ـ لم تسمح لهم بتحقيق هذه الغاية المقدّسة. فلم يتمكن أحد منهم من التصدي للحكم إلا الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، والإمام الحسن المجتبى عليه السلام لفترة قصيرة (حيث حكم لستة أشهر تقريباً)، وأما سائر الأئمة الأطهار عليهم السلام ـ باستثناء الإمام الحجّة المنتظر عليه السلام ـ فقد كانوا لاعتبارهم أنفسهم أصحاب الحق الشرعيين، وأنهم الأئمة الحقيقيين وورثة النبي الأكرم وعترته وأهل بيته، كانوا موضع غضب الحكام ونقمتهم على مرّ التاريخ، وتعرّضوا لذلك إلى أنواع

---

١ ـ سيرة ابن هشام، ج ٢، ص ٤٢٤؛ ابن كثير، السيرة النبوية، ج ٢، ص ١٥٩؛ البداية والنهاية، ج ٣، ص ١٤٠.

السجن والتعذيب الروحي والجسدي والنفي والتشريد، وفي نهاية المطاف كانت خاتمتهم الاستشهاد في سبيل الله ذوداً عن الإسلام الحنيف، وأضحى استشهادهم رمزاً للاتحاد والتلاحم بين الدين والسياسة. فلو أن الأئمة كانوا لا يشكّلون خطراً وجودياً على الجهاز الحاكم، ولو أنهم تركوا ما لقياصرة عصرهم (من سلاطين بني أمية وبني العباس) لهم، واكتفوا بالوعظ والعبادة في أقبية المساجد، لما وجدت الحكومات ذريعة ودافعاً إلى التعرّض لهم بالحبس والنفي والتعذيب ثم القتل، ولما أوقعوا أنفسهم في مغبّة تحمّل تبعات استشهادهم، لما كان يتمتع به الأئمة الأطهار عليهم السلام من الاحترام والتقدير والتكريم ـ في أعين الناس بوصفهم من كبار العلماء وذريّة الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله في الحدّ الأدنى ـ ولما وجد الحكام حاجة إلى هذه الجرائم، ولما حملوا وصمة هذا العار على جباههم[1].

٣ ـ الولاية والإمامة تعني الحكومة: إن الأئمة الأطهار عليهم السلام بالإضافة إلى كونهم رمزاً للوحدة بين الدين والسياسة على المستوى العملي، قاموا كذلك على المستوى النظري والفكري بعرض الفلسفة السياسية للإسلام عبر مختلف التقريرات والسُبل، وفيما يأتي نشير إلى بعض هذه التقريرات:

تحدثت الروايات الكثيرة عن الإمامة والولاية، حيث تمّ التعبير عنهما بوصفهما أحد أركان الإسلام ودعائمه.

---

١ - كان المهندس مهدي بازركان قبل انتصار الثورة الإسلامية في إيران يرى أن حبس الأئمة واستشهادهم على أيدي سلاطين الجور دليلاً على إدغام الدين بالسياسة والحكم، حيث يقول: «إن ما تعرّض له الأئمة وذريتهم من الكبت والمتابعة والسجن والقتل خير دليل على أن السلاطين والحكام وجدوا فيهم منافساً شرساً يهدّد سلطانهم، وإلا فإن السلاطين لا يتعرّضون إلى أولئك الذين يقفون على الحياد أو ينتهجون المسالمة مع النظام الحاكم». (مرز دين وعلوم اجتماعي، ص ١٣).

هناك احتمال للتوهم بأن يكون المراد من الإمامة هنا هو المقام والمرجعية العلمية والمعنوية، من قبيل مقام رسالة الأنبياء، وليس مقام الحكم والسياسة، وعليه لا يمكن الاستدلال بهذه الروايات على وجود فلسفة السياسة في الإسلام، فيتخذ وثيقة بيد أنصار القول بالوحدة بين الدين والسياسة.

إلا أنّ ضعف هذا التوهّم يتضح من خلال الرجوع إلى أصحاب هذه الروايات، حيث قاموا بأنفسهم بتبيين المراد من معنى الإمامة والولاية وتفسيره، حيث قالوا: إنّها تعني الحكومة والسياسة، [وعليه يكون التبرّع بتأويلها وحملها على خارج سياقها والمعنى الصريح والمبيّن والمراد منها، من المصاديق البارزة على الاجتهاد في مقابل النص][1]. وفيما يأتي نشير إلى بعض هذه الروايات والنصوص.

لم يقتصر الإمام علي عليه السلام ـ في رواية ـ على تعريف الإمامة بوصفها مجرّد مرجعية علمية ودينية، بل هو منصب يجب أن يتحلّى صاحبه بالوعي السياسي وأن يكون مديراً ومدبّراً وحافظاً للحدود الإسلامية ومتصدياً لأمور الحكم، إذ يقول: «الولاية هي حفظ الثغور وتدبير الامور .. [الإمام] عالم بالسياسة، قائم بالرياسة»[2].

وفي رواية نورانية أخرى عن الإمام الرضا عليه السلام، تمّ التأكيد في تعريف الإمامة على مفاهيم وقيود، من قبيل: «العلم بالسياسة»، و«حفظ الثغور»، و«تدبير أمور المجتمع»، و«استحقاق الرئاسة»، بحيث لا يبقى معه أيّ مجال

---

١ – ما بين المعقوفتين إضافة من المعرّب.

٢ – العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٢٥، ص ١٧٠؛ وص ١٧٢.

للشك في إطلاق الإمام والإمامة وشمولها للأمور السياسية وشؤون الحكم، يقول الإمام الرضا عليه السلام في هذه الرواية: «[إن الإمام] زمام الدين، ونظام المسلمين، وصلاح الدنيا وعدّة [وعزّ] المؤمنين .. [الإمام] عالم بالسياسة، مستحق للرئاسة، مفترض الطاعة. قائم بأمر الله، ناصح لعباد الله»[1].

قال الإمام الحسين عليه السلام في جوابه عن كتاب أهل الكوفة له إن شرط الإمامة والقيادة هي العمل بالقرآن وإقامة الدين وتطبيق الدين الحق، حيث قال ما نصّه: «فلعمري ما الإمام إلا العامل بالكتاب، والقائم بالقسط، والدائن بدين الحق، والسلام»[2].

إنّ الإمامة والقيادة التي تمّ تفويضها إلى الأئمة الأطهار عليهم السلام، من قبل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، أوسع من الدائرة الجغرافية، ويتجلى ذلك في القصة الشهيرة التي حدثت للمهدي العباسي (ثالث سلاطين بني العباس)[3] مع الإمام موسى

---

١ – المصدر أعلاه، ص ١٢٦؛ ابن شعبة الحرّاني، تحف العقول، ص ٣٢٣.

٢ – ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٤، ص ٢١؛ تاريخ ابن خلدون، ج ٣، ص ٢٧.

٣ – كما تروى هذه الحادثة في ثلاثة مواضع أخرى من بحار الأنوار على أنها حصلت مع هارون الرشيد وليس مع المهدي العباسي، وإليك بيان بعض هذه الروايات: «في كتاب أخبار الخلفاء أن هارون الرشيد كان يقول لموسى بن جعفر: حُدّ فدكاً حتى أردها إليك، فيأبى حتى ألحّ عليه فقال عليه السلام لا آخذها إلا بحدودها. قال: وما حدودها؟ قال: إن حددتها لم تردها. قال: بحق جدك إلا فعلت؟ قال: أما الحدّ الأول فعدن، فتغير وجه الرشيد، وقال: إيهاً! قال: والحدّ الثاني سمرقند؛ فاربدّ وجهه! قال: والحد الثالث أفريقية؛ فاسودّ وجهه! وقال: هيه! قال: والرابع سيف البحر مما يلي الجزر وأرمينية. قال الرشيد: فلم يبق لنا شئ، فتحوّل إلى مجلسي، قال موسى: قد أعلمتك أنني إن حددتها لم تردّها؛ فعند ذلك عزم على قتله». العلامة المجلسي، بحار الأنوار، ج ٤٨، ص ١٤٤؛ وانظر أيضاً: بحار الأنوار، ج ٢٩، ٢٠٠، وج ٢٩، ص٢٠١. [المعرّب].

الكاظم عليه السلام، حيث أراد أن يعيد له فدكاً لبعض الدواعي السياسية في تلك الفترة، وطلب من الإمام لذلك أن يرسم له حدودها حتى يرجعها له من دون نقص، فرسم له الإمام الحدود الجغرافية للدولة الإسلامية في ذلك العصر، في إشارة منه إلى أنّ المسألة لم تكن مسألة قطعة أرض مغتصبة، بل هو حق مستلب كان يتمثل بالإمامة وإدارة المجتمع والأمة والدولة، فحدّها له قائلاً: «حدّ منها جبل أحد، وحدّ منها عريش مصر، وحدّ منها سيف البحر، وحدّ منها دومة الجندل»، وبذلك يكون الإمام قد طالبه بإعادة الخلافة المغتصبة[1].

إن هذه الروايات التي كانت بصدد تفسير الإمامة وأنها تشتمل على ركنين أساسيين، أي الوعي والعمل بالقرآن والعلم بشؤون العصر والسياسة، تثبت بالكناية والالتزام عدم مشروعية الحكومات الغاصبة،إذ ترى افتقار هذه الحكومات للركن الأول من أركان الإمامة.

٤ ـ الشرعية الإلهية للحكم من وجهة نظر الأئمة: تقدّم في معرض تحليل السنة النظرية للنبي الأكرم صلى الله عليه وآله أن النبي كان يرجع منشأ مشروعية حكمه إلى الله مباشرة. كما تواترت الروايات عن الأئمة الشيعة بهذا الشأن أيضاً، وفيما يأتي نشير إلى بعضها:

الإمام علي عليه السلام: إن الحديث عن أمر حكومة الإمام علي عليه السلام وكيفية حرمانه من الحكم وإبعاده عن ممارسة السلطة لفترة امتدّت لخمس وعشرين سنة قصة طويلة لا يتسع هذا البحث المختصر للخوض فيها، إلا أننا سنجيب عن شبهة اعتزال الإمام عن أمر الخلافة ـ والتي سنشير إليها لاحقاً ـ وكيف

---

١ – انظر: بحار الأنوار، ج ٤٨، ص ١٥٦؛ محمد بن يعقوب الكليني، أصول الكافي، ج ٢، باب: «إن الأرض كلها للإمام عليه السلام».

أنه ينتقد أداء الخلفاء الثلاثة الذين سبقوه، ويعتبرهم مغتصبين لحقّه الخاص والمنصوص عليه من قبل رسول الله ﷺ، ويشكو ذلك إلى الله ورسوله. ومن ذلك أنه بعث بكتاب إلى أهل مصر يأسف فيه من تصدّي الأشرار للحكم قائلاً:

«وإني إلى لقاء الله لمشتاق، ولحسن ثوابه لمنتظر راج، ولكني آسى أن يلي هذه الأمّة سفهاؤها وفجّارها؛ فيتخذوا مال الله دولاً، وعباده خولاً، والصالحين حرباً، والفاسقين حزباً»[1].

ثمّ أجاب في رواية أخرى عن هذا السؤال المقدّر، وهو أن الله يجب أن يعطي حق الحكم لمن يتصف بالعدل والعلم بالدين والقضاء، إذ يقول:

«اتقوا الحكومة، فإن الحكومة إنما هي للإمام العالم بالقضاء، العادل في المسلمين»[2].

وعمد الإمام علي عليه السلام في رواية أخرى إلى بيان مزيد من التوضيح بشأن الحاكم والإمام معتبراً إياه شخص النبي ووصيّه، إذ يقول:

«يا شريح قد جلست مجلساً لا يجلسه إلا نبي أو وصيّ أو شقي»[3].

إن الدخول في حلبة السياسة والحكومة سيثير اعتراض المتظاهرين بالقداسة شئنا أم أبينا. ولم يكن الإمام علي عليه السلام بمنجى من هذا الاعتراض، وقال في جواب الأشعث ـ الذي كان يعاني من الجمود الفكري، ويقول بضلال من يتولّى أمر الحكم وكفره ـ متمسّكاً بالسيرة العملية للنبي الأكرم ﷺ،

---

١ – نهج البلاغة، الكتاب رقم: ٦٢.

٢ – الشيخ الحرّ العاملي، وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٧، قم، مؤسسة آل البيت.

٣ – المصدر أعلاه.

ومذكراً بأن الحكم في حدّ ذاته عملاً عبادياً، وقد كلّف الله به عباده الصالحين:

«الحكومة فرض من الله، وقد حكم رسول الله»[1].

الإمام الصادق عليه السلام: يرى الإمام الصادق أيضاً أن الإمامة عهد من الله يفوّضه إلى بعض الأشخاص المنتجبين:

«إنّ الإمامة عهد من الله عزّ وجل معهود لرجال مسمّين»[2].

وفي رواية أخرى عرّف الإمام الصادق عليه السلام الأئمة ـ وهو منهم ـ بوصفهم قادة الناس، والقائمين بأمر الأقطار والبلدان:

«نحن سادة العباد، وساسة البلاد»[3].

الإمام الرضا عليه السلام: فسّر الإمام الرضا عليه السلام الإمامة في رواية نورانية بالحكومة، وانتقد نظرية الانتخاب فيما يتعلق بكيفية تعيين شخص الحاكم والإمام مع وجود المعصوم بشدّة، وقد وصف الناس في الصدر الأول من الإسلام ـ بسبب إعراضهم عن مسألة النصّ وانتخاب الإمام علي عليه السلام ـ بالضلال والانحراف والوقوع في حبائل الشيطان. واضح أن أمر الخلافة إذا كان متروكاً للناس بعد رحيل النبي، ولم يكن هناك نصّ على إمامة الإمام علي، لكان هذا الكلام من الإمام الرضا ـ والعياذ بالله ـ في غير محلّه. قال الإمام الرضا عليه السلام:

«أَتَظُنُّونَ أَنَّ ذَلِكَ يُوجَدُ فِي غَيْرِ آلِ الرَّسُولِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله كَذَبَتْهُمْ وَالله أَنْفُسُهُمْ وَمَنَّتْهُمُ الْأَبَاطِيلَ فَارْتَقَوْا مُرْتَقًى صَعْباً دَحْضاً تَزِلُّ عَنْهُ إِلَى الْحَضِيضِ

---

١ – العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٢٣، ص ٣٩٣.

٢ – المصدر أعلاه، ج ٢، ص ٢٦.

٣ – المصدر أعلاه، ج ٢٦، ص ٢٥٩.

أَقْدَامُهُمْ رَامُوا إِقَامَةَ الْإِمَامِ بِعُقُولٍ حَائِرَةٍ بَائِرَةٍ نَاقِصَةٍ وَآرَاءٍ مُضِلَّةٍ، فَلَمْ يَزْدَادُوا مِنْهُ إِلَّا بُعْداً قاتَلَهُمُ اللهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ، وَلَقَدْ رَامُوا صَعْباً وَقَالُوا إِفْكاً وَضَلُّوا ضَلالًا بَعِيداً وَوَقَعُوا فِي الْحَيْرَةِ إِذْ تَرَكُوا الْإِمَامَ عَنْ بَصِيرَةٍ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطانُ أَعْمالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَكانُوا مُسْتَبْصِرِينَ رَغِبُوا عَنِ اخْتِيَارِ اللهِ وَاخْتِيَارِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وآله وَأَهْلِ بَيْتِهِ إِلَى اخْتِيَارِهِمْ ... فَكَيْفَ لَهُمْ بِاخْتِيَارِ الْإِمَامِ؟! وَالْإِمَامُ عَالِمٌ لَا يَجْهَلُ، وَرَاعٍ لَا يَنْكُلُ مَعْدِنُ الْقُدْسِ وَالطَّهَارَةِ وَالنُّسُكِ وَالزَّهَادَةِ وَالْعِلْمِ وَالْعِبَادَةِ، مَخْصُوصٌ بِدَعْوَةِ الرَّسُولِ صلى الله عليه وآله وَنَسْلِ الْمُطَهَّرَةِ الْبَتُولِ»[1].

وقد وصف الإمام الرضا عليه السلام في رواية أخرى ما قام به البعض من الإعراض عن الإمام علي عليه السلام بوصفه خليفة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، وذهابهم إلى غيره، بإطفاء نور الله، إذ يقول:

«إن الناس قد جهدوا على إطفاء نور الله حين قبض الله تبارك وتعالى رسوله، وأبى الله إلا أن يتمّ نوره»[2].

وقد أشار الإمام الرضا في روايات أخرى إلى هذه النظرية حيث سيأتي بيانها في معرض الإجابة عن شبهة ولاية عهده لاحقاً.

السيدة فاطمة الزهراء عليها السلام: إن السيدة فاطمة الزهراء وإن لم تكن في عداد الأئمة، ولكنها حيث تمتاز بشخصية ومكانة مساوية لهم عند الله، وما تتصف به من العصمة، يكون كلامها وروايتها حجة ومعتبرة. ومن هنا سنشير إلى موقفها من مشروعية حكومة الإمام علي عليه السلام من طريق التنصيب، وعدم

---

١ – محمد بن يعقوب الكليني، الكافي، ج ١، ص ٢٠١؛ معاني الأخبار، ص ٩٦.

٢ – نقلاً عن: عزيز الله العطاردي الخبوشاني، مسند الرضا، ج ١، ص ٢٣٣.

شرعية حكم الخلفاء الذين اغتصبوا الخلافة منه.

لقد جاهدت السيدة فاطمة الزهراء عليها السلام كثيراً من أجل تولي الإمام علي عليه السلام أمر الخلافة. من ذلك أنها دارت ليلاً على بيوت الأنصار تجرّ خلفها ولديها الصغيرين الإمامين الحسن والحسين عليهما السلام، ومعها الإمام علي، تطالبهم بالبيعة للإمام، رغم أنها لم تحصل منهم على غير الاعتذار.

ولكن من الناحية النظرية، عمدت السيدة الزهراء عليها السلام إلى مخاطبة الناس في خطبتها الشهيرة، واعتبرت عدم انتخابهم الإمام علياً عليه السلام مساوياً للسقوط في الفتنة والانحراف، وذكّرتهم قائلة:

«فوسمتم غير إبلكم، وأوردتم غير شربكم، هذا والعهد قريب، والكلم رحيب، والجرح لما يندمل، والرسول لما يقبر، ابتداراً زعمتم خوف الفتنة ﴿ ألا في الفتنة سقطوا وإن جهنم لمحيطة بالكافرين ﴾[1] فهيهات منكم! وكيف بكم؟! وأنى تؤفكون؟»[2].

٥ ـ وجوب إطاعة الإمام شرعاً: هناك كثير من الروايات المتواترة التي تمّ التأكيد فيها على وجوب إطاعة الأئمة. والدليل الذي يسوقه الأئمة على ذلك هو مساواة إطاعتهم لإطاعة الله ورسوله. وقد عرّف الأئمة أنفسهم في بعض الروايات على أنهم المصاديق الحقيقيين لقوله تعالى: ﴿ **أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنْكُمْ** ﴾، وقوله تعالى: ﴿ **إِنَّمَا وَلِيُّكُمْ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا** ﴾[3].

---

١ – التوبة: ٤٩.

٢ – العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٢٩، ص ٤١٩؛ ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ٢، ص ٤٧، وج ١١، ص ١١٤، وج١٦، ص ٢١١.

٣ – انظر: محمد بن يعقوب الكليني، أصول الكافي، ج ١، ص ٢٦٤ ـ ٢٦٥.

ومن ذلك قول الإمام الصادق عليه السلام: «نَحْنُ قَوْمٌ فَرَضَ الله طَاعَتَنَا، وَأَنْتُمْ تَأْتَمُّونَ بِمَنْ لَا يُعْذَرُ النَّاسُ بِجَهَالَتِهِ»[1].

وقال في رواية أخرى: «أشهد أن علياً إمام فرض الله طاعته»[2].

يتحدّث الإمام الصادق عليه السلام في هذه الرواية عن الولاية الإلهية، وأنها جُعلت في حق الأئمة عليهم السلام، وإن واجب الناس لا يكمن في الانتخاب وإضفاء الشرعية، بل عليهم مجرّد الاتباع والاقتداء.

وقال الإمام الرضا عليه السلام أيضاً: «بَلَغَنِي أَنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ: إِنَّا نَزْعُمُ أَنَّ النَّاسَ عَبِيدٌ لَنَا، لَا وَقَرَابَتِي مِنْ رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله مَا قُلْتُهُ قَطُّ، وَلَا سَمِعْتُهُ مِنْ آبَائِي قَالَهُ، وَلَا بَلَغَنِي عَنْ أَحَدٍ مِنْ آبَائِي قَالَهُ، وَلَكِنِّي أَقُولُ: النَّاسُ عَبِيدٌ لَنَا فِي الطَّاعَةِ، مَوَالٍ لَنَا فِي الدِّينِ»[3].

تمّ التأكيد في هذه الروايات على المشروعية الإلهية لحكومة الأئمة عليهم السلام، ولزوم اتباعهم من الناحية الشرعية باعتبار ذلك أمراً مسلماً ولا جدال فيه، وهذا لا ينسجم مع ادعاء عدم المشروعية الإلهية لحكومة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، والأئمة الأطهار عليهم السلام.

حصيلة ذلك أنّ أئمة الهدى قد سعوا بمختلف السبل ـ من قبيل: تحليل ماهية الإمامة، والتأكيد على المشروعية الإلهية لحكومة المعصومين، واغتصابها من قبل الحكام ـ إلى تعريف الناس بمسؤوليتهم وأن لا يتخذوا موقف

---

١ – انظر: محمد بن يعقوب الكليني، أصول الكافي، ج١، ص ٢٦٣.

٢ – المصدر أعلاه.

٣ – المصدر أعلاه، ص ٢٦٥.

اللامبالاة تجاه الإسلام والإمامة، وأن يعتبروا أنفسهم مكلفين من الناحية الإلهية والدينية بتطبيق أحكام شريعة الإسلام والتبعية المطلقة للأئمة الأطهار، وأن لا يتركوا الساحة للعلمانيين (من بني أمية وبني العباس).

رعاية المصلحة:

إن أنصار القول بأصل الانتخاب، وبعبارة أدق: إن المخالفين لأصل التنصيب في عصر انتخاب الخليفة الأول، كانوا يتمسّكون لتبرير إعراضهم عن النصوص النبوية الدالة على إمامة الإمام علي عليه السلام بمستمسكات وذرائع مختلفة، ومن بين الذرائع التي تمسكوا بها ادعاء المصلحة في استبعاد الإمام علي عليه السلام عن منصب الإمامة والخلافة، فقد ادعوا أن مصلحة المسلمين ـ بل وربما أمكن القول بأن مصلحة الدين ـ قد اقتضت تجريد الإمام من حقّه في الخلافة، وكان المنظّر لهذا الرأي والأطروحة هو الخليفة الثاني عمر بن الخطاب، حيث صرّح بها في مختلف المواضع، ومن بينها حواره مع ابن عباس في تبرير سلوكه السياسي على ما ستأتي الإشارة إليه.

- **التبرير الرابع: استصغار سنّ الإمام علي عليه السلام:**

إن من بين الأدلة، أو بعبارة أدقّ: إن من بين الذرائع والحجج التي ساقها مخالفو إمامة الإمام علي عليه السلام لتبرير استبعاده عن الخلافة، حداثة سنه وصغره. فقد كان الإمام علي عليه السلام عند رحيل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله قد بلغ الثلاثين سنة من عمره الشريف. وعندما كان عمر بن الخطاب يشيد بمكانة الإمام ومنزلته وسابقته في الإسلام، سأله بعض الحاضرين عن سبب إبعاده عن الخلافة مع أنه يتمتع بكل هذه الفضائل؟ فتذرّع بالقول إنه كان صغيراً وكان

يؤثر بني عبد المطلب، وإليك نصّ الحادثة كما رواها ابن أبي الحديد في شرحه لنهج البلاغة:

«روى أبو بكر الأنباري في أماليه: أن علياً عليه السلام جلس إلى عمر في المسجد وعنده ناس، فلما قام عرّض واحد بذكره ونسبه إلى التيه والعجب! فقال عمر: حقّ لمثله أن يتيه، والله لو لا سيفه لما قام عمود الإسلام، وهو بعد أقضى الأمة وذو سابقتها وذو شرفها؛ فقال له ذلك القائل: فما منعكم يا أمير المؤمنين عنه؟ قال: كرهناه على حداثة السن، وحبّه بني عبد المطلب»[1].

وقد سعى أبو عبيدة بن الجراح ـ وهو من المخرجين البارزين الذين عملوا كل ما بوسعهم من أجل إنجاح سيناريو السقيفة لمصلحة أبي بكر وعمر ـ إلى إقناع الإمام علي لمبايعة أبي بكر والتنازل عن الخلافة محتجّاً عليه بصغر سنه وقلّة تجربته، قائلاً: «يا أبا الحسن إنك حديث السن، وهؤلاء مشيخة قريش قومك، ليس لك مثل تجربتهم ومعرفتهم بالأمور»[2].

كما ذكر عمر بن الخطاب هذا التبرير ذاته في حواره مع ابن عباس أيضاً[3].

مناقشة وتحليل:

١ ـ النظرة السطحية إلى شخصية الإمام علي عليه السلام وتجاهل صفاته

---

١ – ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ١٢، ص ٨٢، وج ٢، ص ٥٧، وج ٦، ص ١٢؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٣٤٩.

٢ – ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ٦، ص ١٢.

٣ – انظر: المصدر أعلاه، ج ١٢، ص ٤٦، وج ٦، ص ٤٥؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٣٤٢.

الكمالية: إن أول ما يتبادر إلى الذهن في تحليل هذا التبرير ونقده، هو أنه يُمثل الرؤية السطحية والدنيوية إلى شخصيّة الإمام علي عليه السلام، في حين أنه منذ نعومة أظفاره قد تربى في حجر أطهر الناس وأعظم الأنبياء، حتى امتزجت شخصيّته وعُجنت بشخصيّة رسول الله صلى الله عليه وآله. وقد تعرّضنا في الفصل الأول من هذا الكتاب في بحث: «الأئمة واسطة الفيض الإلهي مباشرة»، وفي الفصل الثاني في معرض نقد شبهات «الإمامة في الصغر»، و«أفضلية الإمامة على النبوّة»، و«أفضلية الأئمة على الأنبياء»، و«الإمامة علّة البقاء وحفظ الأرض والسماوات»، إلى المنازل المعنوية والروحية والكمالات والفضائل الخاصة بالأئمة عليهم السلام، وعلى رأسهم الإمام علي عليه السلام بالتفصيل، ونرجو من القارئ الكريم أن يرجع إلى تلك الروايات مرّة ثانية كي يتضح له أن الإمام علي عليه السلام كان يتمتع بشخصية خاصة تفوق الطبيعة ولا تخضع للظروف الزمنية. ولذلك فإن إدخال عنصر صغر السن يُمثّل تجاهلاً واستهانة بكل تلك الروايات النبوية المتواترة في حقّ الإمام علي عليه السلام، التي تجعل منه أهلاً لتولي أيّ منصب ومقام.

٢ ـ سيادة الأهلية أو النزعة الحزبية: بغضّ النظر عن الإشكال المتقدّم، حتى إذا أردنا النظر إلى الأمر من الزاوية العادية والدنيوية، مع ذلك يجب القول: إن الإمام علي عليه السلام كان هو الأوفر حظاً لتولي منصب الخلافة من بين سائر المرشحين الآخرين بمن فيهم الخليفة الأول؛ لأنه كان هو الأفضل بسبب اتصافه بجميع الخصائص اللازمة لإدارة الحكم الديني وخلافة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، من قبيل: العلم، والتدبير، والإدارة، والشجاعة، والسابقة في الإسلام، والانتساب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله.

وكان من بين المبررات التي دعت إلى تعيين الخليفة الأول هو التسرّع. وقد ذكرنا في أكثر من موضع من هذا الكتاب أن السقيفة قد تشكّلت من قبل الأنصار لانتخاب قائد وخليفة من بينهم، وقد سارع عمر بن الخطاب وأبو بكر إلى التوجّه نحو السقيفة كي لا يتمّ إخراجهم من الدائرة السياسية، فأقحما نفسيهما وأقنعا الأنصار من خلال الوعد والوعيد ليكون المنتخب هو أبو بكر دون غيره.

وقد اعترف كل من أبي بكر وعمر بأن ما حدث في السقيفة كان أمر مستعجلاً ومتسرّعاً وأنه كان «فلتة»[1].

وعليه لم يتمّ أخذ الصفات التي يجب توفرها في خليفة النبي الأكرم ﷺ فيما يتعلق بتعيين أبي بكر في حادثة السقيفة أبداً.

وأما بيان أفضلية الإمام علي عليه السلام على أبي بكر بشكل تفصيلي ومقارن، فيحتاج إلى مجال آخر.

٣ ـ معارضة النصوص النبوية: لقد أثنى النبي الأكرم ﷺ على الإمام علي عليه السلام في مختلف المواطن والمواضع واصفاً إياه بأسمى العناوين والصفات، من قبيل: «أنه الميزان والمعيار للهداية، وأنه الفارق بين الحق والباطل، وأنه الملازم للقرآن، وأنه سفينة النجاة، وأنه أمير المؤمنين وحجة الله على العالمين». ويتضح من اهتمام النبي الأكرم ﷺ بالإمام علي عليه السلام أنه كان يتمتع بشخصية تجعله هو المؤهّل لتولي منصب الخلافة عن رسول الله، من دون أن يكون لحداثة السن أي دور أو تأثير في البين. وقد سبق للنبي الأكرم ﷺ أن أسند

---

١ – انظر: ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ٢، ص ٥٠.

له في حياته مهامّ خطيرة من دون أن يأخذ حداثة سنّه بنظر الاعتبار كاستخلافه على المدينة المنوّرة عندما غادرها متوجّها إلى جبهات القتال في بعض غزواته، وكذلك أسند له قيادة بعض السرايا والجيوش، والقضاء والإمرة على منطقة اليمن. وقد كان ابن عباس ملتفتاً إلى هذه الحقائق. ولذلك نجده عندما يحتجّ عمر بن الخطاب بحداثة سنّ الإمام، يقول له في الجواب:

«روى الزبير بن بكار في كتاب الموفقيات، عن عبد الله بن عباس، قال: إني لأماشي عمر بن الخطاب في سكة من سكك المدينة، إذ قال لي: يا ابن عباس ما أرى صاحبك إلا مظلوما؛ فقلت في نفسي: والله لا يسبقني بها، فقلت: يا أمير المؤمنين فاردد إليه ظلامته، فانتزع يده من يدي ومضى يهمهم ساعة ثم وقف؛ فلحقته، فقال: يا ابن عباس ما أظنهم منعهم عنه إلا أنه استصغره قومه! فقلت في نفسي: هذه شر من الأولى؛ فقلت: والله ما استصغره الله ورسوله حين أمراه أن يأخذ براءة من صاحبك»[1].

إن النصوص النبوية المتعدّدة الدالة على تنصيب الإمام علي عليه السلام للإمامة والخلافة ـ أو في الحدّ الأدنى دلالتها على مجرّد تعريفه على مستوى الترشيح والأولوية من الدرجة الأولى، والذي يُمثل القدر المتيقن من دلالة النصوص ـ يدل على كلا الفرضيتين على الصلاحية والاستحقاق الذاتي للإمام علي عليه السلام لتولّي منصب الخلافة والإمامة رغم صغر سنه.

وعليه عندما يتذرّع أمثال عمر بن الخطاب بصغر سنّ الإمام علي عليه السلام لإبعاده عن حقع في خلافة رسول الله صلى الله عليه وآله يرد هذا التساؤل المشروع والمنطقي:

---

١ - انظر: محاضرات الأدباء، ج ٤، ص ٤٦٤؛ أخبار الدولة العباسية، ص٢٩؛ فرائد السمطين، ج ١، ص ٣٣٤.

هل كان النبي الأكرم ـ والعياذ بالله ـ يطرح تنصيبه أو ترشيحه للخلافة رغم علمه بحداثة سنه، فيكون الداعي إلى تصيبه وترشحه مجرّد دوافع شخصية وأسريّة؟!

كيف يمكن لإخواننا من أهل السنة أن يجيبوا عن مثل هذه الأسئلة؟ ألا يكون في تصرّف أهل السنة فيما يسوقونه من التبريرات من أجل الدفاع عن مقام الصحابة من أمثال الخليفة الأول والثاني، تجريحاً لمقام الوحي والنبوّة؟ أليس في ما قاموا به من الدفاع عن بعض الصحابة تجريحاً لصحابة آخرين من أمثال: الإمام علي عليه السلام وشيعته من أمثال: سلمان وأبي ذر والمقداد وابن عباس، والأهم من ذلك أهل بيت النبوّة المتمثلين بالسيدة فاطمة الزهراء عليها السلام والحسن والحسين سيدي شباب أهل الجنة؟!

٤ ـ **التعارض مع مبنى وسيرة الإمام علي** عليه السلام: إن أهل السنة الذين يظهرون استماتة في الدفاع عن الصحابة، نجد دفاعهم في الغالب أحاديّ الاتجاه. فإنهم فيما يتعلق بالخلافة تبنّوا دليل أبي بكر وعمر في عزل الإمام علي عليه السلام وإبعاده عن السلطة، ولكن يجب عليهم الالتفات إلى أن الإمام علي قد ساق كثيراً من الروايات المتواترة ـ التي تقدّم ذكرها ـ ليثبت أحقيتها بالخلافة والإمامة، وصرّح بعدم أهلية الآخرين وعدم صلاحيتهم للحكم. وعليه يطرح هذا السؤال نفسه: هل كان الإمام علي عليه السلام ـ والعياذ بالله ـ كاذباً في ادعائه الحق وتقدمه على الآخرين في أمر الخلافة والإمامة، ووصف الآخرين بعد الأهلية والكفاءة وأن ما قاموا به كان غصباً للخلافة؟ لو كانت مصلحة الأمة الإسلامية من بداية الأمر تكمن في خلافة أبي بكر، فلماذا أصرّ الإمام علي من خلال هذا الكم الهائل من التصريحات والمواقف لإثبات أحقيّته

وأولويّته على الآخرين، بل كانت له في باكورة الأمر ممارسة عملية لاستعادة حقه في الخلافة والإمامة واستلام السلطة؟

على الإخوة من أهل السنة أن يبيّنوا لماذا عمدوا في دفاعهم عن الصحابة إلى الانحياز إلى جماعة من الصحابة على حساب جماعة أخرى من الصحابة من أمثال: الإمام علي عليه السلام، وسلمان وأبي ذر الغفاري؟

٥ ـ جواب نقضي على التذرّع بحداثة سنّ الإمام علي عليه السلام: لقد تمسّك مخالفو الإمام علي بحداثة سنّه، ولأنّ أبا بكر أكبر منه سناً، ولذلك رأوا فيه الأجدر للخلافة والأولى والأنسب من الإمام علي عليه السلام. ولكن لو كان كبر السن والتجربة الظاهرية في الأمور الدنيوية هو الملاك في الأفضلية، وكان الأسن هو الأولى بالخلافة، فإنّ هناك كثيراً من الشيوخ وكبار السن الذين فاقوا أبا بكر من أمثال والده «أبي قحافة»، ولذلك يكون على هذا القياس أولى من أبي بكر، وهذا ما صرّح به نفس أبي قحافة في بعض المواقف، كما أورد موقفه العلامة المجلسي في بحار الأنوار على النحو الآتي:

«روي أن أبا قحافة كان بالطائف لما قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وبويع لأبي بكر، فكتب إلى أبيه كتاباً عنوانه: من خليفة رسول الله إلى أبي قحافة، أما بعد، فان الناس قد تراضوا بي، فأنا اليوم خليفة الله، فلو قدمت علينا لكان أحسن بك. فلما قرأ أبو قحافة الكتاب قال للرسول: ما منعهم من علي؟ قال الرسول: هو حدث السن، وقد أكثر القتل في قريش وغيرها، وأبو بكر أسنّ منه. قال أبو قحافة: إن كان الأمر في ذلك بالسنّ؛ فأنا أحقّ من أبي بكر، لقد ظلموا علياً حقه، ولقد بايع له النبي وأمرنا ببيعته»[1].

---

١ – العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٢٩، ص ٩٥.

النقض الآخر الذي يمكن إيراده على استدلال المخالفين للإمام علي، هو توظيف الشباب وأحداث السن من قبل شخص النبي الأكرم ﷺ لتولي مختلف المسؤوليات الحساسة ـ الأعم من العسكرية والسياسية والاجتماعية ـ على ما تقدّم ذكره. فقد أسند النبي للإمام علي عليه السلام كثيراً من المسؤوليات في حياته عندما كان الإمام أحدث سناً، ومع ذلك لم يشكل ذلك مانعاً من تنصيبه من قبل سيد الحكماء.

ولم يقتصر تنصيب الرسول على الإمام علي فقط، بل أسند مسؤوليات لغيره من الشباب، وكان من بينهم من لم يتخط العقد الثاني من عمره، وأمّره على الكثير من الشيوخ والطاعنين في السن، كما حصل ذلك مع أسامة بن زيد حيث عقد له اللواء بيده الشريفه وجعله قائداً على أمثال أبي بكر وعمر وغيرهما، كي يؤصّل لمسألة قيادة الأصلح على حساب مبدأ الأسن والأكبر. وقد لاقى ذلك اعتراضاً على سلوك النبي الأكرم ﷺ من الذين لم يدركوا حقيقة مقام النبوّة، إلا أن النبي أصرّ على موقفه مؤكداً أن الأفضلية والجدارة ليست بكبر السن:

ذكر ابن واضح اليعقوبي في تأريخه ما نصّه: «ولما قدم [رسول الله ﷺ] المدينة أقام أياماً وعقد لأسامة بن زيد بن حارثة على جلة المهاجرين والأنصار ... وكان في الجيش أبو بكر وعمر، وتكلم قوم وقالوا: حدث السن، وابن سبع عشرة سنة! فقال: لئن طعنتم عليه، فقبله طعنتم على أبيه، وإن كانا لخليقين للإمارة»[1].

---

١ – ابن واضح اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج ١، ص ٥٠٩.

وعليه فإن مجرّد حداثة السنّ لا تشكّل عقبة أمام تفويض المهام والمسؤوليات الكبرى للأشخاص إذا كانوا أهلاً لها.

إقرار الخليفة الأول والثاني بصلاحية الإمام علي عليه السلام:

لقد اعترف أبو بكر بعدم صلاحيته وعدم أولويّته للجلوس على مسند الخلافة في كثيرٍ من المواطن، ومن ذلك قوله:

«فإني وليت أمركم ولست بخيركم .. أقيلوني ولست بخيركم»[1].

وجاء في رواية بعض كلماته التعبير بـ «وعلي فيكم» أيضاً، وهو أمرٌ يُظهر أن أبا بكر أولاً: لم يرَ نفسه صالحاً لمنصب الخلافة بشكل مطلق، وفي بعض الروايات إنه إنما لم يكن يرى نفسه صالحاً لتولي الخلافة بسبب وجود علي عليه السلام.

وقد أشار الإمام علي عليه السلام إلى هذه المسألة في خطبة له حيث يقول إن أبا بكر من جهة لا يرى صلاحية نفسه للخلافة، ولكنه من جهة أخرى يعيّن عمر بن الخطاب خليفة من بعد:

«فَيَا عَجَباً!! بَيْنَا هُوَ يَسْتَقِيلُها فِي حَيَاتِهِ إِذْ عَقَدَهَا لَآخَرَ بَعْدَ وَفَاتِهِ»[2].

يذكر الإمام علي هنا أن سبب عدم تنازل الخليفة عن الخلافة لصالحه هو شدّة تعلق الخليفتين الأولين باحتلاب أثداء الخلافة: «لَشَدَّ مَا تَشَطَّرَا

---

١ - انظر: الصواعق المحرقة، ص ٣٠؛ ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ١، ص ١٦٨؛ أبو حامد الغزالي، سرّ العالمين، شرح التجريد للقوشجي، المقصد الخامس، بحث الإمامة، ص ٣٧١.

٢ - نهج البلاغة، الخطبة رقم: ٣.

ضَرْعَيْهَا». وقد برّر أبو بكر ـ على ما نقله أبو حيات التوحيدي ـ قبوله بالخلافة من أجل المنع من الاختلاف، وكذلك المنع من تقدّم الأنصار على قريش في السقيفة، مذكراً بأنه لو كان علي عليه السلام حاضراً لبايعه، إذ قال: «ولو كنتَ حاضراً لبايعتك»[1].

كما أقرّ الخليفة الثاني مراراً وتكراراً وفي كلماته مع ابن عباس وغيره بأحقيّة الإمام علي عليه السلام وأفضليته لتولّي منصب الخلافة ـ على ما تقدّم في الصفحات السابقة ـ واكتفى بذكر ثلاثة أسباب، أو بتعبير أدق: ثلاث ذرائع منعت من تنصيبه للخلافة، وهي: حداثة سنه، واتصافه بالدعابة، وحبّه لبني عبد المطلب، وأنه لولا هذه الأمور، لما كان هناك من بحث ونقاش حول تنصيبه خليفة على المسلمين.

وقد أثبتنا في الصفحات السابقة ـ وسوف نثبت في الصفحات اللاحقة ـ أن هذه الأمور التي تذرّع بها الخليفة الثاني مجرّد ادعاءات وحجج واهية، ومع إثبات هذا الأمر تتضح صلاحية الإمام علي عليه السلام وأفضليته للإمساك بزمام الحكم والسلطة.

- **التبرير الخامس: اتهام الإمام علي عليه السلام بالدعابة:**

إن من بين التبريرات التي ساقها الخليفة الثاني لإبعاد الإمام علي عليه السلام عن السلطة، هي كونه ذا دعابة ومزاح، وأشار في حواره مع ابن عباس إلى ثلاثة أسباب دعت إلى استبعاد الإمام علي عليه السلام، وهي: (كثرة دعابته، وبغض

---

١ – نقلاً عن: ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ١٠، ص ٢٨٣.

قريش له، وصغر سنّه)[1]، وصرّح بأنه لولا هذه الخصال لم يكن هناك من هو أنسب منه للخلافة.

مناقشة وتحليل:

في معرض تحليل هذه الشبهة يجدر التأمّل فيما يأتي:

١ ـ عدم تناسب الدعابة مع شخصيّة الإمام علي عليه السلام: إذا كان المراد من كون الإمام علي عليه السلام صاحب دعابة، أنه كان ذلك منه بشكل مفرط بحيث يهتك قيمته وكرامته لدى الآخرين، فيجب القول إن سيرة الإمام علي عليه السلام لا تؤيّد ذلك، بل الملاحظ من سيرته أنه كان من أهل الحزم والجد في تنفيذ الأمور، فلم يكن يتسامح أو يتساهل أو يمازح، وكان في سوح القتال رجلاً ماضياً شجاعاً مقداماً لا يلوي على شيء، وكانت فرائص أعدائه ترتعد خوفاً وفرقاً من سيفه وجدّيته في القتال، يشهد لذلك ما كان منه مع عمرو بن عبد ودّ في حرب الأحزاب، واقتلاعه باب خيبر.

كما كان حازماً في تطبيق الأحكام الدينية وحدود الشريعة من دون أدنى تسامح، وقد روي أن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله قد أمّره على جيش، وعند العودة قام بعض من في هذا الجيش بالشكاية لرسول الله من شدّة الإمام علي عليه السلام معهم، ولكن الرسول صلى الله عليه وآله هبّ للدفاع عن الإمام علي عليه السلام مؤيّداً أسلوبه الحازم، قائلاً:

«يا أيها الناس لاتشكوا علياً فوالله إنه لأخشى [لأخشن، أو لأخيشن]

---

١ - فرائد السمطين، ج ١، ص ٣٣٤.

في ذات الله، أو في سبيل الله من أن يشكى»[1].

وقد قام الإمام علي عليه السلام بإعدام الذين بالغوا وغلوا في حبّه حتى ألّهوه، بعد أن استتابهم، وعدم رجوعهم عن غيّهم[2]. وقد أجرى الحدّ على أحد أصحابه وهو النجاشي بعد أن ثبت عليه أنه شرب الخمر في شهر رمضان، ولم يستمع لمن جاء يتشفّع له[3].

من خلال هذه الأمثلة ـ التي تثبت المنهج العملي للإمام علي عليه السلام ـ يتضح أنه لم يكن من أهل المزاح، وإنما كان سهل المعشر دمث الأخلاق طلق المحيّا، وكان يتعامل مع من حوله بلطف ودماثة، فلم يكن فظاً غليظ القلب، وقد ورد عن بعض أصحابه من أمثال سعد بن مالك: «إنه لم يكن من ذوي الغلظة وسوء الصحبة»[4]. وقد تأسّى الإمام علي عليه السلام في هذه الصفة بالنبي الأكرم صلى الله عليه وآله، حيث وصفت كتب التاريخ النبي الأكرم صلى الله عليه وآله بأنه كان «دائم البشر»، وكان يتبسّط إلى الناس بـ «الدعابة»:

ـ «كان رسول الله دائم البشر، سهل الخلق، ليّن الجانب، ليس بفظّ، ولا غليظ، ولا صخّاب»[5].

---

١ – انظر: ابن جرير الطبري، تاريخ الملوك والأمم، ج ٢، ص ٤٠٢؛ كنز العمال، ج ١١، ص ٦٢٠؛ فرائد السمطين، ج ١، ص ١٦٣، رقم: ١٢٥؛ أحمد ابن حنبل، فضائل الصحابة، ج ٢، ص ٦٧٩؛ السيرة النبوية، ج ٦، ص ٨.

٢ – انظر: الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٥٥٢، طبعة العشرون مجلداً؛ ابن يعقوب الكليني، الكافي، ج ٧، ص ٢٥٧.

٣ – انظر: ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ٤، ص ٨٨؛ ابن يعقوب الكليني، الكافي، ج ٧، ص ٢١٦؛ وانظر أيضاً: الفصول المئة في حياة أبي الأئمة ج ٤، ص ٨٨.

٤ – انظر: الفصول المئة، ج ٤، ص ٩٢؛ تاريخ دمشق، ج ١، ص ٣٨٧، الحديث: ٤٩٣.

٥ – دلائل النبوة، ج ١، ص ٢٩١.

ـ «كانت في النبي دعابة. وعن بعض السلف: كان للنبي مهابة؛ فكان يبسط الناس بالدعابة»[1].

وعليه فإنّ التحلّي بالصفات الجمالية والكمالية ـ من قبيل: اللين ودماثة الخلق ـ لا يعدّ من الصفات السلبية للحاكم، بل على عكس ذلك تماماً؛ إذ إنّها تعدّ من الصفات الإيجابية التي تساعده على التقرّب من الرعية، ولو أنها كانت تُعدُّ من الصفات القبيحة والسلبية التي تعدّ نقصاً في الحاكم، لما اتصف بها النبي الأكرم صلى الله عليه وآله.

بعبارة أخرى: إن الصفات المقابلة أي الخشونة والشدّة والقسوة، هي التي تعدّ من الصفات القبيحة والسلبية بالنسبة إلى الحاكم. وإذا كان يشترط في الحاكم أن لا يتصف بالصفات السلبية، فيجب عليه أن لا يتصف بالغلظة والشدّة والقسوة وسوء الخلق، فيجب على من يخلف رسول الله صلى الله عليه وآله أن لا يتصف بهذه الصفات.

٢ ـ إنكار الإمام علي عليه السلام لهذه التهمة: إن اتهام الإمام علي بهذه التهمة لم يقتصر صدوره عن الخليفة الثاني فقط، بل عمد آخرون من أمثال عمرو بن العاص ـ وكانت أمّه من ذوات الأعلام ـ إلى الترويج لهذه التهمة، فردّ عليه الإمام بجواب صريح يذكّره فيه بما كانت عليه حقيقة أمه قائلاً:

«عَجَباً لِابْنِ اَلنَّابِغَةِ يَزْعُمُ لِأَهْلِ اَلشَّامِ أَنَّ فِيَّ دُعَابَةٌ، وَأَنِّي اِمْرُؤٌ تِلْعَابَةٌ أُعَافِسُ وَأُمَارِسُ، لَقَدْ قَالَ بَاطِلاً، وَنَطَقَ آثِماً، أَمَا وَشَرُّ اَلْقَوْلِ اَلْكَذِبُ، إِنَّهُ لَيَقُولُ فَيَكْذِبُ، وَيَعِدُ فَيُخْلِفُ، وَيُسْأَلُ فَيَبْخَلُ، وَيَسْأَلُ فَيُلْحِفُ، وَيَخُونُ

---

١ - السيرة الحلبية، ج ٣، ص ٤٤٠.

اَلْعَهْدَ، وَيَقْطَعُ اَلْإِلَّ، فَإِذَا كَانَ عِنْدَ اَلْحَرْبِ فَأَيُّ زَاجِرٍ وَآمِرٍ هُوَ مَا لَمْ تَأْخُذِ اَلسُّيُوفُ مَآخِذَهَا، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَانَ أَكْبَرُ [أَكْبَرَ] مَكِيدَتِهِ أَنْ يَمْنَحَ اَلْقَوْمَ اَلْقِرْمَ سَبَّتَهُ، أَمَا وَالله إِنِّي لَيَمْنَعُنِي مِنَ اَللَّعِبِ ذِكْرُ اَلْمَوْتِ، وَ إِنَّهُ لَيَمْنَعُهُ مِنْ قَوْلِ اَلْحَقِّ نِسْيَانُ اَلْآخِرَةِ»[1].

٣ ـ عدم انسجام التهمة مع نصوص التنصيب: تقدّم أن ذكرنا في فصل الإجابة عن شبهة عدم وجود النص بشأن إمامة الإمام علي عليه السلام، كثيراً من الروايات المأثورة عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله والتي بموجبها تمّ تنصيبه إماماً وخليفة على المسلمين، فإذا صحّت هذه الشبهة (أي عدم صلاحية الإمام علي للإمامة والخلافة بسبب دعابته)، يرد هذا الإشكال القائل: كيف تسنّى للنبي الأكرم صلى الله عليه وآله أن ينصّبه في هذا المنصب مع علمه باتصافه بهذه الصفة؟وهل كان النبي يجهل اتصاف الإمام علي عليه السلام بهذه الصفة رغم أنه تربّى في حجره منذ نعومة أظفاره؟! أم أنه ـ والعياذ بالله ـ أهمل هذا الجانب، وعمد إلى تنصيبه في هذا المنصب الحسّاس والخطير رغم علمه بعدم صلاحيته، وأنه كان في ذلك مدفوعاً بالعواطف الشخصية، من قبيل: الرابط الأسري الذي يربط بينه وبين ابن عمّه علي بن أبي طالب عليه السلام! هل يمكن للخليفة الثاني وأفراد حاشيته وبطانته أن يلتزموا بتبعات هذا القول (جهل النبي لمثل هذه المسألة الواضحة، وانحيازه إلى العامل الأسري والقبلي)، ويدّعون مع ذلك أنهم من أهل السنة والمدافعين عن السنة النبوية؟!

٤ ـ عدم انسجام التهمة مع الأولوية والأحقية: لو قيل إن دلالة

---

١ – نهج البلاغة، الخطبة رقم: ٨٣ و٨٤؛ وانظر أيضاً: ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ٦، ص ٢٨٠.

النصوص النبوية على إمامة الإمام علي عليه السلام بوصفها أصلاً دينياً في مجال «التنصيب» موضع نقاش، وأن هذه الدلالة بحسب المصطلح أول الكلام، يجب القول: لو سلمنا بهذه الشبهة، يبقى أصل التعارض قائماً، إذ لا نقاش في الحدّ الأدنى في دلالة هذه النصوص المتظافرة على ترشيح الإمام علي وتعريفه بوصفه صالحاً لتولي أمر الخلافة والإمامة وأحقيته في ذلك، وعليه يأتي السؤال المتقدّم والقائل: مع افتراض عدم صلاحية الإمام علي لتولي مثل هذا المنصب الخطير، كيف تسنى للنبي الأكرم صلى الله عليه وآله ترشيحه لهذا المنصب؟ هل كان النبي صلى الله عليه وآله يجهل اتصاف الإمام علي عليه السلام بهذه الصفة (كثرة المزاح والدعابة)؟ أم أنه ـ والعياذ بالله ـ غلّب المصالح الشخصية على مصلحة الأمّة في ترشيحه للإمام علي عليه السلام؟!

٥ ـ تمسّك الإمام علي عليه السلام بأحقيته وصلاحيته: لقد تمسّك الإمام علي عليه السلام في كثيرٍ من خطبه، بصلاحيته الحصرية وأحقيته بمنصب الإمامة والخلافة، واصفاً نفسه في ذلك بالقطب من الرحى، وأخذ يشكو بمرارة من اغتصاب الآخرين لحقّه في الخلافة، على ما مرّت الإشارة إلى ذلك في الفصول المتقدّمة.

وهنا يطرح هذا السؤال نفسه: هل كان النبي في هذه الموارد يؤكد على صلاحيّته وأحقيته بالحكم والخلافة رغم علمه بعدم صلاحيته لذلك؟ ألا يعني ذلك اتهام الإمام علي عليه السلام ـ والعياذ بالله ـ بالكذب؟!

كيف يبيح أهل السنة لأنفسهم ـ وهم الذين يتبجّحون بالتحمّس في الدفاع عن الصحابة والقول بعدالتهم ـ أن يتهموا الإمام علي بعلم أو بغير علم منهم بمثل هذا الاتهام، وهو الذي وصفه النبي الأكرم صلى الله عليه وآله بكثيرٍ من الفضائل والمناقب، من قبيل: ميزان الفصل بين الحق والباطل، وأنه مدار الهداية، وأنه مع

القرآن والقرآن معه، وأنه سفينة النجاة، وما إلى ذلك من الصفات الإيجابية؟

٦ ـ تعارض هذه التهمة مع إقراره بصلاحية الإمام للخلافة: لو أن الإمام علي كان حقاً غير مؤهل لتولي منصب الخلافة من وجهة نظر عمر بن الخطاب بسبب ما وصفه به من الدعابة وكثرة المزاح، فإننا نتساءل: كيف أباح عمر لنفسه إذن أن يرشح الإمام علي عليه السلام للخلافة ضمن الشورى المؤلفة من المرشحين الستة لأحراز هذا المنصب بعد وفاته؟ فهل تغيّر الإمام علي خلال هذه الفترة ولم تعد فيه دعابة؟ أو أن هذه الصفة لم تكن تشكل مانعاً حقيقياً لتولي هذا المنصب، أو أن هذا المنصب ينسجم تمام الانسجام مع الاتصاف بهذه الصفة؟

تكذيب ابن أبي الحديد المعتزلي: في ختام هذا البحث نشير إلى إقرار ابن أبي الحديد المعتزلي وإنكاره أن يكون الإمام علي عليه السلام متصفاً بصفة الدعابة بمعناها السلبي، وذلك إذ يقول:

«من تأمّل كتب السير عرف صدق هذا القول وعرف أن عمرو بن العاص أخذ كلمة عمر إذ لم يقصد بها العيب فجعلها عيباً، وزاد عليها أنه كثير اللعب يعافس النساء ويمارسهن وأنه صاحب هزل! ولعمر الله لقد كان أبعد الناس من ذلك وأيّ وقت كان يتسع لعلي عليه السلام حتى يكون فيه على هذه الصفات، فإن أزمانه كلها في العبادة والصلاة والذكر والفتاوي والعلم، واختلاف الناس إليه في الأحكام، وتفسير القرآن، ونهاره كله أو معظمه مشغول بالصوم، وليله كله أو معظمه مشغول بالصلاة، هذا في أيام سلمه، فأمّا أيام حربه فبالسيف الشهير والسنان الطرير وركوب الخيل، وقود الجيش ومباشرة الحروب. ولقد صدق عليه السلام في قوله: إنني ليمنعني من اللعب ذكر الموت، ولكن

الرجل الشريف النبيل الذي لا يستطيع أعداؤه أن يذكروا له عيباً، أو يعدّوا عليه وصمة، لا بدّ أن يحتالوا ويبذلوا جهدهم في تحصيل أمر ما ـ وإن ضعف ـ يجعلونه عذراً لأنفسهم في ذمّه»[1].

- **التبرير السادس: مخالفة العرب له:**

إن من بين التبريرات التي ذكرها المخالفون لتولي الإمام علي عليه السلام للخلافة والإمامة، أن العرب وقريش كانوا يكرهون خلافته. وذلك لأن الإمام علي قد قتل كثيراً من صناديد العرب، وخاصة من أهل مكة وقبيلة قريش في الحروب عندما لم يكونوا مسلمين، وهو أمرٌ أوغر صدور ذويهم حقداً وكراهية له. وهذا ما صرّح به الخليفة الثاني في كلام له مع ابن عباس، حيث قال: «إنا والله ما فعلنا الذي فعلنا عن عداوة، ولكن استصغرناه، وخشينا أن لا تجتمع عليه العرب وقريش لما قد وترها»[2].

وفي موضع آخر تحدّث مع ابن عباس عن بغض قريش بوصفه أحد التبريرات لما قام به في يوم السقيفة[3].

مناقشة وتحليل:

في معرض تحليل وتقييم هذه النسبة يجدر التأمل في الأمور الآتية:

١ ـ **ادعاء من دون دليل:** إن أول ما يمكن قوله في تحليل هذا التبرير

---

١ – ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ٦، ص ٣٢٨ ـ ٣٢٩.

٢ – محاضرات الأدباء، ج ٤، ص ٤٦٤؛ اليقين، ص ٥٢٣، نقلاً عن: موسوعة الإمامة علي عليه السلام، ج ٣، ص ٧٠.

٣ – انظر: أخبار الدولة العباسية، ص ١٢٩.

هو أن الخليفة الثاني كيف عرف جازماً بأن العرب سوف تمتنع عن القبول بخلافة الإمام علي عليه السلام؟ فإذا كان الإمام علي عليه السلام منصّباً من قبل رسول الله صلى الله عليه وآله بوصفه خليفة له، أو أنه في الحدّ الأدنى مؤهّل ومستحق لهذا المنصب، فلماذا تمتنع الأمة عن القبول بالخليفة المرشّح والمؤيّد من قبل النبي من جهة، والذي يتمتع بالحظ الأوفر لكونه الأصلح من غيره لهذا المقام من جهة أخرى؟

وعلى حدّ تعبير المحقق السني المعاصر والبارز والمنصف عبد الفتاح عبد المقصود (م ١٣٧٢ هـ ش): ما الذي كان ينقص الإمام علياً عليه السلام من حيث مؤهلات القيادة[١]. ألم يكن عميد الأسرة الهاشمية، وحفيد عبد المطلب وهاشم وابن أبي طالب الذين توارثوا رئاسة وزعامة مكة أباً عن جد لسنوات طويلة ومتعاقبة؟ ألم يتربّ علي عليه السلام في حجر رسول الله صلى الله عليه وآله منذ أن كان صغيراً حتى شبّ وترعرع واشتدّ عوده؟ ألم يكن من حيث القرابة والنسب ابن عم النبي صلى الله عليه وآله وصهره؟ ألم يختره النبي صلى الله عليه وآله أخاً له؟ ألم يكن أبا الحسن والحسين عليهما السلام «سيدي شباب أهل الجنة»؟

من خلال ملاحظة هذه الخصائص يتضح أنّ الإمام علياً عليه السلام لم يكن يعاني من أيّ نقص يمنعه من تولي رئاسة العرب، كي يتذرّع به العرب في تبرير امتناعه عن القبول بحكمه. وقد أشار الصحابي الجليل سلمان الفارسي إلى هذه الحقيقة حيث قال: «أصبتم ذا السن منكم، ولكنكم أخطأتم أهل بيت نبيكم، أما لو جعلتموها فيهم ما اختلف منكم اثنان، ولأكلتموها رغداً»[٢].

---

١ - خاستگاه خلافت، ص ٤٦٨ ـ ٤٧٦.

٢ - ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ٢، ص ٤٩.

٢ ـ عدم تأثير الحاقدين والمبغضين: لو سلمنا جدلاً بتبرير عمر بأن العرب وخاصة المكيين منهم كانوا يبغضون علياً عليه السلام بسبب الحروب التي خاضها تحت لواء رسول الله ضدّهم، والتي قتل فيها وجرح كثيراً من المشركين، فجرّ عليه لذلك أحقاد ذويهم، فلا بدّ من القول:

أولاً: يجب إيضاح هذه النقطة، وهي أن القتال في تلك الأزمنة كان يتمّ بالسلاح الأبيض والالتحام الفردي، ولو أحصينا الذين قتلوا على يد الإمام علي عليه السلام فسوف يكون عددهم محدوداً، وعليه لا يمكن أن يكون مؤثراً في مخالفة حكمه.

وثانياً: إنّ هذا العدد المحدود ـ الأعم من الجرحى أو أسر المقتولين وذويهم ـ قد أسلموا لاحقاً وحسن إيمانهم، وأدركوا أنّ الإمام علياً عليه السلام لم يقتلهم لأغراض وأحقاد شخصية، وإنما قتلهم في سبيل الله ومن أجل الإسلام، ولذلك لا يبقى لأحقادهم محل من الإعراب. وهذا ما أجاب به ابن عباس في حواره مع عمر بن الخطاب عندما تذرّع ببغض قريش له[1].

وثالثاً: حتى لو سلمنا بقاء شيء من الغلّ والحقد في قلوب البعض منهم، إلا أنهم من القلة بحيث لا يشكلون رقماً صعباً يمكنه الوقوف بوجه حكومة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وخلافته المتمثلة بقيادة الإمام علي عليه السلام.

٣ ـ الإساءة إلى قريش والصحابة: يبدو أن نفس نسبة الحقد والبغض للعرب وخاصة قريش وأهل مكة الذين أسلم أكثرهم لاحقاً وحسن إسلامهم، وأخلصوا إخلاصاً حقيقياً في طاعة رسول الله صلى الله عليه وآله، وحسنت صحبتهم فيه

---

١ – انظر: فرائد السمطين، ج ١، ص ٣٣٤.

إساءة لهم، وعليه فإن توجيه هذا النسبة لهم، يتعارض مع مبنى أهل السنة في القول بعدالة الصحابة، علاوة على أن هذه النسبة تنطوي على إساءة للعرب وقريش، إذ تعني أنهم كانوا في خياراتهم يقدّمون أحقادهم وأهواءهم الشخصية على مصالح الدين الإسلامي الحنيف. وعلى حدّ تعبير ابن عباس في ردّه على مزاعم عمر بن الخطاب: «أما بغض قريش له فعلى من تنقم؟ أعلى الله حين بعث فيهم نبياً، أم على نبيه حين أدّى فيهم الرسالة، أم على عليّ حين قاتلهم في سبيل الله؟»[1].

٤ ـ ضرورة السعي إلى انتخاب القائد الأصلح لا إضعافه: لو آمنا بصلاحية ـ بل أصلحية ـ شخص مثل الإمام علي عليه السلام للخلافة، وهو ما أذعن به الخليفة الثاني، ولكنه أشار في مقام تبرير عدم انتخابه إلى موانع مثل مخالفة قريش له واعتراضها عليه، يجب إعداد الأرضية لتولي الأصلح مقاليد الأمور، بيد أن النظر في تاريخ عصر النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وخاصة الأيام الأخيرة من عمره الشريف وما كان من أمر السقيفة، يُثبت أن الخليفة الأول والثاني لم يقتصرا على عدم القيام بأيّ مسعى في هذا الاتجاه وفي تعريف الإمام علي عليه السلام وانتخابه بوصفه الأصلح للحكومة فحسب، بل تمّ السعي على العكس من هذا الاتجاه، حيث بُذل المستحيل من أجل تنصيب الخليفة الأول وانتخابه، كما يتجلى ذلك ـ على سبيل المثال ـ في منعه رسول الله صلى الله عليه وآله من كتابة وصيته في اللحظات الأخيرة من حياته، على ما تقدم أن ذكرناه في الفصول السابقة تحت عنوان «الوصية غير المكتوبة»، وإصرار عائشة على أن يتولى أبوها (أبو بكر) إمامة الصلاة بالمسلمين جماعة، عندما كان النبي طريح المرض، وتداول أمر

---

١ ـ أخبار الدولة العباسية، ص ١٢٩، نقلاً عن: موسوعة الإمام علي عليه السلام، ج ٣، ص ٧١.

الخلافة وتناولهما فيما بينهما (عمر وأبي بكر) في يوم السقيفة، من دون إتيانهما على أيّ ذكر للإمام علي عليه السلام في هذا الشأن، إلى غير ذلك من الموارد التي تثبت أن الخليفتين الأولين تعاونا وتعاضدا على الاستيلاء على مسند الحكم والسلطة، واغتصاب الحقّ من صاحبه الشرعي.

إن مثل هذه الجهود والمساعي لا تنسجم مع مبنى الشيخين ـ وخاصة عمر بن الخطاب ـ حيث اعترفا في أكثر من موضع بأصلحية وأحقية الإمام علي عليه السلام بالخلافة بشكل صريح.

٥ ـ لزوم تفوض الأمر لعلي عليه السلام بعد استقرار الحكومة: لو أننا أغمضنا الطرف عن الإشكالات السابقة، وسلّمنا بأن الأرضية لاستلام الحكم لم تكن ممهّدة للإمام علي عليه السلام بعد رحيل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، لابد من التوجّه إلى الخليفة الأول بالسؤال:

لماذا لم ينقل السلطة بعد استقرار الأمور إلى من هو الأصلح منه بالطرق السلمية؟

ولماذا اختار عمر بن الخطاب خليفة بعده وليس الإمام علياً عليه السلام؟ ولماذا لم يبادر عمر بعد استتاب الأمور إلى نقل السلطة إلى الإمام علي عليه السلام بوصفه صاحبها الشرعي، وقد سبق أن اعترف له بذلك متذرعاً لإبعاده عن حقه ببغض العرب له واعتراضهم عليه؟ ولماذا لم يجعل الخليفة الثاني مرشحه للخلافة بعده الأصلح من بين أفراد الأمة؟ بل جعله سادساً ضمن مهزلة الشورى على ما تقدّمت الإشارة لذلك، والذي كانت نتيجته الطبيعة لمصلحة انتخاب عثمان بن عفان. ألا تدلّ هذه القرائن على أن الشيخين كانا بصدد تبرير أفعالهما في اغتصاب السلطة والخلافة؟

- **التبرير السابع: إيثار قبيلته من بني عبد المطلب:**

إن من بين الذرائع ـ بل التهم ـ التي ساقها الخليفة الثاني ونسبها إلى الإمام علي، اتهامه بتقديم مصالح أقاربه وقبيلته على مصالح الدين والأمّة، حيث قال في بعض تبريراته التي ذكرها لإبعاد الإمام علي عليه السلام عن السلطة والخلافة أنه كان يُحبّ أبناء قبيلته، يعني بذلك أبناء «عبد المطلب»، ولذلك لم يرتض العرب حكمه. وإليك نصّ عبارته التي ألقاها على ابن عباس:

«يا ابن عباس أما والله إن كان صاحبك هذا أولى الناس بالأمر بعد وفاة رسول الله، إلا أنا خفناه على اثنتين! قال ابن عباس: فجاء بمنطق لم أجد بداً معه من مسألته عنه؛ فقلت: يا أمير المؤمنين ما هما؟ قال: خشيناه على حداثة سنه، وحبّه بني عبد المطلب»[1].

مناقشة وتحليل:

إنّ كلّ من لديه أدنى اطلاع ـ ولو على نحو الإجمال ـ على سيرة الإمام علي عليه السلام وصفاته، سوف يأخذه العجب والذهول والحزن عند سماعه لهذه التهمة. فإن لازم هذا الاتهام هو أن الإمام علياً عليه السلام لم يكن يمتلك ـ والعياذ بالله ـ من الإيمان والورع والعدالة ما يمنعه من إيثار مصلحة قبيلته وأسرته على مصالح الدين والمسلمين وبيت المال. في حين تقدم أن ذكرنا أن بعض الذين أمّر النبي الأكرم عليهم الإمام علياً عليه السلام كانوا يشكون من شدّته وعدم تسامحه فيما يتعلق بأمور بيت المال، وأن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله رفض مضمون هذه الشكوى واصفاً الإمام علي بقوله:

---

١ – ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ٢، ص ٥٧.

«يا أيها الناس لا تشكوا علياً فوالله إنه لأخشى [لأخشن] في ذات الله، أو في سبيل الله من أن يشكى»[1].

وعندما وصل الإمام علي عليه السلام إلى الحكم سار سيرة عادلة، بل أكثر من ذلك على ما ورد في كثير من المشاهد الموجودة في العديد من المصادر الروائية والتاريخية عند أهل السنة والشيعة. وفيما يأتي سنكتفي بالإشارة إلى مثالين بارزين في هذا الشأن:

أ ـ عندما بلغ عقيل ـ شقيق الإمام علي ـ سن الشيخوخة، وكان يعاني من فقدان البصر، لجأ إلى الإمام علي عليه السلام واصطحب معه صبيته يشكو إليه شدّة الفقر، وطلب منه العون من بيت المال، فما كان من الإمام علي إلا أن لقنه درساً عملياً بليغاً على ما هو وارد في نهج البلاغة على النحو الآتي:

«وَالله لَقَدْ رَأَيْتُ عَقِيلاً وَقَدْ أَمْلَقَ، حَتَّى اسْتَمَاحَنِي مِنْ بُرِّكُمْ صَاعاً، وَرَأَيْتُ صِبْيَانَهُ شُعْثَ الشُّعُورِ، غُبْرَ الْأَلْوَانِ مِنْ فَقْرِهِمْ، كَأَنَّمَا سُوِّدَتْ وُجُوهُهُمْ بِالْعِظْلِمِ، وَعَاوَدَنِي مُؤَكِّداً، وَكَرَّرَ عَلَيَّ الْقَوْلَ مُرَدِّداً، فَأَصْغَيْتُ إِلَيْهِ سَمَعِي، فَظَنَّ أَنِّي أَبِيعُهُ دِينِي، وَأَتَّبِعُ قِيَادَهُ مُفَارِقاً طَرِيقِي، فَأَحْمَيْتُ لَهُ حَدِيدَةً، ثُمَّ أَدْنَيْتُهَا مِنْ جِسْمِهِ لِيَعْتَبِرَ بِهَا، فَضَجَّ ضَجِيجَ ذِي دَنَفٍ مِنْ أَلَمِهَا، وَكَادَ أَنْ يَحْتَرِقَ مِنْ مِيسَمِهَا، فَقُلْتُ لَهُ: ثَكِلَتْكَ الثَّوَاكِلُ، يَا عَقِيلُ! أَتَئِنُّ مِنْ حَدِيدَةٍ أَحْمَاهَا إِنْسَانُهَا لِلَعِبِهِ، وَتَجُرُّنِي إِلَى نَارٍ سَجَرَهَا جَبَّارُهَا لِغَضَبِهِ! أَتَئِنُّ مِنَ الْأَذَى وَلاَ أَئِنُّ مِنْ لَظىً؟!»[2].

---

١ – انظر: ابن جرير الطبري، تاريخ الملوك والأمم، ج ٢، ص ٤٠٢؛ كنز العمال، ج ١١، ص ٦٢٠؛ فرائد السمطين، ج ١، ص ١٦٣، رقم: ١٢٥؛ أحمد ابن حنبل، فضائل الصحابة، ج ٢، ص ٦٧٩؛ السيرة النبوية، ج ٦، ص ٨.

٢ – نهج البلاغة، الخطبة رقم: ٢٢٤.

ب ـ عن علي بن أبي رافع، قال: كنت على بيت مال علي بن أبي طالب عليه السلام وكاتبه، وكان في بيت ماله عقد لؤلؤ كان أصابه يوم البصرة، قال: فأرسلت إليّ بنت أمير المؤمنين عليه السلام فقالت لي: بلغني أن في بيت مال أمير المؤمنين عليه السلام عقد لؤلؤ وهو في يدك، وأنا أحب أن تعيرنيه أتجمل به في أيام عيد الأضحى، فأرسلت إليها: عارية مضمونة مردودة يابنت أمير المؤمنين؟ قالت: نعم، عارية مضمونة مردودة بعد ثلاثة أيام. فدفعته إليها وأن أمير المؤمنين عليه السلام رآه عليها فعرفه، فقال لها: من أين صار إليك هذا العقد؟ فقالت: استعرته من علي بن أبي رافع خازن بيت مال أمير المؤمنين لأتزيّن به في العيد ثم أردّه، قال: فبعث إليّ أمير المؤمنين عليه السلام فجئته، فقال لي: أتخون المسلمين يا ابن أبي رافع؟! فقلت له: معاذ الله أن أخون المسلمين، فقال: كيف أعرت بنت أمير المؤمنين العقد الذي في بيت مال المسلمين بغير إذني ورضاهم؟! فقلت: يا أمير المؤمنين إنها ابنتك وسألتني أن أعيرها إياه تتزين به فأعرتها إياه عارية مضمونة مردودة، فضمنته في مالي وعلى أن أرده سليماً إلى موضعه، قال: فردّه من يومك، وإياك أن تعود لمثل هذا فتنالك عقوبتي، ثمّ أولى لابنتي لو كانت أخذت العقد على غير عارية مضمونة مردودة، لكانت إذاً أوّل هاشمية قطعت يدها في سرقة»[1].

من هنا فإننا نطلب من القارئ من أهل السنة ونخاطب وجدانه السليم أن يتجرّد للحظة من عنوان الخليفة الثاني واسم عمر بن الخطاب، وأن يحكم

---

١ – الحرّ العاملي، وسائل الشيعة، ج ٢٨، ص ٢٩٢، كتاب الحدود، الباب ٢٦، الحديث رقم: ١؛ وانظر أيضاً: وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٥٢١؛ العلامة المجلسي، بحار الأنوار، ج ٤٠، ص ١٠٦.

بجيادية هل كان اتهام عمر لمن يفعل مثل هذه الأمور مع أخيه المكفوف وبنته، مبرّراً وارداً؟ أم أنها تهمة اعتباطية كبرى في حق هذا الشخص العظيم؟ وإن هذا الاتهام إنما كان مجرّد تبرير ناشئ عن شدّة تعلق صاحبه بالمنصب والحكم والسلطة، وإبعاد الإمام علي عليه السلام عن حقه في الإمامة والخلافة.

- **التبرير الثامن: كراهة الجمع بين النبوّة والإمامة في بيت واحد:**

إن من بين الأدلة التي ذكرها عمر بن الخطاب ـ في تبرير إبعاد الإمام علي عليه السلام عن الخلافة ـ كراهة الجمع بين النبوة والخلافة في بيت واحد. فعلى الرغم من أن النبوة والحكومة قد اجتمعت في شخص النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، إلا أن عمر أراد طبقاً لما رآه من المصلحة أن يفرّق بين هذين المفهومين، ونسب هذا الأمر حيناً إلى العرب، وحيناً آخر إلى النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، حيث قال إن العرب أو النبي قد كرهوا أن تجتمع النبوة والخلافة في بيت واحد[1]! ويرد على هذا التبرير من قبل عمر بن الخطاب، ما يأتي:

أولاً: إنه يفتقر إلى القاعدة والأصل الشرعي. فهل يكفي مجرد كراهية العرب أو أيّ أمة أخرى لأمر، ليكون يكون مسوّغاً ومبرّراً لعدم امتثال أمر الله ورسوله، وإبعاد الخيار الجامع والحصري للحكومة باعترافه شخصياً؟!

وثانياً: كيف أمكن لعمر أن يكتشف هذه الكراهية من قبل العرب؟

وثالثاً: لماذا عمد عمر نفسه بنقض ما ذهب إليه، عندما قام بترشيح

---

١ - انظر: ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ١٢، ص ٩؛ الطبري، تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٢٢٣؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٢، ص ٢١٨.

الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام؛ ليكون واحداً من الستة أعضاء الشورى؟ ألا يدل هذا التصرّف من قبل الخليفة على ما يخالف مواقفه السابقة على المستوى النظري والعملي؟ إن وضع اليد على هذا التناقض كان من الأسباب التي دعت الإمام علياً عليه السلام إلى الدخول في هذه الشورى على ما مرّ بيانه في الصفحات السابقة.

وأما إذا كان مراد عمر من كراهية الجمع بين النبوّة والخلافة في أهل البيت عليهم السلام استناداً إلى الرواية التي أسندها أبو بكر إلى النبي، فهذا ما سوف نعرضه في الصفحات القادمة إن شاء الله، حيث سنثبت أن هذه النسبة إلى النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، مجرّد اتهام باطل ولا أساس له من الصحّة.

- **التبرير التاسع: أصل الترتّب (مرحلتان مع أولوية الخلافة):**

هناك من يؤمن بإمامة الإمام علي عليه السلام كما يؤمن بوجود النصوص القرآنية والروايات النبوية بشأن إمامته وخلافته، ولكن بشكل نظري قابل للأخذ والردّ، لا بوصفها عقيدة قطعية لا تقبل النقاش. حيث يقول هذا بعضهم إنّ هذا النوع من إمامة الإمام عليه السلام يمثل المرحلة والأولوية الأولى من بين مرحلتين، أما المرحلة أو الأولوية الثانية فهي تعيين الخليفة من قبل الشورى وأهل الحل والعقد، وتبعاً لذلك البيعة. إلا أن فعلية المرحلة الثانية وتنجّزها ليست في عرض المرحلة الأولى (المتمثلة بالتنصيب)، وإنما هي في طولها، بمعنى أن المسلمين مكلفون في المرحلة الأولى بتطبيق نصوص التنصيب، أي: قبول إمامة وخلافة الإمام علي عليه السلام وفي حالة العصيان وعدم امتثال هذه المرحلة، يُصار إلى المرحلة الثانية (المتمثّلة بتعيين الخليفة عن طريق الشورى والبيعة).

يقول أحد المعاصرين من خلال طرح هذه الرؤية:

«بعد بحث طويل في هذا النوع من المسائل، توصّلت لا إلى عقيدة قطعية، وإنما إلى رؤية قابلة للدراسة في الحد الأدنى، وهي أن مسألة الخلافة ذات مرحلتين وأولويتين .. الأولوية الأولى تتمثّل بالالتزام بالنص على خلافة الإمام علي عليه السلام وأبنائه وإمامتهم، بالنظر إلى الأدلة والشواهد الكثيرة الواردة في هذا الشأن والتي لا يمكن إنكارها أبداً .. والأولوية الثانية تأتي في ظلّ ظروف خاصة، من قبيل: عدم توفّر الأرضية الاجتماعية لتحصيل الأولوية الأولى، أو عصيان المجتمع الإسلامي وأكثرية الأمة لسبب وآخر، يُصار من باب الضرورة أو لقطع الطريق على المنافقين ـ الذين كانوا يخالفون أصل الإسلام، ولما يشكلونه من الخطر على بيضة الإسلام بعد الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله طبقاً لكثير من الشواهد التاريخية والنصوص القرآنية والروايات الثابتة ـ في مثل هذه الحالة إلى خيار الشورى وأهل الحل والعقد من المهاجرين والأنصار الذين كان بإمكانهم الوقوف بوجه المنافقين والمرتدين وكذلك اليهود والنصارى من الذين كانوا يتربصّون بالإسلام، ويتحينون فرصة رحيل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، فلم يكن هناك بدّ ـ والحالة هذه ـ من المصير إلى الخيار والأولوية الثانية، وقد أعطى الإمام علي عليه السلام لخلفاء عصره مثل هذا الاعتبار بالنظر إلى هذه الشرائط، وأذعن لذلك عملاً من أجل الحفاظ على بيضة الإسلام»[1].

وعمد إلى بيان المرحلة الثانية وتبريرها من خلال سلوك طريقين، وهما: «الترتب» و«الضرورة»، وفي بيان المرحلة الأولى وشرحها قال:

---

١ – محمد واعظ زادة الخراساني، في حوار مع مجلة «نهج البلاغة»، العدد المزدوج: ٤ و٥، ص ١٧٦.

«الأول على طريقة الترتب، بمعنى اتباع القاعدة الأصولية الهامة فيما يتعلق بالحكمين المتعارضين اللذين يكون هناك ترتب طولي بينهما، والتي يكون الحكم الأول فيها مطلقاً، ويكون الحكم الثاني فيها مشروطاً بعصيان الحكم الأول. بمعنى أن المكلفين لو أطاعوا الحكم الأول، لا تصل النوبة إلى الحكم الثاني، وأما إذا عصوا الحكم الأول، ففي مثل هذه الحالة سوف تتحقق فعلية الحكم الثاني بلحاظ أهمية الموضوع.

وفيما نحن فيه كان المسلمون مكلّفين بالالتزام بخلافة الإمام علي عليه السلام بعد رحيل رسول الله صلى الله عليه وآله، ولكنهم عصوا هذا التكليف، وبذلك نصل إلى فعلية التكليف الثاني ومشروعيته الذي يعني إقامة الخلافة من خلال إجماع المهاجرين والأنصار، والمراد من الإجماع هنا بطبيعة الحال هو اتباع رأي الأكثرية من دون الإجماع الكامل، وعليه لا ينبغي التشبّث بتخلف عدد محدود من الأفراد للقول بانخرام الإجماع. وعليه تكون هذه الفعلية والمشروعية للحكم الثاني بلحاظ الظرف الحساس الذي كان يعيشه الإسلام في تلك الفترة»[1].

وقد صرّح القائل بهذه النظرية على أساس أصل الترتب المقترح من قبله، بأن هذه النظرية لا تبرّئ ساحة الذين اختاروا الحكم الثاني، إذ يقول:

«نعم، إن هذا الوجه لا يبرّئ الصحابة، أو أنه في الحدّ الأدنى يحمّل المسؤولية لأولئك الذين لعبوا دوراً محورياً في مسألة الخلافة، وبذلك فإن هذا الوجه يأخذ بنظر الاعتبار ويتفهم أسباب غضب وانزعاج أتباع وشيعة الإمام علي عليه السلام وأهل البيت عليهم السلام»[2].

---

١ – محمد واعظ زادة الخراساني، في حوار مع مجلة «نهج البلاغة»، العدد ٤و٥، ص ١٧٦.
٢ – المصدر أعلاه، ص ١٧٧.

يمكن العثور على جذور هذه النظرية عند بعض الفرق الشيعية، مثل: «البترية»، فطبقاً لتقرير النوبختي: إن هؤلاء كانوا يعتقدون بأنّ الإمام علياً عليه السلام هو الأولى بالخلافة من غيره، وإنما قبلوا خلافة أبي بكر وعمر، لأن الإمام علي قد رضي بها في نهاية الأمر، وقد صرّحوا في الوقت نفسه بأنه لولا رضا الإمام علي عليه السلام وتسليمه لكان أبو بكر في ضلال وهلكة[1].

مناقشة وتحليل:

يبدو أنّ المرحلة الأولى من هذه النظرية ليست شيئاً جديداً؛ إذ إنّها ذات نظرية الشيعة الذين يصرّون على أن الإمامة بجميع توابعها ومتفرّعاتها ـ بما في ذلك مسألة الحكم والسياسة ـ أمر منصوص عليه من قبل الله حيث تمّ تنصيب الإمام علي عليه السلام من قبل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، وأن المسلمين كانوا مكلفين بالعمل على طبق هذا الحكم الإلهي، وأنهم إذا امتنعوا عن البيعة للإمام

---

١ - أبو محمد حسن النوبختي، فرق الشيعة، ص ٢٠، والملفت هنا أن النوبختي قد اكتفى بذكر خلافة أبي بكر وعمر، وأحجم عن ذكر خلافة عثمان. كما يستظهر هذا الرأي من عبارة بعض المعاصرين أيضاً، فعلى سبيل المثال أشار مؤلفو التفسير الأمثل إلى وعد الله بنصرة المستضعفين وجعلهم الأئمة ووصولهم إلى الحكم والسلطة، على ما هو وارد في القرآن الكريم، إذ فسروا قوله تعالى: (وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ)، (القصص: ٥). بالقول: «فهي بشارة في صدد انتصار الحق على الباطل .. ما هي إلا نموذج لتحقق هذه المشيئة الإلهية، والمثل الأكمل هو حكومة نبي الإسلام صلى الله عليه وآله وأصحابه بعد ظهور الإسلام .. حكومة الحفاة العفاة والمؤمنين المظلومين .. وكانت العاقبة أن الله فتح على أيدي هؤلاء المستضعفين أبواب قصور الأكاسرة والقياصرة». آية الله الشيخ ناصر مكارم الشيرازي، الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، ج ١٢، ص ١١٣، دار الأميرة للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٩.

علي وامتثال الأمر الإلهي في ذلك يكونون من العُصاة لتركهم الأمر الإلهي.

إلا أنّ المرحلة الثانية من هذه النظرية، بمعنى ضرورة أن تكون هناك حكومة تعمل على تنظيم أمور المجتمع، والعمل إلى حدّ ما على حفظ أصل الإسلام، فهي ثابتة بحكم العقل وسيرة العقلاء القائمة على ضرورة إقامة الحكم وتعيين الحاكم، وهو ما يؤكد عليه الحديث المأثور عن الإمام علي عليه السلام القائل: «لا بدّ للناس من أمير برّ أو فاجر»[1]. وقد أذعن المسلمون في صدر الإسلام ـ للحفاظ على نظم المجتمع واستمرار المجتمع الإسلامي على المستويات الدنيا ـ للشورى وتعيين الحاكم، وبعبارة أدق: رضخوا لحكم الخليفة الأول. ولكن يمكن طرح هذا الأمر من باب اللجوء إلى أقل المحذورين. وعليه فإن هذا الأمر يأتي بوصفه حكماً عقلياً إرشادياً، ولا يرقى ليكون حكماً شرعياً، وبعبارة أخرى: لا يكون مصدراً يُثبت الشرعية لحكومة الخلفاء الذين اغتصبوا الحق من صاحبه الشرعي. وعليه لا يمكن تسمية المرحلة الثانية (الانتخاب) بـ «الأولوية الشرعية الثانية»؛ إذ لم يرد نص على هذا المدعى، بل الأمر على عكس ذلك تماماً، إذ إنّ الإمام علياً عليه السلام نفسه وصف الخلفاء في عصره بأنهم «غاصبون» لحقه الثابت، وهذا لا ينسجم مع افتراض الشرعية ولو على مستوى المرحلة الثانية.

وأما الروايات التي تدل على مصدر شرعية البيعة، فسوف يأتي تحليلها في الصفحات القادمة بالتفصيل، وسوف نذكر أولاً: إن اعتبارها يقتصر على الموارد غير المنصوصة، أو المورد الذي يسحب فيه الشخص المنصوص عليه

---

١ - نهج البلاغة، الخطبة رقم: ٤٠؛ العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٣٣، ص٣٥٨.

نفسه ويتنازل ـ لسبب من الأسباب ـ عن حقه في الحكم بكامل إرادته واختياره. وثانياً: إن مشروعية البيعة ليست مطلقة، وإنما هي مختصة بالحاكم الذي يتصف بالحدّ الأدنى من الشرائط والصفات التي يجب أن يتصف بها الحاكم الديني.

وأمّا فيما يتعلق بتحقق الإجماع بشأن الخليفة الأول أم لا؟ فقد أشرنا في الصفحات السابقة إلى المخالفين لهذه البيعة المدعاة، وقلنا بأن الخليفة الثاني نفسه قد عدّ خلافة الخليفة الأول «فلتة»[1]، [بل أمر بقتل من يعود إلى مثلها][2].

- **التبرير العاشر: أصل الضرورة والحكم الثانوي:**

في القراءة السابقة كانت المرحلة الثانية (تعيين الخليفة من طريق شورى أهل الحلّ والعقد أو البيعة) مترتّبة على العصيان وعدم امتثال المرحلة الأولى (التنصيب الإلهي)، وأما القراءة الجديدة فتنكر حصول المعصية عند عدم تحقق المرحلة الأولى، إذ طبقاً لهذه القراءة تكون المرحلة الأولى هي الحكم الأولي للمسلمين، وأما عند عدم تحققها لعدم وجود الأرضية اللازمة والمناسبة لخلافة الإمام المنصوب مثلاً، تصل النوبة إلى تعيين الخليفة من طريق أهل الحل والعقد والبيعة من باب الضرورة كي لا يتمّ تعطيل الأحكام الإسلامية.

طبقاً لهذه القراءة لا يكون هناك بتجاوز المرحلة الأولى أيّ عصيان أو

---

١ – انظر: ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ٢، ص ٢٥؛ ج ١٧، ص ١٦٤.

٢ – ما بين المعقوفتين إضافة من عندنا استناداً إلى النصوص التاريخية الواردة بهذا الشأن أيضاً، المعرّب.

مخالفة. وقد قال أحد المعاصرين في بيانه وتبريره الثاني:

«الثانية: لا على نحو الترتّب والقول بالتقصير، وتحميل المسؤولية على المتسببين الأصليين، بل من باب الضرورة، وعدم إمكان العمل بالأولوية الأولى، وعدم توفّر الأرضية لتطبيق النص والالتزام بمضمونه على المستوى العملي ... وهذه الرؤية الثانية تستلزم القول بشرعية خلافة الخلفاء في الظروف الخاصة التي حصلت بوصفها ضرورة، ومن باب رعاية المصالح الإسلامية والحفاظ على كيان الإسلام»[1].

أدلة هذه الرؤية (البيعة المنتجة للشرعية):

يذهب القائلون بهذه الرؤية إلى الاعتقاد بأن نفس مبايعة الناس لخليفة، تُعدّ مصدراً لإثبات شرعيته ومشروعية حكمه، وإن الله بدوره يرضى بتحقق مثل هذه البيعة.

أمّا القاعدة التي استند إليها القائلون بهذه النظرية، فهي عبارة عن آيات وروايات واردة في باب مبايعة الناس للنبي الأكرم صلى الله عليه وآله، وكذلك الرواية المأثورة عن الإمام علي عليه السلام في تعبيره عن الرضا بالخلفاء السابقين بسبب مبايعة الناس لهم، وفيما يأتي نشير إلى ذلك:

أ ـ كتب الإمام علي عليه السلام رسالة إلى معاوية، وكان مما جاء فيها:

«إِنَّهُ بَايَعَنِي الْقَوْمُ الَّذِينَ بَايَعُوا أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمانَ عَلَى مَا بَايَعُوهُمْ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَكُنْ لِلشَّاهِدِ أَنْ يَخْتَارَ، وَلاَ لِلغَائِبِ أَنْ يَرُدَّ، وَإِنَّمَا الشُّورَى لِلْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، فَإِنِ اجْتَمَعُوا عَلَى رَجُلٍ وَسَمَّوْهُ إِمَاماً كَانَ ذلِكَ لله

---

١ – محمد واعظ زادة الخراساني، مجلة نهج البلاغة، العدد المزدوج: ٤ ـ ٥، ص١٧٧ ـ ١٨١.

رِضىً، فَإِنْ خَرَجَ عَنْ أَمْرِهِمْ خَارِجٌ بِطَعْنٍ أَوْبِدْعَةٍ رَدُّوهُ إِلَى مَاخَرَجَ مِنْهُ، فَإِنْ أَبَى قَاتَلُوهُ عَلَى اتِّبَاعِهِ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، وَوَلاَّهُ اللهُ مَا تَوَلَّى»[1].

وقال الذي تبنى هذه الرؤية في تقرير هذه الرسالة:

«يصرّح الإمام علي عليه السلام في هذه الرسالة بأن إجماع المهاجرين والأنصار على إمامة شخص يضفي عليه الشرعية، بما في ذلك خلافته وإمامته، معتبراً هذه البيعة مورداً لرضا الله، والطعن فيمن يخالفها، وحلّية قتال من يتمرّد عليها»[2].

ب ـ قال الإمام علي عليه السلام عندما صار أمر الشورى إلى عثمان بن عفان:

«لَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنِّي أَحَقُّ بِهَا مِنْ غَيْرِي، وَوَاللهِ لَأُسْلِمَنَّ مَاسَلِمَتْ أُمُورُ الْـمُسْلِمِينَ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِا جَوْرٌ إِلاَّ عَلَيَّ خَاصَّةً»[3].

ففي هذا البيان يصرّح الإمام بأحقيته في منصب الحكم، ولكنه إنما يرضى بنتيجة الشورى رعاية لمصالح المسلمين، مؤكداً على أن الظلم والجور ـ في هذه الشأن ـ قد وقع عليه خاصة.

ج ـ قال الإمام علي عليه السلام في جوابه عن سؤال بعض أصحابه، من أمثال: حجر بن عدي، وعمرو بن الحمق بشأن موقفه من الخليفة الأول والثاني في رسالة ضمّنها شكواه من عدم اختياره بوصفه خليفة للمسلمين:

---

١ – نهج البلاغة، قسم الرسائل والكتب، الكتاب السادس؛ الفتوح، ج ٢، ص ٤٩٤.
٢ – محمد واعظ زادة الخراساتي، مجلة نهج البلاغة، العدد المزدوج: ٤ ـ ٥، ص ١٧٧.
٣ – نهج البلاغة، قسم الخطب، الخطبة رقم: ٧٤.

«فلما مضى [رسول الله ﷺ] لسبيله، تنازع المسلمون الأمر بعده، فو الله ما كان يلقى في روعي ولا يخطر على بالي أن العرب تعدل هذا الأمر بعد محمد عن أهل بيته، ولا أنهم منحوه عني من بعده، فما راعني إلا انثيال الناس على أبي بكر وإجفالهم إليه ليبايعوه، فأمسكت يدي ورأيت أني أحق بمقام محمد ﷺ في الناس ممن تولى الأمر من بعده، فلبثت بذاك ما شاء الله حتى رأيت راجعة من الناس رجعت عن الإسلام، يدعون إلى محق دين الله وملة محمد ﷺ؛ فخشيت إن لم أنصر الإسلام وأهله أن أرى فيه ثلماً وهدماً يكون المصاب بهما علي أعظم من فوات ولاية أموركم التي إنما هي متاع أيام قلائل، ثم يزول ما كان منها كما يزول السراب وكما يتقشع السحاب، فمشيت عند ذلك إلى أبي بكر فبايعته ونهضت في تلك الأحداث حتى زاغ الباطل وزهق، وكانت كلمة الله هي العليا ولو كره الكافرون»[1].

مناقشة وتحليل:

يجدر الانتباه في معرض تحليل هذه الشبهة إلى الأمور الآتية:

١ ـ التصريح بالشرعية الإلهية للإمام علي عليه السلام: يُصطلح على الشرعية في اللغة الإنجليزية بـ(Legitimacy) بمعنى حق الحاكمية القانوني. ويسعى أصحاب نظرية الشرعية إلى تبرير حاكمية القطب الحاكم من خلال طرح مختلف النظريات. يمكن أن يكون لتعدّد النظريات واختلافها في هذا الشأن أسباب مختلفة، ومن أهمّها تعريف الإنسان ونوع ارتباطه بالخالق. فإذا

---

١ – انظر: نهج البلاغة، الخطبة رقم: ٢٦، والكتاب رقم: ٦٢؛ ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ٢، ص ٣٥؛ الغارات، ج ١، ص ٣٠٧.

كان الإنسان ملحداً من الطبيعي أن لا يكون لديه أدنى معرفة بالله وخالقه والعالم الذي يعيش فيه، ولن يعترف بأيّ دور أو منزلة لله سبحانه وتعالى في إضفاء الشرعية على الحكم. أمّا إذا كان الإنسان متألهاً ـ وخاصة إذا كان متألهاً مسلماً ـ الذي تمّ التأكيد في كتابه السماوي على مسائل وقواعد النظام السياسي (الذي تقدّم بحثه في نقد شبهة تبرير الإمامة وتفسيرها بالعلمانية)، فلا يسعه أن يتجاهل الدور الإلهي في هذا الشأن. من خلال قراءة آيات القرآن الكريم يتضح أن الحق الأول لله على الناس هو حق الحاكمية، وليس لأحد من الناحية العقلية حق تعيين التكليف ودائرته في إطار القانون والحكومة. كما يتضح من حكم العقل هذا فقدان حق القانون والتكليف الذي تضعه الأكثرية للشرعية بالنسبة إلى تطبيقه في حق الأقلية (وقد تقدّم هذا البحث في الصفحات السابقة عند بحث نواقص الديمقراطية).

وعليه فإن المصدر الوحيد لإثبات الشرعية ـ من وجهة نظر المسلمين في الحدّ الأدنى ـ هو الله سبحانه وتعالى حيث يجعله في عباده الصالحين تحت عنوان الأنبياء، وعلى رأسهم النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، فهو المصداق البارز للنبي الذي أعطاه الله النبوة والإمامة بمعناها الكامل، فأصبح النبي بذلك مكتسباً للشرعية الإلهية لممارسة السلطة بوصفه خليفة من قبل الله.

طبقاً للكثير من النصوص الواردة في القرآن الكريم وأحاديث شخص النبي الأكرم صلى الله عليه وآله ـ التي تقدّم تفصيلها في نص هذا الكتاب وخاصة في نقد شبهة فقدان النص في الكتاب والسنة النبوية ـ فإنّ الإمام علياً عليه السلام بوصفه خليفة النبي في حقل بيان الدين وتفسيره، وإدارة السلطة وممارسة الحكم على الناس.

٢ ـ لازم التمرّد على الشرعية الإلهية ارتكاب المعصية: إنّ معنى الشرعية الإلهية للحكم ولازمها، هو أنه يجب على الآخرين من الناحية الشرعية والدينية أن يدافعوا عن صاحب الشرعية الإلهية في ممارسة الحكم والسلطة، والعمل على تمكينه من الوصول إلى سدّة الحكم وإدارة الدولة، وإذا تخلفوا عن ذلك يكونون قد ارتكبوا ذنباً ومعصية شرعية.

وإنّ النصوص التي تدّعي اختصاص الوصية والإمامة بالإمام علي عليه السلام[١] ناظرة بأجمعها إلى الشرعية الإلهية، وللأسف الشديد فقد تمّ تجاهل هذه الشرعية من قبل الخلفاء الثلاثة الأوائل وأتباعهم، حيث عملوا على إبعاد الشخص المنصوص عليه، واغتصبوا حقه في الخلافة، من هنا كان الإمام علي عليه السلام يصرّح بأنهم مغتصبين لحقه[٢]، ويشكو من تجاهلهم لشرعيته الإلهية باستمرار[٣].

٣ ـ لزوم الجمع بين الشرعية الإلهية والسياسية: إن المسألة الدقيقة في باب الشرعية تكمن في طرفها الآخر. بمعنى أنه طبقاً للروايات النبويّة كان

---

١ – من قبيل قول النبي الأكرم صلى الله عليه وآله للإمام علي عليه السلام: «يا ابن أبي طالب لك ولاء أمتي، فان ولوك في عافية، وأجمعوا عليك بالرضا، فقم في أمرهم، وإن اختلفوا عليك فدعهم وما هم فيه». (كاشف الغطاء، مستدرك نهج البلاغة، ج ٤، ص ٤٨٠؛ محمد بن الطبري، المسترشد، ص ٤٧٤).

٢ – من قبيل قوله عليه السلام: «فغصبونا سلطان نبينا؛ فصارت الإمرة لغيرنا»، (ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ١، ص ٣٠٧)، وقوله: «سلبوني سلطان ابن أمي»، (نهج البلاغة، الخطبة رقم: ٣).

٣ – من ذلك قوله عليه السلام: «اللهم إني أستعديك على قريش ... أجمعوا على منازعتي أمراً هو لي»، (نهج البلاغة، الخطبة رقم: ١٧١).

الإمام علي عليه السلام هو الخليفة الوحيد للنبي الأكرم صلى الله عليه وآله في حقل الدين والحكم، إلا أن ممارسة الإمام علي عليه السلام للسلطة لم تكن مطلقة، بل كانت طبقاً للروايات النبوية مشروطة بتحقق بعض الأمور، ومن أهمّها إقبال الناس عليه، وعدم الاختلاف بشأنه، دفعاً لمحذور الاختلاف بما ينعكس سلباً على جوهر الإسلام، على ما تقدم نقل بعض الروايات في هذا الشأن في هامش الصفحة السابقة.

وقد أصرّ الإمام علي عليه السلام في معرض تلبيته لرغبة الناس في مبايعته بعد قتل الخليفة الثالث، على أن بيعته يجب أن تكون علنية، وأن يبايعه الناس عن رضا وطيب خاطر، إذ ورد في هذا الشأن عن محمد بن الحنفية، قوله:

«كنت مع أبي حين قتل عثمان رضي الله عنه؛ فقام فدخل منزله فأتاه أصحاب رسول الله (صلى الله عليه [وآله] وسلم)، فقالوا: إن هذا الرجل قد قتل، ولا بد للناس من إمام، ولا نجد اليوم أحداً أحق بهذا الأمر منك، لا أقدم سابقة ولا أقرب من رسول الله (صلى الله عليه [وآله] وسلم)؛ فقال: لا تفعلوا، فإني أكون وزيراً خير من أن أكون أميراً؛ فقالوا لا والله ما نحن بفاعلين حتى نبايعك، قال: ففي المسجد، فإن بيعتي لا تكون خفياً، ولا تكون إلا عن رضا المسلمين»[1].

وقد ذكر الإمام علي عليه السلام في رسالة له إلى معاوية أن الشورى وحق اختيار الحاكم من شأن المهاجرين والأنصار، الذين يرضى الله عن إجماعهم واتفاقهم: «وَإِنَّمَا الشُّورَى لِلْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، فَإِنِ اجْتَمَعُوا عَلَى رَجُلٍ

---

١ - تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٤٢٧؛ موسوعة الإمام علي عليه السلام، ج ٢، ص ٦٢.

وَسَمَّوْهُ إِمَاماً كَانَ ذلِكَ لله رِضىً»[1].

وصرّح الإمام علي عليه السلام في موضع آخر بأن الحكم وانتخاب الحاكم من حقوق الناس التي لا يشاركهم فيها أحد، وذلك إذ يقول:

«يا أيها الناس عن ملاء وإذن، إن هذا أمركم ليس لأحد فيه حق إلا من أمرتم ... ألا وإنه ليس لي أمر دونكم إلا أن مفاتيح مالكم معي»[2].

وقد تقدّم بعض الروايات المثبتة للمشروعية السياسية للناس في معرض تحليل ونقد شبهة عدم انسجام الديمقراطية مع الإمامة.

إن لازم الروايات المتقدّم ذكرها هو أن على الناس من خلال مسؤوليتهم الدينية والإلهية بعد رحيل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وحقهم في انتخاب الحاكم، أن يجعلوا «الشرعية السياسية» في طول «الشرعية الإلهية»، وأن يقبلوا على من اختاره الله وينتخبوه إماماً لهم، وحاكماً عليهم.

إلا أن هذا الأمر لم يكتب له التحقق للأسف الشديد، ووجد الناس أنفسهم أمام أمر واقع فرضته عليهم أحداث السقيفة، وأقبلوا على مرشح السقيفة لمختلف الذرائع والتبريرات (التي تقدّم ذكرها في الصفحات السابقة)، وقاموا بدعمه، وكان لازم ذلك إبعاد الإمام علي عليه السلام أو حرمانه من ممارسة حقه السياسي في الحكم والسلطة، وفي ظلّ هذه الظروف اضطرّ الإمام علي عليه السلام ـ رغم تصريحاته المتكررة بحقه الحصري في الشرعية الإلهية، واعتبار الآخرين غاصبين لهذا الحق ـ إلى الانسحاب واعتزال السلطة، وقد تقدّم منا أن ذكرنا أسباب سكوته، وبيعته لأبي بكر بعد ستة أشهر، واشتراكه في قضية

---

١ – نهج البلاغة، الكتاب رقم: ٦.

٢ – ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ٣، ص ٩٩؛ تاريخ الطبري، ج ٣، ص ٤٥٦.

الشورى التي دعا إليها عمر بن الخطاب، وسبب امتناعه عن قبول الحكم بعد مقتل عثمان للوهلة الأولى، في فصل شبهات حول التنصيب بالتفصيل.

إذن لا تهافت بين ترك الإمام علي عليه السلام لمنصب الحكم وشرعيته الإلهية، بل إن دليل ذلك عدم تحقق المشروعية السياسية.

ولكن حيث يشترط الإمام علي عليه السلام أن يكون توليه الحكم من خلال مبايعة الناس له بشكل علني، وذلك في المسجد (الذي كان يمثل في ذلك العصر رمز السلطة الدينية الرسمي)، فإن المبرّر لذلك، أولاً: تدعيم أسس حكمه، وثانياً: غلق باب الذرائع على بعض المتخلفين عن بيعته في المستقبل، وثالثاً: الجمع بين الشرعية الإلهية والشرعية السياسية، على ما تقدم بيانه في معرض بيان هذه الأسباب في نقد شبهة رفض الإمام للحكم بعد مقتل عثمان بن عفان في فصل أصل التنصيب.

وأما كلمات الإمام علي عليه السلام بشأن تأييد بيعة الناس والشرعية السياسية دون الشرعية الإلهية، فإن ذلك وإن كان بسبب الإعراض عن الحاكم، يعني المبادرة إلى ارتكاب ما يخالف الشرع، ويعدّ لذلك ذنباً ومعصية، ولكنه قابل للتبرير بوصفه مرحلة ثانية في ظل بعض الشرائط الخاصة على ما سيأتي توضيحه والإشارة إليه.

٤ ـ تقييد البيعة بالحاكم الواجد للشرائط: إن الحاكمية والسيادة وإقامة الحكومة والسلطة في النظام السياسي للإسلام، تتقوم وتتوقف على عنصرين من عناصر المشروعية، وهما: المشروعية الإلهية والسياسية، فإن توفرت شرائط اجتماع هذين العنصرين، تشكلت هذه الحكومة الدينية والشرعية بشكل كامل. وأما في المرحلة التالية (بمعنى تخلّف المسلمين عن انتخاب الحاكم

المنصوص عليه من قبل الله)، وجب عليهم الانصياع إلى حكم العقل والعقلاء، وذلك بانتخاب حاكم من بينهم، ولكن يجب أن يتصف هذا الحاكم بالصفات والشرائط التي يجب توفرها في الحاكم الديني. وبعبارة أخرى: إنه في حال العدول عن الحاكم المنصوص عليه، وجب أن يُصار إلى قاعدة «الأصلح فالأصلح»، وأن يتمّ في الحدّ الأدنى أنتخاب الشخص الأقرب من الفرد المنصوص عليه من قبل الله. فإن فعلوا ذلك فإنهم على الرغم من عصيانهم بترك الإمام والخليفة المنصوص عليه، إلا أنهم في المرحلة التالية حيث ينتخبون الأقرب منه في الصفات، يكون هذا الاختيار والانتخاب منهم مرضياً ومقبولاً من قبل الله (ولا بدّ من الالتفات ـ بطبيعة الحال ـ إلى أن هذا الرضا من قبل الله نسبي ومقرون في الوقت نفسه بعدم الرضا على تجاوز الفرد المنصوص عليه من قبله).

الأمر الآخر هو أن هذا الرضا النسبي من قبل الله إنما يقتصر على الناس الذين أقبلوا على انتخاب الحاكم المتصف بالشرائط والصفات النسبية من باب «الأصلح فالأصلح»، ولا يشمل الحاكم المنتخب من قبلهم؛ إذ كان بالإمكان لو انسحب من الترشح أن يصل الفرد المنصوص عليه من قبل الله إلى الحكم، وبذلك لا يكون مرتكباً للذنب والمعصية.

وربما قيل: إن كلام الإمام علي عليه السلام هنا في إثبات رضا الله عن بيعة الناس وانتخاب الخليفة مطلق، وغير مقيّد بقيد؟

ولكن يجب القول في جوابه، أولاً: إن هذا القيد (انتخاب الخليفة المتصف بالشرائط والصفات الدينية في الحد الأدنى) من ضروريات النظام السياسي في الإسلام؛ إذ من البديهي أنه لا يمكن للحاكم ـ الذي يريد أن

يكون على رأس السلطة من أجل تطبيق أحكام الدين وتحصيل مقاصده ـ أن يحقق أهداف الإسلام من دون أن تتوفّر فيه صلاحية الحاكم الديني، والشيعة والسنة متفقون على هذا الأصل. وثانياً: يُفهم من النصوص المأثورة عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله والإمام علي عليه السلام أن الحاكم الديني بالإضافة إلى الشرائط العامة، يجب أن يتحلّى بسلسلة من الصفات والشرائط الخاصة أيضاً، فقد روي عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله أنه قال:

«ما ولّت أمة رجلاً قطّ أمرها وفيهم أعلم منه إلا لم يزل أمرهم يذهب سفالاً حتى يرجعوا إلى ما تركوا»[1].

وروي عن الإمام علي عليه السلام أنه قال: «اتقوا الحكومة، فإن الحكومة إنما هي للإمام العالم بالقضاء، العادل في المسلمين»[2].

وقد أعرب الإمام علي عليه السلام في موضع آخر عن تأسفه لصيرورة الحكم في أيدي السفهاء والفجّار (من أمثال معاوية بن أبي سفيان)، إذ يقول:

«ولكني آسى أن يلي أمر هذه الأمّة سفهاؤها وفجّارها»[3].

وقد عمد الإمام علي عليه السلام في موضع آخر إلى بيان أركان الإسلام الخمسة، وهي: (الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، والولاية)، جاعلاً الحكم والولاية خامس أركان الإسلام لكونه حافظاً وصائناً لجميع الفرائض والسنن؛ إذ يقول:

---

١ - كتاب سُليم بن قيس الهلالي، ص ٢٠٥.

٢ - الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج ١٨، ص ٧.

٣ - نهج البلاغة، الكتاب رقم: ٦٢.

«أما ما فرضه الله عزّ وجلّ من الفرائض في كتابه فدعائم الإسلام، وهي خمس دعائم، وعلى هذه الفرائض بني الإسلام، فجعل سبحانه لكل فريضة من هذه الفرائض أربعة حدود، لا يسع أحداً جهلها، أولها الصلاة، ثم الزكاة، ثم الصيام، ثم الحج، ثم الولاية، وهي خاتمتها، والحافظة لجميع الفرائض والسنن»[1].

وعلى الرغم من أن الإمام يرى في انتخاب الإمام والخليفة بوصفه عملاً واجباً له، إلا أنه يقيد ذلك بقيود، من قبيل: الإمام العفيف، والعالم، والمتقي، والمختص بأمور القضاء والسنة النبوية، إذ يقول: «الواجب في حكم الله وحكم الإسلام على المسلمين بعد ما يموت إمامهم أو يقتل ـ ضالاً كان أو مهدياً ـ أن لا يعملوا عملاً، ولا يقدموا يداً ولا رجلاً، قبل أن يختاروا لأنفسهم إماماً عفيفاً عالماً ورعاً عارفاً بالقضاء والسنة»[2].

وفضلاً عن هذه الموارد التي يُصرّح فيها الإمام علي عليه السلام بالشرائط والصفات الخاصة التي يجب أن تتوفّر في الحاكم الديني بشكل عام، هناك لحُسن الحظ نص خاص في مسألة تعيين الخليفة بعد رحيل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله قاله الإمام علي عليه السلام في جواب تبرير طلحة في بيعته لأبي بكر ـ حيث ادّعى أن النصوص على إمامة الإمام علي عليه السلام قد نسخت بالحديث النبوي القائل بعدم اجتماع النبوّة والخلافة في بيت واحد، وعلى أساس ذلك كان على الإمام علي أن يبايع أبا بكر أيضاً ـ مشيراً إلى حديث الثقلين قائلاً: «فينبغي أن لا يكون الخليفة على الأمة إلا أعلمهم بكتاب الله وسنة نبيه ...»[3].

---

١ – الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج ١، ص ١٨.

٢ – العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٨٩، ص ١٩٦.

٣ – كتاب سُليم بن قيس الهلالي، ص ٢٠٤.

ثم عمد الإمام إلى تأييد كلامه ومدّعاه وإثباتهما (لزوم أعلمية الحاكم) بالآيات والروايات النبوية، ومن الآيات التي تمسك بها قوله تعالى: ﴿**أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لاَ يَهِدِّي إِلاَّ أَنْ يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ**﴾[1].

من هنا فإن النصوص التي تحدّث فيها الإمام علي عليه السلام بشأن تأييد انتخاب الناس للخليفة والحاكم، إنما هي أولاً: تتعلق بموارد فقدان الإمام والحاكم المنصوص عليه من قبل الله. بمعنى أن مبايعته إنما تكون مبرّرة إذا تمّ إبعاد الإمام المنصوص عليه لأيّ سبب من الأسباب، من قبيل: عدم إقبال الناس عليه، ووجود المانع، أو عدم توفر الأرضية المناسبة وما إلى ذلك. وثانياً: إن مقبولية مثل هذه البيعة ليست مطلقة، وإنما تختص بالحاكم الذي تتوفر فيه الصفات والشرائط اللازمة التي تثبت صلاحيته لتولي هذا المنصب.

٥ ـ عدم تعيين مصداق البيعة المقبول: سبق أن أشرنا إلى أن أصل بيعة الأمّة للحاكم الذي تتوفّر فيه الصفات اللازمة للقيادة والإمامة، يُعدُّ مقبولاً من وجهة نظر الإمام علي عليه السلام، ولكن يجب الالتفات إلى أنه مع وجود الإمام والقائد المنصوب من قبل الله يجب أن تتجه بيعة الناس إلى هذا الإمام، وعند العدول عنه، يكون المخالفون لأمر الله مذنبين وعصاة.

وفي هذه المرحلة رغم كون العدول عن الإمام المنصوص عليه من قبل الله معصية، إلا أن الأمّة تبقى مكلفة بالبيعة للحاكم المتصف بالصفات اللازمة للقيام بأعباء القيادة. وفي مثل هذه الحالة تكون بيعتهم الثانية عملاً مقبولاً

---

١ – يونس: ٣٥. وانظر أيضاً: البقرة: ٢٤٧؛ الأحقاف: ٤.

ومرضيّاً عند الله سبحانه وتعالى على نحو نسبي.

والمسألة الدقيقة في هذا البحث هي أن بالإمكان استنباط هذا الأمر من خلال الفلسفة السياسية للإمام علي عليه السلام في مقام الثبوت والتنظير، وأما في مقام الإثبات والتطبيق على المصاديق، فهو بحث آخر. فهل كان الإمام علي عليه السلام يرى في الخلفاء الثلاثة الذين اغتصبوا حقه مصاديق لهذا النوع من البيعة أم لا؟

إن الإجابة عن هذا السؤال بحاجة إلى مزيد من التأمّل. إذ إنّ افتراض قبول الإمام علي بهم يتوقف على أنهم كانوا هم الأفضل بعد الإمام علي عليه السلام من سائر الصحابة الآخرين، من أمثال: سلمان الفارسي، وأبي ذر الغفاري، والمقداد بن الأسود. هذا أولاً، وثانياً: أن يبقوا طوال حكمهم محافظين على صفة الأفضلية على غيرهم من الصحابة.

إن إثبات هذين الأمرين لا يحتاج إلى مزيد من البحث والمؤونة، إذ إنّ القرائن والشواهد تثبت عدم اتصافهم بالأفضلية على غيرهم [منذ البداية فضلاً عن الاستمرار في الحفاظ عليها]، فإن وصف الإمام علي عليه السلام لهم بأنهم غاصبون لحق أهل البيت[1] عن سابق عمد وإصرار، وما إلى ذلك من الأمور التي واكبت عملية مصادرة حق الإمام في الخلافة، من قبيل: مصادرة أرض فدك وسلب السيدة الزهراء عليها السلام حقها في إرث رسول الله من قبل الخليفة الأول والثاني، وما قام به الخلفاء الثلاثة من البدع والانحراف في الدين

---

١ – من ذلك قول الإمام علي عليه السلام في مجلس أبي بكر: «لقد وفيتم بصحيفتكم الملعونة التي تعاقدتم عليها في الكعبة، إن قتل الله محمدا أو مات لتزون هذا الأمر عنا أهل البيت»، (كتاب سُليم بن قيس الهلالي، ص ١٥٥).

والشريعة[1]، حتى اضطر الإمام إلى تصحيح بعضها، في حين تعذّر عليه إصلاح البعض الآخر، [كل ذلك يثبت أنهم لم يكونوا أفضل الصحابة، إذا لم نقل إنهم كانوا أسوأ من الكثير من الصحابة][2].

يضاف إلى ذلك أن الخليفة الأول عمد إلى تنصيب عمر بن الخطاب بوصفه خليفة له على المسلمين، على الرغم من وجود الإمام علي عليه السلام من دون أيّ مبرّر ديني. وقام عمر بدوره بتعيين الخليفة الذي يليه من خلال الشورى التي جعلها في ستة، والتي تمخّضت عن خلافة عثمان، وهو أمر كان متوقّع منذ البداية على ما صرّح به الإمام علي عليه السلام (على ما تقدّم توضيحه في نقد شبهة اشتراك الإمام في هذه الشورى).

٦ ـ الجدل في البيعة لفرد خاص: هناك من العلماء من سعى إلى حمل جميع كلمات الإمام علي عليه السلام بشأن مشروعية بيعة الناس وحقهم في اختيار الحاكم، على أنه يأتي في سياق الجدل مع مناوئيه من أمثال معاوية بن أبي سفيان[3]، بمعنى أنّ الإمام علياً عليه السلام حيث وجد المخالفين يستدلون بالبيعة

---

١ – انظر: نهج البلاغة، الخطبة رقم: ١٥٠؛ محمد بن يعقوب الكليني، الكافي، ج ٨، ص ٥٩.

٢ – ما بين المعقوفتين إضافة توضيحية من عندنا، المعرّب.

٣ – انظر: المير حامد حسين اللكهنوي، خلاصة عبقات الأنوار، ج ٣، ص ٢٩٩؛ المحقق الشوشتري، بهج السعادة في شرح نهج البلاغة، ج ٩، ص ٣٩٦. وقد أشار العلامة الطباطبائي إلى عبارة (كان لله رضى) قائلاً: «معناها إلزام الخصم بما ألزم به نفسه ظاهراً، ويرى إجماع الأمة مورداً لمرضاة الله. وإذا كانت العبارة تتعلق بمورد الإمام علي عليه السلام، كان معناها أنني نظرت في مصلحة الإسلام، فلم يكن لي بد من البيعة، وكانت بيعتي هذه مرضية عند الله سبحانه وتعالى». (سلسلة المقالات، ج ٢، ص٢٩٦).

وانتخاب الناس، وأنهم اختاروا الخلفاء الذين سبقوه بالانتخاب، وجد نفسه مضطرّاً إلى عدم الاستدلال بأصل النصّ والتنصيب (الذي يؤدّي إلى الاعتقاد بعدم شرعية خلافة الخلفاء الذين سبقوه)، وإنما صار إلى توظيف أدلة المخالفين (البيعة)، من باب الجدل بالتي هي أحسن، وإلزام الخصم بما ألزم به نفسه. وعليه فإن تأييد الإمام لبيعة الناس للخلفاء الثلاثة الذين سبقوه لا يمثل اعتقاداً من الإمام بذلك حقيقة، وإنما يأتي في سياق إلزام الخصم والمخالف بأصل ألزم به نفسه، لكي يثبت مشروعية حكمه لهؤلاء المخالفين من أمثال معاوية وطلحة والزبير.

ولكن يبدو من ظاهر بعض الأدلة وكلمات الإمام أنها في سياق تأييد أصل بيعة الأمة للحاكم الذي يتصف بصفات الحاكم الخاصة (على ما تقدمت الإشارة له)، وإن تقييدها أو حملها على الجدل بحاجة إلى دليل.

ولكن عندما يستدل الإمام ببيعة الناس للخلفاء المعينين والمعروفين، فإن هذا النوع من البيعات بشكل مطلق غير ظاهر في تأييد خلافة خليفة بعينه، وإنما ينصبّ اهتمام الإمام فيها على الاستدلال بالجزء الأول فقط، أي: بيعة الأمّة، وأنها تمثل دعامة لحكومة الإمام أيضاً، ولكن هل حصلت مثل هذه البيعة من قبل الناس للخلفاء الذين سبقوه وفق الضوابط والشرائط اللازمة أم لا؟ هذا ما لا يمكن لنا أن نفهمه من كلمات الإمام علي عليه السلام، بل إن كلمات الإمام ـ طبقاً للتعبير الأصولي والحقوقي ـ لم تكن ناظرة إلى هذه الناحية. بل ربما أمكن الادعاء بأن كلمات الإمام كانت ناظرة إلى عدم مشروعية الخليفة المنتخب من قبل الأمّة أيضاً؛ وذلك حيث يُحجم الإمام عن مبايعة الخليفة الأول، ويكون بصدد إعداد جيش للقضاء عليه، ولكنه لم ينجح في ذلك (على

ما تقدم بيانه في نقد شبهة عدم قيام الإمام باتخاذ أي إجراء لاستعادة حقه في الحكم، في فصل أصل التنصيب).

● **التبرير الحادي عشر: إمامة الإمام علي عليه السلام رهن بسعيه إليها:**

هناك من ذهب إلى القول بدلالة النصوص النبوية على إمامة الإمام علي عليه السلام، بمعنى الخلافة والسلطة، بيد أن تنجّز ذلك وفعليته يتوقّف على سعي الإمام علي ومبادرته إلى استلام السلطة. وبعبارة أخرى: إن الإمامة والخلافة بعد رحيل رسول الله صلى الله عليه وآله هي من حق الإمام علي عليه السلام شرعاً، إلا أن هذا يتوقف على قيام الإمام علي ـ طبقاً لما يراه من المصلحة ـ باستلام الحكم والتصدّي لمنصب الخلافة على المستوى العملي، أمّا إذا ترك المطالبة بالسلطة وعدم قيامه بشيء من ذلك، تبقى النصوص الشرعية على إمامته معلقة. وفي الحقيقة فيما يتعلق بتعيين الحاكم الإسلامي في هذا الفرض (سكوت الإمام المنصوب) تكون النصوص الواردة كالملغاة، ويعود الأمر فيما يتعلق بالحكم إلى اختيار الأمّة والبيعة.

أمّا فيما يتعلق بمقام الإثبات والخارج، فهل حصل تعيين وانتخاب للخليفة الأول، وهل كانت هناك انتخابات حقيقية، أم الأن الأمر كان كما قال عمر بن الخطاب فلتة وأمر متسرّع حدث على عجل؟![1] فهذا ما يجب الحصول على جوابه في موضع آخر.

إن التبرير السابق هو الذي ذهبت له شريحة خاصة من المعتزلة (البغداديين)، كما قال ابن أبي الحديد:

---

١ – انظر: ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج٢، ص ٢٥، وج ١٧، ص ١٦٤.

«قد شرحنا من قول شيوخنا البغداديين ما محصله أنّ الإمامة كانت لعلي عليه السلام إن رغب فيها ونازع عليها، وإن أقرّها في غيره وسكت عنها، تولينا ذلك الغير وقلنا بصحة خلافته، وأمير المؤمنين عليه السلام لم ينازع الأئمة الثلاثة، ولا جرّد السيف، ولا استنجد بالناس عليهم؛ فدلّ ذلك على إقراره لهم على ما كانوا فيه»[1].

مناقشة وتحليل:

في معرض تحليل هذا التبرير، يجدر الالتفات إلى الأمور الآتية:

١ ـ دعوى من دون دليل: يبدو أنّ تقييد إمامة الإمام علي عليه السلام وخلافته بقيامه العملي وسعيه إلى السلطة، وذلك بإشهار السيف والثورة المسلّحة، مجرّد ادّعاء لا يؤيّده الدليل؛ إذ لا يمكن استنتاج ذلك من الروايات، ولذلك لم يذكر أصحاب هذه الرؤية ـ في حدود تتبّعي ـ رواية واحدة لإثبات ما ذهبوا إليه.

٢ ـ السعي العملي من قبل الإمام عليه السلام: الأمر الآخر أننا إذا عدنا إلى الأحداث الأولى التي أعقبت رحيل رسول الله صلى الله عليه وآله، سيتضح لنا أن الإمام علياً عليه السلام قد اتخذ بعض الإجراءات العملية لاستلام السلطة، كمطالبته الناس بالنصرة والبيعة له، وخروج الإمام عليه السلام مع السيدة الزهراء عليها السلام وسبطي رسول الله الإمامين الحسن والحسين عليهما السلام ليلاً يقرع أبواب الصحابة طلباً للنصرة على ما مرّ بيانه وتفصيله في شبهة عدم قيام الإمام عليه السلام وعدم سعيه إلى المطالبة بالخلافة والسلطة.

---

١ – انظر: ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ٣، ص ٩٩.

٣ ـ إنكاره على الخلفاء الذين سبقوه: لو لم يقم الإمام علي عليه السلام بأيّ بادرة إلى الحكم، لكان عليه عدم الشكوى مما فعله الخلفاء الذين سبقوه، في حين أن أدنى قراءة لكلمات الإمام علي عليه السلام تثبت أنه كان يشكو في كثيرٍ من المواضع المتعدّدة والمتواترة من غصب الخلفاء لحقّه، وذمّهم وشجب صنيعهم، وقد تقدّم بيان جانب من هذه الكلمات في الصفحات السابقة.

٤ ـ مراعاة مصلحة الإسلام: عندما رأى الإمام علي عليه السلام أنه لا يمتلك العدد الكافي من الأنصار، ووجد أن القيام بهذه العصبة لن يحقق الهدف والغاية، بل سيؤدّي إلى إضعاف شجرة الإسلام الفتية، آثر التنازل عن حقه الثابت له وإرثه من رسول الله صلى الله عليه وآله ـ على حدّ تعبير ـ حفاظاً على وحدة المسلمين، وتفويت الفرصة على المنافقين والأعداء. وقد صرّح الإمام بذلك في العديد من المواطن على ما مرّ تفصيله في بحث أسباب سكوته عليه السلام.

● التبرير الثاني عشر: إمامة الإمام رهن ببيعة الأمة (الشرعية السياسية):

هناك من يذهب إلى الاعتقاد بورود النص بشأن إمامة الإمام علي عليه السلام وخلافته، ولكنه يرى تحقق الإمامة وتنجّزها ـ بالمعنى السياسي والاجتماعي ـ متوقفاً على بيعة الناس، كما قال بعضهم:

«يتمّ تنصيب الحاكم والقائد السياسي في الإسلام من خلال بيعة الناس... أجل، ما لم تنعقد البيعة للحاكم من قبل الناس، لن تقوم له الحجة في أعناقهم، ولكنهم ما أن يبايعوه حتى يكون حكمه ملزماً لهم، وتغدو سلطته شرعية، وتجب عليهم الطاعة له شرعاً ... من هنا فإن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله عمد

في صحراء الغدير إلى أخذ البيعة من الناس لعلي عليه السلام، ولم يكتف بإعلان الولاية له على الناس فقط. بل إنّ البيعة بوصفها حق للحاكم على الناس تضفي الشرعية على سلطته»[1].

وروي عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله أنه قال في رواية أخرى:

«يا علي، إنك ستلقى بعدي من قريش شدّة، من تظاهرهم عليك وظلمهم لك. فإن وجدت أعواناً عليهم فجاهدهم وقاتل من خالفك بمن وافقك، فإن لم تجد أعواناً فاصبر وكفّ يدك ولا تلق بيدك إلى التهلكة؛ فإنك مني بمنزلة هارون من موسى، ولك بهارون أسوة حسنة. إنه قال لأخيه موسى ﴿ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي ﴾[2]»[3].

وفي رواية أخرى قال النبي الأكرم صلى الله عليه وآله لعبد الله بن مسعود حين سأله عن خلافة الإمام علي عليه السلام:

«ذاك ـ والذي لا إله غيره ـ لو بايعتموه وأطعتموه، أدخلكم الجنة أكتعين»[4].

لقد أسند الإمام علي عليه السلام حكمه مراراً إلى بيعة الأمّة له، وقد تجلى ذلك في استجابته لإصرار الصحابة عليه ـ بعد مقتل عثمان ـ بشأن استلام السلطة ومبايعتهم له، حيث قال لهم بعد امتناع:

---

١ – واعظ زادة الخراساني، مجلة نهج البلاغة، العدد المزدوج: ٤ ـ ٥، ص ١٧١ ـ ١٧٢.

٢ – الأعراف: ١٥٠.

٣ – كتاب سُليم بن قيس الهلالي، ص ١٣٤ و٥٦٨.

٤ – المعجم الكبير، ج ١٠، ص ٦٧، رقم: ٩٩٦٩ و٩٩٧٠؛ تاريخ دمشق، ج ٤٢، ص ٤٢١؛ البداية والنهاية، ج ٧، ص ٣٦١.

«ففي المسجد، فإن بيعتي لا تكون خفياً، ولا تكون إلا عن رضا المسلمين»[1].

وكتب الإمام علي عليه السلام في رسالة منه إلى معاوية بن أبي سفيان:

«وَإِنَّمَا الشُّورَى لِلْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، فَإِنِ اجْتَمَعُوا عَلَى رَجُلٍ وَسَمَّوْهُ إِمَاماً كَانَ ذلِكَ لله رِضىً»[2].

ففي هذه الرواية يُثبت الإمام علي عليه السلام تأييده لمبدأ الشورى، وحق هذه الشورى في اختيار الحاكم، معتبراً ذلك مورداً لمرضاة الله سبحانه وتعالى.

إن من بين الأسس والثوابت التي يمكن لها تأييد هذا الرأي روايات تمّ التأكيد فيها على أن الإمام بمثابة الكعبة التي يقصدها الناس ولا تقصدهم، فعلى الناس أن يقصدوا الإمام، لا أن يقصدهم الإمام ويستجدي منهم حقه في الخلافة، ومن ذلك قول النبي الأكرم صلى الله عليه وآله للإمام علي عليه السلام: «يا علي أنت بمنزلة الكعبة تؤتى ولا تأتي، فإن أتاك هؤلاء القوم فسلموها إليك فاقبل منهم، وإن لم يأتوك فلا تأتهم حتى يأتوك»[3]. وقالت السيدة فاطمة الزهراء عليها السلام في بيان تراجع الإمام علي عليه السلام عن المطالبة بحقه في الخلافة: «مثل الإمام مثل الكعبة؛ إذ تؤتى ولا تأتي»[4].

---

١ – ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ١١، ص ٩ ـ ١١؛ تاريخ الطبري، ج ٥، ص ١٥٢ و٤٥٠؛ كنز العمال، ج ٣، ص ١٦١؛ العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٣٢، ص ٧.

٢ – نهج البلاغة، قسم الرسائل والكتب، الكتاب السادس.

٣ – نهج البلاغة، الكتاب رقم: ٢٨.

٤ ميزان الحكمة، ج ٨، ص ١١٩.

نقد ورأي:

سوف نعمل في الصفحات القادمة على نقد الشبهة المتقدّمة على هامش شبهة المشروعية الشعبية للحكومة بالتفصيل. وأما هنا فنشير إلى أن روايات البيعة ليست نافية لأصل التنصيب في الإمامة بمعنى الخلافة والحكومة، بل وتؤيّد ذلك أيضاً. إذ تمّ التأكيد والتصريح في هذه الروايات بالحق الإلهي الثابت للإمام علي عليه السلام في الإمامة والخلافة، وتمّت مطالبة الناس فيها مبايعته، وبعبارة أخرى: إن بيعة الأمة المسلمة للإمام المنصوص والمنصوب من قبل الله ورسوله واجب شرعي.

ولابدّ من التذكير هنا بوجود نقطة دقيقة بين الشرعية الإلهية والشرعية السياسية، ويجب عدم الخلط بين هذين الأمرين. بمعنى أنّ إمامة الأئمة وحكومتهم قد تمّ التنصيص عليها من طريق الوحي، وإن مصدر شرعيتهم هو مصدر سماوي وديني، وأنّ الناس مكلفون باتباعهم في جميع الحقول والمجالات (الشرعية الإلهية).

إلا أن المنصوبين للحكم والإمامة والخلافة من قبل الله يتعيّن عليهم عدم ممارسة حاكميّتهم الدينية من خلال استخدام القوّة والقهر والغلبة وفرض سلطتهم على الناس بالسلاح، بل إن الطريق العملي لتطبيق الشرعية الدينية يمرّ عبر إرادة واختيار الأمة ورضا عامة الناس، وهو ما يمكن التعبير عنه بـ «المشروعية الشعبية والأرضية».

وبعبارة أخرى: فيما يتعلق بحكومة الأئمة تمّ الجمع بين مشروعيتين؛ الأولى: المشروعية السماوية والإلهية، والثانية: المشروعية الشعبية والأرضية، أو الفاعلية والوضعية بتعبير آخر.

من هنا يتضح أنّ حكومة الإمام علي عليه السلام هي الحكومة الوحيدة التي توفّرت على كلا عنصري المشروعية، (أي التنصيب السماوي وانتخاب الأمة). ولذلك فإنّ الإمام علياً عليه السلام كان في مختلف المواضع وبما يتناسب وظرفية المخاطب يستند في إثبات شرعيته إلى النصوص الدينية، من قبيل: حديث الغدير، ويستند إلى البيعة أيضاً، وإن استناده إلى أحدهما لا ينفي الآخر؛ لأن إثبات الشيء لا ينفي ما عداه.

خلاصة الكلام أنّ تبرير نصوص الإمامة وتأويلها بمعنى الخلافة على أساس البيعة يمكن جمعه مع أصل نظرية الإمامة، إلا أن فروع الإمامة الأخرى، من قبيل: مقام المرجعية العلمية، والدينية، والولاية المعنوية، فلا علاقة لها بانتخاب الناس، وأنّ إمامة الأمّة من هذه الناحية كاملة ومطلقة.

- **التبرير الثالث عشر: ادعاء نسخ إمامة الإمام علي عليه السلام:**

إن أصحاب مشروع السقيفة الذين عملوا على إبعاد الإمام علي عليه السلام عن دائرة السلطة والخلافة، عمدوا ـ لتبرير فعلتهم وإضفاء المشروعية على حكمهم ـ إلى وضع الحديث على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله؛ إذ ادعى أبو بكر أنه سمع من النبي الأكرم صلى الله عليه وآله أنه قال: لا تجتمع الخلافة والنبوة في بيت واحد بعدي، ولـمّا كان الإمام علي عليه السلام هو من بيت النبي، يكون هذا الحديث من النبي رجوعاً وعدولاً عن جميع الروايات التي وردت بشأن إمامة الإمام علي عليه السلام. فبعد أن استمع أبو بكر لجميع أدلة الإمام علي عليه السلام وبراهينه المتقنة والمنطقية بشأن إمامته بعد النبي الأكرم صلى الله عليه وآله قال: «كل ما قلت حقّ قد سمعناه بآذاننا وعرفناه ووعته قلوبنا، ولكن قد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول بعد هذا:

(إنا أهل بيت اصطفانا الله وأكرمنا واختار لنا الآخرة على الدنيا، وإن الله لم يكن ليجمع لنا أهل البيت النبوة والخلافة))[1].

وقد كرّر أبو بكر ادعاءه سماع هذا الحديث عن رسول الله ﷺ في جوابه لشيعة الإمام علي عليه السلام من أمثال: أمّ أيمن وبريدة[2]. وقد لعب هذا الحديث [المختلق] دوراً كبيراً في التأثير على عامة الناس، وزعزعة عزيمتهم في دعم الإمام علي عليه السلام ونصرته، وترك بعض الناس في حيرة من أمرهم. حتى أن طلحة بن عبيد الله أشار في احتجاجه على الإمام علي عليه السلام إلى هذه الشبهة التي أثارها أبو بكر، فقال: «فكيف نصنع بما ادعى أبو بكر وعمر وأصحابه ...»[3].

لقد كان لهذا التبرير أثر قوي على حرف أذهان الناس، بحيث أن الإمام جعفر الصادق عليه السلام أشار إلى هذه الشبهة بعد سنوات واصفاً إياها بأنها هي السبب في اشتباه الأمر على الناس وعدم تشخيص الحق، على ما روي عنه أنه قال:

«فتظاهروا على علي عليه السلام فاحتج عليهم بما قال رسول الله ﷺ فيه وما سمعته العامة. فقالوا: صدقت، قد قال ذلك رسول الله ﷺ ولكن قد نسخه فقال: (إنا أهل بيت أكرمنا الله عز وجل واصطفانا ولم يرض لنا بالدنيا، وإن الله لا يجمع لنا النبوة والخلافة) فشهد بذلك أربعة نفر: عمر وأبو عبيدة ومعاذ بن جبل وسالم مولى أبي حذيفة، فشبّهوا على العامة وصدّقوهم وردّوهم على

---

١ - كتاب سُليم بن قيس، ص ١٥٣.
٢ - انظر: المصدر أعلاه، ص ١٥٧.
٣ - المصدر أعلاه، ص ٢٠٣.

أدبارهم، وأخرجوها من معدنها من حيث جعلها الله»[1].

وهناك من اعترف من علماء أهل السنة المنصفين بدور هذه الشبهة في حرف أذهان الصحابة عن الإمام علي عليه السلام، وإقبالهم على أبي بكر. حيث نجد النقيب أبا جعفر يحيى ابن أبي زيد[2] يذكر هذا الحديث المدّعى من قبل أبي بكر في جوابه عن ابن أبي الحديد المعتزلي[3] في بيان أسباب عدم عمل الصحابة بنصوص الإمامة الواردة بشأن الإمام علي عليه السلام[4].

مناقشة وتحليل:

إن هذا الحديث المنسوب إلى النبي الأكرم صلى الله عليه وآله هو من وضع الواضعين،

---

١ - كتاب سُليم بن قيس ، ص ١٨٧.

٢ - يصرّح ابن أبي الحديد المعتزلي في أكثر من موضع من شرحه لنهج البلاغة بأن النقيب أبا جعفر يحيى بن أبي زيد كان علوياً، ولكنه بريء من التعصب، وعليه ليس من المناسب الاستشهاد بكلامه هنا بوصفه من أهل السنة، المعرّب.

٣ - انظر: ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ١٢، ص ٨٦ ـ ٨٨.

٤ - ذهب الأستاذ الشهيد مرتضى المطهري في بيان وتبرير أسباب أو علل إعراض الأمّة في صدر الإسلام عن الإمام علي عليه السلام ـ بعد بيان مختلف الفرضيات في هذا الشأن، من قبيل: الردّة، والتمرّد على أصل الإسلام، ومخالفة أوامر النبي الأكرم صلى الله عليه وآله بسبب مرونة الإمام علي عليه السلام، أو أحقاد بعض الناس على الإمام علي بسبب قتله لصناديدهم في مختلف المعارك والحروب ـ إلى القول بأن الرأي الصحيح يكمن في عملية خداع واحتيال تعرّض لها المسلمون على يد بعض العناصر الداخلية، وذلك إذ يقول: «لقد عمد عدد من الدهاة المتمرّدين إلى استغفال عامة المسلمين في هذا الشأن ... ومن هنا يمكن لكم أن تدركوا كيف أمكن للمجتمع الإسلامي أن يصل إلى ما وصل إليه بسبب تأثير شرذمة منافقة متمرّدة وأكثرية مؤمنة ولكنها ساذجة»، (مرتضى المطهري، الأعمال الكاملة، ج ٢٥، ص ١٨٧ و١٩٣)، يعود هذا التحليل من قبل الأستاذ الشهيد إلى التبرير المتقدّم وخاصة الجزء الثاني منه.

ويشهد على اختلاقه القرائن الآتية:

١ ـ عدم ادعاء أحد لهذا الحديث أو سماعه في عهد النبي ﷺ: إن أول نقطة تثار حول اختلاق هذا الحديث المنسوب إلى النبي الأكرم ﷺ، هي عدم الإتيان على ذكره إلا في سياق أحداث السقيفة، إذ إنّ أبا بكر وعمر عمدا لإثبات شرعية حكمهما في مواجهة الأدلة المتقنة التي ساقها الإمام علي عليه السلام مستنداً إلى الروايات المتعددة والمتواترة عن النبي الأكرم ﷺ ـ الدالة على تعريف الإمام علي عليه السلام وتنصيبه بوصفه إماماً للمسلمين وخليفة للنبي ﷺ ـ وكذلك في مواجهة تمسّك شيعته بالنصوص النبوية، حيث عمدا إلى اختلاق هذا الحديث. والسؤال هنا: لو كان مثل هذا الحديث قد صدر حقاً عن النبي الأكرم، فلماذا لم يسمع به أحد في عهد رسول الله ﷺ، ولم يدّع سماعه إلا أبطال السقيفة من أمثال أبي بكر وعمر الذين اغتصبوا حق الإمام علي في الخلافة، وذلك بعد رحيل النبي الأكرم ﷺ حيث لا مجال لتكذيبه من قبل النبي.

٢ ـ انتماء شهود الحديث إلى أبطال السقيفة: جاء في المصادر التاريخية أن الذي صاغ هذا الحديث هو أبو بكر، وذلك في مواجهة الإمام علي عليه السلام، والذين شهدوا له بصدور هذا الحديث هم: عمر بن الخطاب، وأبو عبيدة بن الجراح، وسالم مولى أبي حذيفة، ومعاذ بن جبل[1]، وهم بأجمعهم من الأوائل الذين اصطفوا مع أبي بكر في ادعاء الخلافة، بل إن هؤلاء هم الذين سبق لهم أن تعاقدوا في الكعبة وأبرموا عهداً يقضي بسلب أهل بيت النبي عليهم السلام حقهم في الخلافة والإمامة مهما كلف الأمر. وهذا ما صرّح به الإمام علي عليه السلام نفسه إذ

---

١ – انظر: كتاب سُليم بن قيس، ص ١٥٤.

كشف عن مؤامرة أبي بكر من وراء اختلاق هذا الحديث ومن شهد له بصحته[1].

والسؤال الذي يرد هنا: إذا كان هذا الحديث صادراً عن النبي الأكرم حقيقة، فلماذا لم يسمعه الصحابة الآخرون، من أمثال: سلمان، وأبي ذر، والمقداد، والزبير، بل إن جميع هؤلاء قد أنكروا صدور هذا الحديث، وتشبّثوا بنصوص النبي الأكرم بشأن إمامة الإمام علي عليه السلام على ما مرّ تقريره في فصل أصل التنصيب. وعليه يمكن التشكيك في صحة هذا الحديث المنسوب إلى النبي، بل القطع باختلاقه بالنظر إلى الشواهد الأخرى.

٣ ـ منع عمر من كتابة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله لوصيته الأخيرة: تقدم أن ذكرنا في فصل تنصيب الإمام، ونقد الشبهات الواردة في هذا الشأن أن تعرّضنا إلى نقد شبهة عدم وجود النص في الروايات المأثورة عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، على هامش حديث الدواة والقلم، وذلك عندما أمر النبي بأن يؤتى له بدواة وكتف ليكتب للمسلمين وصيته الأخيرة، إلا أن عمر بذل المستحيل من أجل منع النبي من ذلك، حتى بلغ حدّ اتهام النبي بأنه ـ والعياذ بالله ـ يهجر، حتى كان له ذلك.

والسؤال الذي يفرض نفسه هنا: إذا كان النبي الأكرم صلى الله عليه وآله قد رجع حقاً عن جميع النصوص الإلهية الواردة في إمامة الإمام علي عليه السلام؛ فلماذا قام بكل تلك الجهود المضنية عندما سمع النبي يأمر بإحضار الدواة والكتف، ولم يسمح للنبي بتنفيذ وصيته؟ ألا يدلّ ذلك على عدم وجود نسخ من الأساس،

---

١ ـ انظر: المصدر أعلاه؛ بحار الأنوار، ج ٢٨، ص ٩٦ ـ ١١١.

وأن النبي كان يريد من وراء كتابة تلك الوصية التأكيد على إمامة الإمام علي عليه السلام من خلال تدوينها في كتاب؟! ولكن للأسف الشديد عمد الطامعون في بلوغ الخلافة إلى منع إبرام هذا الكتاب الذي كان من شأنه ـ على حدّ تعبير الرسول ـ أن يمنع الأمة من الضلالة.

٤ ـ إنكار الإمام علي عليه السلام وسائر الصحابة لهذا الحديث: الدليل الآخر على اختلاق هذا الحديث، إنكاره من قبل الإمام علي عليه السلام في مستهل الترويج له من قبل أبي بكر، وقد تكرر هذا الإنكار من الإمام عليه السلام في مواطن أخرى، ومن ذلك عندما أعاد طلحة بن عبيد الله الاستناد إلى هذا الحديث.

وهنا لا يبقى أمام المسلمين إلا واحد من طريقين: فإما التصديق بالحديث الذي ادعاه أبو بكر وشهد له به أربعة نفر من أنصاره وأعوانه، ولازم ذلك ـ والعياذ بالله ـ أن يكون الإمام علي عليه السلام رغم علمه بنسخ إمامته مصرّاً على تشبّثه بنصوص الإمامة، وتكذيب حديث أبي بكر، مما يعني نسبة الكذب والتمرّد للحصول على السلطة حتى ولو كان على حساب تكذيب رواية النبي الأكرم صلى الله عليه وآله.

كما يلزم من القول بالحديث المدّعى من قبل أبي بكر، هو تكذيب الصحابة من أمثال: العباس، وابن عباس، وسلمان، وأبي ذر، والمقداد، والإمام الحسن عليه السلام، والإمام الحسين عليه السلام، وسائر الأئمة الذين أكدوا فيما بعد على أصل التنصيب واستندوا إليه.

فضلاً عن على هذا اللازم الباطل، فإن أهل السنة لم يتمكنوا من إقامة أي دليل أو شاهد عليه.

والطريق الآخر أن يذهب المسلمون إلى تبني إنكار الإمام علي عليه السلام

لهذا الحديث المدّعى من قبل أبي بكر، والالتزام بأن أبا بكر وجماعته قد اختلقوا هذا الحديث طمعاً في الاستيلاء على السلطة واغتصابها من أصحابها الشرعيين، وقد تقدّمت الإشارة إلى أدلة وشواهد هذه الفرضية.

وعلاوة على ذلك بالالتفات إلى كون الإمام علي عليه السلام من أهل بيت النبوّة، ومن باب «أن أهل البيت أعلم بما في البيت»، و[أن أهل مكة أدرى بشعابها]، فهو الأعلم بموضوع الإمامة والخلافة من الآخرين، ولذلك فإننا ننحاز إلى موقفه.

والوجه الثالث في تأييد موقف الإمام علي عليه السلام، إطلاق النصوق من القرآن والسنة المأثورة عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله بشأن إمامته، مضافاً إلى الشواهد الأخرى التي سنأتي على ذكرها إن شاء الله.

٥ ـ اعتراف الخليفة الثاني بأصل التنصيب: لقد أقرّ عمر بن الخطاب بأحقيّة الإمام علي عليه السلام وأولويته بمنصب الإمامة والخلافة، والأهم من ذلك اعترافه بأصل تنصيبه من قبل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله مراراً وتكراراً، على ما مرّ بيانه في نقد شبهة تعارض النصوص في فصل أصل التنصيب، فلا حاجة إلى الإعادة هنا.

وعلى هذا الأساس فإن عمر لا يكتفي بعدم ذكر أي دليل على أصل النسخ فحسب، بل يعترف بوجود أصل التنصيب، وإنه لجأ أحياناً لتبرير الاستيلاء على الخلافة بأمور من قبيل: صغر سن الإمام علي عليه السلام، وكراهة العرب لخلافته. وعليه ففي الحقيقة لم يكن هناك للنسخ أثر؛ إذ لو كان النسخ حاصلاً على أرض الواقع، لما كان هناك من وجه لذهاب عمر بن الخطاب إلى تلك التبريرات والاعترافات، هذا أولاً. وثانياً: كان يكفي لعمر وأبي بكر أن

يتمسكوا بهذا النسخ بوصفه فصل الخطاب دائماً وأبداً، من دون الحاجة إلى تكلّف الأعذار الواهية[1].

٦ ـ ترشيح عمر للإمام علي في الشورى السداسية للخلافة: إذا كان الحديث المدّعى من قبل أبي بكر وعمر القائم على عدم الجمع بين النبوّة والخلافة في أهل بيت النبي صحيحاً، وأن الله كره لهم ذلك، فالسؤال هنا: لماذا عمد عمر إلى ترشيح الإمام علي عليه السلام في الشورى التي دعا إليها ضمن الأعضاء الستة الذين رشّحهم، وبذلك يكون قد اعترف بصلاحيته لتولي الخلافة [من دون أن يكون هنا بأس في أن يجمع هذا البيت بين الخلافة والنبوّة].

فإذا كان الإمام علي عليه السلام ـ طبقاً للحديث المدّعى من قبل أبي بكر ـ غير صالح لتولي الخلافة ـ والعياذ بالله ـ لماذا جعله عمر بن الخطاب واحداً من الأعضاء المرشحين في الشورى؟

وإذا كان الإمام علي عليه السلام صالحاً لتولي الخلافة ـ وهو كذلك ـ يثبت أن هذا الحديث المدّعى مجرّد حديث مختلق، وإن صلاحيته قد انتهت بعد انقضاء فترة من الزمن.

٧ ـ عدم تعارض الحديث مع القرآن الكريم: تقدّم أن ذكرنا في فصل أصل التنصيب ـ على هامش شبهة عدم النصّ في القرآن الكريم ـ عدداً من الآيات بشأن إمامة الإمام علي عليه السلام، من قبيل: آية التطهير، والإنذار، والولاية، والتبليغ، وإكمال الدين، وأولي الأمر، والتي أثبتنا بموجبها أنّ الإمام

---

١ – لا يخفى أن هذا التعليل الثاني هو تكرار للتعليل الأول، المعرّب.

علياً عليه السلام كان إماماً وخليفة لرسول الله صلى الله عليه وآله، ولـمّا كان تنصيب الإمام علي قد ورد في القرآن الكريم ومن قبل الله، فإن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله كان بدوره مأموراً بإبلاغ ذلك، ولم يكن بوسعه أن يغيّره من عنده. وعلى هذا الأساس فإن دعوى نسخ إمامة الإمام علي وخلافته مخالف لآيات القرآن، مضافاً إلى أنه عند حصول التعارض بين رواية وبين القرآن يكون التقدّم للقرآن، خاصة إذا كانت الرواية ينفرد بروايتها أربعة أشخاص فقط لدوافع سياسية، وكانت الأدلة والشواهد تثبت اختلاقها على ما مرّ بيانه.

٨ ـ حكومة غير الإمام علي عليه السلام مخالفة للأسس الدينية: رصدت الآيات القرآنية الكريمة والروايات الشريفة للحاكم الإسلامي صفات وشرائط، ومن أهمّها بعد العدالة والورع والتقوى، الأفضلية والأعلمية، بحيث يجب على الحاكم الديني أن يكون أفضل من الآخرين من حيث الصلاحية والاستحاق. قال تعالى في محكم كتابه الكريم: ﴿ **أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهِدِّي إِلاَّ أَنْ يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ** ﴾[1].

إن هذه الآية تذكر أن الذي يتصف لزوماً بالهداية إلى الحق يستحق الاتباع وممارسة الحكم والسلطة، وبعبارة أخرى: إن الشخص الهادي يجب أن يكون معصوماً في أمر الهداية، وأن يكون مهدياً بالفيض الإلهي بالذات، وأن يكون هادياً للآخرين من خلال الاتصال بالحق تعالى، وإلا فإن غير المعصوم لا يمكن أن يكون هادياً لزوماً ومنطقياً[2].

---

١ – يونس: ٣٥.

٢ – انظر: العلامة السيد محمد حسين الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، ج ٢، ص٢٦٩، وج ١٠، ص ٥٥.

وإذا فقد الهادي المعصوم، يتضح من مفهوم الآية الشريفة أنه إذا كان هناك هاديان، وكان أحدهما أهدى من الآخر، كان ملاك تبعيته أكثر من تبعية الآخرى. وعلى هذا الأساس طبقاً لمذهب الشيعة (عصمة الإمام)، أو طبقاً لمذهب أهل السنة (القول بأعلمية الإمام علي عليه السلام)، يكون الإمام علي على كل حال هو الأنسب والأجدر والأصلح لتولي الحكم من غيره، وإن الآخرين ـ طبقاً لهذه الآية الشريفة ـ ملزمون باتباعه والرجوع إليه.

وقد روي عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله أنه حدّد شرط الحاكمية باتصاف الحاكم بـ «الأعلمية»، إذ يقول: «ما ولت أمّة رجلاً قط أمرها وفيهم أعلم منه، إلا لم يزل أمرهم يذهب سفالاً حتى يرجعوا إلى ما تركوا»[1].

وقد أوصى النبي الأكرم صلى الله عليه وآله بلزوم التبعية لعترته الطاهرة من أهل بيته عليهم السلام في حديث الثقلين الشهير.

فيما يتعلق بأفضلية الإمام علي عليه السلام على سائر الخلفاء، واستحقاقه للخلافة، ليس هناك إجماع من قبل الشيعة وبعض المعتزلة من أهل السنة على ذلك فحسب، بل تقدم في فصل أصل التنصيب اعترافات على لسان الخليفة الأول والثاني بأولوية وتنصيب الإمام علي عليه السلام خليفة وإماماً على المسلمين.

يضاف إلى ذلك أن أبا بكر قد اعترف في مواضع مختلفة أنه ليس الأنسب والأصلح للحكم، وكان يدعو المسلمين إلى التماس غيره، وجاء في بعض الروايات قوله: «لست بخيركم، وعلي فيكم»[2].

---

١ – كتاب سُليم بن قيس الهلالي، ص ٢٠٥.

٢ – انظر: ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ١، ص ١٦٨.

وعلى هذا الأساس مع وجود الشخص الأعلم والأفضل مثل الإمام علي عليه السلام، لا يصل الأمر ـ بغض النظر عن النصوص الدينية ـ إلى خلافة أمثال أبي بكر وعمر، وعلى فرض عدم وجود أيّ نصّ بشأن الإمام على عليه السلام ـ على ما تقدم ذكره ـ مع ذلك كان يجب على الأمّة أن تختار الأعلم والأفضل وهو الإمام علي عليه السلام ليكون هو الحاكم والخليفة عليهم.

وعليه كيف يمكن للنبي الأكرم صلى الله عليه وآله الذي تلا بنفسه آيات القرآن الكريم بشأن لزوم اتباع الهادي إلى الحق، وصدر عنه حديث لزوم اتصاف الإمام والحاكم بالأعلمية مضافاً إلى حديث الثقلين والعترة، كيف يمكن له أن يعمل على خلاف مضمون القرآن الكريم وصريحه والأحاديث التي نطق بها بنفسه، ليعدل عن تعيين الخليفة الأفضل والأعلم وتنصيبه، ويعمل على نسخها؟!

وهذا ما أشار له الإمام علي عليه السلام في جوابه عن الحديث المدّعى من قبل أبي بكر بن أبي قحافة[1].

يتضح من هذا الجواب أنه حتى لو فرضنا جدلاً وقبلنا بورود الحديث الناسخ لتنصيب الإمام علي عليه السلام، مع ذلك يبقى الحق بالخلافة محصوراً بالإمام علي عليه السلام؛ لأنه الشخص الوحيد الذي يتصف بالصفات اللازمة لتولي الحكم والخلافة في الحدّ الأعلى والأكمل، وإن حديث النسخ المدّعى ـ حتى إذا صحّ ـ إنما ينسخ أصل التنصيب، ولكنه لا يمنع استحقاق الإمام علي للإمامة والخلافة لتوفر الصفات والشروط التي تؤهله لذلك فيه.

---

١ - انظر: ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ١، ص ٥ ـ ٢٠٤.

٩ ـ استحالة تبرير أصل النسخ: إن أصل النسخ في الأحكام والقوانين الفردية والاجتماعية والسياسية أمر ممكن، بل واقع. ولكن لا بدّ لكل نسخ وتغيير من علّة وسبب مقنع، ولا يمكن تغيير أي قانون أو حكم من دون سبب أو مبرّر وجيه. وبعد هذه المقدّمة لا بدّ من السؤال بشأن الحديث المدّعى من قبل أمثال أبي بكر وعمر، والمنسوب إلى النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، بالقول: لماذا عدل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله في لحظة واحدة عن جميع النصوص الواردة عنه ـ طوال الفترة الممتدّة من بداية رسالته إلى أواخر عمره الشريف ـ لينسخها بأجمعها [من خلال هذا الحديث اليتيم الذي لم يسمعه من كل الصحابة سوى عدد يسير لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة، وهم: أبو بكر وعمر والثلاثة الذين شهدوا لهما به]؟! فهل حصل هناك أمر خاص؟ هل صدر عن الإمام علي ـ والعياذ بالله ـ معصية تعارض الدين؟ أم هل ظهر بين الصحابة من هو أعلم وافضل من الإمام علي عليه السلام؟

على من صاغ هذا الحديث أن يجيب عن هذه الأسئلة المشروعة. وبطبيعة الحال قد يلجأ بعضهم للإجابة عن هذه الأسئلة إلى اجترار الأعذار السابقة، من قبيل: حداثة سنّ الإمام علي عليه السلام، ومخالفة الناس له، مما هو بأجمعه ـ كالحديث نفسه ـ مختلق، وقد تقدّم أن أجبنا عنه في معرض نقد شبهة فلسفة بيعة الناس لأبي بكر تحت عنوان إبعاد الإمام علي عليه السلام عن الخلافة بمختلف الأعذار التي تقدّم نقدها بالتفصيل.

١٠ ـ انقضاء زمن النسخ: تقدّم أن أشرنا إلى أن هذه الرواية مختلقة ولا أساس لها من الصحّة، وعلاوة على ذلك يطرح السؤال نفسه بشأن زمن صدورها ـ لو سلمنا صدورها عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله ـ إذ يقال: حتى ما قبل رحيل النبي الأكرم بثلاثة أيام لم تصدر مثل هذه الرواية عنه، بل هناك قرائن

مثل حديث الدوات والقلم وشغب عمر ومنعه من تنفيذ وصية النبي الأكرم ﷺ تحكي عن اعتبار واستمرار النصوص النبوية على إمامة الإمام علي عليه السلام.

والآن بغض النظر عن الإشكال السابق المطروح بشأن ما هو الحدث الهام الذي دعا النبي الأكرم ﷺ إلى نسخ جميع النصوص على إمامة الإمام علي عليه السلام، يطرح هذا التساؤل نفسه: لماذا تأخر النبي في الإعلان عن هذا الحديث الهام والمصيري؟ فقد ألف الناس سماع النصوص على إمامة الإمام علي عليه السلام مراراً وتكراراً منذ بداية النبوة والبعثة إلى الأيام الأخيرة من حياته المباركة عندما أمر بإحضار الدواة والقلم، مضافاً إلى عشرات الآلاف من الحجاج الذين شهدوا يوم غدير خم والإعلان عن إمامة الإمام علي عليه السلام، وقد نقلوه في جميع البلدان التي انتشروا فيها. وما هو حكم آلاف المسلمين الذين لم يسمعوا بالحديث المدّعى من قبل أبي بكر، وتمسّكوا بالعمل على طبق نصوص إمامة الإمام علي عليه السلام؟

وعليه يتضح أن زمن نسخ أصل هام مثل إمامة الإمام علي عليه السلام كان قد انتهى، وإن الحديث المدّعى من قبل أبي بكر وشهوده لم يكن في المستوى والحد الذي يمكن أن يورث اليقين والاطمئنان، ولذلك كان أمثال الإمام علي عليه السلام، وسلمان، وأبي ذر، والمقداد، وقبيلة بني هاشم، وسائر الصحابة يميلون إلى إمامة الإمام علي عليه السلام، ولم تكن بيعتهم لأبي بكر إلا عن ضغط وإكراه على ما مرّ بيانه في فصل أصل التنصيب.

- **التبرير الرابع عشر: تعارض النصوص:**

هناك من أهل السنة من ذهب إلى القول بورود كثير من النصوص

والروايات عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله بشأن الإمامة والخلافة، وهي تنقسم إلى نوعين من النصوص، حيث تشمل النص الجلي (الواضح) والخفي، وبعضها ظاهر في إمامة الإمام علي عليه السلام، وبعضها الآخر ظاهر في خلافة أبي بكر، وبذلك يقع التعارض بين هذه النصوص، ويصير الأمر إلى سقوطها عن الاعتبار[1].

مناقشة وتحليل:

لقد تقدّم بحث التعارض بين النصوص في الفصل السابق عند الحديث عن شبهة «تعارض النصوص»، وعمدنا إلى نقدها، ولذلك نحيل القارئ الكريم إلى ذلك البحث، ولا نرى حاجة إلى الإعادة ولكن نكتفي هنا بذكر خلاصة ذلك البحث وهي أن أكثر أهل السنة أنكروا وجود النص على أبي بكر، ومن خلال التبريرات التي تقدّمت في فصل التبريرات ـ وسيأتي بعضها الآخر لاحقاً ـ يتضح أنهم كانوا يؤمنون بنوع خاص من النصّ على الإمام علي عليه السلام، ولكنهم صاروا بصدد تأويله بشكل وآخر، بيد أن جميع تلك التأويلات لم تكن ناهضة. وعليه لا تكون هذه الشبهة صالحة لتبرير إبعاد الإمام علي عليه السلام عن السلطة.

- **التبرير الخامس عشر: إثبات مطلق الخلافة دون الخلافة المباشرة:**

ربما أمكن القول: إنّ الشبهة الأخيرة أو الدفاع الأخير لأهل السنة

---

١ - انظر: شرح المواقف، ج ٨، ص ٣٩٥؛ الباقلاني، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، ص٤٥٠؛ ابن حزم، الفصل، ج ٤، ص ٩ ـ ١٠٧.

ـ من وجهة نظرهم ـ في مواجهة النصوص الصريحة على إمامة الإمام علي وخلافته، تظهر من خلال قولهم: إن النصوص الواردة بشأن الإمامة والخلافة عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله بألفاظ من قبيل: «الإمامة»، و«الخلافة»، و«إمامة المتقين» إنما تثبت أصل الإمامة والخلافة للإمام علي عليه السلام، ولكنها ليست بصدد نفي إمامة الآخرين وخلافتهم من أمثال الخلفاء الثلاثة الذين سبقوا الإمام علياً عليه السلام في ممارسة السلطة والخلافة.

فقد قال التفتزاني بعد تقرير الروايات النبوية الصريحة في خلافة الإمام علي عليه السلام، في معرض تبريرها: «ولو سلم، فغايته إثبات خلافته، لا نفي خلافة الآخرين»[1].

وبذلك فإنه كان بصدد بيان الأصل القائل: «إثبات الشيء لا ينفي ما عداه».

مناقشة وتحليل:

إن هذا التبرير يُعدّ من التبريرات الضعيفة والواهية لأهل السنة؛ إذ تأتي على خلاف ظهور ـ بل نصوص ـ روايات إمامة الأمّة وخلافة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، كما أنها تخالف العقل والعقلاء، على ما سنوضحه تباعاً ضمن الفقرات الآتية:

١ ـ ظهور الآيات في الخليفة والإمام المباشر: لو أننا ألقينا نظرة فاحصة على الآيات القرآنية الواردة بشأن إمامة الإمام علي عليه السلام، من قبيل:

---

١ – انظر: سعد الدين التفتزاني، شرح المقاصد، ج ٣، ص ٥٠٧؛ وانظر أيضاً: عبد العزيز الدهلوي، التحفة الإثنى عشرية، نقلاً عن: خلاصة عقبات الأنوار، ج٩، ص٢٦٧.

ـ آية الولاية: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمْ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾[1].

ـ آية إكمال الدين وإتمام النعمة: ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنْ النَّاسِ ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ الْيَوْمَ يَئِسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلاَ تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمْ الإِسْلاَمَ دِينًا ﴾[3].

ـ آية أولي الأمر: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾[4].

سيتضح لنا أنها بصدد البيان والإعلان عن خليفة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وتنصيبه بعده حاكماً وخليفة له على المسلمين مباشرة وبلا فصل؛ إذ إنّ هذه الآيات تثبت أن ولي المسلمين وحاكمهم هو الله ورسوله والذين يتصفون بهذه الصفات التي تذكرها هذه الآيات، والتي لا نجد مصداقها في غير الإمام علي عليه السلام. وبعبارة أخرى: إن هذه الآيات في مقام بيان وتبيين أصل ديني هام، وهو تحديد هوية الحاكم والخليفة الذي يجب أن يتولى إمامة المسلمين وخلافة رسول الله صلى الله عليه وآله بعد رحيله، وفي مقام بيان الصفات التي يجب أن تتوفر في خليفة رسول الله لم تذكر هذه الآيات سوى الصفات التي لا تنطبق إلا على الإمام علي عليه السلام. فإذا كان هناك من يمكن له أن يتولى إمامة المسلمين وخلافة

---

١ – المائدة: ٥٥.

٢ – المائدة: ٦٧.

٣ – المائدة: ٣.

٤ – النساء: ٥٩.

رسول الله ﷺ في عرض الإمام علي عليه السلام، فلماذا أحجمت الآيات عن ذكر صفاته؟! فإن لازم عدم ذكر صفات هؤلاء مع استحقاقهم وأهليتهم لتولي منصب الإمامة والخلافة، هو قصور البيان ونقصانه، وبعبارة أوضح: إغراء المخاطبين وإبقائهم في دائرة الجهل، وهذا بعيد كل البعد عن طبيعة آخر الكتب السماوية الذي يتصف بأنه الكتاب الأكمل والذي يصفه الله سبحانه وتعالى بقوله: ﴿ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ ﴾[1].

٢ ـ نصوص الروايات النبوية في الخليفة المباشر: بالإضافة إلى ما تقدّم من الآيات، نجد الروايات النبوية ظاهرة ـ بل صريحة ونصّ ـ في إثبات الإمامة والخلافة للإمام علي عليه السلام مباشرة وبلا فصل. ومن ذلك الحديث النبوي المعروف الذي قاله في بداية الجهر بالدعوة حيث دعا إليه كبار عشيرته الأقربين، وقال لهم في تلك الدعوة: «يا بني عبد المطلب! إني والله ما أعلم شاباً في العرب جاء قومه بأفضل مما جئتكم به، إني قد جئتكم بخير الدنيا والآخرة، وقد أمرني الله أن أدعوكم إليه، فأيكم يؤازرني على هذا الأمر على أن يكون أخي ووصيي وخليفتي فيكم؟»[2].

فهل المراد من هذا أن يكون خليفة له بشكل غير مباشر؟!

يضاف إلى ذلك وجود روايات نبوية أخرى صريحة في خلافة الإمام علي عليه السلام بعد رسول الله مباشرة ومن غير فصل، من قبيل قوله:

ـ «إمام المسلمين وأمير المؤمنين ومولاهم بعد علي بن أبي طالب»[3].

---

١ ـ النحل: ٨٩.

٢ ـ بحار الأنوار، ج ٢٨، ص ٢٧٢.

٣ ـ أمالي الصدوق، ص ٣٧٤.

ـ «يا علي أنت الإمام والخليفة بعدي»[1].

ـ «فإن علياً وليكم بعدي»[2].

أليست هذه الأحاديث والروايات نصوصاً صريحة في بيان إمامة الإمام علي عليه السلام؟ اللهم إلا إذا ظهر من بين أهل السنة مكابر يقول: إن كلمة «بعدي» في هذه الروايات مطلقة، وتشمل فترة ما بعد النبي بربع قرن من الزمن أو أكثر!

٣ ـ عموم الروايات النبوية: بالإضافة إلى نصّ الروايات النبوية، يمكن أن نستنبط إمامة الإمام علي عليه السلام من عمومها أيضاً، وذلك بالقول: إن الروايات الدالة على إمامة الإمام علي عامّة وتشمل كل زمان من حين صدورها، وبذلك تكون الإمامة بمعنى المرجعية العلمية والدينية والولاية المعنوية والقيادية قد تحققت حتى في عصر النبي الأكرم صلى الله عليه وآله نفسه. فقد قام النبي مراراً وتكراراً بتعريف الإمام علي عليه السلام بوصفه مرجعاً علمياً والدينية وحجّة الحق ومدار الهداية، وقد تقدّم ذكر الروايات الدالة على هذه المعاني في الفصول السابقة. ولم يبق من معاني الإمامة سوى بُعد الخلافة والحكومة حيث لم تتحقق فعليتها في حياة النبي الأكرم؛ لأن ماهية الخلافة ـ كما هو واضح من اسمها ـ هي الاستخلاف والحلول محل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله بعد رحيله.

لو أنّ مراد النبي الأكرم صلى الله عليه وآله من النصوص الكثيرة في تعريف الإمام علي عليه السلام وتنصيبه في مقام الإمامة لم يكن عامّاً، كان عليه منذ البداية أن يقيّده بزمنه، كي لا يلزم من ذلك تأخير البيان عن وقت الحاجة.

---

١ – تاريخ دمشق، ج ٤٢، ص ٤٢ ـ ٤٣؛ بحار الأنوار، ٣٦، ص ٣٤٩.

٢ – البداية والنهاية، ج ٧، ص ٣٦٩.

وفيما يلي نقدّم توضيحاً مختصراً لرواية الغدير مع الإشارة إلى كيفية استفادة العموم منها. حيث تدلّ كلمة (من) في بداية حديث الغدير: «من كنت مولاه؛ فعلي مولاه» على العموم، بمعنى أن كل من كان النبي صلى الله عليه وآله مولاه ومقتداه وقائده وإمامه، كان علي عليه السلام من الآن فصاعداً مولاه ومقتداه وقائده وإمامه، وهذا العموم يسري في حق الناس جميعهم حتى الخلفاء الثلاثة الأوائل؛ فكان عليهم أن يعتبروا الإمام علياً عليه السلام مولى وإماماً لهم في جميع الأمور، وأن يرجعوا إليه بعد رحيل رسول الله لمعرفة مسؤولياتهم وتكاليفهم، لا أن يغتنموا غيابه وانشغاله للتآمر عليه في السقيفة ويسلبوا منه حقه في الخلافة، بل ويجبروه على مبايعة أبي بكر تحت الضغط والتهديد، فهل هذا هو المفهوم من المولوية؟

٤ ـ الروايات النبوية الدالة على عدم خلافة الشيخين: كان بعض الصحابة يسألون النبي الأكرم صلى الله عليه وآله عن ترشيح بعض الصحابة للخلافة، من أمثال أبي بكر وعمر وعلي عليه السلام، وقد ورد في روايات الفريقين أنه كان يجيب بالنفي عن سؤال كل من يطرح احتمال ترشيح أبي بكر وعمر، ولكن ما أن كان يؤتى على اسم الإمام علي عليه السلام حتى يقول: «هو ذاك»[1].

يستفاد من هذه الروايات أن مراد النبي الأكرم صلى الله عليه وآله من إمامة الإمام علي عليه السلام هو خلافته وإمامته المباشرة.

٥ ـ عدم الفصل بين مهام الإمام: ذكرنا في الفصل الأول في تعريف

---

١ ـ انظر: بدر الدين محمد الشبلي الحنفي، آكام المرجان في أحكام الجان، ص ٤٨ ـ ٥٢، نقلاً عن: خلاصة عبقات الأنوار، ج ٩، ص ٢٧٥.

الإمام وماهيته بالتفصيل أن للإمام ثلاثة شؤون ووظائف ومسؤوليات هامّة، وهي: (المرجعية العلمية والدينية، والحكم، والولاية المعنوية)، وأنّ المرجعية العلمية والولاية المعنوية تكمن في النفس القدسية للإمام علي عليه السلام على نحو تكويني، ولا يمكن فصلها عنه أو فرض زمن محدّد لها، فلا يمكن القول مثلاً: إن الإمام علياً عليه السلام رغم اتصافه بجميع صفات وشرائط الأعلمية وملاكات الأحقية على النحو الأكمل والأتمّ، إلا أن فعلية إمامته وحجّيتها لن تتحقق إلا بعد انتهاء فترة الخلفاء الثلاثة الذين سبقوه في التربّع على سدّة الحكم.

لم يهتم أهل السنة ـ بما لهم من قراءة خاصّة بشأن حقيقة الإمامة ـ بهذه الحالة المترابطة والشؤون والمسؤوليات المتماسكة والتي لا تقبل الفصل في مفهوم الإمامة. إلا أن مسألة فصل الحكم مخالف لظهور الآيات والروايات ونصّها على ما مرّ توضيحه.

٦ ـ مخالفة سيرة العقلاء: لو نظرنا إلى سيرة الحكام الدينيين وغير الدينيين وتاريخهم، فسوف ندرك أنهم كانوا ـ بشكل عام ـ بصدد التعريف بمن يخلفهم أو تنصيبه، ويمهّدون الأرضية لذلك، ومن بين وسائل ذلك بيان الخصائص البارزة التي يجب توفرها في القيادة، ويقومون بتطبيق تلك الخصائص على المرشح المنشود لهم، ويتمّ التصريح أحياناً باسم الخليفة أو الوريث لعرش المملكة والحكم والدولة.

وهنا نتساءل: هل ظهر في جميع هذه الحالات ـ التي قام فيها الحكام بتعيين من يخلفهم ـ محقق أو باحث احتمل أن يكون المراد من هذا التعيين والاستخلاف هو الاستخلاف غير المباشر؟ لو عُثر على مثل هذا المحقق، فإننا بدورنا سوف نعطي الحق لأهل السنة في طرح هذا الاحتمال بشأن النصوص

الدالة على إمامة الإمام علي عليه السلام. إلا أن التاريخ لم يشهد مثل هذه الظاهرة أبداً، لأن هذه الظاهرة أساساً على خلاف السيرة العقلائية. فإن جميع عقلاء العالم يحملون ويُفسّرون مثل هذا النصّ والتنصيب على التنصيب والاستخلاف المباشر.

ثمّ إذا كانت هناك من عقبة أو مشكلة خاصة تمنع من فعلية لوازم التنصيب وتحقّقه من قبيل: حداثة السن أو المرض وما إلى ذلك، ممّا يتوقف فعلية هذا التنصيب على رفع هذا المانع. ولكن لحسن الحظ فإن أهل السنة ومن صاغ هذه الشبهة لم يأتوا على ذكر هذه الموانع، بل لم تكن هناك أي مشكلة أو عقبة تحول دون تولي الإمام علي عليه السلام وتسلّمه للحكم والسلطة، بل كان هو الأفضل والأولى من الجميع والأصلح لخلافة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله.

٧ ـ عدم تعدّد الخلفاء: إن صاحب هذه الشبهة كان يدّعي أن غاية ما تدلّ عليه الروايات النبوية هو المشروعية المطلقة لخلافة الإمام علي عليه السلام، ولا تنفي مشروعية خلافة الآخرين. يمكن القول في نقد هذا الجانب من الاستدلال: لو كان النبي الأكرم صلى الله عليه وآله قد نصّ على أشخاص عدّة لتولي منصب الخلافة، لكان هناك مجال للاستدلال على هذه الفرضية؛ إذ مع افتراض تعدّد المرشحين للخلافة وعدم تحديد فترة حكوماتهم، يحظى جميعهم بالمشروعية اللازمة والمطلوبة، ولكن طبقاً لرأي المشهور من أهل السنة، فإنهم يخالفون وينكرون وجود النص على خلافة شخص بعينه، وحتى خلافة أبي بكر لا يرون أنها كانت بالنص، وإنما يثبتونها بالبيعة وما إلى ذلك.

ومع هذا الافتراض (حصر التنصيب بشخص واحد)، لو لم يتمّ تنصيب هذا الشخص في منصبه مباشرة، وتمّ تنصيب غير المنصوص عليه، للزم من

ذلك تقديم غير المنصوص عليه على المنصوص عليه، وهذا مخالف لأصل التنصيب وغايته. بعبارة أخرى: إن غير المنصوب الذي يعتبر من وجهة نظر الله ورسوله بوصفه «تابعاً» و«مطيعاً»، لا يمتلك صلاحية الإمام والخليفة و«المتبوع» والذي تمّ تنصيبه من قبل الله ورسوله، ولا يحق له الجلوس في منصب الإمام علي عليه السلام [1].

٨ ـ مخالفة رأي الإمام علي عليه السلام وغيره من الصحابة: لو أن هذا الرأي كان مطروحاً في حياة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، لوجب أن يتمّ تداوله في الأبحاث السياسية التي احتدمت في تلك الفترة التي أعقبت رحيل رسول الله، مثل: شورى السقيفة، ولاستدلّ بها الأنصار والمهاجرون، ولكننا لو ألقينا نظرة على الجدل المحتدم آنذاك لما وقفنا على أثر من ذلك، من هنا يتضح أن فرضية تعدّد خلفاء النبي الأكرم صلى الله عليه وآله لم تكن مطروحة أبداً.

يُضاف إلى ذلك أنه لو لم تكن خلافة أمير المؤمنين عليه السلام وإمامته مباشرة، وإنما كان لا بد لها من مضي فترة على رحيل رسول الله صلى الله عليه وآله، لكان على الإمام علي أن يذعن لهذا الأمر، لا أن يعتصم في بيت فاطمة عليها السلام أو أن يدور بالسيدة الزهراء مع الحسنين على بيوت المؤثرين من المهاجرين والأنصار من أصحاب بدر ليلاً يستنصرهم في استرجاع حقه في الحكم والخلافة. فلو كانت خلافة الإمام علي غير مباشرة، فلماذا تحدّث عن حقه الثابت المسلوب والمغتصب، ولم يترك الشكوى من الخلفاء الثلاثة في كثير من المواقف والمواضع؟!

إلى غير ذلك من الأسئلة التي لا يسعنا الإجابة عنها جميعاً، مكتفين

---

١ – انظر: نفحات الأزهار، ج ٦، ص ٣١، وج ٩، ص ٣٢ و١٢٥.

بالقول إلى القول بأنه لا بد ـ والعياذ بالله ـ أن نعتبر جميع أنواع الشكوى والاعتراض الصادر عن الإمام علي عليه السلام وشيعته أموراً غير مبرّرة، كي نبرّر بذلك أفعال الخلفاء الثلاثة[1]!

أما الأمر الأخير فيتعلق بالأصل العقلي القائل: «إثبات الشيء لا ينفي ما عداه». فيجب القول: إن أهل السنة أنفسهم لا يرتضونه فيما يتعلق بإمامة الإمام علي عليه السلام؛ لأن هذا الأصل يقول: «إثبات شيء» وفي المسألة مورد البحث ـ وهي الخلافة المباشرة للإمام ـ لا بد لهم أولاً من القول بهذا النوع من الحكم والإمامة، كي يصل الأمر إلى «نفي ما عداه»، والقول بعد ذلك: من يتولى الحكم بعد إمامة الإمام علي عليه السلام التي ثبتت له مباشرة بعد رحيل رسول الله صلى الله عليه وآله؟

ثمّ إنّ الآيات والروايات المثبتة لإمامة الإمام علي عليه السلام إنما تثبت الإمامة المباشرة للإمام علي حصرياً، وأما بشأن إمامة غيره وخلافته فهي ساكتة ولا تتطرّق إليها نفياً ولا إثباتاً.

وقد أثبت الشيعة إمامة سائر الأئمة بالروايات النبوية الأخرى، مضافاً إلى الروايات المروية عن الإمام علي عليه السلام نفسه.

• التبرير السادس عشر: اختصاص الإمامة بالولاية المعنوية:

ذهب بعض أهل التصوّف الذين يؤوّلون ويُفسّرون أكثر الظواهر والنصوص الدينية من خلال قناة التصوّف والعرفان ومسالكهم الخاصّة، ومن

---

١ – على ما مرّ توضيحه في معرض نقدنا لشبهة تعارض النصوص في الفصل الرابع من هذا الكتاب.

ذلك أنهم فسّروا الإمامة لا في القيادة السياسية والاجتماعية، بل في الأمور المعنوية ومن خلال سلوك الطريقة والأخبار عن المعارف والأسرار الغيبية. وقد ذهب محيي الدين بن عربي إلى تقسيم الخليفة إلى قسمين؛ خليفة من قبل الله، وخليفة من قبل النبي، وقال بأن الأول غير قابل للتنصيب، أما الثاني فهو قابل للتنصيب، ولكنه يؤكد بأن النبي الأكرم ﷺ رحل عن الدنيا ولم ينصّب أحداً للخلافة بعده، معللاً ذلك بأن النبي كان يعلم أن في الأمة من أخذ الخلافة عن الله، إذ يقول:

«أخذ النبي عن الله عين ما أخذه منه الرسول، فنقول فيه بلسان الكشف خليفة الله وبلسان الظاهر خليفة رسول الله، ولهذا مات رسول الله ﷺ وما نصّ بخلافة عنه إلى أحد ولا عيّنه؛ لعلمه أن في أمّته من يأخذ الخلافة عن ربّه»[1].

إن مراده من الولاية هي الولاية الباطنية التي لا تحتاج إلى نصّ وتنصيب، خلافاً للخلافة والولاية السياسية التي لا تحتاج إلى تنصيب؛ لكونها من الأمور التواضعية والاعتبارية.

وقد ذهب آخرون إلى حمل النصوص النبويّة الأخرى الدالة على

---

١ - فصوص الحكم، الفصّ الداوودي. وقد ذكر الإمام الخميني (رحمه الله) في تعليقاته أن هذا الكلام من ابن عربي يندرج تحت مغالطة الخلط بين الولاية الباطنية والولاية السياسية (انظر: تعليقات على الفصوص، الفص الداوودي). وقد أعطى الشيخ العطار والمولوي في أشعارهما أهمية خاصة في بحث الولاية للمقام المعنوي والارتباط الباطني للإمام، وقال الشيخ العطار: إن الإمامة بمعنى الخلافة والسلطة قد استهان بها الإمام علي نفسه، واعتبرها فاقدة للقيمة.

إمامة الإمام علي عليه السلام ـ من قبيل حديث الغدير ـ وفسّروها على هذا المعنى أيضاً[1].

مناقشة وتحليل:

لـمّا كان هذا الاتجاه لا ينسجم مع النصوص القرآنية والروائية المتظافرة الدالة على التفسير الجامع لمسألة الإمامة، ولضعفها الواضح من خلال النظر في المسائل المتقدّمة، نرى عدم ضرورة إلى الدخول في تفاصيل الإجابة عن هذه الشبهة، ولذلك سنكتفي بإرجاع القارئ الكريم إلى تلك المسائل.

١ – انظر: سلامت علي هندي، التبصرة، نقلاً عن: خلاصة عبقات الأنوار، ج ٩، ص٣٢٠.

الفصل السادس

شبهات حول صفات الإمام عليه السلام

■ **الشبهة الأولى: إنكار علم الأئمة للغيب:**

إن من بين الصفات اللازمة للإمام صفة العلم الكامل والجامع بتعاليم الدين والشريعة، والتي تمّ التعبير عنها في بعض الروايات بـ «علم الغيب» أو «العلم اللدني».

وقد ذهب أهل السنة[1] وبعض المعاصرين[2] إلى إنكار مثل هذا العلم، وقالوا بأن علم الإمام هو علم مادي كعلم أي إنسان آخر، وليس لعلمه أيّ مزية على العلوم التي يكتسبها سائر الناس، ومن ثَمَّ فإنّ علم الأئمة هو علم اجتهادي خاضع لأصل القبض والبسط في المعارف البشرية وقابل للخطأ وإن بنسبة قليلة. وقد ذهب هؤلاء إلى نسبة العلم بالغيب وغير المحدود وما إلى ذلك إلى الأئمة الأطهار لغلاة الشيعة، واقتصروا على وصف الأئمة بـ

---

١ - يذهب أهل السنة إلى القول بأن علم الإمام لا يتجاوز حدود علم الفقيه والمجتهد، انظر: البغدادي، كتاب أصول الدين، ص ٢٧٧؛ التفتزاني، شرح المقاصد، ج ٣، ص ٤٨٠ ـ ٤٨٢؛ عضد الدين الإيجي، شرح المواقف، ج ٨، ص ٣٨٠.

٢ - انظر: محسن كديور، مجلة مدرسة، العدد: ٣، اردیبهشت، ١٣٨٥ هـ ش، ص ٩٦؛ إعادة قراءة الإمامة في ضوء الثورة الحسينية، روزنامه شرق، العدد: ١٤ و١٥، اسفند، ١٣٨٤ هـ ش؛ عبد الكريم سروش، بسط تجربه نبوي، ص ١٣٥ و١٤٨ و١٥٩.

«العلماء الأبرار»[1].

مناقشة وتحليل:

في معرض تحليل هذه الشبهة وتقييمها لابدّ من التأمل في المسائل الآتية:

أ ـ القراءة المختلفة لحقيقة الإمامة:

إن أول مسألة تبدو للناظر بشأن اعتبار أو عدم اعتبار علم الغيب في الإمامة وشخص الإمام، وجود قراءتين مختلفتين عن حقيقة الإمامة عند أهل السنة والشيعة[2]. فإن أهل السنة حيث ينظرون إلى الإمام وحقيقة الإمامة بوصفه مجرّد حاكم تنفيذي منتخب من قبل الناس بالبيعة أو الشورى بل وحتى القهر والغلبة، لا يرون أيّ صلة له بالغيب وعالم ما وراء الطبيعة، وغاية ما يثبتونه للحاكم هو القول بأنه عالم بمسائل الدين على مستوى الاجتهاد، بل وأدنى من ذلك.

من خلال التأمل في آراء علماء أهل السنة، وخاصة مع الالتفات إلى مصاديق خلفائهم، يتضح أن هذه القراءة متطابقة مع خلفائهم؛ لأن أفضلهم هو أبو بكر وعمر، ومع ذلك فقد اعترفا بعجزهما العلمي، خاصة بالقياس إلى الإمام علي عليه السلام، وقد سمع الناس في الكثير من المواطن اعتراف عمر بن الخطاب القائل: «لولا علي لهلك عمر».

---

١ – انظر: حسين مدرسي طباطبائي، مكتب در فرايند تكامل، ص ١٤ و٣١ و٣٩ و٤٣ و٤٨ و٥٤.

٢ – لقد تقدّم توضيح ذلك في الفصل الأول.

أما الشيعة فبالالتفات إلى فلسفة الحاجة إلى الإمامة في عصر الخاتمية ووجود أئمة مثل الإمام علي عليه السلام، لديهم قراءة مختلفة عن قراءة أهل السنة لحقيقة الإمامة، وفي ضوء ذلك يرون أن الإمام هو الشخص الأعلم من سواه وهو الذي يتمتع بعلم الغيب.

وهناك من الشيعة المعاصرين من ابتلى بهذه الآفة. فإنه من خلال تنزيله مقام الإمامة والأئمة إلى مستوى العلماء العاديين، وأنهم من ثَمَّ قد يخطئون! تخلّف عن إدراك مقام الإمامة والأئمة. تقدم أن ذكرنا في الصفحات السابقة العديد من الروايات المأثورة عن الأئمة والنبي الأكرم صلى الله عليه وآله بشأن المقام السامي للإمامة. وهنا نكتفي بطرح هذا السؤال: أليس سماع صوت جبرائيل عليه السلام ومشاهدته من قبل الإمام علي عليه السلام وتأييد ذلك من قبل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، والعديد من الأخبار الغيبية المأثورة عن الإمام علي عليه السلام، خير دليل على مدعى الشيعة القائل بأن جوهر الإمامة وشخصيّة الأئمة لا يمكن أن تقاس بغيرهم من الأشخاص الاعتياديين؟!

ب ـ اعتبار علم الغيب في حقل الدين:

أما المسألة الثانية فهي أن العلم بالغيب والعلم اللدنّي الذي يؤكد الشيعة على اعتباره وضرورته بالنسبة إلى الإمام، فهو ليس مطلقاً وغير عام، وإنما يختص بحقل الدين وتعاليمه الأعم من الدائرة المعرفية والتشريعية، بمعنى أن الإمام ـ فيما يتعلق بتعاليم الدين والشريعة ـ يجب أن يتحلّى بالعلم المؤيَّد من قبل الله تعالى، بحيث لا تكون هناك من شاردة وواردة في الدين إلا ويعلمها. وأما في غير الحقل الديني من قبيل العلم بالغيب فيما يتعلق بالأحداث الماضية والمقبلة، والأمور الغيبية بشكل عام والتي لا صلة لها بالدين، مثل علم الإمام

الحسين عليه السلام باستشهاده في يوم عاشوراء، أو علم الإمام علي عليه السلام بجرحه واستشهاده في ليلة التاسع عشر والحادي والعشرين من شهر رمضان، هناك اختلاف في الآراء بين علماء الإمامية، ولـمّا كان الشيعة لا يعتبرون مثل هذا العلم شرطاً في حقيقة الإمامة[1]، فإن نفيه أو إثباته لن يؤثر في أصل تحقق الإمامة، ولذلك فإننا لا نرى ضرورة هنا إلى الدخول في تفاصيل هذه المسألة[2].

ج ـ فلسفة الإمامة الملازمة لعلم الغيب:

لقد أشرنا في الفصل الأول إلى بعض المسائل والنقاط بشأن ضرورة وجود الإمام بعد رحيل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله بوصفه خاتم الأنبياء والمرسلين، حيث ذكرنا هناك: بعد رحيل رسول الله ـ حيث لا يكون هناك نبيّ بعده بحسب الفرض ـ سيكون المجتمع والدين بحاجة إلى إمام يكون شبه رسول الله في كل شيء باستثناء نزول الوحي والنبوة، لكي يعمل على صيانة الاسلام الفتي من أيّ آفة من تحريف أو بدعة، وأن يقف في وجه أعداء الإسلام، وأن يجيب عن المسائل المستحدثة بشكل صحيح (مطابق للواقع). ذلك لأن فلسفة وجود الإمام هي التفسير الصحيح للتعاليم الدينية، فإذا كان علم الإمام عادياً، ويجوز عليه الخطأ في تفسير الدين ـ خاصة بالنظر إلى أن هذا الدين هو خاتم الأديان وأنه الدين الكامل والخالد ـ فإنه سيكون عرضة للآفات والمشاكل قد تصل إلى مستوى التحريف والبدع، وعليه سوف تتعرّض فلسفة الخاتمية

---

١ – انظر: أوائل المقالات، ص ٣١٣.

٢ – انظر: الصافي الگلپايگاني، شهيد آگاه؛ صالحي نجف آبادي، شهيد جاويد؛ المؤلف، كلام فلسفي، مقالة: علم الإمام الحسين باستشهاده.

والخلود إلى الضياع والزوال[1].

د ـ علم الغيب ثمرة الولاية الباطنية للإمام:

سبق أن أشرنا إلى أن أهل السنة قد فسّروا الإمام والخليفة بأنه لا يتجاوز الإنسان العادي، وغاية ما أثبتوا له من العلم والمعرفة ما كان في حدّ الاجتهاد والعدالة، في حين ذهب الشيعة إلى رفع الإمامة إلى مستوى النبوّة بل إلى ما هو أسمى منها، واستدلوا لذلك بإعطاء النبي إبراهيم عليه السلام مقام الإمامة بعد مقام النبوّة، على ما مرّ توضيحه في الفصل الأول في معرض تفسير الإمامة من وجهة نظر أهل السنة والشيعة.

وعلى هذا الأساس فإن للإمام عند الشيعة مقاماً معنوياً خاصاً، حيث يتمكّن من الارتباط بعالم الغيب، ويحصل على علمه من هذا الطريق. وقد تقدّم ذكر روايات وتوضيحات هذا البحث في فصل شبهة تعارض الإمامة والخاتمية تحت عنوان «علم الغيب ثمرة الولاية الباطنية».

إنّ ارتباط الأئمة الأطهار عليهم السلام بالملائكة والتعبير عن ذلك في الروايات بأن بيوتهم كانت «مختلف الملائكة»، والتعبير عن الأئمة أنفسهم بأنهم «محدّثون»[2]، يثبت ارتباطهم بالغيب ومن ثَمَّ أخذهم علمهم من هذه القناة.

لقد كانت مسألة علم الأئمة مطروحة في عصر الأئمة الأطهار عليهم السلام أنفسهم، إذ كان يُقال إن مصدر علم الأئمة هو الارتباط الغيبي مع الملائكة،

---

١ – انظر: الشافي في الإمامة، ج ١، ص ١٧٩.

٢ – انظر: الدرّ المنثور، ج٥، ص٣٧٨، تفسير الآية ٣٣ من سورة الأحزاب؛ ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج٢، ص٢٨٣؛ الكليني، الكافي، ج١، ص٢٢١ و٢٧٠.

ولذلك كان أصحاب الأئمة لتأييد هذا الرأي والحصول على الاطمئنان القلبي بهذا الأمر يسألون الأئمة عليهم السلام على ما جاء في مختلف الروايات يؤيدون مضمون ذلك بعبارات متنوّعة. ومن ذلك النماذج الآتية:

ـ «عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: قُلْتُ: أَخْبِرْنِي عَنْ عِلْمِ عَالِمِكُمْ قَالَ: وِرَاثَةٌ مِنْ رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله، وَمِنْ عَلِيٍّ عليه السلام. قَالَ قُلْتُ: إِنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّهُ يُقْذَفُ فِي قُلُوبِكُمْ وَيُنْكَتُ فِي آذَانِكُمْ؟ قَالَ عليه السلام: أَوْ ذَاكَ»[1].

ـ «حدثنا الحسن بن موسى الخشاب، عن إبراهيم بن أبي سماك، عن داود، عن الحرث النضري [النصري]، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: الإمام يسأل الشيء الذي ليس عنده شيء من أين يعلمه؟ قال عليه السلام: ينكت في القلب نكتاً، وينقر في الأذن نقراً»[2].

ـ «عَنْ عَلِيٍّ السَّائِيِ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَوَّلِ مُوسَى عليه السلام، قَالَ: مَبْلَغُ عِلْمِنَا عَلَى ثَلَاثَةِ وُجُوهٍ: مَاضٍ وَغَابِرٍ وَحَادِثٍ، فَأَمَّا الْمَاضِي فَمُفَسَّرٌ، وَأَمَّا الْغَابِرُ فَمَزْبُورٌ، وَأَمَّا الْحَادِثُ فَقَذْفٌ فِي الْقُلُوبِ، وَنَقْرٌ فِي الْأَسْمَاعِ، وَهُوَ أَفْضَلُ عِلْمِنَا. وَلَا نَبِيَّ بَعْدَ نَبِيِّنَا»[3].

ـ وقد أقام الإمام الرضا عليه السلام ملازمة بين الإمامة بمعنى المرجعية العلمية والدينية وبين العلم الذي هو من نوع الإلهام، وأكد على ذلك قائلاً: «إِنَّ الْعَبْدَ

---

١ – الكافي، ج ١، ص ٢٦٤؛ بصائر الدرجات، ص ٣١٧ و٣٢٧.

٢ – أمالي الطوسي، ص ٤٠٨؛ بصائر الدرجات، ص ٣١٦. ومثله عن أبي بصير أيضاً، انظر: بصائر الدرجات، ص ٣١٦.

٣ – الكافي، ج ١، ص ٢٦٤.

إِذَا اخْتَارَهُ الله عَزَّ وَجَلَّ لِأُمُورِ عِبَادِهِ، شَرَحَ صَدْرَهُ لِذَلِكَ، وَأَوْدَعَ قَلْبَهُ يَنَابِيعَ الْحِكْمَةِ، وَأَلْهَمَهُ الْعِلْمَ إِلْهَاماً، فَلَمْ يَعْيَ بَعْدَهُ بِجَوَابٍ، وَلَا يُحَيَّرُ فِيهِ عَنِ الصَّوَابِ، فَهُوَ مَعْصُومٌ مُؤَيَّدٌ مُوَفَّقٌ مُسَدَّدٌ، قَدْ أَمِنَ مِنَ الْخَطَايَا وَالزَّلَلِ وَالْعِثَارِ، يَخُصُّهُ الله بِذَلِكَ؛ لِيَكُونَ حُجَّتَهُ عَلَى عِبَادِهِ، وَشَاهِدَهُ عَلَى خَلْقِهِ»[1].

هـ ـ علم الغيب من لوازم العصمة والحجّة الإلهية:

تمّ التعبير في كثير من الروايات النبوية عن الإمام ـ وخاصّة الإمام علي عليه السلام ـ بتعبيرات من قبيل: وجوب الاتباع، وأنه حجة الله، وإثبات العصمة له، وأنه ميزان الحق، وأن الحق يدور معه حيثما دار، وأنه مع الحق والحق معه، وإن الاهتداء بأهل البيت ملازم للنجاة، وأنه معدن العلم، ممّا لازمه العلم الإلهي الخاص الممتنع عن الخطأ، وإلا فإن نسبة هذه الصفات المذكورة للإمام الذي يجوز عليه الخطأ في الأحكام والآراء لن يكون صحيحاً ولا مبرّراً.

و ـ الروايات الدالة على علم الأئمة للغيب:

فضلاً عن الأدلة المتقدّمة فإنه قد تمّ التأكيد على علم الأئمة للغيب والعلم الإلهي في الروايات المأثورة عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله والإمام علي عليه السلام أيضاً. ولو غضضنا الطرف عن الأدلة العقلية السابقة، وكان ملاكنا هو مجرّد الروايات، فإن هذا المعنى من العلم بالنسبة إلى الإمام سيكون قابلاً للإثبات أيضاً، وفيما يأتي نشير إلى بعض هذه الروايات:

ـ روي عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله أنه قال في رواية متفق عليها من قبل

---

١ ـ الكافي، ج ١، ص ٢٠٢؛ عيون أخبار الرضا، ج ١، ص ٢٢١؛ معاني الأخبار، ص ١٠١؛ وانظر أيضاً: الري شهري، أهل البيت في الكتاب والسنة، ص ٢٣٠ ـ ٢٣٦.

الفريقين (من أهل السنة والشيعة): «من أراد أن ينظر إلى آدم في علمه، وإلى نوح في عزمه [تقواه]، وإلى إبراهيم في حلمه، وإلى موسى في فطنته [هيبته]، وإلى عيسى في زهده [عبادته]، فلينظر إلى علي بن أبي طالب»[1].

وحيث كان علم آدم بالأسماء فوق علم الملائكة، يتضح أن علمه كان علماً خاصّاً ومن قبيل العلم اللدنّي، وتبعاً لذلك كان علم الإمام علي عليه السلام من سنخ علم آدم، وأنه من العلم الإلهي اللدني.

ـ روي عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «نحن خزّان علم الله، ونحن معدن وحي الله»[2]، وقال أيضاً: «نَحْنُ وُلَاةُ أَمْرِ الله، وَخَزَنَةُ عِلْمِ الله، وَعَيْبَةُ وَحْيِ الله»[3].

ـ لقد أخبر الإمام الباقر عليه السلام عن وجود روح خاص بالأنبياء والأوصياء يتعرّفون من خلاله على جميع ما يحدث من أخبار ووقائع ما بين العرش والأرض، ومن ذلك قوله: «فبروح القدس ـ يا جابر ـ عرفوا ما تحت العرش الى ما تحت الثرى»[4].

ـ وعنه عليه السلام أيضاً في رواية أخرى: «الإمام المخصوص بالعلم ... واحد دهره، لا يدانيه أحد، ولا يعادله عالم، ولا يوجد منه بدل، ولا له مثل ولا نظير، مخصوص بالفعل كله من غير طلب منه له ولا اكتساب، بل اختصاص

---

١ – انظر: الفخر الرازي، التفسير الكبير، ج ٧، ص ٨٦، تفسير آية المباهلة؛ ينابيع المودّة، ص ٢١٤؛ شرح نهج البلاغة، ج ٢، ص ٢٢٩؛ ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، ج ٥، ص ٥١٠. ما بين المعقوفتين لم نجده في ينابيع المودة، المعرّب.

٢ – أمالي الصدوق، ص ٢٥٢؛ بصائر الدرجات، ص ١٠٣، ب ١٩.

٣ – الكافي، ج ١، ص ١٩٢.

٤ – السيد هاشم البحراني، ينابيع المعاجز، ص ٧٠.

من المفضل الوهاب فمن ذا الذي يبلغ معرفه الإمام ويمكنه اختياره ... الإمام عالم لا يجهل ...»[1].

ومع الالتفات إلى هذه الروايات وما تقدّم من الأدلة هل يمكن الادّعاء بأن علم الأئمة عليهم السلام من جميع الجهات مثل علم سائر البشر، بمعنى أنه علم اجتهادي، ومن ثَمَّ يجوز عليهم الخطأ؟ أليست هذه الدعوى مخالفة للواقعية التاريخية والنصوص الدينية القطعية؟

■ الشبهة الثانية: إن علم الأئمة بالغيب من اختلاقات المتكلمين:

يتضح مما تقدّم ـ وخاصّة التأكيد على ثبوت علم الغيب للأئمة وكونه من نوع الإلهام، وكذلك وجود هذه الرؤية في عصر الأئمة الأطهار عليهم السلام أنفسهم بين الشيعة، وتوجيه السؤال إليهم بهذا الخصوص، وتأييد الأئمة وتصريحهم بوجود هذا النوع من العلم لديهم ـ أن القول بأنه من موضوعات المتكلمين الشيعة في القرون الأولى التي أعقبت عصر الغيبة[2]، هو في حدّ ذاته مختلق، فهو لا يعدو أن يكون تحريفاً للحقائق الدينية والتاريخية، والتي نشأت من تأمّل من صاغ هذه الشبهة في النصوص الروائية.

---

١ – انظر: عيون أخبار الرضا، ج ٢، ص ٦ ـ ١٩٥.

٢ – «إن العصمة، والعلم بالغيب، والنص الإلهي، والنصّ من قبل النبي، أربع مسائل قالها متكلمونا المحترمون منذ القرنين الثالث والرابع للهجرة فما بعد ... ولكننا لا نذكر أن سيد الشهداء والإمام علي وسائر الأئمة عمدوا إلى تعريف أنفسهم من خلال الاستناد إلى المناحي ما فوق البشرية». (محسن كديور، مجلة مدرسة، اردیبهشت، ١٣٨٥، العدد: ٣، ص ٩٥).

إن السؤال عمّا إذا كان المتكلمون يتفقون في تفسير علم الأئمة ومدى سعة هذا العلم، أو أنهم يختلفون في الآراء بهذا الشأن؟ يحتاج إلى بحث مستقل، ولكن يكفي هنا التذكير بأنهم متفقون على امتلاك الأئمة عليهم السلام ما يعرف بالعلم اللدني في حقل الدين. وأن القول بأن علم الأئمة بالغيب لا وجود له في المصادر الدينية الأصيلة، وأنه من وضع المتكلمين واختلاقهم ـ كما ذكر ـ فهو لا ينسجم مع المصادر التاريخية والروائية، فهو في حدّ ذاته مجرّد ادعاء واختلاق. وسيأتي ذكر بعض الروايات الأخرى التي تثبت علم الغيب للأئمة ـ والتي كانت مستنداً للقول بعلم الأئمة بالغيب منذ القدم ـ في الصفحات القادمة إن شاء الله.

■ الشبهة الثالثة: نفي علم الغيب في بعض الروايات

ربما تمّ طرح هذه الشبهة أو التساؤل هنا، وهو: لو أن أصل العلم بالغيب، أو بعبارة أدق: العلم اللدني للأئمة عليهم السلام، كان أصلاً ثابتاً، فلماذا تمّ نفيه في بعض الروايات، حيث أنكره بعض الأئمة في سياق الإجابة عن تساؤلات أصحابهم؟

مناقشة وتحليل:

في معرض نقد هذه الشبهة لا بدّ من الإشارة إلى الأمور الآتية:

أ ـ رعاية القدرة الاستيعابية للمخاطب المقصّر[1]:

---

١ – المقصّر مصطلح في علم الكلام يطلق على تلك الجماعة من الشيعة التي تخلفت عن إدراك الصفات المعنوية والكمالية للأئمة، ولا يستطيعون وصف الأئمة بصفات خاصة، من قبيل: العصمة والعلم اللدني والإلهام وما إلى ذلك.

ورد في القرآن الكريم أن علم الغيب من مختصّات الله سبحانه وتعالى، إذ يقول الله عزّ وجل: ﴿ **وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لاَ يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ** ﴾[1].

إن بعض الناس ـ وحتى بعض عوام الشيعة ـ لم يكونوا يستطيعون استيعاب أن يكون للأئمة القدرة على العلم بالغيب وهو من مختصات الله سبحانه حيث يعلمه بشكل ذاتي واستقلالي، حتى ولو قلنا بأن علم الأئمة بتعليم من الله، فإنهم على كل حال لا يطيقون أن يكون الإمام عالماً بالغيب سواء على نحو الاستقلال أو التبعية. من هنا كان الأئمة يراعون هذه الجماعة من الشيعة التي لم تكن لديها القدرة على التحليل العقلاني لمسألة الغيب؛ فكانوا لذلك ينكرون وينفون نسبة علم الغيب إليهم. ومن الأمثلة على ذلك ما ورد في ذكر الإمام علي عليه السلام بعض أخبار الملاحم والفتن حيث أثار استغراب بعض أصحابه ودهشتهم إذ يقول: «لقد أُعطيت يا أميرالمؤمنين علم الغيب»! فضحك عليه السلام، وقال للرجل وكان كلبياً: «يَا أَخَا كَلْبٍ، لَيْسَ هُوَ بِعِلْمِ غَيْب، وَإِنَّمَا هُوَ تَعَلُّمٌ مِنْ ذِي عِلْمٍ»[2]. وسيأتي تفصيل الرواية لاحقاً.

ب ـ رعاية القدرة الاستيعابية للمخاطب الغالي:

وكان بعض الشيعة من مخاطبي الأئمة عليهم السلام من ناحية أخرى يعانون من سذاجة وبساطة من نوع آخر، حيث لا يدركون حقيقة علم الغيب، وتبعية

---

١ – الأنعام: ٥٩؛ وأيضاً: النمل: ٦٥؛ الأعراف: ١٨٨. وانظر أيضاً: العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٢٥، ص ٢٦٧ و ٣٢٢؛ الأحاديث الغيبية للأئمة الإثنى عشر (ثلاث مجلدات).

٢ – نهج البلاغة، الخطبة رقم: ١٢٨؛ ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ٨، ص٢١٥.

علم الأئمة بالغيب لعلم الله، ولذلك كانوا لدى أدنى مشاهدة لما يثبت علم الأئمة الخارق يرفعونهم إلى مستوى النبوّة، بل قد يصل بهم الأمر إلى حدّ الغلو والتأليه أحياناً. من هنا عندما كان الأئمة عليهم السلام يستشعرون من السائل وجود أرضية للغلو، كانوا يبادرون إلى مواجهة هذه الظاهرة الخطيرة، ويسعون إلى القضاء عليها في مهدها، ولتحقيق ذلك لم يكن أمامهم من بدّ أحياناً غير إنكار علمهم بالغيب. وإليك مثلاً الحادثة الآتية:

«عَنْ سَدِيرٍ قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَأَبُو بَصِيرٍ، وَيَحْيَى الْبَزَّازُ، وَدَاوُدُ بْنُ كَثِيرٍ، فِي مَجْلِسِ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام إِذْ خَرَجَ إِلَيْنَا وَهُوَ مُغْضَبٌ، فَلَمَّا أَخَذَ مَجْلِسَهُ قَالَ: يَا عَجَباً لِأَقْوَامٍ يَزْعُمُونَ أَنَّا نَعْلَمُ الْغَيْبَ! مَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ إِلَّا الله عَزَّ وَجَلَّ، لَقَدْ هَمَمْتُ بِضَرْبِ جَارِيَتِي فُلَانَةَ فَهَرَبَتْ مِنِّي، فَمَا عَلِمْتُ فِي أَيِّ بُيُوتِ الدَّارِ هِيَ. قَالَ سَدِيرٌ: فَلَمَّا أَنْ قَامَ مِنْ مَجْلِسِهِ وَصَارَ فِي مَنْزِلِهِ دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو بَصِيرٍ وَمُيَسِّرٌ، وَقُلْنَا لَهُ: جُعِلْنَا فِدَاكَ سَمِعْنَاكَ وَأَنْتَ تَقُولُ كَذَا وَكَذَا فِي أَمْرِ جَارِيَتِكَ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّكَ تَعْلَمُ عِلْماً كَثِيراً، وَلَا نَنْسُبُكَ إِلَى عِلْمِ الْغَيْبِ. قَالَ فَقَالَ: يَا سَدِيرُ أَلَمْ تَقْرَأِ الْقُرْآنَ؟ قُلْتُ: بَلَى. قَالَ: فَهَلْ وَجَدْتَ فِيمَا قَرَأْتَ مِنْ كِتَابِ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ **قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ** ﴾[1]؟ قَالَ قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ قَدْ قَرَأْتُهُ. قَالَ: فَهَلْ عَرَفْتَ الرَّجُلَ؟ وَهَلْ عَلِمْتَ مَا كَانَ عِنْدَهُ مِنْ عِلْمِ الْكِتَابِ؟ قَالَ قُلْتُ: أَخْبِرْنِي بِهِ. قَالَ: قَدْرُ قَطْرَةٍ مِنَ الْمَاءِ فِي الْبَحْرِ الْأَخْضَرِ، فَمَا يَكُونُ ذَلِكَ مِنْ عِلْمِ الْكِتَابِ؟ قَالَ قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، مَا أَقَلَّ هَذَا؟ فَقَالَ: يَا سَدِيرُ مَا أَكْثَرَ هَذَا أَنْ يَنْسُبَهُ الله ـ عَزَّ وَجَلَ ـ إِلَى الْعِلْمِ الَّذِي أُخْبِرُكَ بِهِ يَا سَدِيرُ فَهَلْ وَجَدْتَ فِيمَا قَرَأْتَ مِنْ

---

١ - النمل: ٤٠.

كِتَابِ الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ أَيْضاً: ﴿ **قُلْ كَفى بِالله شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتابِ** ﴾[1]؟ قَالَ قُلْتُ: قَدْ قَرَأْتُهُ جُعِلْتُ فِدَاكَ. قَالَ: أَفَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ كُلُّهُ أَفْهَمُ أَمْ مَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ بَعْضُهُ؟ قُلْتُ: لَا، بَلْ مَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ كُلُّهُ. قَالَ: فَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى صَدْرِهِ وَقَالَ: عِلْمُ الْكِتَابِ وَالله كُلُّهُ عِنْدَنَا، عِلْمُ الْكِتَابِ وَالله كُلُّهُ عِنْدَنَا»[2].

يتبيّن لنا من هذا النص بوضوح تام أن الإمام عليه السلام كان يراعي القدرة الاستيعابية لدى المخاطب، ويوازن ما بين العامة والخاصة من شيعته وأصحابه.

ج ـ نفي العلم الاستقلالي دون التبعي:

أما الوجه الثالث في تفسير الروايات النافية لعلم الأئمة الأطهار عليهم السلام بالغيب، فهو أن مراد الأئمة من هذا النفي هو علم الغيب الاستقلالي، بمعنى أن يدّعي الأئمة علمهم بالغيب من عندهم ومن دون عناية أو إذن من الله سبحانه وتعالى، فهذا النوع من العلم هو المنفي في الروايات المأثورة عن الأئمة الأطهار عليهم السلام في هذا الشأن، وحتى علم النبي الأكرم صلى الله عليه وآله كان علماً تبعياً يتنزّل عليه برعاية وعناية من السماء ومخزون العلم الإلهي، وإن قول الله تعالى على لسان النبي الأكرم: ﴿ **قُلْ لاَ أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلاَ ضَرًّا إِلاَّ مَا شَاءَ الله وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لاَسْتَكْثَرْتُ مِنْ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ** ﴾[3]، إنما ينفي عنه هذا النوع من العلم الاستقلالي بالغيب دون العلم الذي يفتحه الله عليه.

---

١ – الرعد: ٤٣.

٢ – الكليني، الكافي، ج ١، ص ٢٥٧.

٣ – الأعراف: ١٨٨.

ولحسن الحظ فقد جاء بيان التفريق بين هذين النوعين من علم الغيب في الروايات المأثورة عن الأئمة الأطهار عليهم السلام، ومن ذلك الرواية التي تقدّمت الإشارة إليها في بيان بعض المغيّبات على لسان الإمام علي عليه السلام، وإليك تفصيلها من كتاب نهج البلاغة:

«يَا أَحْنَفُ، كَأَنِّي بِهِ وَقَدْ سَارَ بِالْجَيْشِ الَّذِي لاَ يَكُونُ لَهُ غُبَارٌ وَلاَ لَجَبٌ، وَلاَ قَعْقَعَةُ لُجُمٍ، وَلاَ حَمْحَمَةُ خَيْلٍ، يُثِيرُونَ الْأَرْضَ بِأَقْدَامِهِمْ كَأَنَّهَا أَقْدَامُ النَّعَامِ ... ثمّ قال عليه السلام: وَيْلٌ لِسِكَكِكُمُ الْعَامِرَةِ، وَدُورِكم الْمُزَخْرَفَةِ الَّتِي لَهَا أَجْنِحَةٌ كَأَجْنِحَةِ النُّسُورِ، وَخَرَاطِيمُ كَخَرَاطِيمِ الْفِيَلَةِ، مِنْ أُولئِكَ الَّذِينَ لاَ يُنْدَبُ قَتِيلُهُمْ، وَلاَ يُفْقَدُ غَائِبُهُمْ. أَنَا كَأَبِّ الدُّنْيَا لِوَجْهِهَا، وَقَادِرُهَا بِقَدْرِهَا، وَنَاظِرُهَا بِعَيْنِهَا ... كَأَنِّي أَرَاهُمْ قَوْماً كَأَنَّ وُجُوهَهُمُ الْمَجَانُّ الْمُطَرَّقَةُ، يَلْبَسُونَ السَّرَقَ وَالدِّيبَاجَ، وَيَعْتَقِبُونَ الْخَيْلَ الْعِتَاقَ، وَيَكُونُ هُنَاكَ اسْتِحْرَارُ قَتْلٍ، حَتَّى يَمْشِيَ الْمُجْرُوحُ عَلَى الْمَقْتُولِ، وَيَكُونَ الْمُفْلِتُ أَقَلَّ مِنَ الْمَأْسُورِ! فقال له بعض أصحابه: لقد أعطيت يا أميرالمؤمنين علم الغيب! فضحك عليه السلام، وقال للرجل ـ وكان كلبياً: يَا أَخَا كَلْبٍ، لَيْسَ هُوَ بِعِلْمِ غَيْبٍ، وَإِنَّمَا هُوَ تَعَلُّمٌ مِنْ ذِي عِلْمٍ، وَإِنَّمَا عِلْمُ الْغَيْبِ عِلْمُ السَّاعَةِ»[1].

ثم أردف الإمام علي عليه السلام قائلاً: «فَهذَا عَلْمُ الْغَيْبِ الَّذِي لاَ يَعْلَمُهُ أَحَدٌ إِلاَّ اللهُ، وَمَا سِوَى ذلِكَ فَعِلْمٌ عَلَّمَهُ اللهُ نَبِيَّهُ فَعَلَّمَنِيهِ، وَدَعَا لِي بِأَنْ يَعِيَهُ صَدْرِي، وَتَضْطَمَّ عَلَيْهِ جَوَانِحِي»[2].

---

١ - نهج البلاغة، الخطبة رقم: ١٢٨؛ ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ٨، ص٢١٥.

٢ - نهج البلاغة، الخطبة رقم: ١٢٨.

د ـ نفي العلم الفعلي دون مطلق العلم:

المسألة الأخرى التي تستنتج من بعض الروايات هي أن الأئمة الأطهار عليهم السلام لا يحيطون بجميع الأمور والعلوم بشكل فعلي، وإنما يعلمون ذلك إذا أرادوا بتعليم من الله. وهذا ما يظهر جلياً من سؤال عمار الساباطي الإمام الصادق عليه السلام عن علم الغيب، فقال له الإمام عليه السلام: «لَا وَلَكِنْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعْلَمَ الشَّيْءَ أَعْلَمَهُ الله ذَلِكَ»[1].

■ الشبهة الرابعة: عدم اعتبار علم الغيب في الإمام والإمامة:

إن الذين تنزّلوا بمقام الإمامة والإمام إلى مستوى الحاكم أو إلى مجرّد عالم في الدين، يطرحون شبهة حول اعتبار علم الغيب في الإمام والإمامة، حيث قالوا بعدم اشتراط علم الغيب أو العلم اللدني في مقام الإمامة وشخص الإمام. وقد كان أهل السنة منذ البداية ـ طبقاً للتعريف الذي يقدّمونه للإمام والإمامة، على ما مرّ بيانه في الفصل الأول من هذا الكتاب ـ من المنكرين للعلم اللدني بالنسبة إلى الأئمة. وقد عاد تداول هذه الشبهة بين بعضهم في الآونة الأخيرة، حيث يتمسكون بمقتطفات من الروايات والكلمات المروية عن الأئمة الأطهار عليهم السلام، ومن بينها كلمات أمير المؤمنين في نهج البلاغة، من قبيل قوله: «أَمَا وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ، وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، لَوْلاَ حُضُورُ الْحَاضِرِ، وَقِيَامُ الْحُجَّةِ بِوُجُودِ النَّاصِرِ، وَمَا أَخَذَ اللهُ عَلَى الْعُلَمَاءِ أَلاَّ يُقَارُّوا عَلَى كِظَّةِ ظَالِمٍ، وَلا سَغَبِ مَظْلُومٍ، لَأَلْقَيْتُ حَبْلَهَا عَلَى غَارِبِهَا، وَلَسَقَيْتُ آخِرَهَا بِكَأْسِ أَوَّلِهَا»[2]. ليثبتوا

---

١ – الكافي، ج ١، ص ٢٥٨، باب أن الأئمة إذا شاؤوا علموا.

٢ – نهج البلاغة، الخطبة رقم: ٣.

بذلك أن الإمام علي عليه السلام لم يكن سوى عالم دين، إذ إنّه يعرّف نفسه في هذه الكلمات بوصفه مصداقاً لـ «العلماء»، وهذا يتنافى مع اعتبار اشتراط علم الغيب في الإمامة.

وقد ذكر الشيخ محسن كديور مستنداً إلى هذه الفقرة من نهج البلاغة: «إن الإمام علياً عليه السلام يعرّف نفسه في هذه الكلمة بأنه سيّد العلماء ... إنّ الإمام علياً عليه السلام في نهج البلاغة بدلاً من أن يعرّف نفسه بامتلاكه لعلم الغيب (كما يحلو للمتكلمين أن يصفوه بهذه الصفة)، يتحدث عن العهد الذي أخذه الله على العلماء، ونحن نؤمن بأنّ الإمام علياً عليه السلام هو أعلم العلماء. إنّ بحثنا يدور حول ما إذا كان «علم الغيب» شرط في الإمامة أم لا؟ وعلى أيّ حال فإن أصل علمه بالغيب ليس محور بحثنا، وإنما الذي يشكل محور بحثنا هو شرطيته في الإمامة»[1].

نقد ورأي:

في معرض نقد هذه الشبهة لا بد من التذكير بالأمور الآتية:

أ ـ التنزّل بمقام الإمامة إلى مستوى الحاكم والفرد العادي:

تقدّم أن ذكرنا ـ في الفصل الأول في معرض تعريف الإمامة بالتفصيل ـ أن أهل السنة قد نظروا إلى موضوع الإمامة بنظرة سطحية، وقد تنزّلوا بمقام الإمام إلى مستوى الحاكم الديني، ومن ثمّ إلى مجرّد العالم والمجتهد الذي يجوز عليه الخطأ. أما الإمامية فقد استلهموا من آيات القرآن الكريم، من قبيل الآية

---

١ – محسن كديور، مجلة مدرسة، العدد:٣،ص٩٥، بتاريخ: شهر ارديبهشت ١٣٨٥هـ ش.

التي تثبت رفع الله سبحانه للنبي إبراهيم الخليل عليه السلام إلى مستوى الإمامة بعد أن أعطاه النبوّة[1]، ليجعلوا شأن الإمامة مساوياً لشأن النبوّة أو أعلى منها، ولـمّا كان الإمام علي عليه السلام وسائر الأئمة الأطهار عليهم السلام قد انتخبوا لمنصب الإمامة من قبل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، فإنهم سيكونون قد تحلّوا بالضرورة بصفات الإمام وحالاته، هذا فضلاً عن أنّ الروايات النبوية قد صرّحت بالصفات العليا للإمام علي عليه السلام، من قبيل: العصمة، والعلم اللدني أيضاً.

ب ـ مخالفة الروايات:

ربما أمكن القول هنا إن لازم ما تقدّم من القول بالتنزّل بمقام الإمامة إلى مستوى الفرد العادي، هو ما يدّعيه المنكرون ويلتزمون به، وفي هذه الحالة يرد إشكال آخر على هذه الشبهة، وهو أنه لا بدّ من تحديد المعيار والملاك في تعريف الإمام والإمامة والشرائط والصفات الداخلة والمؤثرة فيهما.

فهل يمكن لكل شخص أن يعرّف الإمام وصفاته وينكر الصفات الأخرى كما يحلو له؟

نقول لأصحاب هذه الشبهة والمخالفين لصفات من قبيل: العلم اللدني والعصمة: إننا في تعريف الإمام والإمامة يجب أن نرجع إما إلى القرآن والروايات المأثورة عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله والأئمة المعصومين عليهم السلام أنفسهم، أو أن نتعرّف على حقيقة الإمامة من خلال توظيفنا للتحليل العقلي. وبعبارة أخرى: إن الطريق إلى كشف حقيقة الإمام والإمامة من خلال مقام النقل أو العقل.

---

١ – انظر: البقرة: ١٢٤.

أما إذا دخلنا من قناة العقل، فقد ذكرنا في الفصل الأول في معرض الحديث عن فلسفة الإمامة أن المجتمع الإسلامي بحاجة ماسّة ومبرمة لإمام يتمتع بصفات العصمة والعلم اللدني في عصر ما بعد رحيل خاتم الأنبياء ﷺ، كيما تواصل شجرة الإسلام الفتية نموّها وتقدّمها وازدهارها. كما كان هناك بعض التوضيحات في نقد شبهة أفضلية الإمامة على النبوّة في الفصل الثاني. وقد ذكرنا مفصلاً في الصفحات السابقة أن علم الغيب من لوازم الولاية الباطنية والعصمة وكون الإمام حجة إلهية.

وأما إذا أردنا بحث اعتبار الصفات الخاصة (العلم اللدني والعصمة) في الإمامة من خلال النقل، فيجب القول: هناك لحسن الحظ كثير من الروايات الواردة في هذا الشأن. إن القول بعدم ورود هذه الصفات في النصوص الروائية، والقول بأنها من مبتدعات المتكلمين في القرن الهجري الثالث ـ على ما تقدّم في الصفحات السابقة ـ ناشئ عن الجهل والغفلة عن الروايات، وفيما يأتي نشير إلى بعض الروايات الواردة في هذا المعنى على سبيل التمثيل دون الحصر:

ـ عن الإمام زين العابدين وسيّد الساجدين عليه السلام في رواية مطوّلة يثبت فيها الصفات الاستثنائية والخاصة بالإمامة والأئمة عليهم السلام، إذ يقول: «نحن أئمة المسلمين، وحجج الله على العالمين، وسادة المؤمنين وقادة الغرّ المحجّلين، وموالي المؤمنين، ونحن أمان أهل الأرض كما أن النجوم أمان لأهل السماء، ونحن الذين بنا يمسك الله السماء أن تقع على الأرض إلا بإذنه، وبنا يمسك الأرض أن تميد بأهلها، وبنا ينزل الغيث، وبنا ينشر الرحمة، ويخرج بركات الأرض، ولولا ما في الأرض منا لساخت بأهلها»[1].

---

١ – العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٢٣، ص ٥.

ـ وعن الإمام الرضا عليه السلام في تعريف الإمام، قال: «الإمام المخصوص بالعلم... الإمام واحد دهره لا يدانيه أحد، ولا يعادله عالم، ولا يوجد منه بدل ولا مثل ولا نظير مخصوص بالفضل كله من غير طلب منه له ولا اكتساب، بل اختصاص من المفضل الوهاب ... الإمام عالم لا يجهل، وأودع قلبه ينابيع الحكمه وألهمه العلم إلهاماً»[1].

إنّ الإمام عليه السلام في هذه الرواية بصدد التعريف والتشريح الدقيق والتخصّصي لحقيقة الإمام وماهيّته ومقام الإمامة، وقد تمّ التصريح في مستهلّ الرواية أن الإمامة من حيث علوّ شانها ومنزلتها أكبر وأجلّ من أن تدرك كنهها وحقيقتها عقول البشر. يصف الإمام في هذه الرواية علم الإمام بأنه علم خاص ليس له نظير، بل لا يمكن لأيّ عالم أن يقترب أو يدنو منه. إن علم الإمام لا يتطرّق إليه الشك. ومن ثَمَّ فإن علم الإمام إن هو إلا تفضّل من الله اختصّ به الأئمة وألهمه إليهم إلهاماً.

وعليه هل يمكن القول بعد هذا أن الأئمة لم يستخدموا الصفات الميتافيزيقية وما فوق البشرية في وصف أنفسهم؟! وهل يمكن القول بأن علم الإمام هو مثل سائر العلوم الاعتيادية، وإن الإمام واحد من بين سائر العلماء الآخرين، غاية ما هنالك أنه أعلمهم؟! هل هذا الكلام حريّ بأن يصدر من محقق؟ وهل هو ينسجم مع منزلة الأئمة الأطهار عليهم السلام؟!

وأما كلام الإمام علي عليه السلام في نهج البلاغة في خصوص أخذ الله العهد من العلماء والذي يقول فيه: «أَمَا وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ، وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، لَوْلاَ حُضُورُ

---

١ – انظر: عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ٢، ص ٦ ـ ١٩٥.

الْحَاضِرِ، وَقِيَامُ الْحُجَّةِ بِوُجُودِ النَّاصِرِ، وَمَا أَخَذَ اللهُ عَلَى العُلَمَاءِ أَلاَّ يُقَارُّوا عَلَى كِظَّةِ ظَالِمٍ، وَلا سَغَبِ مَظْلُومٍ»[1]. وتطبيقه على الإمام علي عليه السلام نفسه؛ فيجب القول فيه: إن الإمام هنا بصدد بيان فلسفة القبول بتولي مقاليد الحكم، والقول بأن تولي السلطة والدفاع عن حقوق الجياع والوقوف مع المظلومين بوجه الظالمين، لا يقتصر على «الإمام» فقط، وإنما هو واجب على جميع العلماء، ولذلك لا يمكن الاستناد إلى هذا الكلام والقول بأن الإمام علي عليه السلام كان بصدد تعريف الإمامة بالعلم فقط. إن هذا النوع من الاستدلال يذكرنا بالمثل القائل: «إن الغريق يتشبّث بكل حشيش». وإلى ذلك لنا أن نسأل صاحب هذه الشبهة: لماذا تجاهلت الروايات والنصوص الأخرى الواردة عن الإمام علي عليه السلام نفسه والتي يذكر فيها الصفات الخارقة التي يتمتع بها والتي لا يمكن للإنسان الاعتيادي أن يتصف بها؟! ومن ذلك حيث يشتكي من تجاهل الصحابة وأبناء عصره لمقام الإمامة وحقيقتها وأصلها الواردة في القرآن الكريم. ومن ذلك قوله:

«قَدْ عَمِلَتِ الْوُلَاةُ قَبْلِي أَعْمَالًا خَالَفُوا فِيهَا رَسُولَ الله صلى الله عليه وآله، مُتَعَمِّدِينَ لِخِلَافِهِ، نَاقِضِينَ لِعَهْدِهِ، مُغَيِّرِينَ لِسُنَّتِهِ. وَلَوْ حَمَلْتُ النَّاسَ عَلَى تَرْكِهَا وَحَوَّلْتُهَا إِلَى مَوَاضِعِهَا وَإِلَى مَا كَانَتْ فِي عَهْدِ رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله، لَتَفَرَّقَ عَنِّي جُنْدِي حَتَّى أَبْقَى وَحْدِي أَوْ قَلِيلٌ مِنْ شِيعَتِيَ الَّذِينَ عَرَفُوا فَضْلِي وَفَرْضَ إِمَامَتِي مِنْ كِتَابِ الله عَزَّ وَجَلَّ وَسُنَّةِ رَسُولِ الله»[2].

وعشرات بل مئات الروايات الأخرى التي تحدّث فيها الإمام علي عليه السلام

---

١ - نهج البلاغة، الخطبة رقم: ٣.

٢ - الكافي، ج ٨، ص ٥٩.

عن خلقته الخاصّة، واتحاد روحه بروح النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، والتي تحدّث فيها عن حقيقة أصل التنصيب.

ج ـ عدم الانسجام مع فلسفة الإمامة:

لو نفينا العلم اللدنّي والإلهي عن الأئمة الأطهار عليهم السلام، وتنزّلنا بهم إلى مستوى العلماء الأبرار ـ الذين لا يتجاوز علمهم العلم البشري العادي ـ فإن مثل هذه الرؤية إلى الإمامة سوف تمثل تجاهلاً لفلسفة الإمامة. وقد أشرنا في الفصل الأول بالتفصيل ـ في معرض بيان فلسفة الإمامة وتقريرها ـ إلى شؤون مثل الهداية، والمرجعية الدينية، وتشريع الأحكام الفرعية، وتحقيق هذه الأمور رهن باتصاف الإمام وتمتعه بالعلم الإلهي الخاص. ولمزيد من التوضيح راجع الفصل الأول.

■ **الشبهة الخامسة: عدم انسجام علم الغيب مع بعض أفعال الأئمة الأطهار عليهم السلام:**

لو قلنا بالصفات ما فوق البشرية للأئمة الأطهار عليهم السلام، من قبيل: العلم بالغيب في جميع الأمور وجزئيات الأحداث في الماضي والمستقبل، فإننا سنواجه عجزاً في تبرير وتفسير بعض أفعال وأعمال الأئمة الأطهار بحسب الظاهر. مثل توجّه الإمام علي عليه السلام إلى مسجد الكوفة، مع أن الفرض يقضي بأنه يجب أن يعلم ـ عن طريق علم الغيب ـ أنه سيتعرّض لعملية اغتيال سينفذها ابن مُلجم المرادي.

وكذلك الأمر بالنسبة إلى إرسال الإمام الحسين عليه السلام سفيره مسلم بن عقيل إلى الكوفة، وكذلك خروجه إلى كربلاء رغم علمه ـ بحسب الفرض ـ

أن ذلك سيقوده وسيقود ابن عمّه إلى القتل والشهادة.

ومن سنخ هذه الشبهة، شبهة تناول الأئمة الأطهار عليهم السلام للسم، وقد كان أكثرهم قد تمّت تصفيته من قبل الخلفاء بدسّ السمّ إليهم في الطعام.

مناقشة وتحليل:

إن بحث موضوع علم الأئمة عليهم السلام بالغيب في حدّ ذاته يحتاج إلى كتاب مستقل، ولكننا سنكتفي هنا بذكر بعض الأمور باختصار لغرض الإجابة عن هذه الشبهة:

أ ـ الآراء المختلفة بشأن علم الإمام بالغيب:

تقدّم أن أشرنا إلى أن الشيعة يذهبون إلى اعتبار أصل علم الإمام بالغيب شرطاً في الإمام في الجملة وليس بالجملة، ولكن هل الأئمة بالإضافة إلى الأحكام والتعاليم الدينية يعلمون بالغيب في كل ما يتعلق بأمور العالم الأعم من الماضي والمستقبل، وذلك بشكل مطلق وعام وبجميع الأمور الجزئية والكلية وعلى نحو فعلي؟ أولاً: إن هذا النوع من العلم ليس شرطاً في تحقق الإمامة. وثانياً: إن بعض علماء الإمامية رفضوا ذلك، وأضافوا له بعض القيود، وحاصل ذلك تعدّد الآراء والأقوال في هذا الشأن، ويمكن بيان هذه الأقوال على النحو الآتي:

١ ـ علم الغيب المطلق والفعلي بلوح المحو والإثبات واللوح المحفوظ.

٢ ـ علم الغيب المطلق والفعلي بلوح المحو والإثبات فقط.

٣ ـ علم الإمام بالغيب منوط بطلبه من الله.

٤ ـ نظرية توقف علم الأئمة بجزئيات الأمور إلى الأئمة الأطهار

أنفسهم[1].

يمكن طرح أصل الشبهة بناء على القول بالرأي الأول والثاني. وأما بناء على الرأي الثالث، فإن الإمام لا يعلم بأحداث الماضي والمستقبل بالفعل، وإنما تنفتح عليهم أبواب العلم بالغيب من خلال طلبهم ذلك من الله واستجابة الله لهم، وليس من اللازم أن يطلب الأئمة علماً إلهياً خاصاً لكل أمر، ومن هنا يُحتمل أن تكون الموارد المذكورة في الشبهة هي من الأمور التي لم يطلب الأئمة علمها من الله، وبذلك يرتفع أصل الإشكال.

ب ـ محاذير العمل بعلم الغيب:

على الرغم من علم الأئمة الأطهار عليهم السلام بالغيب وأحداث وأعمال الناس وتصرّفاتهم، كان الأئمة مكلفين بالعمل على طبق علمهم الظاهري والعادي، وإلا لزم من ذلك اختلال الأمور، وفيما يأتي نشير إلى بعض المحاذير المترتبة على عمل الأئمة على طبق علمهم بالغيب:

١ ـ لو لزم ترتيب الآثار على علم الأئمة بالغيب، وخاصة الإمام علي عليه السلام الذي تمكن من ممارسة الحكم، للزم من ذلك أن يُبادر الإمام في الحدّ الأدنى إلى أن يزجّ في السجن كل من علم بأنه سوف يقترف اليوم أو في المستقبل جريمة مثل: السرقة أو الزنا أو القتل وما إلى ذلك، وذلك للحيلولة دون وقوع الجرم. وفي هذه الصورة كان يتعيّن على الإمام علي عليه السلام أن يزجّ كثيراً من الناس في السجن على أمور لم يرتكبوها بعد، ولا يخفى ما في ذلك

---

١ – للتعرّف على القائلين بهذا الرأي، انظر: الصافي الگلبايگاني، شهيد آگاه؛ وكتابنا: كلام فلسفي، مقال: علم الإمام الحسين عليه السلام باستشهاده.

من المحاذير المضرّة بالمجتمع والحكومة والسلطة الدينية على السواء.

وفيما يتعلق بهذا النوع من ترتيب الآثار على علم الأئمة بالغيب يتمّ طرح سؤال جديد، وهو أيّ الأفراد الذين سيرتكبون المعصية في المستقبل سيتمّ حبسهم؟ هل أولئك الذين سيركتبون الجرم غداً، فيتمّ إلقاء القبض عليهم اليوم؟ أم حيث أن علم الإمام بالغيب مطلق ويشمل حتى آخر يوم من حياة الأفراد، يتمّ القبض على جميع الذين سيرتكبون الذنوب حتى بعد خمسين سنة؟ فهل يمكن تصور إمكان هاتين الفرضيتين؟

٢ ـ إنّ هذا النوع من المواجهة مع المذنبين والعصاة، ينافي أصل القول باختيار الإنسان. ذلك لأن بلوغ الإنسان مقام الخلافة الإلهية إنما يتمّ من خلال الابتعاد عن الذنوب واجتناب المعاصي عن حرية واختيار. وأمّا بناءً على الفرض المذكور فإن الناس سيبتعدون عن ارتكاب الذنوب بسبب علم الإمام بالغيب وما ينتظرهم من العقوبة المعجّلة، ومثل هذا الأمر لا يستحق عليه الإنسان أن يكون خليفة لله.

٣ ـ إنّ مثل هذا التعامل مع من يفترض فيه علم الإمام بأنه سيقترف الذنب، قد يحمله على الاعتراض والقول إنه ربما ندم في المستقبل على ما اقترفت يداه وأنه سيتوب إلى الله توبة نصوحاً، ولا يمكن لعلم الإمام الغيبي أن يكون مقنعاً بالنسبة له في الحدّ الأدنى.

٤ ـ إنّ معاقبة المذنبين سيشمل الاعتياديين من الناس والأصحاب المقرّبين وحتى المسؤولين في سلك الدولة، وفي هذه الحال فإنّ انكشاف أمرهم وفضحهم وزجّهم في السجون سيضعف جبهة الإمام والمسؤولين في حكومته الدينية.

٥ ـ والمشكلة الأخرى تكمن فيما يتعلق بأولئك الذين ارتكبوا المعاصي والذنوب في السابق، فيلزم من ذلك أن يعمل الإمام على حبس أعدادٍ غفيرة من الناس ومعاقبتهم.

٦ ـ يضاف إلى المشاكل والمحاذير السابقة المذنبين الذين يسكنون في المدن النائية، فكيف للإمام والحاكم الديني أن يجمعهم ويسجنهم؟ فعلى سبيل المثال هل يعمد الإمام إلى إعداد قائمة في كل يوم بأسماء الذين سيقترفون الذنوب غداً ويرسلها إلى جميع عماله في الأمصار ليقوموا بإلقاء القبض عليهم؟! وهل يجب أن تتضمن القائمة عناوينهم الدقيقة كي لا يفلت منهم أحداً؟ إذا كان الأمر كذلك، سوف لا يكون لدى الإمام من مهام سوى إعداد هذه القوائم. فهل يكون ذلك عملياً؟ أليس للإمام من شأن ومنزلة غير الإنشغال بهذه السفاسف؟!

٧ ـ وأما إذا قيل: إن على الإمام أن يرتّب الآثار فيما يتعلق بعلمه بالغيب على الأمور الخاصة به فقط، كأن يسارع الإمام علي عليه السلام ـ مثلاً ـ إلى إلقاء القبض على قاتله عبد الرحمن بن مُلجم، فلا بدّ من القول في هذا الشأن:

أ ـ يمكن لابن مُلجم أن ينكر إضماره هذه النيّة الغاشمة.

ب ـ هل يمكن اعتقال شخص لمجرّد الاستناد إلى علم الإمام بالغيب؟ فإذا كان الجواب بالإيجاب، فما هي المدّة التي يجب أن يقضيها في السجن؟ في المحاكم الاعتيادية حيث لا يكون هناك علم بما يضمره المرء في خبيئته، يتمّ الحكم عليه لفترة من الزمن ثمّ يُطلق سراحه، أمّا بالنسبة إلى الإمام حيث يقوم الفرض على أنه يعلم الغيب ويعلم بالنوايا الفاسدة التي تنطوي عليها صدور الناس، ويعلم عدم توبة أمثال ابن ملجم، فعليه أن يسجن كثيراً من الناس

ويحكم عليهم بالحبس المؤبّد؟ وعلاوة على الشخص المنفذ نفسه ألا يجب اعتقال المتواطئين معه وقدّموا له المساعدة لتحقيق غايته الدنيئة؟!

ج ـ يمكن للمعتقل أو المعتقلين أن يدّعوا احتمال توبتهم، وعدم قيامهم بما كانوا بصدد القيام به في اللحظة الأخيرة. وعليه هل يمكن عندها هل يصح التمسّك بعلم الغيب دليلاً دامغاً لإدانة المتهمين في المحاكم القضائية، وهل يمكن اعتماد هذا الدليل للحكم عليهم بالقصاص أو الحبس المؤبّد أو المؤقت؟

د ـ مضافاً إلى القاتل، هل يجب على الإمام أن يُلقي القبض على الذين يسعون أو يهمّون بإلحاق أنواع الضرر بالإمام، من قبيل: الجرح في الحرب، والاتهام وأنواع الإيذاء الأخرى أيضاً؟ عندها سيكون عدد المعتقلين كثيراً جدّاً!

هـ ـ لو اقتصر الإمام على معاقبة الخاطئين بحقه الخاص والشخصي فقط استناداً لعلمه الغيبي، عندها يحقّ للمجتمع أن يعترض على الإمام ويقول له: ما هذه المحاباة، إذ تعاقب من يضمرون السوء لك، ولا تعاقب الذين يضمرون الشرّ للأمة وابنائها والذين يعبثون بقوت الناس وبيت المال؟!

شبهة علم الإمام الحسين عليه السلام بالغيب:

فيما يتعلق بإرسال الإمام الحسين عليه السلام سفيره مسلم بن عقيل إلى الكوفة، وتوجهه شخصيّاً إلى كربلاء، يمكن القول: إنه عليه السلام كان مأموراً بالعمل بحسب العلم الظاهري، ولم يكن بإمكانه تجنّب إرسال مسلم أو يمتنع عن التوجّه إلى كربلاء استناداً إلى علم الغيب؛ إذ إنّ أهل الكوفة ـ في مثل هذه الحالة ـ سوف يسجّلون موقفهم وشهادتهم للتاريخ بأنهم رغم استعدادهم

لإقامة الحكومة الدينية وإرسال الرسائل والكتب العديدة إلى الإمام الحسين بهذا الشأن للقدوم إليهم وتولي قيادة ثورتهم، إلا أنه لم يستجب لدعوتهم وندائهم، وسوف يُتهم الإمام ـ والعياذ بالله ـ بأنه خاف على نفسه وعلى أسرته؟

في حالة ترتيب الآثار على علم الغيب، سيعمد المؤرخون من أهل السنة وغير المسلمين من الذين لا يعترفون بعلم الغيب للإمام، سيرسمون صورة سلبية عن الإمام، ولما تمّ الحصول على كل النتائج والآثار المباركة لثورة كربلاء. وعليه فقد أدرك الإمام الحسين عليه السلام أن مصلحته ومصلحة المجتمع تكمن في عدم ترتيب الآثار على علمه بالغيب.

تناول الأئمة عليهم السلام للسمّ:

وأما فيما يتعلق بشبهة تناول الإمام للطعام المسموم، فيجب القول: إن الإمام رغم علمه بكون الطعام مسموماً، ولكنه حيث كان مكرهاً على تناوله، لم يكن له بدّ من تناوله.

مضافاً إلى أنه لو أصرّ على عدم تناول السمّ، فإن الخليفة والحاكم كان يقتله بطريقة أخرى، فرأى الإمام أن المصلحة في أن يكون استشهاده بتناول السمّ. وإن كان السرّ في ذلك خافياً علينا. وربما أمكن القول مثلاً: إن اختيار الإمام هذه الطريقة لاغتياله من قبل الحاكم، لأنها تنطوي على شيء من التكتم، وعدم افتضاح أمر الحاكم وجريمته النكراء، ولـمّا كان الحاكم إنّما يختار هذه الطريقة في التخلّص من الإمام عليه السلام، فإنه سوف يستمر في الحفاظ على الشكليات الظاهرية، فلا يتعرّض لأتباعه وأسرته، بمن فيهم ابن الإمام عليه السلام ـ

الذي سيتولى مقاليد الإمامة بعده ـ ويوفر لهم الحماية، أو أن لا يظهر العداء لهم علناً في الحد الأدنى. الأمر الذي يوفر الأرضية المناسبة لاستمرار حياة الشيعة في الوسط المخالف.

حمل الاعتراف والأعمال المخالفة لعلم الغيب على العلم الظاهري:

اتضح ممّا تقدّم، كما تمّ التأكيد أيضاً على أن الأئمة عليهم السلام كانوا يعملون بمقتضى علمهم الاعتيادي والظاهري. وعلى هذا الأساس لو اعترف الأئمة أنفسهم في بعض الروايات بعدم علمهم بأمور من قبيل: موضع اختباء العدو[1]، أو الموضع الذي أختبأت فيه الجارية[2]، أو الاعتماد على صلاح الأشخاص بحسب الظاهر[3]، أمكن تفسير ذلك وحمله على القاعدة السابقة، والقول بأن الأئمة في هذه الموارد بصدد العمل على طبق علمهم الظاهري، وإن الأئمة طبقاً لعلمهم العادي والظاهري لم يكونوا يعلمون بموضع اختباء العدو أو الجارية أو معرفة الأشخاص على حقيقتهم، رغم علمهم بجميع ذلك بواسطة علمهم الغيبي.

وفي تأييد هذا القول يمكن الإشارة إلى قضية إرسال أبي موسى الأشعري بوصفه حكماً وممثلاً من قبل الإمام علي في قضية التحكيم المشهورة بعد حرب صفين للتفاوض مع عمرو بن العاص، حيث تنبأ الإمام بأن عمراً سيخدعه، فقال: «وكأني به وقد خُدع». وهنا قام أحد أصحابه (ويدعى عبد

---

١ – انظر: ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ج ٣، ص ١٣٢.
٢ – انظر: الكليني، الكافي، ج ١، ص ٢٥٧.
٣ – انظر: نهج البلاغة، الكتاب رقم: ٧٢.

الله ابن أبي رافع) حيث لم يستوعب عدم ترتيب الإمام لأثر علمه بالغيب؛ فسأل الإمام عن سبب إرساله أبي موسى الأشعري رغم علمه بأنه سينخدع، فأشار الإمام في جوابه إلى فلسفة إرسال الله سبحانه وتعالى للرسل والأنبياء والسفراء إلى الناس، إنّ الله رغم علمه الأزلي بأن قوم يونس وغيرهم من الأمم الأخرى مثلاً سوف لا يؤمنون وأنهم سيتعرّضون للعذاب الدنيوي، إلا أنه مع ذلك لم يرتب الآثار على علمه الأزلي، وأرسل إليهم الرسل ليتمّ الحجة عليهم. وإليك بيان هذه الرواية على لسان ابن أبي رافع نفسه:

«عن عبد الله بن أبي رافع قال: حضرت أمير المؤمنين عليه السلام وقد وجّه أبا موسى الأشعري، فقال له: أحكم بكتاب الله ولا تجاوزه، فلما أدبر قال: كأني به وقد خدع، قلت: يا أمير المؤمنين فلم توجّهه وأنت تعلم أنه مخدوع؟ فقال عليه السلام: يا بني، لو عمل الله في خلقه بعلمه ما احتجّ عليهم بالرسل»[1].

أما المؤيّد الآخر نراه في الحديث الذي يُصرّح فيه الإمام الصادق عليه السلام بعدم علمه بموضع اختباء جاريته. إذ قال سدير الصيرفي بعد ذلك: فَلَمَّا أَنْ قَامَ مِنْ مَجْلِسِهِ وَصَارَ فِي مَنْزِلِهِ دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو بَصِيرٍ وَمُيَسِّرٌ، وَقُلْنَا لَهُ: جُعِلْنَا فِدَاكَ سَمِعْنَاكَ وَأَنْتَ تَقُولُ كَذَا وَكَذَا فِي أَمْرِ جَارِيَتِكَ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّكَ تَعْلَمُ عِلْماً كَثِيراً، وَلَا نَنْسُبُكَ إِلَى عِلْمِ الْغَيْبِ. قَالَ فَقَالَ: يَا سَدِيرُ أَلَمْ تَقْرَأِ الْقُرْآنَ؟ قُلْتُ: بَلَى. قَالَ: فَهَلْ وَجَدْتَ فِيمَا قَرَأْتَ مِنْ كِتَابِ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ **قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنْ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ** ﴾[2]؟ قَالَ قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ قَدْ قَرَأْتُهُ. قَالَ: فَهَلْ عَرَفْتَ الرَّجُلَ؟ وَهَلْ عَلِمْتَ مَا كَانَ عِنْدَهُ

---

١ – محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٤١، ص ٣١٠؛ المناقب، ج ٢، ص ٢٦١.
٢ – النمل: ٤٠.

مِنْ عِلْمِ الْكِتَابِ؟ قَالَ قُلْتُ: أَخْبِرْنِي بِهِ. قَالَ: قَدْرُ قَطْرَةٍ مِنَ الْمَاءِ فِي الْبَحْرِ الْأَخْضَرِ». يتضح من تتمّة هذا الحديث أن إنكار الإمام لعلمه بالغيب في بداية الحديث كان بداعي رعاية مقتضى حال المخاطبين، وإلا فإن خاتمة الحديث سوف تتهافت مع بدايته[1].

■ الشبهة السادسة: عدم توظيف الأئمة عليهم السلام لصفاتهم الخارقة في التعريف بأنفسهم

هناك من الذين ينكرون الصفات ما فوق البشرية للأئمة عليهم السلام من يسعى إلى القول بأن الأئمة أنفسهم لم يقولوا بأنهم مصداق لمثل هذه الصفات، ولم يستفيدوا من هذه الصفات للتعريف بأنفسهم[2]. كما أنهم عليهم السلام في الخلاف والجدال بين الشيعة في هذا الشأن كانوا ينحازون إلى الدفاع عن الموقف الذي ينفي عنهم هذه الصفات[3].

ولكن اتضح من الروايات الأخيرة لـ (الإمام علي عليه السلام، والإمام السجّاد عليه السلام، والإمام الرضا عليه السلام)، أن الأئمة عليهم السلام لم يتوانوا عن التعريف عن أنفسهم بهذه الصفات عندما كانوا يأنسون من المخاطب الأهلية والقدرة على تحمّل ذلك. وفيما يأتي نكتفي بذكر خطبة الإمام الحسن عليه السلام في مسجد الكوفة، حيث قال في التعريف بأهل البيت عليهم السلام:

---

١ - انظر: الكليني، الكافي، ج ١، ص ٢٥٧؛ العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج٢٦، ص ٢٣٠.

٢ - انظر: كديور، مجلة مدرسة، أرديبهشت، ١٣٨٥ هـ ش، العدد: ٣، ص ٩٥.

٣ - انظر: حسين المدرّسي الطباطبائي، مكتب در فرايند تكامل، ص ٤٣ و٥٤.

«يا أهل الكوفة! اتقوا الله فينا، فإنا أمراؤكم، وإنا أضيافكم، ونحن أهل البيت الذين قال الله فيهم: ﴿ **إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمْ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ**﴾[1] »[2].

في هذا التعريف نجد تأكيداً من الإمام عليه السلام على أصل التنصيب الإلهي، وعلى أصل العصمة.

إلا أن المشكلة التي كان يعاني منها الأئمة ـ كما قال الإمام علي عليه السلام ـ تكمن في عدم وجود من يعرف منزلتهم الحقيقية سوى النزر القليل من خلّص أصحابهم، ويبدو أن هذه الآفة لا زالت ضاربة بجرانها ـ للأسف الشديد ـ حتى بعد مضي أربعة عشر قرناً من تاريخ الإسلام.

وعلى هذا الأساس تكون الشبهة التي أثارها بعضهم والتي تقول: إن الأئمة أنفسهم لم يستفيدوا من هذه الصفات للتعريف بأنفسهم، باطلة من الأساس.

■ الشبهة السابعة: إنكار عصمة الأئمة عليهم السلام:

إن من بين الشبهات القديمة التي يسوقها أهل السنة وبعض المعاصرين[3] ـ ضمن إنكارهم عصمة الأئمة عليهم السلام ـ القول بأن صفة العصمة من مقترحات هشام بن الحكم أو أنها من مختلقات المتكلمين في القرنين الثاني

---

١ – الأحزاب: ٣٣.

٢ – سير أعلام النبلاء، ج ٤، ص ٣٩٤.

٣ – انظر: أبو الفضل برقعي، تضاد مفاتيح با قرآن، ص ٢١؛ أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي الشيعي، ص ٥١ ـ ٨٠.

والثالث للهجرة[1]. إلا أن هذه التهمة ناشئة عن الرؤية السطحية لتعريف الإمامة وحقيقتها.

ولقد أجبنا عن هذه الشبهة بالأدلة العقلية والنقلية في الفصل الثالث (عدم انسجام الإمامة مع الخاتمية)، عند ذكر شبهة عدم انسجام الخاتمية مع العصمة بالتفصيل، ولذلك نحيل القارئ الكريم إلى ذلك الموضع، كي لا نضطرّ إلى التكرار الممل. ولكننا نكتفي هنا بذكر هذه النقطة، وهي أن الروايات النبويّة الدالة على صفة العصمة للأئمة الأطهار عليهم السلام تثبت ضعف هذا الادّعاء القائل بأن العصمة من مقترحات هشام بن الحكم.

نعم لقد كان لهشام بن الحكم فضل كبير في الجهود التي بذلها من أجل الاستدلال على العصمة الثابتة للأئمة عليهم السلام بالأدلة النقلية والعقلية، وكما قال تلميذه ابن أبي عُمير فإن بعض الأدلة التي ذكرها هشام بن الحكم في إثبات نظرية العصمة لم يسبقه إليها أحد قبله، من قبيل: التمسّك بقوله تعالى :

---

١ - انظر: حسين المدرّسي الطباطبائي، مكتب در فرايند تكامل، ص ١٤. حيث نقل هذه التهمة ونسبتها إلى هشام بن الحكم عن مقال تحت عنوان: «العصمة» لكاتبه مادلونغ الموجود في دائرة المعارف الإنجليزية باسم العالم الإسلامي، الطبعة الجديدة، ج ٤، ص ١٨٢٠، ويبدو أن مصدر هذه المقالة كتاب (مقالات الإسلاميين) لأبي الحسن الأشعري. وفي هذا الشأن يجب القول، أولاً: كان على الكاتب أن يتأكد اولاً من هذا الاتهام ونسبته إلى هشام بن الحكم. وثانياً: كان عليه إرجاع هذه النسبة إلى مصدر معتبر، لا إلى مصدر مناوئ ومخالف للشيعة ومن قبل الذين كانوا يسعون إلى تشويه سمعه هشام بن الحكم بشتى الوسائل والطرق. وثالثاً: إذا رجعنا إلى كتاب (مقالات الإسلاميين) لوجدناه في الصفحة رقم ٤٨ يصف هشام بن الحكم بأنه من القائلين بعصمة الأئمة، لا أنه أول من أسسها وابتكرها، وفرق بين الأمرين.

﴿ لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ ﴾[1]، [2].

وهناك قرائن وشواهد أخرى تنفي نسبة القول بأن العصمة من مبتدعات هشام بن الحكم، مثل: عدم وجود هذه النسبة إلى هشام في أيّ واحد من المصادر الشيعية، وحتى الشيخ الصدوق الذي يصفه البعض بأنه من أشدّ المخالفين لوصف الأئمة بالصفات ما فوق البشرية لم يؤثر عنه أنه نسب هذا الاتهام لهشام. وهناك من المحققين الغربيين من يذهب إلى الاعتقاد بأن نظرية العصمة كانت سائدة قبل عصر هشام وفي زمن الإمام الباقر عليه السلام [3].

بل إن الشيخ الصدوق يثبت في كتابه القيّم (معاني الأخبار) أن هشام بن الحكم قد استلهم العصمة وحقيقتها من الإمام الصادق عليه السلام [4].

■ الشبهة الثامنة: تعارض عصمة الأئمة مع الأدعية والروايات:

سبق أن أشرنا إلى أن العصمة من الصفات اللازمة لمقام الإمامة، وقد تمّ التأكيد على هذا المعنى في الآيات والروايات المستفيضة. إلا أن أهل السنة حيث تنزّلوا بمقام الأئمة الأطهار عليهم السلام إلى مستوى الحاكم أو العالم الديني، فقد تمسّكوا لإثبات مدّعاهم (عدم عصمة الأئمة الأطهار) بروايات عن الأئمة لم يصفوا أنفسهم فيها بالعصمة، بل على عكس ذلك تماماً فقد اعترفوا بعدم

---

١ - البقرة: ١٢٤.

٢ - انظر: عبد الله نعمة، هشام بن الحكم، ص ٢٠٤.

٣ - انظر: ارزينا لالائي، نخستين انديشه هاي شيعي «تعاليم امام محمد باقر عليه السلام»، ص١٣٢، ترجمه إلى الفارسية: الدكتور فريدون بدره اي.

٤ - انظر: معاني الأخبار، ص ١٣٢.

العصمة. وفيما يأتي نخوض في تحليل تلك الروايات، ونعمل على نقد استناد المخالفين إليها[1].

ـ من ذلك قول الإمام علي عليه السلام: «فَلَا تَكُفُّوا عَنْ مَقَالَةٍ بِحَقٍّ أَوْ مَشُورَةٍ بِعَدْلٍ، فَإِنِّي لَسْتُ فِي نَفْسِي بِفَوْقِ أَنْ أُخْطِئَ، وَلَا آمَنُ ذَلِكَ مِنْ فِعْلِي»[2].

ـ كما استند أصحاب هذه الشبهة إلى فقرة من دعاء للإمام علي عليه السلام إذ يقول: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، فَإِنْ عُدْتُ فَعُدْ عَلَيَّ بِالْمَغْفِرَةِ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا وَأَيْتُ مِنْ نَفْسِي وَلَمْ تَجِدْ لَهُ وَفَاءً عِنْدِي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا تَقَرَّبْتُ بِهِ إِلَيْكَ بِلِسَانِي، ثُمَّ خَالَفَهُ قَلْبِي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي رَمَزَاتِ الْأَلْحَاظِ، وَسَقَطَاتِ الْأَلْفَاظِ، وَشَهَوَاتِ الْجَنَانِ، وَهَفَوَاتِ اللِّسَانِ»[3].

دراسة وتحليل:

فيما يتعلق بنقد هذه الشبهة يجدر الالتفات إلى الأمور الآتية:

أ ـ مخالفتها للآيات والروايات النبوية:

لقد شرحنا في الفصل الثالث مباني عصمة الإمام وعلى رأسها الآيات والروايات النبوية في معرض الحديث بشأن نقد شبهة «عدم انسجام الإمامة مع الخاتمية»، بالتفصيل، ولذلك نحيل القارئ الكريم إلى ذلك الموضع، خوفاً من التكرار.

---

١ – انظر: أحمد الكاتب، تطوّر الفكر السياسي الشيعي، ص ٢٤ و٨١؛ عبد الكريم سروش، بسط تجربه ديني، ص ٢٧٩.

٢ – نهج البلاغة، الخطبة رقم: ٢٠٧؛ فيض الإسلام، ص ٦٨٧.

٣ – المصدر أعلاه، الخطبة رقم: ٧٧، ص ١٧٦.

طبقاً لهذه النصوص المتقنة، لا بدّ من اتصاف الإمام بالعصمة، كما أن الآيات والروايات فيما يتعلق بخصوص الإمام علي عليه السلام صريحة في هذا الشأن. وعليه إذا واجهنا مورداً أو عدداً قليلاً من النصوص الدالة عل خلاف العصمة الثابتة بتلك الأدلة المستفيضة، يجب العمل على تفسيرها وتبيينها بما يتناسب ودلالة تلك الأدلة والنصوص على العصمة.

وأمّا إذا عمد شخص منذ البداية إلى التنزّل بمقام الإمام علي عليه السلام إلى مستوى الخلفاء الثلاثة الذين سبقوه، بل أدنى من ذلك ـ (كما يذهب أكثر أهل السنة) ـ متجاهلاً بذلك كثيراً من الآيات والروايات الدالة على عصمة أهل البيت عليهم السلام، فإنه يكون قد سار على خلاف هذه الآيات والروايات، وأقام مذهبه على ظاهر نصوص يتيمة هي في حدّ ذاتها بحاجة إلى تبرير عقلائي.

ب ـ كلام الإمام يُشير إلى أصل عام ولا يختصّ بشخصه:

فيما يتعلق بكلام الإمام علي عليه السلام، ومطالبته من الناس أن يشيروا عليه بحق؛ لأنه ليس بمأمن الخطأ، يجب القول: إذا طالعنا الخطبة التي ورد فيها هذا النص بشكل كامل، سوف يتضح لنا أن الإمام علي عليه السلام إنما قال هذه الخطبة في أحداث حرب صفين، وفي الأثناء قام شخص من بين أصحابه وبدأ بإطرائه ومدحه وثنائه بكلمات يظهر منها التملّق، وحيث كان الإمام يكره المديح والثناء، فقد أضاف إلى كلمته هذه الفقرة مذكراً الناس أن الأجدر بهم بدل الثناء على الحاكم أن يشيروا عليه بما هو حق؛ ذلك لأنّ الحاكم من موقعه أحوج إلى الكلمة الناصحة من الكلمات المداهنة، وبطبيعة الحال حيث كان الإمام علي عليه السلام في حينها هو الحاكم، لم يكن يرى لنفسه من الناحية الأخلاقية أفضلية على الآخرين، ومن هنا تأتي إشارته إلى نفسه وأنه ليس

استثناءً من احتمال الخطأ والحاجة إلى المشورة. وأما في الواقع فإن لبّ مراده هو ذمّ مدح وثناء الحاكم، وبيان أصل عام للحكام فيما يتعلق بضرورة التشاور مع الناس. أما شخص الإمام فكان معصوماً ومبرّءاً من الخطأ، ولذلك فإنه كان في غنىً عن الاستشارة. والدليل على ذلك النصوص والكلمات الواردة عنه بهذا الشأن حيث يصرّح فيها بعصمته وعدم حاجته إلى المشورة لعلمه التام والجامع بجميع أبعاد وزوايا الحكم والموضوع، وقد تقدّم أن ذكرنا الروايات الواردة في هذا الشأن في الصفحات السابقة.

ج ـ تعليق إمكان صدور الخطأ على عدم تدخّل العناية الإلهية:

كان على المنكرين للعصمة ـ أو بعبارة أخرى: الذين يقولون بإمكان صدور الخطأ والمعصية عن الأئمة عليهم السلام ـ أن يستشهدوا بروايات صريحة في دلالاتها على صدور المعصية والخطأ عنهم. أما خطبة الإمام علي عليه السلام في نهج البلاغة فغاية ما تدلّ عليه هو الطبيعة الإنسانية للإمام، والقول بأنها بحيث لو خلّيت وطبعها، أمكن أن تكون منشأ لصدور الخطأ والمعصية. وهذا ما يدل ويشهد له بشكل كامل لفظ «في نفسي» إذ يقول: «فَإِنِّي لَسْتُ فِي نَفْسِي بِفَوْقِ أَنْ أُخْطِئَ». وأما أن تكون هذه النفس والطبيعة التي يتحلّى بها الإمام باقية على هذه الشاكلة أم لا؟ فيمكن للفقرة الثانية في الخطبة نفسها أن تجيب عنها، إذ يقول: «إِلَّا أَنْ يَكْفِيَ اللهُ مِنْ نَفْسِي مَا هُوَ أَمْلَكُ بِهِ مِنِّي». وعليه فإن هذه الفقرة تجعل إمكان صدور الخطأ والمعصية عنه معلقاً على عدم كفاية الله له من نفسه وتركه وشأنه، ولـمّا كان قد ثبت في موضعه عند إثبات العصمة بالأدلة العقلية والنقلية، أن الله سبحانه قد كفاه من نفسه بالعصمة، فيكون مستثنى من ذلك الحكم العام، فلا يكون صدور الخطأ والمعصية في حقّه ممكناً.

وعليه يكون صاحب هذه الشبهة قد ارتكب مغالطة حذف النص وتقطيعه، وحجب الاستثناء الوارد في الفقرة التي جعلها دليلاً على مدّعاه.

د ـ نصوص الإمام الدالة على عصمته:

أشرنا في العنوان المتقدّم إلى أن غاية ما تدلّ عليه الخطبة أعلاه هو طبيعة وإمكان صدور الخطأ من دون وقوعه حقيقة، وأضفنا إلى ذلك أن هذا الإمكان قد تمّ نفيه من قبل الإمام علي عليه السلام في فقرة أخرى من الخطبة نفسها. وهناك روايات أخرى مأثورة عن الإمام تدلّ على عصمته وعدم صدور الخطأ عنه نشير إليها فيما يأتي. إنّ الإمام عليه السلام في هذه الخطبة رغم مطالبته من الحاضرين أن لا يبخلوا عليه بالمشورة، إلا أنه يُصرّح في موضع آخر بأنه غير محتاج إلى المشورة أصلاً، وذلك لعدم إمكان صدور الجهل والخطأ عنه. كما يظهر ذلك من جوابه عن عتاب طلحة والزبير وانتقادهما له بعدم استشارتهما، إذ أورد الشريف الرضي في نهج البلاغة قائلاً:

«ومن كلام له عليه السلام كلم به طلحة و الزبير ـ بعد بيعته بالخلافة و قد عتبا عليه من ترك مشورتهما، و الاستعانة في الأمور بهما ـ لَقَدْ نَقَمْتُمَا يَسِيراً وَأَرْجَأْتُمَا كَثِيراً، أَلَا تُخْبِرَانِي أَيُّ شَيْءٍ كَانَ لَكُمَا فِيهِ حَقٌّ دَفَعْتُكُمَا عَنْهُ، أَمْ أَيُّ قَسْمٍ اسْتَأْثَرْتُ عَلَيْكُمَا بِهِ، أَمْ أَيُّ حَقٍّ رَفَعَهُ إِلَيَّ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، ضَعُفْتُ عَنْهُ أَمْ جَهِلْتُهُ أَمْ أَخْطَأْتُ بَابَهُ؟ ... فَلَمْ أَحْتَجْ فِي ذَلِكَ إِلَى رَأْيِكُمَا وَلَا رَأْيِ غَيْرِكُمَا، وَلَا وَقَعَ حُكْمٌ جَهِلْتُهُ فَأَسْتَشِيرَكُمَا وَإِخْوَانِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ لَمْ أَرْغَبْ عَنْكُمَا وَلَا عَنْ غَيْرِكُمَا»[1].

---

١ - نهج البلاغة، الخطبة رقم: ١٩٦؛ فيض الإسلام، ص ٦٥٦.

وقال الإمام علي عليه السلام بعد مقتل طلحة والزبير، مبيّناً عدم تردّده وشكّه في معرفة الحق:

«بِنَا اهْتَدَيْتُمْ فِي الظَّلْمَاءِ، وَتَسَنَّمْتُمْ ذُرْوَةَ الْعَلْيَاءِ، وَبِنَا أَفْجَرْتُمْ عَنِ السِّرَارِ، وُقِرَ سَمْعٌ لَمْ يَفْقَهِ الْوَاعِيَةَ، وَكَيْفَ يُرَاعِي النَّبْأَةَ مَنْ أَصَمَّتْهُ الصَّيْحَةُ، رُبِطَ جَنَانٌ لَمْ يُفَارِقْهُ الْخَفَقَانُ، مَا زِلْتُ أَنْتَظِرُ بِكُمْ عَوَاقِبَ الْغَدْرِ، وَأَتَوَسَّمُكُمْ بِحِلْيَةِ الْمُغْتَرِّينَ، حَتَّى سَتَرَنِي عَنْكُمْ جِلْبَابُ الدِّينِ، وَبَصَّرَنِيكُمْ صِدْقُ النِّيَّةِ، أَقَمْتُ لَكُمْ عَلَى سَنَنِ الْحَقِّ فِي جَوَادِّ الْمَضَلَّةِ، حَيْثُ تَلْتَقُونَ وَلَا دَلِيلَ، وَتَحْتَفِرُونَ وَلَا تُمِيهُونَ، الْيَوْمَ أُنْطِقُ لَكُمُ الْعَجْمَاءَ ذَاتَ الْبَيَانِ، عَزَبَ رَأْيُ امْرِئٍ تَخَلَّفَ عَنِّي، مَا شَكَكْتُ فِي الْحَقِّ مُذْ أُرِيتُهُ... مَنْ وَثِقَ بِمَاءٍ لَمْ يَظْمَأْ»[1].

وقال الإمام علي عليه السلام بشأن عصمته وعدم صدور الكذب والضلال عنه: «مَا كَذَبْتُ وَلَا كُذِّبْتُ وَلَا ضَلَلْتُ وَلَا ضُلَّ بِي»[2].

تقرير آخر للشبهة: اعتراف الأئمة في أدعيتهم بأنهم مذنبون:

إن من بين التقريرات الأخرى لشبهة إنكار عصمة الأئمة عليهم السلام، التمسّك بالأدعية المتعدّدة الواردة عنهم والتي يعترفون فيها بذنوبهم[3].

مناقشة وتحليل:

في معرض تحليل هذه الشبهة يجب القول: إن مباحث المعاني والألفاظ

---

١ - نهج البلاغة، الخطبة رقم: ٤.

٢ - المصدر أعلاه، الحكمة رقم: ١٧٦.

٣ - انظر: الآلوسي، تفسير روح المعاني، ج ١٢، ص ٢٦، تفسير الآية رقم ٣٣ من سورة الأحزاب.

تعدّ اليوم من المباحث الهامّة في العلوم الإنسانية، ولأهميّة هذه المباحث وارتباطها بالتعاليم والنصوص الدينية في علم فلسفة الدين والبحث الديني والتفسير، فإنها تحظى بأهمية خاصّة. وعليه نقول: ما هي لغة الدين؟ وهل هي ذات اللغة العرفية أم أنها تختلف عنها؟ وما هو مكمن الاختلاف بينهما؟ إن القدر المتيقّن هو أن لغة الدين ـ وخاصّة لغة القرآن ـ لا تختلف عن لغة العرف من الناحية الماهوية، فإنها مثلها في الاشتمال على الاستعارة والكناية والتعليم والمبالغة، وفي الوقت نفسه تشتمل على معاني سامية وعميقة لا تتوفّر في لغة العُرف.

أ ـ التفسير العرفاني:

يمثّل الدعاء نوعاً أخصّ من لغة الدين، فهو يمثّل في الحقيقة لغة وواسطة الارتباط بين الداعي وبين الله والمعبود والعالم القدسي وما فوق الطبيعي. حيث الداعي يرى نفسه أمام خالق الوجود وواهب الحياة في غاية التضاؤل والعدم، فهو يرى نفسه متقوّماً ـ في كل لحظة من حياته ـ بذلك الوجود القدسي، ولذلك يرى وجوده إلى وجود ذلك الخالق بمنزلة وجود قطرة الماء إلى المحيط الهادر، وأن ليس له من وظيفة سوى عبادة أوامر ذلك المعبود الفيّاض وإطاعته، ويرى كل خطوة يرفعها في هذا المسير باتجاه مرضاة المحبوب والمعبود، وتبعاً لذلك يضمن النجاح والفوز والفلاح، وبعكس ذلك فإن كل فعل ولحظة تؤدّي إلى الابتعاد عن غايته ومعبوده، تستتبع خسراناً وإثماً لا كفارة له حتى وإن كان ذلك لا يعدّ معصية وذنباً في إطار الشريعة.

إن العارف الذي لا يكتفي بترك المحرّمات فحسب، بل يُضيف لها ترك المكروهات، بل حتى بعض المباحات لغاية القيام بالمستحبات والواجبات،

تكمن غايته ودافعه في الوصول إلى هدفه الأخير المتمثّل بالاتصال بالمحيط الإلهي الذي يتمّ التعبير عنه في المصطلح العرفاني بـ «الفناء». وقيل في ذلك: «حسنات الأبرار، سيئات المقرّبين».

إنّ شخصيّة مثل شخصيّة الإمام علي عليه السلام الذي يمثل قمّة العارفين، وأفضل الكائنات بعد النبي الأكرم صلى الله عليه وآله ـ على ما مرّ بيانه وذكرنا رواياته في الفصل الأول والثاني عند بحث مقام الإمامة ـ قد بذل كل وجوده من أجل الوصول إلى المقصود وكمال الله اللامتناهي، ويرى كل فعل أو حركة أو كلمة تبعده عن غايته، بل حتى إذا أدّت إلى عرقلة حركته إلى الله أو كبحها (مثل المباحات)، خطأ وزلّة وذنباً، من هنا فإنه يلجأ لذلك إلى الدعاء والاستغفار وطلب الصفح.

من هنا فقد صدر عن الإمام علي عليه السلام كثير من الأدعية ـ من قبيل: دعاء كميل ودعاء الصباح ـ في هذا الشأن، وهي تنطوي بأجمعها ـ كما أسلفنا ـ على لغة الدعاء وطلب العفو والصفح عن المكروهات والمباحات التي لا تُعدُّ ذنباً في إطار الشريعة، وإنما هي معصية في حقل العرفان والإنسان الكامل[1].

ب ـ التفسير العلمي والتربوي:

الوجه الثاني هو القول بأن الأئمة عليهم السلام يرومون من خلال هذه الأدعية تعليم الآخرين كيفية الدعاء والارتباط مع الله في خطابهم، فهم بصدد تعليم المذنبين بشكل غير مباشر كيفية تطهير صدورهم وجلاء قلوبهم من الأدران من خلال الاعتراف بذنوبهم بشكل مستمر، والانطلاق بذلك نحو مصدر النور

---

١ – انظر: أبو الفتح الإربلي، كشف الغمة في معرفة الأئمة، ج ٣، ص ٤٦.

والطهر والنقاء. بيد أن هناك من لا يرى هذا الجواب مقنعاً[1].

ج ـ الحمل على الاستغفار الدفعي:

قال بعض المعاصرين في تحليل اعتراف الأئمة عليهم السلام وتبريره ما حاصله: «إن الاستغفار الوارد في هذه الأدعية هو من الاستغفار الدفعي، بمعنى الاستغفار الذي يحول دون عروض الغفلة والمعصية، وليس من الاستغفار الرفعي الذي يأتي بعد اقتراف الذنوب حقيقة. ومثل ذلك مثل الغطاء الذي يوضع على المرآة كي لا يقع عليها شيء من الغبار، لا كمثل المنديل الذي يمسح به الغبار الواقع عليها أصلاً»[2].

د ـ طلب الاستغفار لذنوب الأمّة:

الأمر الآخر الذي يمكن أن نستفيده من بعض الروايات[3] هو أن

---

١ – انظر: ابن أبي الفتح الإربلي، كشف الغمة في معرفة الأئمة، ج ٣، ص ٤٦. إذ قال: «كنت أفكر في معناه وأقول: كيف يتنزل على ما تعتقده الشيعة من القول بالعصمة؟ وما اتضح لي ما يدفع التردد الذي يوجبه! فاجتمعت بالسيد السعيد النقيب رضي الدين أبي الحسن علي بن موسى بن طاوس العلوي الحسيني ـ رحمه الله ـ وألحقه بسلفه الطاهر فذكرت له ذلك فقال إن الوزير السعيد مؤيد الدين العلقمي ـ رحمه الله تعالى ـ سألني عنه؛ فقلت: كان يقول هذا ليعلّم الناس. ثم إني فكرت بعد ذلك فقلت: هذا كان يقوله في سجدته في الليل وليس عنده من يعلمه». وانظر أيضاً: العلامة عبد الله جوادي آملي، ادب فناي مقرّبان: (شرح زيارة الجامعة الكبيرة)، ج ٣، ص ٢٦٢.

٢ – العلامة عبد الله جوادي آملي، ادب فناي مقرّبان: (شرح زيارة الجامعة الكبيرة)، ج ٣، ص ٢٦٣.

٣ – انظر: تفسير مجمع البيان، ج ٩، ص ١٨٥؛ تفسير الآية الرابعة من سورة الفتح؛ العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٦٨، ص ٢٤؛ ادب فناي مقربان، ج ٣، ص ٢٦٣.

أولئك السادة الهداة أنفسهم معصومون ومبرّأون من الأخطاء والذنوب، ولكن حيث كانوا مثل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله في هداية الأمّة المسلمة على المستوى الروحي والمعنوي، وأنهم اضطلعوا بشكل وآخر بمهمة هداية الناس، فإنه وإن لم تتوفر لهم الأرضية المناسبة للهداية، ولكنهم مع ذلك كانوا يشعرون بالمسؤولية، وكانوا يعتبرون أخطاء الناس أخطاءهم، فكانوا لذلك يستغفرون الله منها ويطلبون منه العفو والصفح. ويمكن تشبيه ذلك بالخطأ الذي يرتكبه الولد؛ فيأخذ الوالد خطأ الولد وكأنه صادر عنه، وهكذا نرى الوالدين يتحملان تبعات أخطاء أبنائهما، ويتوجّهان إلى الشخص الذي أخطأ ابنهما في حقه؛ فيطلبان منه الصفح ويسألانه أن يقبل اعتذارهما، وهكذا كان الأمر بالنسبة إلى الأئمة بوصفهم آباء للأمة الإسلامية، وهذا ما تؤكّد عليه النصوص الروائية، مثل الحديث النبوي الشريف القائل: «أنا وعلي أبوا هذه الأمّة»[1].

والذي يؤيد هذا الأمر والتفسير، جواب الإمام الصادق عليه السلام عن نسبة الذنب إلى النبي الأكرم صلى الله عليه وآله الواردة في قوله تعالى: ﴿ **لِيَغْفِرَ لَكَ اللهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ** ﴾[2]، حيث قال عليه السلام:

«والله ما كان له ذنب، ولكن الله ضمن له أن يغفر ذنوب شيعة علي عليه السلام ما تقدم من ذنبهم وما تأخر»[3]. وفي قول آخر: «ما كان له ذنب، ولا همّ بذنب، ولكن الله حمله ذنوب شيعته ثم غفرها له»[4].

---

١ – العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ٢٣، ص ٢٥٩.

٢ – الفتح: ٢.

٣ – العلامة محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج ١٧، ص ٧٦.

٤ – المصدر أعلاه.

وعلى هذا الأساس فإن استغفار الأئمة عليهم السلام من قبيل استغفار الآباء لأمّتهم، حيث كانوا يشاهدون ذنوب الأمّة بعين البصيرة والوجود النوراني الذي يتمتعون به، ويطلبون الصفح والمغفرة من الله على ذلك.

هـ ـ عدم إمكان حمل الأدعية على الظاهر:

لو كان الذين يطرحون هذه الشبهة ـ الأعم من السنة والشيعة ـ من الذين يُعربون عن حبّهم للإمام علي عليه السلام وشدّة تعلّقهم به، يصرّون على حمل لغة الأئمة في أدعيتهم على اللغة العرفية، وأن الإمام في أدعيته لا يريد غير المعاني الحقيقية، وأنه إنما يعترف فيها ـ والعياذ بالله ـ باقتراف الذنوب وارتكاب المعاصي. فهنا يحقّ لنا أن نسألهم: ما هو موقفكم بشأن تفسير الأدعية المشابهة للأدعية الآتية؟ من قبيل: دعاء الإمام علي عليه السلام الذي يقول فيه:

ـ «اِلهي قَلْبي مَحْجُوبٌ، وَنَفْسي مَعْيُوبٌ، وَعَقْلي مَغْلُوبٌ، وَهَوائي غالِبٌ، وَطاعَتي قَليلٌ، وَمَعْصِيَتي كَثيرٌ»[1].

ـ «وَلا تُعاجِلْني بِالْعُقُوبَةِ عَلى ما عَمِلْتُهُ في خَلَواتي مِنْ سُوءِ فِعْلي وَإِساءَتي»[2].

أو دعاء الإمام الحسين عليه السلام في يوم عرفة، والذي يقول فيه:

ـ «وَلَوْلا سَتْرُكَ اِيّايَ لَكُنْتُ مِنَ الْمَفْضُوحِينَ»[3].

أو دعاء الإمام زين العابدين وسيّد الساجدين عليه السلام، إذ يقل فيه:

---

١ – المحدّث عباس القمي، مفاتيح الجنان، دعاء الصباح.

٢ – المصدر أعلاه، دعاء كميل.

٣ – المصدر أعلاه، دعاء عرفة.

ـ «اِلهي اَلْبَسَتْنِي الْخَطايا ثَوْبَ مَذَلَّتي، وَجَلَّلَنِي التَّباعُدُ مِنْكَ لِباسَ مَسْكَنَتي، وَاَماتَ قَلْبي عَظيمُ جِنايَتي»[1].

هل يمكن للشخص المنصف ـ الأعم من الشيعي والسني ـ أن يلتزم بأن هوى الإمام علي عليه السلام ـ والعياذ بالله ـ غالب على عقله، وأن ذنوبه أكثر من طاعته؟! وهل إذا كُشف الغطاء والحجاب عن الإمام الحسين عليه السلام [وهو سيد شباب أهل الجنة]؛ سيكون من المفضوحين على رؤوس الأشهاد؟! وهل كانت ذنوب الإمام السجاد ـ الذي كان دائم السجود في صلاته ـ بحيث تميت قلبه؟!

و ـ النقض بأدعية النبي الأكرم صلى الله عليه وآله :

لو أصرّ المخالف على حمل الأدعية المأثورة عن الأئمة على ظاهرها، ليثبت بذلك عدم عصمتهم، فإننا نسأله عن تفسير الأدعية الواردة عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله الدالة على اعترافه بالذنوب أيضاً، من قبيل قوله:

ـ «أنت الجواد وأنا البخيل .. أنت الغافر وأنا المسيء»[2].

وهكذا فإن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله يكرر قول: «أجرنا من النار»[3] ما يقرب من تسعين مرّة، وفي الجوشن الكبير، يكرر ذكر: «الغوث الغوث خلصنا من النار يا رب»[4] مئة مرّة.

فهل يمكن للشخص الشيعي والسني أن يحملا أو يُفسّرا هذه الأدعية

---

١ – المحدّث عباس القمي، مفاتيح الجنان، المناجيات الخمسة عشرة، المناجاة الأولى.
٢ – المصدر أعلاه، دعاء يستشير؛ الكفعمي، المصباح، ص ٢٨٦.
٣ – المصدر أعلاه، دعاء المجير.
٤ – المصدر أعلاه، دعاء الجوشن الكبير.

المأثورة عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله على ظاهرها؟! فإذا كان لدعاء النبي تفسير خاصّ، لماذا لا نحمل معنى الدعاء المأثور عن أبنائه والمقرّبين منه من الأئمة المعصومين عليهم السلام على المحمل ذاته؟!

■ **الشبهة التاسعة: إنكار اتصاف الأئمة عليهم السلام بكونهم حجج الله تعالى:**

هناك من أنكر وصف الأئمة عليهم السلام بأنهم حجج الله من الأساس، وقد تقدم تحليل هذا الشبهة في الفصل الثالث بالتفصيل.

■ **الشبهة العاشرة: اختصاص الحجّية بالأمور العبادية والفردية:**

هناك من ارتضى القول بحجيّة الأئمة عليهم السلام أنّهم حجج الله على الخلق في الجملة، ولكنه خصّ ذلك بالأحكام العبادية والفردية، أمّا في حقل السياسة والاجتماع والموقف والكلمة والعمل، فلا يكونون حجّة على الآخرين ولا يمثلون أسوة لهم.

مناقشة وتحليل:

في تحليل هذا الاتجاه يجب القول أولاً: تقدّم في القراءة العلمانية للدين وتعاليمه، من قبيل: حجيّة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام، حيث فصّلنا البحث بالنقد والتحليل في الفصل الخامس (تبريرات التنصيب)، على هامش تبرير اختصاص الإمامة بأمر الهداية.

وقلنا هناك: إن الإمامة مفهوم ومعلومة عامة تشمل دائرتها وتتسع للأمور الفردية والعبادية والسياسية والاجتماعية، وتبعاً لذلك تكون مواقف

الأئمة في دائرة السياسة والاجتماع والحكومة حجّة أيضاً[1].

وثانياً: تقدّم في الفصل الثالث (عدم انسجام الإمامة مع الخاتمية) على هامش شبهة حجية الأئمة، ذكر كثير من الروايات المأثورة عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله بشأن حجيّة الإمام علي عليه السلام على مختلف المستويات، من قبيل: المرجعية العلمية، وتفسير الدين، وحقول السياسة والإمامة والخلافة، وكانت نتيجة ذلك إطلاق حجيّة الأئمة وشمولها لدائرة السياسة والحكومة.

لا بدّ من الالتفات إلى أن للدين في حقل السياسة والحكم والمجتمع سلسلة من الأصول التي تحظى باعتبار خالد، فالإمام يقدّم تفسيرات وحلولاً للمتغيّرات الجزئية وللمسائل الاجتماعية، وقد تتغيّر هذه المسائل على مرّ الأزمنة، والمراد من الحجيّة المطلقة للتعاليم الدينية ومواقف الأئمة هو القسم الأول (أي القواعد والأصول الكلية)، إلا أن الآليات والجزئيات تتغيّر بتغيّر الظروف والأزمنة.

وبطبيعة الحال فإن تشخيص هذين القسمين وتقديم الحل والحكم الآخر من صلاحية المتخصصين في الدين، إذ إنّهم بالإضافة إلى المباني والأصول الدينية مهيمون على الأوضاع السائدة أيضاً.

من هنا يظهر ضعف الشبهة القائلة بأن حجيّة الأئمة على الآخرين إنما تخصّ عصرهم[2]؛ إذ لو تمّ البحث بشأن موضوع وسعة حجيّتهم في تعاليم

---

١ - انظر: محمد مجتهد شبستري، مجلة كيان، العدد: ١٤، ص ١٣؛ نقدي بر قرائت رسمي از دين؛ مهدي رستم نجاد، شگردهاي دين ستيزي، ص ٢٥.

٢ - انظر: مهدي رستم نجاد، عاشوراء، ص ١٠٢.

القسم الأول (الأصول والمباني العامة)، فإن اعتبار الحجية واستمرارها ـ من قبيل: ضرورة تطبيق العدالة، وهداية المجتمع إلى الله ـ لن يختص بزمن دون زمن، كي يتمّ الكلام حول الزمان. أمّا إذا كان المراد هو القسم الثاني (الحلول والأمور الجزئية)، ففي مثل هذه الحالة لا بدّ أولاً من تحديد مصداقه، وبيان ما هي القضيّة التي تمثل موقف الإمام عليه السلام وتختص بزمن معيّن، للانتقال بعد ذلك إلى البحث بشأن ما هو البديل لها.

■ **الشبهة الحادية عشرة: نسبة بقاء وحفظ الأرض والسماوات إلى الأئمة عليهم السلام:**

إنّ من بين الشبهات التي يسوقها أهل السنة[1] على الإمامية هي نسبة الغلو والتطرّف في تعريف الأئمة عليهم السلام، ومن المصاديق على ذلك ما ورد في كثير من الروايات في التعريف بالأئمة بوصفهم علة بقاء وحفظ الأرض والسماوات، ومن بينها الرواية التي تقول: «يا آدم لولاهم لما خلقتك، ولما خلقت النار والعرش والكرسي واللوح والقلم»[2].

في حين أن الأئمة عليهم السلام هم مثل سائر الناس والأفراد الاعتياديين لا شأن لهم ولا دور في تكوين العالم وبقائه. يُضاف إلى ذلك: لو أن الإمام كان هو السبب والعلة في الحفاظ على الأرض والسماوات وبقائها، يرد هذا السؤال القائل: من الذي كان يتولى هذه المهمّة قبل أن يُخلق الأئمة؟

---

١ – انظر: القاضي عبد الجبار المعتزلي، المغني في أبواب التوحيد والعدل، ج ٢، ص ١٨؛ المدرسي الطباطبائي، مكتب در فرايند تكامل، ص ٤٠ و٦٢ فما بعد.

٢ – تاريخ بغداد، ج ١، ص ٢٤٧؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ١٤، ص ١٧٠؛ موسوعة الإمامة في نصوص أهل السنة، ج ٣، ص ٦٩ وص ٣٠٤ وص ٤٠٠.

مناقشة وتحليل:

إن هذه الشبهة تنشأ من عدم معرفة مقام الإمامة، وموقع الأئمة ومنزلتهم. ويبدو أن بإمكان القارئ الكريم، من خلال مطالعة الآيات والروايات الواردة في بيان موقع الإمامة والأئمة ومكانتهم ـ والتي تقدم بعضها في الفصل الأول تحت عنوان «الإمام واسطة الفيض»، وبعضها الآخر في نقد شبهة أفضلية الأئمة والإمامة على الأنبياء والنبوّة في الصفحات الأخيرة ـ أن يجيب بنفسه عن هذه الشبهة. ومع ذلك نشير في نقد هذه الشبهة إلى الأمور الآتية:

١ ـ **النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام غاية الخلق:** من أجل تحقق فعل أو إيجاد شيء، تذكر في الفلسفة أربع علل، وهي: (العلة الفاعلية، والعلة المادّية، والعلة الصورية، والعلة الغائية)، فالعلل التي يجب توفّرها لبناء مدرسة على سبيل المثال، هي كالآتي: العلة الفاعلية هي: المهندس والعمال والمعمار، والعلة المادية هي: المواد الإنشائية من الطابوق والإسمنت والحديد وما سوى ذلك، والعلة الصورية هي: المخطط والخارطة الهندسية لشكل المدرسة، والعلة الغائية هي: الطلاب وتعليمهم. والقارئ الكريم يدرك جيّداً أن الغرض والغاية من تأسيس وإحداث المدرسة وكل هذه النفقات إنما هي من أجل تلك العلة الغائية المتمثلة ببناء جيل متعلم وتدريس التلاميذ والطلاب. ولازم العلة الغائية أن القائمين على إنشاء المدرسة إذا كانوا يعلمون مسبقاً أنه لا يوجد تلاميذ أصلاً، وأنه لن يأتي طالب واحد ليتعلم في هذه المدرسة ولا ينتسب إليها، لما بادروا إلى بناء تلك المدرسة أبداً. إذن يمكن القول: لولا وجود الطلاب، لما بنيت المدرسة أصلاً، ولو أنها بنيت ثمّ هجرها الطلاب لسببٍ من الأسباب، كما يحصل في

بعض القرى عندما يترك السكان المنطقة، أو يتوجّه الطلاب إلى مدرسة أفضل في ناحية أخرى، فإن هذه المدرسة سوف تعطل وتتحوّل إلى خربة بمرور الأيام، أو أن تتحوّل إلى منشأة أخرى. وعليه لولا وجود الطلاب لما كانت هناك مدرسة.

ومن جهة أخرى فقد جاء في كثير من الروايات النبوية ـ الواردة في مصادر الفريقين ـ التأكيد على أن وجود أهل البيت عليهم السلام (النبي الأكرم صلى الله عليه وآله والسيدة الزهراء عليها السلام والأئمة الإثنى عشر عليهم السلام) هو الفلسفة والغاية من خلق عالم الإمكان، وقد تمّ التصريح بأنه لولا وجودهم لما أوجد الله العالم. يروي أنس بن مالك عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله أن آدم عليه السلام عندما رأى أسماء الخمسة من أصحاب الكساء (محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام) مكتوبة على ساق العرش، سأل عن أصحاب تلك الأسماء، فقال له الله عزّ وجل: «يا آدم لولاهم لما خلقتك، ولما خلقت النار والعرش والكرسي واللوح والقلم»[1].

بهذا النوع من الرؤية والنظرة إلى أهل البيت والأئمة عليهم السلام يتضح أن وجودهم النوراني والقدسي، كان هو الغاية والهدف من أصل الوجود وخلق العالم منذ البداية، وأنه لو تصوّرنا أن وجودهم لم يكن هو الغاية من خلق العالم، لما كان هناك من خلق أو وجود أصلاً، أو أنه كان يزول وينهار بعد خلقه وإيجاده، كما هو الحال بالنسبة إلى المدرسة عندما يهجرها الطلاب.

من هنا يمكن القول: إن وجود أئمة الهدى يلعب دوراً هامّاً ومحورياً وجوهرياً في أصل خلق العالم ابتداءً وبقاءً، ولذلك فإن العالم في بقائه رهن

---

١ - تاريخ بغداد، ج ١، ص ٢٤٧؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ١٤، ص ١٧٠؛ موسوعة الإمامة في نصوص أهل السنة، ج ٣، ص ٦٩ وص ٣٠٤ وص ٤٠٠.

بوجودهم وبقائهم، كما أنه يزول بزوالهم (من باب انتفاء المعلول بانتفاء علته الغائية). من هنا ورد في الروايات النبوية قوله ﷺ: «أهل بيتي أمان أهل الأرض»[1].

وروي عن الإمام علي عليه السلام ـ على ما هو منقول في مصادر أهل السنة ـ عن النبي الأكرم ﷺ أنه قال: «أهل بيتي أمان لأهل الأرض، فإذا ذهب أهل بيتي ذهب أهل الأرض»[2].

وهناك كثير من الروايات الأخرى الواردة في مصادر أهل السنة تحت عنوان: «أهل بيتي أمان أمتي»[3].

وفي حديث طويل عن الإمام زين العابدين عليه السلام ـ مروي في مصادر أهل السنة ـ أنه قال: «نحن أمان أهل الأرض، كما أن النجوم أمان لأهل السماء. ونحن الذين بنا يُمسك الله السماء أن تقع على الأرض إلا بإذنه، وبنا يُمسك الأرض أن تميد بأهلها... ولولا ما في الأرض منا لساخت الأرض بأهلها»[4].

إن أصل ورود الروايات بهذا المضمون يبلغ حدّ التواتر المعنوي، كما أنه لا مجال للبحث فيها من حيث الصدور والسند. وبعد ضمّ القاعدة العقلية والفلسفية فيما يتعلق بموقع العلة الغائية في وجود وبقاء فعل أو شيء، بل

---

١ – السمهودي، جواهر العقدين، ج٢، ص١١٩، نقلاً عن: موسوعة الإمامة، ج ٣، ص٢٩٥.

٢ – فرائد السمطين، ج ٢، ص ٢٥٢؛ فضائل الصحابة لأحمد، ج ٢، ص ٦٧١.

٣ – انظر: تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٠، ص ٢٠؛ المعجم الكبير، ج ٧، ص ٢٢؛ مسند الصحابة، ج ٢، ص ١٦٧ ـ ١٧٠.

٤ – فرائد السمطين، ج١ ص٤٥؛ موسوعة الإمامة في نصوص أهل السنة، ج٥ ص٢٨٦.

وتصريح الروايات بذلك أيضاً، يتضح أن اعتقاد الشيعة في وصف الأئمة عليهم السلام بأنهم العلة الغائية للوجود ولعالم الإمكان ابتداءً وبقاءً، مطابق للعقل والفلسفة ومطابق لصريح الروايات الواردة عن النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، وهذا يوجب على أهل السنة أن يذهبوا إلى الاعتقاد بهذا المضمون أيضاً.

وقد تعرّض بعض فلاسفة الشيعة من أمثال صدر المتألهين إلى هذه النظرية، من خلال التمسّك بالبرهان الغائي في تفسير الروايات مورد البحث، إذ يقول: «الأرض وما فيها إنما خلقت لأجله، وكل ما خلق لأجل شيء، فمتى لم يكن لم يكن ذلك الشيء ... فمعنى قوله: لو بقيت بغير إمام لساخت، أي: لو فرض أنها خلت من إمام لهلكت و سقطت عن درجة الوجود»[1].

٢ ـ النبي الأكرم صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام واسطة الفيض الإلهي: أشرنا في الفصل الأول تحت هذا العنوان إلى أنه طبقاً لكثير من الروايات النبوية ـ المذكورة في مصادر الفريقين ـ تُعدّ الروح الحقيقية والنورانية لنبي الإسلام صلى الله عليه وآله وأهل بيته عليهم السلام هم الوجود الإلهي الأول الذي يلعب دور الواسطة في انتقال الفيض الإلهي إلى سائر الوجود، وهذا الدور محفوظ في الحدوث والبقاء. وهذا ما يُعبّر عنه العرفاء بالظهور والتجليات المختلفة، ويُعبّر عنه الفلاسفة بالعلل الوسيطة والعقول العشرة (في فلسفة الإشراق).

بهذه النظرة العرفانية والفلسفية إلى المراتب الوجودية ـ الضاربة بجذورها في الروايات النبوية ـ لدور الأئمة في حدوث عالم الإمكان وبقائه، يتضح أن وجودهم لا يقتصر على العلة الغائية فحسب، بل إنه بوصفه علة

---

١ – صدر المتألهين، شرح أصول الكافي، كتاب الحجة، ص ٤٨٨ ـ ٥٠٢؛ جعفر سبحاني، كليات في علم الرجال، ص ٤٢٢.

فاعلية (بحسب البيان العرفاني والحكمة المتعالية) يلعب دوراً هاماً، تمّ التعبير عنه في لسان الروايات ببقاء الأرض والسماوات بوجود الأئمة عليهم السلام، وأن زوالها رهن بزوالهم.

إنّ هذه الإجابة تقوم على التوجّه العرفاني القائل بأن وجود العالم في كل مرحلة يتوقف على وجود قطب وإنسان كامل.

وإنّ مصداق هذا الإنسان الكامل في عصر الأنبياء هم الأنبياء أنفسهم، إذ إنّهم بمختلف مراتبهم الكمالية يمثلون الفرد الأكمل في كل عصر من عصورهم، وسوف يحتل كل واحد منهم مقام القطب في عصره. ولذلك يذهب العرفاء إلى الاعتقاد بأنه بعد موت كل نبي، يعمد الله إلى إحياء بعض الأنبياء بقدرته الإلهية، كي لا تخلو الأرض من الحجة الإلهية. وقد ذهب محيي الدين ابن عربي إلى اعتبار كل من: إلياس وإدريس وعيسى والخضر [بناء على القول بنبوّته]، من مصاديق الأقطاب[1].

كما أن مصداق القطب والإنسان الكامل في مرحلة الخاتمية ونبوّة الإسلام بعد النبي هم الأئمة المعصومون عليهم السلام والإمام المهدي عليه السلام، الذي لا يزال حياً بالقدرة الإلهية، وقوام الوجود رهن بوجوده.

٣ ـ النبي الأكرم صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام واسطة المعرفة الإلهية والدينية: إن الفلسفة من خلق الإنسان هي معرفة الله وعبادته، كي يسلك الإنسان بذلك مراتب الكمال، ويقترب من مقام القرب الربوبي والسعادة الخالدة.

وإن هذا الهدف وهذه الغاية لا يكتب لها التحقق إلا من خلال معرفة

---

١ – انظر: محيي الدين بن عربي، الفتوحات المكية، ج ٢، ص ٥.

الأنبياء والشريعة الإلهية المشتملة على سلسلة من الوسائل والسبل والضرورات والمحظورات. يتربّع الأنبياء والأئمة من الناحية العلمية والعملية على أسمى قمم المعرفة الإلهية، ولذلك يجب على سائر أفراد الإنسانية أن يتعرّفوا على هؤلاء العظام وأن يلتزموا بمواعظهم وتعاليمهم على المستوى العملي كي يتمكنوا من الوصول إلى مقام القرب والغاية من خلقهم. وفي ذلك روي عن الإمام الباقر عليه السلام أنه قال: «مَا زَالَتِ الْأَرْضُ إِلَّا وَلله فِيهَا الْحُجَّةُ يُعَرِّفُ الْحَلَالَ وَالْحَرَامَ وَيَدْعُو النَّاسَ إِلَى سَبِيلِ الله»[1].

وعليه فإن معرفة الله وسلوك طريق التكامل والسعادة إنما يكون من خلال معرفة واتباع الأنبياء والأئمة عليهم السلام، ولولا وجود هؤلاء العظام في عالم الإمكان لما كُتب التحقق لفلسفة خلق الإنسان المتمثّلة بمعرفة الله، ومع عدم تحقق العلة الغائية، لن يُكتب التحقق لمقدمتها المتمثلة بأصل خلق الإنسان أيضاً.

من هنا يمكن القول: إن الإنبياء والأئمة الأطهار في مرحلة الخاتمية بوصفهم حُجج الله على العباد إنما يمثلون المصدر الوحيد للمعرفة الدينية، ولولا وجودهم، لكان خلق الناس عبثاً ولغواً، إذ ورد في الحديث: «إن الحجة يُعرّف الحلال والحرام، ويدعو الناس إلى سبيل الله ... وأنه لولاه لما عُرف الحق من الباطل»[2]. ومن هنا جاء في بعض الروايات أنه لو خلت الأرض من إمام

---

١ – الكليني، الكافي، ج ١، ص ١٧٨. بيد أن الحديث في المصدر المذكور مروي عن الإمام الصادق عليه السلام وليس عن الإمام الباقر عليه السلام، وإليك السند: (مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ رَبِيعِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُسْلِيِّ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ سُلَيْمَانَ الْعَامِرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عليه السلام، قَالَ: ... الحديث)، المعرّب.

٢ – جعفر سبحاني، كليات في علم الرجال، ص ٤٢٢.

لساخت بأهلها، ومن هنا أيضاً ورد في بعض الروايات عن الإمام الباقر عليه السلام أنه قال: «إِنَّ آخِرَ مَنْ يَمُوتُ الْإِمَامُ؛ لِئَلَّا يَحْتَجَّ أَحَدٌ عَلَى الله ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ أَنَّهُ تَرَكَهُ بِغَيْرِ حُجَّةٍ لله عَلَيْهِ»[1].

حاصل القول إنّ شبهة كيفية علة بقاء العالم بالأئمة، يمكن دفعها من خلال الاتجاه النقلي والعقلي، وقد أشرنا في هذا السياق إلى ثلاث إجابات عن هذه الشبهة. إلا أن بعض القدماء من متكلمي الإمامية قد أذعنوا للشبهة، ونسبوا القول بنظرية كون الأئمة علة لبقاء عالم الإمكان إلى الغلاة، ومن ذلك قول السيد المرتضى في جوابه عن الشبهة المذكورة عن القاضي عبد الجبار المعتزلي: «فليس نعرفه قولاً لأحد من الإمامية تقدم ولا تأخر، إلا أن يريد ما تقدّم حكايته من قول الغلاة»[2]. وهذا الجواب يعبّر عن عدم تطوّر وتكامل علم الكلام في ذلك العصر، وأما في العصر الراهن فقد تمّ جبران هذا الضعف من خلال استعانة علم الكلام بالعرفان والفلسفة، وخاصّة الفلسفة المتعالية، وكانت الإجابة الثانية حصيلة هذا التطوّر والتكامل في علم الكلام.

الإجابة عن شبهة من تولى حفظ العالم قبل الأئمة عليهم السلام:

ممّا تقدم اتضح الجواب عن الجزء الثاني من الشبهة، وهو الجزء الذي يتساءل عن كيفية قوام السماوات والأرض في العصور السابقة على

---

١ – الكليني، الكافي، ج ١، ص ١٨٠. وهو مثل سابقه مروي عن الإمام الصادق عليه السلام، وسنده على النحو الآتي: (مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَمَّنْ ذَكَرَهُ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى الْخَشَّابِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ كَرَّام، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ الله عليه السلام: لَوْ كَانَ النَّاسُ رَجُلَيْنِ لَكَانَ أَحَدُهُمَا الْإِمَامَ، وَقَالَ إِنَّ ... الحديث)، المعرّب.

٢ – السيد المرتضى، الشافي في الإمامة، ج ١، ص ٢.

الأئمة عليهم السلام أيضاً؛ إذ بالالتفات إلى الجواب الأول (الأنبياء والأئمة غاية الخلق) لا ضرورة لوجود الغاية منذ المرحلة الأولى لبداية الفعل، بل الأمر كما هو واضح من تسمية العلة بالعلة الغائية، أنه غاية للخلق وليس مقدمة له. وعليه لا يكون وجود الأئمة في الأعصار السابقة عليهم واجباً ولازماً.

والجواب الثاني (النبي والأئمة واسطة الفيض الإلهي) كان يعتبر الوجود النوراني للنبي الأكرم والأئمة لا في هذه الدنيا، بل في عالم الأرواح والأنوار على ما جاء في التعبير الروائي، وعالم العقول بحسب التعبير الفلسفي، وهذا الأمر متحقق أيضاً.

والجواب الثالث (الأئمة واسطة المعرفة الدينية) ناظر إلى الوجود المادي للأئمة في العالم والدنيا، حيث كانوا مصدر المعارف الدينية من هذه الناحية. وعليه فإن مراد الروايات من القول بأنه لولا الإمام لساخت الأرض بأهلها، هو الإمام في عصر الخاتمية، وينحصر مفهوم الإمام في هذه المرحلة بالأئمة الإثني عشر. يُضاف إلى ذلك أنه يمكن القول إن المراد من الإمام مطلق الحجّة الإلهية الشامل للأنبياء أيضاً، حيث كانوا بدورهم حجّة إلهية، ومبيّنون لأحكام الحلال والحرام أيضاً.

إن الشبهة المذكورة ناظرة إلى الولاية التكوينية، حيث سنأتي في الصفحات التالية على ذكر مزيد من الإيضاحات وبيان المسائل والنقاط الأخرى.

■ الشبهة الثانية عشرة: إنكار الولاية التكوينية للأئمة عليهم السلام:

هناك من أنكر الولاية الباطنية والتكوينية للأئمة الأطهار عليهم السلام،

وينسبون ذلك إلى العرفاء من أمثال محيي الدين بن عربي، والسيد حيدر الأملي، حتى جاء القرن الحادي عشر، حيث تمّ التأسيس لنظرية «الولاية التكوينية» في المذهب الفلسفي لصدر المتألهين[1].

وقد تقدّم الجواب عن هذه الشبهة في فصل عدم انسجام الإمامة مع الخاتمية في معرض الحديث عن شبهة الإلهام والولاية الباطنية بالتفصيل، ومع ذلك نشير هنا إلى بعض النقاط:

أ ـ الولاية التكوينية ثمرة القرب الإلهي:

إنّ المسألة الأولى التي يجب الالتفات إليها هي أن الولاية التكوينية ـ بمعنى إمكان التدخّل والتصرّف في التكوينيات بإذن الله ـ لا تنحصر بالأنبياء والأئمة فقط، إذ إنّ هذه الولاية وهذه القدرة إنّما هي حصيلة تكامل النفس الإنسانية وثمرة تهذيبها بالصفات الكمالية. ولذلك يمكن للإنسان الكامل بمقدار ما يتمتع به من المراتب الكمالية للنفس أن يتصرّف في الكون، فتصدر عنه بعض الأعمال الخارقة للعادة، أو «الكرامات» بحسب المصطلح الكلامي. وقد تمّ التأكيد في الروايات على منزلة القرب الإلهي للإنسان وحصوله على الفيض الإلهي أيضاً. ومنها هذه الرواية القدسية المعروفة التي تقول: «لا يزال عبدي يتقرب إليّ بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها»[2].

---

١ - انظر: مكتب در فرايند تكامل، ص ٧١.

٢ - كنز العمال، ج ٧، ص ٧٧٠، ح ٢١٣٢٧؛ المعجم الوسيط، ج ١٠، ص ١٦٣، ح٩٣٤٨؛ الكافي، ج ٢، ص ٣٥٢.

وقد ذكر الإمام علي عليه السلام أن قلعه لباب خيبر، وقذفه وراء ظهره مسافة أربعين ذراعاً لم يكن بقوّة جسدية أو اتباع حمية غذائية، بل كان بقوة ملكوتية ونفس مستضيئة بنور ربها، وإليك نصّ كلامه عليه السلام إذ يقول: «والله ما قلعت باب خيبر ورميت به خلف ظهري أربعين ذراعاً بقوة جسدية، ولا حركة غذائية، لكني أيّدت بقوّة ملكوتية، ونفس بنور ربها مضيئة»[1].

ب ـ التجارب العادية والعرفانية:

إن هذا ليس مجرّد ادّعاء فقط، بل يكفي أن نلقي نظرة عابرة على الأتقياء والواصلين من عباد الله في مجتمعاتنا أو المصادر المعتبرة، حتى ندرك أو نعثر على الكثير من هذه الشخصيات الموثقة في المصادر الأخلاقية والعرفانية، وما تواتر عنهم من الأمور والكرامات الخارقة للعادة. ففضلاً عن المجتمعات العرفية يتمّ التأكيد من قبل العرفاء ـ الأعم من الشيعة والسنة ـ وكذلك بعض الفلاسفة على صدور الكرامات من بعض الخاصة من الأشخاص، فإن الشيخ الرئيس ابن سينا يحذر أولئك الذين يُنكرون صدور الأفعال الخارقة عن العرفاء، ويدعوهم إلى وضعها في الحدّ الأدنى ضمن خانة الإمكان[2].

وقد تعرّض الفلاسفة والعرفاء من طريق النفس القدسيّة للإنسان وكمالها ومقدرتها إلى بيان معجزات الأنبياء وتقريرها، وكذلك خوارق العادة والكرامات الأخرى لبعض الأشخاص، وقد تحدثت عن ذلك بالتفصيل في كتاب مستقل[3].

---

١ – الأمالي، المجلس: ٧٧، ج ١٠؛ العلامة المجلسي، بحار الأنوار، ج ٢١، ص ٢٦.

٢ – الإشارات والتنبيهات، ج ٣، ص ٣٩٧.

٣ – انظر كتابنا: معجزه در قلمرو عقل ودين.

ج ـ اعتراف الأشاعرة:

تقدّم في نقد شبهة عدم انسجام الإلهام والولاية الباطنية مع الخاتمية في فصل الإمامة والخاتمية، أن أكثر أهل السنة ـ أي الأشاعرة ـ يعترفون بصدور الأمور الخارقة للعادة، وجريان «الكرامات» على أيدي أوليائهم وشيوخهم، وهناك منهم من أثبت هذه الكرامات والمراتب لعمر بن الخطاب.

وعليه هل يكون هناك ما يدعو إلى العجب لو أن الشيعة أثبتوا هذه المنزلة للأئمة الأطهار عليهم السلام والإمام علي عليه السلام الذي تربّى في حجر النبي منذ نعومة أظفاره، ورويت في فضله الكثير من الروايات؟ أم أن العجيب هو استكثار ذلك على مثل الإمام علي عليه السلام؟

د ـ القرآن والولاية التكوينية لغير الأنبياء:

يذكر القرآن الكريم في الكثير من آياته نماذج من الإنسان الكامل الذي يتمتع بمنزلة القرب من الله حتى وإن لم يكونوا أنبياء، وأثبت لهم مبدأ القيام بالأمور الخارقة للعادة، وفيما يأتي نشير إلى بعض هذه النماذج:

د / ١ و٢ ـ عفريت الجن وآصف بن برخيا: عندما سأل النبي سليمان أفراد حاشيته والمقربين منه من يمكنه أن يأتيه بعرش بلقيس من مدينة سبأ في اليمن فوراً، ذكر القرآن الكريم شخصين، أحدهما عفريت من الجن والآخر من الإنس اسمه ـ على ما ورد في بعض الروايات ـ آصف بن برخيا، حيث قال الجني: ﴿ **أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ** ﴾، بينما زاد عليه آصف بن برخيا ـ وكان عنده علم من الكتاب ـ قائلاً: ﴿ **أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ** ﴾[1].

---

١ ـ انظر: النمل: ٣٩ ـ ٤٠.

والملفت أن القرآن الكريم يذكر لآصف بن برخيا خصوصية أنه يمتلك علم شيء من الكتاب إذ يقول تعالى: ﴿ **قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنْ الْكِتَابِ** ﴾، وهو أمرٌ يُثبت أن الذي يمتلك مثل هذا العلم بالكتاب، خاصة إذا كان هذا الكتاب السماوي كتاباً مثل القرآن الكريم، وكان العالم به شخصاً مثل رسول الله صلى الله عليه وآله أو الإمام علي عليه السلام، فإنه سيكون ـ بطبيعة الحال ـ أقدر من آصف بن برخيا في التحكم بالظواهر الكونية والولاية التكوينية.

د / ٣ ـ ذو القرنين: كان ذو القرنين على ما ورد في القرآن الكريم، قد وهبه الله القدرة على تسخير الظواهر الكونية والتحكم بها، إذ يقول تعالى: ﴿ **إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الأَرْضِ وَآتَيْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا** ﴾[1]، ومن بين مصاديق تحكمه بالظواهر الكونية أنه كان يطوي المسافة ما بين المشرق والمغرب في فترة زمنية قصيرة جداً.

كما تحدّث القرآن عن أم موسى عليها السلام، والسيدة مريم العذراء أم السيّد المسيح، ولقمان والخضر بوصفهم من الأشخاص الكاملين الذين منحهم الله وأكرمهم بقدرة التحكم بالظواهر الطبيعية والكونية، ولذلك كانت تصدر عنهم الكرامات وما سوى ذلك من الأمور الخارقة للعادة[2].

هـ ـ بيان الولاية التكوينية من طريق العليّة الطولية أو المظهرية:

قد يتبادر إلى الذهن هنا أن القول بامتلاك الأولياء والأئمة القدرة على التصرّف والتحكّم بالتكوينيات، ونسبة الأمور الخارقة إليهم قد يمنح «تفويض»

---

١ – الكهف: ٨٤.

٢ – انظر: آل عمران: ٣٨؛ النمل: ٤١؛ مريم: ٢٥؛ الكهف: ٦٦.

أمر الكون إلى صاحب الولاية التكوينية، وهذا يتعارض مع أصل التوحيد الفاعلي لله سبحانه.

في الجواب عن هذا السؤال يجب القول: إن هذا الأمر من قبيل أفعال الإنسان وتصرّفاته الاعتيادية التي أدّت بالمعتزلة إلى القول بالتفويض، كما أدّت بالأشاعرة إلى القول بالجبر، ولكن الطريق الصحيح في ذلك هو القول بمبدأ «الأمر بين الأمرين»[1]. ومن بين تقريرات هذا المبدأ طرح المسألة من خلال «العليّة الطولية» بمعنى أن العلة الأولى لكل فعل هو الله، إلا أن الله يقوم بأفعاله من خلال الأسباب والعلل والوسائط، وإن العلل الوسيطة تأخذ أصل وجودها وقوامها من العلة الأولى المتمثلة بالله سبحانه. وعليه فإن الفعل الخارق للعادة الذي يصدر عن «الولي» أو «الإمام المعصوم» حيث يكون بإذن الله ويصدر من طريق العلل الوسيطة، فإنه يُنسب إلى الله، وإن جميع سلسلة العلل في أصل وجودها وقوامها متقوّمة بالله أيضاً، ولذلك لا يكون هناك أدنى تعارض مع فاعلية الله. وهذا التقرير يعود إلى الفلسفة المشائية[2].

أما التقرير الآخر ـ الذي يتقدّم به عادة العرفاء وفلاسفة الإشراق والحكمة المتعالية ـ فلا يقول بالعلية، وإنما يقول بالمظهرية والتجلّي، بمعنى أن الإنسان ـ وخاصة الأولياء والأئمة ـ هم مظهر وتجل للفعل الإلهي، حيث وصلوا من حيث الإيمان والتهذيب وتكامل النفس إلى أعلى درجات القرب الإلهي، وأصبحوا محلاً لتجلي وظهور الفعل الإلهي، كالمرآة التي تعكس نور

---

١ - لمزيد من التوضيح بشأن تقريرات مبدأ الأمر بين الأمرين، انظر كتابنا: نگاه سوم به جبر واختيار، فصل الأمر بين الأمرين.

٢ - انظر: جوادي آملي، تفسير موضوعي، توحيد در قرآن، ج ٢، ص ٤٤٧ ـ ٤٥١. وبطبيعة الحال هناك اختلاف بشأن ما إذا كان دور العلل الوسيطة هو دور العلل الحقيقية أم دور العلل الإعدادية، على ما تجده في المصدر المذكور.

الصورة، وإلى هذا المعنى يُشير الحديث القدسي المتقدم: «لا يزال عبدي يتقرّب إليّ بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها»، والرواية المأثورة عن الإمام الباقر عليه السلام، إذ يقول: «نَحْنُ حُجَّةُ الله وَنَحْنُ بَابُ الله وَنَحْنُ لِسَانُ الله وَنَحْنُ وَجْهُ الله وَنَحْنُ عَيْنُ الله فِي خَلْقِهِ وَنَحْنُ وُلَاةُ أَمْرِ الله فِي عِبَادِهِ»[1].

وعلى هذا الأساس، لو قيل: إن الأئمة الأطهار عليهم السلام لهم تأثير في تحقق بعض الأحداث أو جميع أمور العالم ـ بالالتفات إلى التقريرين المتقدمين (العلية الطولية والمظهرية الإلهية) ـ لن يلزم من ذلك أيّ تالٍ فاسد، بل إنّ بعض الروايات ـ من قبيل الرواية الدالة على كون النبي الأكرم صلى الله عليه وآله والأئمة الأطهار عليهم السلام وسطاء في الفيض، على ما تقدّم في الفصل الأول في بحث فلسفة الإمامة ـ يُؤيّد هذا المعنى أيضاً.

فضلاً عن ذلك فإنّ آيات القرآن الكريم، تؤكّد على وجود الوسائط في إدارة العالم، فنجد القرآن تارة ينسب مهمّة قبض الأرواح لنفسه، وتارة أخرى لملك الموت «عزرائيل» عليه السلام، أو إلى الملائكة في بعض الموارد[2]. وقال الله تعالى في محكم كتابه الكريم: ﴿ **فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا** ﴾[3]، وفي موضع آخر: ﴿**فَالْمُقَسِّمَاتِ أَمْرًا** ﴾[4]، إن هاتين الآيتين الشريفتين تخبران عن وجود إدارة وهناك من يقسّم تدبير أمور العالم، والمصداق الأبرز لهؤلاء هم الملائكة المقرّبون من الله. ويتضح من ذلك أن الله قد ترك إدارة بعض الأمور وتدبيرها

---

١ – الكليني، الكافي، ج ١، ص ١٤٥.

٢ – انظر: السجدة: ١١؛ النحل: ٣٢.

٣ – النازعات: ٥.

٤ – الذاريات: ٤.

إلى مخلوقاته الأخرى، ومثل هذا التفويض لا يكون باطلاً، بل هو موضع تأييد القرآن أيضاً.

وعليه فإن الشيعة عندما يؤكدون على الولاية التكوينية للأئمة الأطهار عليهم السلام وينسبون إليهم تدبير شؤون العالم بإذن الله وعنايته ـ بأحد المعنيين المتقدّمين (العلية الطولية، والمظهرية) ـ لن يكون في ذلك أيّ نوع من أنواع التهافت أو المعارضة مع التوحيد الأفعالي والربوبي. ولو أضفنا إلى هذا البحث مبنى الشيعة القاضي بأفضلية أهل البيت على الملائكة وأدلّتهم ـ وقد تقدّم بحثه في الفصل الثاني على هامش شبهة أفضلية الإمامة والأئمة ـ يتضح أن الولاية التكوينية للأئمة أولى بالقبول من الولاية التكوينية للملائكة أيضاً.

حصيلة الكلام أن الولاية التكوينية لأئمة الهدى عليهم السلام ليست في عرض الولاية التكوينية لله، كي تكون متعارضة مع التوحيد الأفعالي والربوبي، وتوهّم الشرك، بل أن ولايتهم تقع في طول الولاية الإلهية (سواء في ذلك العليّة الحقيقية أو الإعدادية)، وبعبارة عرفانية وروائية: إن المعصومين مظهر وتجل لولاية الله. وبعبارة أخرى: إن أفعال المعصومين، من قبيل نزول المطر، وحفظ السماوات ليس من باب الفاعل الحقيقي «ما منه»، وإنما من باب الوسيلة والأداة القابلة وواسطة الفيض والإفاضة «ما به». وقد تقدم توضيح ذلك وذكر الروايات الواردة بهذا الشان في الفصل الأول تحت عنوان: «الإمام علّة البقاء وحفظ الأرض».

المصادر

ـ أ ـ

١ ـ آشوري، داريوش، دانشنامه سياسي، مروارید، طهران، ١٣٨٢ هـ ش.

٢ ـ الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج ٤، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤١٥ هـ.

٣ ـ الآلوسي، محمود بن عبد الله، مختصر التحفة الإثنى عشرية، إدارة البحوث الإسلامية، بنارس، ١٤٠٣ هـ.

٤ ـ الآمدي، سيف الدين، أبكار الأفكار في أصول الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣ م.

٥ ـ الآمدي، سيف الدين، غاية المرام في علم الكلام، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٤ م.

٦ ـ أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٣ هـ.

٧ ـ الإسكافي، المعيار والموازنة، تحقيق: الشيخ محمد باقر المحمودي، ترجمه إلى الفارسية: محمود مهدي الدامغاني، نشر ني، طهران، ١٣٧٤ هـ ش.

٨ ـ الإسفرائيني، شهقور بن طاهر، التبصير في الدين، خانجي، مصر، ١٣٧٤هـ.

٩ ـ ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء التراث العربي، ١٩٦٣ م.

١٠ ـ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، دار بيروت، ١٣٩٩ هـ ق.

١١ ـ ابن تيميّة، كتب ورسائل وفتاوى ابن تيميّة، ج ١٢، أحمد عبد الحليم بن تيميّة، دار النشر: ابن تيميّة، ص ٢.

١٢ ـ ابن تيمية، مجموعة الرسائل الكبرى، ج ٦، إحياء التراث العربي، بيروت.
١٣ ـ ابن تيمية، مجموعة فتاوى ابن تيمية، إعداد: عاصم النجدي.
١٤ ـ ابن تيمية، منهاج السنة النبوية، دار النشر: مؤسسة قرطبة، ١٤٠٦ هـ.
١٥ ـ ابن حيان، صحيح ابن حيان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤ هـ.
١٦ ـ ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، دار الفكر، بيروت، ١٤٢١ هـ.
١٧ ـ ابن خلدون، المقدّمة، دار الفكر، بيروت، ١٤٢١ هـ.
١٨ ـ ابن عربي، محيي الدين، الفتوحات المكية، دار صادر، بيروت.
١٩ ـ ابن عربي، محيي الدين، فصوص الحكم، مع تعليقات العقيقي، الزهراء، طهران، ١٣٧٠.
٢٠ ـ ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥ م.
٢١ ـ ابن كثير، البداية والنهاية، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٩ هـ.
٢٢ ـ ابن ميثم، ميثم بن علي، النجاة في القيامة في تحقق أمر الإمامة، بژوهشگاه علوم انساني، ١٣٨٤.
٢٣ ـ ابن ميثم، ميثم بن علي، شرح نهج البلاغة، نشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٢ هـ.
٢٤ ـ ابن ميثم، ميثم بن علي، قواعد المرام، مكتبة آية الله المرعشي النجفي، قم المقدّسة، ١٤٠٦ هـ.
٢٥ ـ ابن هشام، السيرة النبوية، دار الفكر، بيروت، ١٤٢١ هـ.
٢٦ ـ الإربلي، ابن أبي الفتح، كشف الغمّة، دار الأضواء، بيروت.
٢٧ ـ الإصفهاني، محمد حسين، حاشية المكاسب، نشر: آل سباع القطيفي، ١٤١٨ هـ.
٢٨ ـ أمين، أحمد، ضحى الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت.
٢٩ ـ أمين، الشيخ، الصراع بين الإسلام والوثنية، إعداد: الشيخ فارس الحسّون (تبريزيان).
٣٠ ـ الأميني (العلامة)، الغدير، دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٣٦٦.
٣١ ـ الإيجي، القاضي عضد الدين، المواقف، شرح السيد الشريف الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩ هـ.
٣٢ ـ الإيماني، محمد مهدي، الإمام علي في آراء الخلفاء، ترجمه إلى الفارسية: الشيخ يحيى الكمالي البحراني، مؤسسة المعارف الإسلامية، قم١٤٢٠هـ.

٣٣ ـ باتورمور، تامس برتون، نخبگان وجامعه، علي رضا طيب، دانشگاه طهران، ١٣٧١،
٣٤ ـ بازرگان، مهدي، آخرت وخدا هدف بعثت، مؤسسة خدمات فرهنگي رسا، طهران، ١٣٧٧.
٣٥ ـ الباقلاني، محمد بن طيبة، تمهيد الأوائل، دار الكتاب الثقافة، بيروت، ١٤١٤ هـ
٣٦ ـ البحراني، الشيخ علي، منار الهدى في النص على إمامة الأئمة الإثنى عشر، دار المنتظر، بيروت، ١٤١٥ هـ
٣٧ ـ البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، دار ابن كثير، اليمامة، ط ٣، بيروت، ١٤٠٧ هـ
٣٨ ـ البرقي، محمد، سيماي علي از منظر أهل سنت، دار نشر: إحسان، بيروت، ١٣٨٣.
٣٩ ـ البرقعي، أبو الفضل، تضاد مفاتيح با قرآن.
٤٠ ـ البروجردي، آية الله العظمى السيد حسين، جامع أحاديث الشيعة، چاپخانه مهر، قم المقدّسة، ١٤٠٩ هـ
٤١ ـ البغدادي، أبو بكر، تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧ هـ
٤٢ ـ البغدادي، أحمد بن عبد العزيز، السقيفة، تحقيق: محمد هادي الأميني، بيروت: شركة الكتبي، ١٤٠١ هـ
٤٣ ـ البغدادي، عبد القاهر، الفرق بين الفِرَق، دار الكتب العلمية، بيروت.
٤٤ ـ البغدادي، عبدالقاهر، كتاب أصول الدين، دار الفكر، بيروت، ١٤١٧هـ
٤٥ ـ البلاذري، أحمد، أنساب الأشراف، دار التعارف، بيروت، ١٣٩٤ هـ
٤٦ ـ بو علي سينا، إلهيات الشفاء، تقديم وتعليق: إبراهيم مذكور، بيروت.
٤٧ ـ بي آزار الشيرازي، عبد الكريم، الوحدة الإسلامية أو التقريب بين المذاهب الإسلامية، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، طهران، ١٣٨٤.
٤٨ ـ بي آزار الشيرازي، عبد الكريم، همبستگي مذاهب إسلامي، دار نشر الهدى، طهران، ١٣٨١.
٤٩ ـ بيات، عبد الرسول وآخرون، فرهنگ واژه ها، مؤسسة انديشه وفرهنگي ديني، قم المقدّسة، ١٣٨١.

٥٠ ـ پوبر، كال ريموند، جامعه باز ودشمنانش، ج ٤، دار نشر الخوارزمي، ١٣٦٩هـ‌ش.
٥١ ـ تارو، لستر، آينده سرمايه داري، ترجمه إلى الفارسية: عزيز كياوند، نشر ديدار، طهران، ١٣٧٦ هـ ش.
٥٢ ـ التفتازاني، سعد الدين، شرح العقائد النسفية، الكليات الأزهرية.
٥٣ ـ التفتازاني، سعد الدين، شرح المقاصد، انتشارات الشريف الرضي، قم المقدسة، ١٤٠٩ هـ

- ج / ح / خ -

٥٤ ـ جعفريان، رسول، تاريخ تشيّع در إيران، انتشارات أنصاريان، قم المقدّسة، ١٣٨٥.
٥٥ ـ جوادي، سيد كمال، فهرستواره ايرادات وشبهات عليه شيعيان در هند وباكستان، وزارت فرهنگ وارشاد، طهران، ١٣٧٥ هـ ش.
٥٦ ـ جوادي آملي، عبد الله، تفسير موضوعي، توحيد در قرآن، ج ٢، نشر إسراء، قم المقدّسة، ١٣٨٣.
٥٧ ـ جوادي آملي، عبد الله، ولايت در قرآن، مركز نشر فرهنگي رجاء.
٥٨ ـ الجويني، إمام الحرمين، غياث الأمم في التياث الظلم، الدوحة، ١٤٠٠هـ
٥٩ ـ الجويني، إمام الحرمين، كتاب الإرشاد، مكتبة الخانجي، مصر، ١٣٦٩هـ‌ش.
٦٠ ـ الحاكم الحسكاني، عبيد الله، شواهد التنزيل لقواعد التفضيل، تحقيق: الشيخ محمد باقر البهبودي، وزارت فرهنگ وارشاد اسلامي، طهران، ١٤١١ هـ ش.
٦١ ـ الحائري اليزدي، مهدي، حكمت وحكومت، لندن، ١٩٩٤ م.
٦٢ ـ حجاريان، سعيد، از شاهد قدسي تا شاهد بازاري.
٦٣ ـ حجتي كرماني، محمدجواد، صحيفة اطلاعات، بتاريخ: ٢٩خرداد ١٣٧٩هـ ش.
٦٤ ـ الحر العاملي، الشيخ، وسائل الشيعة، مؤسسة آل البيت، قم المقدّسة.
٦٥ ـ الحراني، ابن شعبة، تحف العقول، ترجمه إلى الفارسية: صادق حسن زاده الآملي، انتشارات آل علي، قم المقدسة، ١٣٨١ هـ ش.
٦٦ ـ الحسيني الخطيب، السيد عبد الزهراء، مصادر نهج البلاغة، ج ١، دار الأضواء، بيروت، ١٤٠٥ هـ

٦٧ ـ حسيني طهراني، السيد محمد حسين، امام شناسي، نشر حكمت، طهران، ١٣٦٢ هـ ش.
٦٨ ـ الحكيم، محسن، مستمسك العروة الوثقى، مؤسسة اسماعيليان، قم، ١٤١١ هـ.
٦٩ ـ الحكيمي، محمدرضا، خورشيد مغرب، انتشارات دليل ما، قم،١٣٨٢ هـش.
٧٠ ـ الحكيمي، محمد رضا، مشعل جاويد، إعداد: محمد علي مهدوي راد، وزارت فرهنگ وارشاد، طهران، ١٣٨١ هـ ش.
٧١ ـ الحلي، العلامة، الألفين في إمامة مولانا أمير المؤمنين، دار الهجرة، قم المقدسة، ١٤٠٩ هـ
٧٢ ـ الحلي، العلامة، مبادئ الوصول إلى علم الأصول، مكتب الإعلام الإسلامي، قم المقدسة، ١٤٠٤ هـ.
٧٣ ـ الحمصي الرازي، المنقذ من التقليد، انتشارات اسلامي، قم، ١٤١٢ هـ
٧٤ ـ الحنبلي القدسي، أبو عبد الله محمد، الأحاديث المختارة، تحقيق: عبد الملك دهيش، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرّمة، ١٤١٠ هـ
٧٥ ـ الحنفي، الشيخ نوح، تنقيح الفتاوى، الحامدية.
٧٦ ـ الخميني، السيد روح الله، التعليقات على شرح الفصوص، مؤسسة باسدار اسلام، قم المقدسة، ١٤١٠ هـ
٧٧ ـ الخميني، السيد روح الله، صحيفه امام، وزارت ارشاد، طهران، ١٣٧٨هـ.ش.
٧٨ ـ الخميني، السيد روح الله، كتاب الطهارة، مؤسسه مطبوعاتي إسماعيليان، قم المقدسة، ١٣٨٥ هـ ش.
٧٩ ـ الخميني، السيد روح الله، كشف الأسرار.
٨٠ ـ الخميني، السيد روح الله، مصباح الهداية إلى الولاية، مؤسسة نشر آثار إمام خميني، طهران، ١٣٧٢ هـ ش.
٨١ ـ الخوئي، السيد أبو القاسم، مصباح الأصول، ج ٣، مكتبة الداوري، قم المقدسة، ١٣٦٧ هـ ش.
٨٢ ـ الخوئي، السيد أبو القاسم، معجم رجال الحديث، ١٤١٣ هـ

ـ د / ذ ـ

٨٣ ـ الدهلوي الهندي، الشاه ولي الله، التفهيمات الإلهية، تصحيح وتعليق: غلام مصطفى قاسمي، مطبعة الحيدري، باكستان.

٨٤ ـ الذهبي، الإمام شمس الدين، سير أعلام النبلاء، دار الفكر، بيروت، ١٤١٧ هـ

- ر / ز -

٨٥ ـ الرازي، أبو حاتم، كتاب الزينة، ترجمه إلى الفارسية: علي آقا نوروزي، مركز مطالعات وتحقيقات أديان ومذاهب، قم المقدسة، ١٣٨٢ هـ ش.

٨٦ ـ الرباني الگلپايگاني، علي، مباني حجيت روايات أهل البيت، مجلة كلام اسلامي، ربيع عام: ١٣٨٣ هـ ش.

٨٧ ـ رستم نژاد، مهدي، شگردهاي دين ستيزي از نگاه قرآن، ياقوت، قم المقدسة، ١٣٨١ هـ ش.

٨٨ ـ رستم نژاد، مهدي، عاشورا ريشه ها، مدرسة الإمام علي بن أبي طالب، قم المقدسة، ١٣٨٤ هـ ش.

٨٩ ـ رضواني، علي أصغر، امام شناسي در قرآن وپاسخ به شبهات، انتشارات مسجد جمكران، قم المقدسة، ١٣٨٤ هـ ش.

٩٠ ـ الرفاعي، عبد الجبار، معجم ما كتب عن الرسول وأهل البيت، ج ٥، و٩، وزارت فرهنگ وارشاد، طهران، ١٣٧٤ هـ ش.

٩١ ـ ري شهري، محمد، ميزان الحكمة، دفتر تبليغات اسلامي، قم، ١٤٠٤ هـ

٩٢ ـ الزمخشري، محمود بن عمر، الكشاف، دار الكتاب العربي، بيروت.

- س / ش -

٩٣ ـ سبحاني، جعفر، الإلهيات على هدى الكتاب والسنة والعقل، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، قم المقدسة، ١٤٢٣ هـ

٩٤ ـ سبحاني، جعفر، حسن وقبح عقلي، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، قم المقدسة، ١٣٨٢ هـ ش.

٩٥ ـ سبحاني، جعفر، ولايت تشريعي وتكويني، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، قم المقدسة، ١٣٨٢ هـ ش.

٩٦ ـ سروش، عبد الكريم، بسط تجربه نبوي، مؤسسة فرهنگي صراط، طهران، ١٣٧٦ هـ ش.

٩٧ ـ سروش، عبد الكريم، فربه تر از ايدئولوژي، مؤسسة فرهنگي صراط، طهران، ١٣٧٦ هـ ش.

٩٨ ـ السيد المرتضى، (علم الهدى)، الذخيرة في علم الكلام، جامعه مدرسين، قم المقدسة، ١٣٧٠ هـ ش.
٩٩ ـ السيد المرتضى، (علم الهدى)، الشافي في الإمامة، مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، بيروت، ١٤٢٦ هـ ق.
١٠٠ ـ شرف الدين، عبد الحسين، الفصول المهمة في تأليف الأمّة، المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، طهران، ١٤١٧ هـ.
١٠١ ـ شرف الدين، عبد الحسين، المراجعات، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٤١٦ هـ
١٠٢ ـ الشعراني، أبو الحسن، ترجمة وشرح كشف المراد، كتابفروشي اسلامية، طهران، ١٣٦٣ هـ ش.
١٠٣ ـ الشوشتري، الشيخ محمد تقي، بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة، أمير كبير، طهران، ١٣٧٦ هـ ش.
١٠٤ ـ الشوكاني، فتح القدير من علم التفسير، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٣هـ
١٠٥ ـ شومبيتر، جوزيف، كاپيتاليسم سوسياليسم ودموكراسي، حسن منصور، نشر مركز، طهران، ١٣٧٥ هـ ش.
١٠٦ ـ الشهرستاني، عبد الكريم، الملل والنحل، دار المعارف، بيروت.
١٠٧ ـ الشهرستاني، عبد الكريم، نهاية الإقدام، مكتبة المتنبي، القاهرة.
١٠٨ ـ الشيرازي، السيد محمد حسين، الفقه، كتاب الحكم في الإسلام، دار القرآن الكريم، قم المقدسة.

ـ ص / ض ـ

١٠٩ ـ الصافي الگلپايگاني، لطف الله، امامت ومهدويت، انتشارات حضرت معصومه، قم المقدسة، ١٣٨٠ هـ ش.
١١٠ ـ الصدر، السيد صدر الدين، المهدي، دفتر تبليغات اسلامي، قم المقدسة، ١٣٧٩ هـ ش.
١١١ ـ الصدر، السيد محمد باقر، الأعمال الكاملة، ج ١٢، دار التعارف، بيروت.
١١٢ ـ الصدر، السيد محمد باقر، بحث حول الولاية، دار التعارف، بيروت، ١٣٩٩ هـ
١١٣ ـ صدر المتألهين، محمد، تفسير القرآن الكريم، انتشارات بيدار، قم المقدسة، ١٣٦١ هـ ش.

١١٤ ـ الصدوق، محمد بن علي، الاعتقادات، الموجود في سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد، ج ٥
١١٥ ـ الصدوق، محمد بن علي، الهداية، مؤسسة الإمام الهادي، قم،١٤١٨هـ.
١١٦ ـ ضيائي فر، سعيد، جايگاه مباني كلامي اجتهاد، بوستان كتاب، قم المقدسة، ١٣٨٢ هـ ش.

ـ ط ـ

١١٧ ـ الطباطبائي، السيد محمد حسين، اسلام وانسان معاصر، إعداد: السيد هادي خسروشاهي، انتشارات رسالت، طهران، ١٣٧٩ هـ ش.
١١٨ ـ الطباطبائي، السيد محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٤١٧ هـ ق.
١١٩ ـ الطباطبائي، السيد محمد حسين، حاشية الكفاية، بنياد علمي علامه طباطبائي، طهران.
١٢٠ ـ الطباطبائي، السيد محمد حسين، شيعه در اسلام، انتشارات اسلامي، قم المقدسة، ١٣٦٢ هـ ش.
١٢١ ـ الطباطبائي، السيد محمد حسين، ظهور شيعه، نشر شريعت، طهران.
١٢٢ ـ الطباطبائي، السيد محمد حسين، قرآن در اسلام، انتشارات اسلامي، قم المقدسة، ١٣٦١ هـ ش.
١٢٣ ـ الطباطبائي، السيد محمد حسين، معنويت تشيع، إعداد: محمد بديعي، انتشارات تشيّع، قم المقدسة.
١٢٤ ـ الطبراني، سليمان أبو القاسم، المعجم الأوسط، القاهرة، دار الحرمين، ١٤١٥ هـ
١٢٥ ـ الطبراني، سليمان أبوالقاسم، المعجم الكبير، مكتبة الزهراء، الموصل١٤٠٤ هـ
١٢٦ ـ الطبري، أبو جعفر، تاريخ الطبري، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٤هـ
١٢٧ ـ الطبسي، نجم الدين، چشم اندازي به حكومت مهدي، بوستان كتاب، قم المقدسة، ١٣٨٢ هـ ش.
١٢٨ ـ الطوسي، نصير الدين، تلخيص المحصّل، دارالأضواء، بيروت، ١٩٨٥م.
١٢٩ ـ الطوسي، نصير الدين، شرح العبارات المصطلحة بين المتكلمين.
١٣٠ ـ الطوسي، نصير الدين، كشف المراد، انتشارات مصطفوي، قم المقدسة.

- ع / غ -

١٣١ ـ عبد الجبار، القاضي، المغني في أبواب التوحيد والعدل، المؤسسة المصرية العامة، القاهرة.

١٣٢ ـ عبد الجبار، القاضي، شرح الأصول الخمسة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٢ هـ.

١٣٣ ـ عبد الرحمن، صالح، عقيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب.

١٣٤ ـ عبد الصمد، عبد الفتاح، خاستگاه خلافت، ترجمه إلى الفارسية: السيد حسن افتخار زاده، نشر آفاق، طهران، ١٣٧٦ هـ ش.

١٣٥ ـ العراقي الحنفي، أبو محمد عثمان، الفرق المفترقة بين أهل الزيغ والزندقة.

١٣٦ ـ العطاردي الخبوشاني، عزيز الله، مسند الرضا، كنگره جهاني حضرت امام رضا عليه السلام، ١٤٠٦ هـ.

١٣٧ ـ الغزالي، أبوحامد، الاقتصاد في الاعقادات، دار الهلال، بيروت،١٩٩٣م.

١٣٨ ـ الغزالي، أبو حامد، المستصفى في علم الأصول، دار الفكر، بيروت، ١٣٢٢ هـ ش.

١٣٩ ـ الغزالي، أبو حامد، قواعد العقائد، نشر موقع الوراق، الموجود في المكتبة الإلكترونية الشاملة.

ـ ف / ق ـ

١٤٠ ـ الفاضل المقداد، السيوري، اللوامع الإلهية، مكتب الإعلام الإسلامي، قم المقدسة، ١٤٢٢ هـ.

١٤١ ـ الفخر الرازي، الأربعين.

١٤٢ ـ الفخر الرازي، التفسير الكبير، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥ هـ

١٤٣ ـ الفضل بن شاذان، الإيضاح، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٤٢٠ هـ.

١٤٤ ـ القبانجي، أحمد، خلافة الإمام علي بالنص أم بالنصب؟ منشور سيدي، قم والنجف، ٢٠٠٤ م.

١٤٥ ـ قدردان قراملكي، محمدحسن، آيين خاتم، بژوهشگاه فرهنگ وانديشه اسلامي، طهران، ١٣٨٦ هـ ش.

١٤٦ ـ قدردان قراملكي، محمد حسن، سكولاريزم در مسيحيت واسلام، دفتر تبليغات اسلامي، قم المقدسة، ١٣٧٨ هـ ش.

١٤٧ ـ قدردان قراملكي، محمد حسن، كلام فلسفي، انتشارات وثوق، قم المقدسة، ١٣٨٣ هـ ش.
١٤٨ ـ قدردان قراملكي، محمد حسن، معجزه در قلمرو عقل ودين، دفتر تبليغات اسلامي، قم المقدسة، ١٣٨١ هـ ش.
١٤٩ ـ قلمداران، علي، حكومت در اسلام، مؤسسه مطبوعاتي إسماعيليان، طهران، ١٣٨٥ هـ ش.
١٥٠ ـ قلمداران،علي، شاهراه‌اتحاد، تقديم وتهميش:السيد أبوالفضل البرقعي.
١٥١ ـ القصيمي، عبد الله، الصراع بين الإسلام والوثنية،
١٥٢ ـ القندوزي الحنفي، سليمان بن إبراهيم، ينابيع المودّة لذوي القربى، دار الأسوة للطباعة والنشر، طهران، ١٤١٦ هـ.
١٥٣ ـ القوشجي، علاء الدين، شرح التجريد، الطبعة الحجرية.
١٥٤ ـ القيصري، داود، شرح فصوص الحكم، انتشارات علمي وفرهنگي، طهران، ١٣٧٥ هـ ش.

ـ ك / گ ـ

١٥٥ ـ الكاتب، أحمد، تطوّر الفكر السياسي من الشورى إلى ولاية الفقيه، دار الجديد، بيروت، ١٩٩٨ م.
١٥٦ ـ كاشف الغطاء، الشيخ محمد حسين، أصل الشيعة وأصولها، دار الأضواء، بيروت، ٢٠٠٣ م.
١٥٧ ـ كلايرودي وآخرون، آشنائي با علم سياست، ترجمه إلى الفارسية: بهرام ملكوتي، سيمرغ، طهران.
١٥٨ ـ الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي، دار الكتاب الإسلامية، طهران، ١٣٦٥ هـ ش.
١٥٩ ـ غينون، رينه، بحران دنياي متجدّد، ترجمه إلى الفارسية: ضياء الدين دهشيري، أمير كبير، طهران، ١٣٧٨ هـ ش.
١٦٠ ـ غيدنز، أنطوني، جامعه شناسي، ترجمه إلى الفارسية: منوتشهر صبوري، نشر ني، طهران، ١٣٧٣ هـ ش.

- ل -

١٦١ ـ اللاهيجي، عبد الرزاق، گوهر مراد، نشر سايه، طهران، ١٣٨٣ هـ ش.
١٦٢ ـ لباف، علي، معماري نام، نشر منير، طهران، ١٣٨٤ هـ ش.
١٦٣ ـ لباف، علي، مظلومي گمشده در سقيفه، منير، طهران، ١٣٨١ هـ ش.
١٦٤ ـ اللكهنوي، مير حامد حسين، خلاصة عقبات الأنوار، إعداد ونشر: السيد علي الميلاني، ١٤١٤ هـ

- م -

١٦٥ ـ الماتريدي، أبو منصور، تأويلات أهل السنة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٤ م.
١٦٦ ـ الماوردي، علي بن محمد، الأحكام السلطانية، المجمع العلمي، بغداد، ١٤٢٢ هـ
١٦٧ ـ المتقي، علي بن حسام، كنز العمال، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ
١٦٨ ـ مجتهد شبستري، محمد، ١٣٧٩، نقدي بر قرائت رسمي از دين، طرح نو، طهران، ١٣٧٩ هـ ش.
١٦٩ ـ المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، دار الكتب الإسلامية، طهران.
١٧٠ ـ المجلسي، محمد باقر، مرآة العقول، دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٣٦٣هـ ش.
١٧١ ـ المرعشي النجفي، السيد محمود، وإسفنديارى، محمد، موسوعة الإمامة في نصوص أهل السنة، مكتبة آية الله المرعشي النجفي، قم المقدسة.
١٧٢ ـ المسعودي، أبوالحسن، مروج الذهب، مؤسسة النور، بيروت،١٤٢١هـ ق.
١٧٣ ـ المسعودي، علي، إثبات الوصية، دار الأضواء، بيروت، ١٤٠٩ هـ
١٧٤ ـ مسلم بن حجاج، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٧٥ ـ مصباح اليزدي، محمد تقي، آموزش عقايد، سازمان تبليغات اسلامي، طهران، ١٣٧٨ هـ ش.
١٧٦ ـ مطهري، مرتضى، آشنائي با علوم اسلامي، انتشارات اسلامي، قم المقدسة.
١٧٧ ـ مطهري، مرتضى، امامت ورهبري، صدرا، طهران، ١٣٦٦ هـ ش.

١٧٨ ـ مطهري، مرتضى، حماسه حسيني، صدرا، طهران، ١٣٦٥ هـ ش.
١٧٩ ـ مطهري، مرتضى، خاتميت، صدرا، طهران، ١٣٦٦ هـ ش.
١٨٠ ـ مطهري، مرتضى، سيري در نهج البلاغة، انتشارات اسلامي، قم المقدسة، ١٣٦١ هـ ش.
١٨١ ـ مطهري، مرتضى، عدل الهي، انتشارات اسلامي، قم المقدسة.
١٨٢ ـ مطهري، مرتضى، قيام وانقلاب مهدي، صدرا، طهران، ١٣٩٨ هـ
١٨٣ ـ مطهري، مرتضى، الأعمال الكاملة، صدرا، طهران.
١٨٤ ـ مطهري، مرتضى، نبوت، صدرا، طهران، ١٣٧٧ هـ ش.
١٨٥ ـ مطهري، مرتضى، ولاءها وولايت ها، صدرا، طهران، ١٣٧٧ هـ ش.
١٨٦ ـ المظفر، محمدرضا، أصول الفقه، دفتر تبليغات اسلامي،قم، ١٣٧٩هـ.ش.
١٨٧ ـ مغنية، الشيخ محمد جواد، الشيعة في الميزان، مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، بيروت، ١٤٢٧ هـ
١٨٨ ـ المفيد، محمد بن النعمان، سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد، دار المفيد، بيروت، ١٤١٤ هـ
١٨٩ ـ مكارم الشيرازي، ناصر، أنوار الفقاهة، كتاب البيع، ج ١، مدرسة الإمام علي بن أبي طالب، ١٣٧١ هـ ش.
١٩٠ ـ منتظري، حسين علي، دراسات في ولاية الفقيه، دار الفكر، طهران.
١٩١ ـ موثقي، سيد أحمد، استراتژي وحدت در انديشه اسلام، دفتر تبليغات اسلامي، قم المقدسة، ١٣٧٠ هـ ش.
١٩٢ ـ موسوي، عبد الحميد، مجلة (نداي اسلام)، الصادرة عن الحوزه العلمية لأهل السنة في زاهدان، العدد: ٩، ربيع عام ١٣٨١ هـ ش.
١٩٣ ـ الموسوي الهندي، السيد ناصر حسين، إفحام الأعداء والخصوم بتكذيب ما افتروه على سيدتنا أم كلثوم، مكتبة نينوى، طهران.
١٩٤ ـ مير لوحي، السيد أبو الفضل، تجلي فضيلت (اعترافات ابن أبي الحديد)، ترجمه إلى الفارسية: حسين شفيعي، انتشارات اسلامي، قم المقدسة، ١٣٧٥هـ ش.
١٩٥ ـ الميلاني، السيد علي، إبطال ما استدلّ به لإمامة أبي بكر، مركز الأبحاث العقائدية، قم المقدسة، ١٤٢١ هـ
١٩٦ ـ الميلاني، السيد علي، امامت بلا فصل، الموجود في مكتبة أهل البيت الإلكترونية.

١٩٧ ـ الميلاني، السيد علي، تزويج أم كلثوم من عمر، مركز الأبحاث العقائدية، قم المقدسة، ١٤٢١ هـ.

- ن -

١٩٨ ـ ناظم زادة قمي، سيد أصغر، الفصول المئة في حياة أبي الأئمة علي بن أبي طالب، الناشر: المؤلف، توزيع: انتشارات أهل البيت، قم المقدسة، ١٤١١ هـ.
١٩٩ ـ النائيني، محمد حسين، تنبيه الأمّة وتنزيه الملة، شركت سهامي خاص، طهران.
٢٠٠ ـ النسفي، عمر بن محمد، العقائد النسفية، في شرح عقائد أهل السنة، عبد الملك السعدي، انتشارات كردستان، سنندج، ١٣٨٠ هـ ش.
٢٠١ ـ النوبختي، أبو محمد الحسن بن موسى، فرق الشيعة، انتشارات مرتضوي، النجف، ١٣٥٥ هـ.
٢٠٢ ـ النوري، حسين، مستدرك الوسائل، مؤسسة آل البيت، قم، ١٤٠٨ هـ.
٢٠٣ ـ النيسابوري، الحاكم، شواهد التنزيل لقواعد التفضيل في الآيات النازلة في أهل البيت، وزارة الإرشاد، طهران، ١٤١١ هـ.
٢٠٤ ـ نيكوئي، حجة الله، تئوري إلهي إمامت در ترازوي نقد.

- هـ/ ي -

٢٠٥ ـ الهاشمي الشافعي، السيد محمد طاهر، مناقب أهل البيت از ديدگاه أهل سنت، بنياد بژوهشهاي اسلامي، مشهد المقدّسة، ١٣٧٨ هـ ش.
٢٠٦ ـ اليعقوبي، ابن واضح، تاريخ اليعقوبي، ترجمه إلى الفارسية: محمد آيتي، انتشارات علمي فرهنگي، ١٣٧٤ هـ ش.
٢٠٧ ـ يوسفيان، حسن؛ شريفي، أحمد، پژوهشي در عصمت معصومان، چژوهشكاه فرهنگ واندیشه اسلامي، طهران، ١٣٧٧ هـ ش.

المقالات

٢٠٨ ـ سروش، عبد الكريم، اسلام ووحي، مجلة آفتاب، العدد: ١٥، بتاريخ: شهر أرديبهشت / ١٣٨١ هـ ش.

٢٠٩ ـ سروش، عبدالكريم، تشيّع وچالش مردم سالاري، موقع سروش، كلمته في جامعة السوربون الفرنسية، بتاريخ: شهر مرداد، ١٣٨١ هـ ش.
٢١٠ ـ كديور، محسن، بازخواني امامت در برتو نهضت حسيني، صحيفة شرق، وكذلك موقع كديور، العدد:١٤ ـ ١٥، بتاريخ: اسفند، ١٣٨٤هـ ش.
٢١١ ـ كديور، محسن، قرائت فراموش شده، مجلة مدرسة، وكذلك موقع كديور، العدد: ٣، بتاريخ: ارديبهشت، ١٣٨٥ هـ ش.
٢١٢ ـ مجتهد شبستري، محمد، مجلة كيان، العدد: ٤٥.
٢١٣ ـ نعماني، عبد العزيز، حضرت فاطمة زهراء از ولادت تا افسانه شهادت، مجله نداي اسلام، العدد: ٢، الحوزة العلمة لأهل السنة في زاهدان.
٢١٤ ـ واعظ زاده الخراساني، محمد، راه كارهاي تحكيم وحدت اسلامي، مجلة هفت آسمان، العدد: ٣٠،
٢١٥ ـ واعظ زاده الخراساني، محمد، حوار، مجلة كتاب نقد، العدد: ١٩، صيف عام ١٣٨٠ هـ ش.
٢١٦ ـ واعظ زاده الخراساني، محمد، مجلة مطالعات اسلامي، العدد: ٦٠.
٢١٧ ـ واعظ زاده الخراساني، محمد، حوار، مجلة نهج البلاغة، العدد: ٤ ـ ٥.

***

المحتويات

مقدمة ٥

الفصل الأول

أمور عامة

■ **أولاً : ماهية الإمامة** ١١
أ ـ الإمامة من وجهة نظر أهل السنة ١١
ب ـ الإمامة من وجهة نظر الإمامية ١٤
١ ـ طريقة تعيين الحاكم (أصل التنصيب أو الانتخاب) ١٧
٢ ـ الحدّ الأدنى والأعلى من اتصاف الإمام بصفة ١٩
٣ ـ الحجية الإلهية والمرجعية العلمية والدينية للإمام ٢١
٤ ـ الإمام واسطة الفيض والقطب (الاتجاه الفلسفي ـ العرفاني) ٢١
٥ ـ وجوب الإمامة عقلي أم نقلي؟ ٢٣
ج ـ مراتب وشؤون الإمام والإمامة ٢٥
■ **ثانياً: فلسفة الإمامة** ٢٧

أ ـ هداية البشر ٢٨
ب ـ المرجعية الدينية ٢٩
ج ـ عدم البلوغ العقلي الكامل للمخاطبين ٣٠
د ـ تشريع الأحكام الفرعية ٣٢
هـ ـ إقامة الحكومة الدينية ٣٣
و ـ الأئمة وسائط الفيض الإلهي ٣٤
■ **ثالثاً: وجوب معرفة الإمام** ٤٠
■ **رابعاً: إثبات نظرية الشيعة في تنصيب الإمام** ٤٢
أولاً: الاتجاه النقلي ٤٢
ثانياً: الاتجاه التحليلي والعقلي ٤٣
النبي الأكرم صلى الله عليه وآله على مفترق ثلاثة طرق ٤٤
الأدلة والشواهد على وجوب التنصيب ٤٥
أ ـ الأخطار الخارجية والداخلية التي تهدّد الإسلام ٤٦
ب ـ التنصيب عنصر الصيانة والوحدة ومنع الخلافات القومية ٤٦
ج ـ العلم بالأصلح وضرورة التعريف به وتنصيبه ٤٨
د ـ عصمة الإمام تقتضي التنصيب ٤٩
هـ ـ تنصيب الإمام من لوازم خلود الدين وخاتميته ٤٩
و ـ تعيين الخليفة منهج متّبع لدى جميع الأنبياء السابقين ٥٠
ز ـ وصية القرآن الكريم بتعيين الخليفة والوصي ٥١
ح ـ تعيين الخليفة منهج للنبي الأكرم في إدارة الدولة ٥١

ط ـ لازم عدم النصّ أفضلية الخليفتين الأولين على النبي الأكرم صلى الله عليه وآله .. ٥٢
ي ـ الكشف دون التنصيب ٥٤
ك ـ الإشكالات الفقهية والحقوقية الواردة على نظرية الخصم ٥٥
مصداق التنصيب ٥٦

الفصل الثاني

شبهات الإمامة ونقدها

■ **الشبهة الأولى: نظرية وجوب الإمامة تعيين للتكليف على الله تعالى** ٥٩
مناقشة وتحليل ٥٩
أ ـ الإشكال المرتبط بإنكار الحُسن والقبح العقليين ٦٠
ب ـ الخلط بين الوجوبين الاعتباري والتكويني ٦١
■ **الشبهة الثانية: اعتبار نظرية وجوب تعيين الإمام بدعة** ٦٢
مناقشة وتحليل ٦٣
■ **الشبهة الثالثة: البدعة في اعتبار الإمامة مسألة كلامية** ٦٨
■ **الشبهة الرابعة: تكفير من ينكر الإمامة** ٧٠
■ **الشبهة الخامسة: توريث الإمامة** ٧٨
□ اعتراف علماء أهل السنة بفضائل الأئمة ٨١
□ اعتراف الخلفاء الثلاثة ٨١
□ اعتراف أئمة المذاهب الفقهية الأربعة بفضائل الأئمة ٨١
□ اعتراف المعتزلة ٨٣
■ **الشبهة السادسة: الإمامة في الصغر** ٨٤
■ **الشبهة السابعة: أفضلية الإمامة على النبوّة** ٩٤
■ **الشبهة الثامنة: أفضلية أئمة الشيعة على الأنبياء عليهم السلام** ٩٩

أ ـ أهل البيت هم المخلوق الإلهي الأول ١٠٢
ب ـ كتابة أسماء الأئمة في الجنة وتعريف الأنبياء بها ١٠٣
ج ـ النبي الأكرم صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام غاية الخلق ١٠٤
د ـ عدم قياس أحد بالأئمة عليهم السلام ١٠٥
هـ ـ التصريح بأفضلية الإمام علي عليه السلام ١٠٦
و ـ الروايات المأثورة عن الأئمة الأطهار عليهم السلام ١٠٧
■ **الشبهة التاسعة: استبعاد مقام الإمامة من دون نبوّة** ١٠٩
مناقشة وتحليل (الولاية جوهر النبوة) ١٠٩
■ **الشبهة العاشرة: عدم انسجام الإمامة مع الديمقراطية** ١١١
نقد ورأي ١١٢
النقد الأول: تعدّد نماذج الديمقراطية ١١٢
النقد الثاني: مشاركة الشعب في مضمار السياسة عند الشيعة ١١٩
النقد الثالث: اختلاف الإمامة عن الحكومة ١٢٥
النقد الرابع: الأئمة المنتخبون حصرياً هم الحكام الأكفاء ١٢٧
النقد الخامس: حاجة الديمقراطية الحقيقية للأرضية المناسبة ١٢٨
النقد السادس: تقديم الحكم الإلهي على الديمقراطية ١٣٠
النقد السابع: ثغرات الديمقراطية ١٣٠
إقرار المفكرين الغربيين ١٣٢
النقد الثامن: جواب نقضي ١٣٣
تقييم عام ١٣٤
■ **الشبهة الحادية عشرة: غيبة الإمام تنافي فلسفة ضرورة الإمامة** ١٣٥
نقد ورأي ١٣٦

١ ـ ضرورة الإمام المعصوم في صدر الإسلام ١٣٦
٢ ـ إعطاء اللطف الإلهي رهن بعدم المانع ١٣٩
٣ ـ إمكان الهداية التشريعية والتكوينية في عصر الغيبة ١٣٩
٤ ـ فوائد أخرى للغيبة والانتظار ١٤٢
■ **الشبهة الثانية عشرة: عدم انسجام المهدوية مع الديمقراطية** ١٤٢
نقد ورأي ١٤٤
أ ـ تجاهل فضائل المجتمع المهدوي ١٤٤
إشارة إلى خصائص الحكومة المهدوية العالمية ١٤٤
ب ـ موافقة جميع المواطنين عن حكومة الإمام المهدي عليه السلام ١٤٩
ج ـ الديمقراطية وسيلة ومقدمة وليست هدفاً وغاية ١٥٠
د ـ المسلمون هم غالبية المجتمع المهدوي ١٥٢
هـ ـ رعاية حقوق الأقليات ١٥٢

الفصل الثالث

شبهة التنافي بين الإمامة_وأصل الخاتمية

■ **الشبهة الأولى: المبنى العقلي لضرورة الإمامة يتنافى مع الخاتمية** ١٥٧
مناقشة وتحليل ١٥٨
اختلاف صدر الإسلام عن عصر الغيبة ١٥٩
■ **الشبهة الثانية: تنافي عصمة الإمام مع الخاتمية** ١٦١
رأي وتحليل ١٦٢
١ ـ اختصاص العصمة بالانبياء عليهم السلام مجرّد دعوى بلا دليل ١٦٢
٢ ـ جوهر الإمامة يقتضي العصمة ١٦٣
٣ ـ الدليل العقلي على ضرورة وجود المعصوم ١٦٤

٤ ـ دلالة الأدلة القرآنية على عصمة أهل البيت عليهم السلام ١٦٥
٥ ـ دلالة الروايات النبوية على عصمة الأئمة ١٦٦
أ ـ علي عليه السلام ميزان الحق ١٦٨
ب ـ علي عليه السلام يلازم القرآن والحق ويلازمانه ١٦٩
ج ـ علي عليه السلام مرجع التمييز بين الحق والباطل ١٦٩
٦ ـ دلالة الروايات الولائية على العصمة ١٧٠
٧ ـ الاعتقاد بالعصمة من قبل بعض أهل السنة ١٧٢
■ الشبهة الثالثة: القول بوجوب إطاعة الإمام يتنافى مع الخاتمية ١٧٣
■ الشبهة الرابعة: القول بالحجية الإلهية للأئمة ينافي الخاتمية ١٧٥
تقرير الشبهة ١٧٦
أ ـ عدم الانسجام مع الشخصية الحقوقية للنبي الأكرم صلى الله عليه وآله ١٧٦
ب ـ عدم حجية روايات الأئمة عليهم السلام ١٧٧
نقد ورأي ١٧٩
أ ـ مجرّد دعوى من دون دليل ١٧٩
ب ـ الحجة وافتراض الطاعة من لوازم العصمة ١٧٩
ج ـ أمر القرآن بالإطاعة وجعل الحجية ١٨٠
د ـ جعل الحجية من قبل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله ١٨١
هـ ـ حجية الإمام علي عليه السلام في طول حجية النبي وحجية الله ١٨٧
البرقعي وتمسكه بالأدلة النقلية في تقرير الشبهة ١٨٨
أ ـ دلالة القرآن على خاتمية الحجة الإلهية؟! ١٨٨
ب ـ كلام الإمام علي عليه السلام في خاتمية الحجة الإلهية؟! ١٨٩
ج ـ حصر الحجة بالنبي والعقل ١٩٣

■ **الشبهة الخامسة: عدم انسجام الإلهام والولاية الباطنية للإمام مع الخاتمية** ١٩٥
أ ـ تحقق الإلهام والاتصال الغيبي لغير الأنبياء ١٩٦
ب ـ مقام الإمامة والولاية أسمى من مقام النبوة (رؤية عرفانية) ٢٠٣
ج ـ اعتراف أهل السنة بأصل الإلهام والمكاشفة ٢٠٥
د ـ التصريح بالروح الباطنية للأئمة في الروايات النبوية ٢٠٧
هـ ـ الجواب النقضي على شبهة الدهلوي والدكتور سروش ٢٠٩
■ **الشبهة السادسة: عدم انسجام الولاية التشريعية للإمام مع كمال الدين وخاتميته** ٢١٣
أ ـ توضيح أصل التشريع والتخطئة ٢١٦
ب ـ تشريع النبي الأكرم صلى الله عليه وآله كاشف عن الواقع ٢١٨
ج ـ تشريع الأئمة عليهم السلام في طول التشريع النبوي ومكمل له ٢٢٠
د ـ تشريع الأئمة عليهم السلام في طول التشريع الإلهي ٢٢١
هـ تشريع الأئمة عليهم السلام مكمل للدين في الجزئيات ٢٢٦
و ـ الجمع بين نظرية الموافقين والمخالفين ٢٢٨
■ **الشبهة السابعة: تعارض علم الإمام اللدني مع الخاتمية** ٢٣٠
أ ـ عدم اختصاص العلم اللدني بالأنبياء ٢٣١
ب ـ تصريح النبي الأكرم صلى الله عليه وآله بالعلم اللدني للأئمة عليهم السلام ٢٣٣
ج ـ تصريح الإمام علي عليه السلام بعلمه للغيب ٢٣٤
د ـ اعتراف بعض أهل السنة بعلم الإمام للغيب ٢٣٦
هـ ـ علم الغيب من نتائج الولاية الباطنية ٢٣٧
■ **الشبهة الثامنة: تفويض أمور النبوّة للإمام نقض للخاتمية** ٢٤٠
مناقشة وتحليل ٢٤١

الفصل الرابع

شبهات حول أصل التنصيب ونقدها

■ **الشبهة الأولى: عدم ذكر التنصيب في القرآن الكريم** ٢٤٥
وجود الآيات الظاهرة في التنصيب ٢٤٦
١ ـ آية التطهير ٢٤٦
٢ ـ آية الإنذار ٢٤٧
٣ ـ آية الولاية ٢٤٨
٤ ـ آية التبليغ ٢٥١
٥ ـ آية إكمال الدين ٢٥٣
٦ ـ آية أولي الأمر ٢٥٤
■ **الشبهة الثانية: عدم ذكر اسم الإمام علي عليه السلام في القرآن الكريم** ٢٥٦
أ ـ ذكر الصفات الخاصة يغني عن التصريح بالاسم ٢٥٧
ب ـ تحويل الشبهة إلى شبهة أخرى ٢٥٨
ج ـ ذكر اسم الإمام علي عليه السلام في الروايات النبوية ٢٥٩
د ـ تفويض الأمور الدينية إلى النبي الأكرم صلى الله عليه وآله ٢٦٠
هـ ـ المنع من تحريف القرآن ٢٦١
و ـ الوقاية من الآفات السياسية والأمنية ٢٦٢
■ **الشبهة الثالثة: عدم وجود التنصيب في الروايات النبوية** ٢٦٥
أولاً: أحاديث الخلافة ٢٦٦
التصريح بخلافة الإمام علي عليه السلام ٢٦٨
حديث خاصف النعل ٢٧٠
ثانياً: أحاديث إمامة أمير المؤمنين واستيزاره ٢٧١

ثالثاً: حديث الغدير ٢٧٣
رابعاً: أحاديث المنزلة ٢٨٠
خامساً: حديث الدواة والقلم (الوصية غير المكتوبة) ٢٨١
سادساً: أحاديث الحجّة ٢٨٧
سابعاً: أحاديث العصمة ٢٨٨
ثامناً: روايات المرجعية العلمية والدينية ٢٨٨
■ **الشبهة الرابعة: التنصيب عنصر تفرقة** ٢٩٦
أ ـ لزوم التبعية للحكم الشرعي ٢٩٧
ب ـ التنصيب الخاص أفضل خيار ٢٩٨
ج ـ إمكان الخطأ في الانتخاب ٣٠٠
د ـ صفح علي عليه السلام محور المحافظة على وحدة الأمة ٣٠١
هـ ـ جواب نقضي (تنصيب الخليفة الأول والثاني) ٣٠٢
و ـ جواب الآمدي ٣٠٣
■ **الشبهة الخامسة: عدم اشتهار التنصيب** ٣٠٤
أ ـ تأويل النص من قبل بعض الصحابة ٣٠٥
ب ـ إمكان الاختفاء ٣٠٥
ج ـ وجود الدوافع السياسية في مسألة الإمامة ٣٠٧
د ـ تصريح الإمام علي عليه السلام وبعض الصحابة بوجود النص ٣٠٨
هـ ـ الفصل بين الإمامة والخلافة ٣٠٩
و ـ عدم دلالة عدم الاشتهار على العدم ٣١٠
ز ـ عدم الملازمة بين ترك النص والكفر ٣١١
■ **الشبهة السادسة: مبايعة الصحابة لمرشح السقيفة** ٣١١

أ ـ استعجال تشكيل السقيفة وعدم مشروعيتها ٣١٣
ب ـ الدوافع الدنيوية في بيعة السقيفة ٣١٦
ج ـ البيعة بالإكراه والإجبار ٣١٩
د ـ المخالفون لنتائج السقيفة ٣٢١
هـ ـ وقفة على حديث «لا تجتمع أمتي على خطأ» ٣٢٩
ز ـ اختفاء النص ونسيانه ٣٣١
ح ـ المنع من انتشار نظرية «النص» ٣٣١
ط ـ القراءة العلمانية للنص ٣٣٢
ي ـ إبعاد الإمام علي عليه السلام بذرائع واهية ٣٣٣
■ **الشبهة السابعة: عدم احتجاج الإمام علي عليه السلام بأصل التنصيب** ٣٣٤
أولاً: الروايات الواردة بلفظ النصب والعهد والاختصاص ٣٣٦
الثاني: حديث الغدير ٣٣٩
ثالثاً: حديث المنزلة ٣٤٧
رابعاً: حديث الخلافة ٣٥٠
خامساً: حديث الوزارة ٣٥٢
سادساً: حديث أمير المؤمنين ٣٥٥
الاستنتاجات ٣٥٦
■ **الشبهة الثامنة: عدم مبادرة الإمام للتصدي إلى الحكم** ٣٥٨
أ ـ الاعتصام في بيت السيدة فاطمة الزهراء عليها السلام ٣٥٨
ب ـ كراهة البيعة ٣٥٩
ج ـ النشاط السري والعلني والمواجهة المسلحة ٣٦٠
د ـ نصوص الإمام عليه السلام بشأن الإمامة ٣٦٣
■ **الشبهة التاسعة: سكوت الإمام علي عليه السلام** ٣٦٣

أ ـ غياب الأنصار ٣٦٤
ب ـ عدم حلول الوقت المناسب ٣٦٥
ج ـ الحفاظ على وحدة المسلمين ٣٦٦
د ـ تنازل الإمام عن حقه ٣٦٧
■ **الشبهة العاشرة: قبول الإمام علي عليه السلام ببيعة أبي بكر** ٣٦٨
أ ـ الحيلولة دون الكفر والردّة ٣٦٩
ب ـ الحفاظ على وحدة المسلمين ٣٧١
ج ـ الحيلولة دون سفك الدماء ٣٧٢
د ـ عدم اعتبار الإجماع ٣٧٢
■ **الشبهة الحادية عشرة: المشاركة في شورى تعيين الخليفة الثالث** ٣٧٤
أ ـ دفع شبهة العلمانيين ٣٧٥
ب ـ إتمام الحجّة ٣٧٦
ج ـ تجنّب الخلاف والحفاظ على وحدة المسلمين وتماسكهم ٣٧٧
د ـ نقض موقف الخليفة الثاني ٣٧٧
هـ ـ نفي تهمة الاستبداد بالرأي ٣٧٨
و ـ روايات وسلوك الإمام ناقض لمشروعية الخلفاء ٣٧٩
■ **الشبهة الثانية عشرة: رفض التصدي للخلافة بعد مقتل عثمان** ٣٨٠
أ ـ الاعتراض على سيرة الخلفاء السابقين ٣٨٢
ب ـ إتمام الحجّة ٣٨٣
ج ـ التنبؤ بالفتن القادمة ٣٨٣
د ـ دفع شبهة التهالك على الحكم والسلطة ٣٨٥
هـ ـ الشكوى من الناس ٣٨٥
و ـ نفي صلاحية الناس والاستهزاء بهم ٣٨٦

■ **الشبهة الثالثة عشرة: تعاون الإمام علي عليه السلام مع الخلفاء** ٣٨٦
■ **الشبهة الرابعة عشرة: اقتداء الإمام علي عليه السلام بصلاة الخلفاء** ٣٩٠
أ ـ نفي الاقتداء وإنكار حصوله ٣٩١
ب ـ وقوع الخلاف بين المسلمين بسبب عدم حضور الإمام في الجماعة ٣٩١
ج ـ اعتبار عدم الحضور تركاً للفرائض الدينية ٣٩٢
د ـ صحّة الصلاة ٣٩٣
■ **الشبهة الخامسة عشرة: العلاقة الأسرية مع الخليفة الثاني** ٣٩٥
أ ـ التشكيك في سند الحديث ٣٩٦
ب ـ عدم الدلالة على المدّعى ٣٩٨
ج ـ تصريح الإمام علي عليه السلام بغصب الخلفاء حقه ٣٩٨
د ـ مراعاة المصلحة ٣٩٩
هـ ـ التهديد والإكراه ٤٠١
و ـ جواب نقضي ٤٠٢
■ **الشبهة السادسة عشرة: تسمية الإمام علي عليه السلام ثلاثة من أبنائه بأسماء الخلفاء** ٤٠٣
أ ـ سطحية هذا الدليل وعدم دلالته على المدّعى ٤٠٤
ب ـ شيوع التسمية بأسماء المخالفين ٤٠٤
ج ـ فرض الأسماء بالإكراه ٤٠٧
د ـ عثمان اسم صاحب الأمام عليه السلام ٤٠٨
هـ ـ اللجوء إلى التورية ٤٠٨
■ **الشبهة السابعة عشرة: الثناء على الخلفاء** ٤١٠
أ ـ المشكلة السندية في روايات أهل السنة ٤١١
ب ـ عدم ذكر روايات الأفضلية في المصادر الشيعية ٤١٣
ج ـ تعارض هذه الرواية مع روايات أخرى في مصادر أهل السنة ٤١٣

مناقشة وتحليل رواية نهج البلاغة (لله بلاد فلان) ٤١٥
تحليل رواية إبراهيم بن محمد الثقفي (فتولى أبو بكر) ٤٢٢
■ **الشبهة الثامنة عشرة: تعارض نصوص الخلافة** ٤٢٧
أ ـ عدم وجود روايات خلافة أبي بكر في المصادر الشيعية ٤٢٨
ب ـ ضعف النصوص الوارد في مصادر أهل السنة على خلافة أبي بكر ٤٢٨
ج ـ اعتراف أهل السنة بعدم النص ٤٣٠
د ـ عدم تمسك أبي بكر وعمر بالنص ٤٣١
هـ ـ إقرار الخليفة الأول ٤٣٢
و ـ إقرار الخليفة الثاني وغيره بالنصّ على الإمام علي عليه السلام ٤٣٣

الفصل الخامس

الشبهة في دلالة النصوص على إمامة علي عليه السلام

● **التأويل الأول: بيان الأولوية والأحقية** ٤٤٣
أ ـ الاجتهاد في مقابل النص ٤٤٥
ب ـ تعارض التأويلات مع سيرة الإمام علي عليه السلام ٤٤٧
ج ـ تعارض التأويلات مع مواقف بعض الصحابة وسائر الأئمة ٤٥٠
د ـ حيرة المتأولين ما بين الإمام علي عليه السلام وبعض الصحابة ٤٥١
هـ ـ وجوب اتباع الحق دون الأشخاص ٤٥٣
و ـ عدم دلالة شيء على نفي ما عداه ٤٥٤
● **التأويل الثاني: الحمل على الترشيح** ٤٥٥
أ ـ الأصالة التأسيسية والاحترازية في عملية التقنين ٤٥٧
ب ـ ظهور الروايات في الجعل والإنشاء بل نصّها ٤٥٨
ج ـ التعارض مع سيرة الإمام عليه السلام ٤٥٨

د ـ التفسير العلماني للإمامة ٤٥٨
● **التبرير الثالث: اختصاص الإمامة بالهداية والمرجعية العلمية والدينية** ٤٥٩
أ ـ الفصل بين الإمامة والخلافة ٤٥٩
ب ـ الفصل بين الإمامة والحكومة (العلمانية) ٤٦١
ج ـ الفصل بين النصوص النبوية الدنيوية والنصوص النبوية الدينية ٤٦٢
مناقشة وتحليل ٤٦٤
● **التبرير الرابع: استصغار سنّ الإمام علي عليه السلام** ٤٧٦
مناقشة وتحليل ٤٧٧
إقرار الخليفة الأول والثاني بصلاحية الإمام علي عليه السلام ٤٨٤
● **التبرير الخامس: اتهام الإمام علي عليه السلام بالدعابة** ٤٨٥
مناقشة وتحليل ٤٨٦
● **التبرير السادس: مخالفة العرب له** ٤٩٢
مناقشة وتحليل ٤٩٢
● **التبرير السابع: إيثار قبيلته من بني عبد المطلب** ٤٩٧
مناقشة وتحليل ٤٩٧
● **التبرير الثامن: كراهة الجمع بين النبوّة والإمامة في بيت واحد** ٥٠٠
● **التبرير التاسع: أصل الترتّب (مرحلتان مع أولوية الخلافة)** ٥٠١
مناقشة وتحليل ٥٠٤
● **التبرير العاشر: أصل الضرورة والحكم الثانوي** ٥٠٦
أدلة هذه الرؤية (البيعة المنتجة للشرعية) ٥٠٧
مناقشة وتحليل ٥٠٩
١ ـ التصريح بالشرعية الإلهية للإمام علي عليه السلام ٥٠٩

٢ ـ لازم التمرّد على الشرعية الإلهية ارتكاب المعصية ٥١١
٣ ـ لزوم الجمع بين الشرعية الإلهية والسياسية ٥١١
٤ ـ تقييد البيعة بالحاكم الواجد للشرائط ٥١٤
٥ ـ عدم تعيين مصداق البيعة المقبول ٥١٨
٦ ـ الجدل في البيعة لفرد خاص ٥٢٠
● **التبرير الحادي عشر: إمامة الإمام علي عليه السلام رهن بسعيه إليها** ٥٢٢
١ ـ دعوى من دون دليل ٥٢٣
٢ ـ السعي العملي من قبل الإمام عليه السلام ٥٢٣
٣ ـ إنكاره على الخلفاء الذين سبقوه ٥٢٤
٤ ـ مراعاة مصلحة الإسلام ٥٢٤
● **التبرير الثاني عشر: إمامة الإمام رهن ببيعة الأمة** ٥٢٤
● **التبرير الثالث عشر: ادعاء نسخ إمامة الإمام علي عليه السلام** ٥٢٨
● **التبرير الرابع عشر: تعارض النصوص** ٥٤٠
● **التبرير الخامس عشر: إثبات مطلق الخلافة دون الخلافة المباشرة** ٥٤١
● **التبرير السادس عشر: اختصاص الإمامة بالولاية المعنوية** ٥٥٠

الفصل السادس

شبهات حول صفات الإمام عليه السلام

■ **الشبهة الأولى: إنكار علم الأئمة للغيب** ٥٥٥
أ ـ القراءة المختلفة لحقيقة الإمامة ٥٥٦
ب ـ اعتبار علم الغيب في حقل الدين ٥٥٧
ج ـ فلسفة الإمامة الملازمة لعلم الغيب ٥٥٨
د ـ علم الغيب ثمرة الولاية الباطنية للإمام ٥٥٩
هـ ـ علم الغيب من لوازم العصمة والحجّة الإلهية ٥٦١

و ـ الروايات الدالة على علم الأئمة للغيب ٥٦١
■ **الشبهة الثانية: علم الأئمة بالغيب من اختلاق المتكلمين** ٥٦٣
■ **الشبهة الثالثة: نفي علم الغيب في بعض الروايات** ٥٦٤
أ ـ رعاية القدرة الاستيعابية للمخاطب المقصّر ٥٦٤
ب ـ رعاية القدرة الاستيعابية للمخاطب الغالي ٥٦٥
ج ـ نفي العلم الاستقلالي دون التبعي ٥٦٧
د ـ نفي العلم الفعلي دون مطلق العلم ٥٦٩
■ **الشبهة الرابعة: عدم اعتبار علم الغيب في الإمام والإمامة** ٥٦٩
أ ـ التنزّل بمقام الإمامة إلى مستوى الحاكم والفرد العادي ٥٧٠
ب ـ مخالفة الروايات ٥٧١
ج ـ عدم الانسجام مع فلسفة الإمامة ٥٧٥
■ **الشبهة الخامسة: عدم انسجام علم الغيب مع بعض أفعال الأئمة الأطهار عليهم السلام** ٥٧٥
أ ـ الآراء المختلفة بشأن علم الإمام بالغيب ٥٧٦
ب ـ محاذير العمل بعلم الغيب ٥٧٧
شبهة علم الإمام الحسين عليه السلام بالغيب ٥٨٠
تناول الأئمة عليهم السلام للسمّ ٥٨١
حمل الاعتراف والأعمال المخالفة لعلم الغيب على العلم الظاهري ٥٨٢
■ **الشبهة السادسة: عدم توظيف الأئمة عليهم السلام لصفاتهم الخارقة في التعريف بأنفسهم** ٥٨٤
■ **الشبهة السابعة: إنكار عصمة الأئمة عليهم السلام** ٥٨٥
■ **الشبهة الثامنة: تعارض عصمة الأئمة مع الأدعية والروايات** ٥٨٧
أ ـ مخالفتها للآيات والروايات النبوية ٥٨٨
ب ـ كلام الإمام يُشير إلى أصل عام ولا يختصّ بشخصه ٥٨٩

ج ـ تعليق إمكان صدور الخطأ على عدم تدخّل العناية الإلهية ٥٩٠
د ـ نصوص الإمام الدالة على عصمته ٥٩١
تقرير آخر للشبهة: اعتراف الأئمة في أدعيتهم بأنهم مذنبون ٥٩٢
أ ـ التفسير العرفاني ٥٩٣
ب ـ التفسير العلمي والتربوي ٥٩٤
ج ـ الحمل على الاستغفار الدفعي ٥٩٥
د ـ طلب الاستغفار لذنوب الأمّة ٥٩٥
هـ ـ عدم إمكان حمل الأدعية على الظاهر ٥٩٧
و ـ النقض بأدعية النبي الأكرم صلى الله عليه وآله ٥٩٨
■ **الشبهة التاسعة: إنكار اتصاف الأئمة عليهم السلام بكونهم حجج الله** ٥٩٩
■ **الشبهة العاشرة: اختصاص الحجّية بالأمور العبادية والفردية** ٥٩٩
■ **الشبهة الحادية عشرة: نسبة بقاء وحفظ الأرض والسماوات إلى الأئمة** ٦٠١
الإجابة عن شبهة من تولى حفظ العالم قبل الأئمة عليهم السلام ٦٠٨
■ **الشبهة الثانية عشرة: إنكار الولاية التكوينية للأئمة عليهم السلام** ٦٠٩
أ ـ الولاية التكوينية ثمرة القرب الإلهي ٦١٠
ب ـ التجارب العادية والعرفانية ٦١١
ج ـ اعتراف الأشاعرة ٦١٢
د ـ القرآن والولاية التكوينية لغير الأنبياء ٦١٢
المصادر ٦١٧
االمحتويات ٦٣١

❊❊❊